



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

المجلد الأول

بين

مُصَيِّحُ الْمُتَدِينِ

فِي شَرْحِ الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى

وَالْمُتَّحِقَاتِ الْفَائِدِ

لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي

عَبْدِ مَنِيَّةٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصباح الهدى فى شرح العروء الوثقى

كاتب:

محمد تقى آملى

نشرت فى الطباعة:

بى جا

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

الفهرس

- الفهرس ٥
- مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى المجلد ١ ١٤
- اشارة ١٤
- كلمة المؤلف ١٤
- [كتاب الطهارة] ١٥
- [فصل فى المياه] ١٥
- اشارة ١٥
- [وهنا مسائل] ١٧
- [مسألة ١- الماء المضاف مع عدم ملاقاته النجاسة طاهر] ١٧
- [مسألة ٢- الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه] ١٩
- [مسألة ٣- المضاف المصعد مضاف] ٢٠
- [مسألة ٤- المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتصعيد] ٢٠
- [مسألة ٥- إذا شك فى مائع انه مضاف أو مطلق فان علم حالته السابقة أخذ بها] ٢٠
- [مسألة ٦- المضاف النجس يطهر بالتصعيد] ٢١
- [مسألة ٧- إذا القى المضاف النجس فى الكر فخرج عن الإطلاق إلى الإضافة تنجس] ٢٣
- [مسألة ٨ إذا انحصر الماء فى مضاف مخلوط بالطين فى سعة الوقت يجب عليه ان يصبر] ٢٤
- [مسألة ٩ الماء المطلق بأقسامه حتى الجارى منه ينجس إذا تغير بالنجاسة] ٢٥
- [مسألة ١٠- لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكورة] ٣٠
- [مسألة ١١- لا يعتبر فى تنجسه ان يكون التغير بوصف النجس بعينه] ٣١
- [مسألة ١٢- لا فرق بين زوال الوصف الأسمى للماء أو العارضى] ٣٢
- [مسألة ١٣ لو تغير طرف من الحوض مثلا تنجس] ٣٣
- [مسألة ١٤ إذا وقع النجس فى الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مدة] ٣٧
- [مسألة ١٥ إذا وقعت الميتة خارج الماء و وقع جزء منها فى الماء و تغير بسبب المجموع من الداخل و الخارج تنجس] ٣٨
- [مسألة ١٦- إذا شك فى التغير و عدمه أو فى كونه للمجاورة أو بالملاقاة أو كونه بالنجاسة أو بظاهر لم يحكم بنجاسته] ٣٨

- مسألة ١٧- إذا وقع في الماء دم و شيء طاهر أحمر فاحمر بالمجموع لم يحكم بنجاسته] ٣٩
- مسألة ١٨ الماء المتغير إذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر أو الجارى لم يطهر] ٣٩
- أفصل الماء الجارى] ٤٢
- إشارة ٤٢
- مسألة ١- الجارى على الأرض من غير مادة نابعة أو راشحة إذا لم يكن كرا ينجس بالملاقاة] ٤٧
- مسألة ٢- إذا شك في ان له مادة أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاة] ٤٩
- مسألة ٣- يعتبر في عدم تنجس الجارى اتصاله بالمادة] ٤٩
- مسألة ٤- يعتبر في المادة الدوام] ٤٩
- مسألة ٥- لو انقطع الاتصال بالمادة كما لو اجتمع الطين فمنع من النبع كان حكمه حكم الراكد] ٥٠
- مسألة ٦- الراكد المتصل بالجارى كالجارى] ٥٠
- مسألة ٧- العيون التى تنبع في الشتاء مثلا و تنقطع في الصيف يلحقها الحكم في زمان نبعها] ٥١
- مسألة ٨- إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الأخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاة] ٥١
- أفصل الراكد بلا مادة] ٥٢
- إشارة ٥٢
- مسألة ١- لا فرق في تنجس القليل بين ان يكون واردا على النجاسة أو مورودا] ٦٠
- مسألة ٢- الكر بحسب الوزن ألف و مائتا رطل بالعراقى و بالمساحة ثلاثة و أربعون شبرا إلا ثمن شبرا] ٦٠
- مسألة ٣- الكر بحقة الاسلامبول و هى مائتان و ثمانون مثقالا] ٧٠
- مسألة ٤- إذا كان الماء أقل من الكر و لو بنصف مثقال يجرى عليه حكم القليل] ٧٠
- مسألة ٥- إذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالى بملاقاة السافل كالعكس] ٧٠
- مسألة السادسة إذا جمد بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ كرا ينجس بالملاقاة] ٧٤
- مسألة ٧- الماء المشكوك كرىته مع عدم العلم بحالته السابقة في حكم القليل على الأحوط] ٧٥
- مسألة ٨- الكر المسبوق بالقله إذا علم ملاقاته للنجاسة و لم يعلم السابق من الملاقاة و الكرية] ٨٠
- مسألة ٩- إذا وجد نجاسة في الكر و لم يعلم انها وقعت فيه قبل الكرية أو بعدها يحكم بطهارته] ٨٢
- مسألة ١٠- إذا حدثت الكرية و الملاقاة في آن واحد حكم بطهارته و ان كان الأحوط الاجتناب] ٨٢
- مسألة ١١- إذا كان هناك ماء ان أحدهما كر و الآخر قليل] ٨٣
- مسألة ١٢- إذا كان ما أن أحدهما المعين نجس فوقع نجاسة لم يعلم بوقوعها] ٨٥

- مسألة ١٣- إذا كان كر لم يعلم انه مطلق أو مضاف فوَقعت فيه نجاسة لم يحكم بنجاسته]----- ٨٥
- مسألة ١٤- القليل النجس المتمم كرا بطاهر أو نجس نجس على الأقوى]----- ٨٥
- [فصل ماء المطر]----- ٩٠
- إشارة----- ٩٠
- مسألة ١- الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر و نفذ في جميعه طهرا]----- ٩٥
- مسألة ٢- الإناء المتروك بماء نجس كالحب و الشربة و نحوهما إذا تقاطر عليه طهر مائه و إنائه]----- ٩٦
- مسألة ٣- الأرض النجسة تطهر بوصول المطر إليها]----- ٩٧
- مسألة ٤- الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر]----- ٩٨
- مسألة ٥- إذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا]----- ٩٨
- مسألة ٦- إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس]----- ٩٩
- مسألة ٧- إذا كان السطح نجسا فوق عليه المطر و نفذ و تقاطر من السقف لا يكون تلك القطرات نجسة]----- ٩٩
- مسألة ٨- إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا إذا كان التقاطر حال نزوله من السماء]----- ٩٩
- مسألة ٩- التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه إذا وصل الى أعماقه حتى صار طينا]----- ٩٩
- مسألة ١٠- الحصير النجس يطهر بالمطر و كذا الفراش المفروش على الأرض]----- ١٠٠
- مسألة ١١- الإناء النجس يطهر إذا أصاب المطر جميع مواضع النجس منه]----- ١٠٠
- [فصل ماء الحمام]----- ١٠٠
- [فصل ماء البئر النابع]----- ١٠٣
- إشارة----- ١٠٣
- مسألة ١- ماء البئر المتصل بالمادة إذا تنجس بالتغيير فطهره بزواله]----- ١١٣
- مسألة ٢- الماء الراكد النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال]----- ١١٣
- مسألة ٣- لا فرق بين أنحاء الاتصال في حصول التطهير]----- ١١٤
- مسألة ٤- الكوز المملو من الماء النجس إذا غمس في الحوض يطهر]----- ١١٨
- مسألة ٥- الماء المتغير إذا القى عليه الكر فزال تغييره به يطهر]----- ١١٨
- مسألة ٦- تثبت نجاسة الماء كغيره بالعلم و بالبيننة و بالعدل الواحد]----- ١١٩
- مسألة ٧- إذا أخبر ذو اليد بنجاسته و قامت البيننة على الطهارة قدمت البيننة]----- ١٢٧
- مسألة ٨- إذا شهد اثنان بأحد الأمرين و شهد أربعة بالآخر يمكن]----- ١٢٩

- مسألة ٩- الكربة تثبت بالعلم و البينة و في ثبوتها بقول صاحب اليد وجه] ١٣٠
- مسألة ١٠- يحرم شرب الماء النجس إلا في الضرورة] ١٣١
- [فصل الماء المستعمل في الوضوء طاهر مطهر من الحدث و الخبث] ١٣٣
- إشارة ١٣٣
- مسألة ١- لا إشكال في القطرات التي تقع عند الغسل] ١٥٤
- مسألة ٢- يشترط في طهارة ماء الاستنجاء أمور] ١٥٥
- مسألة ٣- لا يشترط في طهارة ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد] ١٥٨
- مسألة ٤- إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ثم اعرض ثم عاد لا بأس] ١٥٨
- مسألة ٥- لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسلة الاولى و الثانية في البول] ١٥٨
- مسألة ٦- إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي] ١٥٩
- مسألة ٧- إذا شك في ماء أنه غسالة الاستنجاء أو غسالة سائر النجاسات يحكم عليه بالطهارة] ١٥٩
- مسألة ٨- إذا اغتسل في كر كخزانة الحمام أو استنجد منه] ١٦٠
- مسألة ٩- إذا شك في وصول نجاسة من الخارج أو مع الغائط بينى على العدم] ١٦٠
- مسألة ١٠- سلب الطهارة و الطهورية عن الماء المستعمل] ١٦٠
- مسألة ١١- المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر] ١٦١
- مسألة ١٢- تطهر اليد تبعا بعد التطهير] ١٦١
- مسألة ١٣- لو أجرى الماء على المحل النجس زائدا على مقدار] ١٦١
- مسألة ١٤- غسالة ما يحتاج الى تعدد الغسل كالبول مثلا إذا لاقت شيئا لا يعتبر فيها التعدد] ١٦٢
- مسألة ١٥- غسالة الغسلة الاحتياطية استحبابا يستحب الاجتناب عنها] ١٦٢
- [فصل الماء المشكوك نجاسته طاهر] ١٦٢
- إشارة ١٦٢
- مسألة ١- إذا اشتبه نجس أو مغصوب في محصور كأناء في عشرة يجب الاجتناب] ١٦٤
- مسألة ٢- لو اشتبه مضاف في محصور يجوز ان يكرر الوضوء أو الغسل الى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه] ١٦٩
- مسألة ٣- إذا لم يكن عنده الا ماء مشكوك إطلاقه و إضافته] ١٧١
- مسألة ٤- إذا علم إجمالا ان هذا الماء اما نجس أو مضاف يجوز شربه] ١٧٢
- مسألة ٥- لو أريق احد الإنائين المشتبهين من حيث النجاسة أو الغصبة لا يجوز التوضؤ بالآخر] ١٧٣

- مسألة ٦- ملاقى الشبهة المحصورة لا يحكم عليه بالنجاسة] ١٧٥
- مسألة ٧- إذا انحصر الماء فى المشتبهين تعين التيمم] ١٨٠
- مسألة ٨- إذا كان إناءان أحدهما المعين نجس و الآخر طاهر] ١٨٦
- مسألة ٩- إذا كان هناك إناء لا يعلم انه لزيد أو لعمرؤ] ١٨٦
- مسألة ١٠- فى المائين المشتبهين] ١٨٧
- مسألة ١١- إذا كان هناك ماءان توضأ بأحدهما أو اغتسل] ١٨٧
- مسألة ١٢- إذا استعمل احد المشتبهين بالغصبية لا يحكم عليه بالضمنان] ١٨٨
- [فصل سؤر نجس العين] ١٩٠
- [فصل فى النجاسات] ١٩٧
- اشارة ١٩٧
- [النجاسات اثنا عشر] ١٩٧
- اشارة ١٩٨
- [الأول و الثانى البول و الغائط] ١٩٨
- اشارة ١٩٨
- مسألة ١- ملاقاء الغائط فى الباطن لا يوجب النجاسة] ٢٠٤
- مسألة ٢- لا مانع من بيع البول و الغائط من مأكول اللحم] ٢٠٥
- مسألة ٣- إذا لم يعلم كون حيوان معين انه مأكول اللحم أولاً لا يحكم بنجاسة بوله و روئته] ٢٠٦
- مسألة ٤- لا يحكم بنجاسة فضلة الحية] ٢٠٩
- [الثالث المنى] ٢١٠
- [الرابع الميتة] ٢١١
- اشارة ٢١١
- مسألة ١- الاجزاء المبانة من الحى مما تحله الحيات كالمبانة من الميتة] ٢١٦
- مسألة ٢- فأرة المسك المبانة من الحى طاهرة على الأقوى] ٢١٧
- مسألة ٣- ميتة مالا نفس له طاهرة] ٢٢٠
- مسألة ٤- إذا شك فى شىء انه من اجزاء الحيوان أم لا فهو محكوم بالطهارة] ٢٢١
- مسألة ٥- المراد من الميتة أعم] ٢٢٢

- مسألة ٦- ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهارة] ٢٢٢
- مسألة ٧- ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسة] ٢٢٨
- مسألة ٨- جلد الميتة لا يطهر بالدبغ] ٢٢٩
- مسألة ٩- السقط قبل ولوج الروح نجس] ٢٢٩
- مسألة ١٠- ملاقة الميتة بلا رطوبة مسرية لا توجب النجاسة على الأقوى] ٢٣٠
- مسألة ١١- يشترط في نجاسة الميتة خروج الروح من جميع جسده] ٢٣٢
- مسألة ١٢- مجرد خروج الروح يوجب النجاسة و ان كان قبل البرد] ٢٣٢
- مسألة ١٣- المضغ نجس و كذا المشيمة و قطعة اللحم التي تخرج حين الوضع مع الطفل] ٢٣٣
- مسألة ١٤- إذا قطع عضو من الحي و بقي معلقا متصلا به طاهر] ٢٣٣
- مسألة ١٥- الجنيد المعروف كونه خصية كلب الماء] ٢٣٣
- مسألة ١٦- إذا قلع سنه أو قص ظفره فانقطع منه شيء من اللحم] ٢٣٤
- مسألة ١٧- إذا وجد عظما مجردا و شك في انه من نجس العين أو من غيره يحكم عليه بالطهارة] ٢٣٤
- مسألة ١٨- الجلد المطروح ان لم يعلم انه من الحيوان] ٢٣٤
- مسألة ١٩- يحرم بيع الميتة] ٢٣٤
- الخامس- الدم] ٢٣٤
- إشارة ٢٣٤
- مسألة ١- العلقة المستحيلة من المنى نجسة] ٢٣٩
- مسألة ٢- المتخلف في الذبيحة و ان كان طاهرا لكنه حرام] ٢٤١
- مسألة ٣- الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس] ٢٤١
- مسألة ٤- الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس] ٢٤٢
- مسألة ٥- الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح و يكون ذكاته بذكاة أمه تمام دمه طاهرا] ٢٤٢
- مسألة ٦- الصيد الذي ذكاته بألة الصيد في طهارة ما تخلف فيه بعد خروج روحه اشكال] ٢٤٢
- مسألة ٧- الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهارة] ٢٤٣
- مسألة ٨- إذا خرج من الجرح أو الدميل شيء اصفر يشك في انه دم أم لا، محكوم بالطهارة] ٢٤٥
- مسألة ٩- إذا حك جسده فخرجت رطوبة يشك في أنها دم أو ماء اصفر يحكم عليها بالطهارة] ٢٤٥
- مسألة ١٠- الماء الأصفر الذي ينجمد على الجرح عند البرء طاهر] ٢٤٦

- مسألة ١١- الدم المراق فى الامراق حال غليانها نجس منجس] ٢٤٦
- مسألة ١٢- إذا غرز إبرة أو أدخل سكيناً فى بدنه أو بدن حيوان] ٢٤٧
- مسألة ١٣- إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان فى ماء الفم فالظاهر طهارته] ٢٤٧
- مسألة ١٤- الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن ان لم يستحل و صدق عليه الدم نجس] ٢٤٨
- السادس و السابع الكلب و الخنزير البريان دون البحرى منهما] ٢٤٩
- الثامن- الكافر بأقسامه] ٢٥٣
- إشارة ٢٥٣
- مسألة ١- الأقوى طهارة ولد الزنا من المسلمين] ٢٤٧
- مسألة ٢- لا إشكال فى نجاسة الغلاة و الخوارج و النواصب] ٢٤٩
- مسألة ٣- غير الاثنا عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين و معاندين لسائر الأئمة و لا سابيين لهم طاهرون] ٢٧١
- مسألة ٤- من شك فى إسلامه و كفره طاهر] ٢٧٢
- التاسع الخمر] ٢٧٣
- إشارة ٢٧٣
- مسألة ١- الحق المشهور بالخمر العصير العنبى إذا غلى قبل ان يذهب ثلثاه] ٢٧٥
- مسألة ٢- إذا صار العصير دبسا بعد الغليان قبل ان يذهب ثلثاه فالأحوط حرمة] ٢٨٤
- مسألة ٣- يجوز أكل الزبيب و الكشمش و التمر فى الامراق و الطبخ و ان غلت] ٢٨٥
- العاشر الفقاع] ٢٨٦
- إشارة ٢٨٦
- مسألة ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم ليس من الفقاع فهو طاهر حلال] ٢٨٧
- الحادى عشر عرق الجنب من الحرام] ٢٨٧
- إشارة ٢٨٧
- مسألة ١- العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس] ٢٨٨
- مسألة ٢- إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسة عرقه] ٢٨٩
- مسألة ٣- المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسة عرقه] ٢٨٩
- مسألة ٤- الصبى الغير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسة عرقه اشكال] ٢٩٠
- الثانى عشر- عرق الإبل الجلالة] ٢٩١

- إشارة ٢٩١
- مسألة ١- الأحوط الاجتناب عن الثعلب و الأرنب و الوزغ و العقرب و الفار [..... ٢٩٢
- مسألة ٢- كل مشكوك طاهر [..... ٢٩٣
- مسألة ٣- الأقوى طهارة غسالة الحمام [..... ٢٩٥
- مسألة ٤- يستحب رش الماء إذا أراد ان يصلى فى معابد اليهود و النصرى [..... ٢٩٦
- مسألة ٥- فى الشك فى الطهارة لا يجب الفحص [..... ٢٩٦
- أفضل طريق ثبوت النجاسة أو التنجس [..... ٢٩٦
- إشارة ٢٩٦
- مسألة ١- لا اعتبار بعلم الوسواسى فى الطهارة و النجاسة [..... ٢٩٧
- مسألة ٢- العلم الإجمالى كالتفصيلى [..... ٢٩٨
- مسألة ٣- لا يعتبر فى البيئة حصول الظن بصدقها [..... ٢٩٨
- مسألة ٤- لا يعتبر فى البيئة ذكر مستند الشهادة [..... ٢٩٨
- مسألة ٥- إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى [..... ٢٩٩
- مسألة ٦- إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما كفى فى ثبوتها [..... ٢٩٩
- مسألة ٧- الشهادة بالإجمال كافية أيضا [..... ٣٠٠
- مسألة ٨- لو شهد أحدهما بنجاسة الشئ فعلا و الآخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا فالظاهر وجوب الاجتناب [..... ٣٠١
- مسألة ٩- لو قال أحدهما انه نجس و قال الآخر انه كان نجسا [..... ٣٠١
- مسألة ١٠- إذا أخبرت الزوجة أو الخادمة أو المملوكة بنجاسة ما فى يدها [..... ٣٠٢
- مسألة ١١- إذا كان الشئ بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما فى نجاسته [..... ٣٠٢
- مسألة ١٢- لا فرق فى اعتبار قول ذى اليد بالنجاسة [..... ٣٠٤
- مسألة ١٣- فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا اشكال [..... ٣٠٤
- مسألة ١٤- لا يعتبر فى قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل الاستعمال [..... ٣٠٤
- أفضل فى كيفية تنجس المتنجسات [..... ٣٠٥
- إشارة ٣٠٥
- مسألة ١- إذا شك فى رطوبة أحد المتلاقيين أو علم وجودها و شك فى سرايتها لم يحكم بالنجاسة [..... ٣٠٧
- مسألة ٢- الذباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب أو بدن شخص [..... ٣٠٨

مسألة ٣- إذا وقع بعر الفار فى الدهن أو الدبس الجامدين يكفى إلقائه و إلقاء ما حوله] ٣٠٨

مسألة ٤- إذا لاقى النجاسة جزء من البدن المتعرق] ٣٠٨

مسألة ٥- إذا وضع إبريق مملو من ماء على الأرض النجسة] ٣٠٨

مسألة ٦- إذا خرج من أنفه نخامة غليظة و كان عليها نقطة من الدم لم يحكم بنجاسة ما عدا محله] ٣٠٩

مسألة ٧- الثوب أو الفرش الملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه] ٣٠٩

مسألة ٨- لا يكفى مجرد الميعان فى التنجس] ٣٠٩

مسألة ٩- المتنجس لا يتنجس ثانيا بنجاسة أخرى] ٣١٠

مسألة ١٠- إذا تنجس الثوب مثلا بالدم مما يكفى فيه غسله مرة] ٣١٠

مسألة ١١- الأقوى ان المتنجس منجس كالنجس] ٣١١

مسألة ١٢- قد مر انه يشترط فى تنجس الشئ بالملاقاة تأثره] ٣١٣

مسألة ١٣- الملاقاة فى الباطن لا توجب التنجيس] ٣١٣

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية ٣١٤

إشارة

سرشناسه : آملی، محمد تقی، ۱۲۶۵ - ۱۳۴۹.

عنوان قرار دادی : عروه الوثقى . شرح

عنوان و نام پدید آور : مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى / لمولفه محمد تقى الآملی؛ طبع على الوجیه محمد حسین كوشانپور زید توفیقه.

مشخصات نشر : [بى جا]: محمدعلى فردین (چاپخانه)، ۱۳ ق. = ۱۳ -

مشخصات ظاهرى : ج.: جدول.

یادداشت : عربی.

یادداشت : فهرست نویسی بر اساس جلد ششم، ۱۳۸۵ق. = ۱۳۴۴.

یادداشت : ج. ۹ (چاپ ؟: ۱۳۸۹ق. = ۱۳۴۸).

موضوع : اسلام -- مسائل متفرقه

شناسه افزوده : كوشانپور، محمد حسین

رده بندى كنگره : ۸BP/۸۸۰۶ ۱۳۰۰ى

رده بندى ديويى : ۲۹۷/۰۲

شماره كتابشناسى ملی : ۸۴۳۸۳۳

كلمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على هدايته لدينه و التوفيق لما دعى اليه فى سبيله اللهم إنك أكرم مقصود و أفضل مأتى و اتضرع إليك فى ان تصلى على حبيبك و نجيبك محمد رسولك و آله المرضيين المطهرين أطايب خليقتك و بريتك و بعد فيقول العبد الضعيف الفانى (محمد تقى بن محمد الآملی) عفى الله سبحانه عن جرائمها انى لما كنت احتملت من نفسى القاصر التمكن من استنباط الاحكام و رد فروعها إلى أصولها على النهج المقرر فى الاجتهاد صرفت بعضا من أوقاتي فى البحث عما ابتلى به من المسائل فى مقام العمل و حيث كان كتاب (العروة الوثقى) مصنف فريد دهره و علامة عصره فقيه أهل البيت آية الله على الإطلاق السيد السند السيد محمد كاظم الطباطبائى اليزدى طاب الله ثراه و حشره مع آبائه البررة الكرام أو فى كتاب فى تنظيم المسائل و أحسنه تأليفا و أجمعه فروعاً جعلته مطرح نظرى حتى استوفيت البحث عن جل مسائله فى الطهارة و الخمس و الزكاة و قصدت الاستقصاء فى ذكر مدارك المسائل و الأقوال المحكيه فيها و نقل الأخبار المناسبة لها و تنقيح المباني الأصولية الراجعة إليها بقدر ما تيسر لى لكى استغنى عند المراجعة إليه عن الرجوع الى كتب اخرى فصار مؤلفا جامعا أرجو أن ينفع الله سبحانه به الناظرين إليه كما نفعنى به و ان يجعله خالصا لوجهه الكريم و يثيبنى على ذلك بما وعده سبحانه لناشرى العلم من صيرورة مدادهم أفضل من دماء الشهداء انه ولى الإعطاء و سميته (مصباح الهدى) فى شرح العروة الوثقى و أرجو من الناظرين اليه ان

يتسامحوا عما فيه من الزلل و الخطاء فان بضاعتي مزجاء و كل إناء يترشح بما فيه و المعروف بقدر المعرفة و ان يدعوا لي بالرحمة في حياتي و بعد الممات و على الله التوكل و به الاعتصام
مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣
بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين و له الحمد الحمد لله رب العالمين و العاقبة للمتقين و الصلاة على محمد و آله الطاهرين و لعنة الله على أعدائهم أجمعين من الان الى يوم الدين

[كتاب الطهارة]

[فصل فى المياه]

إشارة

فصل فى المياه الماء اما مطلق أو مضاف كالمعتصر من الأجسام أو الممتزج بغيره مما يخرج عن صدق الماء و المطلق أقسام الجارى و النابع غير الجارى و البئر و المطر و الكر و القليل و كل واحد منها مع عدم ملاقاء النجاسة طاهر مطهر من الحدث و الخبث

المياه و الأمواه جمعان للماء لأنه فى الأصل موه قلبت واوه ألفا لتحركها و فتحه ما قبلها و أبدلت هاؤها همزة فصار ماء و تصغيره على مويه و ليعلم انهم قسموا الماء باعتبار ما يرد عليه من الاحكام الى مطلق و مضاف ثم المطلق منه الى أقسام ذكرها فى المتن و يأتى منا تفصيلها و قد عرفوا المطلق بما يصح إطلاق اسم الماء عليه عرفا من غير قرينه و تقييد إلى شىء أو ما لا يصح سلب اسم الماء عنه عرفا و مرجع الثانى إلى الأول و لا يخفى ان هذا ليس تعريفا حقيقيا و بيانا لمهيته بل هو إحالة إلى العرف و هذه الحوالة حق لكون مفهومه بديهيها عرفا فلا يحتاج فى معرفته إلى بيان حد و قول شارح الا ان المفاهيم البديهية و لو كانت من أبدعها كمفهوم الماء نفسه أو الوجود و غيرهما ينتهى أمر تطبيقها على مصاديقها إلى مرتبة يشك فى صدقها عليها كما إذا أدخل التراب فى ظرف من الماء قليلا فلثلا فإنه يبلغ الى ما يشك فى بقاءه على المائىة أو صيرورته وحلا ثم إذا تجاوز عن ذاك الحد يقطع بخروجه عن مصداق ذاك المفهوم و هذا يسمى بالشك فى الصدق فى مقابل الشك فى المصداق و منشأ الشك فيه هو الشك فى المفهوم و انه هل هو على مرتبة يصدق على هذا الفرد المشكوك انطباقه عليه أولا- بخلاف الشك فى المصداق فإنه متمحض من نشوه عن الاشتباه فى الأمور الخارجيه مثل الشك فى ان فى الكون ماء أو جلاب و تمام الكلام فى ذلك فى محله و عند الشك فى الصدق يكون المرجع هو الأصول العمليّة و هى تختلف بحسب المقامات فبيما فرضناه من مثال إدخال التراب فى الماء الى ان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤

يبلغ مرتبة الشك هو الاستصحاب اى استصحاب بقاءه على ما كان من المائىة كما انه لو اخرج من الوحل ترابه الى ان يبلغ مرتبة الشك يكون المرجع استصحاب بقاءه على الوحليّة و فيما لم يكن هناك حالة سابقه يختلف الأصل الجارى فيه أيضا بالنسبة إلى شربه و جواز استعماله يكون المرجع أصالة الإباحة و بالنسبة إلى إزالة الحدث أو الخبث به يكون المرجع أصالة بقاء خبث الشىء المغسول به و بقاء حدث المتطهر به هذا فى الماء المطلق. و المضاف هو ما كان فى مقابل المطلق فهو ما لا يصح إطلاق اسم الماء عليه عرفا بلا قيد أو ما يصح سلب اسم الماء عنه مجردا عن القيد فيقال انه ليس بماء.

ثم انه ربما يورد على هذا التقسيم بان المقسم لا بد من ان يصح سريانه فى الأقسام فى صحة التقسيم حتى يحصل من انضمام

خصوصية اليه قسما كالإنسان الأبيض والأسود فالأبيض والأسود هو الإنسان مع خصوصية البياض والسواد لكن تقسيم الماء الى المطلق والمضاف ليس ككك لان المضاف ليس من أقسام الماء واقعا ولا يطلق عليه اسمه حقيقة فتقسيم الماء اليه والى المطلق من قبيل تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره والجواب عنه يتوقف على بيان أقسام المضاف وهي ثلاثة أشار المصنف قدس سره الى اثنين منها وهما المعتصر والممتزج والثالث هو المصعد فنقول اما الممتزج فلا ينبغي الارتياح في صحة إطلاق الماء عليه حقيقة لا باعتبار حاله قبل المزج نظير إطلاق المشتق على الذات باعتبار تلبسها بمبدئه فيما مضى فقط بل باعتبار حال امتزاجه لكن لا على المركب منه ومن الخليط بل عليه نفسه الذي صار جزء من المركب الممتزج إذ يصح ان يقال على الجزء من هذا الممتزج انه ماء حقيقة في حال صدق الانطباق إذ لا يخرج الماء عن كونه ماء بواسطة اختلاط الخليط معه ولا يتغير صورته النوعية التي هو بها يكون ماء وهذا ظاهر.

و اما المصعد فصدق الماء عليه و عدمه مبنيان على انه هل يخرج عن المائية بسبب التصعيد و ان التصعيد يوجب استحالته أم لا و هذا البحث جار في البخار المتصاعد أيضا و يترتب على استحالته الحكم بطهارة البخار المتصاعد من النجس كالبول أو الماء المتنجس و على عدم استحالة الحكم ببقائه على ما كان عليه من النجاسة ثم انه على الأول يخرج عن حقيقة الماء و يكون إطلاق الماء عليه بنحو من العناية و على الثاني يكون مصداقا للممتزج

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٥

الا انه في مثل البخار المتصاعد من الماء يكون خليطه الهواء كما ان خليط الماء في الوحل هو التراب و الحق ان المصعد لا يصير مستحيلا واقعا لان البخار ليس إلا أجزاء مائية اكتسبت اللطافة بواسطة الحرارة فتخلخت و تداخلت فيها اجزاء هوائية و ارتفعت بمشايعة الهواء بواسطة خفتها الحاصلة من لطافتها و هذا مما لا ينبغي الارتياح فيه بحسب واقعه الا ان الكلام يقع في ان العرف أيضا يراه ككك أو انهم يحكمون باستحالته و ان البخار عندهم حقيقة مغايرة لحقيقة الماء كما انه مغاير معه في الاسم و دعوى حكمهم باستحالته ليس بكل البعيد و عليه يترتب الحكم بطهارة الماء المتنجس بالتصعيد لاستحالته بخارا ثم ماء كما يأتي في المسألة الرابعة و لكن مع ذلك لا يخلو عن التأمل و رعاية الاحتياط بالاجتناب عن القطرات النازلة عن بخار الأعيان النجسة و المتنجسة مما لا ينبغي تركه و ان كان لا ينجس ملاقيها ما دام كونها بخارا و لم تنعقد قطرات لمكان عدم صدق الملاقاة معها كما لا يخفى.

و اما المعتصر فالأمر فيه أشكل لكون الحكم ببقاء الأجزاء المائية على حقيقتها الأولية فيه بحسب نظر العرف اخفى و يكون إطلاق الماء عليه من باب المشاكلة و ليس منشأ المشاكلة مطلق الميعان ضرورة عدم صحة إطلاق الماء على ما فيه دسومة مثل دهن الجوز و السمسم و لو بتلك العناية و لعل المعتبر عندهم اعتبار تجرده عن الدسومة و كيفما كان يكون المتحصل مما ذكرناه في الجواب عن الاشكال ان المقسم في التقسيم الى المطلق و المضاف هو المسمى بالماء الأعم من الحقيقي و المجازي الذي يطلق عليه الماء بالعناية من باب عموم المجاز و اما توهم كون وضع الماء على نحو الاشتراك اللفظي بالنسبة إلى المطلق و المضاف فبعيد جدا ضرورة ان إطلاقه عليهما ليس كإطلاق العين مثلا على الجارية و الباصرة و هذا معلوم بالوجدان هذا تمام الكلام في التقسيم الأول.

و اما التقسيم الثاني فقد قسموه باعتبار ما يتوارد عليه من الاحكام الى ستة أقسام كما في المتن و جعل النابع غير الجارى قسما مقابلا للجارى مبنى على اعتبار النبع و السيلان في الجارى كما هو التحقيق و سيأتي في الفصل الآتي و حكم جميع هذه الاقسام من المطلق انه مع عدم الملاقاة مع النجاسة طاهر و مطهر من الحدث و الخبث و يدل على

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٦

[مسألة ١- الماء المضاف مع عدم ملاقاته النجاسة طاهر]

مسألة ١- الماء المضاف مع عدم ملاقاته النجاسة طاهر لكنه غير مطهر لا من الحدث و لا من الخبث و لو فى حال الاضطرار و ان لاقى نجسا تنجس و ان كان كثيرا بل و ان كان مقدار ألف كر فإنه ينجس بمجرد ملاقاته النجاسة و لو بمقدار رأس إبرة فى أحد أطرافه فينجس كله نعم إذا كان جاريا من العالى الى السافل و لاقى سافله النجاسة لا ينجس العالى منه كما إذا صب الجلاب من إبريق على يد كافر فلا ينجس ما فى الإبريق و ان كان متصلا بما فى يده

فى هذه المسألة أمور ينبغى البحث عنها الأول الماء المضاف مع عدم ملاقاته للنجاسة طاهر إذا كان أصله طاهرا بمعنى ان لا يكون معتصرا من النجس أو المتنجس أو مصعدا منهما أو ممزوجا بهما و هذا الحكم أعنى طهارة المضاف بحسب الأصل مما لا اشكال و لا خلاف فيه و قد قام عليه الإجماع الثانى ظاهر المشهور عدم رفع الحدث بالمضاف بل ادعى الإجماع عليه سواء كان فى حال الضرورة أو الاختيار و سواء كان المضاف ماء الورد أو غيره من المائعات خلافا لابن ابى عقيل فجوز استعمال المضاف فى رفع الحدث مطلقا غسلا كان أو وضوء فى حال الضرورة و للصدوقين فى الثانى حيث جوزا الوضوء بماء الورد مطلقا و لو فى غير حال الضرورة و نسب إلى الكاشانى أيضا و الأقوى ما عليه المشهور و ذلك للكتاب الكريم اعنى قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا حيث انه تعالى أوجب التيمم عند عدم وجود الماء سواء كان المضاف موجودا أم لا فتدل على انحصار المطهريه بالماء و ربما يتمسك بقوله تعالى فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَاَيْدِيَكُمْ إلخ بدعوى أخذ الغسل بالماء فى مفهوم الغسل عرفا أو انصرافه الى ما كان بالماء و لو لم يكن الغسل بالماء مأخوذا فى مفهومه لكن فيه بحث يجىء تنقيحه فى حكم غسل الخبث بالمضاف. و للسنة كخبر ابى بصير و قد سئل عن الوضوء باللبن فقال عليه السلام انما هو بالماء و الصعيد و فى آخر إذا كان الرجل لا يقدر على الماء و هو يقدر على اللبن فلا يتوضأ باللبن انما هو الماء و التيمم دل الحصر المستفاد من قوله عليه السلام انما هو بالماء إلخ على عدم صحة الوضوء بغير الماء و ربما يستدل بنفى الصحة باللبن بدعوى ان اللبن من المضاف و لكنه ممنوع بان اللبن من المائعات و منع الوضوء به لا يدل على المنع بالمضاف كالجلاب مثلا خصوصا إذا كان مسلوب الصفه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٧

و استدلل لابن ابى عقيل بما حكى عن النبى صلى الله عليه و آله من أنه صلى الله عليه و آله توضأ بنبذ حين لم يقدر على الماء و للصدوقين بخبر يونس قال قلت له الرجل يغتسل بماء الورد و يتوضأ به قال عليه السلام لا بأس و لا يخفى عدم حجيه ما تمسكا به بواسطة إعراض المشهور عن العمل بهما على ما هو المختار عندنا قال فى الوسائل بعد ذكره لخبر يونس ان هذا الخبر شاذ أجمعت العصابة على ترك العمل بظاهره انتهى و لا- يحتاج إلى تأويل ماء الورد المذكور فيه بالماء الذى وقع فيه الورد لا ما كان معتصرا منه و لا الى حملة على التقيئه و لا الى حمل التوضى و الاغتسال الى التطيب به للصلاة و لا الى قراءة الورد بكسر الواو بمعنى ما يورد فيه الدواب مع ما فى هذه المحامل من البعد كبعد حمل النبذ «١» على الماء الذى تغير طعمه و فسد طبعه فينبذ فيه بعض التمرات لان يصلح للشرب (الثالث) المشهور فى الماء المضاف أيضا انه لا يزيل الخبث و لا يصح استعماله فى إزالته خلافا للمفيد و السيد قدس سرهما حيث ذهب الى جواز ازالته بمطلق المائع الطاهر مضافا كان أو غيره و قد حكى عن السيد المرتضى دعوى الإجماع على جواز ازالته به و لعل دعواه مبنى على دعوى الإجماع على القاعدة إذ لم نجد فائلا به غيره و

غير المحكى عن المفيد فضلا عن ان يكون إجماعا و المراد بالقاعدة المدعى عليها الإجماع هو قاعدة البراءة عن الإتيان بالشيء المشكوك ما لم يثبت المنع عنه و إثبات الرخص في استعماله و هو يتم على تقدير كون وجوب ازالة الخبث نفسيا حيث يشك في شرطية الماء المطلق في ازالته فيدفع شرطيته بالأصل و يمكن اجراء البراءة بناء على كون وجوب ازالته غيرا أيضا حيث ان اشتراط كون الغسل بالماء المطلق ح من شرائط شرط الصلاة و هو السائر فيرجع بالأخرة إلى شرطية الغسل الخاص و هو الغسل بالماء المطلق للصلاة و يكون أصل شرطية الغسل معلوما و خصوصية كونه بالماء المطلق مشكوكا فيرجع في رفعها الى البراءة و كيف كان يمكن ان يكون نظر القائلين بالجواز الى توهم ارتفاع المنع عن جواز استعمال المتنجس بإزالة عين النجاسة عنه بلا احتياج الى تطهيره بالماء فيكون قولهم بحصول

(١) النبيذ ما يعمل من الأشربة من التمر و الزبيب و العسل و الحنطة و الشعير و غير ذلك و في مجمع البحرين و فيه انه صلى الله عليه و آله توضأ بالنبيذ و ليس هو المسكر كما توهمه ظاهر العبارة و انما هو ماء مالح قد نبذ به تمرات لطيب طعمه و قد كان ماء صافيا فوقها كما جئت الراوية بتفسيره (انتهى)

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٨

الطهر بالمضاف لمكان ازالة العين به لا- من جهة حصول الطهر به بعد ازالة العين و على هذا فيكون مرجع قولهم الى القول بحصول الطهر بنفس زوال العين كما في بدون الحيوان و لعل كلام الكاشاني ظاهر في ذلك فلا بد في تنقيح الكلام معه من البحث عن تلك المسألة في موضعه و ان كان هذا القول مردودا إجمالا بالأخبار الدالة على اعتبار غسل المتنجس بعد زوال عين النجاسة عنه. و يمكن ان يكون نظرهم الى المنع عن كون الغسل بالماء معتبرا في التطهير و يقولون بحصول الطهر و لو بالمضاف و هذا هو الظاهر عن محكى المفيد و السيد و عليه فلا بد في منعه من ادعاء أحد أمور الأول ادعاء كون الغسل عبارة عن الغسل بالماء بحيث يكون المفهوم منه هو الغسل بالماء حتى يكون معنى اغسل ثوبك هو وجوب غسله بالماء.

الثاني ادعاء انصراف الغسل الى الغسل بالماء انصرافا مانعا عن التمسك بالإطلاق لا الانصراف الناشى عن غلبة استعمال الماء المطلق في ازالة الخبث حتى لا- يضر بالتمسك بالإطلاق الثالث ادعاء وروده مقيد لإطلاق أوامر الغسل بناء على تسليم عدم تمامية الانصراف لكن الأولين ممنوعان جدا انما الكلام في الأخير فرما يقال بورود المقيد للمطلقات الدالة على وجوب ازالة الخبث و ذلك كآلية الكريمة وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَ كُمْ بِهِ وَ تَقْرِيب الاستدلال بها هو ان إنزال الماء من السماء لمكان التطهير به امتنانا يدل على حصر المطهر به لانه لو حصل الطهر بغيره أيضا لكان الامتنان بالأعم أولى و كما ورد في الاخبار من الامتنان على هذه الأمة بجعل الماء طهورا بخلاف ما فى سائر الأمم الذين يجب عليهم القرض بالمقراض إذا تلطخ أبدانهم بالبول. لكن الانصاف عدم تمامية الحصر لإمكان كونه إضافيا بل هو كك قطعاً بعد القطع بوقوع الطهر ببقية المطهرات و لو بالنسبة الى بعض النجاسات و حق القول فى المقام ان يقال ان مطهريه الماء أمر معهود عند العرف مرتكز فى أذهانهم و يكون الماء آله الطهر عندهم حتى انه لو لم يرد من الشارع حكم بمطهريته لكانت مطهريته امرا معهودا عندهم و يكون قوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا اخباراً لخلق الماء الطهور امتنانا لا جعل الماء طهورا تشريعا بل نظير خلق الشمس مضيئته و القمر منيرا و مع فرض

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٩

كون الماء المعهود آله للتطهير يتعين الغسل به بنفس الأمر بالغسل كما فى الأمر بالذبح حيث انه أمر به بآلته المعهودة للذبح عرفا كالحديد و نحوه و كما فى إمضاء البيع و نحوه من المعاملات حيث ان إمضائه إمضاء بإيجاده بآلته المعهودة لإيجاده و قد

ذكرنا في مبحث البيع ان نسبة العقد المركب من الإيجاب و القبول الى البيع الحاصل منه ليس مثل نسبة المسبب الى السبب بل هي من قبيل نسبة الآلة إلى ذى الآلة فالعقد آلة لإيجاد البيع كالقلم بالنسبة إلى الكتابة و السكين بالنسبة إلى الذبح و لذا يصير إمضائه بما هو عند العرف إمضاء لإيجاده بآلته هذا و مع الغض عن ذلك يكون المرجع عند الشك في حصول الطهر بالمضاف هو قاعده الاشتغال لكون الأمر بالتطهير من قبيل الأمر بالمسبب و إذا غسل بغير الماء يكون الشك في حصول المأمور به فيرجع الى الشك في مرحلة الامتثال اللازم فيه الاحتياط. فالأقوى ما عليه المشهور من عدم جواز الاكتفاء بالغسل بالمضاف في تطهير الخبث كما لا- يجوز الاكتفاء به في رفع الحدث و الله العالم بأحكامه. و لا فرق فيما ذكرناه بين ما إذا تمكن من ازالة الخبث بالماء و عدمه خلافا لابن ابي عقيل حيث حكى عنه القول بمطهرية المضاف عند الاضطرار و ليس عليه دليل الا ان يقال بأن معهودية كون آلة التطهير هو الماء عند العرف كما تقدم يقتضى جواز التطهير ببعض أقسام المضاف مما يعد آلة للغسل عرفا عند الاضطرار كالجلاب المسلوب طعمه و رائحته عند عدم التمكن من استعمال الماء كما ان مقتضى الأمر بالذبح هو جوازه بالحجر الحادّ مثلا عند عدم التمكن من القطع بالحديد لكن هذا الدليل لو قيل به يكون أخص من مدعاه و لم يظهر الأخذ به في مورده من أحد أيضا الأمر الثالث لا اشكال و لا خلاف في تنجس المضاف بملاقاته للنجاسة مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا تغير أوصافه بها أم لا و يدل عليه قبل الإجماع ما ورد من الأمر بإهراق ما وقع فيه الفارة و نحو ذلك و لا كلام في أنه لمكان ميعانه يتنجس بسبب ملاقاته جزء منه للنجاسة بخلاف الجوامد التي لأجل استمسакها يختص المتنجس منها بموضع الملاقاة و لا كلام أيضا في تنجس ما كان يصدق منه الملاقاة بحسب الانظار العرفية و لو كان أكثر من كر بل أكرار كما إذا لاقى حوضا من المضاف يملاّ كرين أو ثلاثة أكرار حيث يصدق على هذا الحوض انه لاقى النجاسة عند ملاقاته إياها بجزء منه انما الكلام فيما إذا كان كثيرا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٠

واسعا كبحر من المضاف حيث لا- يصدق عليه انه لاقى النجاسة بملاقاة جزء منه لها و ليس في الاخبار ما يدل على تنجسه بملاقاة جزء منه للنجاسة لانصراف ما ورد منها عن مثله فلو تم الإجماع على تنجسه بان كان لمعقده إطلاق يشمل مثل هذه الصورة و لم يدعى انصرافه عنه كما في الاخبار فهو و الا فللحكم بتنجسه جميعا بملاقاة صقع منه للنجاسة منع واضح و يترتب على ذلك طهارة النفط المستخرج من العيون و عدم نجاسته و عيونه بمباشرة أيدي الكفار المستخرجين له لكن ظاهر الأصحاب هو التسالم على تنجس المضاف بالملاقاة مطلقا و لو بلغ من الكثرة ما بلغ الأمر الرابع الأقوى اختصاص تنجس المضاف بالملاقاة بما إذا لم يكن مدافعا و اما لو كان كك فان كان الدفع من العلو الى السفل كالمضاف الملقى من القارورة في يد الكافر كما في المتن فيختص النجاسة بموضع الملاقاة و ما يتصل به مما هو أسفل منه و لا يسرى الى ما يتصل منه مما يكون أعلى منه. و قد

ادعى الإجماع عليه في منظومة الطباطبائي قدس سره

و ينجس القليل و الكثير منه و لا يشترط التغيير

ان نجسا لاقى عدا جار علا الملقى باتفاق من خلا

و هل يختص الحكم بما إذا كان الدفع من العلو الى السفل كما فرضه في المتن أو يعمه و ما كان من السفل الى العلو كما في الفوارة و جهان و لا يبعد الأخير منهما عن القوة لكون المدار على التدافع و عدم الدليل على انفعاله معه لانصراف الأدلة عنه

[مسألة ٢- الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه]

مسألة ٢- الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه نعم لو مزج معه غيره و صعد كماء الورد يصير مضافا
اما عدم خروج الماء المطلق بالتصعيد عن الإطلاق فلصدق الماء المطلق على مصعدة عرفا من غير فرق في ذلك بين صيرورته
مستحيلا بالتصعيد أم لا إذ على تقدير استحالته أيضا يطلق على مستحيلة الماء أيضا و اما صيرورته مضافا إذا مزجه غيره و صعد
معه كماء الورد فهو على إطلاقه ممنوع بل هو مبني على عدم إطلاق الماء عليه عرفا بعد التصعيد على نحو الإطلاق كماء الورد
الذي مثل به و الا فلا إشكال في بقاءه على الإطلاق و بالجملة إجراء حكم الماء المطلق على المصعد من المطلق بعد التصعيد
منوط على صدق المطلق عليه بعده مطلقا سواء مزجه شيء غيره فصعد معه أم لا

[مسألة ٣- المضاف المصعد مضاف]

مسألة ٣- المضاف المصعد مضاف
و هذا الحكم أيضا كالحكم السابق في المسألة
مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١١
المتقدمة بإطلاقه ممنوع بل الحكم بمضافية المصعد من المضاف مبني على صدق المضاف عليه عرفا بعد التصعيد و مع عدمه
فلا يلحقه حكمه

[مسألة ٤- المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتصعيد]

مسألة ٤- المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتصعيد لاستحاله بخارا ثم ماء
و قد تقدم الكلام في هذه المسألة عند البحث في تقسيم الماء إلى المطلق و المضاف في أول هذا الفصل و قلنا ان الحق عدم
تحقق الاستحالة بالتصعيد عقلا- و ان كان كذلك عرفا على ما هو المدار عليه في الحكم بالاستحالة بالقياس إلى الأحكام
الشرعية لكن دعوى حكم العرف بها أيضا لا- يخلو عن التأمل و عليه فالاحتياط في الماء المجتمع عن البخار المتصاعد من
النجس أو المتنجس من المطلق أو المضاف مما لا ينبغي تركه و ان لم يجب الاجتناب عن البخار نفسه لعدم صدق الملاقاة معه
ما دام كونه بخارا

[مسألة ٥- إذا شك في مائع انه مضاف أو مطلق فان علم حالته السابقة أخذ بها]

مسألة ٥- إذا شك في مائع انه مضاف أو مطلق فان علم حالته السابقة أخذ بها و الا فلا يحكم عليه بالإطلاق و لا بالإضافة لكن
لا- يرفع الحدث و الخبث و ينجس بملاقاته النجاسة ان كان قليلا و ان كان بقدر الكر لا ينجس لاحتمال كونه مطلقا و الأصل
الطهارة

الشك في كون مائع مطلقا أو مضافا اما يكون من باب الشبهة الموضوعية كما إذا شك في كون مائع ماء أو جلابا زالت رائحته
و أوصافه و اما يكون من باب الشبهة المفهومية كما إذا القى التراب في ماء مطلق متدرجا الى ان بلغ مرتبة يشك في بقاء إطلاقه
و منشأ الشك في الشبهة الموضوعية هو الاختلاط و الاشتباه في الأمور الخارجية و في الشبهة المفهومية هو الشك في المفهوم و
تردده بين ما يصدق على المشكوك و عدمه و يعبر عن الشبهة الموضوعية بالشك في المصداق بعد تبين المفهوم و الصدق و
عن الشبهة المفهومية بالشك في الصدق الناشى عن الشك في سعة المفهوم و ضيقه و لا إشكال في صحة استصحاب الحالة

السابقة لو علم بها في الشبهة الموضوعية كما إذا كان عالما بكون ما في الكوز مثلا- ماء مطلقا و شك في صيرورته مضافا بواسطة الشك في اختلاط التراب معه حيث يقال بأصالة بقاءه على ما كان و عدم اختلاط التراب معه و اما في الشبهة المفهومية ففي صحة استصحاب الحالة السابقة منع إذ المتيقن السابق هو المرتبة التي قبل تلك المرتبة المشكوكه و هي مما لا يشك فيها في بقاءها على الإطلاق و ما يشك في بقاءها مرتبة اخرى لم يعلم بإطلاقها

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٢

أصلا فالمتيقن السابق مغاير مع المشكوك اللاحق و بعبارة أوضح الشك في كون المائع مطلقا من جهة الشبهة المفهومية يرجع الى الشك في بقاء حد الإطلاق عند بلوغ المطلق بهذه المرتبة التي يشك في إطلاقه و هذا المشكوك لم يكن متعلق اليقين السابق أصلا لكي يثبت بقاءه بالاستصحاب هذا بالنسبة إلى إجراء الأصل في نفس الحالة السابقة من الإضافة و الإطلاق و في إجراءاته في الحكم الثابت في الحالة السابقة و عدمه و جهان مبيان على اتحاد الموضوع بين الحالتين عرفا و عدمه و لا يبعد دعوى عدمه في المقام و ان قيل باتحاده في مسألة القصر و الإتمام لو شك في قدر المسافة من باب الشبهة الحكمية كما إذا شك في كون اربع فراسخ سفرا يجب فيه القصر حيث يستصحب معه حكم التمام و لا يخفى ان استصحاب الحكم في المقام على تقدير جريانه بدعوى اتحاد الموضوع عرفا بين الحالتين من قبيل الاستصحاب التعليقي و في إجراءاته كلام حرر في الأصول و على تقدير القول بجريانه يكون معارضا مع الاستصحاب التنجيزي في الغالب و يتوقف الأخذ به على عدم معارضته معه أو القول بحكومة الاستصحاب التعليقي على التنجيزي أو كون الحكم في السابق تنجيزيا لكي لا- يكون من باب الاستصحاب التعليقي و تمام الكلام في ذلك في الأصول. هذا كله فيما إذا علم بالحالة السابقة فلو لم تكن له الحالة السابقة كالمائع المخلوق دفعه أو كانت و لم يعلم بها فلا يحكم عليه بالإطلاق و لا بالإضافة و لكن لا يرفع به الحدث و الخبث لكون الشك في إطلاقه موجبا للشك في إزالته لهما فيستصحب بقاءهما و ينجس بملاقاته النجاسة إذا كان قليلا للقطع بنجاسته ح سواء كان مطلقا أو مضافا: و ان كان كرا لا يحكم بنجاسته لاحتمال إطلاقه فيشك في تنجسه بالملاقاة فيستصحب طهارته بناء على عدم تمامية قاعدة المقتضى و المانع و الا يحكم بتنجسه بالملاقاة لكون ملاقاته مع النجاسة مقتضيا للنجاسة فيحكم بمقتضاها ما لم يثبت مانع عنها

[مسألة ٦- المضاف النجس يطهر بالتصعيد]

مسألة ٦- المضاف النجس يطهر بالتصعيد كما مر و بالاستهلاك في الكر و الجارى

اما حكم حصول الطهر بالتصعيد فقد تقدم في المسألة الرابعة و اما طهر المضاف بالاستهلاك في الماء المعتصم من الجارى أو الكر فبسط الكلام في تطهيره ان يقال حكى عن العلامة قدس سره القول بطهره بمجرد الاتصال بالكثير كالماء المطلق و قد يستدل له بما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام الماء يطهر و لا يطهر و بما ورد في ماء المطهر من انه كلما رآه المطر

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٣

فقد ظهر: فالمضاف المتنجس شيء رآه المطر فقد طهر و ظاهر الأصحاب عدم طهره بمجرد الاتصال بالماء المعتصم بل اعتبروا في طهره استهلاكه و خروجه من الإضافة إلى الإطلاق و ليس المقصود من استهلاكه استحالته و تبدل صورته النوعية بصورة أخرى بل المراد به احتساب شيء مستقل الوجود من تبعات وجود شيء آخر بحيث لا ينظر الى وجوده بالاستقلال كتبعيه من من التراب في أكرار من الحنطة حيث انه مع وجود التراب فيه حقيقة لا ينظر اليه بما هو تراب و ان كان لو جمع و صار مستقلا لصار منظورا اليه بالاستقلال كما إذا كان الواجب عليه إعطاء كر من الحنطة زكاه فإنه يجزى إعطاء كر منها و لو اشتمل على

مثقال من التراب و لو اعطى كرا الا- مثقالا- من الحنطة ثم اعطى مثقالا من التراب مستقلا لم يكن مجزيا و يحصل الاستهلاك بهذا المعنى فى المضاف بتفرق اجزائه فى المستهلك فيه بحيث لا- يبقى له وجود محفوظ فى نظر العرف و طريق حصوله فى المضاف الممتزج هو إدخال شىء فيه موجب لرفع إضافته و صيرورته ماء مطلقا أو وضعه حتى يدرد خليطه بثقله مثل ما لو كان ترابا و نحوه فيصير ماء مطلقا و بعد إطلاقه يكون تطهيره كتطهير الماء المطلق و ما يدخله لسلب إضافته إما يكون غير الماء المعتصم الذى يراد تطهيره به أو يكون نفس المطهر فعلى الأول فلا كلام فيه و على الثانى ففيه تفصيل يقع فى المسألة الآتية. ثم ان سلب الإضافة إما يكون بنفس ملاقاته مع الماء المعتصم قبل امتزاجه معه و اما يكون بعد الامتزاج فعلى الأول يحتاج فى طهره به الى امتزاجه مع الماء المعتصم بناء على اعتبار الممازجة فى حصول طهر الماء به و على الثانى يكفى الاتصال بباقى المعتصم و ان لم يمتزج ما سلب إضافته بهذا الباقى و لو على القول باعتبار الامتزاج بل يكفى الامتزاج الذى سلب به الإضافة و ذلك لان المقصود من الامتزاج تلاشى اجزاء المضاف فى الماء المطلق و لو قبل صيرورته ماء مطلقا و هو حاصل و معه فلا يحتاج الى امتزاج آخر هذا فى المضاف الممتزج. و اما المعتصر و المصعد و ما يلحق بهما من المائعات الخارجة عن صدق اسم المضاف عليها كالدهن و الدبس و نحوهما من المائعات التى لا يصدق عليها المضاف بلا عناية فلا يخلوا ما يكون طهرها بالاستهلاك على نحو الاستحالة و تبدل الصورة النوعية كما فى الأعيان النجسة أو بتفرق أجزائها فى الماء المعتصم كما فى الممتزج و مرجع الأول إلى الالتزام بعدم قابليتها للطهر أصلا حيث ان استهلاكها مساوق

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٤

لانعدامها و بعد الانعدام لا يبقى موضوع حتى يحكم عليه بالطهارة أو عدمها و على هذا فلا يحتاج القول بطهرها بالاستهلاك الى تجشم دليل ضرورة توقف بقاء نجاسة الشىء على بقاءه و مرجع الثانى إلى القول بقبولها للطهر مشروطا باتصال الماء المعتصم بكل جزء من اجزاءها و يتفرع على ذلك أمران أحدهما حصول الطهر لو القى المتنجس فى الماء المعتصم قطرة قطرة لأنه كلما يلقي منه قطرة تتصل بالمعتصم و المفروض كون الاتصال منشأ لحصول الطهر و ثانيهما انه لو اجتمعت تلك الاجزاء المشتتة يكون المجتمع منها محكوما بالطهارة و هذا بخلاف الطهر بالاستهلاك كالأعيان النجسة فإنه لو اجتمع الا-جزء المستهلكة منه و صارت مجتمعة بعد الاستهلاك يحكم بنجاسة المجتمع منها كما فى اجزاء البول المجتمعة بعد استهلاكها لما عرفت من ان مرجع التطهير بالاستهلاك هو الانعدام لا حصول الطهر مع فرض الوجود و لو فرض وجوده لكان على ما كان عليه من النجاسة و ان أمكن الفرق بين اجتماع الأعيان النجسة بعد استهلاكها و بين اجتماع المضاف المتنجس بعد استهلاكه بعد اشتراكهما فى كون استهلاكهما موجبا لزوال صورتها النوعية و اجتماعهما موجبا لتجدد صورتها النوعية فالحاصل بعد الاجتماع موجود مغاير مع الموجود قبل الاستهلاك إذ المعدوم لا يعاد لكن الموجود الجديد فى الأعيان النجسة نجس لصدق اسم النجس عليه مثل البول و نحوه و الموجود الجديد فى المضاف المتنجس لا- منشأ لنجاسته لكونه طاهرا بالذات و يكون تنجسه عارضا عليه بسبب الملاقاة التى لم تحصل لهذا الموجود الجديد و الملاقاة الحاصل لما انعدم بالاستهلاك لا يوجب تنجس هذا الموجود الجديد لمغايرته معه الا ان يقال ان ما ذكرناه من المغايرة بين الموجود الجديد و ما انعدم بالاستهلاك بحسب الدقة و حكم العقل و لكن العرف يرى الموجود الجديد بعد الاجتماع نفس ما انعدم بالاستهلاك فيحكم ببقاء نجاسته إذا كان مرجع طهارته الى انعدامه بالاستهلاك اللهم الا ان يقال بطهارته بعد وجوده أيضا بمنع كون مرجع طهارته الى انعدامه بل استهلاكه يصير موجبا لطهارته و لو مع بقاءه و عدم انعدامه بحسب نظر العرف و ان لم يكن كك بحسب نظر العقل إذ لا يعقل بقاءه مع استهلاكه و كيف كان فالأقوى عدم حصول طهر المضاف بمجرد اتصاله بالماء المعتصم كما حكى عن العلامة لان المائع الواقع فى وعاء إذا تنجس و عاءه بملاقاته ثم ان كان المائع

ماء مطلقا فمن اتصاله بالماء المعتصم يطهر المظروف مع ظرفه معا سواء كان الماء المعتصم كرا أو جاريا أو ماء مطر اما المظروف فلغرض طهره بملاقاته مع المعتصم و اما الظرف فلصيرورة ما فى الظرف من الماء معتصما بسبب اتصاله بالمعتصم و يطهر الظرف ح بسبب اتصاله به و هذا بخلاف ما إذا كان ما فى الظرف مضافا أو مائعا مثل الدهن و الدبس لأن غاية ما يمكن الالتزام به و الموافقة مع العلامة فى قوله فى حصول الطهر بسبب الاتصال بالمعتصم هو حصول طهر المظروف نفسه لا ظرفه إذ لا- وجه لحصول طهره لكونه متصلا بالمضاف الحاصل طهره بالماء المعتصم على ذاك الفرض لكن المضاف الطاهر لا يكون مطهرا و ح يبقى الظرف على ما كان عليه من النجاسة و يلزمه تنجس المضاف بملاقاته معه بعد انقطاعه عن الماء المعتصم فاللبن المنتجس المتصل بالماء الكر مثلا يطهر عند اتصاله به و يتنجس من ملاقاته لظرفه بعد انفصاله عنه و يكون حكمه من هذه الجهة كالماء القليل الذى فى ظرف نجس كجلد الميتة حيث انه طاهر ما دام اتصاله بالمعتصم و يتنجس من ناحية ظرفه بعد انفصاله عنه اللهم الا- ان يدل دليل بالخصوص على طهارته بملاقاته مع الماء المعتصم حين ما كان فى ظرفه حيث يحكم به بطهارة ظرفه ح أيضا بالتبع كتبعية أدوات الغسل فى غسل الميت حذرا عن لغوية الدليل لولاه لكنه مبنى على قيام دليل على طهره بالاتصال بالمعتصم بالخصوص و لا يكفى فى إثباته ورود الدليل عليه بالعموم و منه يظهر عدم صحة التمسك لإثبات طهره بالاتصال بالمعتصم بعموم قوله عليه السلام يطهر و لا يطهر و قوله عليه السلام كلما رآه المطر فقد طهر. لكن يتصور موردان يخلو عن ذاك المحذور (أحدهما) ما إذا أخرج المضاف عن ظرفه حال اتصاله بالمعتصم كما إذا أهريق عن ظرفه الى آخر حال اتصاله بالمطر و (ثانيهما) ما إذا ورد هو على المعتصم كما إذا القى فى الكر مع بقائه على ما كان من الإضافة اللهم الا ان يحكم بعدم حصول الطهر فى هذين الموردين أيضا بعدم القول بالفصل و دعوى القطع بتسالم الكلمات على اعتبار خروج المضاف عن الإضافة فى طهره مطلقا و لو فى هذا الموردين و هو ليس ببعيد

[مسألة ٧- إذا القى المضاف النجس فى الكر فخرج عن الإطلاق إلى الإضافة تنجس]

مسألة ٧- إذا القى المضاف النجس فى الكر فخرج عن الإطلاق إلى الإضافة تنجس ان صار مضافا قبل الاستهلاك و ان حصل الاستهلاك و الإضافة دفعة لا يخلو الحكم بعدم تنجسه عن وجه لكنه مشكل
إذا القى المضاف المنتجس فى الماء

المعتصم فاما يصير المضاف مطلقا بسبب استهلاكه فى المعتصم قبل خروج المعتصم عن الإطلاق أو يصير مطلقا بعده بان يصير المضاف بملاقاته إياه مضافا ثم خرج هو نفسه عن الإضافة و صار مطلقا و ان بعد الفرض حيث ان انقلاب المطلق المعتصم بملاقاته مضافا لا بد و ان يكون من جهة غلبة المضاف عليه و معه فيبعد صيرورة المضاف مطلقا باستهلاكه فيه الناشى من مقهوريته بالنسبة الى ما لاقاه من الماء المعتصم الا ان ذلك بحسب الغالب و يمكن نادرا صيرورة المطلق المعتصم مضافا قبل استهلاك المضاف المنتجس فيه و ان بعد أو يصير المضاف مستهلكا و المعتصم مضافا دفعة واحدة و يتحقق استهلاك المضاف و اضافة المعتصم فى مرتبة واحدة فعلى الأول أعنى صيرورة المضاف مستهلكا قبل صيرورة المعتصم مضافا فلا إشكال فى حصول طهر المضاف باستهلاكه فى المعتصم و عدم تنجس المعتصم بعد صيرورته مضافا لعدم الموجب لنجاسته حيث انه بعد صيرورته مضافا لملاق للماء الطاهر الذى حصل طهره و مائته بالاستهلاك فى المعتصم كما لا إشكال فى الثانى فى تنجس

الماء المعتصم بملاقاته بعد الإضافة مع المضاف المتنجس و عدم حصول طهر المضاف المستهلك لاستهلاكه في المضاف و عدم استهلاكه في الماء المعتصم و على الثالث فالكلام يقع تارة في طهر المضاف باستهلاكه في المطلق و اخرى في تنجس المطلق المعتصم إذا صار مضافا في رتبة استهلاك المضاف به اما الأول فيمكن ان يقال بحصول طهره باستهلاكه لوجهين أحدهما استهلاكه و صيرورته معد و ما عرفا لما عرفت من ان منشأ الحكم بطهارته بالاستهلاك هو صدق انعدامه عرفا بسببه فليس و لا موضوع له عرفا حتى يحكم بطهارته أو نجاسته و يرد عليه ان حصول طهر المضاف بالاستهلاك مشروط بتحقيقه في الماء المعتصم لا مطلق الاستهلاك كيف اتفق و لا يكفي مطلقه في الحكم بطهارته بعد بقاء اجزائه تحقيا و ان حكم بالانعدام عرفا و تظهر الثمرة فيما إذا اجتمعت اجزائه بعد التفرق فإنه يحكم عليها بالنجاسة بعد الاجتماع و ثانيهما ان استهلاك المضاف إضافة المعتصم لما حصلتا دفعة فلا محالة يقع الاستهلاك في الماء المطلق إذ إضافة المطلق المعتصم متأخرة عن إطلاقه و كان الاستهلاك في آن إضافته فيكون متأخرا عن إطلاقه فيصح ان يقال بوقوعه في الماء المطلق و ان صار المطلق مضافا بذاك الاستهلاك و ليس من شرط مطهريه المطلق بقاءه على الإطلاق بعد ملاقاة المتنجس بل العبرة بملاقاة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٧

المتنجس للمطلق في حال إطلاقه و ان خرج المطلق عن إطلاقه بنفس ذاك الملاقاة و هذا الوجه أيضا لا يخلو عن نظر و لعله يأتي زيادة تحقيق في ذلك في مبحث الغسالة و كيفما كان فلا يمكن ان يقال في المقام بأزيد مما افاده المصنف قدس سره في المتن من ان الحكم بعدم تنجسه لا يخلو عن وجه لكنه مشكل و اما الثاني أعني عدم تنجس المعتصم بعد صيرورته مضافا بملاقاته مع المضاف المستهلك فيه فلعدم ملاقاته بعد الإضافة مع المضاف المتنجس و انما يلاقي حين إضافته مع المطلق الذي صار مطلقا بالاستهلاك في آن صيرورته مضافا فهذا المطلق بعد إضافته ملاق مع المطلق لا مع المضاف الا ان الاشكال السابق جاز هناك فإنه لو لم يحكم بطهارة المستهلك يلزم تنجس المستهلك فيه بملاقاته معه بعد صيرورته مضافا كما لا يخفى

[مسألة ٨ إذا انحصر الماء في مضاف مخلوط بالطين ففي سعة الوقت يجب عليه ان يصبر]

مسألة ٨ إذا انحصر الماء في مضاف مخلوط بالطين ففي سعة الوقت يجب عليه ان يصبر حتى يصفو و يصير الطين إلى الأسفل ثم يتوضأ على الأحوط و في ضيق الوقت يتم لصدق الوجدان مع السعة دون الضيق هذه المسألة من صغريات مسألة أولو الأعداء التي وقع الخلاف فيها في جواز البدار مطلقا أو عدمه كذلك أو التفصيل بين رجاء زوال العذر في آخر الوقت و عدمه بجواز البدار في الأول و عدمه في الأخير و قد فصلنا الكلام في هذه المسألة في مبحث التيمم و احتياط المصنف قدس سره بالصبر الى ان يصير الماء مطلقا بصيرورة الطين إلى أسفله اما مبنى على القول بجواز البدار مطلقا أو لخصوصية في التيمم بالنسبة إلى سائر الأعداء حيث أخذ في دليله عدم الوجدان الصادق في الفرض بخلاف الاضطرار لكن الأول مخالف مع مختاره في مبحث التيمم حيث انه قدس سره قائل بوجوب التأخير مع العلم بارتفاع العذر في آخر الوقت و ان الحق في الأخير هو كون التيمم طهارة اضطرارية عند العجز عن استعمال الماء اما لعدم وجدانه أو لعدم التمكن من استعماله و على هذا فالأقوى في هذه المسألة هو الصبر الى ان يصفو الماء و يصير الطين إلى الأسفل في سعة الوقت اللهم الا ان يقال باشتراط وجوب الوضوء مطلقا بالوجدان كاشتراط وجوب التيمم بالعجز عن المائيه و عليه فلا يوجب الأمر بالوضوء ان وجد الماء المطلق لاستعماله عند عدم وجوده لكنه و ان كان كذلك الا ان الأقوى بحسب الأدلة و جوب التأخير مع العلم بزوال العذر في آخر الوقت و ان لم نقل بوجوبه مع رجائه و تمام الكلام في مبحث التيمم «١»

(١) و قد استوفينا البحث عنه فى مبحث التيمم لكونه متقدما فى التحرير على هذا المقام
مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٨

[مسألة ٩ الماء المطلق بأقسامه حتى الجارى منه ينجس إذا تغير بالنجاسة]

مسألة ٩ الماء المطلق بأقسامه حتى الجارى منه ينجس إذا تغير بالنجاسة فى أحد أوصافه الثلاثة من الطعم و الرائحة و اللون بشرط ان يكون بملاقاة النجاسة فلا يتنجس إذا كان بالمجاورة كما إذا وقعت ميتة قريبا من الماء فصار جائفا و ان يكون التغير بأوصاف النجاسة دون أوصاف المتنجس فلو وقع فيه دبس نجس فصار أحمر أو اصفر لا ينجس إلا إذا صيره مضافا نعم لا يعتبر ان يكون بوقوع عين النجس فيه بل لو وقع فيه متنجس حامل لأوصاف النجس فغيره بوصف النجس تنجس أيضا و ان يكون التغير حسيا فالتقديرى لا يضر فلو كان لون الماء أحمر أو اصفر فوقع فيه مقدار من الدم كان يغيره لو لم يكن كذلك لم ينجس و كذا إذا صب فيه بول كثير لا لون له بحيث لو كان له لون غيره و كذا لو كان جائفا فوقع فيه ميتة كانت تغيره لو لم يكن جائفا و هكذا ففى هذه الصور ما لم يخرج عن صدق الإطلاق محكوم بالطهارة على الأقوى

فى هذه المسألة أمور يجب البحث عنها الأول الماء المطلق بأقسامه ينجس بتغيره بالنجاسة فى الجملة من غير فرق فى ذلك بين الجارى منه و بين غيره و التقييد فى قوله حتى الجارى منه لعله لأجل توهم عدم انفعاله بالملاقاة مع التغير لان له مادة مع ان صيرورته ذا مادة يؤثر فى عدم انفعاله بالملاقاة من دون تغيير لا- بالملاقاة مع التغير و الحكم بتنجس الماء بتغيره بالملاقاة فى الجملة إجماعى بالإجماع المحصل و المنقول بالنقل المتواتر و لا- ارتياب فيه أصلا و يدل عليه من الاخبار النبوى المعروف المشهور بل قيل كما عن ابن ابى عقيل انه متواتر و عن السرائر انه المتفق على روايته: عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام (خلق الله الماء طهورا لا- ينجسه شىء إلا- ما غير لونه أو طعمه أو ريحه) و فى الجواهر. عن دعائم الإسلام (إذا مرر؟؟؟ الجنب بالماء فيه الجيفة أو الميتة فإن كان قد تغير لذلك طعمه أو ريحه أو لونه فلا تشرب منه و لا تتوضأ و لا تتطهر) و عن الوسائل عن بصائر الدرجات عن الصادق عليه السلام فى خبر منه الى ان قال و جئت لتسئلنى عن الماء الراكد من البشر قال عليه السلام فما لم يكن فيه تغير أو ريح غالبه قلت فما التغير قال عليه السلام الصفرة: و عن الوسائل أيضا عن الصادق عليه السلام عن الحياض يبال فيها قال عليه السلام لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول: و عن الفقه الرضى كل غدیر فيه الماء أكثر من كر لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات الا ان يكون فيه الجيف فتغير لذلك لونه و طعمه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٩

و ريحه فان غيرته فلا تشرب و عن دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين عليه السلام فى الماء الجارى يمر بالجيف و الدم يتوضأ و يشرب و ليس ينجسه شىء ما لم يتغير أوصافه طعمه و لونه و ريحه و هذه الاخبار كما ترى ظاهرة الدلالة فى انفعال الماء مطلقا و لو كان جاريا بتغيره بملاقاته للنجاسة إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة و لا يضر ضعف بعضها و إرسال بعضها الآخر لانجاره بالشهرة المحققة و الإجماعات المحكية بالتواتر فلا ينبغى الإشكال فى هذا الحكم من هذه الجهة أصلا الثانى المدار فى تنجس الماء بتغير احدى أوصافه انما هو فيما إذا كان مستندا الى ملاقاته مع النجاسة لا حصول احدى أوصاف النجاسة فيه كيف اتفق و لو بالمجاورة و ذلك لانسباق كون التغير مستندا الى الملاقاة من النصوص الدالة على تنجسه إذا تغير مثل قوله صلى الله عليه و آله خلق الله الماء طهورا لا- ينجسه شىء إلا- ما غير لونه أو طمه أو ريحه و نحو ذلك فان المنسبق منه الى الذهن هو كون

التنجيس فيما إذا كان التغيير بالملاقاة لا مطلقا و لعل هذا المعنى فى بقیة الأخبار المذكورة فى الأمر الأول و غيرها مما لم يذكر أصرح و أظهر مضافا الى عدم الخلاف فى الحكم بل انه مجمع علیه كما فى الجواهر فلا ینبغى التأمل فى عدم الانفعال إذا كان التغير بالمجاورة المحضه كما إذا وقعت میتة قریبا من الماء فصار الماء جائفا و فيما إذا كان مستندا إلى المجاورة و الملاقاة معا كلام ینأتى فى مسأله الخامسة عشر فانتظر الثالث ینعتبر فى الانفعال ان ینكون التغير بأوصاف النجس لا المتنجس فلو تغير الماء بأوصاف المتنجس لا- ینتجس فلو وقع فيه دبس نجس فصار أحمر أو اصفر لا- ینتجس إلا إذا صیره مضافا مع ملاقاته للدبس النجس بعد الإضافة لا بصيرورته مضافا و لو مع استهلاك الدبس المتنجس أيضا على وجه لا ینصدق معه الملاقاة و الدلیل على اعتبار كون التغير بأوصاف النجاسة هو ظهور كلمه الموصول فى قولهم علیهم السلام الا ما غیر المكنى بها عن الشىء فى الشىء بعنوانه الاولى مثل الأعیان النجسه و العناوین الأولى من المتنجسات مثل الدبس و الدهن و نحوهما لیست منجسا و العنوان الثانى الطارى علیها اعنى عنوان المتنجس لیس مكنى به بكلمه الموصول لكونه خلاف الظاهر مضافا الى ما فى قوله علیه السلام فى صحیحہ ابن بزیر فینزح حتى یذهب الريح و یطیب الطعم الظاهر فى كون الطعم القذر هو طعم النجس لا- المتنجس إذ لیس قذارة فى طعم المتنجسات بل ربما ینكون طیبا كما فى الجلاب المتنجس فالتعبیر بطیب الطعم بسبب الترح الكاشف

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٠

عن كون التغير بالطیب القذر شاهد على كون التغير بوصف النجس لا- المتنجس مع إمكان ان یقال بان الشىء ینکى به عن الذاتى و لا یطلق على الشىء بعنوانه العرضى و الا یلزم ان ینكون شىء واحد باعتبار أعراض متعددة أشياء متعددة عرفا مع انه لا ینخرج عن كونه شیئا واحدا باعتبار الاعراض المختلفه و الحالات المتبادله علیه قطعا و فى الجواهر یمکن استنباط الإجماع عند التأمل على الحكم المذكور و کیف كان فهذا مما لا ینبغى الارتیاب فيه الرابع هل المعتبر فى الانفعال بالتغيير بأوصاف النجس هو ملاقاة عین النجس فلا- ینکفى ما إذا كان بسبب ملاقاة المتنجس الحامل لأوصاف النجس إذا كانت ملاقاته منشا لتغير الماء بأوصاف النجس أو ینکفى فى انفعاله تغيره بأوصافه و لو كان بواسطة ملاقاة المتنجس قولان و تمييز الحق منهما یتوقف على بیان صور الاولى ما إذا تقع النجاسة فى طرف من الماء و غیرت أوصافه و أوصاف ما حوله ثم سرى التغير إلى سائر الأطراف البعیده عن محل وقوع النجاسة حیث ان تغير سائر الأطراف بأوصاف النجس لیس لأجل ملاقاتها بنفسها معها بل انما هو بملاقاتها مع ما حول الطرف الملاقی للنجاسة فتصیر ملاقاتها مع المتنجس الحامل لأوصاف النجاسة منشا لتغيرها بأوصاف النجاسة لكن لا- ینبغى الارتیاب فى هذه الصورة فى تنجس المتغير بسبب تغيره و لو كان تغيره بالدقة مستندا الى ملاقاة المتنجس اعنى ما حول محل وقوع النجاسة الا ان العرف یرون تغير هذا الماء بتمام أطرافه مستندا الى ملاقاته مع النجاسة لأن ملاقاته معها تحصل بملاقاته بجزئه معها و لا- ینعتبر فى صدق ملاقاته تلاقی تمام اجزائه و السر فى ذلك انه متصل واحد و الوحده الاتصالیة تساقق الوحده الشخصیة فیصدق على هذا الشخص انه ملاق للنجاسة و لو كانت الملاقاة بجزئه بل یمکن صدق دعوى ذلك بالدقة أيضا و کیف كان فهذه الصورة خارجة عن محل الخلاف و لا ینبغى الارتیاب فى الانفعال الصورة الثانیه هى الصورة الأولى بعینها لكن مع سرائه أوصاف النجس إلى سائر أطراف الماء بعد إخراج عینها عن الطرف الذى وقعت فيه و هذه الصورة أيضا كالصورة الاولى فى الحكم بالانفعال الا- انها لعلها اخفى منها الثالثه ما إذا وقع فيه متنجس حامل لأوصاف النجاسة مع انتشار النجاسة فيه فغیره بوصف النجس من دون ملاقاته و لو بجزئه مع النجاسة لكن انتشار النجاسة فى المتنجس و انتشار المتنجس فى الماء الملاقی له

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢١

صار منشا لاكتساب الماء لأوصاف النجاسة و تغيره بها و هذه الصورة أخفى من الأولین لصدق الملاقاة مع النجاسة فیهما دونها

و اخفى من تلك الصورة الصورة الرابعة و هي ما لم تكن النجاسة منتشرة في المنتجس كما إذا تغير رائحة ماء بملاقاته مع الجيفة ثم القى في ماء آخر فتغير الملقى عليه بريح الجيفة بلا ملاقاته معها و لا انتشارها فيه و هذه الصورة أخفى من الثالثة أيضا لعدم انتشار النجاسة في هذه الصورة بسبب انتشار حاملها في الماء و قد وقع الخلاف في هاتين الصورتين و مختار الشيخ الأكبر قده في الطهارة و في حاشية النجاة هو الانفعال و عليه المصنف قده في المتن و ذهب صاحب الجواهر قده الى عدمه و لعل منشأ الخلاف هو تعارض صدر صحيحة بن بزيع مع ذيلها و تقديم ظهور الذيل على الصدر يوجب الحكم بالانفعال و تقديم ظهور الصدر على الذيل يوجب الحكم بعدم الانفعال لكن بالأصل العملى و قاعدة الطهارة أو استصحابها و توضيح ذلك ان الظاهر من قوله عليه السلام لا ينجسه شىء إلا إذا تغير هو كون الملاقاة مع عين النجاسة توجب الانفعال إذا صارت منشأ لتغير الماء بأوصاف النجاسة و الظاهر من قوله عليه السلام فيترج حتى يذهب الريح و يطيب طعمه هو كون الاستقذار موجبا للنجس و ليس الاستقذار الا اكتساب الماء صفة من صفات النجس التي حددها الشارع باللون و الطعم و الريح و لو لم يكن اكتسابها مستندا الى ملاقاتها فيقع التعارض بين الظهورين لكن الأقوى ما ذهب اليه الشيخ الأ-كبر و عليه المصنف في المتن و ذلك لحكم العرف بان المناط في الانفعال هو التغير المستند الى الملاقاة و لو بالواسطة و ليس عنوان الملاقاة مذكورا في نص من آية أو رواية بل انما اشترط ان يكون التغيير ناشيا عنها من جهة بعد الأذهان عن قبول انفعال الماء بحدوث التغير فيه و لو لم تكن ملاقاة أصلا و لازم ذلك اعتبار الملاقاة في الجملة و لو بالواسطة و لا- دليل على اعتبارها بلا واسطة مع ان العرف لا يأبى في الصورة الثالثة عن الحكم بتحقيق الملاقاة بين الماء و بين النجاسة من جهة انتشارها في الماء الموجب لملاقاة ملاقيه معها و ان لم يكن في الصورة الرابعة كك و كيف كان فالحكم بالانفعال في الصورتين الأخيرتين لا يخلو عن وجه كما لا ينبغي الإشكال فيه في الصورتين الأولين حسبما عرفت و مما ذكرناه من كون المدار في الحكم باعتبار الملاقاة في الانفعال على العرف لعدم ورود الملاقاة في نص و ان العرف لا يحكم بأزيد من اعتبارها

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٢

في الجملة لا خصوص ما كان منها بلا واسطة ظهر الجواب عما في مستمسك العروة في المقام من الاشكال حيث يقول و قد يشكل بان المعيار في المنتجس ان كان ظهور أثر النجاسة في الماء و لو لم تكن ملاقاة لها فاللازم الاكتفاء بذلك و لو مع المجاورة و ان كان بشرط الملاقاة فالتغير بالمنتجس الحامل لصفات عين النجاسة لا يوجب النجاسة لعدم الملاقاة نعم إذا كان المنتجس حاملا لاجزاء النجاسة و لو كانت متفرقة فيه كانت الملاقاة للنجاسة لكنه ليس من محل الكلام أو انه ليس كك دائما انتهى و ما ذكره بقوله نعم لعله إشارة إلى الصورة الثالثة التي صورناها لكنها كما عرفت من محل الكلام و ليست خارجة عنها و قوله أو انه ليس كك دائما لعله إشارة إلى الصورة الرابعة و كيف كان فالجواب عنه يظهر مما قدمناه من اعتبار الملاقاة في مقابل عدمها و عدم الدليل على اعتبار كونها بلا واسطة في مقابل ما يكون منها مع الواسطة الخامس لا شبهة في الانفعال إذا كان التغير حسييا و اما لو كان تقديرها فالمعروف المشهور هو عدم الانفعال و عن العلامة في القواعد و غيرها و بعض من تأخر عنه هو القول بالانفعال و عن البيان و جامع المقاصد التفصيل بين ما لو كان عدم فعلية التغير لوجود مانع عنه في الماء كوجود وصف فيه مانع عن ظهور وصف النجاسة فيه و بين ما لو كان من جهة فقد مقتضى في النجاسة: بالحكم بالانفعال في الأول لأن التغير فيه حقيقي الا- انه مستور و الحكم بعدمه في الأخير لعدم التغير حقيقة و قد تبعهما في ذاك التفصيل جملة من المتأخرين بل نسبه في الحدائق إلى قطعهم من دون خلاف ظاهر معروف بينهم فيه و عن المحقق الخوانسارى التفصيل بين الصفات العارضية كالماء المصبوغ بظاهر أحمر و بين الصفات الأصلية كماء الزاج الذي أحمر بطبعه فحكم بالانفعال في الأول

دون الأخير و تحقيق المقال يقتضى بسط الكلام فى صور الاولى ما إذا كان عدم فعلية التغيير مستندا الى عدم المقتضى له فى النجاسة كما إذا كان الدم مثلا اصفر بالذات بحيث لو كان أحمر لتغير به الماء و هذه الصورة مما ينبغى القطع فيها بعدم الانفعال ضرورة ان تقدير التغيير فى هذه الصورة فى حكم تقدير أصل الملاقاة و هو كما ترى و دعوى شمول التغيير للتقديرى لكونه أعم من الفعلى و الفرضى يكذبها ظهوره فى الفعلى و كون الشمول للفرضى محتاجا الى تحمل ارتكاب خلافه فى إرادة الأعم كما لا يخفى و هذه الصورة خارجة عن محل كلام القواعد بل لعل الظاهر منه فيما إذا كان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٣

عدم الفعلية من ناحية المانع عنها فى الماء حيث يقول لو وافقت النجاسة الجارى فى الصفات فالوجه عندى الحكم بنجاسته ان كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة و الا فلا انتهى الثانية ما إذا كان عدم التغيير مستندا الى عدم المقتضى للتغيير فى النجاسة أيضا لكن لا لأجل ذاته بل لما طرء عليه مثل ما إذا صارت العذرة يابسة و زالت ريحها لأجل ذلك بحيث لو كانت رطبة صاحبة الريح لتغير الماء بريحها و التقدير فى هذه الصورة أخفى من الصورة الأولى الا انه لا تفاوت بينهما فى الحكم الثالثة ما إذا كان عدم التغيير مستندا الى وجود مانع عنه فى النجاسة كما إذا اختلط النجس بماله رائحة توقع فى الماء حيث انه لو لا اختلاطه به لتغير الماء برائحة النجس و التقدير فى هذه الصورة أخفى من الصورة الثانية إلا انه ينبغى الحكم فيها أيضا بعدم الانفعال الرابعة ما إذا كان عدم التغيير مستندا الى وجود مانع عنه فى الماء سواء كان المانع وصفا ذاتيا للماء كماء الزاج و الكبريت أو طارئا عليه كما إذا اختلط بلون أحمر طاهر ثم وقع فيه الدم الأحمر بحيث لو لا- اتصافه بالحمرة لتغير عن الدم- و ينبغى ان يجعل هذه الصورة محل الكلام و جملة القول فيها انه اما يقال بكون العبرة فى انفعال الماء هو حدوث وصف النجاسة فيه و أخذ التغيير موضوعيا كما هو الظاهر من الاخبار أو يقال بكون العبرة بوقوع مقدار معين من النجاسة عليه المحدد بما يكون مغيرا بحيث يكون التغيير مأخوذا على وجه الطريقية باعتبار كشفه عن تحقق المقدار المتحدد فيكون العبرة بوقوع نفس هذا المقدار و لو لم يتغير و لازم الأول هو القول بعدم الانفعال فى جميع الصور المتقدمة حتى الصورة الأخيرة و لازم الثانى كفاية التقدير فى الصورة الأخيرة بل فى الصورة الثالثة أيضا لكن التحقيق هو الأول لأن الظاهر من الدليل هو مدخلية وصف التغيير الظاهر فى كونه بما هو تغير دخيلا على وجه الموضوعية لا باعتبار كشفه عن تحقق مقدار محدود موجب للانفعال و ربما يستدل لإثبات أخذ التغيير على وجه الطريقية بوجهين أحدهما قوله عليه السلام كلما غلب لون النجس على الماء فلا تتوضأ منه و قد قيل فى تقريب الاستدلال به أنه عليه السلام جعل منشأ النجاسة غلبة لون النجس على الماء مع ان المناسبة لا تكون الا بين الماء و نفس النجس فيستظهر من هذا ان ذكر اللون طريق الى استكشاف غلبة النجس نفسه على الماء فالملاك فى نجاسة الماء هو تلك الغلبة و ان لم تستعقب تغير الماء فعلا و الذى يؤيد ذلك هو التعبير بالماء نفسه فى قوله عليه السلام كلما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٤

غلب لون النجس على الماء و الا فمع إرادة المغالبة بين وصفى النجس و الماء لكان حق التعبير ان يقال كلما غلب لون النجس على لون الماء بجعل المغلوب لون الماء لا الماء نفسه و ثانيهما قوله عليه السلام فى مقام الاستدلال على كون الماء فى استنجاؤ البول مثلى ما على الحشفة بقوله لان الماء أكثر من القدر و تقريب الاستدلال به ان الملاك فى طهارة الماء إذا كان أكثرية فأكثريه النجاسة أيضا توجب نجاسة الماء فما هو موجب لتنجسه عند تغييره الفعلى بالملاقاة هو أكثريه النجس عليه لا تغييره الفعلى و انما التغيير طريق إلى إحراز غلبة النجاسة عليه و المراد بالغلبة اما الغلبة من حيث الاجزاء بمعنى الأكثرية أو الغلبة من حيث القدارة بمعنى الأشدية و لو لم تكن اجزاء الماء أكثر من حيث الكمية و الثانى انسب بمناسبة الحكم و الموضوع لان الحكم بالنجاسة ينشأ من جهة قدارة النجس كما لا يخفى و على التقديرين يتم الاستدلال و فى الوجهين كليهما منع ظاهر اما

الأول فلان المستظهر من جعل شىء علته لحكم هو كون ذاك الشىء ملاكا لثبوتة على وجه الموضوعية كما بيناه فالظاهر من اعتبار غلبه لون النجس على الماء هو كون خصوصية تلك الغلبة دخيلا- فى التنجيس لا- انها طريق الى ثبوت الملاك و هو أكثرية النجس على الماء و ما ذكر من التأييد من عدم ذكر اللون فى الماء مردود بإمكان كون إسقاط اللون عند قوله (على الماء) لنكتة انتفاء اللون فى الماء حتى يجعل مغلوبا فالمراد ح غلبه لون النجس على الماء و صيرورة الماء ملونا بلونه لان الخالى من اللون يكتسب اللون من ملاقيه و اما الثانى فلان ما يدل على حصول الطهر بأكثرية الماء على القذر لا يدل على حصول النجاسة بأكثرية القذر على الماء بشىء من الدلالات أولا و على تقدير تسليم دلالة عليه بإطلاق ما يدل على حصول النجاسة بأكثرية القذر على الماء و لو مع عدم انفعاله فى صفاته عن صفات القذر ممنوع بدعوى انصرافه إلى الأكثرية المستلزمة لظهور أوصاف القذر فى الماء كما يدل عليه التعبير بالمناسبة فى الأوصاف و مع هذا الانصراف لا يبقى مجال لدعوى الإطلاق كما لا يخفى فالحق عدم انفعال الماء بالتغيير التقديرى مطلقا حتى فى الصورة الأخيرة من الصور الأربع لما عرفت من ظهور أخذ التغيير فى حصول الانفعال موضوعيا لا طريقيا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٥

فان قلت ما ذكرته من ظهور أخذ التغيير فى لسان الدليل موضوعيا و ان كان حقا لا محيص عنه الا انه مع موضوعيته لثبوت الحكم بالانفعال يكون الحكم فى الصورة الرابعة هو الانفعال لحصول التغيير فيها بالفعل لا لكفاية تقديره و لذا أورد فى جامع المقاصد على عبارة القواعد التى تقدم منا حكايتها فى طى الصورة الأولى بقوله حق العبارة ان يقول لو وقعت نجاسة مسلوبة الصفات لأن موافقة النجاسة للماء صادقة على نحو الماء المتغير بطاهر أحمر إذا وقع فيه دم فيقتضى ثبوت التردد فى تقدير المخالفة فى هذه الصورة و ينبغى القطع بوجوب التقدير (ح) لان التغيير هنا تحقيقى غاية الأمر أنه مستور عن الحس انتهى و فى المدارك بعد ترجيح القول باعتبار التغيير الفعلى مستدلا بان التغيير حقيقة فى الحسى لصدق السلب بدونه و اللفظ انما يحمل على حقيقته قال لو خالفت النجاسة الجارى فى الصفات لكن منع من ظهورها مانع كما لو وقع فى الماء المتغير بطاهر أحمر دم مثلا- فينبغى القطع بنجاسته لتحقق التغيير حقيقة غاية الأمر أنه مستور عن الحس و قد نبه على ذلك الشهيد فى البيان انتهى و توضيح ما ذكره قدس سرهما يتوقف على بيان أمرين أحدهما ان تلون جسم بلون جسم آخر انما هو بانبثاث اجزاء الجسم المتلون كالدم مثلا- فى اجزاء الجسم المتلون به كالماء لا- بانتقال لونه إليه لأنه من قبيل انتقال العرض عن موضوع الى موضوع آخر الثابت استحالته بالبرهان فى موضعه: و لما صار اجزاء المتلون منتشرا فى المتلون به و اختلطا معايرى السطح الواحد القائم بالا- اجزاء المختلطة من المتلون و غير المتلون كله متلونا بلون الجسم المتلون فيتوهم تأثر الغير المتلون من ناحية المتلون و صيرورته ذى لون باكتسابه اللون من المتلون مع انه ليس ككك و ثانيهما ان الحكم بالانفعال انما هو مترتب على الماء المتكيف بكيفية النجاسة إذا كان محسوسا و لو لم يتميز عند الحس عن كيف نفس الماء بواسطة توافق الكيفين و بعد تبين الأمرين نقول فى الصورة الرابعة أعنى صورة توافق وصف الماء مع النجس بكون انتشار اجزاء النجس فى الماء موجبا لتلونه بلون النجس و هو محسوس أيضا غاية الأمر من جهة موافقته مع لون الماء لا- يتميز احد اللونين عن الآخر و لا يحتاج الى تقدير التغيير (ح) بل الحاجة الى التقدير من جهة امتياز لون الماء المتغير عن اللون الموجود فى الماء فيكون الماء منفصلا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٦

به و ان لم يتميز انفعاله هذا و لكن الأقوى ضعف هذا القول لضعف مبناه بفساد الأمرين معا اما الأول فبمنع كون التلون دائما من جهة انتشار المتلون فى المتلون به بل لعل هذا الى قول أصحاب الفشو و النفوذ الذى ثبت فساده أقرب: و يمكن ان يكون التلون من جهة صيرورة المتلون به مستعدا لافاضة لون حادث عليه بواسطة مجاورته مع المتلون كما يشاهد فى المقابلة مع الشمس فإنها

تسود بدن الإنسان و تبيض لباسه و ليس السواد فى بدنه و لا البياض فى لباسه إلا أثرا حادثا من حدثه عند تحقق علته المعدة لافاضته و هى المقابلة مع الشمس و هذا أمر معقول لم يقيم برهان على استحالتة مع قيام البرهان على وقوعه و اما الثانى فبمنع كون الانتشار منشأ لتغير الماء إذا كان لونه موافقا مع لون النجس المنتشر فيه إذ التغير عبارة عن حدوث صفة فى المتغير بعد ان لم يكن متصفا بها و لا شبهة فى ان هذا الماء المختلط بالاجزاء المنتشرة من النجس لم يحدث فيه صفة النجس و لا يرى بوصفه بواسطة إحاطة سطح واحد عليه و على النجس و ان كان عدم حدوثه بواسطة توافق لونه مع لون النجس و مع عدم وصف التغير فيه فعلا- لا- بد فى الحكم بانفعاله الى التقدير اللهم الا- ان يوجب الاختلاط أشدية الماء فى صفته بان كان ذا حمرة فيصير بالاختلاط أشد حمرة و لا إشكال فى ان هذا تغيير فعلى لا تقديرى ثم انه قد يستدل لإثبات الانفعال فى الصورة الأخيرة بوجوه اخرى منها ان الجسم الملون الطاهر الواقع فى الماء لو لم يوجب ضعفه و سرعة تأثره فى الانفعال عن ملاقاته النجاسة لا يوجب قوته فى الا انفعال عنها أيضا قطعا فهو لا يقتضى منع النجاسة عن التأثير ان لم يوجب تأكدها فيه فالمقتضى موجود و المانع لا يصلح مانعا الا- عن التغير لا- عن الانفعال فيحكم بنجاسته و لا يخفى ان مرجع هذا الاستدلال الى الالتزام بكون المنجس هو اختلاط الماء مع مقدار من النجس و أخذ التغير طريقا الى كم النجاسة فهو اعادة لما سبق فيرد عليه ما سبق و الاعمق فرض كون التغير موضوعيا و انه المناط فى الانفعال و تمام السبب له كيف يقال بحصول الانفعال مع عدم حصول التغير و منها ان الحكم و ان أنيط بالتغير بحسب ظواهر الأدلة الا ان العرف يساعد

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٧

على تقديره فى الفرض و فيه أولا المنع عن مساعدة العرف على تقدير التغير فى الفرض بعد انكشاف كون الحكم مترتبا على التغير و انه موضوع له و ثانيا على تقدير تسليم مساعدة العرف على تقدير التغير فبمنع جواز اتباعه فى تلك المساعدة إذا العرف يتبع فى تشخيص المفهوم من موضوعات الاحكام لكون الكلام ملغاة إليهم و ان الألفاظ بمداليلها العرفية موضوعات لها لا فى الأحكام المستنبطة باجتهادهم و لا فى مسامحاتهم فى تطبيق المفاهيم المبينة عندهم على ما ليس بمصاديق لها و منها انه لو لم يحكم بنجاسة الماء الذى أريق فيه نجاسة مسلوبة الصفة التى لو لم تسلب صفتها لغيرت الماء و للزم الحكم بطهارة ماء أريق فيه أضعاف أضعافه من البول و هو بديهى البطلان و لا يخفى ما فى هذا الاستدلال من الوهن إذ البول الذى يراق فى الماء لو لم يوجب استهلاك الماء به بل كان الماء باقيا على مائته التى كان عليها قبل الإراقة لكان من مصاديق الكلام و صغريات الفرض فكيف يجعل لازما فاسدا له و ان استهلك فى البول و خرج عن صدق الماء عليه خرج عن فرض الكلام الذى هو فيما إذا بقى الماء على مائته بعد الملاقاة فهذا الوجه استبعاد محض لا حقيقة له أصلا فالمتحصل من هذا البحث بطوله هو عدم الانفعال بالتغير التقديرى و اعتبار فعلية التغير فى انفعال الماء بالملاقاة و الله العاصم و هو الهادى إلى سواء السبيل

[مسألة ١٠- لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكورة]

مسألة ١٠- لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكورة من أوصاف النجاسة مثل الحرارة و البرودة و الرقة و الغلظة و الخفة و الثقل لم ينجس ما لم يصير مضافا

لدعوى عدم وجدان الخلاف فيه كما فى الجواهر بل نفى الخلاف المطلق كما عن كشف اللثام بل فى طهارة الشيخ الأكبر للإجماع الظاهر المصرح به فى محكى الدلائل و شرح المفاتيح مضافا الى الحصر المستفاد من الاخبار المتضمنة لذكر الأوصاف الثلاثة أو بعضها و بها يقيد إطلاق بعض الاخبار الدالة على كفاية مطلق التغير لو لم نقل بانصرافها إلى الأوصاف الثلاثة التى هى

[مسألة ١١- لا يعتبر في تنجسه ان يكون التغير بوصف النجس بعينه]

مسألة ١١- لا- يعتبر في تنجسه ان يكون التغير بوصف النجس بعينه فلو حدث فيه لون أو طعم أو ريح غير ما بالنجس كما لو اصفر الماء مثلاً بوقوع الدم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٨

تنجس و كذا لو حدث فيه بوقوع البول أو العذرة رائحة أخرى غير رائحتها فالمناط تغير أحد الأوصاف المذكورة بسبب النجاسة و ان كان من غير سنخ وصف النجس

لا إشكال في حصول الانفعال بالملاقاة إذا تغير احدى أوصاف الماء بصفات النجس نفسه كما إذا تلون بلون الدم الملاقى له فصار الماء بملاقاته أحمر أو أخذ طعم النجس أو رائحته. و انما الكلام في انفعاله إذا تغير بملاقاته احدى أوصافه بغير صفات النجس كما إذا اصفر الماء بملاقاته للدم أو حدث فيه بوقوع البول أو العذرة رائحة أخرى غير رائحتها من غير فرق بين ان تكون تلك الصفة مستندة الى النجاسة أيضا أم لا و على تقدير الاستناد كان الاستناد اليه قبل ملاقاتها مع الماء كالصفرة التي تحصل في الماء بملاقاة الدم فإنها تستند الى الدم أيضا قبل ملاقاته للماء فإنها على نحو الاندكاك موجودة في الحمرة بمعنى ان أصل وجودها على نحو صرف الوجود متحقق في الحمرة و ان كان بحد الصفرة اى على نحو تمتاز عن الحمرة غير موجودة فيها و بعبارة اوفى هي بنحو اللف و الرقق موجودة في الحمرة و ان كانت بنحو النشر و الفتق غير موجودة فيها أو كان بعد ملاقاتها مع الماء كما في الحناء التي قبل ملاقاة الماء وصفها الخضرة و عند ملاقاة الماء تتصف بالحمرة و الزاج الذي وصفه البياض و عند ملاقاة الماء الذي فيه شىء من الدباغ يصير أسود ففي اعتبار تغيير بالصفات الممتازة للنجس نفسه في انفعاله أو انفعاله بتغير صفاته بتلك الصفات مطلقا كما عليه المصنف قدس سره أو بما كانت مستندة الى النجاسة قبل الملاقاة كالصفرة التي مثلناها أو بما كانت مستندة إليها في الجملة و لو بعد الملاقاة (وجوه و أقوال) من ان الظاهر من التغير المستند الى ملاقاة النجاسة صيرورة الماء متصفا بأوصافها بحيث يصدق اتصافه بها عرفا و هو يتوقف على الاتصاف بصفتها التي قبل الملاقاة مما تمتاز بها كحمرة الدم أو لا أقل مما يكون موجوده فيها و لو مع عدم الامتياز كصفرة الدم و ذلك للتبادر اى انسباق هذا المعنى الى الذهن عند إطلاق التغير بملاقاة النجاسة و انه المتيقن فيرجع في غيره الى استصحاب الطهارة و يشهد على ذلك قوله عليه السلام في رواية ابن بزيع فيترح حتى يطيب الطعم الظاهر في كونه هو طعم النجاسة لا طعم شىء آخر مستند الى ملاقاتها و قوله عليه السلام في خبر ابن فضيل في الجواب عن الحياض التي يبال فيها بأنه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٩

لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول- الدال بمفهومه على ثبوت البائس فيما كان الغالب هو لون البول فيدل على اعتبار وصف النجاسة فيه لا مطلق التغير و من ان الظاهر من تلك الاخبار اعتبار التغير بوصف النجاسة في الجملة و لو كان ثبوته لها في حال الملاقاة للماء و بها يرفع اليد عن استصحاب الطهارة عند الشك في بقائها فيما إذا كان التغير بوصف مستند للنجاسة بعد الملاقاة و اما التبادر فهو انصراف بدوى لا- يعنى به أو يكون من باب الغلبة في الوجود و من صدق تغير أوصاف الماء بملاقاته مع النجس و منع انصراف إطلاق قوله عليه السلام الا- ما غير لونه أو طعمه الى ما كان التغير في أوصاف مستند الى النجس في الجملة و لو بعد الملاقاة و ان كان يصح دعوى الانصراف فيما لو كانت النجاسات المذكورة بالفاظها لا مكنية بها بكلمة ماء

الموصله إذ فرق واضح بين ان يقال الدم مثلا غير لون الماء أو يقال النجس غير أوصاف الماء لانصراف الدم الى تغيير الدم لون الماء بلونه و عدم انصراف الثاني إلى تغيير النجس أوصاف الماء بأوصافه و لعل هذا ظاهر بالتدبر و اما خير ابن فضيل و نظائره فلا ينافي ما ذكرناه لان تغيير الماء عما هو عليه من الأوصاف لا محاله يكون بغلبه أوصاف النجاسة على أوصافه و لو لم يتصف بوصفها بل صار متصفا بوصف يغير وصفها و لعل هذا الأخير هو الأقوى

[مسألة ١٢- لا فرق بين زوال الوصف الأصلي للماء أو العارضى]

مسألة ١٢- لا فرق بين زوال الوصف الأصلي للماء أو العارضى فلو كان الماء أحمر أو أسود لعارض فوقه فيه البول حتى صار أبيض تنجس و كذا إذا زال طعمه العرضى أو ريحه العرضى
لا إشكال فى انفعال الماء إذا تغير فى أوصافه الذاتية سواء كانت صفة لنوعه كالطعم و اللون و الرائحة الثابتة لطبيعة الماء و ان كانت طبيعته خالية عنها لكون المراد بصفاتها الطبيعية هو انه لو كانت لها كانت مستندة الى نفس طبيعته بلا واسطة فى الثبوت غير طبيعته أو كانت صفة لصنفه كالسواد الذى صفة لماء النفط حيث انه طبيعى له و ان لم يكن ككك لنوع الماء لكن هذا الصنف من الماء بذاته اسود لا بعروض السواد عليه من خارج ذاته و انما الكلام فيما إذا تغير فى أوصافه العرضية المعبر عنها بأوصافه الشخصية لكونها عارضة عليه من قبل عوارضه المشخصة كما إذا كان الماء أحمر أو أسود لعارض فوقه فيه البول
مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٠

فصار أبيض أو كان على طعم الزعفران أو ريحه فزال طعمه أو ريحه بوقوع البول فيه و لا يخفى ان فى محل الكلام يتصور صور الاولى ما إذا تغير الماء عما هو عليه من الوصف العرضى إلى وصف عرضى آخر كما إذا كان اصفر بملاقاة الزعفران فصار أحمر بملاقاته للدم و لا ينبغى الإشكال فى الانفعال فى هذه الصورة و لا أظن بمن خالف فى انفعاله بالتغيير فى وصفه العرضى أن يقول بعدم الانفعال فى هذه الصورة.

الثانية ان ينقلب عما هو عليه و يرجع الى ما كان عليه من وصفه الذاتى و لكن النجس الملقى له لا يعد مزيلا لتغيره بل يحسب محدثا للتغير فيه كالماء الأحمر المصبوغ بظاهر وقع فيه البول فصار ماء صافيا أبيض حيث ان البول لا يعد مما يزال به التغيير بل يحسب مما يحدث به التغيير فالأظهر نجاسته لحصول التغيير فيه عرفا فان هذا الصفاء هو صفاء النجاسة الواقعة فيه. خلافا لبعض ممن لم يعتد بالصفات العارضة للماء فزوالها بالنجاسة لا يوجب عنده تغيره بها حتى ينجس لكن الأظهر كما فى طهارة الشيخ الأ-كبر قدس سره ان المستفاد من الاخبار إناطة نجاسة الماء بظهور أثر النجاسة فيه الموجب للتغير و ان كان بإزالة صفاته العارضة الثالثة هى الصورة الثانية بعينها لكن مع كون النجس مما يعد مزيلا- للتغير كما ان الزواج مثلا- يعد مزيلا لتغير الماء المختلط بالتراب و فى الحكم بالانفعال فى هذه الصورة تأمل من حيث ان الملاقاة مزيل للتغير و صفة الماء لا انها محدثة للتغير فيه و الحكم بالانفعال مترتب على تغير الماء بملاقاته مع النجس لا- على ازالته تغيره بملاقاته معه: ثم ان فى مستمسك العروة اختار فى المسألة السابقة اعتبار كون الصفة الحادثة مستندة الى النجاسة فى الجملة و لو بحدوثها فيها بعد ملاقاتها مع الماء و فرع على ما اختاره فى تلك المسألة الإشكال فى هذه المسألة بقوله و من ذلك يظهر الاشكال فيما ذكره المصنف ره فى المسألة اللاحقة بقوله لا فرق بين إلخ فلا حظ و تأمل انتهى و لم يظهر لى بعد التأمل ارتباط الإشكال فى هذه المسألة بما اختاره فى المسألة السابقة لأن تغير الماء فى صفته العرضى يمكن ان يكون بحدوث مثل صفة النجس فيه كما فى المثال الذى ذكره المصنف قدس سره بقوله فلو كان الماء أحمر أو أسود

لعارض فوقع فيه البول حتى صار أبيض تنجس حيث ان فى هذا المثال يكون تغيير البول للماء بحدوث مثل صفته فيه كما لا يخفى نعم يمكن ان لا- يكون ككك لكن لا يلزم ان يكون ككك على سبيل الدوام فتأمل- و مما ذكرناه فى هذه المسألة يظهر حكم مسألة أخرى غير مذكورة فى المتن وهى انه لا- إشكال فى انفعال الماء إذا تغير بالصفات الذاتية التى للنجاسة كما إذا تلون بلون الدم أو تغير بريح الجيفة و هل يفعل ما إذا كان التغير بصفات العرضية كما إذا اختلط البول بالزعفران فصار زعفرانيا فتغير الماء بلونه العرضى أو وقع فيه شىء من المشكك فتغير الماء بريحه العرضى أم لا- وجهان من ان الظاهر من قوله عليه السلام غلب لونه لون الماء كون العبرة بوصفه الذاتى إذ الظاهر من الضمير المضاف اليه هو ان يكون راجعا الى نفس النجس و معلوم ان الوصف العرضى ليس وصفا له بل هو وصف لما معه و لو كان مستهلكا و يؤيده أو يدل عليه قوله عليه السلام فيترح حتى يطيب الطعم الظاهر فى كون الطعم الحادث هو طعم نفس النجاسة الموجب لقذارة الماء و لذا قال حتى يطيب الطعم إذ بنزحه يزول طعم النجاسة فيطيب طعم الماء و هذا بخلاف الوصف العرضى فإن ريح الزعفران المخلوط بالبول أو طعمه لا قذارة فيه حتى يطيب الماء بنزحه منه و من ان العبرة بكون التغير مستندا الى ملاقاته النجاسة مع اتصاف الماء بالوصف الفعلى للنجاسة سواء كانت ذاتية أو عرضية و لا يخفى انه على تقدير القول بعدم اعتبار كون التغير بوصف النجس بعينه و كفاية حدوث صفة فى الماء بملاقاته و لو لم تكن وصفا له كما تقدم فى المسألة الحادى عشر لا يبقى مجال للبحث عن اعتبار كون الوصف ذاتيا أو كفاية كونه عرضيا إذ لا- يعتبر على هذا القول ان يكون الوصف وصفا له حتى يبحث عن اعتبار كونه ذاتيا أو كفاية كونه عرضيا و لذا لم يعترض المصنف قدس سره لتلك المسألة بعد اختيار عدم اعتبار كون الوصف وصفا للنجس فى تلك المسألة نعم على القول باعتبار كون التغير بوصف النجس يقع المحل للبحث عن اعتبار كونه وصفا ذاتيا أو كفاية كونه عرضيا و تحقيق الكلام ان يقال ان هنا صورتين إحداهما اكتساب النجاسة و صفا عرضيا بسبب اختلاطها مع شىء مع بقاء الخليط فيها و عدم استهلاكه فيها عرفا كالبول المختلط بالزعفران مع فرض صدق بقاء الزعفران فيه و لا ينبغى الإشكال فى عدم انفعال الماء بتغيره بمثل هذا الوصف العرضى لأنه وصف للمتنجس

حقيقة اعنى الزعفران المخلوط بالبول لا انه وصف للبول بالعرض بل انما يسند الى البول بالعرض و المجاز و ثانيهما هى الصورة الأولى لكن مع استهلاك الخليط فى البول عرفا بحيث يسند الوصف الى البول إسنادا حقيقيا عرفا و لعل الأقوى فى هذه الصورة هو الانفعال خصوصا بعد الالتزام بعدم اعتبار كون الوصف الحادث و صفا للنجاسة كما بيناه

[مسألة ١٣ لو تغير طرف من الحوض مثلا تنجس]

مسألة ١٣ لو تغير طرف من الحوض مثلا- تنجس فان كان الباقي أقل من الكر تنجس الجميع و ان كان بقدر الكر بقى على الطهارة و إذا زال تغير ذلك البعض طهر الجميع و لو لم يحصل الامتزاج على الأقوى أما تنجس الطرف المتغير فظاهر مما سبق من تنجس الماء المعتصم بتغيره بالملاقاة و اما تنجس الباقي إذا كان أقل من الكر فلكونه قليلا ملاقيا للنجس و هو الطرف المتغير و لا يشترط التغير فى انفعال الماء القليل بل يفعل بمجرد الملاقاة و اما بقائه على الطهارة إذا كان بقدر الكر فلائنه معتصم لا- يفعل بمجرد الملاقاة و مع بقائه على الطهارة إذا زال تغير الطرف المتغير يكون متصلا بالكر المعتصم فان كان مجرد اتصال الماء المتنجس بالماء المعتصم من الكر أو الجارى كافيا فى طهره يطهر بزوال تغيره

لان الاتصال حاصل و عند زوال التغير يتحقق تمام الموجب للطهر و ان اعتبر في طهره امتزاجه بالماء المعتصم يحتاج في حصول طهره بعد زوال تغيره امتزاجه بالباقي الذى بقدر الكر و لا يطهر بمجرد زوال التغير و لما كان المختار عند المصنف قدس سره هو حصول الطهر بمجرد الاتصال قال و لو لم يحصل الامتزاج على الأقوى- و ح ينبغي بسط الكلام في اعتبار الامتزاج في تطهير المياه مطلقا أو كفاية مطلق الاتصال في طهرها في هذا المقام فنقول وقع الخلاف في اعتبار الامتزاج و عدمه على أقوال أربعة الأول القول بعدم اعتباره مطلقا و نسب الى المشهور تارة الكاشف عن كون القول باعتباره خلاف المشهور و الى الأشهر أخرى كما في طهارة الشيخ الأكبر قدس سره حيث يقول يمكن دعوى استقرار فتوى الأكثر على خلاف القول بالاعتبار و حكى عن شارح الروضة انه لم يعرف القول بالامتزاج قبل المحقق في المعبر و كيفما كان فهذا القول بين المتأخرين أشهر و الثانى القول باعتباره مطلقا و فى جميع المياه و نسب أيضا الى المشهور تارة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٣

و الأشهر أخرى و لعل القولين كليهما مشهوران و الثالث القول بالتفصيل بين الجارى و ما فى حكمه من المطروبين غيره كالكر بعدم اعتبار الامتزاج فى الأول دون الأخير و هذا هو ما مال إليه فى الجواهر قال قده بعد جملة من الكلام فى اعتبار الامتزاج هذا كله فى إلقاء الكر و اما إذا كان تطهيره باتصاله بالجارى فهل يعتبر الامتزاج و الاستعلاء و نحو ذلك أو لا قد يظهر من التأمل فى جميع ما تقدم حكم ذلك و مثله ماء المطر و ربما يقوى هنا عدم اعتبار الامتزاج لظاهر الأدلة كقوله عليه السلام كل شىء رآه ماء المطر فقد طهر و غيره و لا- فرق بين الجارى غير المطر و بين المطر بل لعله هو أقوى منه كما يومى اليه التشبيه به انتهى و الرابع التفصيل بين الجارى و ماء الحمام و بين غيرهما باشتراط الامتزاج فى الأولين دون الأخير و لعله عكس القول الثالث و لم يظهر له قائل صريح و لكنه نسب الى ظاهر المنتهى و النهاية و التحرير و الموجز و شرحه و منشأ النسبة انهم حكموا فى هذه الكتب بطهارة الغديرين المتواصلين بمجرد الاتصال فيفهم من حكمهم هذا عدم اعتبار الامتزاج عندهم فى الماء الذى فى الغدير و عبروا فى الجارى بأنه يطهر بالتدافع و التكاثر و هذا التعبير صار منشأ نسبة القول باعتبار الامتزاج فى الماء الجارى إليهم من حيث ان اعتبار التدافع و التكاثر ليس إلا لأجل اعتبار الامتزاج و الا فلا وجه لقيدهما و ان الظاهر من القيود المأخوذة فى عناوين كلماتهم هو الاحتراز و انها بمنزلة الشروط و لكن مع ذلك كله فى النسبة تأمل و الانصاف عدم الاطمئنان بثبوت القول الأخير هذا هو جملة ما قيل فى المسألة من الأقوال و استدلل لأول أعنى القول بكفاية الاتصال و عدم اعتبار الامتزاج بوجوه غير ناهضة كالأصل أعنى أصالة عدم اعتبار الامتزاج بمعنى عدم اشتراطه الأزلى فى تطهير المياه أو عدم الدليل على اعتباره أو البراءة من اعتباره و عمومات ما دل على مطهريه الماء مثل قوله (ص) خلق الله الماء طهورا و قوله عليه السلام الماء يطهر و لا يطهر و قوله عليه السلام ماء النهر يطهر بعضه بعضا و قوله عليه السلام كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر و ان الاتصال فاض بالاتحاد لان الوحدة الاتصالية تساقق الوحدة الشخصية و الماء الواحد لا يختلف حكمه و ان الاتصال يوجب مزج أول جزء من المتصل إلى أول جزء مما يلاقى من المتصل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٤

به و بامتزاجهما يحصل امتزاج الكل لتحقق امتزاج الأجزاء الباقية بهذا الجزء قبل امتزاجه بما يلاقه فيحصل مزج الجميع بامتزاج هذا الجزء و ان بالاتصال يختلط شىء من الاجزاء قطعا فاما ان ينجس الطاهر أو يطهر النجس أو يبقى كل واحد منهما على ما كان عليه من الحكم لكن الأول مع مخالفته للإجماع مناف مع ما دل على اعتصام الكر و عدم انفعاله بالملاقاة و الثالث أيضا مخالف للإجماع فيتعين الثانى و إذا طهر الجزء النجس المختلط مع الطاهر يطهر الجميع إذ ليس لنا ماء واحد فى سطح واحد يختلف حكمه و انه لو اعتبرت الممازجة فاما ان يعتبر امتزاج الكل بالكل أو يعتبر امتزاج البعض البعض و شىء منهما لا يمكن

الالتزام باعتباره اما الأول فلامتناع التداخل فى الأجسام أولا كما يصرح به المحقق الطوسى فى التجريد بقوله و الضرورة قضت بامتناع التداخل و انه مما لا يمكن العلم به غالبا فينتهى إلى الشك الجارى فيه استصحاب العدم الموجب للحكم ببقاء نجاسة الماء غالبا فلا- يترتب اثر على تطهيره فى الغالب و هو مناف لقابليته لان يصير طاهرا كما جعله الشارع ككك ثانيا و ان امتزاج الكل بالكل مما لا يوافق مع قول جماعة من معتبرى الامتزاج كالعلامة و الشهيد و غيرهما قدس الله أسرارهم فإنهم حكموا بطهارة الحياض الصغار المتصلة باستيلاء الماء من المادة عليها و بغمس كوز الماء النجس فى الكثير و لو بعد مضى زمان و بطهارة القليل بماء المطر مع ان الامتزاج الكلى لا يحصل فى شىء من هذه الموارد ثالثا و ان الامتزاج ليس كاشفا عن حصول الطهارة حسين الملاقاة على نحو الشرط المتأخر بل على تقدير اعتباره يكون دخله على نحو الشرط المقارن فيكون حصول الطهر منوطا بتحقيق الامتزاج و المفروض ان الماء المعتصم كالكر و الجارى و الغيث يخرج عن كونه كرا أو جاريا أو غيئا قبل تمام الامتزاج الكلى فيلزم عدم طهر الماء النجس بالامتزاج بل انفعال المعتصم به لخروجه به عن تحت عنوان ما كان معتصما به مثل عنوان الكر و الجارى و المطر رابعا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٥

و انه إذا القى النجس الكثير مثل أكرار من الماء النجس فى مطهر قليل مثل كر واحد من الماء الطاهر أو القى الكر الواحد الطاهر فى أكرار من النجس فاما يحكم بنجاسة الكر الطاهر المستهلك فى الأكرار النجسة أو يحكم بطهارة الأكرار أو يحكم ببقاء كل واحد منهما على حكمه لكن الأول مخالف مع الإجماع على عدم انفعال الماء المعتصم بالملاقاة عند عدم التغير و الثالث مخالف مع الإجماع على اتحاد حكم ماء واحد محاط بسطح متصل واحد فيتعين الثانى و هو مناف لاعتبار الامتزاج الكلى بل ليس ذلك إلا لكفاية مجرد الاتصال خامسا هذا كله هو التوالى الفاسدة المترتبة على الالتزام باعتبار امتزاج الكل بالكل و اما الثانى أعنى الالتزام باعتبار امتزاج البعض ببعض فلان المراد من البعض الذى يراد امتزاجه اما مسمى البعض أو البعض المعين أو الأكثر بالأكثر تقريبا اما الأول فهو المطلوب لأوله إلى الالتزام بكفاية مطلق الاتصال الحاصل به امتزاج مسمى البعض البعض إذ المطهر و المطهر كلاهما لما كانا جسمين ما يعين يسرع فيهما الامتزاج بمجرد الاتصال كما لا يخفى و اما الثانى فهو باطل لعدم المرجح لبعض معين منه لكى يعتبر امتزاجه و مع عدمه يكون تعيينه موجبا للترجيح من غير مرجح و اما الثالث فلعدم الدليل على اعتبار امتزاج الأ-كثر بالأكثر مع ان مصاديق الأكثر أيضا يتعدد فتعيين إحداها من جملتها يحتاج الى معين اللهم الا ان يراد من الأكثر مسمى القابل للانطباق على كل واحد منها و هذه جملة مما استدل به للقول بكفاية الاتصال بالماء المعتصم فى طهر الماء المتنجس و أقوى ما استدل به لذلك القول هو التمسك بصحيفة ابن بزيع عن الرضا عليه السلام فى ماء البئر قال عليه السلام ماء البئر واسع لا يفسده شىء الا ان يتغير ريحه أو طعمه فينزع منه حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لأن له مادة و تقريب الاستدلال بها يتوقف على بيان فقه الرواية فنقول ذكر فى الحديث الشريف فقرات ست: ١- واسع. ٢- لا يفسده شىء. ٣- الا ان يتغير ريحه أو طعمه ٤- فينزع منه. ٥- حتى يذهب الريح و يطيب طعمه ٦- لأن له مادة أما الفقرة الأولى ففيها احتمالان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٦

الأول ان يكون الواسع بمعنى الكثير مقابل القليل و هذا الاحتمال بعيد لان ذلك أمر خارجى لا يكون بيانه وظيفه الشارع الذى وظيفته بيان الاحكام مع ان البئر لا- يلزمه الكثرة قرب بئر يشتمل على الماء القليل فليس اللازم للبئر ان يكون مائه كثيرا مع ان الكثرة فى مقابل القلة لا- تناسب السعة حتى يعبر عن الكثير بالواسع الثانى ان يكون المراد بالواسع السعة فى حكمه فى مقابل المضيق حكمه و هذا الاحتمال هو المتعين و اما الفقرة الثانية ففيها أيضا احتمالان مبنيان على احتمالى الفقرة الأولى فعلى الاحتمال الأول فيها اعنى ان يكون المراد من الواسع الكثير فى مقابل القليل يكون قوله عليه السلام لا- يفسده شىء حكما

تأسيساً مترتباً على قوله واسع فيصير المعنى ح هكذا ماء البئر كثير لا يفسده شيء ولا ينفعل بملاقاة شيء وعلى احتمال الثاني فى قوله عليه السلام واسع يصير مؤدى الفقرتين شيئاً واحداً هكذا ماء البئر واسع الحكم وسعة حكمه هى عدم انفعاله بشيء مما يلاقيه من النجاسات والفقره الثالثه أعنى الاستثناء بقوله عليه السلام الا ان يتغير ريحه أو طعمه واضحه الدلاله لا خفاء فيها وهى متضمنه لإثبات الضيق فى ماء البئر عند التغير وتكون استثناء عن الحكم عليه بالسعة على نحو الإطلاق والفقره الرابعه أعنى قوله فينزع المتفرعه على الاستثناء بفاء التفرع لبيان علاج الفساد الحاصل فى الماء بالتغير ورفعه وهو النزح منه والفقره الخامسه غايه للنزح الراجع للفساد و لبيان مقداره الذى يحصل به العلاج وهو النزح بمقدار يذهب به التغير الحادث فيه من الملاقاه وفيها احتمالان أحدهما ان يكون فى مقام الأمر العرفى الخارجى وهو ترتب ذهاب التغير على النزح حيث ان المتغير لما ينزح ويخرج من الماده ماء جديد يقوم مقام ما نقص منه بالنزح يصير موجبا لذهاب تغيره بزوال ما قام به التغير وهذا الاحتمال بعيد لبعده عن مقام وظيفه الشارع و ثانيهما ما يترتب على زوال التغير بالنزح وهو الطهاره و رفع الضيق فى استعمال الماء الحاصل بسبب التغير بزوال منشئه اعنى به التغير بالنزح وهذا الاحتمال هو الأظهر وفى الفقره الأخيره أعنى قوله عليه السلام

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ١، ص: ٣٧

لان له ماده احتمالات ١- احتمال ان تكون عله للفقرتين الأوليين بعد جعل مؤديهما واحداً وتكون عله للحكم بالسعة وان واسعيه البئر لمكان كونه مما له الماده وهذا الاحتمال قريب من حيث المعنى الا انه يبعده الفصل بين العله و معلولها بالفقرات الفاصله بينهما بحسب اللفظ ٢- احتمال ان تكون عله للاستثناء اعنى الفقره الثالثه لكن هذا الاحتمال بعيد فى الغايه لعدم المناسبه بين العله و الحكم المعلن بها إذ لا مناسبه بين الحكم بفساد الماء بالتغير و بين كونه مما له الماده ٣- احتمال ان تكون عله لوجوب النزح المترتب على الاستثناء وهذا الاحتمال أيضا بعيد لعدم المناسبه العرفيه بين العله أعنى كون الماء مما له ماده و بين الحكم المعلن بها اعنى وجوب النزح منه عند تغيره وان أمكن ان تكون هذه العله عله له عقلا- لكن الإمكان العقلى لا يكفى فى تصحيح التعليل بها ما لم يدرك العرف مناسبه بينهما لكون الغرض من التعليل تقريب المعلن بذهن السامع بذكر عله توجب استيناسه بحكم المعلن بتلك العله فلا بد من ان تكون المناسبه بينهما عرفيه يدركها العرف ليرتب عليها الغرض من التعليل و الا يصير من قبيل تعليل الأمر التعبدى بأمر تعبدى مثله فيكون نظير التعريف بالمثل أو بالاخفى فى الحدود ٤- احتمال ان تكون عله لذهاب التغير بالنزح فكأنه قيل لم يذهب التغير بالنزح فأجاب «ع» لان له ماده يعنى ان الماء المتغير يزول بالنزح و حيث ان البئر له الماده يخرج من مادته الماء الجديد و يقوم مقام الزائل بالنزح و يصير البئر مشتملا على ماء لا يتغير فيه فيصير الاشتمال على الماده منشأ لزوال التغير بالنزح وهذا الاحتمال بعيد فى الغايه لما عرفت فى بيان الفقره الخامسه أعنى قوله فينزع بعد احتمال كون الامام «ع» فى مقام بيان الأمر العرفى الخارجى أعنى ترتب ذهاب التغير على النزح مع ان العله المذكوره ح تصير جوابا عن سؤال مقدر غير مذكور اعنى السؤال بأنه لم يذهب التغير بالنزح و الظاهر منها هو ان تكون عله لأمر مذكور فى الفقرات لا لسؤال متوهم مع ان ذهاب التغير لا يترتب على وجود الماده فقط بل على نقص المتغير و قيام ما يخرج من الماده

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ١، ص: ٣٨

مقامه فلو جعل قوله عليه السلام لان له ماده عله لقوله فينزع للزم التعليل بذكر بعض العله وهو أيضا بعيد عن ظاهر اللفظ ٥- احتمال ان تكون عله لترتب الطهاره على الماء بذهاب تغيره بالنزح فيصير المعنى انه يصير طاهرا بالنزح لان له ماده وهذا الاحتمال قريب من حيث اللفظ و المعنى معا ٦- احتمال ان تكون عله للفقره الاولى و الأخيره معا و يترتب على عليتها للفقره الأولى كون العله عله لعدم تنجس ماء البئر بالملاقاه و فى مقام دفع النجاسه بمجرد الملاقاه و على عليتها للفقره الأخيره كونها عله لذهاب نجاسته الحاصله بالتغير و فى مقام رفع النجاسه الحاصله بالتغير عنه بالنزح وهذا الاحتمال قريب من حيث المعنى و

ان كان بعيدا من حيث اللفظ فتحصل ان الاحتمالات في العلة المذكورة ستة و ان ثلاثه منها بعيدة من حيث المعنى أو من حيث المعنى و اللفظ و ثلاثه منها قريبة من حيث المعنى أو من حيث المعنى و اللفظ معا و ان أقرب الاحتمالات لفظا و معنى هو الاحتمال الخامس و بعده السادس و بعده الاحتمال الأول إذا عرفت ذلك فنقول المتعين هو احد الاحتمالين اعنى الخامس و رجوع العلة إلى الفقرة الأخيرة فقط أو السادس و رجوعها إلى الفقرة الأخيرة و الفقرة الأولى معا و على كلا التقديرين يثبت المطلوب و هو كفاية الاتصال في طهر المياه و عدم الحاجة الى الامتزاج و تقريب الاستدلال بها ح ان يقال علل «ع» في الحديث حكمه برفع النجاسة عن الماء المتغير بالترح المضى بذهاب تغيره و حصول طهره به بان له مادة و بعد إلغاء خصوصية البثر و كون المادة مادة له و النظر الى عموم العلة يحكم في كل ماء متغير بطهره بزوال تغيره بعد اتصاله بالمادة لأن له مادة و يحكم في القليل المنفعل بالملاقاة من غير تغير أيضا بطهره بالاتصال بالمادة اعنى الماء المعتصم كالكر و الجارى و نحوهما. هذا غاية ما يمكن ان يتمسك به لإثبات القول بكفاية الاتصال و لكن الإنصاف ان شيئا منها مما لا يمكن الركون اليه و لا يطمئن به النفس في دفع احتمال اعتبار الامتزاج الذى يكون مطابقا مع الأصل أعنى استصحاب بقاء النجاسة في الماء المتنجس بدون الامتزاج و عدم الدليل على طهره بمجرد الاتصال بعد إمكان المناقشة في الأدلة المتقدمة كلها و كون المورد من موارد الاشتغال حيث يكون الشك في المحصل اعنى حصول الطهر بدون الامتزاج لا- فى أصل التكليف الجارى فيه البراءة فالأحوط لو لم يكن الأقوى عدم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٩

الاكتفاء فى طهر المياه بمجرد الاتصال و تظهر المناقشة فى الأدلة المتقدمة التى أقيمت على كفاية الاتصال بالمراجعة إلى الكتب المبسوطة و لا حاجة الى بسطها فى المقام و مما ذكرنا يظهر النظر فى التفصيل الذى ذكره فى الجواهر مستدلا بعموم قوله «ع» كل شىء رآه المطر فقد طهر و ذلك للمناقشة فى دلالة على كفاية الاتصال فلا يصح الاستناد إليه فى المطر و الجارى و اما التفصيل الأخر فلم يظهر له وجه كما لا يعلم القائل به فالأصوب إسقاطه و عدم التعرض له بقى فى المقام شىء و هو انه على تقدير اعتبار الامتزاج هل يحتاج الى استهلاك الماء المتنجس فى الماء المعتصم نظير استهلاك المضاف فى المطلق أو يكفى مطلق الامتزاج و لو لم ينته الى استهلاك المتنجس بل مع بقاء كل منهما بعد الامتزاج كما فى امتزاج ما يكون أقل من الكر بقليل مع كر من الماء فإنه لا- استهلاك لشىء منهما فى الأخر بل مع استهلاك الكر المعتصم فى المتنجس كما إذا تنجس أكرار من الماء بالتغير فالقى فيها بعد زوال تغيره كر طاهر فان الكر الطاهر يستهلك فى الأكرار المتنجسة كما لا يخفى (وجهان) افواهما الأخير للعمومات الدالة على مطهريه الماء و الإجماع على قابلية الماء للتطهير بالماء و عدم اعتبار شىء آخر فى طهره عدا الامتزاج كيف و لازم اعتبار استهلاك المتنجس فى المطهر له هو الالتزام بعدم حصول الطهر له أصلا إذ الالتزام باعتبار حصول طهره باستهلاكه فى معنى حصول طهره بانعدامه و مع انعدامه لا موضوع حتى يحكم عليه بالطهارة و النجاسة كما فى المضاف و لعل هذا المعنى مناف للإجماع على قبول المياه للطهر بالمياه

[مسألة ١٤ إذا وقع النجس فى الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مدة]

مسألة ١٤ إذا وقع النجس فى الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مدة فإن علم استناده الى ذلك النجس تنجس و الا فلا و ليعلم أولا انه بعد اعتبار استناد التغيير الى الملاقاة كما تقدم لا يعتبر ان يكون التغير حين الملاقاة بل لو لاقت النجاسة الماء و بقيت فيه مدة ثم أخرجت منه و تغير الماء بعد إخراجها منه تغيرا مستندا الى ملاقاته النجاسة لتنجس و ذلك لإطلاق ما دل على

تنجس الماء بتغيره بالنجاسة تغيرا ناشيا عن الملاقاة هذا بحسب مقام الثبوت و اما فى مقام الإثبات فاما يعلم استناد تغيره الى ذلك النجس أو يعلم بعدم استناده اليه أو يشك فى ذلك و مع العلم بالاستناد أو عدمه يعلم بنجاسة الماء أو عدمها و هذا واضح و مع الشك فى الاستناد يحكم بالطهارة ظاهرا لأصالة عدم الاستناد أو استصحاب بقاء

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٠

طهارة الماء أو قاعدة الطهارة عند الشك فى طهارة الماء و ان كان الجارى من هذه الأصول هو أصالة عدم الاستناد لكونها أصلا موضوعيا لا- ينتهى مع جريانه إلى إجراء الأصل الحكيمى كما ان استصحاب بقاء طهارة الماء أيضا مقدم على قاعدة الطهارة لحكومة الاستصحاب عليها

[مسألة ١٥ إذا وقعت الميته خارج الماء و وقع جزء منها فى الماء و تغير بسبب المجموع من الداخل و الخارج تنجس]

مسألة ١٥ إذا وقعت الميته خارج الماء و وقع جزء منها فى الماء و تغير بسبب المجموع من الداخل و الخارج تنجس بخلاف ما إذا كان تمامها خارج الماء

إذا كانت الميته بعضها فى الماء و بعضها فى خارج الماء و تغير رائحة الماء بها فان كان التغير مستندا الى ما كان منها فى الماء فلا إشكال فى تنجسه حيث انه ماء تغير بملاقاته مع النجاسة تغيرا مستندا الى الملاقاة و ان كان مستندا الى ما كان منها فى خارج الماء فالأقوى عدم تنجس الماء لانه تغيير مستند إلى مجاورة الماء للنجس لا الى ملاقاته و ربما احتتمل شمول إطلاقات تنجس الماء بملاقاة النجاسة لهذه الصورة التى يكون استناد التغيير فيها الى ما هو خارج الماء فقط بلا مشاركة ما هو فى الماء لكنه ضعيف فى الغاية: لأنه فى قوة الالتزام بكفاية التغيير بالمجاورة و قد عرفت منعه. و ان المستفاد من الإطلاقات هو كون التغير مستندا الى الملاقاة لا تحقق ملاقاة مع حصول تغير كيف اتفق و لو لم يكن مستندا الى الملاقاة فالاطلاقات المذكورة آية عن ذاك الاحتمال و ان كان التغير مستندا الى مجموع الميته مما كان منها فى الماء و خارج الماء فان كان كل من المجاورة و الملاقاة بنفسها كافية فى حدوث التغير لو كانت منفردة لكن لمكان اجتماعهما و امتناع توارد العلل المستقلة على معلول واحد استند التغير إليهما معافى صورة الاجتماع فالظاهر هو الانفعال فى هذه الصورة لكفاية الملاقاة فى حدوث التغير و صحة استناده بتمام الاستناد إليها و ان كان للمجاورة دخل فى حدوث هذا التغير لكن مدخليتها ليست من جهة قصور الملاقاة فى إحداثه (فتأمل) و ان لم تكن الملاقاة بنفسها كافية فى حدوث التغير بل صارت منشأ له بسبب انضمام المجاورة إليها بحيث لو لا المجاورة لم يحدث التغير بالملاقاة و ان كانت المجاورة بنفسها كافية للتغيير لو كانت منفردة عن الملاقاة كما إذا كان جزء يسير من الميته فى الماء و معظم أجزائها فى خارج الماء ففى انفعال الماء و عدمه ح (وجهان)

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤١

من انه لم يثبت من الدليل اعتبار الأزيد من استناد التغير الى الملاقاة بلا اعتبار كون الاستناد بتمامه إليها و لذا يحكم بالانفعال بوقوع الميته بتمامها فى الماء مع انه يعلو منها شىء فوق الماء مما يكون دخيلا فى الانفعال و من ظهور الدليل فى اعتبار كون الملاقاة هى المنشأ للتغير الظاهر فى كونها تمام العلة له لا الجزء الدخيل منها خصوصا فيما إذا كانت المجاورة بنفسها منفردة كافية للتغير و لعل الوجه الأول لا يخلو عن الوجه خصوصا فيما إذا لم تكن المجاورة بنفسها كافية للتغير

[مسألة ١٦- إذا شك فى التغير و عدمه أو فى كونه للمجاورة أو بالملاقاة أو كونه بالنجاسة أو بظاهر لم يحكم بنجاسته]

مسألة ١٦- إذا شك في التغير و عدمه أو في كونه للمجاورة أو بالملاقاة أو كونه بالنجاسة أو بظاهر لم يحكم بنجاسته كل ذلك للشك في تنجس الماء اما من جهة الشك في أصل حصول التغير أو الشك في كونه بالملاقاة بعد القطع بحصوله أو الشك في كونه بملاقاة النجس أو الطاهر بعد القطع بكونه بالملاقاة و الأصل ح يقتضى طهارته من أصالة عدم التغير في الأول أعنى في الشك في أصل حدوث التغير و استصحاب طهارة الماء في الشك في كونه بالملاقاة أو بالمجاورة بعد القطع بحدوث التغير أو في كونه بملاقاة النجس أو الطاهر بعد القطع بكون التغير بالملاقاة لعدم جريان أصالة عدم كونه بالملاقاة أو أصالة عدم كونه بملاقاة النجاسة في الأخيرين لكونهما من موارد العلم الإجمالى الذى لا يجرى فيها الأصل اما لمكان العلم الإجمالى و لو لم تكن معارضته في البين كما إذا لم يكن الأثر في تمام الأطراف أو لمكان المعارضة فيما إذا كانت الأطراف جميعا مع الأثر هذا و لكن التحقيق صحة التمسك بأصالة عدم ملاقاة النجس أو أصالة عدم التغير بالنجس في المقام لعدم الأثر للتغير بالمجاورة أو للملاقاة مع الطاهر و لا مانع عن إجراء الأصل في بعض أطراف العلم الإجمالى إذا لم يكن لتامها الأثر

[مسألة ١٧- إذا وقع في الماء دم و شيء طاهر أحمر فاحمر بالمجموع لم يحكم بنجاسته]

مسألة ١٧- إذا وقع في الماء دم و شيء طاهر أحمر فاحمر بالمجموع لم يحكم بنجاسته و ينبغى في هذه المسألة أيضا ان يفتىل بين ما إذا كان وقوع الدم فيه بانفراده كافيا في تغييره لو انفرد و بين عدمه بالحكم بالتنجس في الأول خصوصا إذا لم يكن وقوع الطاهر الأحمر منفردا كافيا في تغييره و عدم تنجسه في الأخير خصوصا إذا كان الطاهر الأحمر كافيا فيه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٢
كما مر نظيره في المسألة الخامسة عشر

[مسألة ١٨ الماء المتغير إذا زال تغييره بنفسه من غير اتصاله بالكر أو الجارى لم يطهر]

مسألة ١٨ الماء المتغير إذا زال تغييره بنفسه من غير اتصاله بالكر أو الجارى لم يطهر نعم الجارى و النابع إذا زال تغييره بنفسه طهر لاتصاله بالمادة و كذا البعض من الحوض إذا كان الباقي بقدر الكر كما مر الكلام في هذه المسألة يقع في أمور الأول لا إشكال في عدم طهر الماء القليل المتنجس إذا زال تغييره بنفسه من دون اتصاله بالماء المعتصم من الكر أو الجارى و نحوهما و قد ادعى عليه الإجماع في غير واحد من العبائر ففى طهارة الشيخ الأكبر قده ان القليل المتغير لا يطهر بزوال تغييره عن قبل نفسه إجماعا انتهى و كفى في إثبات الإجماع دعواه الصريح منه (قده) و علل الحكم المذكور مضافا الى الإجماع بأن علة التنجيس في الماء القليل هو الملاقاة دون التغير بناء على القول بانفعاله بها و لو لم يتغير و هى بحدوثها علة للتنجيس ما لم ترفع نجاسته برفع لائن الملاقاة آنى موجودة في طرف الزمان لا زمانى واقعة في الزمان فإذا كانت علة شيء فهى لا محالة بحدوثها علة له إذ لا بقاء للآتى في الزمان و الا لم يكن آنى كما تقرر في محله فلا يعقل فيها توهم كونها بحدوثها علة لحدوث النجاسة و بزوالها علة لزوال النجاسة حسبا يتوهم في التغير الذى هو زمانى لا على وجه الانطباق الثانى المشهور في الكر المتغير انه أيضا كالقليل المتغير لا يطهر بزوال تغييره من قبل نفسه أو بعلاج من تصفيق رياح أو ورود أجسام مزيلة لتغييره من دون اتصاله بماء معتصم و حكى عن جامع (القاضى يحيى بن سعيد) عدم الحاجة في طهره الى اتصاله بالماء المعتصم بل يطهر بزوال تغييره: و عن نهاية العلامة التردد فيه مع ان المحكى عن منتهاه حكاية القول بطهره بمجرد

زوال تغيره. عن الشافعي و احمد من غير انتسابه الى احد من أصحابنا: و في المدارك و عن المعبر ان القول بطهره بمجرد زوال تغيره لازم كل من يقول بالطهارة بالإتمام كرا و في اللزوم تأمل اللهم إلا إذا كان مدرك القول بالطهارة بالإتمام كرا هو المرسل المعروف إذا بلغ الماء قدر كر لم يحمل خبثا فإنه على تقدير تمامية الاستدلال به لإثبات طهارة المتمم كرا يتم الاستدلال به لإثبات طهر الماء المتغير بعد زوال تغيره و لو لم يتصل بالماء المعتصم و اما لو استدلت لإثبات طهارة المتمم كرا بأدلة أخرى غير هذا المرسل فلا يثبت بها الحكم في هذه المسألة فيستضح

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٣

ما اجملناه في المقام في هذه المسألة و في مسألة الماء المتمم كرا فانتظر. و كيف كان استدلال القول المشهور بوجوده أفواها استصحاب نجاسة الماء الثابتة حال تغيره بعد زوال التغير و لا يقال بعدم جريانه في المقام لأجل تبدل الموضوع حيث ان المتيقن هو ثبوت النجاسة للماء المتغير و المشكوك هو بقاء النجاسة فيما زال تغيره و المتغير و غير المتغير موضوعان لا يصح انسحاب حكم أحدهما على الآخر بالاستصحاب فإنه يقال المعبر في بقاء الموضوع هو الحكم باتحاده في القضيتين اعني المتيقنة و المشكوكة بحسب ما يتفاهم العرف على حسب ارتكازهم لا بالدقة العقلية و لا بحسب تفاهم العرفي مما يتفاهم من لسان الدليل فلا فرق ح بين جعل الموضوع للنجاسة في لسان الدليل هو الماء و أخذ التغير شرطا هكذا إذا تغير الماء يتنجس و بين أخذ التغير موضوعا في لسان الدليل هكذا الماء المتغير يتنجس لان مآل الأخير إلى الأول و مآل الأول إلى الأخير بحسب العرف الارتكازي و ان كان التفاوت بينهما بحسب ما يتفاهم من لسان الدليل و الحاصل ان اتحاد القضيتين في الموضوع ان كان معتبرا بحسب الدقة العقلية لا يصح الاستصحاب فيما إذا كان التغير شرطا في لسان الدليل فضلا عما إذا أخذ بنفسه موضوعا و ان كان معتبرا بحسب حكم العرف مما يتفاهم من لسان الدليل لا بد من ان يفرق بين ما إذا أخذ شرطا و ما إذا أخذ موضوعا لحكم العرف باتحاد الموضوع في القضيتين في الأول أعني ما إذا أخذ شرطا و عدم اتحاده فيما إذا أخذ موضوعا و ان كان معتبرا بحسب حكم العرف الارتكازي يحكم ببقاء الموضوع فيما إذا أخذ التغير بنفسه موضوعا فضلا عما إذا أخذ شرطا و حيث ان العبرة كما تقرر في الأصول هو اتحاد الموضوع في القضية المتيقنة و المشكوكة بحسب حكم العرف الارتكازي لا ما يتفاهم من لسان الدليل و لا بحسب الدقة العقلية فلا جرم يصح استصحاب بقاء نجاسة المتغير بعد زوال تغيره من دون الاعتصام بمعتصم سواء كان الحكم بنجاسة الماء المتغير ثابتا له بعنوان الماء المتغير أو كان المحكوم عليه بالنجاسة هو الماء و كان التغير مأخوذا على وجه الشرطية فإن قلت ان الاستصحاب لا يجري في المقام من جهة كون المقام من قبيل الشك في المقتضى بناء على ما هو التحقيق عندنا من منع اجراء الاستصحاب فيه و ذلك من جهة كون

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٤

الشك في مقدار تأثير التغير في نجاسة الماء و انه هل هو بقدر حال التلبس بالتغير أو مع ما بعده عند زواله أيضا قلت ما ذكرته توهم محض نظير ما ذكره بعض من معارضة استصحاب بقاء الطهارة الحديثة بعد المذي مع أصالة عدم جعل الوضوء سببا للطهارة بعد المذي أو استصحاب نجاسة الثوب الذي غسل مرة عند الشك في كفاية المرة أو اعتبار الأزيد منها مع أصالة عدم جعل الملاقاة سببا للنجاسة بعد الغسل مرة بتوهم ان الشارع جعل الوضوء مؤثرا في الطهارة الحديثة أو الملاقاة مؤثرا في النجاسة و يشك في مقدار تأثير كل واحد في أثره و ان الوضوء هل هو أثر في حصول الطهارة إلى زمان تحقق المذي أو انه مؤثر في حصولها بعده أيضا: أو الملاقاة مؤثر في حصول نجاسة الملاقاة إلى زمان تحقق الغسل مرة أو انها مؤثرة في حصولها بعده أيضا و هذا و هم محض لأن الطهارة و النجاسة كالمملكية و الرقية و الزوجية و الحرية و نظائرها كالأموال الخارجية التكوينية مما إذا وجدت يكون بقائها باقتضاء من ذاتها ما لم ترفع برفع فجاعل الحجر على الأرض مثلا لا يجعله عليها في ساعة أو ساعتين أو الى

الأبد بل انما يجعله عليها و يكون بقائه عليها بعد جعله عليها من الجاعل مستندا الى ثقله فهو باق على حاله ما لم يحدث له رافع وكذا الملكية المجعولة بالبيع مثلا فالبايع يأنشئه لا يحدث ملكية مؤقتة بوقت محدود و لا ملكية إلى الأبد بل انما ينشئ الملكية بلا ملاحظة زمان معها و الملكية المنشئة بنفسها تقتضى البقاء ما لم ترتفع برفع من فسخ أو إقالة أو تملك ونحوها و كذا حال الوضوء بالنسبة إلى الطهارة و الملاقاء بالنسبة إلى النجاسة أو تغير الماء بالنسبة إلى نجاسته الذى هو محل البحث فان التغير لا يؤثر فى نجاسة مقيدة بالزمان حتى يشك فى مقدار تأثيره بل المجعول الشرعى عند التغير هو نجاسة الماء بلا ملاحظة الزمان معها لا محدودا بحد معين و لا إلى الأبد و ارتفاع نجاسته لا يكون الا برفع و عند الشك فى بقاء نجاسته يكون المنشأ للشك هو الشك فى وجود رافعها لا محالة فإن قلت التمسك بأصالة بقاء النجاسة فى المقام و ان كان مما لا سبيل إلى الإشكال فيه الا انه ليس بالاستصحاب المصطلح الذى هو أصل عملى و دليل فقهى يرجع اليه بعد فقد الامارة و الدليل الاجتهادى بل هو تمسك بعموم الدليل حيث ان عموم الأدلة الدالة على نجاسة الماء بالتغير يشمل حالة التغير و ما بعدها فيتوقف زوالها على ما عدّه الشارع مطهرا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٥

قلت كلا- فإنه لا- إطلاق لتلك الأدلة بالنسبة إلى أحوال الفرد لكى يرجع اليه بل فى موارد الشك ليس المرجع إلا الأصول العملية فمن ينكر حجية الاستصحاب مطلقا يجب عليه الرجوع الى قاعدة الطهارة الوجه الثانى من أدلة المشهور ان النجاسة فى الماء المتغير ثبت بوارد و هو التغير فلا تزول الا بوارد و هو الاعتصام بالمعتصم بخلاف نجاسة الخمر فإنها ثبت بغير وارد و أورد عليه بأنه بالاستحسان أشبه و فى الجواهر ان الأليق هو ذكر هذا الوجه للتأييد الوجه الثالث صحيحة ابن بزيع المتقدمة فى المسألة السابقة بناء على ان تكون كلمة حتى للانتهاه لا للتعليل فان صرف كلمة حتى الى التعليل و تعيينها لذلك انما هو فيما إذا لم يمكن استمرار ما قبلها بدون ما بعدها مثل أسلم حتى تسلم فتحمل على التعليل لعدم إمكان الحمل على الانتهاه و اما إذا أمكن استمرار ما قبلها بدون ما بعدها كما فى الصحيح حيث يمكن استمرار نزع الماء بلا ذهاب تغيره فلا موجب للحمل على التعليل بل يحمل على الانتهاه فيستفاد من الصحيحة (ح) انه ينزح الى ان يذهب التغير بوجود المادة المتدافعة عليه الموجب لزوال تغيره و هذا الوجه حسن لا غبار عليه و استدلل لقول القاضى بأصالة الطهارة و النصوص الدالة على إناطة النجاسة بالتغير وجودا و عدما و بالخبر المعروف إذا بلغ الماء قدر كرم لم يحمل خبثا و قد خرج عنه الماء فى حال تغيره و يبقى حال زوال التغير تحت إطلاقه فإن إخراج حال التغير عن تحته يوجب تقييد إطلاقه الاحوالى لا تخصيص عمومه الأفرادى فالمرجع عند الشك هو إطلاق الدليل و صحيحة ابن بزيع المتقدمة بناء على ان تكون حتى فيها للتعليل و كان مرجع التعليل الى الأمر العرفى من حيث ان النزع يوجب زوال التغير فيستفاد منها انه ينزح لان النزع يوجب زوال تغيره و لا يخفى ما فى الكل اما أصالة الطهارة فهى محكومة بالاستصحاب و اما النصوص فالمستفاد منها هو اناطة حدوث النجاسة بالتغير و عدمه لا اناطة حدوثها بحدوث التغير و زوالها بزواله و اما الخبر فهو ضعيف بالهجر عنه و عدم العمل به و اما الصحيحة فقد عرفت فى المسألة السابقة بعد الحمل على التعليل بالأمر العرفى و تقدم آنفا عدم تعيين حتى فيها للحمل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٦

على التعليل لإمكان حملها على الانتهاه فالأقوى ما عليه المشهور من عدم الاكتفاء فى طهر الماء المتغير بزوال تغيره بل لا بد فى طهره من اعتصامه بمعتصم باتصاله به على القول بكفاية الاتصال أو امتزاجه معه على القول باعتبار الامتزاج الأمر الثالث الماء النابع سواء كان جاريا أولا: تكون مادته هى الكافية فى طهره بعد زوال تغيره لأنها مما يعتصم بها كما هو مفاد صحيحة ابن بزيع المتقدمة و كذا بعض الحوض إذا تغير و كان الباقي منه مما لم يتغير بقدر الكرم فان البعض المتغير يطهر بعد زوال تغيره لاتصاله

بالكر المعتصم به بناء على كفاية الاتصال أو مع امتزاجه معه بناء على اعتبار الامتزاج

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٧

[فصل الماء الجارى]

إشارة

فصل الماء الجارى و هو النابع السائل على وجه الأرض فوقها أو تحتها كالفنوت لا ينجس بملاقاة النجس ما لم يتغير سواء كان كرا أو أقل و سواء كان بالفوران أو بنحو الرشح و مثله كل نابع و ان كان واقفا الكلام فى هذا المقام يقع فى أمور الأول فى الجارى و الكلام فيه يقع تارة فى موضوعه و اخرى فى حكمه اما الأول فقد اختلف فى تحديده باعتبار السيلان فيه و لو لم يكن نابعا أو اعتبار النبع فيه و لو لم يكن سائلا كما فى العيون أو اعتبار النبع و السيلان فيه معا أو اعتبار السيلان عن مادة و ان لم يكن عن نبع بل كان من الثلوج لكن مع عدم الانقطاع مدة معتدا بها بحيث يصدق عليه الاستمداد من المادة على أقوال و الأكثر كما عليه المصنف قده فى المتن على اعتبار النبع و السيلان معا لمساعدة العرف عليه و عدم صدق الجارى عرفا على ما لا يكون نابعا و لو كان جاريا أو ما لا يكون جاريا و لو كان نابعا كالعيون و ان كانت ملحقة بالجارى حكما و مختار بعض السادة من أساتيدنا قده هو الأخير و استدلل لاعتبار الجريان فيه بظهور مادة الجارى و هو الجريان فيه و لعدم اعتبار النبع عن الأرض بل الاكتفاء بمطلق المادة و لو كانت من الثلوج بعدم الدليل على اعتبار النبع من الأرض فى الجارى لأن الجارى ليس فى مدلوله ما يوجب اعتباره لا من حيث المادة و لا من حيث الصورة و لا يخفى ما فيه لان عدم ما يوجب اعتبار النبع فى الجارى مادة و هيئة لا يوجب نفى دلالة على اعتبار النبع فيه لإمكان أن تكون دلالة سياقية و بحسب المتفاهم العرفى لا المفهوم اللغوى و هى نحو من الدلالة غير راجعة إلى المادة و الهيئة و يدل على تحققها صحة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٨

سلب الجارى عرفا عما يجرى من ذوبان الثلوج شيئا فشيئا الى ان تنعدم الثلوج إذ الظاهر عدم صدق الجارى عليه عرفا و لا فرق فى ذلك بين الثلج الكثير المستقر على رؤس الجبال و بطون الأودية و القليل الذى فى الصحارى و الابنية و الشوارع و تقييده بما يصدق عليه الجارى عرفا إيكال الى نظرهم و هو الصواب و يصدق على بعض الافراد بنظرهم قطعا و لا يصدق على بعض منها كك و يشك فى صدقه على بعض اخرى و يكون المرجع فيه هو الأصول العملية كما فى مفهوم الماء نفسه و هل يصدق على السائل بتوسط الدوالى و النواعير و المكينات المنصوبة على الشطوط و الأنهار الظاهر هو التفصيل بين الدوالى و النواعير و بين المكينات بعدم صدقه فى الأولين و صدقه فى الأخير و تحقيق ذلك ان يقال ان اجراء حكم الجارى على السائل بالدوالى و النواعير و المكينات يتوقف على إحراز أحد أمور على نحو منع الخلو الأول إثبات صدق الجارى عليه باعتبار كونه شعبه من النهر الكبير فيكون حاله كحال الأنهار الصغيرة المنشعبة عن النهر الكبير فتكون مادة النهر الكبير مادة له أو كحال ورود الماء فى الجداول المنشقة فى أطراف الشطوط بسبب علو ماء الشط عن سطحه بمد البحر أو بموج و نحوه الا ان علوه فى المقام يكون بقوة قسرية و على هذا فيحتاج فى صدق الجارى عليه الى اتصاله بالنهر الكبير و الا فلا يصدق عليه الجارى باعتبار كونه شعبه من النهر الكبير الثانى ان يكون متصلا بالماء المعتصم و المتصل بالمعتصم معتصم و هذا مع احتياجه الى الاتصال يحتاج إلى إثبات كون حكم المتصل بالمعتصم حكم المعتصم نفسه و يمكن ان يستشكل فيه فى المقام من جهة علو المتقوى عن المتقوى به بناء على اعتبار عدمه أو اعتبار علو المتقوى به على المتقوى حسبما يأتي تحقيق الكلام فيه الثالث صدق الجارى عليه باعتبار

سيلانه عن مادة و المراد بمادته هو النهر الكبير الذى ينشق منه بناء على كفاية مطلق المادة و لو لم يكن نابعا فهل يحتاج ح الى الاتصال بالمادة بحيث لا- ينقطع عنها أصلا حتى لو انقطع آنا ما خرج عن عنوان الجارى أولا احتمالا ان يمكن ان يقال بعدم الاحتياج كما فى الجارى النابع أيضا فإنه ليس

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٩

متصلا بالنبع دائما ضرورة انقطاعه عنه فى بعض الأحيان بل اللازم هو الاستمداد عن النبع بحيث لا ينقطع جريانه بسبب استمداده و لو مع انفصاله عن النبع ثم عوده الى الاتصال و سيأتى لذلك زيادة تحقيق فى المسألة الرابعة و الخامسة من هذا الفصل فانتظر إذا تبين ذلك فنقول الذى يقتضيه التدبر هو الفرق بين الدوالى و النواعير و بين المكينات فى الاشتمال على ما يتوقف عليه صدق الجارى عليها اما الدوالى فالحق عدم صدق الجارى عليها لعدم تحقق شىء من الأمور المتقدمة فيها اما الأولان فلعدم اتصال ما يجرى بسببها بالنهر الكبير و انقطاعه عنه حقيقة و عرفا و اما الثالث فلعدم صدق المادة على النهر الكبير بلا واسطة بل انما مادته الأولية هى ما فى الدولاب و النهر مادة لما فى الدولاب فيكون حاله كترج ماء النهر قصعة قصعة و إراقته فى خارجه و جريه بإراقته بحيث لا يصدق عليه الجارى قطعا بل المقام هو هو بعينه و اما النواعير ففى صدق اتصال مائها بماء النهر اشكال و ان كان ربما يقال بصدقه لا من جهة ان كل دلو منها يفرغ ما فيه قبل ما فى سابقه فيكون متصلا كما احتمله سيد أساتيدنا (قده) و ذلك لفساد ذلك الاحتمال من جهة كونه منقطعا عن النهر و لا يحصل من الماء الخط العمودى من سطح النهر الكبير الى مفرغ الماء، بل لمكان وجود الثقب فى كل دلو من دلاء الناعور المتقاطر منها الماء من أول ارتفاع الدلو عن سطح النهر الكبير الى ان ينتهى إلى المفرغ فيتحقق من الماء خط عمودى بين النهر و المفرغ الموجب لاتصال ما فى المفرغ الى سطح النهر الكبير و لا إشكال فى تحقق الاتصال به حقيقة و انما الكلام فى صدقه به عرفا و كان بعض مشايخنا (قده) يدعيه و لكن الإنصاف انه لا يخلو عن نوع خفاء و عليه فصدق الجارى على السائل بوسيلة النواعير بواسطة أحد الأولين من الأمور الثلاثة المتقدمة لا يخلو عن التأمل، للتأمل فى اتصال ما يخرج بها من الماء بما فى النهر الكبير عرفا و ان كان متصلا به بوسيلة الثقب التى فى دلاء الناعور حقيقة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٥٠

و اما صدق الجارى عليه بواسطة الأمر الثالث اعنى كون النهر مادة لما يجرى بوسيلة النواعير فلا بد من ان ينظر فى مادته الأولية و انها هل هى ما فى دلاء الناعور أو انها النهر الكبير و الانصاف ان تشخيص هذا الأمر أيضا مشكل و ان كان الحكم بكونها نفس ما فى الدلاء أقوى و كيف كان فإجراء حكم الجارى على السائل بوسيلة النواعير مشكل جدا فالاحتياط فيه بإجراء حكم الراكد عليه مما لا- ينبغى تركه و اما المكينات فالظاهر صدق الجارى على ما يخرج بها مع السيلان بواسطة الأمور الثلاثة المتقدمة جميعا لكون الخارج بها من شعب النهر الكبير كسائر ما فى الجداول المخرجة منه الا انه يخرج بالمخرج الصناعى و ما فى سائر الجداول يخرج بالطبع و انه متصل بالمعتصم حيث لا- ينقطع ما يخرج منها عن النهر الكبير بواسطة المكينه و عدم صيرورة المكينه حائله بينهما و لو نوقش فى الاتصال و منع عن تحقق الأمرين الأولين فلا إشكال فى صدق كون النهر مادته الأولية فيكون جاريا عن المادة و لا- يضره انفصاله عن المادة أحيانا بعد فرض استمداده بها و دوام جريانه لعدم اعتبار دوام الاتصال كما سيأتى فالمتحصل مما ذكرناه بطوله هو عدم الإشكال فى صدق الجارى على ما يخرج بوسيلة المكائن و عدم صدقه على ما يخرج بوسيلة الدوالى و التردد فى صدقه على ما يخرج بالنواعير و ان كان الأظهر صدقه عليه إذا كان فى دلاء الناعورة ثقبه متصل بها ما يخرج بها فى النهر الكبير و لكن الاحتياط فيه بإجراء حكم المحقون عليه مما لا ينبغى تركه هذا تمام الكلام فى موضوع الجارى و اما حكمه فقد وقع الخلاف فى اعتبار الكرية فى عصمته و عدمه على قولين فعن المشهور

عدم انفعاله بالملاقاة من دون تغيير و لو كان قليلا و عن العلامة و بعض من تبعه اعتبار الكرية فيه و انه كالمحققون في الحكم و الأقوى ما عليه المشهور. و ذلك لعموم قوله صلى الله عليه و آله خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته في النبوى المعروف بل المشهور بل عن ابن ابي عقيل انه متواتر و عن السرائر انه المتفق على روايته و عن الذخيرة انه عمل الأمة بمضمونه و قبلوه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٥١

و قد خرج عن تحت عمومه القليل بما دل على انفعاله بالملاقاة و يبقى الباقي مندرجا تحته الذى منه الجارى، و ما ورد فى دعائم الإسلام و الأشعثيات و نوادر الراوندى من عدم انفعال الجارى بالملاقاة و صريح الفقه الرضوى و فيه و اعلموا رحمكم الله ان كل ماء جار لا ينجسه شيء.

و الخدشة فى اسناد هذه الاخبار كالنبوى المعروف بإرساله موهونة بثبوت اعتبار الدعائم و الأشعثيات و انهما من الأصول المعتمدة و انجبارها بالشهرة المحققة و قد مرّ غير مرّة ان المختار عندنا فى باب الاخبار هو حجية الخبر الموثوق صدوره و لو كان منشأ الوثوق بصدوره من خارجه و ان استناد الشهرة القدمائية. بخبر من أقوى أسباب الوثوق بصدوره لا سيما إذا كان الخبر ضعيفا فى نفسه بل كلما كان أضعف يصير الاستناد اليه موجبا لاقوائته فلا ينبغى الإشكال فى حجية تلك الاخبار بعد قيام الشهرة القدمائية على العمل بها و قد حكى الإجماع ممن سلف على العلامة على العمل بمضمونها و عن الذكري انى لم أقف فيه على مخالف ممن سلف. و عن جامع المقاصد انه نسب مذهب العلامة الى مخالفة مذهب الأصحاب و خصوص صحيحة ابن بزيع المتقدمة و تقريب الاستدلال بها فى المقام انك قد عرفت فى المسألة الثالثة عشر من الفصل المتقدم ان المحتملات الممكنة فى التعليل المذكور و هو قوله عليه السلام (لان له مادة) ثلاثة الأول ان يكون علة للحكم المذكور فى صدر الصحيحة أعنى قوله عليه السلام ماء البئر واسع لا يفسده شيء فيكون علة فى مقام الدفع اى عدم انفعال ماء البئر بالملاقاة لمكان كونه ذا مادة الثانى ان يكون علة للحكم المذكور فى ذيلها أعنى قوله عليه السلام فيترح حتى يذهب الريح (إلخ) فيكون علة فى مقام الرفع اى رفع نجاسته الحاصلة له بسبب التغيير بترحه حتى يزول تغييره لان له مادة و الثالث ان يكون علة لكلا الأمرين من المذكور فى الصدر و الذيل فعلى الأول و الأخير تدل الصحيحة على عدم انفعال ماء البئر بالملاقاة لمكان كونه ذا مادة و حيث ان العبرة بعموم العلة فيستفاد منها ان كل ذى مادة لا ينفعل بالملاقاة لمكان كونه ذا مادة فالماء الجارى أيضا لا ينفعل بالملاقاة لان له مادة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٥٢

و على الثانى تدل على طهارته بعد زوال تغييره فيستفاد منها عدم انفعاله بالملاقاة من غير تغيير أيضا اما لأجل كون الدفع أهون من الرفع أو لأجل خصوصية فى المقام تقتضى عدم انفعاله بالملاقاة لو طهر بزوال التغيير لو نوقش فى اهونية الدفع من الرفع بدعوى كون كل واحد منهما حكما تعبديا و يجب إثباته بالدليل و تلك الخصوصية هى ان المستفاد من الصحيحة هو ان كل ذى مادة متغير يطهر بعد زوال تغييره فإذا فرضنا ماء ذا مادة أقل من الكر و تغيير بعضه بالنجاسة فهذا القدر المتغير منه ينجس بالتغيير و الباقي منه يتنجس بملاقاة هذا المتنجس بالتغيير و كذا كل ما يخرج من المادة أيضا تدريجا فلا يعقل ح ان يصير وجود المادة علة لارتفاع نجاسة المتغير بعد زوال تغييره لكون اتصاله بغير المتغير المتنجس علة تامة لانفعاله و لا يعقل طهارته ما دامت علة نجاسته موجودة لا سيما إذا كانت عين النجاسة باقية فى القطعة المتغيرة بعد زوال تغييرها فيستكشف من ذلك ان طهر الماء بعد زوال تغييره معللا بان له المادة مستلزم لعدم انفعاله بالملاقاة بتلك العلة و لو منع عن اهونية الدفع من الرفع و قد عرفت فى المسألة الثالثة عشر فى فقه هذه الصحيحة ان الأظهر منها هو كون العلة فيها علة للفقرة الأخيرة أو لها و للفقرة الأولى معا و على

كلا التقديرين يثبت المطلوب و هو عدم انفعال الجارى بالملاقاة ما لم يتغير بها. و قد يتمسك لقول المشهور بقاعدة الطهارة الثابتة فى كل شىء عند الشك فى نجاسته و فى خصوص الماء. و فيه ان المتيقن من مورد إجرائها انما هو فى الشبهة الموضوعية كما يظهر من عدم استعمال الأصحاب إياها فى الشبهة الحكمية مع ان التمسك بها يتوقف على عدم تمامية دليل القول باعتبار الكرية فى الجارى فى عدم انفعاله و مع عدم تمامية دليله لا- ينتهى إلى التمسك بالأصل العملى لإثبات القول بعدم الاعتبار لوجود الدليل الاجتهادى فى إثباته الذى معه لا ينتهى الى الأصل العملى و استدلال لقول العلامة بما ورد فى انفعال الماء القليل بالملاقاة الشامل بعمومه أو إطلاقه للجارى و عموم قوله عليه السلام إذا كان الماء قدر كر لا ينجسه شىء الدال على انفعال القليل بالملاقاة مطلقا و لو كان جاريا و يرد على الأول ان ما ورد فى انفعال الماء القليل انما هو فى موارد خاصة مثل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٥٣

الحياض و الغدير و نحوهما المنصرف الى الراكذ فلا- يشمل الجارى أصلا و على الثانى ان الظاهر من ترتب الحكم بعدم الانفعال على عنوان الجارى كما فى الاخبار التى استدلت بها للقول الأول هو دخل خصوصية الجارى فى عدم الانفعال و لو كان قليلا- كما ان الظاهر من قضية قوله عليه السلام إذا بلغ الماء قدر كر لا ينجسه شىء هو دخل الكرية فى ثبوت الحكم فيصير المقام نظير ما إذا وردت شرطيتان اتحد جزائهما و تخالف شرطهما مثل إذا خفى الأذان فقصر و إذا خفى الجدران فقصر و الظاهر من هاتين الشرطيتين بحسب الفهم العرفى هو دخل كل واحد من الشرطين فى ثبوت الحكم سواء تحقق الأخر أم لا فيكون الحكم بعدم الانفعال مترتا على الجارى كترتبه على الكر من دون معارضة بينهما هذا ما هو الحق مما استدلت به لقول المشهور و ما يخالفه و قد استدلت لقول المشهور باخبار غير ظاهرة الدلالة لا بأس بذكرها و ذكر ما فيها تشجيذا للذهن و ربما ينتفع بها للتأييد الأول رواية سماعه عن الماء الجارى يبال فيه قال لا بأس بناء على ان تكون جملة يبال فيه خبرية صفة للماء و يكون السؤال عن حكم الماء الجارى الذى يبال فيه لا استفهامية و يكون السؤال عن حكم البول فى الماء الجارى كما وردت اخبار آخر فى نفى البأس عن البول فيه و فيه ان الظاهر منها بقريئة تلك الأخبار الواردة فى نفى البأس عن البول فى الجارى هو الأخير لما ثبت من تفسير الاخبار بعضها بعضا و كشف بعضها عن بعض و لو منع عن ظهورها فى الأخير فلا أقل من انها ليست أظهر فى الأول و عليه فيتساوى فيها الاحتمالان و يبطل الاستدلال بها الثانى صحيحة ابن مسلم الواردة فى الثبوت الذى يصيبه البول و فيها و ان غسلته فى ماء جار فمرة واحدة. و فى طهارة الشيخ الأكبر قده بنى صحة الاستدلال بها على اشتراط ورود الماء القليل على المتنجس فى تطهيره به و وجه الابتناء عليه ان العلامة القائل باعتبار الكرية فى الماء الجارى يقول باشتراط ورود القليل على المتنجس فى تطهير المتنجس به فلو ورد المتنجس على القليل بإدخاله فيه لم يفده الطهر و تنجس القليل بوروده عليه فعلى قوله يصح الاستدلال بالصحيحة على عدم انفعال الماء الجارى بالملاقاة بورود المتنجس عليه لان الظاهر من قوله و ان غسلته فى ماء جار هو إدخال المتنجس فى الماء لا إيراد الماء عليه و إطلاقها يقتضى عدم الفرق فيه فى هذا الحكم بينما كان كثيرا أو قليلا نعم على قول من لا يشترط ورود الماء

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٥٤

القليل على المتنجس فى تطهيره به لا تصير الصحيحة دليلا على عدم اعتبار الكرية فى عصمة الماء الجارى لعدم المنافاة بين تنجسه بملاقاة النجاسة إذا كان قليلا و بين طهر الثوب المتنجس به و لو بإدخاله فيه كما لا يخفى. هذا غاية تقريب الاستدلال بتلك الصحيحة و لا- يخفى عدم تمامية الاستدلال بها لكونها مسوقة لبيان كفاية المرة فى التطهير بالماء الجارى و ليس لها إطلاق بالقياس الى حالات الماء من كونه كرا أو قليلا فحاصل ما يستفاد منها هو ان الماء الجارى إذا كان مما يغتسل به الثوب المتنجس يكفى فى حصول الطهر به غسله مرة و لا- يكون فى مقام بيان اى ماء مما يغتسل به و اى ماء لا يغتسل به حتى يكون

إطلاقاً له دافعاً للفرق بين قليله وكثيره و ما ذكرناه ظاهر لمن يتدبر في الرواية فهي لا تكون دليلاً لقول المشهور من عدم اعتبار الكرية في عدم انفعال الماء الجاري الثالث صحيحة داود بن سرحان قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ما تقول في ماء الحمام قال (ع) هو بمنزلة الماء الجاري. و تقريب الاستدلال بها ان الظاهر من تنزيل ماء الحمام بمنزلة الجاري هو ثبوت خصوصية في مطلق الجاري على غيره إذ لولاها لما كان للتنزيل به دون الراكد وجه و أورد على الاستدلال بها في طهارة الشيخ الأكبر قده بأنها على خلاف المطلوب أدل بناء على اشتراط الكرية في المادة و لو مع ما في الحياض لان مقتضى التنزيل تساوى المنزل و المنزل عليه في الحكم و لا- يخفى ما فيه من الغرابة لان مقتضى التنزيل تساوى المنزل مع المنزل عليه في الحكم دون العكس فتزيل ماء الحمام منزلة الجاري يقتضى تساوى ماء الحمام للجاري في الحكم لا مساواة الجاري له فيه فلو اعتبر في ماء الحمام كرية ما في المادة و لو بضميمة ما في الحياض بدليل خارج لا يقتضى اعتباره في الجاري أيضاً بواسطة هذا التنزيل مع انه على تقدير التسليم أيضاً لا يثبت به قول العلامة حتى تكون الصحيحة على خلاف المطلوب أدل لانه (قده) يعتبر الكرية في الماء الخارج عن المادة في الجاري منفرداً أو بانضمامه الى ما في المادة مع تساويهما سطحاً و اتحادهما عرفاً دون كرية خصوص المادة على تقدير أسفلية الماء الخارج كما في ماء الحمام فليس في الصحيحة دلالة على خلاف المطلوب فضلاً عن ان يكون عليه أدل و قد أشكل على الاستدلال بالصحيحة بإجمال الحكم الملحوظ في التنزيل إذ

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٥٥

يحتمل ان لا يكون هو الاعتصام مع عدم قرينة في الكلام على تعيينه و فيه ان الظاهر من السؤال عن ماء الحمام في قول السائل (ما تقول في ماء الحمام) هو السؤال عن حكمه من حيث الانفعال بالملاقاة للنجاسة لا عن الحكم المجهول خصوصاً بملاحظة ما يوضحه سائر الأخبار التي وقع فيها السؤال عن ماء الحمام الذي يغتسل منه الجنب و الصبي و اليهودي و النصراني و المجوس فلا إجمال فيها من هذه الجهة. فالأولى الإشكال على الاستدلال بها بأنها ليست مسوقة لبيان حكم الماء الجاري بل الاستفادة منها إثبات ما للجاري من حكم الاعتصام لماء الحمام من غير تعرض فيها لكون الاعتصام لأي فرد من الجاري أو لجميع افراده فليس في الجاري في قوله (بمنزلة الجاري) إطلاقاً يثبت به اعتصام جميع افراده و لو كان قليلاً- و اما ما قيل في التقريب من ظهور التنزيل في خصوصية في الجاري و الا- لما كان للتنزيل به دون الراكد وجه ففيه انه يمكن ان يكون الخصوصية اشتمال ماء الحمام على المادة كالجاري أو سيلان الماء من المادة إليه عند أخذ شيء منه كما في الجاري و هذا القدر كاف في تنزيهه به: مع ان تنزيهه منزلة الراكد مما لا وجه له أصلاً بناء على اعتبار كرية ما في المادة و لو مع ما في الحياض إذ تنزيهه ح منزلة مطلق الراكد و لو كان قليلاً يقتضى ثبوت انفعاله مع كونه كراً و تنزيهه منزلة الكر يكون في قوة ان يقال الكر بمنزلة الكر و هذا كما ترى الرابع خبر ابن ابي يعفور و فيه ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعض و يرد عليه ان الظاهر من النهر هو المشتمل على الماء الكثير و لذلك سمي بالنهر فشموله لمطلق الماء الجاري و لو كان قليلاً ممنوع لكون ذلك خلاف الظاهر المستفاد من النهر فهذه اخبار استدلت بها لإثبات قول المشهور مع ما فيها من المناقشة لكن فيما تقدم من العمومات و خصوص صحيح ابن بزيع غنى و كفاية الأمر الثاني لا فرق في الجاري إذا كان سائلاً عن المنبع بين ما إذا كان نبعه بالفوران أو بنحو الرش و المراد بالرشح هو الخروج شيئاً فشيئاً على سبيل التدريج كالترشح من الإناء و العرق من الإنسان: و في المجمع الرشح العرق و رشح جبينه كمنع يرشح رشوحاً إذا عرق فهو راشح انتهى. و الرشح هو التزير و عن الخليل ان الرشح اسم للعرق: و يدل على عموم الحكم بالنسبة الى ما يخرج بنحو الرشح إطلاق المادة. إذ العمدة في دليل حكم الجاري

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٥٦

هو التعليل المذكور في صحيحة ابن بزيع في ماء البئر بان له مادة و لا فرق في المادة بين ان يكون الخارج منها بالفوران أو

بنحو الرشح خلافا لصاحب الحدائق (قده) فممنوع من دخول ما يخرج بنحو الرشح في الجارى موضوعا و ان الحق به حكما معللا بان الظاهر ان المراد بالمادة هو الينبوع الذى يخرج منه الماء بقوة و ثوران دون ما يخرج بطريق الرشح من جميع سطح الأرض بل حكى عن والده المنع عن الحاقه به حكما أيضا و انه يقول بعدم تطهير الابار التى فى قريته بمجرد الترح و كان يطهره بإلقاء الكر عليها: و الحق إدراج ما يجرى بالإخراج عن المادة بطريق الرشح بالجارى موضوعا إذ لا يعتبر فيه الأزيد من السيلان عن المادة الصادق عليه قطعاً: و مع المنع عن إدراجه فيه موضوعاً فلا ينبغى الإشكال فى إلحاقه به حكماً و اما اعتبار دوام النبع المنتفى فيه فأمر آخر نتكلم فيه فى المسألة الرابعة من هذا الفصل الأمر الثالث ألحق بالجارى حكماً كل نابع من الأرض و إن كان واقفا كالعيون سواء كان نبعه على طريق الرشح الذى عرفت فى الأمر الثانى انه عبارة عن خروج الماء عن مسامت الأرض على نحو خروج العرق عن البدن أو لم يكن ككك و لكن الشيخ الأكبر (قده) احتاط فى حاشية (نجاه العباد) فى الحكم بإلحاقه بل قوى عدمه و قال (قده) الأحوط بل الأقوى ان النابع غير الجارى بالفعل إذا لم يكن بثراً ينفع القليل منه بالملاقاة و يطهر بالترشح الموجب لجريانه فعلاً و الامتزاج بما يخرج من المادة انتهى: و لعل الوجه فيما ذكره هو اعتبار النبع و الجريان فى الجارى فيخرج ما لم يكن جارياً عنه موضوعاً و إلحاقه به حكماً منوط باستفادة إجراء حكم الجارى على كل ذى مادة من صحيحة ابن بزيع و قد تأمل فيه و لكن لازم مشيه (قده) هو التأمل فى حكم الجارى على طريق الرشح لعدم صدق النبع عليه و ان صدق ان له مادة و كيف كان فالأقوى إلحاق العيون الغير الجارية بالجارى حكماً و ان لم تلحق به موضوعاً و ذلك للعموم المستفاد من صحيحة ابن بزيع المتقدمه مرارا و ان كان الاحتياط حسناً على كل حال الأمر الرابع حكم فى نجاه العباد بإلحاق التمد بالجارى فى الحكم و فى الجواهر قوى إلحاقه بالمحقون أولاً و اختار خلافه أخيراً و المراد بالتمد كما حكاه فى الجواهر عن

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٥٧

جملة من اللغويين هو الماء المجتمع تحت التراب الذى يظهر برفع ما عليه عنه فعن الأصمعى هو ما يتحقق تحت الرمل من ماء المطر. و عن الأساس هو ماء المطر يبقى محقوناً تحت رمل فإذا انكشف عنه أرتته الأرض. و عن الخليل انه الماء القليل الذى يبقى فى الأرض الجلد (اي الصلب) و فى المنجد هو الماء القليل يتجمع فى الشتاء و ينضب (اي يجرى) فى الصيف أو الحفيرة يجتمع فيها ماء المطر و الجمع ثماد انتهى. أقول و لا وجه لإلحاقه بالجارى حكماً بعد فرض كونه محقوناً مجتمعاً تحت الأرض ضرورة عدم الفرق فى المحقون بين ما كان فوق الأرض و تحتها و ليس كلما يخرج من الأرض مما يصدق عليه ان له مادة كما فى الصوب على الأرض من الإبريق و نحوه إذا ابتلته الأرض و اجتمع فى جوفها و ليست لخصوصية المطر مدخلية فى إلحاقه بالجارى فالأقوى اندراجه فى المحقون و اجراء حكم المحقون عليه كما يأتى فى المسألة الرابعة

[مسألة ١- الجارى على الأرض من غير مادة نابعة أو راشحة إذا لم يكن كرا ينجس بالملاقاة]

مسألة ١- الجارى على الأرض من غير مادة نابعة أو راشحة إذا لم يكن كرا ينجس بالملاقاة نعم إذا كان جارياً من الأعلى إلى الأسفل لا ينجس أعلاه بملاقاة الأسفل للنجاسة و ان كان قليلاً

اما حكم الجارى على الأرض من غير مادة نابعة أو راشحة فقد اتضح مما تقدم انه من المحقون فيلحقه حكمه من القليل و الكثير و اما القليل منه الجارى من الأعلى إلى الأسفل فقد حكم المصنف (قده) تبعاً للأصحاب بعدم نجاسة أعلاه بملاقاة أسفله للنجاسة و هذا الحكم فى الجملة مما لا اشكال فيه. و استدلل له بعدم سراية النجاسة من السافل الى العالى تارة كما عن روض الشهيد الثانى (قده) حيث يقول ان سراية النجاسة إلى العالى غير معقولة و بانصراف الأخبار الدالة على انفعال القليل بالملاقاة

عنه اخرى و بالإجماع ثالثة (أقول) اما دعوى عدم السراية فهي متوقفة على الالتزام بكون التنجيس بالملاقاة بسبب السراية لا التعيد و هو ممنوع و ذلك لما أورد بالنقض بالكر فيما إذا أحسّ بالسراية فيه من غير ناحية الأوصاف الثلاثة التي للنجس و بما اجمع على عدم الحكم للسراية فيه كالثوب الرطب و الدهن المتنجس إذا لاقى جزء منهما للنجاسة و لانه يلزم عليه ان يكون انفعال المجموع بالتدرج و ان يتفاوت زمان السراية بالنسبة إلى المائع

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٥٨

الريق و الغليظ مع ان التدرج باطل إجماعا فضلا عن التفاوت. و العجب انه أورد على القول بالسراية بالنقض بالعالى من الماء إذا تنجس السافل منه فكيف يجعل استحالة السراية من السافل الى العالى دليلا- على عدم انفعال العالى بملاقاة السافل و اما دعوى انصراف الأخبار الدالة على انفعال الماء القليل فهي أيضا لا تخلو عن المنع كيف و عموم المفهوم من قوله عليه السلام إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء يدل على تنجس ما لا- يكون كرا بالملاقاة من غير فرق بين ان يقع الملاقاة بأعلاه أو أسفله. و هذا لعله ظاهر و اما الإجماع فالقدر المتيقن منه هو ما إذا كان العلو موجبا للجريان من العلو الى السفلى و كان على وجه التسنيم أو التسريح الشبيه بالتسليم. و اما إذا كان وافقا فى مثل انبوبة قائمة أو كان جاريا من العلو الى السفلى لكن على الانحدار لا على وجه التسنيم أو التسريح الشبيه به أو كان جاريا من السفلى الى العلو كالفوارة فليس يقين بالإجماع على عدم الانفعال و جماعة من مشايخنا جعلوا العبرة فى عدم الانفعال بالتدافع فى الجريان من العلو الى السفلى تسنيمًا أو تسريحا قالوا بعدم انفعال العالى بملاقاة السافل لكون الدفع من العلو الى السفلى و فى الجريان من السفلى الى العلو بدفع و قوة كالفوارة قالوا بعدم انفعال السافل بملاقاة العالى لكون الدفع من السفلى الى العلو و بعضهم كما فى مصباح الفقيه ذكر وجهها رابعا لعدم الانفعال و هو عدم فهم العرف من الخطابات الشرعية الملقاة إليهم المتضمنة لانفعال المائعات بملاقاتها للنجاسة انفعال العالى منها بملاقاة الجزء السافل و قال (قده) فكما لو جرى الماء العالى على شىء من القذرات الصورية التى يتنفر طباعهم عن ملاقياها لا يستقذرون هذا الماء العالى فكك لا يحتملون سراية النجاسة إليه الى ان قال ان الحكم بنجاسة ما عدا الجزء الملقى يتوقف على شهادة العرف بكونه معروضا للنجاسة أو قيام دليل تعبدى و حيث انتفى الأمران كما فى ما نحن فيه فالأصل طهارته و ليس حكم العرف بنجاسة سائر اجزاء الماء دائرا مدار وحدة الماء إذ ربما يلتزمون بوحدة الماء بحيث يتقوى بعضه ببعض كما فى ماء النهر و لكنهم لا يتعللون سراية النجاسة إلى الجزء العالى بملاقاة السافل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٥٩

ثم قال فتقرر لك انه لا حاجة لنا فى إثبات طهارة العالى إلى التشبث بالإجماع حتى يشكل الأمر فى بعض مراتب العلو انتهى أقول و ما افاده ليس وجهها مستقلا غير ما تقدم لان عدم فهم العرف انفعال العالى بملاقاة السافل من الخطابات الشرعية لا بد و ان يكون اما من جهة ارتكازهم بكون المناط فى التنجس بسبب للملاقاة هو السراية لا التعبد أو لفهمهم انصراف الأخبار الدالة على انفعال الماء القليل بالملاقاة عما إذا لاقى طرف السفلى و الافع عدم احدى الدعويين فلا وجه له. فلا سبيل الى دعوى عدم فهمهم من الخطابات الشرعية انفعال الجزء العالى بملاقاة الجزء السافل منه للنجاسة و قد عرفت ما فى دعوى كون المناط فى التنجس هو السراية و ان الأقوى كون مناطه التعبد و كذا دعوى انصراف الاخبار عما إذا كان الملقى سافلا فالحق انه لا محيص عن التمسك بالإجماع للحكم بعدم الانفعال و قد عرفت ان المتيقن منه هو ما إذا كان العلو على وجه التسنيم أو التسريح الشبيه بالتسليم لا على وجه الانحدار و كان الماء جاريا من العالى الى السافل مثل ما يجرى من الإبريق إلى الأرض النجسة نعم يلحق به ما إذا كان الجريان من السفلى الى العلو مع ملاقاة العلو للنجاسة فإنه لا ينجس به السفلى للتدافع

[مسألة ٢- إذا شك في ان له مادة أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاة]

مسألة ٢- إذا شك في ان له مادة أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاة

و وجه الحكم بنجاسته إذا كان مسبقا بعدم المادة و شك في تجدها له ظاهر لاستصحاب عدم المادة مع إحراز القلة فيتحقق موضوع الحكم بالانفعال و هو القليل الذى ليس له مادة كما انه مع العلم بمسبوقيته بالمادة لا ينبغي الإشكال فى عدم انفعاله لاستصحاب بقاء المادة إنما الكلام فيما إذا لم يكن مسبقا بالمادة أو بعدمها كالماء القليل الجارى الموجود دفعه مع الشك فى ان له مادة أو لم يعلم بها ففى الحكم بنجاسته بالملاقاة ح خفاء و لعل الوجه فيه اما البناء على جريان الاستصحاب فى العدم الأزلى لإثبات العدم النعتى، أو البناء على التمسك بعموم العام فى الشبهات المصدقية للخاص كما نسب الى المصنف (قده)، أو البناء على التمسك بقاعدة المقتضى عند الشك فى وجود المانع. و حيث ان شيئا من المباني لا يكون تماما عندنا فالحق هو القول بعدم التنجس بالملاقاة فى الماء الجارى القليل فيما لم يكن له حالة سابقة أو لم يعلم بحالته

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٦٠

السابقة و سيأتى التفصيل فى المسألة السابعة من الفصل الآتى المنعقد فى الماء الراكد لكن الاحتياط مما لا ينبغي تركه

[مسألة ٣- يعتبر فى عدم تنجس الجارى اتصاله بالمادة]

مسألة ٣- يعتبر فى عدم تنجس الجارى اتصاله بالمادة فلو كانت المادة من فوق ترشح و تتقاطر فان كان دون الكر ينجس نعم إذا لاقى محل الرش للنجاسة لا ينجس

اعتبار اتصال الماء الجارى بالمادة بهذا المعنى مما لا ينبغي الارتياح فيه فلو كانت المادة من فوق كالسقف و تتقاطر منها الماء و تجتمع فى السطح مثلا و تجرى لا يكون المجتمع فى حكم الماء الجارى بل هو فى حكم الماء المحقون فينجس بالملاقاة إذا لم يكن كرا و اما الخارج من المادة فى السقف قبل نزوله فهو بحكم الجارى و لو لم يجر بعد لان له مادة و هو متصل بها. و هذا أيضا ظاهر

[مسألة ٤- يعتبر فى المادة الدوام]

مسألة ٤- يعتبر فى المادة الدوام فلو اجتمع الماء من المطر أو غيره تحت الأرض و يترشح إذا حفرت لا يلحقه حكم الجارى اعلم ان الشهيد (قده) ذكر فى الدروس انه لا يشترط فى الجارى الكرية على الأصح نعم يشترط فيه دوام النبع انتهى و اختلفت الانظار فى تفسير مراده من الدوام فالأكثر حملوه على الاحتراز عن العيون التى تنبع فى الشتاء و تجف فى الصيف فلا يدوم فى فصول السنة كما سيأتى من المصنف (قده) حكمه فى المسألة السابعة من هذا الفصل و حملة المحقق الكركى (قده) على الاحتراز عن العيون التى لا- يتصل نبعها لضعف استعدادها فى النبع بل تنبع آنا و تقف عن النبع آنا آخر و فسره فى الجواهر بدوام الاتصال بالمادة قال (قده) فمتى انقطع أو قطعه قاطع لم يجر على الماء الموجود حكم الجارى بل هو فى حكم المحقون فان كان كرا يجرى عليه حكم الكر و الا- فيحكم عليه بحكم القليل و حملة الشيخ الأ- كبر على الاحتراز عن العيون التى يقف نبعها لوصول الماء الى حد مساو لسطح النبع فإذا نقص من الماء شىء نبعت ح. و قد تقدم فى الأمر الثالث من الأمور التى ذكرناها فى أول هذا الفصل انه (قده) قوى فى حاشية النجاة انفعال النابع الغير الجارى بالفعل إذا لم يكن بثرا بل كان من العيون

بالملاقاة. و قال (قده) بطهره بالنزح الموجب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٦١

لجريانه فعلا و الامتزاج بما يخرج من المادة و هذه التفاسير و ان كانت كلها لا تخلو عن بعد الا ان بعضها كالتفسير الأول الذى فسره الأكثرون و الثالث الذى فسره فى الجواهر لعله أبعد. و كيفما كان ليس شىء من هذه التفاسير مراد المصنف (قده) من قوله يعتبر فى المادة الدوام بل مراده من الدوام معنى آخر بقريئة تفريعه عليه بقوله فلو اجتمع الماء من المطر إلخ و هذا الذى فرعه هو الثمد الذى ذكرنا حكمه فى الأمر الرابع من الأمور التى ذكرناها فى أول هذا الفصل و الحكم فيه هو ما ذكرناه فى ذاك الأمر و ذكره المصنف فى هذه المسألة خلافا لصاحب الجواهر (قده) حيث قوى فى آخر عبارته الحاقه بالجارى كما حكينا عنه فى الأمر الرابع المتقدم فراجع و كيف كان فتعير المصنف (قده) عن ذلك بدوام النبع لا يخلو عن شىء و انما كان عليه ان يصرح بالتمد و يعقبه بحكمه

[مسألة ٥- لو انقطع الاتصال بالمادة كما لو اجتمع الطين فمنع من النبع كان حكمه حكم الراكد]

مسألة ٥- لو انقطع الاتصال بالمادة كما لو اجتمع الطين فمنع من النبع كان حكمه حكم الراكد فإن أزيل الطين لحقه حكم الجارى و ان لم يخرج من المادة شىء فاللازم مجرد الاتصال و هذا الذى ذكره فى هذه المسألة هو التفسير الذى فسّر به صاحب الجواهر (قده) الدوام الذى ذكره الشهيد (قده) فى الدروس حسبما عرفته فى المسألة السابقة. و هو ظاهر لظهور ما يدل على الاعتصام بالمادة فى اعتبار الاتصال بها فى الاعتصام لا مجرد وجود المادة و لو كان الماء الخارج منقطعاً عنها بقاطع كالطين و نحوه و اما ما أفاده أخيراً بقوله فإن أزيل الطين لحقه حكم الجارى و ان لم يخرج من المادة شىء فلدلالة التعليل الذى فى صحيحه ابن بزيع عليه من قوله عليه السلام فان له مادة لأن المستفاد منه هو صرف الاتصال بها كما هو ظاهر

[مسألة ٦- الراكد المتصل بالجارى كالجارى]

مسألة ٦- الراكد المتصل بالجارى كالجارى فالحوض المتصل بالنهر باقية يلحقه حكمه و كذا أطراف النهر و ان كان واقفاً و ذلك لصدق كونه متصلاً بالمادة و قد تقدم فى حكم النواعير ما ينفع ذاك المقام. و قد قلنا فى ذلك المقام ان المتصل بالماء المعتصم معتصم مع انه بسبب اتصاله بالجارى يتحد معه لأن الوحدة الاتصالية تساوق الوحدة الشخصية اى تصوير منشأ لصيرورة الأشخاص شخصاً واحداً بواسطة إحاطة سطح واحد على الجميع و حكم الماء الواحد واحد و لا إشكال فى كون الجارى منه محكوماً بحكم الجارى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٦٢

فيكون الواقف فى حاشيته المتصل به فى حكمه أيضاً بحكم الاتحاد نعم فيما إذا كان الواقف فى الحاشية عالياً و الجارى سافلاً- لو فرض مثل ذلك- أشكل إجراء حكم الجارى عليه لعدم تقوى العالى بالسافل لكن ذلك مع فرض وحدة الماء و لعله غير معقول و ذلك لجريان الواقف العالى ح الى السافل الجارى كما لا يخفى ففرض وقوف الماء فى حاشية الجارى انما هو عند تساوى قرارهما أو أسفلية قرار الواقف عن قرار الجارى كما هو واضح

[مسألة ٧- العيون التي تنبع في الشتاء مثلا و تنقطع في الصيف يلحقها الحكم في زمان نبعها]

مسألة ٧- العيون التي تنبع في الشتاء مثلا و تنقطع في الصيف يلحقها الحكم في زمان نبعها و هذا احد التفاسير التي فسّر بها العبارة المحكيّة عن الشهيد (قده) التي قلنا انه بعيد عن مراده. و هذا الحكم مما لا ينبغي الإشكال فيه حيث انه في زمان النبع محكوم بحكم الجارى و في زمان الانقطاع محكوم بحكم الراكد المحقون. كما ان المنقطع عن المادة بحيلولة حائل بينه و بينها محكوم بحكم الراكد في حال الانقطاع و بحكم الجارى في حال الاتصال حسبما عرفته في المسألة المتقدمة و ما استغربناه في انتسابه الى الشهيد (قده) هو الحكم عليه بحكم الراكد في زمان نبعه بواسطة انقطاعه في زمان الانقطاع على ما هو مفاد اشتراط دوام النبع لو كان بهذا المعنى و اما الحكم عليه بحكم الراكد في زمان الانقطاع و بحكم الجارى في زمان النبع فلا سبيل الى المنع عنه أصلا

[مسألة ٨- إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاة]

مسألة ٨- إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاة و ان كان قليلا و الطرف الآخر حكمه حكم الراكد ان تغير تمام قطر ذلك البعض المتغير و الا فالمتنجس هو المقدار المتغير فقط لاتصال ما عداه بالمادة إذا تغير شيء من الجارى و لم يتغير طرفاه مما يتصل بالمادة و ما هو بعد ذاك المتغير فان لم يكن التغير مستوعبا لما في محل المتغير بل بقى منه شيء غير متغير من طرف عرضه أو عمقه يختص الانفعال بخصوص المتغير و لا ينجس بتغيره ما عداه مما لم يتغير منه في طرف عرضه أو عمقه و لا ما وقع في طرفه المتصل بالمادة و لا ما وقع في طرفه الآخر بعد ذاك المتغير المتصل به و ذلك لان جميع ما لم يتغير متصل بالمادة بواسطة المقدار الغير المتغير من محل المتغير و حكم المتصل بالمادة هو عدم الانفعال بالملاقاة ما لم يتغير.

و ان كان التغير مستوعبا لما في محل التغير بحيث لم يبق من عرضه و لا عمقه شيء غير متغير

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٦٣

فالطرف المتصل منه بالمادة لا ينجس بالملاقاة لو كان كرا قطعاً بل و ان كان قليلا بناء على عدم اعتبار الكرية في اعتصام الجارى و ذلك لاتصاله بالمادة و اعتصامه بها بل قيل و لو مع اعتبارها كما هو مذهب العلامة لأن جهة المادة في الجارى أعلى سطحا من المتنجس و ان كانت أسفل حسا و السافل لا ينجس العالى قال في الجواهر و فيه منع ظاهر لكون المعبر العلو و السفل الحسينين. ثم أمر بالتأمل. و لعل وجهه كون المدار في عدم السراية من السافل الى العالى هو مطلق العلو الموجب للجريان منه الى السفل و لو لم يكن محسوسا. لكن قد عرفت في المسألة الاولى من هذا الفصل ان الدليل على عدم السراية من السافل الى العالى هو الإجماع و القدر المتيقن منه هو ما كان العلو على وجه التسليم أو التسريح الشبيه به لا مطلق العلو و عليه فلا يبقى الإشكال في عدم اعتبار ما لا يكون محسوسا قطعاً. هذا بالنسبة إلى الطرف المتصل بالمادة.

و اما الطرف المتصل بالمتغير فلا إشكال في عدم انفعاله لو كان كرا و لو كان قليلا ففي انفعاله و عدمه وجهان من ان الاستفادة من الأدلة هو اعتصام الجارى بالمادة في غير ذاك الفرض، و من ان تغير البعض لا يخرج عن صدق اسم الجارى عليه. و الأقوى هو الأول لأنه و ان لم يكن منفصلا عن المادة بواسطة فصل المتغير حقيقة الا انه بنظر العرف يكون كالمنفصل عنه حيث لا يرى العرف فرقا بين انقطاعه عن المادة بواسطة حيلولة حائل أو بواسطة حيلولة المتغير بينه و بين المادة فما يلي المتغير بنظرهم ليس الا كالمنقطع فهو بحكم الراكد

[فصل الراكد بلا مادة]

إشارة

فصل الراكد بلا- مادة ان كان دون الكر ينجس بالملاقاة من غير فرق بين النجاسات حتى برأس إبره من الدم الذى لا يدركه الطرف، سواء كان مجتمعاً أو متفرقاً مع اتصالها بالسواقي، فلو كان هناك حفر متعددة فيها الماء و اتصلت بالسواقي و لم يكن المجموع كرا إذا لاقى النجس واحده منها تنجس الجميع و ان كان بقدر الكر لا ينجس و ان كان متفرقاً على الوجه المذكور فلو كان ما فى كل حفرة دون الكر و كان المجموع كرا و لاقى واحده منها النجس لم تنجس لاتصالها بالبقية فى هذا المتن أمور:

الأول الماء الراكد دون الكر ينجس بالملاقاة فى الجملة عند المشهور بين الأصحاب بل لم يحك خلاف فى ذلك الا عن سلا ر من المتقدمين و الكاشانى و الفيومى من المتأخرين و اختلاف المشهور معهم على نحو الإيجاب الجزئى فى مقابل السلب الكلى بمعنى أنهم قائلون بكون الماء القليل كالكر فى عدم انفعاله بملاقاة النجاسة مطلقاً- اى نجس- إلا إذا تغير، فلا فرق بين القليل و الكر من هذه الجهة، و المشهور يقولون بانفعال القليل بالملاقاة- و لو لم يتغير- فى الجملة لا على نحو الإيجاب الكلى و قد استثنوا موارد عن الحكم بالانفعال بالملاقاة حسبما يأتى.

و استدلل للمشهور بدعوى الإجماع عن غير واحد من أعظم الأساطين حتى قيل قل ما يتفق فى مسألة من المسائل الفقهية دعوى الإجماع على حد هذه المسألة و المحكى فى مفتاح الكرامة ما يبلغ ثلاثين إجماعاً صريحاً من القدماء و المتأخرين. و مخالفة من ذكر غير مضر بدعوى الإجماع و لو كان المدرك فى حجته هو قاعدة الحدس كما هو الحق أو اللطف على طريقة الشيخ، إذ لا تنتم مخالفة آحاد ثلاثة: من الأولين و الآخرين فى تحصيل القطع برضاء المعصوم روى فداه بما اتفق عليه الباقون و بالأخبار الكثيرة التى ادعى تواترها تارة و أنهاها بعض الأصحاب كما فى الرياض

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٦٥

الى مأتين و حكى عن السيد الطباطبائى انه قد قال فى أثناء درسه بأنها تزيد على ثلاثمائة رواية و كيف كان فهى على طوائف منها الصحاح الواردة فى ان الماء إذا بلغ قدر الكر لا- ينجسه شىء الدالة بمفهومها على انفعالها بشىء إذا لم يكن كرا و هى كثيرة كصحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام و فيه سئل عن الماء الذى تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب قال (ع) إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء و صحيح آخر منه أيضاً و فيه ان الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب قال عليه السلام إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء. و غير ذلك من الاخبار الكثيرة التى ورد بعضها ابتداء و بعضها فى جواب السؤال. و نوقش فى الاستدلال بها تارة بمنع حجية المفهوم، و اخرى بأن التنجيس لم يثبت له حقيقة شرعية فيحمل على معناه اللغوى.

و لا- يخفى ما فيهما من الوهن بعد ظهور تلك الاخبار فى اختلاف الماء بالانفعال و عدمه بحسب اختلافه بين الكر و عدمه، و ثالثة بان المفهوم من تلك الاخبار هو انفعال الماء القليل بملاقاته مع النجس فى الجملة على ما هو مفاد شىء الذى نكرة واقعة فى الكلام الموجب بحسب المفهوم و لا يدل على العموم و نجاسة الماء القليل بملاقاته مع كل شىء من النجس و المتنجس و هذا لعله هو الصواب لكن لا يقدح فى الاستدلال للمشهور لما عرفت من انهم فى مقام إثبات الإيجاب الجزئى فى مقابل سلا ر

من تبعه من القائلين بعدم الانفعال على نحو السلب الكلى و منها ما يدل على الانفعال بمجرد الملاقاة بالنسبة إلى مطلق النجاسة كصحيح البنزطى قال سئلت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده فى الإناء و هى قدرة قال عليه السلام يكفى الإناء و أكفاء الإناء عبارة عن قلبه و المراد به إراقه مائه و هو ظاهر فى كون منشأه هو إدخال اليد القذرة فيه الموجب لتنجسه و إطلاق القذارة يشمل كل قدر لو لم يكن لها ظهور فى الأخبثين فيدل الصحيح المذكور على انفعال الماء القليل بملاقاة اى قذارة كانت. و خبره الآخر المروى عن الرضا عليه السلام مثله و صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام و فيه قال عليه السلام الا أحكى لكم وضوء رسول الله (ص) فقلنا بلى فدعى بقعب فيه شىء من ماء فوضعه بين يديه ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال إذا كانت الكف طاهرة. و القعب بالفتح و السكون قدح من خشب مقعر. و هو فى الدلالة على الإطلاق

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٦٦

مثل الصحيح الأول.

و منها الأخبار الواردة فى الموارد الجزئية بالنسبة الى كل واحد من النجاسات و هى أيضا كثيرة.

كصحيح على بن جعفر عن الكاظم عليه السلام قال سئلته عن الدجاجة و أشباهها تطأ العذرة ثم تدخل فى الماء يتوضأ منه للصلاة قال عليه السلام لا الا ان يكون كثيرا قدر كر.

و موثق ابى بصير عنهم عليهم السلام إذا أدخلت يدك فى الإناء قبل ان تغسلها فلا بأس الا ان يكون أصابها قدر بول أو جنابة فإن أدخلت يدك فى الماء و فيه شىء من ذلك فأهرق ذلك الماء.

و صحيح شهاب بن عبد ربه فى الرجل الجنب يسهو فيطمس يده فى الإناء قبل ان يغسلها انه لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شىء. و حسن سماعة عن الصادق عليه السلام مثله أيضا.

و المروى فى الموثق عن الصادق عليه السلام عن ماء شربت دجاجة قال عليه السلام ان رأيت فى منقارها دما لم تتوضأ منه و لم تشرب و ان لم تعلم فى منقارها قدرا تتوضأ و اشرب.

و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال سئلته عن رجل رعف و هو يتوضأ فقطرت قطرة فى إنائه هل يصح الوضوء منه قال عليه السلام لا. و الاخبار الواردة بهذا المنوال فى الموارد الخاصة كثيرة جدا يمكن استنباط قاعدة كلية منها و هى انفعال الماء القليل بملاقاة النجاسات و المتنجسات جميعا و فيما نقلناه منها غنى و كفاية و استدلل للقول الآخر بأخبار آخر بعضها تدل على عدم الانفعال بالإطلاق كصحيحه حريز عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام كلما غلب الماء ريح الجيفة فتوضأ و اشرب و إذا تغير الماء و تغير الطعم فلا تتوضأ و لا تشرب. و نحوها غيرها. و بعضها ظاهر فى الكثير كرواية أبى بصير عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب فقال ان تغير الماء فلا تتوضأ منه و ان لم تغيره أبوالها فتوضأ منه و كك الدم إذا سال و أشباهه» فإن الماء الذى يتغير من أبوال الدواب بصيغة الجمع يكون كثيرا أكثر من أكرار.

و فى معناها روايات آخر ظاهرة فى الماء الكثير و بعضها ظاهر فى القليل كحسنه محمد بن ميسر «قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهى إلى الماء

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٦٧

القليل فى الطريق و يريد ان يغتسل منه و ليس معه إناء يغرف به و يدها قدرتان قال عليه السلام يضع يده و يتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله تعالى ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ بِنَاءِ عَلَىٰ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ الْمَاءُ الْقَلِيلُ هُوَ الْقَلِيلُ فِي مَقَابِلِ الْكُرِّ مِنْ قَوْلِهِ يَضَعُ يَدَهُ هُوَ وَضَعُ الْيَدِ فِي الْمَاءِ وَ مِنْ قَوْلِهِ وَ يَتَوَضَّأُ هُوَ تَنْظِيفُ الْيَدِ وَ تَطْهِيرُهَا وَ «رَوَايَةُ أَبِي مَرْيَمَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَائِطٍ لَهُ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَتَزَحَّ دَلْوًا مِنْ رُكْبَىٰ لَهُ فَخَرَجَ عَلَيْهِ قِطْعَةٌ مِنْ عِذْرَةٍ يَابِسَةٍ فَأَكْفَأَ رَأْسَهُ وَ

توضاً بالباقي». بناء على ان يكون المراد من العذرة هو عذرة الإنسان كما هي الظاهرة منها و صحيح زرارة «في الحبل من شعر الخنزير يستسقى به الماء من البئر أ يتوضاً من ذلك الماء قال عليه السلام لا بأس» بناء على ان يكون السؤال من جهة تقاطر الماء من الحبل في الدلو و خبر زرارة أيضا «عن الباقر عليه السلام قال قلت له راوية من ماء سقطت فيها فأرة أو جرد أو صعوة ميتة قال عليه السلام إذا تفسخ فيها فلا تشرب من مائها و لا تتوضاً و صبها. و إذا كان غير متفسخ فاشرب منه و توضاً و اطرح الميتة إذا أخرجتها طرية. و كذلك الجرة و حب الماء و القربة و أمثال ذلك من أوعية الماء و قال أبو جعفر عليه السلام إذا كان الماء أكثر من راوية لم ينجسه شيء تفسخ أو لم يتفسخ الا ان يجيء له ريح تغلب على ريح الماء» و غير ذلك من الاخبار.

و لا يخفى ان تلك الاخبار على كثرتها على تقدير تمامية دلالتها و صحة سندها لا يعول عليها عندنا لإعراض الأصحاب عن العمل بها و سقوطها عن الحجية عندنا بعدم التعويل عليها على ما هو المختار عندنا من كون الحجية هو الخبر الموثوق بصدوره و لو كان من القرائن الخارجة التي أقواها الاعتماد عليها في العمل من المتقدمين و انه كلما كان أضعف يصير باعتماله أقوى و ان الاعراض عن العمل به منهم موجب لو هنه، و كلما كان أقوى في نفسه تصير بالاعراض أوهن حسبما مر في تضاعيف هذه الاجزاء مرارا فتلك الاخبار لا تنهض عندنا للحجية لأجل الإعراض فلا يحتاج في دفعها بعلاج المعارضة بينها و بين ما دل على الانفعال. هذا على حسب المختار عندنا و اما الآخرون فقد طرحوا تلك الاخبار اما لكون النسبة بينها و بين ما يدل على الانفعال بالعموم و الخصوص و الإطلاق و التقييد باخصية ما يدل على الانفعال و اما لكون مورد تلك الاخبار هو الكثير كالحياض الواقعة بين مكة و مدينة التي تبول فيها الدواب و اما بتأويل ما بظاهرة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٦٨

يدل على عدم انفعال الماء القليل كالاخبار الأخيرة التي نقلناها أما حسنة محمد بن ميسر فقد يقال بحمل القليل فيها على القليل العرفي و ان كان كرا في مقابل الأكرار المتعددة الكثيرة لا القليل في مقابل الكر. و لا يخفى ما فيه من البعد و قد يقال فيها بحمل القذارة فيها على الكثافة لا النجاسة. و لعله أبعد من الأول. و قد طرح من جهة اشتمالها على ما لا يقول به الأصحاب و هو إيجاب الوضوء قبل غسل الجنابة. و هو أيضا بعيد في الغاية لظهور قوله و يتوضاً في توضى اليدين و تطهيره لا الوضوء الاصطلاحي و الانصاف بعد حمل القليل على القليل العرفي و لو كان كرا في مقابل الأكرار أو على القليل المقابل للكر مطلقا في حال الاختيار و الاضطرار، لان تطهير القدر بالكر ليس مما أوجبه رفع الحرج حتى يحتاج الى الاستشهاد بقوله تعالى في قوله عليه السلام و هذا مما قال الله تعالى ﴿لَمَّا جَعَلَ عَلَيْكُمْ الْآيَةَ﴾ كما انه لو كان الحكم في الماء القليل المقابل للكر هو عدم الانفعال لما احتاج الى ذاك الاستشهاد كما هو واضح فالخبر، لعله على التفصيل بين الاضطرار و عدمه بجواز التطهير بالقليل المقابل للكر في صورة الاضطرار و عدمه في صورة عدمه أدل فيكون كالخبر المروي عن قرب الاسناد عن علي بن جعفر قال سئلت عن جنب أصاب يده جنابة فمسحه بخرقه ثم ادخل يده في غسله قبل ان يغسلها هل يجزيه ان يغتسل من ذلك الماء قال ان وجد ماء غيره فلا يجزيه ان يغتسل و ان لم يجد غيره أجزاءه و يردهما عدم القائل بمضمونها إذ لا قائل بهذا التفصيل مع معارضتهما بخبر شهاب بن عبد ربه عن الصادق عليه السلام عن الرجل جنب يسهو فيغمس يده في الإناء قبل ان يغسلها قال لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء. و موثق سماعة إذا دخلت يدك في الإناء قبل ان تغسلها فلا بأس الا ان يكون أصابها قدر بول أو جنابة.

فإن أدخلت يدك في الماء و فيها شيء من ذلك فأهرق ذلك الماء. و غير ذلك من الاخبار و تعارض هذه الاخبار مع ما يومي أو يدل على التفصيل و ان كان بالإطلاق و التقييد الا انه لمكان عدم القول بالتفصيل لا يمكن تقييد إطلاق تلك المطلقات مع انه ربما ورد الأمر بإهراق الماء في صورة الانحصار التي هي مورد الاضطرار: ففي خبر عمار الساباطي عن رجل معه إناء ان وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو و قد حضرت الصلاة و ليس يقدر على ماء غيره قال عليه السلام يهريقها جميعا و يتيمم. و

مثله الموثق الا انه ليس فيه كلمة وقد حضرت الصلاة. و هذان الخبران صريحان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٦٩

فى عدم جواز الاستعمال حتى فى حال الاضطراب بل و لو فى صورة الاشتباه فضلا عن صورة العلم بالقدارة تفصيلا و بالجملة فالتفصيل بين صورتى الاختيار و الاضطراب الذى مؤدى الخبر المذكور و ظاهر الخبر المروى عن قرب الاسناد شىء لا قائل به و لا يمكن ان يقال به أيضا لمعارضته مع ما ذكرناه من الاخبار فالمتعين طرح ما يدل على التفصيل لو تمت حجيته. و الذى يسهل الخطب عندنا هو سلب الحجية عنه لو هنه يعارض الأصحاب عن الاعتماد به و ترك العمل به. و الحمد لله على هدايته لدينه.

و اما صحيح زرارة الوارد فى شعر الخنزير فالإنصاف انه مجمل إذ لم يعلم ان محط السؤال فيه هو من جهة تقاطر الماء من الجبل الى الدلو، إذ من الممكن ان يكون من جهة احتمال ملاقة الجبل مع ماء البئر، أو من جهة الشك فى نجاسة شعر الخنزير لكونه مما لا تحله الحيوة كما فى الميتة.

و اما خبر زرارة عن الباقر عليه السلام الدال على التفصيل بين تفسخ الميتة فى الماء و عدمه بالاجتناب عنه فى الأول دون الأخير، فهو أيضا مخالف مع ما عليه الأصحاب و الاتفاق منهم على عدم الفرق بين التفسخ و عدمه. و حمل التفسخ على انتشار الريح غير صحيح. لمنافاته مع ذيله الذى فيه انه قال أبو جعفر عليه السلام إذا كان الماء أكثر من راوية لم ينجسه شىء تفسخ أو لم يتفسخ الا ان يجيء له ريح تغلب على ريح الماء. مع معارضته مع اخبار كثيرة مثل موثقة سعيد الأعرج قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الجرّة تسع ماء رطل من الماء تقع فيه أوقية من الدم أتوضأ منه و اشرب قال لا. و حملها على ما إذا تغير الماء بملاقة الدم بعيد. و خبر ابى بصير ما يبل الميل ينجس حبا من ماء و ما ينجس الميل من النيذ ينجس حبا من ماء.

و خبر عمر بن حنظلة فى المسكر و فيه «لا قطرة قطرت منه فى حب إلا أهرق ذلك الحب» و المروى عن قرب الاسناد عن حب ماء تقع فيه أوقية بول هل يصلح شربه أو الوضوء قال عليه السلام لا يصلح. و موثق عمار عن الصادق عليه السلام فى ماء شرب منه باز أو صقرا و عقاب أو دجاجة فقال عليه السلام كل شىء من الطير يتوضأ بما يشرب منه الا ان ترى فى منقاره دما و ان رأيت فى منقاره دما فلا تتوضأ و لا تشرب. الى غير ذلك من الاخبار و بالجملة فالأقوى عندى انفعال الماء القليل بملاقاته مع النجس فى الجملة كما عليه المشهور. ثم انه استدلل للقول بعدم الانفعال أو أيد بوجوه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٧٠

منها الأصل أى أصالة البراءة عن وجوب الاجتناب عما لا فى النجس من الماء القليل، و أصالة الطهارة الثابتة فى كل شىء شك فى طهارته أو نجاسته، و أصالة الطهارة فى خصوص الماء المشكوك طهارته سواء كانت الشبهة حكمية أو موضوعية، و استصحاب طهارة الماء الملقى مع النجس.

و منها جملة من الآيات الكريمة الواردة فى إنزال الماء من السماء: مثل قوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا. مع ان الماء كله من السماء لقوله تعالى أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعٌ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ. وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَ إِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهٖ لَفَادِرُونَ. و قد ورد عن الباقر عليه السلام ان المراد به هى العيون و الابار و قوله وَ يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ. و قوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا. خرج عنه المتغير خاصة.

و منها الحديث المروى بطرق متعددة من الطرفين خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شىء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه. و خبر السكونى عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله (ص) الماء يطهر و لا يطهر بتقريب انه ان غلب على النجاسة استهلكها فلم ينجس حتى يحتاج الى التطهير، و ان غلب عليه النجاسة حتى استهلك فيها صار فى حكم النجاسة و لا يقبل التطهير الا باستهلاكه فى الماء الطاهر و ح لم يبق منه شىء.

و منها انه لو تنجس الماء القليل بالملاقاة لما جاز ازاله الخبث بشيء منه بوجه لان كل جزء من اجزاء الماء الوارد على المحل النجس ينجس بملاقاة المتنجس فيخرج عن الطهورية في أول آتات اللقاء و الفرق بين وروده على النجاسة و ورودها عليه مع مخالفته للتصويع غير مجد لان الكلام في ذلك الجزء الملقى و لا يعصمه القدر المستعلي لكونه أدون من الكر. و القول بالطهارة عند الملاقاة و النجاسة بعد الانفصال بعيد، إذ لا معنى للطهارة عند الملاقاة للمتنجس و النجاسة بعد الانفصال عنه.

و منها ان اشتراط الكرية مثار الوسواس و يوجب الحرج على الناس خصوصا بالنسبة الى أهل مكة و مدينة لعدم المياه الجارية بل الراكد الكثير فيهما مع انه من أول عصر النبي (ص) الى آخر أعصار الصحابة لم تنقل واقعة في الطهارة و لا سؤال عن كيفية

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٧١

حفظ المياه من النجاسات مع ان أو انى شربهم يتعاطاها الصبيان و الإماء الغير المتحرزين عن النجاسات.

و منها الأخبار الواردة الكثيرة في طهارة ماء الاستنجاء.

و منها اختلاف الروايات في تحديد الكر على حد لا- يصح حملها الأعلى التخمين إذ لو كان امرا مضبوطا لم يقع فيها ذاك الاختلاف الشديد مساحة و وزنا بحيث لا توافق مساحة مع مساحة أخرى و لا وزن مع وزن آخر و لا مساحة مع وزن. و الوجوب لا يقبل هذه الدرجة من الاختلاف بخلاف الاستحباب كما في متروحات البئر.

و منها ان اخبار عدم الانفعال دلالتها عليه بالمنطوق و الاخبار الدالة على الانفعال دلالتها بالمفهوم و المفهوم لا- يعارض المنطوق.

و منها انه لو عمل باخبار الطهارة أمكن حمل الأمر في اخبار النجاسة على استحباب التنزه و النهي على الكراهة، و لو أخذ باخبار النجاسة لا بد من ان تطرح أخبار الطهارة بالكلية مع انها من الكثرة بمثابة لا يمكن طرحها.

و منها ان تحمل اخبار الكر من جهة اختلافها على تحديد ما يتغير من الماء بملاقاته النجس و ما لا يتغير.

و منها ان يحمل بعض أخبار النجاسة على المنع عن الوضوء و الغسل بما لاقاه النجاسة لما يفهم ان ماء الوضوء و الغسل ليس كسائر المياه. و هذه جمل استدلال بها أو أريد بها القائل بعدم الانفعال. و ظني انه يريد تكثير الدليل أو انه لما كان قائلا بعدم الانفعال اضطر الى تميمه بالدليل و لذا تمسك بكل ما أمكنه التمسك به. و الانصاف ان شيئا مما استدلال به أو أيد به مدعاه لا يفيد في شيء. أما الأصل فهو دليل حيث لا- دليل عليه مع انه قد يكون مطابقا مع الاشتغال كما في الوضوء و الغسل بالماء الملقى مع النجاسة. و اما قاعدة الطهارة فهي مختصة بالشبهة الموضوعية و لا تشمل الحكمية. و قد حققنا وجهه في الأصول. و اما الايات الكريمة الدالة على إنزال الماء الطهور من السماء فأجبنى عن الدلالة على انفعال قليله بالملاقاة و عدمها، بل لا بد في إثبات ذلك أو نفيه من دليل آخر و اما الحديث المروي بطرق متعددة من الطرفين فأكثر المتعرضين له أنكروا وجدانه و اعترفوا بأنهم لم يطلعوا عليه و اما خبر

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٧٢

السكوني فلا- يدل على عدم الانفعال إذ يمكن ان يقال مع انفعال القليل منه لا يظهر الا بالاستهلاك كما يقولون في صورة التغيير. و اما ما قيل بأنه لو تنجس الماء القليل لما جاز ازاله الخبث به فعجيب، إذ أى مانع يمنع من ان يطهر الماء المتنجس الذى يغسل به ثم هو يفعل به بناء على نجاسة الغسالة مع ان نجاستها أول الكلام. مع ان الفرق بين الوارد و المورد ليس بهذه المثابة التى يشدد النكير عليه. و بالجملة ليس فى شيء من هذه الأمور استبعاد لو نهض عليه الدليل.

و اما دعوى كون اشتراط الكرية ماثرا للوسواس فأعجب، إذ الكرية أمر اعتبرها الشارع و لو لا للمنع عن الانفعال و منه يظهر ان اختلاف الاخبار فى تحديدها لا يوجب رفع اليد عنها مطلقا و جعلها كعدمها فى سلب الفائدة عنها مطلقا. و تعاطى الصبيان و

الإماء و غير المتحرزين عن النجاسات ليس بأكثر من تعاطيهم أوانى المأكولات المائعة التى لا اشكال و لا شبهة فى تنجسها بتعاطيهم و الاخبار الدالة على الانفعال ليست كلها بالمفهوم كما تقدم و مع التسليم فليس كل دالة منطوية أقوى من المفهوم بل رب مفهوم يكون أظهر منها فى الدالة و حمل الأخبار الدالة على الانفعال على الاستحباب حمل لا موجب له. و بالجملة فكلما أفيد ليس بشىء.

فالحق ما عليه المشهور من انفعال الماء القليل بملاقاته مع النجاسة بل المتنجس. و لم أر من فرق بينهما بالقول بالانفعال فى الأول و عدمه فى الثانى بل لم يتعرض لهذا التفصيل من القدماء نفا أو إثباتا أحد إلا ما حكى عن الكاشانى من عدم الفرق بينهما. قال فيما حكى عنه بعد جملة من الكلام: «نعم يمكن لأحد ان يتكلف هناك بالفرق بين ملاقة الماء بعين النجاسة و بين ملاقاته للمتنجس و تخصيص الانفعال بالأول و التزام وجوب الغسل فى جميع النجاسات كما ورد فى بعضها الا ان هذا محاكمة من غير تراضى الخصمين فإن القائلين بانفعال القليل لا يقولون به و القائلون بعدم الانفعال لا يحتاجون اليه و ان أمكن الاستدلال عليه بما ورد فى إزالة البول من الأمر بغسله مرتين إذا غسل فى إجانة انتهى. فانظر الى صريح عبارته كيف يصرح بأن القائلين بانفعال القليل لا يقولون بعدم انفعاله بملاقاته للمتنجس فيستكشف منه الإجماع المركب على عدم الفرق بين ملاقة القليل مع النجس و المتنجس فمن قال بانفعاله فى الأول يقول به فى الثانى أيضا و من قال بعدم انفعاله فى الثانى لا يقول به فى الأول أيضا لكن المحكى عن طهارة صاحب الكفاية (قده) هو التفصيل. قال فى مستمسك العروة ما لفظه «و

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٧٣

قد فصل أستاذنا الأعظم (قده) بين النجس و المتنجس فبنى على طهارة الماء بملاقة الثانى إذ لا إجماع على الانفعال بملاقاته و لا خبر دل عليه خصوصا أو عموما منطوقا أو مفهوما لاختصاص الأخبار الخاصة بعين النجاسة و انسباقها من الشىء فى الاخبار العامة كما ادعى فى خبر خلق الله الماء إلخ و لا أقل من انه القدر المتيقن، و لو سلم شمول المنطوق له فلا عموم فى المفهوم فان الظاهر ان يكون مثل إذا بلغ الماء لتعليق العموم لا لتعليق كل فرد من افراد العام فيكون مفهومه إيجابا جزئيا و المتيقن عين النجاسة، و لو سلم عدم ظهوره فى تعليق العموم فلا ظهور له فى تعليق افراد العام «و عموم خلق الله يكون مرجعا مضافا الى استصحاب الطهارة و قاعدتها انتهى. أقول اما منعه عن الإجماع فقد عرفت تصريح الكاشانى بأن القائلين بالانفعال لا يفرقون بين الملاقة مع النجس و المتنجس و اما قوله بعدم دلالة الاخبار على الانفعال بملاقاته مع المتنجس فيه أيضا ما فيه فان فى بعض الاخبار ما يدل على الانفعال بملاقاته مع المتنجس: ففي المروى عن قرب الاسناد الذى تقدم نقله قال سئلت عن جنب أصاب يده جنبه فمسحه بخرقه ثم ادخل يده فى غسله قبل ان يغسلها إلخ إذ الظاهر إزالة المنى بالمسح بالمنديل فلم يبق الا تنجس يده و اخبار آخر مطلقة فى الدلالة على وجود عين النجاسة فى اليد كخبر شهاب ابن عبد ربه فى الرجل الجنب يسهو فيغمس يده فى الإناء قبل ان يغسلها قال لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شىء. فإن مفهومه ثبوت البأس فيما إذا أصاب يده شىء من الجنابة مطلقا سواء بقى أثرها فى اليد أو ارتفع بالمسح بالمنديل و نحوه فيعم الخبر صورة وجود النجاسة فى اليد و صورة تنجسها بها و هذا شىء لا يقبل الإنكار و ليت شعرى كيف رضى بإنكار ما يدل على الانفعال بملاقة المتنجس مع ان فى الإجماع على عدم الفرق بين النجس و بين المتنجس كفاية و منه اى من الإجماع على عدم الفرق يظهر عدم الحاجة لإثبات العموم و عدم الفرق بالتمسك بعموم المفهوم فى قوله ع إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء ضرورة انه مع منع العموم فى المفهوم يكفى الإجماع المذكور مع ما ذكر من الاخبار الدالة على الانفعال بالملاقة مع المتنجس و ان قيل بدلالة المفهوم أيضا على العموم دلالة عرفية سياقية بدعوى ان أهل العرف يفهمون انتفاء حكم المنطوق عن جميع افراد المفهوم و لا يكتفون بانقسام المفهوم الى قسمين موافق للمنطوق و مخالف له لكنه كما فى الجواهر لا يخلو عن التأمل فإن

المفهوم يدل على انتفاء حكم المنطوق عن جميع افراد المفهوم و الحكم فى المنطوق انما هو السلب الكلى أى عدم تنجسه بشىء فاللازم منه هو تنجس ما عداه بشىء و لا بد من استفادة ذلك الشىء من خارج، الا ان الأسئلة الواردة فى غير مورد من الموارد لعلها مما يصح منه استفادة العموم ففى صحيح محمد بن مسلم عن الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب قال عليه السلام إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء. فإن مفهومه يدل على تنجس غير الكر من بول الدواب ولوغ الكلاب و غسل الجنب فيه.

الأمر الثانى من الأمور التى ذكرت فى المتن انه لا فرق فى النجاسات بين القليل و الكثير منها و لا فى القليل منها بين الدم و غيره و لا فى الدم بين ما يدرك بالبصر منه و ما لا يدرك الذى يعبر عنه بما يدركه الطرف و ما لا يدركه خلافا للمحكى عن استبصار الشيخ فى الأخير حيث حكى عنه طهارة الماء القليل إذا لاقاه ما لا يدركه الطرف من الدم كرؤس الابر. و عن غاية المراد نسبتته الى كثير من الناس لكنها لم تثبت. و استدل له بصحيح على بن جعفر عليه السلام عن أخيه عن رجل رعف فامتخط فصار ذلك الدم قطعاً صغاراً فأصاب إنائه و لم يستبن ذلك فى الماء هل يصلح له الوضوء منه فقال عليه السلام ان لم يكن شيئاً يستبين فى الماء فلا بأس و ان كان شيئاً بينا فلا تتوضأ منه. و أجيب عنه بمنع دلالة على اصابة الدم للماء فان المذكور فى سؤاله هو اصابة الإناء و هى أعم من اصابة الماء فالمراد ح- و الله اعلم- ان علم ياصابة الدم للماء بان استبان فيه يتحرز عنه و ان شك فى ذلك و لم يستبن منه شىء فى الماء فلا بأس. و الانصاف تحمل الصحيح لهذا الحمل فلا يعاب بدعوى ظهوره فى اصابة نفس الماء و لا شهادة لسان الجواب فى ذلك. هذا و مع الإغماض عما ذكرناه فهو ساقط عن الحجية بإعراض الأصحاب عن العمل به على ما هو طريقتنا فى حجية الخبر و ربما يقال بان ظاهر الصحيح عدم الانفعال بما لا يكون مرثياً من اجزاء الدم.

و هذا هو مقتضى الأصل إذ لا دليل على نجاسة الذرات الدموية التى لا يدركها الطرف لعدم ثبوت كونها دماً عرفاً نظير الأجزاء المائية المنتشرة فى البخار لا أقل من انصراف دليل النجاسة عنها أو انصراف دليل انفعال الماء بملاقاة النجاسة. عن ملاقاتها ثم قال و على هذا فان كان هذا مراد الشيخ ره فلا بأس به انتهى.

و لا يخفى ما فيه لان ما لا يكون مرثياً من اجزاء الدم مع فرض كونه من اجزاء الدم- الا انها غير مرثية- كيف يدعى عدم ثبوت كونها دماً و هل الدم المرثى إلا تلك الأجزاء المجتمعة التى أدركت من ناحية اجتماعها. و قياسها على الاجزاء المائية المنتشرة فى البخار باطل، إذ لا يصدق الملاقاة مع تلك الأجزاء المائية ما دامت منتشرة غير مجتمعاً بخلاف الأجزاء الصغيرة من الدم التى لا يدرك حيث يكون المفروض اصابتها مع ملاقيها و معه كيف يدعى عدم ملاقاتها معه. و دعوى انصراف دليل النجاسة عنها بعد فرض كونها دماً أو دليل انفعال الماء بملاقاتها بعد صدق ملاقاته مع الدم النجس لا تخلو عن مجازفة. فالحق عدم الفرق بين ما يدرك و ما لا يدرك مع صدق الملاقاة و الإصابة كما لا يخفى. ثم انه حكى عن مبسوط الشيخ الجزم بعدم انفعال الماء بما لا يمكن التحرز منه مثل رؤس الابر من الدم و غيره فإنه معفو عنه لانه لا يمكن التحرز عنه انتهى. قال الشيخ الأكبر قده فى الطهارة- بعد نقله عبارة المبسوط و تعليقه بعدم تيسر الاحتراز- و هو كما ترى انتهى. أقول و لا ارى بحثاً فى تعليقه بعدم التمكن من التحرز و تعبيره بأنه معفو عنه. و سيجىء فيما يعفى عنه من النجاسات العفو عما إذا اضطر الى ارتكابها و الظاهر ان عبارة المبسوط ناظرة اليه و لعل نقله عنه فى هذا الموضوع ليس بصواب.

الأمر الثالث المشهور المعروف بين الأصحاب عدم الفرق فى الماء القليل أو الكر بين ان يكون مجتمعاً فى محل واحد كالحوض و الغدير و نحوهما أو يكون متفرقاً مع اتصال بعضه ببعض بالسواقي. فلو كان هناك حفر متعددة فيها الماء و اتصلت بالسواقي

فان كان مجموع ما فى الحفر و السواقى بقدر الكر لا ينجس شىء منه و لو كان موضع الملاقاة هو منفردا دون الكر. و ان لم يكن المجموع بقدر الكر ينفعل الجميع و لو بملاقاة موضع منه اعلم ان الكلام فى هذا الأمر يقع تارة فى اعتبار الاجتماع فى وحدة الماء و عدمه، و اخرى فى انه على تقدير عدم اعتبار الاجتماع هل يعتبر تساوى سطوح حفر المياه المتصلة بعضها ببعض بالسواقى أم لا يعتبر بل تصدق وحدة الماء و لو مع اختلافها. و الكلام ههنا انما هو فى الأول. و اما فى اعتبار تساوى السطوح فسيأتى فى المسألة الخامسة من الفصل الآتى فى الكر. ثم انه نسب الخلاف فى هذا المقام الى صاحب المعالم (قده) قال فى مستمسك العروة: خلافا للمحكى عن المعالم من اعتبار الاجتماع و كأنه لدعوى الانصراف لكنه على تقدير ثبوته بدوى لا يرفع الإطلاق انتهى لكن

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٧٦

لم أر فى عبارته تصريحاً بذلك و ان كانت لا تخلو عن اشعار قال (قده) فى مقام دفع استبعاد صاحب المدارك (قده) عن عدم تقوى الأعلى بالأسفل على ما هو مختار العلامة فى التذكرة و الشهيد فى الذكري و المحقق الثانى فى بعض فوائده و ألزمهم صاحب المدارك (قده) بان اللازم من عدم تقوى العالى بالسافل هو انفعال كلما كان تحت النجاسة من الماء المنحدر إذا لم يكن فوقه كر و ان كان نهرا عظيما و هو معلوم البطلان. و أجاب عنه فى المعالم بالتزام كون عدم انفعال ما نقص عن الكر بالملاقاة مختصا بالمجتمع و المتقارب و ليس مجرد الاتصال ح موجبا للانفعال فى نظر الشارع و إلا لنجس الأعلى بنجاسة الأسفل لصدق الاتصال ح و هو منفى قطعاً و إذا لم يكن الاتصال بمجرد موجبا لسريان الانفعال فلا بد فى الحكم بنجاسة البعيد من دليل انتهى.

و هذه العبارة من المعالم كما ترى يمكن ان تكون ناظرة إلى اعتبار اجتماع اجزاء الماء و تقاربها فى الكر و يمكن ان تكون ناظرة إلى اعتباره فى الجارى حيث ان مورد استبعاد المدارك انما هو فى الجارى فيكون دفع المعالم أيضا فيه و على هذا فينطبق ما افاده على ما حكى عن الأمين الأسترابادى من عدم انفعال أسفل القليل الجارى بملاقاة عالية مع النجاسة و اختصاص انفعال القليل بملاقاة بعضه مع النجاسة بالساكن منه فمورد جعل الكر و عدمه مناطا للعصمة عن الانفعال و عدمه انما هو المجتمع الساكن دون الجارى المذكور و قد نسب فى الحدائق هذا الأخير إلى المعالم بعد ان حكاها عن الأسترابادى ثم قال و المسألة محل اشكال و لا يبعد ان يكون نظر المعالم الى هذا الأخير لكون كلامه فى اعتبار التساوى فى الغديرين الذين اتصلا بساقية فإنه بعد نقل كلام المحقق (قده) فى المعتبر «الغدير ان الطاهر ان إذا وصل بينهما بساقية صارا كالماء الواحد فلو وقع فى أحدهما نجاسة لم ينجس و لو نقص كل واحد منهما عن الكر إذا كان مجموعهما مع الساقية كرا فصاعدا و لو نقص الغدير عن كرفنجس فوصل بغدير فيه كرففى طهارته تردد الأشبه بقائه على النجاسة لأنه ممتاز عن الطاهر» انتهى عبارة المعتبر. قال فى المعالم «و هذا الكلام كما ترى يؤذن بفرضه الحكم فى غديرين سطحهما مستو فيخرج الكلام عن الإطلاق. هذا. و ليس اعتبار المساواة فى الجملة بالبعيد لان ظاهر أكثر الأخبار المتضمنة لحكم الكر اشتراطا و كمية، اعتبار الاجتماع فى الماء و صدق الوحدة و الكثرة عليه و فى تحقق ذلك مع عدم المساواة فى كثير من الصور نظر الى ان قال فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٧٧

جواب ما أورده على نفسه بقوله «فان قلت هذا الاعتبار يقتضى انفعال غير المستوى مطلقا مع ان الذاهين الى اعتبار المساواة مصرحون بعدم انفعال القليل المتصل بالكثير إذا كان الكثير أعلى» الى ان قال قده قلت لعل الوجه فيه ان المقتضى لعدم انفعال الناجع بالملاقاة هو وجود المادة له و لا ريب ان تأثير المادة انما هو باعتبار افادتها الاتصال بالكثرة و ليس الزائد منها على الكر بمعبر فى نظر الشارع فيرجع حاصل المقتضى الى كونه متصلا بالكر على جهة جريانه اليه و استيلائه عليه و هذا المعنى بعينه

موجود فيما نحن فيه فيجب ان يحصل مقتضاه» انتهى و هذه العبارات كما ترى تومئ إلى أنه (قده) يقول بالاعتصام في الغديرين المتصلين بساقية بينهما إذا كان المجموع كرا و كانا متساويين أو كان الكثير أعلى و كيف كان فسواء قال المعالم باعتبار الاجتماع في صدق وحدة الماء أو لم يقل و سواء كان به قائل غيره أو لم يكن فالحق عدم اعتبار الاجتماع لإطلاق مثل قوله عليه السلام إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء فإنه يشمل المجتمع في سطح كالخوض و الحب أو في سطوح متعددة كالغديرين المتواصلين بساقية بينهما حيث يعد ما فيهما و في ساقيتهما من الماء شيء واحد من ناحية اتصال بعضه ببعض و يستكشف ذلك من اتحاد الغديرين المتصلين بالساقية ثم اجراء الماء فيهما حتى يمتلئ مع الساقية فإنه لا يشك في صدق وحدة الماء ح. فالأقوى كما في المتن عدم الفرق في الكر و القليل بين المجتمع و المتفرق فلا ينفعل المتفرق إذا كان المجموع كرا و ينفعل المجموع بملاقاة بعضه لو لم يكن المجموع كرا. و اما الماء القليل المنفعل بالملاقاة إذا اتصل بالكر بساقية ففي طهره بمجرد اتصاله بالكر أو اشتراط ممازجته معه قولان. أحوطهما الأخير كما تقدم بسط الكلام فيه في المسألة الثالثة عشر في أول أحكام المياه.

و ليعلم انه ان قلنا بكفاية اتصال الغديرين بالساقية في صدق الوحدة على ما فيهما و في الساقية من الماء يجب ان يقال بانفعال المجموع بملاقاة بعضه من النجس إذا لم يكن المجموع كرا و بعدم انفعال البعض الملاقي فضلا عن المجموع إذا كان المجموع كرا. و ان قلنا باعتبار الاجتماع اى اجتماع المياه في سطح واحد و عدم تفرقها في صدق الوحدة فاللازم هو انفعال موضع الملاقاة إذا لم يكن هو بنفسه كرا و لو كان المجموع كرا و اختصاص الانفعال أيضا بموضع الملاقاة سواء كان المجموع كرا أولا و ذلك لعدم اتحاد ما في هذه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٧٨

السطوح من المياه ح فلا ينفعل بعض منه بملاقاة بعضه الآخر و لعل هذا ظاهر الا اني لم أر التعرض له فيما أطلعت عليه من كتب الأصحاب.

[مسألة ١- لا فرق في تنجس القليل بين ان يكون واردا على النجاسة أو مورودا]

مسألة ١- لا فرق في تنجس القليل بين ان يكون واردا على النجاسة أو مورودا
الغرض من ذكر هذه المسألة هو الإشارة إلى نفى الفرق بين ورود النجاسة على الماء أو وروده عليها حسبما نسب الى السيد المرتضى في الناصريات و الحل في السرائر و ان كان في النسبة تأمل لأن العبارة المحكية عن السيد (ره) في وجهه تدل على عدم تنجس ما يرد على النجس في مقام التطهير لا مطلقا و سيأتي تحقيق الكلام في خصوص ما يرد على النجس للتطهير في باب الغسالة.

[مسألة ٢- الكر بحسب الوزن ألف و مائتا رطل بالعراقي و بالمساحة ثلاثة و أربعون شبرا إلا ثمن شبرا]

مسألة ٢- الكر بحسب الوزن ألف و مائتا رطل بالعراقي و بالمساحة ثلاثة و أربعون شبرا إلا ثمن شبرا فبالمن الشاهي و هو ألف و مأتان و ثمانون مثقالا يصير أربعة و ستين منا الا عشرين مثقالا

اعلم ان الشارع المقدس قسم المياه بحسب الحكم الى القليل و الكثير و خص كل واحد بحكم مغاير للآخر و لكنه لم يخترع للكثرة معنى شرعيا مغايرا لمعناه العرفي بل جعل الكثير بماله من المعنى العرفي موضوعا لحكمه لكن لا بجميع مراتبه و بماله من الافراد بل ببعض مراتبه و افراده و قد حدّد ما هو الموضوع لحكمه من افراده بالكر فالكر من الماء عبارة عن مرتبة من الكثير و

قد جعله الشارع موضوعا لحكمه في مقابل القليل و هذا كما في باب السفر حيث انه عبارة عن الضرب في الأرض بحسب العرف و لم يتصرف الشارع في معناه بالنقل الى معنى آخر لكي يصير حقيقه شرعية أو متشعبة بل جعله بمعناه العرفي موضوعا لحكمه لا بجميع مراتبه و أفراده أيضا بل بمرتبه منه محدوده بحد معين و هو ثمانية فراسخ على التفصيل المذكور في محله.

و الكرم ميزان مخصوص من موازين العراق يكتال به الطعام من البر و الشعير و نحوهما و في المثل المعروف البر الكرم منه بستين درهما و تحديد الماء الغير المنفعل به مع قطع النظر عما ورد في تفسيره من الاخبار تحديد بالمجمل إذ لم يعلم كون التحديد به هل هو من حيث المساحة و بالكم المتصل أو هو من حيث الوزن و بالكم المنفصل مع تفاوت المياه المختلفه الواردة في ظرف واحد خفه و ثقلا- و لو كانت متساويه مساحه و رب ماء يملأ من منه فراغا و رب ماء يملأ من منه ذاك الفراغ لكن المسهل للخطب تفسيره في الاخبار

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٧٩

بما يرتفع به ذاك الاجمال. انما الكلام في تلك الاخبار المفسره و البحث فيها عن جهات.

الاولى في اختلافها من حيث تحديد الكرم في بعض منها بالوزن و الكم المنفصل و في بعض منها بالمساحة و الكم المتصل. و الثانيه في اختلاف الاخبار المحدده بالوزن من تحديد الكرم في بعض منها بألف و مأتى رطل و في بعض منها بسته مائة رطل. و الثالثه في الاختلاف في الرطل هل هو مائة و ثلاثون درهما أو أقل أو أكثر.

و الرابعه في اختلاف الاخبار المحدده بالمساحة على ما يأتي فلا بد من البحث في تنقيح هذه الجهات.

اما الجهه الاولى اعني اختلاف الاخبار من حيث التحديد بالوزن و المساحة فجملة القول فيها انه بحسب التصور لا يخلو اما يكون المحدد بالوزن مطابقا مع المحدد بالمساحة أو لا يكون مطابقا معه و على الأخير فإما يكون الاختلاف من الجانبين بان ينطبق على أحدهما دون الآخر و يكون بين الحدين عموما من وجه بحسب الصدق اى يصدق الحد بحسب الوزن في مورد و لا يصدق معه الحد بحسب المساحة و يصدق الحد بحسب المساحة في مورد و لا يصدق معه الحد بحسب الوزن و يصدقان معا في مورد ثالث و منشأ ذلك هو ما ذكرناه من اختلاف المياه بحسب الثقل و الخفه أو يكون الاختلاف بينهما من جانب واحد بان يكون احد الحدين أقل. اما على الانطباق فلا اشكال و اما على فرض التخالف من الجانبين ففي صورة الاجتماع لا إشكال أيضا. و في صورة التخالف ربما يقال بالأخذ بما انطبق عليه احد الحدين و لا يخفى ما فيه من ان التحديد بأحدهما يدفع التحديد بالآخر و التخيير بين التحديدين غير معقول. بل اللازم معامله المتعارضين بين الدليلين بتعارض العموم من وجه كما انه على فرض التخالف من جانب واحد أيضا يتعارض الدليلان فان الدليل الدال على التحديد بالأقل يدل على ثبوت حكم الكرم في مرتبه الأقل و الدال على التحديد بالأكثر يدل على نفي حكمه في تلك المرتبه فيتعارضان.

هذا بحسب مقام التصور. و اما بحسب التصديق فالتحقيق تخالف الحدين من جانب واحد بأكثرية المساحة عن الوزن دائما على جميع الأقوال و الاحتمالات فيهما

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٨٠

لكن من دون معارضة بين دليليهما بل مع الأخذ بالأقل و هو الوزن و جعل الأكثر اماره على حصول الأقل و لا شبهه ان ما حدد به الكرم من المساحة بأى ماء كان في أى درجه من الثقل يفرض يكون أكثر مما حدّ بالوزن و لما كان التحديد بالوزن متعدرا أو متعسرا غالبا كما في الصحارى و القفار فلا جرم جعلت المساحة معرفا و اماره للبلوغ الى حد الكرم و هو المقدار المعين من الوزن. فالأصل في الكرم ما يحدد بالوزن و الكم المنفصل. و التحديد بالمساحة و الكم المتصل اماره على حصوله و واسطه في الإثبات دون الثبوت. و يؤيد ذلك كون لفظ الكرم اسما لما يوزن به الطعام في العراق فيكون الأصل في تحديده هو الوزن مع ان

نفس الأشبار في حد ذاتها لا تصلح ان تكون حدا حقيقيا للكر الذى هو موضوع واقعى لا يختلف بحسب اختلاف الازمان و الأشخاص، لأنها تختلف بحسب الازمان كما قيل (ان أشبار السابقين كان أطول نوعا من أشبار أهل هذه الأعصار بنسبة اطولية اعضائهم عن أعضاء اللاحقين و ان لم تثبت هذه الدعوى) و بحسب الأشخاص فى عصر واحد ضرورة اختلافها بالنسبة إلى اختلاف الأشخاص قطعاً بل يمكن دعوى القطع بعدم انطباق الشبرين من شخصين كما لا يتساوى سائر أعضائهما من الوجهة والقامة و نحوهما و ليس التحديد بالشبر فى باب الكر كتحديد الوجه فى باب الوضوء بما دارت عليه الإبهام و الوسطى مع اختلاف الأشخاص فيما بين ابهامهم و وسطاهم بحسب اختلافهما طولاً و قصران لان الموضوع فى باب الوضوء بالنسبة الى كل مكلف هو وجهه المختص به فيصح جعل ما بين أصابعه حدا لوجهه و ان كان وجهه يختلف مع وجه شخص آخر الا ان كل واحد من الأشخاص مكلف بوجه نفسه لا وجه شخص آخر. و هذا بخلاف الكر الذى هو موضوع واقعى و له حد واقعى يخرج عنه بنقصان قطرة منه و لو فرض مقدار من ماء يبلغ المساحة المعتبرة بشبر من هو مستوى الخلقه و ينقص عنها بشبر شخص آخر هو أيضا من مستوى الخلقه فلا يعقل ان يجعل الشارع شبر كل منهما حدا لهذا الموضوع لاتحاد حكمهما فى هذا الموضوع و هذا بخلاف ما إذا جعل التحديد بالمساحة اماره لما عرفت دعوى انها بجميع الأشبار مع اختلافها بحسب الازمان و الأشخاص تكون أكثر مما حد بحسب الوزن و لا ضير فيه إذ لعل اعتبار ذلك شرعا انما هو من باب المقدمه العلميه ليقطع المكلف بتحقيقه أو لأجل عدم انفعاله بوقوع النجاسة المغيرة لجزء منه ابتداء أو لغير ذلك من المصالح التى لا تصل إليها عقولنا و ان كان يوجب مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٨١

رفع اليد عن بعض المصالح فى بعض حين و مما ذكرنا من حمل الأخبار الدالة على التحديد بالمساحة على الأمارية و المعرفية تعرف عدم الحاجة الى ما قيل فى الجمع بين التحديد مع فساد ما فيه و هو أمور.

الأول حمل الأول و هو الوزن على التحديد الحقيقى و حمل الزائد عليه على الاستحباب و لا يخفى ما فيه من البعد و مخالفته لظاهر التحديد لظهوره فى كون كل من الحدين حدا للكر حقيقة.

الثانى ما عن العلامة الطباطبائى (قده) فى منظومته من كون التحديد بالوزن و المساحة تخييريا و يكفى فى تحقق الكر وجود أحدهما على التخيير فالمكلف مخير فى الاكتفاء بأحدهما دون الآخر فليست الزيادة محمولة على الاستحباب. و كأنه (قده) يقول بان ما ذكره هو مقتضى الجمع بين النصوص فان مفهوم كل واحد من دليل التحديد يعارض الآخر و يسقط بالتعارض و يبقى منظومهما سالما. و لا يخفى بعده أيضا حيث ان دلالة كل واحد من الدليلين على ما يدل عليه من التحديد منظوقى و التحديد بأحدهما بمعناه ينفى التحديد بالآخر فرفع اليد عن نفي التحديد بالآخر رفع لليد عن التحديد به فما ذكره ليس عملا بمنطوق الدليلين مع رفع اليد عن مفهومهما بل هو رفع لليد عنهما رأسا.

الثالث ما ذكره فى الجواهر من منع علم المعصوم عليه السلام بنقص الوزن دائما عن المساحة قال (قده) و لا غضاضة فيه لان علمهم ليس كعلم الخالق الى آخر ما افاده (قده) فى هذا المقام و لا يحتاج الى النقل و التنقيد بعد كون المسألة فقهية و ما ذكره من المسائل الكلامية الخارجة عن فن الفقه. فأولى الوجوه ما ذكرناه و هو و ان كان أيضا مخالفا للظاهر الا انه أقرب مع ما أيد من المؤيدات و الله الهادى إلى الصراط السوى. هذا تمام الكلام فى الجهة الأولى.

الجهة الثانية فى اختلاف الاخبار المحددة بالوزن فى مرسل ابن ابى عمير تحديده بألف و مأتى رطل و فيه عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام الكر من الماء الذى لا ينجسه شيء ألف و مائتا رطل. و فى صحيح محمد بن مسلم و الكر ستمائة رطل. و خبر آخر عن ابن ابى عمير عن عبد الله بن مغيرة يرفعه الى ابى عبد الله عليه السلام ان الكر ستمائة رطل و الرطل على ثلاثة أنحاء عراقى و مدنى و مكى و المعروف فى الرطل العراقى انه ماء و ثلاثون درهما و المدنى ماء

وخمسة و تسعون و يكون العراقى ثلثى المدنى فهو انقص من المدنى بثلث من المدنى أعنى خمسة و ستين و المكى ضعف العراقى فهو مأتان و ستون درهما. قال فى المعالم و ظاهرهم الاتفاق على ان الكر ألف و مأتا رطل لكنهم اختلفوا فى المراد من الرطل أ هو العراقى أو المدنى انتهى. و يظهر منه اتفاقهم أيضا على انه ليس بمكى لانه جعل محل الخلاف فى العراقى أو المدنى و هو كذلك إذ لم يعهد القول بكون الكر ألفا و مأتى رطل بالمكى و كيف كان فالمشهور هو القول بكونه ألفا و مأتى رطل بالعراقى و قد حملوا المرسل على العراقى و صحيح محمد بن مسلم على المكى لوجوه الأول كون المرسل فى الأول أعنى ابن ابى عمير عراقيا و محمد بن مسلم ثقفيا و بنو ثقيف نازلون بطائف و هو من الحجاز فيكون قرينه على الحملين اى حمل ما فى المرسل على العراقى و ما فى الصحيح على المكى فيتطابق الخبران. و لا يخفى ما فيه فان ابن ابى عمير لم يثبت كونه عراقيا و ان حكى عن النجاشى انه قال ان ابن ابى عمير بغدادى الأصل و المقام. مع انه على تقدير كونه عراقيا لا يلزم ان يكون الواسطة بينه و بين الامام عليه السلام أيضا عراقيا لاحتمال ان يروى عن مكى أو مدنى عن الامام و على تقدير كونه عراقيا لا يوجب حمل الرطل المذكور فيه على العراقى لعدم لزوم حمل ما يصدر عن المتكلم على اصطلاح المخاطب اللهم الا ان يعلم بجهل المخاطب باصطلاح المتكلم و عدم ما يدل على تفهيمه مع كون الحكم فى مقامه و لكنه منتف لمكان الجهل بالراوى عن الامام. و اما كون محمد بن مسلم ثقفيا و ان بنى ثقيف نازلون بالطائف و الطائف من الحجاز فلا يصير قرينه على حمل الرطل المذكور فى الصحيح على المكى الثانى ما ذكره بعض أساتيدنا قدس سره من ان اللفظ المجمل المردد بين أمور لا يجوز الأخذ بأحد أطراف احتمالاته تعيينا و ذلك لمكان إجماله و اما نفى ما عدا احتمالاته فلا مانع عن حجيته من هذه الجهة بل لا إجمال له من هذه الجهة أصلا و الرطل فى المرسل يردد بين ان يكون عراقيا أو مدنيا أو مكيا فهو بجميع احتمالاته ينفى احتمال كون الرطل فى خبر ابن مسلم عراقيا أو مدنيا إذ لو كان ألف و مأتا رطل عراقيا لا يجتمع مع ستمائة رطل بالعراقى و هذا ظاهر كما انه لو كان مدنيا أو مكيا لا يجتمع مع ستمائة رطل بالعراقى فجميع احتمالات

ألف و مأتى رطل من العراقى و المدنى و المكى لا يجتمع مع احتمال كون ستمائة رطل بالعراقى فالمرسل بماله من المحتملات الثلاثة ينفى الاحتمالين فى الرطل المذكور فى الصحيح و هما احتمال كونه بالعراقى و احتمال كونه بالمدنى فهو و ان لم يكن له ظهور فى أحد احتمالاته لكنه حجة فى نفى احتمال العراقى و المدنى فى ستمائة رطل المذكور فى الصحيح و لكنه يجمع احتمال كونه عراقيا مع كون ما فى الصحيح مكيا و الصحيح أيضا يردد بين المحتملات الثلاثة أعنى كونه عراقيا أو مدنيا أو مكيا فجميع احتمالاته من العراقى و المدنى و المكى لا- يجتمع مع كون ألف و مأتى رطل المذكور فى المرسل مكيا أو مدنيا لأن ألف و مأتى رطل المكى أو المدنى أزيد من ستمائة رطل بجميع احتمالاته سواء كان عراقيا أو مكيا أو مدنيا لان الرطل المكى مائتان و أربعون درهما الذى هو ضعف العراقى و الرطل المدنى مائة و خمسة و تسعون درهما و العراقى مائة و ثلاثون درهما فالرطل المكى أزيد من العراقى بالضعف و من المدنى بخمسة و ستين درهما فلا يطابق ألف و مأتا رطل المكى أو المدنى مع ستمائة رطل بجميع احتمالاته لكنه أعنى ألف و مأتى رطل بالعراقى يجمع مع ستمائة رطل بالمكى فالرطل المذكور فى الصحيح بجميع احتمالاته ينفى المحتملين من الرطل المذكور فى المرسل و هما المكى و المدنى و المذكور فى المرسل بجميع احتمالاته ينفى المحتملين من الرطل المذكور فى الصحيح و هما المدنى و العراقى فيبقى من الصحيح احتمال واحد و هو المكى و من المرسل أيضا احتمال واحد و هو العراقى فيؤخذ بهما فالكر هو ألف و مأتا رطل بالعراقى و ستمائة رطل بالمكى و هو المطلوب أقول و فيما افاده (قده) منع لأن تأبى احتمالات الخبر عن الجمع الا بحمل الرطل المذكور فى المرسل على العراقى

و المذكور فى الصحيح على المكى لا يعين الحمل المذكور و لا إخراج كل واحد من الخبرين عن الاجمال و لا ظهور المرسل فى العراقى و الصحيح فى المكى لاحتمال كون غير ذلك مرادا و ان صارا متعارضين فصرف إمكان الجمع بين الخبرين بحمل ستمائهُ رطل على المكى لإبء كونه عراقيا أو مدنيا مع جميع احتمالات الرطل المذكور فى المرسل و حمل ألف و مأتى رطل المذكور فى المرسل على العراقى لإبء كونه مكيا أو مدنيا مع جميع احتمالات الرطل المذكور فى الصحيح لا يوجب الجمع بينهما بحمل الصحيح

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٨٤

على المكى و المرسل على العراقى إلا مع قيام قرينهُ عليه أو كونه جمعا عرفيا الوجه الثالث هو الحمل المذكور فى الوجه الثانى بدعوى كونه جمعا عرفيا و ذلك بعد الالتفات الى كون الرطلين اعنى المكى و العراقى معمولا بهما و كون أحدهما نصف الأخر و يؤيد الدعوى المذكورة ورود خبر آخر عن ابن ابى عمير بكون الكر ستمائهُ رطل و يظهر من بعض الاخبار شيوع استعمال الرطل فى العراقى ففى خبر الكلبي النسابة عن الصادق عليه السلام فى الشن الذى ينبذ فيه التمرات للشرب و الوضوء قلت و كم يسع الشن ماء فقال ما بين الأربعين إلى الثمانين الى ما فوق ذلك فقلت بأى الأرتال فقال أرتال مكيال العراق فانظر انه عليه السلام كيف أطلق الرطل أولا- فى قوله ما بين الأربعين إلى الثمانين و أراد به العراقى ثم صرح فى جواب السائل بما اراده فسيستظهر منه ان المتعارف من الرطل عند الإطلاق هو العراقى هذا مضافا الى ان حمل الرطل فى الصحيح على المدنى أو العراقى مخالف للإجماع إذ المخالف للمشهور هو المحكى عن السيد و الصدوقين بكون الكر ألفا و مأتى رطل بالمدنى و معلوم ان ألفا و مأتى رطل المدنى لا يجامع ستمائهُ رطل المدنى أو المكى فكون الكر ستمائهُ رطل بالعراقى أو المدنى مخالف للإجماع كما هو ظاهر و استدلل للقول الأخر بالاحتياط و بأنهم عليهم السلام من أهل المدينة فينبغى حمل كلامهم على عادة بلدهم. و لا- يخفى ما فيه فان الاحتياط معارض بمثله فى بعض الموارد كما إذا كان عنده ألف و ماتا رطل من الماء بالعراقى ملاقيا مع النجاسة فإن الاحتياط ح فى استعماله فى رفع الحدث و الخبث و عدم العدول عنه إلى الطهارة الترابية و حمل كلامهم على عادة بلدهم ليس بأولى من حمله على عادة بلد السائل فإن المهم فى نظر الحكيم هو رعاية ما يفهمه السائل و ذلك يحصل بمخاطبته بما يعهده من اصطلاح بلده و لم يعلم كون السائل مدنيا. مع إمكان ان يقال بكون الرطل العراقى هو المصطلح عليه فى المدينة أيضا كما يؤيد شياعه فيها خبر الكلبي النسابة المتقدم نقله. و ان العراق فى عصر صدور الرواية كان مركز الخلافة و كان أهل الممالك الإسلامية محتاجين إلى المعاملة و المراودة معهم، فسرى كيلهم و اوزانهم إلى سائر الأصقاع و الأقطار التى احتاج أهلها إلى المعاملة معهم كسراية حقه الاسلامبول

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٨٥

الى جميع الممالك العثمانية فى دولتهم و سراية كيلو و عبارة (تن) المستعملين فى الاوروبا الى جميع الدنيا من جهة مرادة أهلها مع أهل الاروب و المعاملات معهم. و ليست دعوى شيوع الرطل العراقى فى المدينة مجازفة. مع انه لم يعلم كون الامام عليه السلام المسئول عنه فى المرسل فى المدينة. و بالجملة فالتحقيق فى باب وزن الكر أنه ألف و ماتا رطل بالعراقى كما عليه المشهور هذا تمام الكلام فى هذه الجهة.

الجهة الثالثة فى تعيين مقدار الرطل العراقى. و المشهور فيه انه مائة و ثلاثون درهما و فى المدارك انه مذهب الأكثر و منهم الشيخان و الصدوق. و يدل عليه مكاتبة الهمدانى قال كتبت الى ابى الحسن عليه السلام على يد أبى «جعلت فداك. ان أصحابنا اختلفوا فى الصاع بعضهم يقول الفطرة بصاع المدنى و بعضهم يقول بصاع العراقى» فكتب التى «الصاع ستة أرتال بالمدنى و تسعة بالعراقى» قال و أخبرنى انه يكون بالوزن ألفا و مائة و سبعين وزنة. و فى مصباح الفقيه الوزنة بالكسر مفسرة بالدرهم

انتهى. وقد روى هذا الخبر بعينه في كتاب العيون مع تبادل الوزنة فيه بالدرهم وفيه بعد قوله عليه السلام العراقي هكذا: قال و أخبرني بالوزن فقال يكون ألفا و مائة و سبعين درهما و مكاتبه إبراهيم بن محمد و فيها قال اختلفت الرواية في الفطرة فكتبت الى ابي الحسن صاحب العسكر عليه السلام اسئله عن ذلك فكتب عليه السلام «ان الفطرة صاع من قوت بلدك الى ان قال تدفعه وزنا ستة أرتال برطل المدينة و الرطل مائة و خمسة و تسعون درهما تكون الفطرة ألفا و مائة و سبعين درهما» و إذا كان وزن الصاع الذي هو تسعة أرتال بالعراقي ألفا و مائة و سبعين درهما يكون وزن الرطل الذي هو تسع الصاع مائة و ثلاثين لان مائة و ثلاثين تسع ألف و مائة و سبعين هذا. و عن العلامة في التحرير و موضع من المنتهى في باب نصاب الغلات انه اى الرطل مائة و ثمانية و عشرون درهما و أربعة أسباع درهم لكن عن التحرير في باب زكاة الفطرة و عن المنتهى في هذا الباب اعنى باب الكرم موافقة المشهور. و كيف كان ليس لما ذهب إليه في باب نصاب الغلات دليل الا تصريح بعض اللغويين بذلك ففي مجمع البحرين بعد أن قال بان الرطل العراقي عبارة عن مائة و ثلاثين درهما حكى عن المصباح ان الرطل معيار يوزن به و كسره أكثر من فتحه و هو بالبغدادى اثنتا عشرة أوقية و الرطل

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٨٦

تسعون مثقالا و هى مائة و ثمانية و عشرون درهما و أربعة أسباع درهم. و لا يخفى انه لا يمكن رفع اليد عما عليه الأصحاب و نطقت به الاخبار بمجرد قيام نقل لغوى على خلافه لعدم ما يدل على اعتبار قوله مع احتمال صيرورة الرطل في زمن المصباح كك بعد ان كان على ما عليه المشهور في زمان صدور الأخبار الذى هو المناط في الحكم لا ما يستقر على خلافه بعده. و كيف كان فلا دليل على ما حكى عن العلامة كما انه لم يثبت خلافه لمخالفة ما ذكره في نصاب الغلات لما ذكره في غيره على ما حكيناه فالمدار على ما عليه المشهور من غير تأمل و كل درهم بحسب المثقال الصيرفى نصف المثقال و ربع عشره و بحسب المثقال الشرعى الذى هو ثلثة أرباع الصيرفى نصف المثقال و خمسة بلا خلاف و لا اشكال فيه فكل عشرة دراهم خمسة مثاقيل و ربع مثقال صيرفى فالرطل ح ثمانية و ستون مثقالا و ربع مثقال صيرفى. و يصير ألف و مائة رطل العراقي ح بحسب المثقال الصيرفى واحد و ثمانين ألف و تسعمائة مثقال. و بحسب (السير) الذى هو عشر ربع المن التبريزى خمسة آلاف و مائة و ثمانية عشر سيرا و اثنا عشر مثقالا. و بحسب الحمصة التى هى سدس ربع المثقال الصيرفى مليون واحد و خمسة و ستين و تسعمائة ألف و ستمائة حمصة. و بحسب المن التبريزى الذى عبارة عن ستمائة و أربعين مثقالا صيرفيا مائة و ثمانية و عشرين منا الا عشرين مثقالا- صيرفيا. و بحسب المن الشاهى الذى هو ضعف المن التبريزى ما ذكره المصنف (قده) فى المتن أربعة و ستين منا الا عشرين مثقالا- و بحسب الكيلو- الذى شاع فى هذه الأعصار (و هى سنة احدى و سبعين بعد ثلاثمائة و الالف من الهجرة بالقمريه) فى الايران و سائر الممالك و البلدان تبعا لبلاد الاروب و الغرب- ثلاثمائة و ثلاثة و ثمانين كيلو و تسعمائة و ستة كرم و ربع «١» الجهة الرابعة فى الأخبار الواردة فى تحديد الكرم بحسب المساحة و قد اختلفت الاخبار فيه و لا بأس بنقلها تيمنا و التعرض لدلالاتها و للجمع بينها فنقول:

منها رواية حسن بن صالح الثورى فى الكتب الثلاثة أعنى الكافى

(١) كر بر حسب نخود ٦٠٠، ٩٦٥، ١ بر حسب مثقال صيرفى ٩٠٠، ٨١ بر حسب من تبريز كه چهل سیر است ١٢٧ من و ٦٢٠ مثقال صيرفى است. بر حسب كيلو ٣٨٣ كيلو و ٩٠٦ گرم و يك چهارم گرم. بر حسب سیر كه ١٦ مثقال صيرفى است ٥١١٨ سیر و ١٢ مثقال صيرفى است.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٨٧

و التهذيب و الاستبصار عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام إذا كان الماء فى الرّكى قدر كر لم ينجسه شىء قلت و كم الكر قال عليه السلام الكر ثلاثة أشبار و نصف عمقها فى ثلاثة أشبار و نصف عرضها و هذا على ما فى التهذيب و الكافى. و عن الإستبصار بزيادة «فى ثلاثة أشبار و نصف طولها».

فعلى نسخة الاستبصار ينطبق على مذهب المشهور من اعتبار ثلاثة أشبار و نصف فى الأبعاد الثلاثة و على نسخة الكافى و التهذيب لا. ينطبق على ذلك المذهب لاحتمال ان يكون المراد من العرض هو السعة لا خصوص العرض المقابل للطول و مع كون ظرف الماء على وجه الدائرة إذا كان قطرها ذاك المقدار يصير مكسرها أربعة و ثلاثين تقريبا فيدور أمر الرواية بين ان تحمل على مذهب المشهور بإرادة ثلاثة و أربعين شبرا بنقصان ثمن شبر على ما هو مفاد نسخة الإستبصار أو تحمل على إرادة أربعة و ثلاثين على ما هو مفاد نسخة التهذيب و الكافى فهل يتعين الأخذ بنسخة الاستبصار، بواسطة أصالة عدم الزيادة بتقديمها على أصالة عدم النقيصة فيقدم نسخة الإستبصار أو الأخذ بأصالة عدم النقيصة و تقديمها على أصالة عدم الزيادة فيؤخذ بما فى التهذيب و الكافى، أو يقال بتعارض الأصلين و معاملته المجمل مع الرواية و الأخذ بالمتيقن و الرجوع الى الأصول العملية فى مورد الشك؟ قد يقال بالأخير لكن الانصاف تقديم الأصل الجارى فى عدم الزيارة على الأصل الجارى فى عدم النقيصة و ذلك لاحتياج الزيادة إلى مؤنة زائده عن النقيصة حيث ان النقيصة تتحقق بمجرد السهو و الغفلة لكونها ترك الشىء محضا بخلاف الزيادة المحتاجة إلى فعل شىء بعد طرو الغفلة: لكن الكلام فى تعارض نقيصة الكافى مع زيادة الاستبصار إذا الكافى أضبط مع تأيده بالتهذيب الذى يكون الاستبصار مأخوذا منه فلا يحصل الوثوق بالزيادة التى فى نسخة الاستبصار لكى تصير مندرجة تحت دليل الحجية.

و منها رواية أبى بصير عن الصادق عليه السلام عن الكر من الماء كم يكون قدره قال عليه السلام إذا كان الماء ثلاثة أشبار و نصف فى مثله ثلاثة أشبار و نصف فى عمقه فذلك الكر من الماء. و فيها احتمالان أحدهما ان يكون الضمير المتصل فى قوله عليه السلام فى مثله راجعا الى المقدار المستفاد من قوله قدر ثلاثة أشبار فيكون المتحصل منه و من قوله عليه السلام قدر ثلاثة أشبار بيان مساحة امتدادين و قوله عليه السلام ثلاثة أشبار و نصف فى عمقه بيان امتداد العمق فتكون الرواية متعرضة لجميع الامتدادات الثلاث فتتطبق على نسخة الاستبصار.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٨٨

و ثانيهما ان يكون قوله عليه السلام ثلاثة أشبار و نصف بدلا من قوله فى مثله و يكون قوله عليه السلام فى عمقه اما حالا من المبدل أعنى فى مثله فيصير المعنى «الكر ثلاثة أشبار و نصف فى مثله الذى ثلثه أشبار و نصف حالكون ذاك المثل فى عمقه، و اما نعتا للبدل أعنى ثلاثة أشبار و نصف و يصير المعنى كما ذكر بناء على الحالية و على اى تقدير تكون الرواية متعرضة للبعدين العمق و بعد آخر فتتطبق على ما فى نسخة الكافى و التهذيب من الرواية الأولى فهذه الرواية مجملة من هذه الجهة كما ان الاولى كانت مضطربة المتن و منها صحيحة إسماعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام الكر ثلاثة أشبار فى ثلاثة أشبار. و لعل الظاهر كونها فى مقام بيان الامتدادات الثلاث منه كما إذا قيل فى تحديد مسافة الجسم إنه أربع فى أربع بمعنى ان كل واحد من طول و عرضه و عمقه أربع و منها مرسله الصدوق فى المجالس قال روى ان الكر هو ما يكون ثلاثة أشبار طولاً فى ثلاثة أشبار عرضاً فى ثلاثة أشبار عمقا.

و يحتمل ان يكون نظره (قده) إلى صحيحة إسماعيل بن جابر المتقدمة. و كان ذكر الامتدادات الثلاث صريحا مستندا الى ما يظهر منها على حسب استنباطه (قده) كما استفدناه أيضا و يحتمل ان يكون نظره الى رواية أخرى و كيف كان فهاتان الروايتان تدلان على كون مكسر الكر سبعة و عشرين شبرا و منها صحيحة أخرى لإسماعيل بن جابر عن الصادق عليه السلام أيضا قال

قلت له الماء الذى لا ينجسه شىء قال عليه السلام ذراعان عمقه فى ذراع و شبر. سعته و هى مرددة بين ان يكون المقدار من المساحة المذكورة فيها فى مقام تعيين الكر بشكل الدائرة أو بشكل المكعب فعلى الثانى يصير مكسرة ستة و ثلاثين و على الأول يزيد على ثمانية و عشرين و منها مرسله المقنع و فيها روى ان الكر ذراعان و شبر فى ذراعين و شبر و الظاهر منها بيان الامتدادات الثلاث نظير ما استظهرناه من الصحيحة الأولى لإسماعيل بن جابر هذا ما وصل إلينا من الاخبار فى ذاك المقام و قد اختلف الأقوال فى تحديد مساحته بين الأصحاب بحسب اختلاف تلك الاخبار: فالمشهور بينهم هو ما كان مكسرة ثلاث و أربعين شبرا إلا ثمن شبر و عن القميين

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٨٩

هو ما كان مكسرة سبع و عشرين شبرا و اختاره جملة من محققى المتأخرين كالعلامة (قده) و المحقق الثانى و الشهيد الثانى و المقدس الأردبيلي و عن المدرك ما يبلغ مكسرة ستة و ثلاثين شبرا و عن المحقق فى المعتبر الميل اليه و عن الراوندى ما يبلغ مجموع أبعاده عشرة أشبار و نصفاً من غير اعتبار الضرب و عن ابن الجنيد ما يبلغ مكسرة مائة شبر و عن ابن طاوس جواز العمل بكل ما روى تخييراً و حدده الشلمغانى بما لا يتحرك جنباه ان طرح فى وسطه و استدل للمشهور بخبر حسن بن صالح و خبر ابى بصير المتقدمين و تقريب الاستدلال بالأول اما على نسخة الاستبصار فواضح لا يحتاج الى البيان و اما على نسخة الكافى و التهذيب فتقدير بعد الطول تارة بناء على ان العرض المذكور فيه هو العرض المقابل للطول و هو اقصر الامتدادين فى السطح أو الامتداد الثانى المفروض بعد الامتداد الأول و بان تحديد العرض بهذا الحد مستلزم لكون الطول أيضاً كك إذ لو كان أقل منه لما كان طولاً- و لو احتاج الى زيادة على هذا قضاء للطول الذى يكون أطول من العرض لكان الظاهر ان يشعر به فمن عدم الاشعار به يستكشف الاكتفاء بهذا المقدار فى الطول أيضاً اخرى و بإرادة السعة من العرض الشاملة للطول و العرض المقابل له ثالثة، كما فى العرض فى قوله تعالى عَرَضُهَا كَعَرَضِ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ حيث انه أيضاً فسر بالسعة.

أقول الإنصاف عدم صحة الاستدلال به لعدم ثبوت حجية ما فى الاستبصار كما تقدم و بعد الاحتمالين الأولين و عدم تمامية الأخير. اما بعد الأولين فظاهر حيث لا قرينه على إضمار البعد الآخر و تقديره و كون نسخة الاستبصار مشتملة عليه لا يصير قرينه لعدم قيام دليل على اعتبارها كما تقدم و مع قيام الدليل عليه فيكون هو بنفسه دليلاً من غير حاجة الى الأخذ بنسخة الكافى و التهذيب لكى يحتاج إلى الإضمار. و اما عدم تمامية الأخير فلان المفروض فى مورد الخبر انما هو الركى التى هى عبارة عن الآبار لأنها جمع للركية بمعنى البئر ذات الماء، فيرد عليه مضافاً الى دلالة على اعتبار الكرية فى البئر مع عدم اعتبارها فيها فيكون الخبر غير معمول به فى مورد، ان غاية ما يدل عليه الخبر هو اعتبار ثلاثة أشبار و نصف فى العمق فى ثلاثة أشبار و نصف فى السعة الشاملة للطول و العرض و حيث ان مورد الرواية هو الركى و هى مستديرة غالباً يكون المراد من عرضها هو البعد المفروض فى وسطها الذى هو بمنزلة القطر من الدائرة و طولها هو البعد الآخر المار على البعد الأول و مجموع مساحة الماء على هذا الفرض يقرب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٩٠

من ثلاث و ثلاثين شبرا و نصف شبر و خمسه و هو لا يوافق القول المشهور بل الخبر على هذا غير معمول به لعدم القول بهذا التحديد فى الكر أصلاً. و دعوى الأخذ بمدلول الخبر بضميمة الإجماع على عدم كون ثلاثة أشبار و نصف فى الشكل المستدير حداً للكر فيكون الإجماع كاشفاً عن ان المراد من الرواية كون الماء مقداراً يكون سطحه من كل ناحية ثلاثة أشبار و نصفاً مردودة لأنه مستلزم لتخصيص المورد المستهجن إذ الركى لا تكون إلا على نحو الدائرة لعدم معهودية البئر الغير المستدير و الاشكال بأن معرفته مساحة الشكل المستدير مما يختص بمهرة فن الحساب فلا يناسب تحديد الكر الذى يتلى به عامة المكلفين

مدفوع بان المقصود بيان شكل الكر و مقداره بحيث يفهمه العوام من حيث الشكل و الخواص من حيث تعيين مساحته بالضرب و التكسير.

كيف و لو كان المقصود افهام العوام مساحته المكسرة لكان إلقاء مساحة المكسر من غير المستدير أيضا كذلك إذ العوام لا يقدر على معرفة مضروب ثلاثة أشبار و نصف في ثلاثة أشبار و نصف من العرض و الطول و العمق كما لا يخفى. و بالجملة فالإنصاف عدم تمامية دلالة هذا الخبر على فتوى المشهور و ليس استنباطهم ذلك منه بمتبع لعدم الدليل على جواز اتباعهم فيما يستنبطونه و ان كان الحق صحة متابعتهم فيما يعملونه من الخبر حسبما حقق في الأصول هذا تمام الكلام في الخبر الأول و تقريب الاستدلال بخبر ابى بصير هو البناء على الاحتمال الأول الذى ذكرناه عند ذكر الخبر و لكن الإنصاف ان الاحتمال الأخير فيه يكافؤه و لا ترجيح للاحتمال الأول عليه ان لم يكن الأخير أرجح منه و قد تقدم ان الرواية من هذه الجهة مجملة و على هذا فليس لما ذهب اليه المشهور دليل قوى يمكن ان يركن اليه و استدلل للقول بكون الكر ما كان مكسرة سبع و عشرين شبرا بصحيفة إسماعيل ابن جابر المتقدمة بناء على ظهورها فى كونها فى مقام الامتدادات الثلاث مع تأييدها بالمرسل المروى عن مجالس الصدوق و مناسبة هذا المقدار من المساحة مع الوزن الذى ذهب اليه المشهور اعنى ماء و ثمانية و عشرين منا الا عشرين مثقالا- بالمن التبريزى الذى يكون ستمائة و أربعين مثقالا- فإن المحكى عن جماعة من الأفاضل و من أثق بهم انهم وزنوا ماء الفرات الذى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٩١

لعله أخف لحلاوته و وجدوه مساويا لسبعة و عشرين شبرا. و هذا الاستدلال حسن الا ان الكلام فى حجية الصحيفة المذكورة لمكان اعراض المشهور عن العمل بها لا سيما الشهرة القدمائية التى بها يناط الوهن بالاعراض و القوة بالأخذ لكن المذهب الثانى يسند الى القميين الذين هم من القدماء و لم يعلم مع عملهم بالصحيفة اعراض مشهور القدماء عن العمل بها. و ربما يرجح هذا القول بما ورد من تحديد الكر بالقتين كما فى خبر عبد الله بن مغيرة أو بالحج كما فى مرسلته الأخرى. أو بالرواية و الجرة و القرية و أشباهها كما فى خبر زرارة لكن فى الترجيح بها نظر لإمكان حمل بعض هذه المذكورات بما يطابق مذهب المشهور. مع الاعراض عن العمل بهذه الأخبار رأسا الا ان الانصاف انها لا تخلو عن التأييد و استدلل للمدارك بالصحيفة الأخرى لإسماعيل بن جابر و قال (قده) و هى أصح الاخبار فى الباب. و الاستدلال بها متوقف على ارادة القدمين من الذراع حتى يصير الذراعان أربعة أقدام كما يظهر إرادتهما من الذراع عن إطلاقه عليهما فى باب المواقيت و يرد ان تفسيره بهما فى باب المواقيت لا يصير دليلا على إرادتهما منه فى كل باب مع ظهوره فى معنى الذراع نفسه و غير خفى ان الذراع نفسه أطول من القدمين بنصف شبر تقريبا فيكون مؤداه قريبا الى ما ذهب اليه المشهور أو يكون غير معمول به أصلا و كيف كان فهذه الصحيفة مورد اعراض المشهور قطعا و مما قيل من انه كلما كان الخبر أصح كان الاعراض عنه أو هن فهذا القول مما لا يمكن المساعدة عليه بوجه من الوجوه.

و استدلل لقول الراوندى برواية أبى بصير المتقدمة بجعل كلمة (فى) فيها بمعنى (مع) فلا يعتبر الضرب. و فيه انه خلاف الظاهر قطعا إذ الظاهر من قولك شبر فى شبر أو زرع فى زرع هو ارادة مكسر الشبر فى الشبر كما لا يخفى. و ربما يوافق بين قوله و قول المشهور بحمل كلامه على صورته تساوى ابعاد الماء كما إذا كان من كل جانب ثلاثة أشبار و نصف. و هو حمل بعيد. و ربما يورد عليه بشدة اختلاف مصاديقه لان قوله قد يطابق المشهور كما فى فرض تساوى الابعاد، و قد لا يطابقه كما لو فرض كل من الطول و العرض ثلاثة أشبار و كان العمق أربعة و نصف فان مجموعه يصير عشرة أشبار و نصف و لكن مضر و به يبلغ أربعين شبرا و نصف شبر، و قد يكون بعض أفراده عشرة و نصف جمعا و ضربا كما إذا كان كل من العرض و العمق شبرا و الطول

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٩٢

أشبار و نصفا كما لا يخفى هكذا فى شرح النجاة و هذا الإيراد مندفع عنه على تقدير دلالة الدليل على مدعاه فان الضابط عنده هو ما يبلغ مجموعته عشرة أشبار و نصف شبر من غير نظر الى مكسرة و انه هل يطابق معه أم لا فكل ما يبلغ عشرة أشبار و نصف شبر جمعا عنده هو الكر و لو صار مضروبه خمسين شبرا فهذا الإيراد ساقط عنه و عمدة ما يرد عليه هو عدم الدليل على ما يدعيه و قيام الدليل على خلافه كقول ابن الجنيد أيضا حيث لا دليل عليه بل الدليل على خلافه و اما قول ابن طاوس بجواز العمل بكل ما روى تخيرا فقد أورد عليه بأنه إسقاط للخبر لا اعمال له و ذلك لان مفاد كل واحد من تلك الاخبار هو تحديد الكر بما يحدده و يعينه و نفى كرية ما يكون انقص منه فالتخير فى العمل بكل منها مستلزم لطرحه بماله من المضمون من نفى كرية الأقل منه اللهم الا ان يريد بالتخير هو التخير الأصولى فى مقام معارضة الأخبار عند عدم الترجيح بينها أو التخير الظاهرى لكن الأول مبنى على عدم الترجيح و قد عرفت رجحان ما عمل به المشهور بل سقوط ما عداه عن الحجية و الثانى أعنى التخير الظاهرى لا دليل عليه فهذا القول أيضا مما لا يمكن المساعدة عليه فيكون ساقطا. و أسقط منه قول الشلمغانى بل الأصوب عدمه فى عداد أقوال الشيعة و ان ذكره المجلسى فى مرآت العقول.

و ربما يحمل تلك الاخبار على اختلاف مراتب الكثرة المعترية فى عدم انفعال الماء بحسب اختلاف مقادير النجاسات الواردة عليه و لا يخفى ما فيه من البعد و أبعد منه ما ارتكبه بعض السادة من مشايخنا (قده) و قال ما محصله انه يمكن ان تكون مصلحة الشىء مختلفه من حيث الشدة و الضعف فتكون بمرتبة مقتضية للاهتمام بشأنها بجعل معرف لما يترتب عليه المصلحة بأربع عدول بحيث لا يثبت بأقل منها و قد تكون بمرتبة تقتضى أن تجعل الامارة المثبتة لذيها أقل من ثلاثة أو اثنين و معلوم ان احتمال الخلاف فى شاهد واحد أكثر من احتمال فى شاهدين و فيهما أكثر من احتمال فى أربعة و هكذا. و لا يبعد ان تكون اختلاف تلك التحديدات فى الكر ناظرا الى ذلك فالأقل منها و هو الذى يبلغ مكسرة سبعة و عشرين هو الكر و الزائد عليه يحمل على الفضل. هذا محصل ما افاده (قده). و لا يخفى ما فيه فان اختلاف مراتب المصلحة إنما يتصور فيما إذا كان ذو المصلحة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٩٣

مختلفا بالمرتبة كما إذا جعل المعرف فى باب حقوق الناس رجلين و فى الزناء اربع رجال و هكذا لا فى باب واحد بجعل المعرف فى باب الزناء تارة عدلا واحدا و اخرى عدلين و ثالثة أربعة عدول و ما نحن فيه من هذا القبيل اللهم الا ان يراد ان التحديد بالمساحة ليس تحديدا حقيقيا و ملاكا للكر فى مرحلة الثبوت مطلقا و لو كان سبعة و عشرين بل جميع ما ورد فى تحديده بها معرف لما هو الكر و هو الوزن فالأصل فى مقدار الكر هو الكم المنفصل و انما الكم المتصل جعل اماره على ثبوته على طريق الواسطة فى الإثبات و هذا هو الحق و قد عرفت فيما تقدم منا انه يندفع التدافع بين ما تحديده بالوزن و تحديده بالمساحة و انه لمكان اسهلية المساحة أخذت المساحة طريقا لإثباته و يؤيد ذلك كون الكر مكيالا مخصوصا لما يوزن كالطعام و الحبوب. و انه وزن الماء فوجد مقدار مائة و ثمانية و عشرين إلا عشرين مثقالا منه مطابقا مع مكسرة سبعة و عشرين شبرا بالتقريب. لكن لازم ما ذكرناه ترتب آثار الكرية على ما علم كونه بذاك الوزن و لو كان أقل من سبعة و عشرين و هو مشكل هذا. ما عندى فى هذا المقام العويص و الأولى رعاية الاحتياط فى موارد المشتبهه و ان كان تعيين الاحتياط عند الشك فى الكر من باب الشبهة الحكمية لا يخلو عن صعوبة أيضا كما سيأتى بل لعله نظير تعيين الكر بالدليل الاجتهادى بحسب الصعوبة.

[مسألة ٣- الكره بحقه الاسلامبول و هي مائتان و ثمانون مثقالا]

مسألة ٣- الكره بحقه الاسلامبول و هي مائتان و ثمانون مثقالا مائتا حقه و اثنتان و تسعون حقه و نصف حقه و هذا ظاهر بعد ما بينا مقدار الكره بحسب المثلث الصيرفي

[مسألة ٤- إذا كان الماء أقل من الكره و لو بنصف مثقال يجرى عليه حكم القليل]

مسألة ٤- إذا كان الماء أقل من الكره و لو بنصف مثقال يجرى عليه حكم القليل اعلم ان تحديد الكره بما تقدم من الوزن أو المساحة تحقيقي لا يجرى فيه التسامح العرفي و ان كان هذا التحقيق ينشأ من تقريب. اما انه تحقيقي فلظهور الأدلة في ذلك كما في سائر الأوزان التي موضوعه لحكم شرعي كالصاع و نحوه فالصاع الذي يجب إخراجها في الفطرة مثلا- يجب ان يكون هو الصاع حقيقه فلو نقص منه حبه لم يجز في الإخراج و ان أطلق الصاع على الناقص بالمسامحه العرفيه لعدم كون الناقص هو الموضوع لكون المسامحه في تطبيق المفهوم على ما ليس بمصداقه لا في المفهوم نفسه فلا مجال في مثله لاتباع العرف

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٩٤

في مسامحته و اما ان هذا التحقيق ينشأ من التقريب اما في الوزن فلانتهائه الى الحمصه أو الدائق و هي تختلف من حيث الصغر و الكبر و جعل الوسط منها هو المعيار أيضا لا ينضب لاختلاف الوسط أيضا. و اما في المساحة فلاختلاف الوسط من الشبر من معتدلي الخلقه بعد جعله معيارا و ليس الأوساط من أشبار معتدلي الخلقه متساويه من حيث المقدار بل لعله لا يوجد يدان تساوي من حيث المقدار من جميع الجهات فالتحديد بإحدى الأيادي يغير التحديد بيد اخرى بالدقه كما لا يخفى

[مسألة ٥- إذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالي بملاقاه السافل كالعكس]

مسألة ٥- إذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالي بملاقاه السافل كالعكس نعم لو كان جاريا من الأعلى إلى الأسفل لا ينجس العالي بملاقاه السافل من غير فرق بين العلو التسنيمي و التسريحي

قد أشرنا في الأمر الثالث من الأمور التي ذكرناه في أول هذا الفصل المعقود في الماء الراكد بان الكلام يقع تارة في اعتبار اجتماع الماء و عدمه في صدق وحدة الماء و اخرى في انه على تقدير عدم اعتبار الاجتماع و صدق الوحدة مع تفرقه فهل يعتبر تساوي سطوح حفر المياه المتصلة بعضها ببعض بالسواقي أم لا؟ و قد تقدم الكلام في الأمر الأول. و الكلام في هذه المسألة الا ان يقع في الأمر الثاني و تفصيل القول فيه يحتاج الى بيان صور الاولى فيما إذا تساوت سطوح الماء كالغديرين المتواصلين بساقيه و الحوضين المتصلين بثقب بينهما من غير فرق بين محال الماء من الأواني و الحياض و الغدران و لا بين الاشكال من المربع و المثلث و المستطيل و الدائره. و لا- ينبغي الإشكال في اتحاد حكم ما في الجميع فان كان المجموع كرا لا- ينفعل بالملاقاه كما انه ينفعل الجميع إذا كان المجموع أقل من الكره و لو بملاقاه بعضه و لا يتقوى بعضه ببعض، لان المناط في عدم انفعال الكره و انفعال القليل هو وحدة الماء المتصل بعضه ببعض و حده عرفيه و لا إشكال في تحقق القيدن كليهما في الصورة المفروضه. أما اتصال بعضه ببعض فلان الكلام في هذه الصورة. و اما صدق الوحدة عرفا فلانه لو فرض بناء حوض على هذه الهيئه أى هيئه الغديرين مع الاتصال بينهما بساقيه أو إناء من صفر أو غيره على تلك الهيئه فلا إشكال في انه يعد حوضا واحدا

أو إناء واحدا و إذا صب فيه الماء و امتلاء منه يكون المجتمع فيه ماء واحدا أيضا حسب وحدة وعائه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٩٥

فيشمله ما يدل على انفعال الماء القليل أو عدم انفعال الماء الكر. و هذا ظاهر بل لا خلاف فيه من الأصحاب إلا ما نسب الى المعالم كما تقدم فى أول هذا الفصل مع ما فيه، أو نسب الى المفيد فى المقنعة و سلار فى المراسم حيث ذهبوا إلى نجاسة ما فى الحياض و الأوانى بالملاقاة و ان كان كثيرا لعموم ما دل على النهى عن استعمال الأوانى بعد مباشرة النجاسة. و لا يخفى ان النسبة بين ما يدل على النهى عن استعمال الأوانى بعد ملاقاتها مع النجاسة و ما يدل على عدم انفعال الكر و ان كانت بالعموم من وجه الا انها تكون فى بادية النظر. و مع الدقة فالأخبار الدالة على عدم انفعال الكر لتصريحها بالعموم، بحيث لا يرتاب فى عدم اختصاص الحكم المستفاد منها بمورد دون مورد بل مؤدى بعض منها هو التصريح بعدم انفعال الحوض الكبير بولوج الكلب و فى بعضها التمثيل للكر من الماء بالحب الموجود عنده. و الاخبار الدالة على النهى عن استعمال الأوانى بعد ملاقاتها للنجاسة منصرفه عما إذا كان مائها كرا فتخرج النسبة عن كونها عموما من وجه. و على تقدير التكافؤ يقدم الطائفة الدالة على عدم انفعال الكر لكونها أظهر فى شمول مورد الاجتماع و موافقة المشهور معه و شذوذا القول الآخر و كون دليلهم أخص من المدعى لأن المحكى عن المفيد و سلار نجاسة ما فى الحياض و الإناء من المياه بالملاقاة و دليلهم يختص بالإناء و لا يعم الحياض. و بالجملة فهذا القول ساقط جدا لا ينبغى الالتفات اليه و لا فرق فى هذه الصورة بين ما إذا كان الماء راكدا و افقا أو سائلا و جاريا بلا اتصاله بالمادة و الا لدخل فى الجارى و يخرج عن محل الكلام الذى هو فى الماء المنقطع عن المادة.

الصورة الثانية فيما إذا اختلفت السطوح على وجه الانحدار الشبيه بالتساوى مع سكون الماء أو جريانه لا عن مادة و حكم هذه الصورة كالأولى فى تقوى كل واحد من العالى و السافل بالآخر لصدق الوحدة العرفية و شمول إطلاق أدلة انفعال القليل و عدم انفعال الكر للماء المجتمع كك من قليله و كره و الظاهر عدم الاشكال عندهم فيه الا ما نسب الى صاحب المعالم (قده) حسبما تقدم الصورة الثالثة فيما إذا اختلفت السطوح بالعلو و السفلى لا على الوجه المشابه بالمساوى بل مع الاختلاف الفاحش بين العلو و السفلى سواء كان على وجه التسليم كالمنصب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٩٦

من الميزاب أو جدول قائم أو على وجه التسريح الشبيه بالتسليم بان يكون الانحدار على وجه لا يلحق بالمساوى عرفا كل ذلك مع عدم كون أحدهما من العالى أو السافل كرا ففى تقوى كل منهما بالآخر مطلقا إذا كان المجموع كرا، أو عدم تقوى كل بالآخر كك، أو التفصيل بتقوى السافل بالعالى فلا ينفعل بملاقاة السافل للنجاسة دون العكس فينفعل بملاقاة العالى لها وجوه و أقوال:

ظاهر الشهيد فى الدروس هو الأول. قال (قده) لو كان الجارى لا عن مادة و لاقته النجاسة لم ينجس ما فوقها مطلقا و لا ما تحتها إذا كان جميعه كرا فصاعدا الا مع التغير انتهى. حيث ان إطلاق عبارته يشمل ما إذا كان التفاوت بين الفوق و التحت على وجه التسليم أو التسريح أو غيرهما.

و حكى عن الشهيد الثانى فى الروض و صاحب المدارك أيضا. و استدلل لهم بإطلاق قوله (ع) إذا كان الماء قدر كرا لا ينجسه شىء. قال الشهيد الثانى فى الروض النصوص الدالة على اعتبار الكثرة و كلام أكثر الأصحاب ليس فيه تقييد الكر المجتمع بكون سطوحه مستوية بل هو أعم منه و من المختلفه كيف اتفق انتهى. فانظر كيف يصرح بإطلاق النصوص و كلام الأصحاب.

و يمكن ان يستدل بدليل الاعتبار حيث ان الجزئين من الماء متحد لمكان اتصال أحدهما بالآخر و ان الوحدة الاتصالية تساقق الوحدة الشخصية و المتصل بهما أيضا متحد معهما بحكم الاتصال فيصير المجموع واحدا و يترتب على وحدته تقوى كل جزء

منه بالآخر إذ الماء الواحد لا يصير ذا حكمين الا مع تغير بعضه و عصمه باقيه الغير المتغير و على هذا فمبنى التقوى هو وحدة الماء. و يشكل ما ذكره اما إطلاق النصوص فالإنصاف عدم إطلاق لها لكي يشمل تلك الصورة خصوصا بعض مصاديقها مثل ما إذا كان ماء قليل في حوض في سطح دار مثلا و تكون على جنبه منارة و على تلك المنارة إبريق في أسفله ثقبه ضيقه يخرج منها الماء و يدخل في الحوض الذي في السطح تحت المنارة و يكون مجموع ما في الحوض و الإبريق و الخط الذي يخرج من الإبريق و يهراق في الحوض قدر الكر فان الفهم الزكي آب عن التسليم يكون مثله مشمولاً لقوله (ع) إذا كان الماء قدر كر لا ينجسه شيء و على تقدير تسليم الإطلاق فلا اشكال عن انصرافه عن مثل ذلك قطعاً. و اما إطلاق كلام الأصحاب ففيه ان جملة منهم مصرحون باعتبار تسوية السطوح و جماعة منهم قائلون بالتفصيل و بالجملة فالمسألة عندهم ذات أقوال ثلاثة فلا مسرح لدعوى إطلاق كلام أكثرهم. و اما الدليل الاعتباري فالإنصاف ان المستفاد

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٩٧

من النصوص هو عصمة الماء الكر الذي يصدق عليه الوحدة عرفاً و ليس كل متصل مما يصدق عليه الوحدة الشخصية عرفاً و ان كان كذلك حقيقة فالماء المتصل ببعضه ببعض كما في الفرض الذي فرضناه لا يصدق عليه الوحدة عرفاً فلا يقال على ما في الإبريق الذي في المنارة انه الماء الذي في الحوض و لو مع الغمض عن الإبريق و الحوض الذين يكونان ظرفين لما فيهما من الماء بل ربما لا يصدق الوحدة عرفاً على بعض فروض متساو السطوح أيضاً كما إذا كان الوصل بين الغديرين بساقية ضيقة مثل الإبرة و نحوها فإنه لا يقال على ما فيهما و الساقية من الماء انه واحد و ذهب غير واحد من الأصحاب الى الثاني أى عدم تقوى كل من العالى و السافل بالآخر فينفع العالى بملاقاته مع النجاسة كما ينفع السافل بها و هو المحكى عن بعض كلمات العلامة و الشهيد و صريح المحقق الثاني قال الأخير في محكى جامع المقاصد ان اشتراط الكرية في المادة انما هو مع عدم استواء السطوح بان تكون المادة أعلى أو أسفل مع اشتراط القاهرية بفوران و نحوه اما مع استواء السطوح فيكفى بلوغ المجموع كرا كالغديرين إذا وصل بينهما بساقية انتهى. و استدلل لهم تارة بقاعدة أصالة انفعال الماء بملاقاته النجاسة إلا ما خرج للشك في صدق عنوان المخرج في المقام مع عدم شمول إطلاق مثل قوله إذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شيء و اخرى بما دل على اعتبار المادة في ماء الحمام المنصرف إطلاقه و لو بحكم الغلبة إلى الكر و مفهومه عدم الاعتصام إذا كان المجموع كرا و إذا ثبت عدم الاعتصام في الحمام ثبت في غيره بالإجماع و الأولوية فإن الحمام أولى بالتسهيل من غيره و ثالثه بأن المستفاد من قوله (ع) في ماء الحمام انه لا ينجسه شيء إذا كانت له مادة هو عليه المادة البالغة حد الكر لاعتصام ماء الحمام القليل الواقع في الحياض الصغار فيتعدى من ماء الحمام الى عدم انفعال كل ماء قليل له مادة هي كر بحسب المنطوق و الى انفعال كل ماء قليل لم يكن له مادة كر كما في المقام بحسب المفهوم و لا يخفى ما في الكل اما الأول فللمنع من أصالة الانفعال في الماء حسبما يأتي في المسائل الآتية و اما الثاني و الثالث فبمنع استفادة كرية المادة في حكم ماء الحمام حسبما يأتي أيضاً في المسائل اللاحقة و ذهب جملة من المحققين الى القول الثالث و هو التفصيل بين السافل

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٩٨

و العالى بتقوى السافل بالعالى فلا ينفع بملاقاته للنجاسة مع اتصاله بالعالى و عدم تقوى العالى بالسافل فينفع العالى بملاقاته للنجاسة و لازمه انفعال السافل أيضاً بتنجس العالى لعلوه و قاهرته عليه و نسب الى ظاهر التذكرة قال في المحكى منها لو وصل بين الغديرين بساقية اتحدان اعتدل الماء و الا ففى حق السافل و فى المحكى عن الدروس لو اتصل الواقف بالجارى اتحدان مع مساواة سطحيهما و كون الجارى أعلى لا العكس انتهى و ظاهره ان الواقف لو كان عالياً مع اتصاله بالجارى السافل لا يتقوى به بل ينفع بملاقاته للنجاسة و لازمه عدم تقويه بالسافل الكر أيضاً و كيف كان فعدم تقويه بالسافل القليل يكون أولى و استدلل

لهذا القول بأمور الأول دعوى اتحاد السافل بالعالى دون العكس موضوعا و أورد عليه باستلزام اتحاد العالى مع السافل لاتحاد السافل مع العالى و لذا حمل الشيخ الأكبر فى الطهارة كلامه على الاتحاد الحكمى قال (قده) مراده بالاتحاد فى حق السافل و عدمه فى العالى الاتحاد من حيث الحكم دون الموضوع و الا- فلا يتصور حصول موضوع الاتحاد من احد الطرفين دون الآخر انتهى و أجاب عنه فى مصباح الفقيه بان الاتحاد بين السافل و العالى ليس عقليا حتى يحكم بالملازمة و امتناع الانفكاك بل انما هو بحكم العرف و يمكن التفكيك بنظرهم كما هو كك حيث يلاحظون الماء السافل و يعدون الماء العالى المستولى عليه من اجزائه و يشهدون بكونه كرا و إذا لاحظوا العالى يرونه مستقلا و لا يعدون الجزء النازل منه من اجزائه و لذا لا يتوهمون سراية النجاسة من السافل اليه ثم قال فالقول بتقوى السافل بالعالى مطلقا من غير عكس غير بعيد و ان كان الالتزام به فيما إذا لم يكن العالى بنفسه كرا لا- يخلو عن اشكال انتهى أقول و الانصاف ان ما نفى عنه البعد بعيد غايته و كيف يمكن تفكيك العرف و تفرقة بين ملاحظة العلو و السفلى بحكمه عند ملاحظة العالى بتعدد مع السافل النازل منه و لذلك لا يتعداه تنجس السفلى و انفعاله و عند ملاحظة السافل باتحاده مع العالى الذى نزل السافل منه و عدّ العالى من اجزائه كيف و لازم ذلك عدم سراية نجاسة العالى الى السافل عند انفعال العالى بملاقاته للنجاسة قضاء لحكم التعدد العرفى لأنه كما ان السافل لا يصير منشأ لاندفاع الانفعال عن العالى لملاحظة العرف بينونة العالى عنه كذلك لا يسرى انفعال العالى اليه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٩٩

بحكم تلك بينونة مع ان لازم الاتصال هو سراية انفعال العالى الى السافل و بالجملة فالأمر يدور بين عدم انفعال العالى لو حكم باتحاده مع السافل لكونهما معا كرا واحدا أو عدم سراية انفعاله الى السافل لو لم يحكم بوحدته معه لكن الثانى لا يمكن الالتزام به و لا هو (قده) ملتزم به فالمتعين هو الأول الأمر الثانى دعوى اتحاد السافل مع العالى حكما دون العكس و لا يخفى ان التفكيك فى الحكم و ان كان امرا ممكنا بين السافل و العالى الا انه يحتاج الى الدليل و الكلام فيه الأمر الثالث دعوى كفاية القهر فى تقوى الأسفل بالأعلى القاهر عليه كما ذكروا نظيره فى مقام رفع النجاسة و إزالتها من كفاية علو المطهر أو مساواته و هذا الأمر أيضا مردود بمنع كفاية مجرد علو المطهر فى مقام الرفع فضلا عن الدفع بل يعتبر ما يشترط فى التطهير من الدفعة و الامتزاج و كرية المطهر فى تطهير الماء القليل و منع أولوية الدفع عن الرفع على تقدير كفاية علو المطهر فى الرفع إذ الاكتفاء به فى الرفع لو ثبت لكان بقيام الدليل عليه المفقود فى المقام الرابع دعوى أولوية التقوى بالعالى عن التقوى بالمساوى الذى لا- اشكال فيه و فيه أيضا منع الأولوية بعد التفكيك بين المساوى و العالى بقيام الدليل فى المساوى دون العالى مع ان التقوى بالمساوى لعله ينشأ من صدق الوحدة عند تساوى السطوح المنتفى مع اختلافها فكيف يلحق صورة الاختلاف بصورة التساوى مع اختلافهما فى الملا-ك و التحقيق ان يقال لا- شبهة فى انه ليس المدار فى عصمة الماء عن الانفعال بكريته هو وجود الكر كيفما اتفق بل المدار ان الماء الذى تصيبه النجاسة ان كان كرا لا يفعل و صدق الكر على ما لاقته النجاسة يتوقف على اتصال اجزائه بعضه ببعض و كونه مع ما به يتم كرية ماء واحدا و عند ذلك نقول صدق الوحدة فى افراد المتصل على سبيل التشكيك سواء كان فى متساوى السطوح أو فى مختلفها، ففى بعض الافراد منه تصدق الوحدة صدقا جليا و لعل منه ما إذا صيغ من الحديد أو فلز آخر ما يتحمل كرا على شكل أسطوانة تنتهى إلى طرفين عريضين يكون الماء الذى فيها و فى طرفيها بقدر الكر لا سيما مع وقوف الماء و عدم سيلانه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٠٠

إذ لا- إشكال فى انه ماء واحد بل ليس الا- كالماء فى الحوض الذى يتراكم بعضه على بعض حتى ينتهى إلى قعره حيث لا إشكال فى ان ما فى قعر الحوض متحد مع ما فى سطحه كما لا يخفى و فى بعض الافراد منه يكون صدق الوحدة خفيا فينصرف

عنه إطلاقات الأدلة و في بعض الافراد منه يشك في الانصراف و عدمه و في بعض الافراد منه لا يساعد العرف على إطلاق الماء الواحد عليه كما لو انصب الماء من إبريق و اتصل بماء سافل اتصالا ضعيفا أو اتصل الغديران بساقية ضيقة كالإبرة و نحوها و الحكم في الأول أى فيما كان صدق الوحدة جليا هو الرجوع الى المطلقات و في غيرها هو التمسك بقواعد أخرى أو الرجوع الى الأصول مما يطابق البراءة أو الاحتياط هذا ما عندى فى ذاك المقام و على الله التوكل و به الاعتصام هذا كله فيما إذا لم يتساو سطوح الكر أو القليل الواقف الغير السائل و اما لو كان جاريا من الأعلى إلى الأسفل فلا ينجس العالى بملاقاة السافل إجماعا فى العلو التسنيمى أو التسريحى الشبيه بالتسنيمى بخلاف ما لو كان العلو انحداريا شبيها بالتساوى فإنه فى حكم التساوى و ربما يدعى استحالة سراية النجاسة من السافل الى العالى عقلا و فيه ان الحكم بالسراية أمر تعبدى لا استحالة فى انقيادها لو قام عليه دليل و لوضوح ما ذكرناه وجه دعوى الاستحالة بأنها غير مفهومه من الدليل الدال على انفعال القليل لعدم مساعدة الارتكاز العرفى عليه و هل المرجع عند الشك فى شمول إطلاق دليل الكر هو عموم أدلة الانفعال أو عموم اعتصام الماء أو استصحاب طهارة الماء فيه كلام يأتى تفصيله فى المسألة السابعة إنشاء الله تعالى

[مسألة السادسة إذا جمد بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ كرا ينجس بالملاقاة]

مسألة السادسة إذا جمد بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ كرا ينجس بالملاقاة و لا يعصمه ما جمد بل إذا ذاب شيئا فشيئا ينجس أيضا و كذا إذا كان هناك ثلج كثير فذاب منه أقل من الكر فإنه ينجس بالملاقاة و لا يعتصم بما بقى من الثلج اعلم ان فى هذه المسألة أموراً ينبغى التنبيه عليها (الأول) إذا جمد بعض ماء الكر و لم يكن الباقي منه كرا فهل يبقى بواسطة اتصاله بالمنجمد فى حكم الكر فلا ينجس بالملاقاة أولا يعصمه ما جمد فينجس بها (وجهان) بل قولان المحكى عن منتهى العلامة هو التردد فيه بناء

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٠١

على ما ذهب اليه من عدم انفعال الجامد الكثير بالملاقاة كما يأتى فى الأمر الثانى و وجه تردده على ذلك المبني هو التردد فى صدق الاتحاد اى اتحاد الماء الغير المنجمد مع المنجمد قال فى محكى المنتهى لو وقع فى الماء القليل المانع الملاصق لما زاد عن الكر من الثلج نجاسة ففى نجاسته نظر فإنه يمكن ان يقال ماء متصل بالكر فلا يقبل التنجيس و يمكن ان يقال ماء قليل متصل بالجامد اتصال مماسه لا ممازجه و اتحاد فأشبه المتصل بغير الماء من انفعاله عن النجاسة لقلته انتهى و الأقوى تنجسه بالملاقاة و عدم اعتصامه بواسطة اتصاله بما جمد لضعف مبناه كما سيظهر و عدم صدق الاتحاد عرفا على تقدير تسليم مبناه و يترتب عليه انه إذا ذاب المنجمد شيئا فشيئا ينجس أيضا فإنه بعد الذوب ماء قليل ملاق للماء المتنجس و كذا إذا كان ثلج كثير يذوب شيئا فشيئا فلاقى الذائب منه الذى أقل من الكر مع النجاسة فإنه ينجس و لا يعتصم بما بقى من الثلج و ينجس ما يذوب منه بعده و لو بلغ من الكثرة ما بلغ و طريق تطهيره هو طريق تطهير القليل إذا كان قليلا و الكثير إذا كان كرا الأمر الثانى إذا جمد الكثير فهل ينجس بالملاقاة كالجامدات فينجس المحل الملقى منه و يطهر بمطهر غيره من الجوامد أولا ينجس لبقائه على ما كان من حقيقته المائىة قبل انجمادها (وجهان) بل قولان. المحكى عن منتهى العلامة هو الأخير و استدلل له بان جمود الجامد من الماء لا يخرج عن حقيقته المائىة بل يؤكدها لأن الآثار الصادرة عن الحقيقة كلما قويت كانت أكد فى الدلالة على ثبوت تلك الحقيقة و من الواضح ان البرودة من آثار حقيقة الماء و صورة نوعيته و هى تقتضى الجمود و إذا لم يخرج الماء بالحرارة البالغة غايتها الطارىة عليه عن حقيقته مع انها على خلاف طبعه فعدم خروجه عن حقيقته بواسطة البرودة التى مقتضى طبيعته يكون أولى

و مع عدم خروجه عن حقيقته بواسطة الجمود الطارى عليه يعمه حكمه فيشملة عموم قوله (ع) إذا بلغ الماء قدر كرا لا ينجسه شىء انتهى و الأقوى هو الأول لخروج الماء المنجمد عن صدق الماء لغه و عرفا و لو لم يخرج عن تلك الحقيقة عقلا و لا إشكال فى توقف شمول الحكم على بقاء صدق الاسم عرفا لكون الألفاظ بمالها من المداليل العرفية موضوعه للاحكام و مع عدم صدق الاسم عرفا لا يشمله الحكم فيصير

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٠٢

بعد الانجماد كالجامدات التى تنجس بملاقاتها للنجاسة و يطهر بمطهر غيره من الجامدات بعد زوال العين ان كانت للنجاسة عين و لو ألقيت النجاسة و ما يكتنفها إذا كانت لها عين أو القى موضع الملاقاة حيث لا عين بقى ما عداه على الطهارة كما فى سائر الجامدات الأمر الثالث إذا جمد القليل فعلى المختار من خروجه عن تحت حكم الماء بواسطة جموده لا إشكال فى اختصاص الانفعال بموضع الملاقاة فلا يسرى الى ما عداه لانه جامد يتبعه حكم الجوامد و على المحكى عن منتهى العلامة (قده) فهل يحكم بنجاسة جميعه لانه ماء قليل و من حكمه انفعال جميعه بملاقاة جزء منه للنجاسة أو يكون كالجوامد لان جموده يمنع من شىء النجاسة فيه فلا- يتعدى موضع الملاقاة بخلاف الماء القليل الذى يسرى الى جميع اجزائه (وجهان) استقرب فى المنتهى الأخير و يمكن ان يبتنى المسألة على ان انفعال جميع اجزاء الماء القليل بالملاقاة هل هو بالسراية و شىء النجاسة فيه أو بالتعبد فعلى الأول فيقول فى المقام بالأخير كما استقرب به العلامة معللا بعدم الشىء و السراية و على الثانى فيقول بالأول لإطلاق أدلة انفعال ماء القليل بالملاقاة بعد فرض تسليم صدق الماء على المنجمد منه الأمر الرابع لو انفعال الماء ثم عرضه الجمود بعد انفعاله فعلى المختار من خروجه عن حكم الماء فالظاهر طهر ظاهره بتطهيره و عدم حصول طهر باطنه بتطهير ظاهره بل يتوقف طهر باطنه على عوده مائعا لا متناع مداخلة أجزاء المطهر له بحيث ينفذ. فى أعماقه كسائر المائعات المتنجسة عند جمودها كالدهن المائع المتنجس إذا صار جامدا و اللبن المتنجس لو صار جبنا و الشحم المتنجس إذا صار صابونا و من ذلك الأسنان الصناعية لو انفعلت بالملاقاة حال ذوبانها ثم انجمدت فإنها تطهر بالتطهير ظاهرها مع بقاء باطنها على النجاسة و على المحكى عن العلامة فالوجهان المتقدمان فى الأمر المتقدم

[مسألة ٧- الماء المشكوك كريتته مع عدم العلم بحالته السابقة فى حكم القليل على الأحوط]

مسألة ٧- الماء المشكوك كريتته مع عدم العلم بحالته السابقة فى حكم القليل على الأحوط و ان كان الأقوى عدم تنجسه بالملاقاة نعم لا- يجرى عليه حكم الكر فلا- يطهر ما يحتاج إلى إلقاء الكر عليه و لا- يحكم بطهارة متنجس غسل فيه و ان علم حالته السابقة يجرى عليه حكم تلك الحالة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٠٣

اعلم ان الشك فى الكرية تارة يكون من جهة الشبهة المصدقية كما إذا لم يعلم مقدار الماء المعين مع العلم بمقدار الكر شرعا و اخرى يكون من جهة الشبهة الحكمية و هذا أيضا على قسمين لانه يكون تارة من جهة الشك فى مقدار الكر شرعا كما إذا علم بلوغ مساحة مكسر الماء سبعة و عشرين لكن يشك فى بلوغه الكر من جهة الشك فى ان الكر عند الشارع هل هو هذا المقدار أو ما يبلغ مكسرة ستة و ثلاثين أو ما يبلغ اثنين و أربعين شبرا و سبعة أثمان من الشبر و اخرى من جهة الشك فيما يعتبر فى عاصميته أو مطهريته كما إذا علم بكون الكر اثنين و أربعين شبرا و سبعة أثمان من الشبر و علم ببلوغ الماء هذا المقدار أيضا و لكن شك فى طهارته عند ملاقاته للنجاسة إذا لم يكن متساوى السطوح من جهة الشك فى اعتبار تسوية السطوح فى العصمة

أو شك في مطهريته للماء الذي يراد طهره به مع عدم ممازجته معه أو إلقاءه عليه دفعةً من جهة الشك في اعتبار الممازجة أو الإلقاء دفعةً و على جميع التقادير فاما ان يعلم بالحالة السابقة للماء من القلة أو الكثرة، أو لا يعلم اما لأجل عدم الحالة السابقة له كالماء الخلق دفعه أو لا جل الجهل بحالته السابقة و كيف كان فهل يحكم في موارد الشك في اندراج ماء في موضوع اخبار الكر أو أدلة الانفعال بالانفعال أو بعدمه (قولان) الذى مشى عليه الشيخ الأكبر في طهارته هو الأول و ذهب صاحب الجواهر (قده) إلى الأخير و استدلل للأول بوجوه: الأول قاعدة المقتضى و المانع و تفصيل الكلام في تلك القاعدة يقع في مقامين الأول في بيان تلك القاعدة في حد نفسها و الثانى في تطبيقها على المورد اما المقام الأول فاعلم انه لا إشكال في جواز التمسك بأصالة عدم المانع عند الشك في وجود المقتضى بالفتح لدى العلم بوجود مقتضية و كون الشك في وجود المقتضى بالفتح من جهة الشك في وجود المانع إذا كان لعدم المانع حالة سابقة معلومة و ذلك بأدلة حجية الاستصحاب و اما إذا لم يعلم بعدم المانع سابقا و شك في وجوده مع العلم بوجود المقتضى بالكسر فهل لا- يعنى بالشك في وجود المانع و يحكم بترتب المقتضى بالفتح على المقتضى بالكسر إذا علم بوجوده ما لم يعلم بوجود المانع سواء علم عدمه بعلم أو علمى أو أصل معتبر أو لم يعلم أصلا أولا يحكم بترتبه ما لم يحرز عدم المانع (وجهان) قد يقال بالأول و ذهب اليه الشيخ الأكبر (قده)

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٠٤

في الطهارة في مسئلتنا و هي الشك في الكرية و ربما يتمسك له ببناء العقلاء بدعوى انهم عند العلم بوجود المقتضى بالكسر يحكمون بوجود المقتضى بالفتح مع الشك في وجود المانع و لو لم يحرزوا عدمه و لو بأصل كما يحكمون بوجوده مع العلم بعدم المانع أو إحراز عدمه بدليل علمى أو أصل معتبر و هذا هو المراد بقاعدة المقتضى و المانع و التحقيق عدم أصل لتلك القاعدة أصلا كما عليه الشيخ الأكبر في أصوله لعدم إحراز بناء العقلاء على العمل بها و من المعلوم ان الحكم بوجود المعلول يتوقف على إحراز وجود علته بتمام ماله الدخلى في عليته و كما انه مع الشك في وجود المقتضى بالكسر لا- يحكم بتحقق المقتضى بالفتح فكذلك عند العلم بوجود المقتضى بالكسر لا يحكم بتحقق المقتضى بالفتح لو شك في وجوده من جهة الشك في فقد شرطه أو وجود مانعه و كما ان نفس الشك في فقد الشرط لا ينعف في الحكم بترتب المقتضى بالفتح ما لم يحرز وجود الشرط بمحرز من علم أو علمى أو أصل معتبر كذلك نفس الشك في وجود المانع لا ينعف في الحكم المذكور ما لم يحرز عدمه بمحرز. و السر في ذلك ان المقتضى بالكسر ليس بكاف في تحقق المقتضى بالفتح لانه ليس بالعلّة التامة لوجود المقتضى بل هو جزء من العلة حسب فرض دخل الشرط و عدم المانع في وجوده لا بمعنى ان دخل عدم المانع دخل تأثير نحو دخل المؤثر في المتأثر حتى يرد بان العدم لا يكون مؤثرا في الوجود بل بمعنى انه عند تحقق الشرط و فقد المانع يؤثر المقتضى بالكسر في الوجود فالتأثير مستند إلى المقتضى بالكسر لكن لا مطلقا بل في ظرف تحقق الشرط و فقد المانع و ان شئت فعبّر عن المقتضى بالفتح بأنه ليس مستكفيا بالفاعل فقط و ان شئت فقل ان الكلام ليس في العلة البسيطة بل المركبة من وجود الفاعل المؤثر المعبر عنه بالمقتضى بالكسر و وجود الشرط و عدم المانع فكما انه عند الشك في وجود العلة البسيطة لا يحكم بوجود المعلول و لا- الجرى العملى على طبق وجوده ما لم يحرز علته البسيطة بمحرز و ليس لعاقلة ترتيب آثار وجوده مع الشك في وجود علته ما لم يحرز بمحرز فكذلك لا يحكم بوجود المعلول عند الشك في وجود علته التامة ما لم يحرز وجود علته بمحرز من غير فرق بين ان يكون الشك في وجود جميع اجزاء علته من المقتضى و الشرط و المانع أو في بعض اجزائها و في بعض الاجزاء أيضا لا يفرق بين ما إذا كان الشك في وجود المقتضى بالكسر

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٠٥

أو في وجود الشرط أو في فقد المانع. فالفرق بين الشك في اجزائها بعدم ترتيب اثر وجود المعلوم عند الشك في وجود

المقتضى أو الشرط عند عدم احرازهما بمحرز و ترتيب أثره عند الشك في عدم المانع مع عدم إحراز عدمه بمحرز حديث شعري محض و باطل صرف لا أساس له أصلا هذا تمام الكلام في أصل القاعدة المقام الثاني في تطبيق القاعدة على تقدير تماميتها على المورد فقد ذكر الشيخ الأكبر (قده) في طهارته، ما حاصله ان الاستفادة من الصحيح (إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شيء) هو ان الكرية علة لعدم التنجيس و هو معنى المانع إذ لا نعى به الا ما يلزم من وجوده العدم هذا طريق الاستفادة مانعية الكر عن الانفعال و اما ما يستفاد منه اقتضاء الملاقاة للانفعال فهو مثل قوله (ع) في الماء الذى يدخله الدجاجة الواطية للعدرة انه لا يجوز التوضى منه الا ان يكون كثيرا كثيرا كرم من الماء و قوله (ع) فيما يشرب منه الكلب الا ان يكون حوضا كبيرا يستسقى منه حيث ان الاستفادة منها سببية الملاقاة للنجاسة و مانعته الكرية عنها هذا و ليعلم أولا ان الاستفادة من عبارة الجواهر ان القلة و الكثرة أمران وجوديان و ان التقابل بينهما بالتضاد كما نسب اليه الشيخ فى الطهارة و قال (قده) و كأنه تخيل تبعا لصاحب الحدائق ان كلاله من القلة و الكثرة أمران وجوديان لا بد من الرجوع عند تردد الماء بينهما الى ما يقتضيه الأصل فى أحكام القليل و الكثير انتهى و المختار عنده (قده) أن القلة باعتبار فصله اعنى ما لا يكون كثيرا أمر عدمى و يكون التقابل بينها و بين الكثرة نحو تقابل الوجودى و العدمى الا انه (قده) لم يبين أنه بالإيجاب و السلب أو العدم و الملكة و ان كان الظاهر هو الأخير لأن الماء الذى لا يكون كثيرا تكون فيه قابلية الكثرة بأن يزداد عليه الى ان يصير كثيرا لكن الحق هو ما ذهب إليه فى الجواهر لان كل واحد من القلة و الكثرة عبارة عن قدر من الماء إذا كان الماء على ذاك المقدار المخصوص يكون قليلا أو كثيرا و ليست القلة مجرد ما لا يكون كثيرا. كيف و الا يمكن ان يقال بأن الكثرة أيضا أمر عدمى باعتبار فصلها اعنى مالا يكون قليلا فالحق كون التقابل بينهما بالتضاد.

ثم انه يمكن ان يكون الشرط فى الانفعال هو القلة كما يستفاد من قوله (ع) «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه» و قوله (ع) «كلما غلب الماء ريح الجيفة»

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٠٦

فتوضاً و اشرب» حيث انهما بعمومهما يدلان على عدم انفعال الماء خرج عنه القليل بالأدلة الدالة على انفعاله بالملاقاة فتكون القلة شرطا فى انفعاله و لا بد من إحرازها فى الحكم بالانفعال و مع الشك فيها يكون المرجع هو أصالة عدم القلة لكونها امرا وجوديا مسبوqa بالعدم.

و يمكن ان يكون الشرط فى عدم الانفعال هو الكثرة و لا بد من إحرازها فى الحكم بعدم الانفعال و مع الشك فيها يكون المرجع هو أصالة عدم الكثرة و لا يحتاج إلى إثبات القلة ح لأنها ليست شرطا للانفعال حسب الفرض و يمكن ان يكون كلاهما شرطا للقلة للانفعال و الكثرة لعدمه و عليه فيتعارض الأصلان أعنى أصالة عدم للقلة و أصالة عدم الكثرة و يكون المرجع هو أصالة الطهارة فى الماء و عموم «خلق الله الماء طهورا» و التحقيق هو الأخير لمنع الاستفادة اقتضاء الملاقاة مطلقا للنجاسة بل المسلم كونها مقتضية لتنجيس الماء القليل بدعوى كون الملاقاة مقتضية لتنجيس هذا المقدار من الماء كما يشاهد فى قطرة من الدم مثلا فإنها توجب تغير مثقال من الماء و لا تغير رطلا منه، لا لكون الكثرة فى الرطل مانعة عن تغييره بل لعدم اقتضاء القطرة فى ان يغيره فالتصور فى ناحية فاعلية القطرة فى التأثير لا من جهة طر و المانع فى القابل عن التأثير فحديث المقتضى و المانع غير منطبق على المقام و قد عرفت عدم تمامية قاعدته رأسا فقاعدة المقتضى و المانع لا كبرى لها و لا صغرى فى المقام هذا ما عندى فى هذا الموضوع.

الوجه الثانى مما استدل به لانفعال ما شك فى كرفته هو التمسك بأصالة عدم وجود الكر فى هذا المكان لإثبات عدم كرية هذا الموجود بناء على القول بالأصول المثبتة هكذا ذكره الشيخ الأكبر فى الطهارة و لم يظهر لى المراد من استصحاب عدمه الذى

هو مفاد ليس التامة لإثبات ليس الناقصة هل هو إجراء الأصل في العدم المحمولي لإثبات العدم النعتي أو المراد معنى آخر مغاير مع استصحاب العدم الأزلي لكن في مستمسك العروة جعل هذا الوجه مغايرا مع استصحاب العدم الأزلي وردده بأنه مبنى على القول بالأصل المثبت مع تسليمه جريان الاستصحاب في العدم الأزلي و إثبات العدم النعتي من غير ابتناؤه على الأصل المثبت و لم يظهر لى المغايرة بينهما و كيف كان فهذا كما صرح به الشيخ (قده) مبنى على القول بالأصل

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٠٧

المثبت الذى لا- يقول به ولا- يمكن ان يقال به الوجه الثالث التمسك بعموم العام فى الشبهة المصدقية للخاص بناء على ان يكون مقتضى العمومات انفعال الماء مطلقا و قد خرج عنه الكر فإذا شك فى كرية ماء يشك فى كونه مصداق المخصص بعد العلم بكونه من افراد العموم فيكون المرجع فيه العموم و فيه أولا- منع كون مقتضى العمومات انفعال الماء مطلقا لما عرفت فى الوجه الأول من ان المستفاد منها هو انفعال الماء القليل لا الماء مطلقا و ثانيا عدم جواز التمسك بالعموم فى الشبهة المصدقية حسبما قرر فى الأصول لكن الإشكال الأخير يختص بالتمسك بالعموم فى الشبهة الموضوعية و اما فى الشبهة الحكمية فلا مانع عن التمسك به فى المقام سواء كان الشك فى مقدار الكر شرعا أو فى اعتبار شىء فى عصمته الوجه الرابع ما افاده بعض مشايخنا (قده) و هو ان تعليق الحكم على أمر وجودى فى دليل، بالدلالة الالتزامية العرفية يدل على ثبوت الحكم عند إحرازه لا بمعنى كون الإحراز موضوعا لذاك الحكم تماما أو جزء من موضوعه و لا بان تكون القضية المتكفلة لإثبات الحكم الواقعي مثبتا للحكم الظاهري بل بدعوى ان العرف يفهم من القضية المتكفلة للحكم الواقعي كدليل التصرف فى مال الغير المتعلقة على رضا مالكة مثلا ان المكلف ما لم يحرز رضا المالك لا يجوز له التصرف فى ماله بلا مؤنة إثبات عدم الرضا بالأصل بل نفس الشك فى الرضا كاف عندهم فى الحكم بعدم جواز التصرف و انحصار جوازه عندهم بصورة إحراز الرضا فالإحراز و ان كان طريقا الى موضوع الحكم لكنهم يرونه موضوعا فهو من هذه الجهة موضوعى و ان شئت فقل ان كل موضوع للحكم إذ أفض إحرازه إلى المكلف و جعل إحرازه وظيفة له و ان كان الإحراز طريقا اليه الا ان العرف يرونه موضوعا له و ذلك قاعدة سارية فى غير واحد من الأبواب كعدالة الشاهدين فى باب الطلاق و كوجود المصلحة فى فعل الوكيل عن الموكل و الولي فى مال المولى عليه و كالحلية المترتبة على التذكية فى قوله تعالى (إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ) و كوجوب القصر المترتب على السفر و غير ذلك من الموارد التى لا- تحصى مما رتب الحكم على أمر وجودى و فوض إحراز ذاك الأمر الوجودى إلى المكلف و جعل إحرازه وظيفة له فمن ترتب الحكم على الأمر الوجودى و جعل إحرازه فى عهده المكلف يستكشف أن الإحراز

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٠٨

أخذ موضوعيا بالنسبة إليه لا طريقا محضا فيستظهر عدمه عند عدم إحراز موضوعه من دليل الحكم الواقعي بدلالة التزامية عرفية و لعل طريق استظهاره من الدليل الدال على تعليق الحكم على الموضوع الواقعي الذى يلزمه كون الإحراز أخذ طريقا محضا اليه هو الحكم بأنه لو لا موضوعية الإحراز للزم عدم حصول الاطمئنان بوقوع شىء مما يكون من سنخ هذه الأمور المذكورة لا سيما لو كان الفاعل محرزاً للموضوع بغير طريق العلم الوجداني بل معتمدا على الأصل أو الامارة ضرورة انه لو طلق عند عدلين الذين أحرز عدالتهم بالبينة يكون دائما فى شك من وقوع طلاق من جهة التردد فى تبين خلاف الامارة القائمة على عدالتهم فمقتضى إيكال الإحراز إلى نظره هو حجية إحرازه زائدا عن طريقته الى الواقع فى موضوعيته بالقياس الى ما يترتب عليه من الحكم و يترتب على ذلك أمران. أحدهما عدم كشف الخلاف بعد ان أحرز الموضوع بمحرز و عمل على طبقه و لو انكشف خلاف ما أحرزه لا لأجل اجزاء الحكم الظاهري عن الواقعي بل لمكان تحقق موضوع الحكم واقعا و هو الإحراز و ثانيهما عدم تحقق الحكم عند عدم الإحراز واقعا لأجل عدم تحقق موضوعه فمن صغريات تلك القاعدة هو الحكم بالعصمة المترتب على

الكريه التي هي أمر وجودى فوض إحرازها إلى المكلف و جعل إحرازها وظيفته له فعند عدم إحرازها يحكم بعدم ترتب حكم العصمه عليها من جهة انتفاء الحكم بانتفاء موضوعه الذى هو إحراز الكريه و يكون الدليل على موضوعيه إحراز الكريه للحكم بالعصمه هو نفس الدليل الدال على ان الماء إذا كان قدر كر لا ينجسه شىء لكن بالدلاله الالتزاميه العرفيه و مما قرناه فى بيان تلك القاعده يظهر سقوط ما أورد عليها فى مستمسك العروه فى المقام فإنه بعد ان قرر القاعده أولا بقوله «اناطه الرخصه تكليفيه كانت أو وضعيه بأمر وجودى يدل بالالتزام العرفى على إناطه الرخصه بإحراز ذلك الأمر و انتفائها بعدم إحرازه» أورد عليه بقوله ان كان المراد ان إناطه الرخصه بالأمر الوجودى مرجعها إلى إناطه الرخصه الواقعيه بذلك الأمر و اناطه الرخصه الظاهريه بالعلم بوجوده فيكون المجعول حكيمين واقعيًا منوطًا بوجود ذلك الأمر الواقعي و ظاهريًا منوطًا بالشك فيه فذلك مما لا يقتضيه ظاهر

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ١، ص: ١٠٩

الدليل أصلا و ليست اناطه الرخصه بأمر الا كاناطه المنع بأمر ليس المقصود منها الا جعل حكم واقعي لموضوعه الواقعي و ان كان المراد ان هناك قاعده عقلائيه ظاهريه نظير جواز الرجوع الى العام عند الشك فى وجود الخاص فهو أيضا غير ثابت نعم إذا كان الأصل يقتضى انتفاء الأمر المنوط به الجواز كان الأصل النافى له نافيا لحكمه و هو الجواز و لكن هذا وجه آخر يأتى و يتوقف على جريان الأصل النافى للكريه انتهى و أنت بعد الاطلاع على ما قرناه تعلم ان مورد تلك القاعده ليس مختصا بخصوص الرخصه المترتب على الأمر الوجودى بل المؤسس لها يجريها فى كل حكم وجودى أو عدمى وضعى أو تكليفى كوجوب القصر المترتب على السفر الذى هو محل كلام مؤسسها و كنفوذ الطلاق و صحته المترتب على سماع العدلين و نحوهما فتخصيص تلك القاعده بخصوص الرخصه ثم الاشكال عليها بما ذكر مما لا وجه له فلا يرد عليها شىء مما أورد عليه نعم يرد عليه ان اللازم من ذلك عدم ترتب حكم الكر عليه ما لم يحرز و لو كان الكر موجودا واقعا كما إذا غسل الشىء المتنجس بما شك فى كريتته بإدخاله فيه ثم انكشف كريتته و ان كان يصح الالتزام به فى الطلاق و معامله الوكيل و الولي بأن طلق عند من شك فى عدالتهما ثم تبين عدالتهما أو باع عن الموكل أو مال المولى عليه مع الشك فى كونه ذا مصلحه ثم تبين كونه ذا مصلحه فإن القول بالبطلان فيهما ليس بكل البعيد لكنه فى المقام مما لا يمكن الالتزام به و لا أظن التزامه (قده) به أيضا فهذا الوجه من هذه الجهة فى المقام لا يخلو عن الاشكال و ان كان سليما عن الاشكال فيما يمكن الالتزام به و لعل وجوب القصر المترتب على الضرب فى الأرض بقصد المسافه مما يمكن الالتزام فيه بالصحة إذا قصد مسافه شك فى كونها بقدر السفر الشرعى فإنه يصح منه التمام و لو بان أنه بقدر المسافه شرعا الا انه يشكل فى القول بوجود الإعادة إذا اتى بالقصر و تبين أنه المسافه شرعا و هذا ما عندى فى تلك القاعده و الحمد لله و قد ظهر من جميع ما ذكرناه من الوجوه ان الأقوى كما فى الجواهر و عليه المصنف فى المتن عدم تنجس الماء المشكوك كريتته بالملاقاه اما لعموم مثل قوله (ع) خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شىء إلا ما غير إلخ أو لأصالة الطهاره الثابته فى كل ما يشك فى طهارته اما من جهة الشبهه الحكميه أو الموضوعيه أو فى خصوص الماء و ان كان الأحوط الاجتناب عنه

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ١، ص: ١١٠

كما ذهب الى القول بوجوب الاجتناب عنه الشيخ الأ-كبر فى الطهاره ثم على المختار من عدم الحكم بالتنجس بالملاقاه فلا يجزى عليه مما يترتب على الكر من الاحكام عدا عدم التنجس بالملاقاه فلا يظهر ما يحتاج فى تطهيره إلى إلقاء الكر عليه بإلقائه عليه لعدم إحراز كريتته و يكون الشك فى طهره بإلقاء ما شك فى كريتته عليه من جهة الشك فى كريتته ما القى عليه و حيث لا يجزى الأصل فى السبب أعنى الكريه يجزى الأصل فى المسبب فيستصحب بقاء نجاسه ما القى فيه الماء الذى يشك فى

كريبته و لا يحكم بطهارة متنجس غسل يادخاله فيه و ان لم يحكم بنجاسته أيضا يادخال المتنجس فيه و لا محذور فى التفكيك بينهما مع الملازمة بين بقاء نجاسته و نجاسة الماء الذى أدخل المتنجس فيه واقعا و كذا طهارة ما ادخل فيه المتنجس و طهر ما ادخل فيه لان هذا التفكيك فى الحكم الظاهرى و لا مانع من التفكيك فيه إذ اقتضاه الأصول كما فى المقام هذا كله إذا لم يعلم بالحالة السابقة للماء من الكرية أو القلة و الا فلا إشكال فى استصحاب تلك الحالة و ترتيب أحكامها بلا ارباب و الإيراد على هذا الاستصحاب بتعدد الموضوع مندفع بأن الكثرة و القلة من قبيل الحالات المتبادلة على موضوع واحد عرفا و قد قرر فى الأصول ان المناط فى وحدة الموضوع فى القضية المتيقنة و المشكوكه هو حكم العرف باتحادهما و ان كانا متغايرين بحسب الدقة العقلية و المناط فى الاتحاد العرفى أيضا هو حكم العرف بالاتحاد بحسب الارتكاز لا بحسب ما يتفاهم من لسان الدليل

[مسألة ٨- الكر المسبوق بالقلة إذا علم ملاقاته للنجاسة و لم يعلم السابق من الملاقاة و الكرية]

مسألة ٨- الكر المسبوق بالقلة إذا علم ملاقاته للنجاسة و لم يعلم السابق من الملاقاة و الكرية إن جهل تاريخهما أو علم تاريخ الكرية حكم بطهارته و ان كان الأحوط التجنب و ان علم تاريخ الملاقاة حكم بنجاسته و اما القليل المسبوق بالكرية الملاقى لها فان جهل التاريخان أو علم تاريخ الملاقاة حكم فيه بالطهارة مع الاحتياط المذكورة و ان علم تاريخ القلة حكم بنجاسته اعلم ان حدوث الكرية و الملاقاة أو القلة و الملاقاة من صغريات توارد الحالتين اللتين يجهل تاريخهما معا تارة فيسمى بمجهولى التاريخ و يعلم تاريخ أحدهما أخرى و اما مع العلم بتاريخهما معا فالشك فى تقدم أحدهما على الآخر غير معقول ثم اما ان يعلم بعدم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١١١

التقارن و يكون الشك متمحضا فى التقدم و التأخر أو يشك فى التقارن أيضا. و الكلام فى المقام يقع فى مقامين: الأول فى حدوث الكرية و الملاقاة مع الشك فى تقدم أحدهما على الآخر و فيه ثلاث صور الاولى ما إذا كان تاريخ كليهما مجهولا و شك فى تقدم الكرية على الملاقاة أو تأخرها عنها مع احتمال تقارنهما أو مع القطع بعدم تقارنهما و لا يخفى ان فى مجهولى التاريخ مسلكين: أحدهما جريان الأصل فيهما معا و سقوطهما بالمعارضة و هذا هو مختار الشيخ الأكبر (قده) فى الرسائل و لازم ذلك جريان الأصل فى طرف واحد إذا كان الأثر مختصا به و لم يكن أثر شرعى للطرف الآخر و ثانيهما عدم جريان الأصل و لو فى طرف واحد اما لعدم إحراز اتصال زمان الشك باليقين المعتبر فى الاستصحاب فيكون التمسك بعموم لا تنقض معه من قبيل التمسك بعموم العام فى الشبهة المصدقية للعموم و اما لخروجه عن تحت دليل الاستصحاب لان مورده هو ما كان الشك فى امتداد المستصحب و فى المقام ليس كك لان الشك فيه فى اتصال المستصحب بوجود الحادث الآخر من جهة الشك فى التقدم و التأخر و دليل الاستصحاب قاصر عن شموله له و لازم ذلك عدم جريان الأصل مطلقا و لو فى طرف واحد إذا اختص بالأثر و لم يكن الآخر بذى أثر فعلى الأول فربما يقال بجريان الأصلين و سقوطهما بالمعارضة لأن أصالة عدم الملاقاة الى زمان الكرية تقتضى الطهارة و أصالة عدم الكرية إلى زمان الملاقاة تقتضى النجاسة فيتساقط الأصلان و ح إذا لم يحتمل التقارن يرجع الى استصحاب الطهارة السابقة التى يشك فى بقائها من جهة الشك فى تقدم الملاقاة على الكرية و الى أصالة الطهارة فى كل ما شك فى طهارته أو فى خصوص الماء التى هى المرجع بعد تعارض الأصلين و ان كان استصحاب الطهارة حاكما على أصالة الطهارة هذا مع عدم احتمال المقارنة و مع احتمالها فهل يثبت التقارن بإجراء الأصل فيهما أم لا (وجهان) من ان التقارن أمر وجودى لازم لعدم كل منهما قبل الآخر فيكون إثباته بأصالة عدم كل منهما الى زمان الآخر مثبتا و من انه من اللوازم الخفية

الثابتة بالاستصحاب من غير ابتناء ثبوته على القول بالأصل المثبت و الأقوى هو الأول لأن التقارن كالتقدم و التأخر يحتاج إثباته إلى إجراء الأصل فيه. و دعوى خفاء الوساطة غير مسموعة مع ما فى القول بصحة إجراء

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١١٢

الأصل لإثبات ما كانت الوساطة فيه خفية رأساً ثم على تقدير ثبوت التقارن فهل يحكم بنجاسة الماء أو طهارته (وجهان) من ان سبق الكرية شرط فى كون الماء عاصمه من النجاسة فإذا لم يحصل الشرط يكون نجسا و لو حصل الكرية مقترنا مع الملاقاة، و من ان الانفعال بالملاقاة ثابت للماء القليل فإذا لم يكن قليلا حين الملاقاة يكون طاهرا لاستصحاب الطهارة و قاعدتها و الأقوى هو الوجه الأول و ذلك لان الظاهر من قوله (ع) إذا بلغ الماء قدر كر لا ينجسه شىء هو اعتبار الكرية قبل الملاقاة و لو بأن لكى يتحقق الملاقاة بعد الكرية و هذا الاستظهار انما هو من ناحية أخذ الكرية موضوعا لعدم التنجس و من المعلوم اعتبار تقدم الموضوع على الحكم فيما إذا كان الحكم من عوارض الموضوع بعد وجوده لا- فى رتبة وجوده كالوجود نفسه و الإمكان و الشيئية و نحوها فلا محالة يتأخر عن وجوده بالزمان و من هنا يمكن ان يقال بعدم جريان الأصل فى عدم الملاقاة أصلا و لو لم يثبت به التقارن و ذلك لعدم ترتب الأثر اعنى طهارة الماء على عدم الملاقاة الى زمان الكرية بل هو مترتب على تأخر الملاقاة عن الكرية و بأصالة عدم الملاقاة الى زمان الكرية لا يثبت تأخرها عنها و تكون أصالة عدم الكرية إلى زمان الملاقاة جارية من غير معارض و يثبت بها النجاسة فالأقوى هو الحكم بنجاسة الماء فى مجهولى التاريخ لإجراء أصالة عدم الكرية إلى زمان الملاقاة و لو لم يثبت بها التقارن و لعل هذا هو منشأ احتياط المصنف فى المتن بعد تقوية القول بالطهارة و بالجملة يقوى القول بالنجاسة كما قويناه الصورة الثانية ما إذا علم تاريخ الكرية و شك فى تاريخ الملاقاة بأنها قبل الكرية أو بعدها مع القطع بعدم التقارن أو مع احتمالها أيضا. و لا يجرى الأصل فى الكرية للعلم بتاريخها و يجرى فى عدم الملاقاة الى زمان الكرية لكن بأصالة عدم حدوثها الى زمان حدوث الكرية لا يمكن إثبات تأخر حدوثها عن حدوث الكرية المعلوم تاريخه. فح لو احتمل التقارن ففى إثباته بها الوجهان المتقدمان. و لو قيل بعدم إثبات التقارن بها أو يقطع بعدمه ففى الحكم بنجاسة الماء أو طهارته (وجهان) مبنيان على اشتراط الكرية فى عصمة الماء و عدمه فعلى القول باشتراطها فى عصمته يحكم بالنجاسة و على القول بعدمه يحكم بالطهارة لاستصحاب الطهارة السابقة و قاعدة الطهارة فى كل ما شك فى طهارته و خصوص الماء.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١١٣

و الأقوى هو الأول لما عرفت فى مسألة الشك فى الكرية من ان المستفاد من الدليل شرطية الكرية فى العصمة كشرطية القلة فى الانفعال و تقدم فى الصورة الاولى من هذه المسألة اعتبار تقدم الكرية على الملاقاة فى عصمة الماء مع عدم إمكان إحرازه بأصالة عدم حدوث الملاقاة الى زمان حدوث الكرية و ربما يقال بالنجاسة أيضا لما تقدم فى المسألة المتقدمة من ان الدليل الدال على تعليق الحكم على أمر وجودى بالدلالة الالتزامية العرفية يدل على ثبوت الحكم عند إحرازه المترتب عليه عدمه عند الشك فى وجوده. و تاريخ الكرية فى المقام و ان كان معلوما الا انه لا يعلم وجودها قبل الملاقاة. و لا فرق فى تلك القاعدة بين ما إذا كان الشك فى أصل وجود شىء يترتب عليه الحكم من الأمر الوجودى أو كان الشك فى وجوده فى الزمان الذى اعتبر وجوده فيه و ان علم بأصل وجوده و الكرية أمر وجودى علق الحكم بالعصمة على وجودها و مع الشك فى وجودها فى الزمان الذى اعتبر وجودها فيه يبنى على عدم ثبوت الحكم المعلق عليها و هو العصمة فيحكم بالانفعال و لا بأس بما افاده لو تمت تلك القاعدة لكنك قد عرفت ما فيها من الإشكال.

الصورة الثالثة ان يكون تاريخ الملاقاة معلوما و تاريخ الكرية مشكوكا و يجرى استصحاب عدم الكرية إلى زمان الملاقاة و يحكم بنجاسة الماء من غير اشكال مع عدم القول بطهارة الماء النجس بإتمامه كرا و اما على القول بطهارته فيقطع بطهارته بعد

العلم بكريته لأنه إذا وقع الملاقاة في زمان القلّة و ان صار الماء نجسا لكنه يصير طاهرا بعد كريته و ان وقع الملاقاة في حال كريته فلا يصير نجسا بالملاقاة و على اى تقدير فهو مقطوع الطهارة بعد كريته كما لا يخفى.

المقام الثانى فى حدوث القلّة و الملاقاة مع الشك فى تقدم أحدهما على الآخر و فيه أيضا ثلاث صور، الاولى فيما إذا جهل تاريخ القلّة و الملاقاة كليهما. و الحكم فيها كالصورة الاولى من المقام الأول، فعلى القول بتعارض أصالة عدم القلّة إلى زمان الملاقاة مع أصالة عدم الملاقاة الى زمان حدوث القلّة و ثبوت التقارن بين حدوث القلّة و الملاقاة عند احتمالها فهل يحكم بطهارة الماء أو نجاسته (وجهان) من ان الملاقاة ورد على الكر و ان صار الماء بها قليلا فيصدق الكرية حين الملاقاة فيكون طاهرا لحصول الشرط و هو سبق الكرية على الملاقاة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١١٤

و من اقتران القلّة مع الملاقاة فلا تكون العاصمية متحققّة فى رتبة الملاقاة فيحكم بالنجاسة و على القول بعدم ثبوت التقارن مع احتمالها، أو مع القطع بانتفائه و ان كان يثبت بإجراء الأصليين مع احتمالها، أو عدم جريان الأصليين رأسا فهل يحكم بنجاسة الماء أو طهارته (فالوجهان) من ان الكرية شرط فى العاصمية و لم يحرز و ان لم يحرز القلّة أيضا فيحكم بالنجاسة و من عدم تمامية تلك القاعدة أعنى قاعدة المقتضى و المانع فيحكم بالطهارة لقاعدة الطهارة فى كل شىء و فى خصوص المياه و استصحاب الطهارة الثانية قبل هذه الملاقاة مع حكومته الاستصحاب على قاعدة الطهارة و الأقوى هو الأخير و الحكم بالطهارة كما عليه المصنف (قده) فى المتن الصورة الثانية فيما إذا علم تاريخ الملاقاة و شك فى تاريخ القلّة و الأصل الجارى فيها هو أصالة عدم حدوث القلّة إلى زمان الملاقاة و يثبت به الطهارة من غير إشكال.

الصورة الثالثة فيما إذا علم تاريخ القلّة و شك فى تاريخ الملاقاة و الأصل الجارى فيها هو أصالة عدم الملاقاة الى زمان القلّة و لكن لا يثبت به تأخر الملاقاة عن حدوث القلّة حتى يحكم بوقوعها على القليل و يثبت به النجاسة فيحكم بح طهارة الماء بقاعدة الطهارة بناء على عدم إثبات التقارن به أو عدم احتمالها و عدم تمامية قاعدة المقتضى و المانع و مع إثبات التقارن به (فالوجهان) من ان الملاقاة ورد على القليل و ان صار الماء بالملاقاة كرا فيصدق القلّة حين الملاقاة فيكون الماء نجسا و من اقتران الكرية مع الملاقاة فتكون العاصمية متحققّة فى رتبة الملاقاة فيحكم بالطهارة. و الأقوى فى هذه الصورة هو الطهارة خلافا للمصنف (قده) فى المتن حيث قال و ان علم تاريخ القلّة حكم بنجاسته.

[مسألة ٩- إذا وجد نجاسة فى الكر و لم يعلم انها وقعت فيه قبل الكرية أو بعدها يحكم بطهارته]

مسألة ٩- إذا وجد نجاسة فى الكر و لم يعلم انها وقعت فيه قبل الكرية أو بعدها يحكم بطهارته إلا إذا علم تاريخ الوقوع هذه المسألة بعينها تقدّمت فى المسألة الثامنة المتقدمة و الفرق بينهما خفى الا انه يمكن ان يفرق بينهما بما يظهر بإمعان النظر و التأمل (فتدبر).

[مسألة ١٠- إذا حدثت الكرية و الملاقاة فى آن واحد حكم بطهارته و ان كان الأحوط الاجتناب]

مسألة ١٠- إذا حدثت الكرية و الملاقاة فى آن واحد حكم بطهارته و ان كان الأحوط الاجتناب قد تقدم فى المسألة الثامنة حكم تقارن الكرية و الملاقاة و ان فيه وجهين (النجاسة) لاعتبار سبق الكرية على الملاقاة فى عاصمية الماء عن النجاسة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١١٥

فإذا لم يحصل الشرط يصير متنجسا و لو كان حصول الكرية مقارنا مع الملاقاة (و الطهارة) لأن الانفعال بالملاقاة ثابت للماء القليل فإذا لم يحكم بكونه قليلا حين الملاقاة يكون طاهرا بقاعدة الطهارة و استصحابها مع حكومة الاستصحاب على القاعدة و قد تقدم فى المسألة المتقدمة ان الأقوى هو الأول لظهور مثل قوله (ع) إذا بلغ الماء قدر كرا لا ينجسه شىء فى اعتبار تقدم الكرية على الملاقاة فى عدم الانفعال لأخذ الكرية موضوعا لعدم الانفعال و كون الحكم اعنى عاصمية الكر من عوارض الموضوع بعد وجوده و العوارض الثانوية المتأخرة عن وجود الموضوع بالزمان.

و مما ذكرنا يظهر ما فى مستمسك العروة من التمسك بإطلاق قوله (ع) إذا كان الماء قدر كرا لم ينجسه شىء و قال بشموله للملاقاة المقارنة و اللاحقة حيث انه يمنع إطلاقه بعد دعوى ظهوره فى كون الحكم المترتب على الكرية من العوارض الثانوية المتأخرة عن وجود الموضوع و معه فلا يبقى مجال لدعوى الإطلاق الشامل للملاقاة المقارنة كما لا يخفى ثم قال و لو حمل الدليل المذكور على الكرية السابقة على الملاقاة حدوثا لزم اعتبار اللحق فى الملاقاة يعنى لا ينجسه شىء لو وقع فيه بعد صيرورته كرا و تقييد الجزاء بالملاقاة اللاحقة يستلزم تقييد المفهوم بها لان حكم المفهوم نقيض حكم المنطوق فإذا قيد الحكم فى المنطوق بقيد تعين تقييد الحكم فى المفهوم به فيكون مفهوم القضية المذكورة انه إذا لم يكن الماء قدر كرا فى زمان ينجسه الشىء الملقى له بعد ذلك فتكون صورة المقارنة خارجة عن كل من المنطوق و المفهوم و المرجع فيها اما عموم طهارة الماء أو استصحاب الطهارة انتهى.

و لا يخفى ان قوله و لو حمل الدليل المذكور على الكرية السابقة على الملاقاة لزم اعتبار اللحق فى الملاقاة لا يخلو عن القدر لان الحمل على الكرية السابقة هو بعينه الحمل على لحوق الملاقاة للكرية إذ السبق و اللحق متضائفان فاعتبار سبق الكر على اللحق هو بعينه اعتبار لحوق الملاقاة على الكرية لا- بمعنى ان مفهوم أحدهما عين الأخر بل بمعنى أخذ لحوق اللاحق فى مفهوم سبق السابق كأخذ الابن فى مفهوم الأب و بالعكس و هذا شىء ليس بخفى حتى يجعل محذورا فى اعتبار سبق الكرية و ليس هذا تقييد للجزاء اعنى الحكم المذكور بقوله (ع) لا ينجسه شىء بل لا تقييد فى البين أصلا لا فى الجزاء و لا فى الشرط و انما سبق الكرية

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١١٦

شىء يستظهر من ناحية أخذ الكرية موضوعا للعصمة و كون العصمة العارضة عليه من العوارض.

الثانوية و عوارض الوجود المقتضى وجود الموضوع فى صحة الحمل العارض عليه المستلزم لتقدمه عليه بالزمان فأين هذا من التقييد فى ناحية الموضوع و الشرط أو الجزاء و الحكم فى شىء. و مع فرض تسليم التقييد فإنما هو تقييد فى ناحية الموضوع اعنى الكر فالكر العاصم هو السابق على الملاقاة فالعصمة حكم ملاقاة الكر المتقدم كريته على الملاقاة و ان كان يلزمه تأخر الملاقاة عن كريته و نقيض هذا الموضوع المقيد هو عدمه و عدم الكر المقيد بالسبق على الملاقاة اما بعدم تحقق الكرية رأسا أو بعدم تحقق سبق كريته على الملاقاة بان حصل كريته حين الملاقاة فيصير مفاد المنطوق عاصمية الكر المتحقق كريته قبل الملاقاة و مفهومه انفعال ما لا يكون كرا قبل الملاقاة سواء لم يبلغ حد الكر أصلا أو لم يكن بلوغ كريته قبل الملاقاة و ان بلغ حينها و السر فيما ذكرناه هو ان نقيض الأخص أعم و رفع المقيد تارة برفع ذاته و اخرى برفع قيده و بالجملة فما أفاده فى المقام مما لا يمكن المساعدة عليه فتبصر. فالأقوى هو الحكم بالانفعال فى المسألة كما ظهر وجهه.

[مسألة ١١- إذا كان هناك ماءان أحدهما كرا و الآخر قليل]

مسألة ١١- إذا كان هناك ما آن أحدهما كر و الآخر قليل و لم يعلم ان أيهما كر فووقت نجاسة في أحدهما معنا أو غير معين لم يحكم بالنجاسة و ان كان الأحوط في صورة التعيين الاجتناب

اعلم ان تنجز العلم الإجمالي في وجوب الموافقة بالنسبة الى جميع أطرافه. يتوقف على كون التكليف المعلوم بالإجمال فيما بين الأطراف فعليا على جميع تقادير وجوده بحيث لو كان في كل طرف لكان فعليا و الا فلو كان فعليته على بعض تقادير وجوده لم يكن منجزا، و هذه المسألة من هذا القبيل لأن المائين الذين يعلم إجمالا بكريه أحدهما و قلّه الآخر و اشتبه القليل منهما بالكر لو لاقى الكر منهما النجاسة لم يحصل من ملاقاته لها تكليف و لو لاقى القليل منهما النجاسة لصار منفعلا يجب الاجتناب عنه و ليس ملاقاء كل واحد منهما مما يحدث تكليفا يجب موافقته و إذا لاقى أحدهما المعين للنجاسة فعلى تقدير كونه كرا لم يؤثر ملاقاته شيئا و على تقدير كونه قليلا- و جب الاجتناب عنه لكن وجوب الاجتناب ليس مما علم به و لو إجمالا فيكون من باب الشبهة البدوية التي يجرى فيها البراءة و كذا إذا لاقى أحدهما الغير المعين بان علم إجمالا ملاقاء أحدهما مع النجاسة مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١١٧

المردد بين هذا أو ذاك مع ترديد ما هو الملاقى منهما معها بين ان يكون كرا أو قليلا حيث انه لو كان كرا لم ينفعل بالملاقاء و لو كان قليلا- و ان كان منفعلا- لكن لم يعلم ملاقاته و لو بالإجمال بل الشك في ملاقاته بدوى يرجع فيه الى البراءة و ليعلم أن المائين المذكورين اما لا يعلم حالتها السابقة من الكرية أو القلة أو يعلم بها اما كرا أو قليلا. و ما ذكرناه انما هو مع عدم العلم بحالتها السابقة و اما مع العلم بها فان علم كريتها سابقا مع العلم بطريان القلة على أحدهما المردد ففى مستمسك العروة ان استصحاب الكرية سابقا المقتضى للطهارة هو المرجع و هذا منه دامت تأييداته غريب لان استصحاب الكرية من الأصول النافية للتكليف فكيف يصح القول بإجرائه في أطراف المعلوم بالإجمال مع العلم بانتقاض الحالة السابقة في بعضها. فالحق عدم جريانه في الأطراف فيكون صورة العلم بكرية الأطراف سابقا كالصورة التي لا يعلم بحالتها السابقة في عدم إجراء أصالة بقاء الكرية. و ان علم قلنهما سابقا فاستصحاب بقاء القلة أصل مثبت التكليف لا مانع عن إجرائه في أطراف الشبهة من ناحية استلزامه للمخالفة القطعية و انما الكلام في صحة جريانه من جهة مخالفته مع العلم الإجمالى. و فيه بحث طويل حررناه في الأصول بما لا مزيد عليه و الحق هو المنع عن اجراء الاستصحاب المثبت في أطراف الشبهة و ما كان مثل الاستصحاب من الأصول المحرزة و صحة إجراء الأصول المثبتة من الأصول الغير المحرزة و على هذا فأصالة بقاء القلة أيضا غير جارية فما في حواشى بعض مشايخنا قدس الله أسرارهم من قوة وجوب الاجتناب إذا كانت الحالة السابقة فيهما القلة لا يخلو عن النظر ان كان نظره الى التمسك باستصحابها.

و اما وجه الاحتياط في التجنب فعله لما تقدم في المسألة السابعة في الماء المشكوك كريتته مع عدم العلم بحالته السابقة و قد ذكرنا في وجه الاجتناب وجوها أربعة كلها مخدوشة من قاعدة المقتضى و المانع و التمسك بالعموم في الشبهة المصدقية و نحوهما و لا- يخفى انه على تقدير تماميتها أو تمامية بعضها لا فرق فيها بين ما وقعت النجاسة في أحدهما معنا أو غير معين فتخصيص الاحتياط في الاجتناب بصورة التعيين مما لا وجه له و قد كتب بعض أساتيدنا قدس سره بقوة وجوب الاجتناب فيما جعله المصنف (قده) أحوط و لعل نظره (قده) في وجه وجوب الاجتناب هو ما اختاره من اجراء حكم القليل على ما لم يحرز كريتته و هو الوجه الرابع

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١١٨

الذى ذكرناه في المسألة السابعة و لكن كان عليه (قده) ان يقول بوجوب الاجتناب في صورة عدم التعيين أيضا و هذا ما عندى في تلك المسألة و الله العالم بحقائق الأحكام.

[مسألة ١٢- إذا كان ما آن أحدهما المعين نجس فووقت نجاسة لم يعلم بوقوعها]

مسألة ١٢- إذا كان ما آن أحدهما المعين نجس فووقت نجاسة لم يعلم بوقوعها فى النجس أو الطاهر لم يحكم بنجاسة الطاهر و حكم هذه المسألة ظاهر مما تقدم فى المسألة المتقدمة حيث ان وقوعها فى الماء النجس لا يؤثر شيئاً و فى الطاهر و ان كان يؤثر لكن الشك فى وقوعها فيه بدوى يرجع فيه الى البراءة بل استصحاب طهارة الطاهر منهما و لا يعارض مع استصحاب عدم وقوع النجس فى النجس منهما لعدم الأثر لاستصحابه.

[مسألة ١٣- إذا كان كر لم يعلم انه مطلق أو مضاف فووقت فيه نجاسة لم يحكم بنجاسته]

مسألة ١٣- إذا كان كر لم يعلم انه مطلق أو مضاف فووقت فيه نجاسة لم يحكم بنجاسته و إذا كان كران أحدهما مطلق و الآخر مضاف و علم وقوع النجاسة فى أحدهما و لم يعلم على التعيين يحكم بطهارتهما اما وقوع النجاسة فى الكر المردد بين المطلق و المضاف فالحكم فيه الطهارة لاحتمال إطلاقه المستلزم لاحتمال عدم تعلق التكليف بالاجتناب عنه فيدخل فى القاعدة المذكورة فى المسألة الحادية عشر إلا إذا كان مسبوقة بالإضافة نعم بناء على وجوب الاجتناب عما شك فى كونه لقاعدة المقتضى و المانع أو بعض الوجوه الأخر لا بد من القول به فى هذه المسألة أيضا لجريانها فيها أيضا. و اما وقوع النجاسة فى أحد المائين الذين يعلم بإطلاق أحدهما و إضافة الأخر فالحكم فيهما أيضا هو الطهارة للقاعدة المذكورة حيث ان المطلق منهما طاهر قطعاً و لو كان مما وقع فيه النجاسة و المضاف منهما و ان كان تنجيس بوقوع النجاسة فيه الا ان وقوعها فيه مشكوك يدفع بالأصل من استصحاب عدم وقوعها فيه أو البراءة مع حكومه الأول على الأخير و قد علق بعض مشايخنا (قده) فى المقام بقوله مع العلم التفصيلى بالمطلق أو ما إذا لم يكن حالتهما السابقة بالإضافة و هو منه (قده) مبنى على تمامية إجراء الأصل المثبت للتكليف فى أطراف المعلوم بالإجمال و قد عرفت ما فيه فى المسألة الحادية عشر

[مسألة ١٤- القليل النجس المتمم كرا بطاهر أو نجس نجس على الأقوى]

مسألة ١٤- القليل النجس المتمم كرا بطاهر أو نجس نجس على الأقوى اعلم ان الأقوال فى هذه المسألة ثلاثة (أحدها) القول بعدم طهر القليل المتنفس بتتيمه كرا سواء كان المتمم طاهراً أو نجساً و هذا هو المشهور على ما نسبه إليهم الشيخ الأكبر فى طهارته مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١١٩ (و ثانيهما) القول بطهره به مطلقاً و لو كان المتمم نجساً و هو الظاهر من إطلاق جماعة من القائلين به و صريح ابن إدريس (و ثالثها) التفصيل بين ما إذا كان المتمم طاهراً أو نجساً بالقول بالطهر فى الأول دون الأخير و حكاه الشهيد (قده) عن بعض الأصحاب.

و ليعلم ان صور المسألة ثلاث و هى نجاسة المتمم بالفتح و المتمم بالكسر معاً، و نجاسة المتمم بالفتح و طهارة المتمم بالكسر، و طهارة المتمم بالفتح و نجاسة المتمم بالكسر.

و ينبغى البحث عن كل واحدة من تلك الصور على حدة أما الصورة الأولى اعنى ما كان المتمم و المتمم كلاهما نجسين فالذى يدل على القول الأول فى تلك الصورة هو استصحاب نجاسة كل واحد من المتمم و المتمم. و لا إشكال فى صحة

استصحابهما و عدم معارض له الا- ان يمنع عن أصل جريانه من جهة تبادل الموضوع بدعوى كون المتيقن فى كل من المستصحبين هو الماء قبل اتصاله بمثله المحقق لكريته و المشكوك هو الماء المتصل بمثله و ان شئت فقل المتيقن هو الماء القليل و المشكوك هو الماء الكثير فما كان متيقنا يكون باقيا على اليقين إلى الأبد و ما كان مشكوكا لم يكن متيقنا من الأزل. و لكنه مندفع بان القلة و الكثرة من الأحوال الطارئة على الماء عرفا فتفاوت الماء فى القلة و الكثرة لا يخرج عن وحدته ليمنع عن استصحابه.

و ربما يشكل فى هذا الاستصحاب بأنه من استصحاب الحكم الكلى و الاستصحاب لا يجرى فى الأحكام الكلية و ذكر فى وجهه ان الاحكام الكلية متعلقة بالصورة الذهنية لان تعلقاتها تتبع صورها و تصور موضوعاتها فالموضوعات المعلومة هى المتعلقة لها و من المعلوم ان ما يتعلق به اليقين مغاير مع ما تعلق به الشك إذا اليقين متعلق بحكم الماء القليل و الشك متعلق بحكم الماء الكثير و هما صورتان مختلفتان ليس بينهما جامع الا مطلق الماء و لو كان وجود مثله مصححا للاستصحاب لكان اللازم صحة استصحاب حكم كلى متخصص بخصوصية إذا تخصص بخصوصية اخرى كاسراء حكم الإنسان إلى البقر و هذا كما ترى انتهى.

و فيه أولا ان الاحكام و ان تعلق بموضوعاتها من حيث كونها صورا ذهنية لما ذكر من تبعيتها للعلم بموضوعاتها و المعلوم منها هو الصور بل ليس العلم الا نفس الصور و هى علم و معلوم لكنها ليست متعلقة بالصور الذهنية بقيد كونها فى الذهن كيف و الاحكام

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٢٠

تتبع مصالح موضوعاتها و ملاكاتها الكامنة فيها و من المعلوم انها بوجوداتها الخارجية مؤثرة فى المصلحة لا من حيث كونها فى الذهن فالأحكام متعلقة بالصور التى هى المعلوم لكن لا من حيث كونها صورا ذهنية و بقيد كونها موجودة فى الذهن بل من حيث كونها متحدة مع ما فى الخارج و يرى انها عين الخارج بناء على ما هو التحقيق من اتحاد الموجود الخارجى و الذهنى فى المهية و كون الاختلاف بينهما بالوجود و ان شئت فقل ان الحكم متعلق بالمعلوم بالعرض لكن لا مع الالتفات بكونه معلوما بالعرض. و ثانيا ان المستصحب فى المقام حكم جزئى لا- كلى فإن هذا الماء قبل اتصاله بمثله كان متنجسا و يشك فى زوال نجاسته بعد اتصاله بمثله فيستصحب حكمه الجزئى و من المعلوم ان كلية الحكم و جزئيته انما هو بكلية موضوعه و جزئيته و الا فالحكم من حيث انه قائم بإنشاء المنشئ جزئى ابدا كما ان كلية العلم و الإرادة و جزئيتهما أيضا كذلك فحديث عدم جريان الاستصحاب فى الحكم الكلى غير مرتبط بالمقام.

فالحق صحة التمسك بأصالة بقاء كل واحد من المتمم و المتمم على ما هما عليه من النجاسة و لا دافع لهذا الأصل إلا تمامية دليل القول الثانى لأنه من الدليل الاجتهادى المتقدم على الأصل العملى هذا تمام الكلام فى الصورة الاولى و اما الصورة الثانية أعنى ما إذا كان المتمم بالفتح نجسا و المتمم بالكسر طاهرا فالأصل الجارى فيها هو استصحاب نجاسة الأول و طهارة الثانى و أورد عليه بتعارض الاستصحابين تعارضا عرضيا من جهة صيرورة المائين واحدا بالاتصال لمساقفة الوحدة الاتصالية مع الوحدة الشخصية و الإجماع على عدم اختلاف حكم الماء الواحد فيعلم بانتقاض الحالة السابقة فى أحدهما أما المتمم النجس أو المتمم الطاهر و حيث لا يعلم به تعيينا فيسقط التمسك بهما معا. و يندفع أولا بالمنع عن الإجماع على وحدة المائين المتصلين مطلقا فى الحكم و المتيقن منه هو ما إذا كان الاتصال على نحو إلقاء الكر المعتصم من الماء على ماء مع حصول الامتزاج و الاستهلاك. و ما نحن فيه ليس ككك لان محل الكلام فى مجرد تواصل المائين و الامتزاج ليس بمؤثر ههنا فى التطهير و التنجيس رأسا و ثانيا بمنع تعارض الاستصحابين و ذلك لحكومة أصالة بقاء المتمم بالفتح على نجاسته على أصالة بقاء المتمم بالكسر على

طهارته و ذلك لان الشك في بقاء طهارة المتمم أو ارتفاع طهارته ناش من بقاء

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٢١

نجاسة المتمم أو ارتفاعها فالأصل الجارى في بقاء نجاسة المتمم بالفتح أصل سببى جار في السبب و الأصل الجارى في بقاء طهارة المتمم بالكسر أصل جار في المسبب و مع جريان الأصل السببى لا ينتهى النوبة إلى إجراء الأصل فى المسبب كما فى الأصل الجارى فى الطهارة الماء المثبت لتهارة ما غسل به فإن إجرائه فى طهارة الماء مغن عن إجراء الأصل فى بقاء نجاسة ما غسل به.

و هذا بخلاف الأصل الجارى فى بقاء طهارة المتمم بالكسر فإنه لا يثبت طهارة المتمم بالفتح لعدم كون طهارته من آثار بقاء طهارة المتمم بالكسر بل انما تكون الملازمة بينهما بالعرض من جهة الإجماع المذكور على وحدة حكم الماء المشتمل على سطح واحد كما ان أصالة بقاء نجاسة المغسول بالماء المستصحب الطهارة لا يثبت نجاسة الماء المشكوك طهارته لان نجاسته ليست من آثار بقاء نجاسة ما غسل به بل انما هى من ناحية سبب انفعاله. هذا و لكن الانصاف منع ذلك لانه كما يكون نجاسة المتمم بالكسر من آثار بقاء نجاسة المتمم بالفتح إذ ليس لنجاسته سبب آخر سوى نجاسة المتمم بالفتح كك طهارة المتمم بالفتح من آثار بقاء طهارة المتمم بالكسر إذ ليس لتهارته أيضا سبب آخر سوى طهارة المتمم بالكسر. و قياس المقام بالماء المستصحب طهارته و ما غسل به مع الفارق إذ ليس لتهارة ما غسل به منشأ إلا طهارة الماء المستصحب طهارته و لكن نجاسة الماء المستصحب طهارته ليست من آثار بقاء نجاسة ما غسل به بل انما المنشأ لنجاسته هو السبب المشكوك تحققه الذى بسبب الشك فيه يشك فى طهارته و ما يكون سابقا على اغتسال ما غسل به و لذلك لا يكون الأصل فى بقاء نجاسة ما غسل به رافعا للشك فى طهارة الماء و مثبتا لنجاسته بخلاف الأصل الجارى فى بقاء طهارة الماء فإنه مثبت لتهارة ما غسل به لأن أثر بقاء طهارة الماء هو طهارة ما غسل به كما لا يخفى. فالأولى الاكتفاء فى الإيراد المذكور بالمنع الأول. فالحق عدم المانع عن إجراء الأصل فى كل واحد من المتمم و المتمم و الحكم ببقاء الأول على نجاسته و الثانى على طهارته اللهم الا ان يقوم دليل حاكم على الأصل من دليل اجتهادى أو غيره لو كان فى البين دليل حسبما يأتى فى تقرير الدليل للقولين الآخرين.

و اما الصورة الثالثة أعنى ما إذا كان المتمم بالفتح طاهرا و المتمم بالكسر نجسا فحكمها كالصورة الثانية بالنسبة إلى إجراء الأصلين و ما يورد عليه و ما يندفع به.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٢٢

و استدلل للقول الثانى بوجوه (الأول) المرسل المروى فى المبسوط إذا بلغ الماء كرا لم يحمل نجاسة. و فى السرائر قول الرسول (ص) المجمع عليه عند المخالف و المؤلف إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا. (الثانى) الإجماع على ان الماء المعلوم وقوع النجاسة فيه إذا شك فى سبق وقوعها على الكرية أو لحوقها عنها طاهر فلو لا طهارة المنتجس بإتمامه كرا لم يكن لذلك وجه. (الثالث) دعوى عدم الفرق بعد استهلاك النجاسة ببلوغ الماء كرا بين وقوعها قبل الكر أو بعده و كما انه. بعد بلوغ الكرية مانع و دافع عن النجاسة الواردة عليه فكذلك رافع للنجاسة التى وردت عليه قبل بلوغها. و بعبارة أخرى حال الكر فى رفع النجاسة حاله فى دفعها قياسا للرفع بالدفع. (الرابع) العمومات و الإطلاقات الواردة فى طهارة الماء و المتيقن مما خرج عنها هو القليل الذى لم يصر كرا بعد انفعاله بالنجاسة و اما ما صار كرا بعده فيشك فى خروجه عنها فيكون المرجع هو العموم و الإطلاق مضافا الى الإجماع على وحدة حكم الماء الواحد الذى يحيط به سطح واحد فيعارض به استصحاب نجاسة المتمم بالفتح مع استصحاب طهارة المتمم بالكسر فيرجح الثانى على الأول لاعتضاده بقاعدة الطهارة أو يرجع الى القاعدة بعد تساقط الاستصحابين هذا ما استدلل به للقولين الأخيرين لكن الكل ضعيف.

اما التمسك بالمرسل فلما فيه من الضعف سندا و دلالة اما من حيث السند فلا رسالته و عدم انجباره بالعمل و دعوى ابن إدريس إجماع المؤلف و المخالف موهونة جدا. قال المحقق فى المعبر و ما رأيت أعجب من يدعى إجماع المخالف و المؤلف فيما لا يوجد الا نادرا انتهى. أقول و الذى أظن ان نظر الحلى فى ادعائه إجماع المخالف و المؤلف انما هو الى الخبر المعروف بين الفريقين إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء بتوهم دلالاته على ارتفاع النجاسة بالكر اللاحق عليها كدلالاته على مانعية الكر السابق على النجاسة عن تأثيرها فى انفعاله و الا كيف يدعى الإجماع فيما لا يوجد الا نادرا خصوصا مع مذاقه من عدم العمل باخبار الآحاد لا سيما مع الإرسال و ما احتملناه قريب جدا فيرد عليه ح بمنع الدلالة كما سيظهر. و اما من حيث الدلالة فإن الظاهر ان المستدل به على الطهارة المتمم كرا يستدل به بزعم نقى ظهور الخبث فى قوله (ص) (لم يحمل خبثا) فى معنى الأعم من الدفع و الرفع و حيث

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٢٣

ان الماء متناول للطاهر و النجس و الخبث نكرة واقعة فى سياق النفى فيعم ما إذا كان المتمم بالكسر طاهرا أو نجسا. و لكنه مندفع بان الظاهر منه بمقتضى كونه جملة فعلية نفى تجدد الحمل و حدوثه لا انتفاء صفة الحاملية الموجودة فيه سابقا فيتحد معناه مع الخبر المشهور إذا بلغ الماء قدر كر لم ينجسه شىء. و منه يظهر المنع عن دلالة الخبر المشهور على رفع النجاسة بالكر اللاحق مثل دلالاته على دفعها بالكر السابق على لحوقها لو أرادته الحلى مما ادعاه من قيام الإجماع عليه مع انه لو سلم دلالاته على ما يدعون لكان معارضا بما دل على نجاسة ما يجتمع فى الحمام من المياه النجسة، مثل موثقة ابن ابى يعفور عن الصادق (ع) قال و إياك ان تغتسل من غسالة الحمام ففيها يجتمع غسالة اليهودى و النصرانى و المجوسى و الناصب لنا أهل البيت و هو شرهم فان الله تعالى لم يخلق خلقا أنجس من الكلب و ان الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه. فان الغالب فى الغسالة المجتمعة فى الحمام هو ان تكون بالغة قدر الكر بل اكرارا و عليه فيمكن جعل مثل هذه الروايات دليلا مستقلا للقول الأول كما استدل به فى الجواهر أيضا.

و اما الدليل الثانى أعنى الإجماع على الحكم بطهارة الماء الكثير الذى وجد فيه نجاسة فوجه استصحاب عدم ملاقاته للنجاسة إلى زمان الكرية و لا يقال بمعارضته مع استصحاب عدم بلوغه كرا الى زمان الملاقاة إذ الأثر الذى يراد ترتبه به و هو انفعال الماء لا يترتب على عدم بلوغ الماء كرا الى زمان الملاقاة الذى هو أمر عدمى بل انما يترتب على كون الملاقاة قبل بلوغ الكرية و هو لا يحرز بأصالة عدم بلوغ الماء كرا الى زمان الملاقاة الأعلى القول بالأصل المثبت من باب عدم انفكاك عدم الكرية حين الملاقاة عن وقوع الملاقاة حين القلة. مع انه على تقدير المعارضة يتساقط الأصلان فيرجع الى استصحاب طهارة الماء و قاعدة الطهارة فى كل مشكوك النجاسة و فى خصوص الماء مع حكومة الاستصحاب على القاعدة و دعوى الرجوع الى قاعدة المقتضى و المانع أو الى ما تقدم فى المسألة الثامنة دعواه من دلالة تعليق الحكم على الأمر الوجودى بالدلالة الالتزامية على ثبوته عند إحرازه مدفوعه بعدم تمامية القاعدة و تلك الدعوى المذكورة حسبما تقدم فى المسألة الثامنة فراجع.

و اما الدليل الثالث اعنى قياس الرفع بالدفع فهو قياس محض لا يعبأ به أصلا.

مع انه مع الفارق فان الماء بعد بلوغه الكر قوى على دفع النجاسة لطهارته بخلافه قبله مع

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٢٤

ان الحكم فى الدفع منصوص بخلاف الرفع.

و اما الدليل الرابع اعنى التمسك بالعمومات و الإطلاقات الواردة فى طهارة الماء الشامل للمقام، ففيه انها مخصصة و مقيدة بما دل على انفعال الماء القليل فيما إذا كان المتمم بالكسر طاهرا أو هو نجسا و المتمم بالفتح طاهرا حيث ان كل واحد منهما ماء

قليل ملاق للنجاسة و انها مسوقة لبيان طهورية الماء من حيث هو و ليس فى مقام بيان كيفية التطهير.

و اما الإجماع على وحدة حكم الماء الذى أحاط به سطح واحد فقد عرفت منعه فى طى بيان الصورة الثانية أولا. و قد قلنا بان المتيقن منه هو ما إذا كان الاتصال على نحو إلقاء الكر المعتمص من الماء على ماء مع حصول الامتزاج و الاستهلاك و ما عداه يكون مما وقع الخلاف فيه كالماء القليل الوارد على الماء النجس إذا لم يجعله كرا فان الوارد على النجاسة لا ينفعل بمذهب السيد و الحلّى مع انه لا يوجب طهارة ما ورد عليه باعترافهما و كالماء الملاقى للماء النجس و لو لم يكن واردا بناء على مذهب ابن ابي عقيل. هذا لو كان المدعى الإجماع على عدم تبعض حكم الماء الواحد واقعا. و ان أريه عدم تبعض الحكم الظاهرى منه ففيه انه ممنوع بل لا مانع منه إذا اقتضته الأصول و القواعد أصلا. و ثانيا ان ترجيح استصحاب طهارة المتمم بالكسر باعتضاده بقاعدة الطهارة باطل لأن القاعدة أصل محكوم بالاستصحاب فلا تصير مرجحة له لان المرجح لا بد ان يكون فى مرتبة المرجح به. و ثالثا ان الرجوع الى قاعدة الطهارة بعد تساقط الاستصحابين متوقف على عدم تحقق دليل اجتهادى فى البين لكن أدلة انفعال الماء القليل الدال على انفعال الطاهر من المتمم أو المتمم بسبب الملاقاة مع الآخر النجس دليل اجتهادى تثبت انفعاله فلا ينتهى الى الأصل و لو كان هو الاستصحاب فضلا عن قاعدة الطهارة.

فالمتحصل من جميع ما ذكرناه هو صحة القول الأول أعنى عدم طهر القليل المتنجس بتتميمه كرا فيما إذا كان المتمم بالكسر طاهرا فضلا عما إذا كان نجسا. (فان قلت) الالتزام بهذا القول مستلزم للالتزام بالمحال. و ذلك لانه يستحيل ان تكون الملاقاة مقتضية للانفعال و للكريه التى مانعة عن الانفعال ضرورة امتناع كون شىء مقتضيا لشىء و لنقيض ذاك الشىء فمع كونه مقتضيا للانفعال لا يكون مقتضيا لعدمه فحيث انها مقتضى لحصول الكريه المانعة عن الانفعال فلا جرم لا يكون مقتضيا للانفعال (قلت) الذى ثبت استحاله

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٢٥

هو كون شىء علة تامه لشىء و لنقيض ذاك الشىء، و اما كون شىء مقتضيا لوجود شىء و لوجود شىء آخر كان هذا الشىء الثانى مانعا عن اقتضاء مقتضية فى الشىء الأول فلا استحاله فيه بل هو فى التكوينية واقع كاقضاء النار للإحراق و لهبوب رياح مانعة عن تحقق الإحراق.

و ما نحن فيه من هذا القبيل حيث ان الملاقاة مقتضية للانفعال و للكريه المانعة عن الانفعال.

مع ان قياس الاقتضاء فى التشريعات بالتكوينية باطل جدا ضرورة ان اقتضاء الملاقاة للانفعال ليس بمعنى اقتضاء النار للإحراق لكى تكون الملاقاة مؤثرة فى الانفعال لو لا-المانع كتأثير النار فى الإحراق بل معنى كونه مقتضيا هو جعل الانفعال الذى هو حكم وضعى تشريعى عنده فلا مانع من تشريع الانفعال عند الملاقاة و تشريع المانع عنه مع ان المجعول عند الملاقاة هو الانفعال فقط لا هو و ما يمنع عن اقتضاء الملاقاة إذ الكريه ليست امرا تشريعى بل هى مرتبة من الكثرة عقلا و عرفا تكون موضوعا لحكم شرعى لا-انها بنفسها أمر تشريعى فما يترتب على الملاقاة أمر تشريعى و هو الانفعال و أمر تكوينى و هو الكثرة التى موضوعه للعصمة و عدم الانفعال و لا يخفى ان الكثرة التكوينية التى تترتب على الملاقاة تكون فى رتبة الانفعال التشريعى المترتب على الملاقاة و لا يعقل ان تكون الكريه التى فى رتبة الانفعال مانعة عنه فلو كانت الكريه مانعة عن الانفعال يكون عدم الانفعال فى الرتبة المتأخرة عنها نحو تأخر كل محمول عن موضوعه فينحصر مانعية الكثرة فى مرحلة الدفع فهى دافعة للانفعال و مانعة عن تحقيقه لا انها رافعة للانفعال الموجود فافهم فإنه دقيق. هذا تمام الكلام فى بطلان القول الثانى و هو القول بطهر القليل المتنجس المتمم بالكر مطلقا و لو بتمم نجس مضافا الى استبعاد القول بطهره عند إتمامه بعين النجاسة كالبول الذى يتم كبريته إذا استهلك و صار ماء أو كان القليل المتنجس متغيرا بالنجاسة ثم زال تغيره و لو تدريجا بإلقاء القليل المتنجس عليه بالتدرج بل

بإلقاء القليل الطاهر عليه أيضا فإنه كإلقاء القليل النجس عليه في البعد و ان كان إلقاء النجس عليه أبعد و مما ذكرنا ظهر بطلان القول الثالث و هو التفصيل بين إلقاء الطاهر و النجس هذا ما عندي في هذه المسألة و الحمد لله.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٢٦

[فصل ماء المطر]

إشارة

فصل ماء المطر حال تقاطره من السماء كالجاري فلا- ينجس ما لم يتغير و ان كان قليلا سواء جرى من الميزاب أو على وجه الأرض أم لا بل و ان كان قطرات بشرط صدق المطر عليه و إذا اجتمع في مكان و غسل فيه النجس طهر و ان كان قليلا لكن ما دام يتقاطر عليه من السماء.

اعلم ان الكلام في هذه المسألة يقع في مقامين (أحدهما) في كون ماء المطر كالجاري في الاعتصام بنفسه و انه لا- ينفعل بالملاقاة سواء كان قليلا أو كثيرا إلا إذا تغير (و ثانيهما) كونه بحكمه في المطهريه.

أما المقام الأول فلا إشكال في عدم انفعاله في الجملة و الحكم به كك إجماعى لكنه وقع الخلاف في تفاصيله و قد أنهاء بعضهم إلى ثمانية أقوال الا ان المحقق في المسألة ثلاثة أقوال (أحدها) ما هو المشهور و اختاره المصنف (قده) في المتن و هو اعتبار كونه في حال النزول و التقاطر عن قوة بحيث يصدق عليه اسم الغيث و المطر سواء كان في الكثرة على حدّ يجرى بعد نزوله أم لا و سواء كان جريانه بالقوة بمعنى انه لو لا المانع عن جريانه مثل رخاوة الأرض أو اختلاف سطحها علوا و دنوا لجرى أو كان بالفعل و سواء كان المجتمع منه بقدر الكر أو لم يكن بل كان قليلا (و ثانيها) اعتبار كونه في الكثرة على حد يجرى و لو بالقوة (و ثالثها) اعتبار مسمى الجريان بالفعل و لو بمجرد الانتقال من مكان الى مكان آخر كالغسل في أعضاء الوضوء أو الغسل.

و استدل للمشهور كما في الجواهر بوجوه غير نقيّة كالأصل و العمومات و ظاهر الكتاب المعتضد بفتوى المعظم و استبعاد القول بنجاسة المياه الكثيرة المجتمعه من الأمطار الغزيرة في الأرض المستوية و موافقته لسهولة الملة و سماحتها و عسر الاحتراز من

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٢٧

ماء المطر و طينه المباشر للنجس و السيرة المستقيمة و غير ذلك مما يمكن اندفاعه بأدنى التفات بل ينبغي ان لا يستدل به أصلا أقواها بعض الاخبار كصحيحة هشام بن سالم انه سئل الصادق (ع) عن السطح يبال عليه فيصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب فقال (ع) لا بأس به، ما اصابه من الماء أكثر منه. و تقرب الاستدلال بها ان وكوف الماء من السقف الذي هو عبارة عمّا يعبر عنه بالفارسية (بجكه) و ان كان ملازما للجريان غالبا إذ لو لم يكن المطر في الكثرة بمثابة يجرى لا- سيما بالقوة لا- ينتهي إلى الكوف المحتاج الى النفوذ في السقف من سطحه و الخروج على نحو القطرات المسمى (بجكه) من الطرف الأخر فلا يكون له إطلاق يشمل صورة عدم الجريان لكن لذيل الصحيحة إطلاق يشمل تلك الصورة و هو قوله (ع) ما اصابه من الماء أكثر منه و بعد إلغاء خصوصية المورد يدل على عدم انفعال كل ما كان من ماء المطر أكثر من القدر و إطلاقه يشمل ما إذا لم يكن جاريا أو كان جاريا بالقوة أو بالفعل (هذا) و لا يخفى انه بعد إلغاء خصوصية المورد يدل الذيل على عدم انفعال ما كان من ماء المطر على حدّ ما يكف من السقف الملازم للكثرة لا مطلقا و لو كان أول درجة ما يسمى مطرا و الانصاف انه ليس للذيل إطلاق يثبت به قول المشهور و كمرسل الكاهلي عن الصادق (ع) في حديث قال قلت يسيل على من ماء المطر ارى فيه التغير و ارى فيه

آثار القدر فتقطر القطرات على و ينضح على منه و البيت يتوضأ على سطحه فيكف على ثيابنا قال (ع) ما بدأ بأس كل شيء يراه المطر فقد طهر. و تقريب الاستدلال به ان صدر الخبر سئوالا و جوابا و ان لم يكن فيه ما يوجب الإطلاق الا ان ذيله- اعنى قوله (ع) كل شيء يراه المطر فقد طهر- لما كان مسوقا مساق الكبرى الكلية للجواب بنفى البأس، دل على عموم نفي البأس لكل ما يسمى ماء المطر، و ان لم يكن جاريا و ربما يقال ان قوله (ع) كل شيء يراه المطر غير ظاهر فى الاعتصام، لان المطهريه أعم منه كما فى ماء الغساله بناء على نجاستها، حيث انها مع نجاستها يطهر بها المحل. و لكنه مندفع بان السؤال عن وكوف ماء المطر الملاقي للسطح الذى يبالي عليه و قد نفى عنه البأس فيدل على طهارته أيضا زائدا عن مطهريته.

و قد يستشكل عليه باشماله على ما لم يقل به احد، لدلالته على نفي البأس عما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٢٨

راى فيه التغير و آثار القدر و التغير ظاهر فى كونه بأوصاف النجاسة. و فيه المنع عن ظهوره فى أوصاف النجاسة لاحتمال ان يكون غيرها و ان يكون القدر بمعنى الوسخ. مع احتمال ان يكون ما وصل الثياب من غير الناحية التى فيها التغير و آثار القدر. مع ان الاستدلال لا انما هو بعموم قوله (ع) «كل شيء يراه المطر فقد طهر» الذى بمنزلة الكبرى الكلية لا بما ذكر قبله فى السؤال و الجواب و لا يضر بالاستدلال بذيل الخبر اشتمال صدره بما لا يقول به احد للتفكيك فى التعبد بالصدور كما حقق فى محله، كما لا يضر إرسال الخبر بالتمسك به بعد كونه معمولا- به و حصول الوثوق بصدوره من ناحية العمل به فالإنصاف تامية الاستدلال به و عدم الإشكال فى صحة الاستدلال به كما لا يخفى.

و كخبر ابى بصير عن الصادق (ع) عن الكنيف يكون خارجا فتمطر السماء فتقطر على القطرة فقال (ع) ليس به بأس و تقريب الاستدلال به ظاهر حيث انه بإطلاقه يدل على ان ما يسمى بالمطر الملاقي للمحل المتنجس من الكنيف ليس به بأس و صدق المطر يتوقف على تتالى القطرات من السماء بلا اناطة على الجريان أصلا فيدل على عدم انفعال المطر بملاقاته للنجاسة سواء كان جاريا أم لا و لعل هذا الخبر فى الدلالة على مذهب المشهور أظهر من مرسل الكاهلى.

و قد أورد على الاستدلال به بان فيه اشعارا و دلالة على شدة المطر إذ الظاهر ان تقاطر القطرات انما هو من الكنيف اما بالسيلان أو بالنضح لشدة التقاطر على الكنيف لا من السماء و دلالة على الإطلاق مبيته على الثانى دون الأول، و احتمال كون المراد هو التقاطر من السماء دون الكنيف مع كونه موجبا لإجمال الرواية (فاسد). للزوم لغوية السؤال عن الكنيف لعدم مدخلية ح فى المراد انتهى. و لا يخفى ما فيه لانه لا دلالة و لا اشعار فيه على شدة المطر و لا على كون التقاطر على السائل من السماء بل الخبر ظاهر الدلالة فى كون التقاطر من الكنيف و لذا فرض كونه خارجا اى مكشوبا غير مسقف و من الواضح ان كل قطرة ترد عليه تترشح اى ترتفع من الأرض على شدة و تتصادف تماسها مع ما فى جنبها من غير توقف على شدة المطر كما لا يخفى على من شاهدها. و بالجملة فكأن الخبر المذكور كالصريح عندى فى الإطلاق

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٢٩

و كصحيح على بن جعفر عن أخيه (ع) عن رجل يمر فى ماء المطر و قد صب فيه خمر فأصاب ثوبه هل يصلى فيه قبل ان يغسله قال (ع) لا يغسل ثوبه و لا رجله و يصلى فيه و لا بأس. و فى دلالة تأمل فإن الظاهر من ماء المطر خصوصا بقرينة ظرفيته للخمر و قرار الخمر فيه هو المجتمع من المطر فى الأرض. و نفى البأس عنه اما من جهة نزول المطر عليه و لو كان هو قليلا و اما من جهة بلوغه الى حد الكر و لو مع انقطاع المطر عنه و لا معين لأحد الاحتمالين و ان كان الاحتمال الأول أقرب فيصير دليلا على عدم انفعال ما يجتمع من ماء المطر و فى اعتبار تقاطر المطر عليه فى عدم انفعاله بحث سيجىء الكلام فيه. و أورد على الاستدلال بالصحيح المذكور بان ظاهر السؤال عما إذا بلغ المطر فى الكثرة بحيث وقف على الأرض و سد طريق المرور بحيث

إذا أرادوا المرور لم يتمكنوا الا- بالمرور في ماء المطر و هذا النحو لا يكون الا باشد ما يكون من المطر فأجاب (ع) بأنه لا بأس انتهى. و لعله استظهر ذلك من قوله «يمر في ماء المطر» و لكن المرور فيه لا يستلزم عدم التمكن من تركه و انسداد طريق المرور الا به كما هو واضح.

و استدلل للقولين الأخيرين- أعنى اعتبار الجريان اما بالأعم من الفعلى و التقديرى كما هو مختار القائل بالقول الثانى و اما خصوص الفعلى منه كما هو مفاد القول الثالث بصحيحة على بن جعفر عن أخيه (ع) قال سئلته عن البيت يبالي على ظهره و يغتسل من الجنابة ثم يصيبه المطر أ يؤخذ من مائه يتوضأ به للصلاة فقال (ع) إذا جرى فلا بأس به و صحبته الأخرى عن أخيه (ع) أيضا عن الكنيف يكون فوق البيت فيصيبه المطر فيكف فيصيب الثوب أ يصلى فيه قبل ان يغسل قال إذا جرى من ماء المطر فلا بأس. و خبره الآخر المروى عن كتابه انه سئل أخاه أيضا عن المطر يجرى فى مكان فيه العذرة فيصيب الثوب أ يصلى فيه قبل ان يغسل قال إذا جرى به المطر فلا بأس و تقريب الاستدلال بها ان تقييد الحكم بنفى البأس بصورة جريان ماء المطر. يدل على انتفائه عند انتفاء الجريان فيقيد بها الأخبار المتقدمة التى استدلل بإطلاقها على القول المشهور فيبين ان يبقى على ظهورها فى اعتبار فعلية الجريان كما هو مفاد القول الثالث أو حملها على الجريان بالقوة كما هو مختار القول الثانى و نسب الى المحقق الأردبيلي (قده).

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٣٠

و أورد على الاستدلال بها: اما على الصحيحة الأولى فباحتمال كون الشرط فيها مسوقا لبيان الموضوع مثل ان رزقت ولدا فاختنه، و قوله تعالى وَ لَا تُكْرِهُوا فَيَا تَكُم عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا. فإن الأخذ من ماء المطر لا يمكن الا مع الجريان فعلى هذا فليست الشرطية مسوقة لبيان المفهوم، أو إبقائها على ظاهرها و لكن الغرض من التعليق فيها الاحتراز عما لو كان الأخذ بعد انقطاع المطر فان حاله بعد وقوفه حال سائر المياه القليلة الملاقيه للنجاسة فالمراد بجريان المطر اما تقاطره من السماء فى مقابل وقوفه أو لازم تقاطره منها الذى هو جريانه الفعلى إذ الغالب كون فعلية الجريان فى حال التقاطر كما لا يخفى. و هذان الاحتمالان قويان جدا. و قد ذكر فى الجواهر احتمالات آخر لا يخلو عن الوهن كما اعترف به قدس سره. و اما الصحيحة الثانية فبان الشرط فى قوله إذا جرى من ماء المطر فى مقابل الجريان على الثوب من ماء الكنيف يعنى إذا كان المصاب على الثوب من الكوف من ماء المطر لا من الكنيف نفسه فلا بأس و هذا الاحتمال ليس ببعيد مخالف لظاهر ما فى الصحيحة حتى يكون الأخذ به مخالفا للمألوف من العمل بالظواهر ما لم يقم قرينه على خلافه.

و اما الخبر الأخير المروى عن كتاب على بن جعفر فالذى هو مضبوط فى نسخة الوسائل هكذا. قال (ع) إذا جرى فيه المطر و لكن فى الحدائق و الجواهر إذا جرى به المطر فعلى ما فى الحدائق و الجواهر فالظاهر ان تكون الضمير المجرور فى «به» راجعة الى الثوب فيكون المعنى ح عدم البأس فى إصابة الثوب من هذا المطر الجارى فى مكان فيه العذرة إذا كان خاليا عن العذرة و كان ماء خالصا و اما إذا لم يجر به ماء المطر بل اصطحبت العذرة معه فخالطت به و كان ما اصابه الثوب مخلوطا بها فيجب غسله و هذا المعنى على هذه النسخة قوى جدا و لكنى لم أر من احتمله و على نسخة الوسائل فهو كالصحيحة الاولى فى الاحتمالين المذكورين فيها.

ثم لو سلم ظهور هذه الروايات الثلاث فى اعتبار الجريان فهى معارضة بالتعليل الوارد فى صحيح هشام المتقدم اعنى قوله (ع) ما اصابه من الماء أكثر منه فإنه ظاهر فى الاكتفاء بأكثرية ماء المطر على المتنجس المستلزم غلبته عليه كما هو اللازم فى التطهير بالماء.

فالأقوى ما عليه المشهور من عدم انفعال ماء المطر بملاقاته للنجاسة ما لم يتغير مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا و سواء جرى من

الميزاب أو على وجه الأرض أم لا بل و لو كان قطرات بشرط

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٣١

صدق المطر عليها عرفا. و منه يظهر بطلان ما عداه من الأقوال التى ربما تنتهى إلى ثمانية و ان كان الثابت منها هو القولين الأخيرين. و ليعلم ان المراد بماء المطر هو النازل من السماء حال نزوله أو المجتمع منه فى مكان مع التقاطر عليه من السماء و ليس المجتمع منه مع دوام التقاطر عليه بحكم المحقون. و لعل مراد من اعتبار الجريان فى اعتصامه هو جريان ما اجتمع منه على وجه الأرض الملازم لدوام التقاطر عليه و لا إشكال فى اعتبار التقاطر من السماء و فى اعتبار كونه عليه بحث يأتى الكلام فيه هذا تمام الكلام فى المقام الأول أعنى مقام كون ماء المطر كالجارى فى عدم الانفعال بالملاقاة.

المقام الثانى فى كون ماء المطر كالجارى فى المطهريّة و هذا ما أشار إليه المصنف (قده) بقوله و إذا اجتمع فى مكان و غسل فيه النجس طهر و ان كان قليلا لكن ما دام يتقاطر عليه من السماء. و هذا الحكم فى الجملة مما لا اشكال و لا كلام فيه. و يدل عليه الكتاب العزيز (وَ يُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ) و الاخبار و الإجماع محصلا و منقولا.

و انما الكلام فى أمرين: الأول لا فرق فى مطهريّة ماء المطر بين وروده على الشىء المتنجس أو ورود المتنجس عليه كما فى المجتمع على وجه الأرض فى حال التقاطر إذا غسل فيه شىء متنجس. لعموم قوله (ع) كل شىء يراه المطر فقد طهر، إذ لا فرق فى رؤية المطر بين وقوع المطر عليه أو وقوعه على المطر. و قوله (ع) ما اصابه من الماء أكثر فإن التعليل بالأكثرية يعم كلتا الحالتين. و صحيح على بن الجعفر المتقدم فى المقام الأول فى ماء المطر الذى صب فيه الخمر فأصاب الثوب و حكمه (ع) بعدم وجوب غسل ما اصابه.

خلاف لما فى المعالم من التأمل فى إلحاقه بالجارى عند ورود المتنجس عليه و ما ذكرناه كاف فى ردّه.

الثانى حكى الشهيد الثانى (قده) فى الروض عن بعض معاصريه من السادة الفضلاء (و قال صاحب الحدائق فى حاشية منه على الحدائق انه السيد حسن بن السيد جعفر المعاصر للشهيد الثانى قده) الاكتفاء فى تطهير الماء النجس بوقوع قطرة واحدة عليه. ثم قال (قده) و ليس ببعيد و ان كان العمل على خلافه انتهى. و فيما حكاه عن معاصره احتملان:

أحدهما الاكتفاء فى أصل مسمى المطر لا بالنظر الى خصوص ما يصيب منه بعد

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٣٢

تحقيقه بمعنى الاجتزاء فى تحقق المطر بنزول قطرة واحدة من السماء ثم انه إذا وقع على متنجس يطهره لعموم قوله (ع) كل شىء يراه المطر فقد طهر. و على هذا الاحتمال يكون قوله هذا من الأقوال المعدودة فى المقام الأول. و يرد عليه ان عموم قوله (ع) كل شىء يراه المطر (إلخ) و ان كان يثبت الطهارة لما يراه المطر لكنه غير متكفل لإثبات كون القطرة الواحدة مطرا لان الدليل المتكفل لإثبات حكم الموضوع لا يتكفل لإثبات الموضوع بل هو ناظر إلى إثبات حكمه على تقدير ثبوته من غير نظر له الى ثبوته أو لا ثبوته. و السير فيه ان القضايا الشرعية المتكفلة لإثبات الاحكام لموضوعاتها سيقى على نهج القضايا الحقيقية التى أولها إلى قضية شرطية أخذ شرطها من ناحية عقد الوضع و جزأها من ناحية عقد الحمل. و القضية الشرطية مثبتة للملازمة بين الشرط و الجزاء و تحقق الجزاء عند تحقق الشرط من غير نظر لها فى إثبات الشرط أو نفيه.

و لهذا قيل ان صدق الشرطية لا يلزم صدق الشرط بل هى صادقة مع صدق الشرط و كذبه. و لا إشكال فى ان العرف لا يرون القطرة و القطرتين و القطرات القليلة مطرا و لهذا اعتبر المشهور القائلون بعدم اعتبار الجريان فى صدق المطر وقوعه و تقاطره عن قوة بحيث يصدق عليه اسم المطر لا قطرات يسيرة يشك فى صدق المطر عليه عرفا فضلا عن القطرة الواحدة التى لا يصدق عليه المطر قطعا فهذا الاحتمال فى كلامه ضعيف جدا و هو من البعد بمكان لا انه ليس ببعيد.

و ثانيهما الاكتفاء بالقطرة الواحدة منه بالنظر الى ما يصيبه بعد التقاطر بقوة و صدق المطر عليه عرفا الا ان ما يصيب منه المتنجس هي القطرة و لا- يقع ما عداها عليه فقد تحقق المطر و يطهر المتنجس الملاقي لقطرة واحدة منه لعموم قوله (ع) كل شىء يراه المطر فقد طهر فان هذا المتنجس شىء رآه المطر هذا. و قد أورد عليه في المعالم بما حاصله ان مقتضى طهارة الماء بمجرد الاتصال على القول به هو كون الجزء الملاقي للكثير يطهر بملاقاته له و بعد الحكم بطهارته يتصل بالجزء الثانى و الجزء الثانى أيضا متصل بالكثير و ملاق له فيطهر الجزء الثانى و بعد الحكم بطهارته يتصل بالجزء الثالث و هو أيضا ملاق للكثير فيطهر الجزء الثالث و هكذا. و هذا الوجه لا يجرى فى القطرة الملاقيه للماء المتنجس إذ أقصى ما يقال فى القطرة الواقعة أنها تطهر ما يلاقيها و لا ريب فى ان الجزء الثانى بعده لا يكون ملاقيا للكثير العاصم لتحقيق الانقطاع لان المفروض انه ليس إلا قطرة واحدة اتصلت بالجزء الأول فهى بعد

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٣٣

الاتصال به فى حكم القليل فليس للجزء الأول الذى طهر بها مقوّ (ح) ليستعين به على تطهير ما يليه بل هو مع القطرة المتصلة به الملاقيه له حين الانقطاع ماء قليل فيعود الى الانفعال بملاقاته للنجس الذى هو الجزء الثانى انتهى. و صحه ما ذكره كما ترى مبنية على كون ملاقاء الجزء الأول للكثير فى آن و الجزء الثانى فى آن بعد الآن الأول و الجزء الثالث فى آن بعد آن الجزء الثانى و هكذا إذ على هذا يصح ان يقال ان الجزء الثانى فى الآن الثانى ملاق للكثير فيطهر به فى الآن الثانى كطهر الجزء الأول به فى الآن الأول بخلاف المقام إذ ليس فى الآن الثانى قطرة ثانية ملاقيه للجزء الثانى و لكن ذلك ممنوع بل الاجزاء المتلاصقة كلها تطهر فى آن واحد و هو الآن الأول الذى طهر فيه الجزء الأول بملاقاته للقطرة و مع فرض كون القطرة فى حكم الجارى فى حصول الطهر به يحصل طهر جميع الاجزاء بملاقاتها للجزء الأول بحسب الزمان و ان كان بين طهرها ترتب و تقدم و تأخر بالطبع أو بالعلية فما ذكره لا يرد على هذا القائل و ان حكم ببطلان قوله.

ثم تحقيق الكلام فى المقام يحتاج الى بيان مقدمة و هى ان فى ماء المطر حالات وقع البحث فى كونه على اى حالة منها بحكم الجارى (الحالة الأولى) حال النزول من السماء مقيدا به و ربما يقال بأنه فى حكم الجارى فالماء المجتمع من النازل من المحقون لا من الجارى. غاية الأمر كونه معتصما باتصاله بالغيث مع بقاء التقاطر عليه و هذا هو مختار العلامة الطباطبائى و قد أرسله إرسال المسلمات (الحالة الثانية) حال اجتماعه بعد النزول مع التقاطر من السماء و وقوع القطرات عليه. و المختار عند جملة من المحققين انه ماء المطر فالماء المطر عندهم أعم من النازل من السماء و المجتمع منه بعد النزول بشرط بقاء التقاطر عليه فعلا.

و هو مختار المصنف (قده) فى المتن حيث يقول لكن ما دام يتقاطر عليه من السماء (الحالة الثالثة) حال اجتماعه أيضا بعد نزوله مع نزول قطرة أو قطرات عليه مما لا- يصدق المطر على ما يقع فيه مع صدقه على ما ينزل من السماء مما يقع فيه و فيما سواه (الحالة الرابعة) حال اجتماعه أيضا بعد نزوله و ان انقطع عنه التقاطر لحظة بفترة مع تقاطر السماء على ما سواه و كونه معرضا و متهيئا لوقوع التقاطر عليه بحيث لا يصدق عليه اسم الانقطاع عرفا. و قد ذهب صاحب الجواهر (قده) الى كونه أيضا كالجارى و استدل له بإطلاق ما ورد من الاخبار فى حصول

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٣٤

الطهر بماء المطر كصحيح ابن سالم و مرسل الكاهلى المتقدمين. و لا يخفى ان التمسك بإطلاق الأخبار منوط على صدق ماء المطر عليه و هو مشكل بل المتفاهم من المطر عرفا هو النازل من السماء قبل وقوعه على الأرض أو بعده مع توالى القطرات عليه و اما مع انقطاعها عنه و لو بفترة فلا- يصدق عليه ماء المطر فعلا و ان كان يصدق عليه باعتبار ما كان أصله كك لكن الحكم ثابت بالاعتبار الأول أعنى باعتبار كونه ماء المطر فعلا لا الثانى أعنى ما كان أصله ماء المطر و ان كان فى ظرف أو خابية فعلا

كيف و الا يلزم صدقه في الحالات الاتية أيضا مع انه (قده) لا يقول به (الحالة الخامسة) حال اجتماعه بعد نزوله و انقطاع التقاطر عن السماء بالمرّة فلا- ينزل عليه و لا على غيره و لو كان هذا المجتمع معرضا و متهيئا لوقوع التقاطر عليه لكنه ليس تقاطر حتى ترد عليه (الحالة السادسة) حال اجتماعه أيضا بعد نزوله و بقاء التقاطر من السماء لكن مع خروج المجتمع عن كونه معرضا و متهيئا لوقوع التقاطر عليه كما إذا وضع في ظرف من خايبة و نحوها و ترك تحت سقف من بيت و نحوه بحيث لا- تصل اليه القطرات النازلة (الحالة السابعة) حال اجتماعه بعد نزوله عند انقطاع التقاطر عن السماء بالمرّة و خروج ذاك المجتمع عن كونه معرضا لوقوع التقاطر عليه معا و الحكم في هذه الحالات الثلاث الأخيرة هو كونه كالمحققون و لا يشمل حكم الجارى و لم ينقل في ذلك خلاف عن أحد إذا عرفت ذلك تعرف ان الحق هو ما عليه المحققون و عليه المصنف في المتن من كون ماء المطر الذى كالجارى في الحكم هو الأعم من النازل و الواقف الذى يتقاطر عليه من السماء لا خصوص النازل و لا الأعم منه و من الواقف و لو لم يتقاطر عليه بشرط نزول القطرات و لو على غيره و كونه معرضا للتقاطر عليه و الحمد لله على انعامه على في حلّ هذه المسألة.

[مسألة ١- الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر و نفذ في جميعه طهر]

مسألة ١- الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر و نفذ في جميعه طهر و لا يحتاج الى العصر أو التعدد و إذا وصل الى بعضه دون بعض طهر ما وصل اليه هذا إذا لم يكن فيه عين النجاسة و الا فلا يطهر إلا إذا تقاطر عليه بعد زوال عينها. اما طهر المنتجس الذى لم يكن فيه عين النجاسة أو كانت و لكنها زالت و تقاطر عليه بعد زوالها و نفذ في جميعه فمما لا اشكال فيه مع جريان ماء المطر و يدل عليه من الاخبار

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٣٥

المتقدمة صحيحة هشام بن سالم، و مرسله الكاهلى، و مرسله محمد بن إسماعيل الواردة في طين المطر. بل مع عدم جريانه و لو عند من يعتبر الجريان كالشيخ. قال في الحدائق و على اعتبار الجريان فالظاهر انه لا يناط هنا بحصوله لان الشيخ القائل بذلك صرح كما نقل عنه بالاكْتفاء في تطهير الأرض بالماء القليل.

و اما عدم الاحتياج الى العصر و التعدد فلما سيأتى في المظهرات من عدم اعتبارهما في التطهير بالماء المعتصم كالكر و الجارى و ماء المطر بل يمكن دعوى عدم اعتبارهما مع عدم الجريان حتى على مذهب الشيخ القائل باعتبار جريانه في اعتصامه و انه مع عدم الجريان في حكم ماء القليل و ذلك لإطلاق مرسله الكاهلى (لا يقال) مرسله الكاهلى معارضة في مورد ماء المطر بما يدل على اعتبار العصر و التعدد بالعموم من وجه فيتساقطان و يكون المرجع بعد تعارضهما استصحاب النجاسة (لأنه يقال) قد يقدم احد العامين من وجه على الآخر لخصوصيات: منها ما إذا كان تقييده بالآخر موجبا لالغائه بالمرّة. و ما نحن فيه من هذا القبيل إذ لو أخذ بإطلاق مرسله الكاهلى في ماء المطر و قيد به إطلاق ما يدل على اعتبار العصر و التعدد في الغسل بالماء يبقى المحل للعمل بما يدل على اعتبارهما فيه و هو الغسل بغير المطر بل بغير الماء المعتصم و هو الماء القليل و لو أخذ بإطلاق ما يدل على اعتبارهما و قيد به إطلاق المرسله لا يبقى محل للعمل بها فيوجب إلغاء خصوصية المطر و هو مستلزم لطحها رأسا مع ان الظاهر منها وجود خصوصية للمطر في التطهير ليست في غيره.

هذا كله إذا وصل المطر الى جميعه و نفذ في جميعه. و إذا وصل الى بعضه طهر ما وصل اليه و بقى غيره على نجاسته سواء كان السطح الظاهر من المنتجس أو عمقه الذى لم ينفذ المطر فيه. و لو كان زوال العين من النجاسة بالتقاطر عليه و لم يتقاطر بعد

زوالها بل انقطع فاطر بعد زوال النجاسة فمقتضى ما فى المتن من قوله الا إذا تقاطر عليه بعد زوال عينها هو عدم حصول الطهر لو لم يتقاطر عليه بعد الزوال و هو الظاهر من المعالم أيضا. و قال فى مستمسك العروة لعل مقتضى صحيح ابن سالم المتقدم الاكتفاء بغلبة المطر على عين النجاسة حتى يزيلها بل لعل إطلاق رواية الكاهلى دال على ذلك فلا يحتاج الى التقاطر بعد زوال عين النجاسة انتهى.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٣٦

أقول و الانصاف انه ليس فى الخبرين المذكورين ما يدل على وجود عين النجاسة و هى البول فى مورد السؤال فى السطح فضلا عن إطلاقهما بالنسبة إلى زوالها بالتقاطر أو بقاء التقاطر بعد الزوال فان الظاهر من قول السائل فى الصحيحة فى السطح يبال عليه و فى المرسله البيت يتوضأ على سطحه هو كون السطح معدا للبول عليه لا وجود البول فيه فعلا و قوله (ع) فى الصحيحة و ما اصابه من الماء أكثر منه بناء على عود الضمير المتصل المنسوب فى اصابه الى السطح و المجرور المتصل فى منه الى البول و ان كان موجبا لفرض وجود البول حين اصابه المطر لكن البول الموجود فى السطح ليس إلا- أثره من ريحه أو ما هو بمنزلة أثره كنداوته الذى يزول سريعا بالتقاطر عليه و مع بلوغ التقاطر الى حد الكوف من السطح لا محالة لا يكون باقيا بعد زوال الأثر و ليس بقاء عين البول فى السطح مثل الموجود منه فى آنية مثلا و بالجملة فالاستدلال بإطلاقهما مردود قطعاً. و تمام الكلام فى ذلك فى باب التغسيل بالماء فى المطهرات فى مسألة حصول الطهر بالغسله المزيله للنجاسة فانتظر.

[مسألة ٢- الإناء المتروى بماء نجس كالحب و الشربة و نحوهما إذا تقاطر عليه طهر مائه و إنائه]

مسألة ٢- الإناء المتروى بماء نجس كالحب و الشربة و نحوهما إذا تقاطر عليه طهر مائه و إنائه بالمقدار الذى فيه ماء و كذا ظهره و أطرافه ان وصل اليه المطر حال التقاطر و لا يعتبر فيه الامتراج بل و لا وصوله الى تمام سطحه الظاهر و ان كان الأحوط ذلك.

اما طهر مائه بوقوع التقاطر عليه اى على مائه فهو إجماعى كما صرح به الشهيد الثانى (قده) فى الروضة قال و بوقوع الغيث عليه إجماعاً و يدل عليه مرسله الكاهلى (كل شىء يراه المطهر فقد طهر) و قد يشكل فى التمسك بها بمنع صدق الرؤية بمجرد التقاطر إلا بالإضافة إلى السطح الملاقى للقطرات لا غير. لكن الانصاف صدق الرؤية عليه بمجرد التقاطر كما يصدق عليه رؤية النجاسة بملاقاة جزء منه لها فإذا لاقى الإناء المتروى من الماء نجاسة بأن وقع النجاسة على سطحه يقال عرفاً بان ما فى الإناء ملاق للنجاسة و لذا يحكم بنجاسة جميعه بملاقاة سطحه لها.

و ليعلم ان المضبوط من المرسله فى نسخة الكافى هكذا قلت يسيل على من ماء المطر ارى فيه التغير و ارى فيه آثار القدر فتقطر القطرات على و ينتضح على منه الى ان قال (ع)

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٣٧

ما بدأ بأس لا تغسله كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر. و قد أشكل فى الخبر على هذه النسخة بأن ماء المطر إذا تغير تنجس قطعاً مع انه على هذه النسخة حكم بعدم انفعاله بناء على ظهور التغير فى التغير بالنجاسة و حمله على التغير بغيرها حمل على خلاف الظاهر و باشتمال الخبر على الحكم بطهارة القدر نفسه مع انه ممتنع لانه النجس بالذات الذى لا- يزول عنه النجاسة مع بقاء عنوانه. و بان فرض تقطير القطرات على السائل أخيراً لا يلائم ما فى سئواله أولاً من سيلان ماء المطر عليه. و المضبوط منها فى نسخة الوافى هكذا: قلت و يسيل على الماء المطر ارى فيه التغير إلخ. و قال الفيض فى بيانه الغرض من السؤال الثانى (يعنى قوله

و يسيل على الماء المطر) ان المطر يسيل على الماء المتغير بالقدر فيشب من الماء القطرات فينتضح على انتهى. ولا يخفى ان المعنى على نسخة الوافى أقرب و يرتفع به عن الخبر كلما أشكل عليه على نسخة الكافى لا بقاء التغير على ظاهره من التغير بالنجاسة و اشتمال الخبر ح على طهر الماء المتنجس بالتغير بملاقاته للمطر لا طهارة القدر نفسه و عدم فرض وقوع القطرات على السائل أخيرا بعد سؤاله عن سيلان ماء المطر عليه أولا. و على هذه النسخة تكون كلمة على حرف جرّ دخل على الماء لا- على الضمير المتكلم المتصل بها و الماء مجرور بها و كلمة المطر مرفوعة بالفاعلية لقوله يسيل و يكون الخبر ظاهر الدلالة على طهر الماء المتنجس بسيلان المطر عليه من غير اشكال لكن الكلام فى صحة نسخة الوافى مع أخذه من الكافى و عدم مطابقته له و كيف كان فلا ينبغي الإشكال فى أصل الحكم أصلا.

و اما طهر الإناء المتروس بالماء بطهر مائه فلا اتصاله بالماء المعتصم اعنى به الماء المتروس فيه بعد اتصاله بالمطر الذى فى حكم الجارى فكأنّ الإناء ح متصل بالجارى و لا إشكال فى حصول طهر الإناء المتنجس إذا اتصل بالجارى أو ما بحكمه. و منه يظهر طهر ظهره و أطرافه ان وصل اليه المطر حال التقاطر لصيرورته متصلا بالماء المعتصم.

و اما عدم اعتبار امتزاج مائه بماء المطر فعلى القول بعدم اعتبار الامتزاج فى طهر الماء فى غير المطر فظاهر. و اما على القول باعتباره فى غيره فيمكن ان يقال بعدم اعتباره فى ماء المطر لإطلاق قوله (ع) كل شىء رآه المطر فقد طهر. لكن التحقيق منعه و ذلك لانه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٣٨

على تقدير تسليم إطلاقه يقيد بما يدل على اعتبار الامتزاج فى طهر الماء المتنجس. بل فى مستمسك العروة أشكل فى الحكم بالطهارة حتى مع الامتزاج قال لان انفصال القطرات بعضها عن بعض موجب لانفعال كل قطرة بعد الاستقرار انتهى. و لا يخفى ما فيه فان القطرات الممتزجة بمنزلة الجارى الذى يتصل به الماء المتنجس و القطرات النازلة من السماء حين تقاطرها بمنزلة مادة الجارى فهى مادة سماوية كما ان مادة الجارى أو مادة ماء الحمام مادة ارضية فهى بعد الامتزاج لا تنفصل عن مادتها التى عبارة عن القطرات النازلة لفرض بقاء التقاطر و دعوى اختصاص النصوص الدالة على ذلك بغير الممتزج غير ثابتة فالحق هو حصول الطهر بالامتزاج بناء على اعتباره فى غير ماء المطر أيضا كيف و لو أشكل فى طهره بماء المطر بعد الامتزاج للزم القول بعدم حصول طهره به أصلا و هو مخالف للإجماع بحصول طهره به كما حكيناه عن الروضة.

و اما اعتبار وصول ماء المطر الى تمام سطحه أو طهره بتقاطره على سطحه و لو ببعضه فيه (وجهان): من صدق رؤية المطر على التقاطر ببعض سطحه و قد تقدم عن بعض السادة من معاصرى الشهيد الثانى القول بالاكْتفاء فى طهره بملاقاة القطرة الواحدة على سطحه و قد نفى الشهيد الثانى عنه البعد و مال اليه صاحب الجواهر كل الميل، و من ان التقاطر على تمام سطحه هو المتيقن من معاهد الإجماعات و لا يخفى ان الأول هو الأقوى لصدق الرؤية على التقاطر ببعض سطحه فيشملة عموم كل شىء يراه المطر و لا ينتهى إلى الأخذ بقدر المتيقن من معاهد الإجماعات كما هو واضح.

[مسألة ٣- الأرض النجسة تطهر بوصول المطر إليها]

مسألة ٣- الأرض النجسة تطهر بوصول المطر إليها بشرط ان يكون من السماء و لو بإعانة الريح و اما لو وصل إليها بعد الوقوع على محل آخر كما إذا ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا آخر لا يطهر نعم لو جرى على وجه الأرض فوصل الى مكان مسقف بالجريان اليه طهر.

لا- إشكال فى طهارة الأرض النجسة بما يجرى عليه من ماء المطر فى حال التقاطر بلا خلاف ظاهر فيه. و يدل عليه من الاخبار رواية أبى بصير قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الكنيف يكون خارجا فتمطر السماء فيقطر على القطرة قال ليس به بأس. و مرسله

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٣٩

محمد بن إسماعيل عن الكاظم عليه السلام فى طين المطر انه لا بأس به ان يصيب الثوب ثلاثة أيام الا ان يعلم انه قد نجسه شىء بعد المطر فإن أصابه بعد ثلاثة فاغسله و ان كان الطريق نظيفا فلا تغسله، و مرسله فقيهه قال و سئل عليه السلام عن طين المطر يصيب الثوب فيه البول و العذرة و الدّم فقال طين المطر لا ينجس. و لا بد ان يكون التقاطر على الأرض من السماء بلا واسطة بأن يكون نزول المطر على الأرض النجسة قبل قراره على جسم آخر سواء كان بثقله كما إذا نزل بالخط المستقيم أو بإعانة الريح كما إذا عطفه الريح و أخرجه عن خطه المستقيم فوصل إلى أرض نجسة و لو كانت مسقفة و اما لو وصل الى الأرض بعد قراره على محل آخر كما إذا ترشح على مكان فوصل الى مكان آخر لا يظهر ذلك المكان الثانى لو كان نجسا لخروجه عن موضوع الغيث عند وقوعه على المكان الأول لارتفاع حالة النزول عنه و انقطاعه عن المادة و صيرورته بقراره على المكان الأول فى حكم ماء القليل هذا إذا كان وقوعه على المكان الثانى بالنزول عن المكان الأول و لو جرى على وجه الأرض الى ان وصل الى مكان آخر و لو كان مسقفا طهره لما عرفت فى المسألة الاولى من هذا الفصل ان الجارى على الأرض هو أيضا مما يصدق عليه ماء المطر بشرط بقاء التقاطر عليه.

[مسألة ٤- الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر]

مسألة ٤- الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر و كذا إذا كان تحت السقف و كان هناك ثقبه ينزل منها على الحوض بل و كذا لو أطارته الريح حال تقاطره فوقه فى الحوض و كذا إذا جرى من ميزاب فوقه فيه. اما طهر الحوض النجس الذى تحت السماء بالمطر فهو مما علم فى المسألة الثانية فإنه الإناء المتروس بالماء النجس كالحب و الشربة الا انه ثابت و هما منقولان و اما إذا كان تحت السقف مع وجود ثقبه فى السقف ينزل المطر منها على الحوض فلما تقدم فى ذيل المسألة الثانية أيضا من عدم اعتبار وصول المطر الى تمام السطح الظاهر من الإناء النجس بل يكفى الوصول اليه و لو ببعض سطحه كما فى مثل المقام الا انه (قده) احتاط فى تلك المسألة و قلنا فى وجهه ان التقاطر على تمام السطح هو المتقين من معاهد الإجماعات و لم يتعرض للاحتياط هنا لعدم وجوب مراعاته و اما لو أطارته الريح حال تقاطره فهو مما علم حكمه من المسألة الثالثة المتقدمة و دليله هو إطلاق الأدلة و اما إذا جرى من ميزاب فوقه فيه فهو مما علم حكمه من صدر مبحث ماء المطر الى هنا.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٤٠

[مسألة ٥- إذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا]

مسألة ٥- إذا تقاطر من السقف لا- يكون مطهرا بل و كذا إذا وقع على ورق الشجر ثم وقع على الأرض نعم لو لاقى فى الهواء شيئا كورق الشجر أو نحوه حال نزوله لا يضر إذا لم يقع عليه ثم منه على الأرض فمجرد المرور على الشىء لا يضر. اما حكم التقاطر من السقف فقد علم مما تقدم فى المسألة الثالثة من ان المعبر فى التطهير بماء المطر هو نزوله على المتنجس

بلا واسطة بمعنى عدم قراره على مكان ثم الوصول منه الى مكان آخر لخروجه بذلك عن صدق ماء المطر. و اما عدم الضرر فى حصول الطهر به بملاقاته فى الهواء مع شىء بلا قراره عليه فلاطلاق الأدلة.

[مسألة ٦- إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شىء آخر لم ينجس]

مسألة ٦- إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شىء آخر لم ينجس إذا لم يكن معه عين النجاسة و لم يكن متغيرا لما تقدم فى صدر مبحث المطر من انه معتصم لا ينفعل بالملاقاة مع النجاسة إلا إذا تغير.

[مسألة ٧- إذا كان السطح نجسا فوقع عليه المطر و نفذ و تقاطر من السقف لا يكون تلك القطرات نجسة]

مسألة ٧- إذا كان السطح نجسا فوقع عليه المطر و نفذ و تقاطر من السقف لا يكون تلك القطرات نجسة و ان كان عين النجاسة موجودة على السطح و وقع عليها لكن بشرط ان يكون ذلك حال تقاطره من السماء و اما إذا انقطع ثم تقاطر من السقف مع فرض مروره على عين النجس فيكون نجسا و كذا الحال إذا جرى من الميزاب بعد وقوعه على السطح النجس اما وقوع المطر على السطح النجس و تقاطره من السقف فى حال التقاطر من السماء و لو مع وجود عين النجاسة فى السطح فقد علم حكمه مما تقدم فى صدر مبحث ماء المطر من الاخبار الدالة على طهارته و عدم انفعاله عن نجاسة السطح و اما مع انقطاع التقاطر من السماء فلا-ن ما فى السطح (ح) ماء قليل غير معتصم بماء معتصم بملاقاته مع النجاسة و ذلك ظاهر. و مما ذكرناه يظهر حكم ما يجرى من الميزاب فى حال التقاطر من السماء و فى حال انقطاع التقاطر أيضا.

[مسألة ٨- إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا إذا كان التقاطر حال نزوله من السماء]

مسألة ٨- إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا إذا كان التقاطر حال نزوله من السماء سواء كان السطح أيضا نجسا أم طاهرا.

التقاطر من السقف النجس انما هو بنفوذ المطر فى أعماق السقف و خروجه بنحو القطرات من الطرف الآخر فيكون كنفوذه فى أعماق الطين فى كونه مطهرا له مع عدم عين

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٤١

النجاسة و غير منفعل منه مع وجودها كما يأتى فى المسألة اللاحقة من غير فرق فى ذلك بين كون السطح أيضا كالسقف نجسا أو كونه طاهرا. و من الغريب ما كتبه بعض مشايخنا فى هذا المقام من انه لا يخلو عن تكرار مع انه لا يظهر حكم نجاسة السقف اى أعماقه مما تقدم من حكم نجاسة السطح.

[مسألة ٩- التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه إذا وصل الى أعماقه حتى صار طينا]

مسألة ٩- التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه إذا وصل الى أعماقه حتى صار طينا لدلالة مرسله محمد بن إسماعيل المروية عن الكاظم (ع) فى طين المطر انه لا بأس به ان يصيب الثوب ثلاثة أيام الا ان يعلم انه قد نجسه شىء بعد المطر فإن أصابه بعد ثلاثة فاغسله و ان كان الطريق نظيفا فلا تغسله. و لعل التحديد بالثلاثة و الحكم بوجوب

غسل ما اصابه بعدها من جهة تقديم الظاهر على الأصل حيث ان الطريق يتنجس بعد مضي ثلاثة أيام من يوم المطر غالبا لا سيما في البلاد التي يكون موضع نجوهم في طرفهم غالبا كما هو المشاهد في بلاد العراق في هذه الأعصار أيضا و لذا قال (ع) و ان كان الطريق نظيفا فلا تغسله و مرسله فقيه قال و سئل عن طين المطر يصيب الثوب فيه البول و العذرة و الدم فقال طين المطر لا ينجس.

[مسألة ١٠- الحصر النجس يطهر بالمطر و كذا الفراش المفروش على الأرض]

مسألة ١٠- الحصر النجس يطهر بالمطر و كذا الفراش المفروش على الأرض و إذا كانت الأرض التي تحتها أيضا نجسة تطهر إذا وصل إليها نعم إذا كان الحصر منفصلا عن الأرض يشكل طهارتها بنزول المطر عليه إذا تقاطر منه عليها نظير ما مر من الاشكال فيما وقع على ورق الشجر و تقاطر منه على الأرض.

اما طهارة الحصر و الفرش بتقاطر المطر عليه فلعوم ما في مرسله الكاهلي من قوله (ع) كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر. و اما الإشكال في طهارة الأرض التي تحت الحصر إذا كان الحصر منفصلا عنها فلما مر في المسألة الخامسة من اعتبار عدم قرار المطر الى مكان ثم الوثب منه الى مكان آخر في طهر المكان الثاني و لا يخفى ان المصنف (قده) جزم بالعدم في تلك المسألة و عبر بالإشكال في هذه المسألة و الحق هو الجزم بالعدم كما عبّر به في تلك المسألة.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٤٢

[مسألة ١١- الإناء النجس يطهر إذا أصاب المطر جميع مواضع النجس منه]

مسألة ١١- الإناء النجس يطهر إذا أصاب المطر جميع مواضع النجس منه نعم إذا كان نجسا بولوج الكلب يشكل طهارته بدون التعفير لكن بعده إذا نزل عليه المطر يطهر من غير حاجة الى التعدد.

اما طهارة الإناء النجس بإصابة المطر عليه فلعوم مرسله الكاهلي أيضا و قد تقدم في المسألة الثانية و اما الإشكال في طهارته به بدون التعفير إذا كان نجسا بولوج الكلب فلان عموم المرسله يدل على طهارة كل ما اصابه المطر فيما إذا يحصل طهره بالماء لا مطلقا و لو كان حصول طهره بغير الماء من المطهرات كالأستحالة و الانقلاب و الإسلام و التراب فعموم المرسله لا يدل على حصول طهر ما يحتاج الى التعفير بغير التراب و لو شك في استفادة ما ذكرناه من العموم المذكور فلا أقل من معارضته بما يدل على الاحتياج الى التعفير بالعموم من وجه فيتساقطان و يكون المرجع بعد تساقطهما هو استصحاب النجاسة و الأقوى عدم سقوط التعفير في غسله بالمطر و عدم حصول طهره به بدونه و لعل منشأ تعبير المصنف (قده) بالإشكال هو احتمال ظهور المرسله في خصوصية المطر في انه لا يحتاج معه إلى شيء آخر في طهر ما يصيبه و لكن الانصاف سقوط هذا الاحتمال كما ذكرناه و هذا آخر مسائل ماء المطر و له الحمد على انعامه و هدايته.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٤٣

[فصل ماء الحمام]

فصل ماء الحمام بمنزلة الجاري بشرط اتصاله بالخزانة فالحياض الصغار فيه إذا اتصلت بالخزانة لا تنجس بالملاقاة إذا كان ما في الخزانة وحده أو مع ما في الحياض بقدر الكر من غير فرق بين تساوى سطحها مع الخزانة أو عدمه و إذا تنجس ما فيها يطهر

بالاتصال بالخزانة بشرط كونها كرا و ان كانت أعلى و كان الاتصال بمثل المزملة و يجرى هذا الحكم فى غير الحمام أيضا فإذا كان فى المنبع الأعلى مقدار الكر أو أزيد و كان تحته حوض صغير نجس و اتصل بالمنبع بمثل المزملة يطهر و كذا لو غسل فيه شىء نجس فإنه يطهر مع الاتصال المذكور

استقرّ ديدن الأصحاب قدس الله أسرارهم و جزاهم عن العلم خير الجزاء بان عنوانوا فى أكثر متونهم ماء الحمام و لعلهم تبعوا فى ذلك الاخبار و الافماء الحمام مندرج تحت احد العناوين المذكورة للمياه و كيف كان فالبحث عنه يقع فى موارد:

الأول فى نقل الأخبار الواردة فيه فمنها صحيحة داود بن سرحان قال قلت لأبى عبد الله (ع) ما تقول فى ماء الحمام قال (ع) هو بمنزلة الجارى. و منها رواية ابن ابى يعفور عن الصادق (ع) قال قلت أخبرنى عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب و الصبى و اليهودى و النصرانى و المجوسى فقال ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضا. و منها رواية بكر بن حبيب عن ابى جعفر (ع) قال ماء الحمام لا بأس به إذا كانت له مادة. و منها ما رواه فى كتاب قرب الاسناد عن إسماعيل بن جابر عن ابى الحسن الأول (ع) قال ابتدأنى فقال ماء الحمام لا ينجسه شىء. و منها ما عن فقه الرضا ماء الحمام سبيله سبيل الماء الجارى إذا كانت له مادة و خبر الهاشمى قال سئل عن الرجال يقومون على الحوض فى الحمام لا أعرف اليهودى من النصرانى و لا الجنب من غير الجنب قال يغتسل منه و لا يغتسل من ماء أخر فإنه طهور. و خبر آخر عن الرجل يدخل الحمام و هو جنب فيمس الماء من غير ان يغسلها قال (ع) لا بأس. و صحيح

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٤٤

ابن مسلم قال قلت للصادق (ع) الحمام يغتسل فيه الجنب و غيره اغتسل من مائه فقال (ع) لا بأس ان يغتسل فيه الجنب فقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى و ما غسلتهما الا مما الزق بهما من التراب. و صحيح آخر منه. قال رأيت أبا جعفر (ع) جائيا من الحمام و بينه و بين داره قدر فقال (ع) لو لا ما بينى و بينى دارى قدر ما غسلت رجلى و لا نحييت ماء الحمام، هذه ما بلغنا من الاخبار فى باب ماء الحمام.

المورد الثانى فى موضوعه و الظاهر انه عبارة عن الحياض الصغار المعدة للغسل المتصلة بالخزائن و الحياض الكبار على ما كان معهودا قبيل زماننا هذا فى بلاد الايران و سائر البلدان و كان بعض مشايخنا (قده) يقول هو فى تلك الأعصار كان ما يسمى بالدوش فى هذا الزمان. و لم يثبت ما ادعاه بل الثابت خلافه لان ما يخرج من الدوش ليس قابلا لأن يجرى فيه الأقوال التى فى ماء الحمام كما سيظهر.

المورد الثالث فى حكمه اعلم ان البحث عن حكمه يقع تارة فى مقام عدم انفعاله بالملاقاة إلا- إذا تغير، و اخرى فى طهره لو انفعل بالتغير. اما المقام الأول فالمصرّح به فى تلك الأخبار المتقدمة هو عدم انفعاله بالملاقاة و بعد تقييد مطلقاتها مثل ما عدا رواية بكر بن حبيب و ما فى فقه الرضا بمقيداتها مثل الخبرين المذكورين يقيد عدم انفعاله بما إذا كان له مادة و الظاهر من كون المادة له هو اتصاله بالمادة لا وجود المادة كيف اتفق و لو مع انفصاله عنها. و هذا مما لا اشكال فيه و هو المصرح به فى المتون. و بعد اعتبار اتصاله بالمادة وقع الخلاف فى اشتراط كرية المادة و عدمها على أقوال: فالمنسوب الى المشهور اعتبار كون المادة وحدها كرا. و عن جماعة كفاية كون مجموع ما فى المادة و الحوض و المجرى المتصل بينهما الموجب لاتصالهما كرا و ان كان ما فى المادة وحدها قليلا. و عن جماعة أخرى عدم اعتبار كرية المجموع أيضا و نصب الى صاحب الكفاية و ظاهر كلام المحقق فى المعتبر و مال اليه صاحب الحدائق. و فصل بعض بين ما إذا تساوى سطوح المجموع أو اختلفت و قال بكفاية بلوغ المجموع كرا فى الأول و اعتبار كرية المادة وحدها فى الأخير.

و فصل بعض آخر بين الرفع و بين الدفع باعتبار كون المادة وحدها كرا فى الأول دون الأخير و لم يعلم انه فى مقام الدفع يعتبر

كريمة المجموع أو يقول بعدم اعتبارها أصلا و كيف

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٤٥

كان فهو ليس قولاً مغايراً للأقوال المتقدمة لكون الكلام ههنا فى مقام الدفع لا الرفع فعلى القول الأول أعنى اعتبار كريمة المادة وحدها يكون حكم ماء الحمام على طبق ما ثبت فى المياه و من صغريات الماء المتصل بالماء المعتصم فىكون حكمه حكمه و لا يكون حكمه حكماً تعدياً و لم يستفد للحمام خصوصية يثبت بها له حكم مخصوص و على القول الثانى اعتبار كريمة مجموع ما فى المادة و الحياض الصغار و الخط الفاصل الرابط بينهما فعلى القول بكفاية تحقق مطلق الكر و لو مع اختلاف سطوح بعضه مع بعضه يكون حكم ماء الحمام أيضاً مطابقاً مع القاعدة حيث انه كر و الكر لا ينفعل و على القول باعتبار تساوى السطوح فى عاصمية الكر يكون حكم ماء الحمام مخالفاً للقاعدة من هذه الجهة. و لعل القول الثالث اعنى التفصيل بين تساوى سطوح المجموع و بين اختلافها بكفاية بلوغ المجموع كرا فى الأول دون الأخير ينشأ من ناحية اعتبار التساوى فى عاصمية الكر عند هذا المفصل و حيث انه قائل باعتبار تساوى السطوح قال عند تساويها بكفاية بلوغ المجموع كرا فهذا التفصيل ليس تفصيلاً فى المسألة بل المفصل يريد ان يجعل حكم ماء الحمام على طبق القاعدة على مذهبه فعند تساوى سطوح الكر يقول بكفاية كريمة المجموع لكونه مطابقاً للقاعدة و عند اختلافها يقول باعتبار كريمة المادة وحدها لكونه مطابقاً أيضاً للقاعدة لكن ينبغى ان يقول ح بتقوى السافل بالعالى المعتصم و اما مع عدم القول به فىكون حكم ماء الحمام أيضاً مخالفاً للقاعدة. هذا كله حكم ماء الحمام بحسب مقام الثبوت.

و اما بحسب مقام الإثبات فالظاهر من اخباره هو كونها واردة فى مقام الدفع.

اما ما عدا رواية ابن ابي يعفور من الاخبار المتقدمة فواضح. و اما رواية ابن ابي يعفور فقد يقال انها فى مقام الرفع و لكن الحق كونها أيضاً فى مقام الدفع و ان التطهير فى قوله (ع) ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً المذكور فيها يراد به العصمة عن الانفعال لكونه واقعا فى الجواب عن سؤال اغتسال الجنب و الصبى و اليهودى و النصرانى و المجوسى منه و انه هل ينجس بذلك أم لا، و لا- يكون السؤال عن كيفية تطهيره بعد الفراغ عن كونه نجسا كما لا- يخفى و ان الظاهر من السؤال فى هذه الاخبار كونه عن الحياض الصغار المتصلة بالحياض الكبار المشتملة على أكرار متعددة على ما هو المعهود و المتعارف و تلك المعهودة صارفة عن إبقاء المضاف و المضاف

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٤٦

إليه أعنى كلمة (ماء الحمام) على العموم بل يصرف الى المعهود و هو الحوض الصغير المتصل بالمادة المشتملة على أكرار متعددة و ليس اعتبار الاتصال من ناحية تقييد إطلاقها بل الظاهر من قوله (ع) إذا كانت له مادة هو اتصاله بها لا صرف وجود المادة و لو مع عدم اتصال ما فى الحياض بها و هذا المقدار المدلول عليه من تلك الأخبار أعنى عصمة الماء القليل المتصل بالماء المعتصم هو المتفق عليه عند الكل و لا شبهة فيه أصلاً مع تقوى السافل بالعالى القاهر عليه كما تقدم فىكون المحصل من هذه الاخبار هو اعتصام القليل المتصل بالماء المعتصم و ليس لماء الحمام خصوصية أصلاً و على هذا فالحق ان الاستفادة من هذه الاخبار ليس أزيد مما ذهب اليه المشهور لكن لا يلزم منه القول بانفعال ماء الحمام إذا كان المجموع كرا بل يقال بعدم انفعاله على القاعدة فيما إذا صدق على المجموع انه كر واحد و لم يكن الفاصل بين الحوض الصغير و الخزانة ضيقاً جداً بحيث لا تصدق الوحدة عليهما من ناحية ضيق المجرى الفاصل بينهما: فلعل مختار المصنف (قده) فى المتن من كفاية كريمة المجموع مبنى على ذلك لا- على ادعاء استفادتها من اخبار الحمام و قد تقدم فى الأمر الثالث من الأمور التى ذكرناها فى أول الفصل المعقود فى الماء القليل و فى المسألة الخامسة من ذلك الفصل فى البحث عن اعتبار استواء السطوح فى الكر و اجتماع مائه ما

يناسب المقام فراجع. و مما ذكرنا يظهر بطلان القول الثالث اعنى عدم اعتبار الكرية أصلا لا فى المادة وحدها و لا فى المجموع بتوهم عموم كلمه (ماء الحمام) و شموله لما إذا كان المجموع مما فى المادة و الحياض الصغار قليلا و انه حكم تعبدى ثبت فى خصوصه بالدليل. و اما القول الثانى فلعل القابل به ذهب اليه من جهة كون مختاره ذلك فى مطلق الراكد لا من جهة خصوصية استفادها عن تلك الاخبار و الا فإرد عليه انه ليس فى هذه الاخبار لاعتبار كرية المجموع عين و لا اثر. هذا كله تمام الكلام فى مقام الدفع. و اما مقام الرفع فهذه الاخبار غير مسوقة إليها و لا بد فيه من المراجعة الى ما تقتضيه الأدلة الواردة فى تطهير المياه النجسة فيكون حكم ماء الحمام فى مقام الرفع حكم غيره من المياه هذا ما عندى فى هذه المسألة و الله يهدى من يشاء الى الصراط المستقيم.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٤٧

[فصل ماء البئر النابع]

إشارة

فصل ماء البئر النابع بمنزلة الجارى لا ينجس الا بالتغير سواء كان بقدر الكر أو أقل و إذا تغير ثم زال تغيره من قبل نفسه طهر لان له مادة و نزح المقدرات فى صورة عدم التغير مستحب و اما إذا لم يكن له مادة نابعة فيعتبر فى عدم تنجسه الكرية و ان سمي بئرا كالابار التى يجتمع فيها ماء المطر و لا ينبع لها فى هذا المتن أمور.

الأول فى موضوع البئر فقد قيل بأنه عبارة عن مجمع ماء نابع من الأرض لا يتعدها غالبا و لا يخرج عن مسماه عرفا. و هذا التعريف كما ترى إيكال لمعناه الى العرف و المعانى العرفية و لو كانت من أوضحها تنتهى بالأخرة الى ما يشك فى صدقها عرفا كما فى مثل مفهوم الشئ و الوجود و الماء و نظائرها. و المرجع عند الشك فى الصدق هو الأصول العملية.

و ليعلم انه بعد اعتبار كون البئر على نحو الحفيرة فى الأرض بحيث يصدق عليها البئر عرفا يتصور على أنحاء. منها ما يكون منبعا للماء و مجمعا له بعد نبعه بحيث ينبع منه و يجتمع فيه و هذا هو المتيقن من البئر عرفا. و منها ما لا يكون منبعا و لا مجمعا للماء بل ينبع الماء من محل آخر و يجرى منها و لا يستقر فيها بل يسيل عنها و ذلك كابار القنوات ما عدا أمّ الابار منها. و هذا تقابل الأول بتمام المقابلة و الظاهر عدم صدق البئر عليها عرفا و خروجها عن حكم المترتب على البئر بل هى مصداق للماء الجارى إذ لا يعتبر فى الجارى جريانه على سطح الأرض كما تقدم فى مبحثه. و منها ما ينبع منها الماء و لكن لا يستقر فيها بل يسيل عنها و ذلك كأأمّ الابار من القنوات و منها عكس ذلك و هو ما يجتمع و يستقر فيها الماء و لكن لا ينبع منها بل يجرى عليها من منبع آخر. و فى صدق البئر عليهما اشكال و ان لم يكن صدقها عليهما بكل البعيد و لو مع صدق الجارى على الأول منهما إذ ليس صدق الجارى على موضوع منافيا لصدق البئر

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٤٨

عليه لعدم تخالفهما فى الصدق بل يمكن صدقهما فى مورد واحد كما يمكن افتراقهما فيكون بينهما عموما من وجه. و قد تقدم انه على تقدير الشك فى صدق البئر على بعض هذه الصور أو على ما إذا كانت الحفيرة قليل العمق بحيث يوجب الشك فى صدق البئر عليها أو ما كان مائها غريزا كثيرا حتى وصل الى فمها بحيث يؤخذ منها الماء بلا توسط دلو و حبل و نحو ذلك فلا بد من الرجوع الى الأصول العملية و هى تختلف حسب اختلاف القول فى انفعال ماء البئر بالملاقاة أو اعتصامه فعلى

القول بالانفعال فعند الشك في صدق البئر لو كان كرا يحكم بعدم الانفعال لعموم عدم انفعال الكر و قد خرج عنه البئر و يكون الشك في صدقها على هذا المشكوك من حيث الشبهة المفهومية فالمرجع ح هو العموم لكون الشبهة في مفهوم المخصص مع كونه منفصلا و الحكم عند الشك في المخصص المنفصل هو الرجوع الى العام إذا كانت الشبهة مفهومية كما حقق في الأصول. و إذا كان قليلا ففي الحكم بانفعاله أو عدمه (وجهان): من ان له مادة و كل ماله مادة لا ينفعل لصحيحة ابن بزيع ماء البئر واسع لا ينجسه شيء لأن له مادة و ما ورد في عدم انفعال ماء الحمام إذا كانت له مادة الذي في قوة التعليل لعدم انفعاله بان له مادة. و من انه قليل لاقى النجاسة و لا يصح التمسك في عدم انفعاله بشيء من الدليلين اما ما ورد في عدم انفعال ماء الحمام فلعدم تحقق ذاك الملاك اعنى المادة المعتصمة في هذا المقام إذ ليس مادة البئر كالحياض الكبار التي تتصل بها الصغار و اما صحيحة ابن بزيع فهي و ان كانت تام الدلالة على عدم الانفعال لكن المفروض بناء البحث على القول بالانفعال و هو مبنى على عدم العمل بالصحيحة و رفع اليد عن التعليل المذكور فيها و هذا الأخير أعنى الحكم بانفعاله هو الأقوى.

هذا كله على تقدير القول بانفعال ماء البئر بالملاقاة و على القول بعدمه فاما ان يقال بوجود النرح وجوبا نفسيا أو بوجوده وجوبا شرطيا أو يقال باستجابته فعلى القول بوجوده نفسيا فالمرجع هو البراءة للشك في مفهوم البئر فيندرج في مسألة ما أجمل فيه النص و على القول بوجوده شرطيا يكون المرجع أيضا البراءة الا انه البراءة عن شرطية النرح في استعمال هذا المشكوك و على القول بالاستحباب فالظاهر عدم جريان البراءة لانصراف أدلتها من عقلها و نقلها عن إجرائها في المستحبات. اما أدلتها العقلية و ما كان من النقل مساقها مساق

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٤٩

حكم العقل من قبح العقاب بلا بيان فواضح ضرورة ان المستحب ليس في تركه عقاب حتى يحكم العقل أو الشرع بقبحه عند الشك فيه. و اما ما كان مساقه إثبات الحكم التعبدى الظاهري مثل قوله (ع) كل شيء مطلق و نظائره فإن مفاده إثبات الرخص في مخالفة ما جهل حكمه و ما علم استحبابه يكون المكلف مرخصا في تركه فضلا عما شك في استحبابه فأدلة البراءة كلها منصرفه عما شك في استحبابه مع القطع بعدم تعلق الإلزام بفعله أو تركه هذا تمام الكلام في موضوع البئر.

الأمر الثانى في حكمها فقد وقع الخلاف فيه في انفعالها مطلقا أو عدمه كك أو التفصيل بين القليل و الكر بالحكم بانفعال الأول دون الأخير على أقوال ثم على القول بعدم الانفعال فليل بوجود النرح المقدر تعبدا. و قيل باستجابته. و المشهور بين القدماء هو القول بالانفعال مطلقا و عند عامة المتأخرين هو عدمه كك مع ذهابهم الى استحباب النرح و عن الشيخ فى التهذيب و العلامة فى المنتهى القول بعدم الانفعال و وجوب النرح تعبدا و عن حسن بن محمد البصرى التفصيل بين الكر و بين القليل بل عن الجعفى التفصيل بين ما إذا كان الماء ذراعين فى الأبعاد الثلاثة فلا ينجس أو لم يكن فينجس و لكن الظاهر رجوعه الى التفصيل الأول و خلافه انما هو فى مقدار الكر لا فى أصل التفصيل.

و الأقوى هو عدم الانفعال مع استحباب النرح المقدر. و استدلل له بوجوه أقواها الأخبار: منها صحيحة ابن بزيع المروية عن الرضا (ع) بطرق عديدة فى بعضها قال (ع) ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير ريحه أو طعمه فينرح حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لأن له مادة. و فى بعضها قال كتبت الى رجل اسئله ان يسئل أبا الحسن الرضا (ع) فقال ماء البئر لا يفسده شيء الا ان يتغير ريحه أو طعمه فينرح منه حتى يذهب الريح و يطيب طعمه لأن له مادة. و قد ذكرنا فقه الرواية فى المسألة الثالثة عشر من الفصل الأول المعقود فى المياه فى البحث عن اعتبار الامتزاج فى تطهير المياه فراجع. و كيفما كان فهى صريحة فى عدم الانفعال بمجرد الملاقاة إلا إذا تغير، من جهة وصفه البئر بالسعة التى يراد بها السعة فى الحكم على ما فسرنا بقوله (ع) لا يفسده شيء و التعليل بكونه ذا مادة و حصر انفعاله بصورة التغير و الاكتفاء فى

طهارته مع تغييره

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٥٠

ينزح ما يزيل تغييره أعم من ان يزيد مقدر تلك النجاسة على ذلك أو كان مما يجب له نزح الجميع و حملها الشيخ فى محكى الإستبصار على ان المراد منها ان البثر لا يفسده شىء فسادا لا ينتفع منه الا بعد نزح جميعه الا ما يغيره لأنه إذا لم يتغير ينجس و ينزح منه مقدار و ينتفع بالباقي. و لعمرى ان طرحها أسهل من التكلف فى هذا التوجيه البعيد بل هو طرح رأسا لإبء الصحيحة عن هذا الحمل. و مثل هذا الحمل فى الغرابة حمل الفساد فى قوله (ع) لا يفسده شىء على القذارة أو الكثافة لا النجاسة. فمعنى الخبر (ح) ان البثر لا يصير قذرا و لا كثيفا بالملاقاة الا ان يتغير و لا منافاة بين عدم قذارته العرفية الا ان يتغير و بين ان يصير نجسا شرعا بمجرد الملاقاة. و هذا كما ترى أجنبى عن السؤال عن الامام (ع) و عن جوابه (ع) إذ ليس شأنه الجواب عن كيفية قذارة الماء عرفا كما لا يخفى.

و منها صحيحة على بن جعفر (ع) عن أخيه الكاظم (ع) قال سئلت عن بثر ماء وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة أو يابسة أو زنبيل من سرقين أ يصلح الوضوء منها قال (ع) لا بأس.

و هذه الرواية أيضا واضحة الدلالة فى المدعى لو لم تكن صريحة فيها بظهور العذرة فى عذرة الإنسان خصوصا بعد عطف السرقين عليها و ظهور كون السؤال عن ملاقاة العذرة لماء البثر.

فحمل العذرة على عذرة غير الإنسان أو دعوى ان وصول الزنبيل الى الماء لا يستلزم وصول العذرة إليه بعيد فى الغاية بل ركيك بلا نهاية. و أبعد منهما دعوى ارادة نفى البأس بعد الترح المقدر.

و منها صحيحة معاوية بن عمار عن الصادق (ع) قال سمعته يقول لا يغسل الثوب و لا تعاد الصلاة مما وقع فى البثر الا ان يتن فإن أنتن غسل الثوب و أعاد الصلاة و نزلت البثر. و هذه الاخبار كما ترى لا يفرق فى البثر بين ما إذا كان مائها كرا أو قليلا بل صحيحة ابن بزيع كالنص فى ذلك حيث جعل فيها مناط عدم الانفعال بالملاقاة و حصول الطهارة بعد التغير بالترح الموجب لزواله هو كونها ذا مادة فيعلم منه عدم مدخلية الكرية فى ذلك كيف و لو كان لها دخل فى عدم انفعال مائها أو حصول طهره بعد زوال تغييره لم تكن للمادة دخل فى حكمه فيلزم لغوية الاستدلال بكونها ذا مادة كما لا يخفى.

و منها موثقة أبى أسامة عن الصادق (ع) قال إذا وقع فى البثر الطير و الدجاجة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٥١

و الفارة فانزح منها سبع دلاء قلنا فما تقول فى صلوتنا و ما أصاب ثيابنا فقال (ع) لا بأس به.

و هذه الرواية كما ترى دالة على ان الأمر بالترح ليس لمكان النجاسة و الا لم يكن وجه لنفى البأس عن الصلاة و الوضوء معه و اصابة الثوب به.

و اما صحيحة معاوية بن عمار و موثقة أبان بن عثمان و رواية جعفر بن بشير و موثقة أبى بصير الدالة على عدم إعادة الصلاة أو الوضوء أو غسل الثياب عند عدم العلم بإصابة النجاسة بماء البثر فلعلها لا تدل على المطلوب لا لحمل نفى البأس عن الوضوء و سائر الاستعمالات على ما لو احتمال حصولها قبل وقوع النجاسة فى البثر فإنه بعيد فى الغاية، بل لاحتمال دخل الجهل بإصابة النجاسة بالماء فى نفى البأس فلا بد فى مقام الاستدلال من دفعه و الابطال الاستدلال مع مجيئه. و قد استدلل باخبار آخر أيضا حتى انه عقد لها فى الوسائل بابا لا حاجة الى نقلها فى المقام فان فيما نقلناه غنى و كفاية مع عدم السلامة فى دلالة بعض منها.

و استدلل أيضا للمختار باستصحاب الطهارة، و قاعدتها فى كل شىء و فى خصوص الماء، و بعموم الآيات الدالة على طهورية الماء بضميمة ما دل على ان مياه الأرض كلها من السماء و عموم قوله صلى الله عليه و آله و سلم خلق الله الماء طهورا لا ينجسه

شئ إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه، و بلزوم الحرج على تقدير الالتزام بنجاسة البئر خصوصا في البلاد التي ينحصر مائها في البئر و بإجماع المتأخرين على طهارته و لا يخفى ان شيئا مما ذكر لا يصلح للتأييد فضلا عن الاستدلال أما الأصل فلانه دليل حيث لا دليل فلا يجوز التمسك به مع الدليل الموافق له فضلا عما لو تم دليل القول بالنجاسة المخالف له. و عموم الايات الدالة على طهورية الماء لا- تنافي انفعاله بالملاقاة لو دل عليه الدليل كما في القليل. مع انه لم يثبت ان مياه الأرض كلها من السماء خصوصا ما في الابار الذي ينعقد من الأبخرة المحتبسة في الأرض. و عموم قوله صلى الله عليه وآله و سلم خلق الله الماء طهورا و ان كان يصح شموله الماء البئر و لكن تمامية الاستدلال به متوقف على عدم تمامية ما دل على الانفعال فإنه على تقدير تماميته يكون مخصصا له كما خصص بما دل على انفعال القليل. و لزوم الحرج في نجاسته و ان ادعنه جملة من المحققين، و حكى عن كاشف الغطاء أنّ من لا حظه لم يحتج الى النظر في الاخبار خاصها و عامها، و قال المحقق الهمداني (قده) بعد نقل ما حكى عن كاشف الغطاء «و نعم ما قال فالإنصاف ان هذا الوجه مؤيد قوى للقول

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٥٢

بالطهارة» انتهى. لكن الانصاف عدم سلامته عن الخدشة لما حققناه في غير المقام ان الحرج الذي يصح للفقهاء ان يستدل بقاعدته هو الحرج الشخصي الذي يستدل بقاعدته لرفع الحكم الثابت لولاه. و اما الحرج النوعي الذي هو المناط في مقام جعل الاحكام فهو مما يكون بنظر الجاعل لا الفقيه المستنبط للمجمول. و بعبارة أوضح هو واسطة في الثبوت و ليس طريقا للإثبات و بعد ان ثبت بالدليل جعل الشارع حكما بمناطه يتبع لكنه يحتاج الى الدليل في مقام الإثبات كما في باب السواك و ليس هو بنفسه دليلا- في مقام الإثبات فلا يمكن الاستدلال بالحرج لجعل ما يلزم الحرج من عدم جعله أو لعدم جعل ما يلزم الحرج من جعله. و الاستدلال بإجماع المتأخرين على الطهارة مع قيام إجماع القدماء على النجاسة غريب و كون إجماع القدماء منقولاً بالنسبة إلينا معارض بكون إجماع المتأخرين أيضا ككك بالنسبة إلينا و بالجملة فليس في مثل هذه الأدلة أثر أصلا و انما نقلناها تشجيذا للأذهان.

و استدلل للقول بالانفعال أيضا بوجوه: منها الإجماعات المحكية عن غير واحد من الكتب كالأمالى و الاقتصار و الغنية و التهذيب و السرائر و مصريات المحقق و شرح الجمل و كاشف الرموز و الروضة المؤيدة بالشهرة المحققة بين القدماء. و منها الأخبار المستفيضة الإمرة بالنزح للنجاسات المعمول عند الطائفة. و منها الأخبار الخاصة الدالة على النجاسة كصحيحة ابن بزيع قال كتبت الى رجل اسئله ان يسئل أبا الحسن الرضا (ع) عن البئر تكون في المنزل للوضوء فيقطن فيها من بول أو دم أو يسقط فيها شئ من عذرة كالبعرة و نحوها ما الذي يطهرها حتى يحل الوضوء منها فوق (ع) بخطه في كتابي ينزح منها دلاء. و صحيحة على بن يقطين عن ابي الحسن موسى (ع) قال سئلته عن البئر تقع فيها الحمامة و الدجاجة و الفارة و الكلب و الهرة فقال يجزيك ان تنزح منها دلاء فان ذلك يطهرها إنشاء الله تعالى.

و هاتان الصحيحتان أقوى ما استدلل به لهذا القول من جهة التصريح فيهما بطهر البئر بنزح الدلاء الدال على نجاستها بوقوع المذكورات فيهما فيها لا سيما الصحيحة الأخيرة لوقوع التصريح بحصول الطهر فيها في لسان الامام (ع) بخلاف الأولى التي وقع التعبير فيها عن الطهارة في سؤال السائل و تكون دلالتها على النجاسة من باب تقرير الامام (ع) إياه بما سئله من تنجس البئر بما ذكر في السؤال. و صحيحة ابن ابي يعفور و عنبسة عن الصادق (ع) قال (ع) إذا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٥٣

أتيت البئر و أنت جنب و لا تجد دلوا و لا شيئا تغرف به فتيمم بالصعيد فان رب الماء رب الصعيد و لا تقع في البئر و لا تفسد على القوم مائهم. بناء على ان الإفساد كناية عن النجاسة و التيمم لا- يسوغ مع وجود الماء الطاهر. و حسنة زرارة و محمد بن

مسلم و ابى بصير قالوا قلنا له بئر يتوضأ منها يجرى البول من تحتها أ ينجسها قال فقال ان كانت البئر فى أعلى الوادى و الوادى يجرى فيه البول من تحتها و كان ما بينهما قدر ثلاثة أذرع أو أربعة أذرع لم ينجس ذلك شىء و ان كان أقل من ذلك نجسها و ان كانت البئر فى أسفل الوادى و يمر الماء عليها و كان بين البئر و بينه تسعة أذرع لم ينجسها و ما كان أقل من ذلك فلا يتوضأ منه. هذه جملة ما استدل به للقول بالنجاسة.

و اما الاخبار الدالة على الطهارة فهى معرض عنها عند القدماء المذنبين يكون اعراضهم موهنا للخبر و لو كان صحيحا فى غاية الصحة كما ان عملهم يكون مقويا له و لو كان ضعيفا فى غاية الضعف كيف و تلك الاخبار كانت موجودة عندهم و قد وصلت إلينا بواسطتهم فلو لم يكن فيها خلل لعملوا بها فإنهم لقرب ازمتهم بمعدن الاخبار و مصدرها أبصر بمعانيها و القرائن المقترنة بها فطرحهم هذه الاخبار مع وضوح دلالتها و كونها بمرئى و مسمع منهم كاشف عن قصور فيها اطلعوا عليه و قد خفى على المتأخرين.

و الجواب اما عن الإجماع فيما مر من الغرابة فى الاستدلال به مع كون المسألة ذات قولين مشهورين بل ذات أقوال متعددة كما عرفت و اما اخبار الترح فبشهادة القرائن الداخلية الموجودة فى نفس هذه الاخبار تحمل على استحباب الترح أولا، و ذلك مثل الحكم بصحة الوضوء و الصلاة الواقعتين قبل الترح كما فى جملة منها و شدة الاختلاف الواقع فيها على وجه يتعذر الجمع بينها الا- بالحمل على الاستحباب. و بان غاية الأمر ظهور هذه الاخبار فى نجاسة البئر و بعد الجمع بينها و بين الاخبار الدالة على الطهارة الناصة عليها يرفع اليه عن ظهورها فى النجاسة لقاعدة الجمع بين النص و الظاهر بل الظاهر لا يعارض الأظهر فضلا عن النص ثانيا. مع ان دلالة تلك الاخبار على النجاسة من ناحية الأمر بالترح فيها بدعوى ملازمة الأمر به للنجاسة و كون وجوبه شرطيا لتوقف الاستعمالات عليه و هى ممنوعة باحتمال كون الترح واجبا تعديدا ثالثا. و اما الاخبار الخاصة ففيها أولا انها ظاهرة مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٥٤

فى النجاسة و يجب رفع اليد عن ظهورها بواسطة نصوصية الأخبار الدالة على الطهارة و ثانيا بقصورها كلها عن افادة مدعى القائلين بالنجاسة: أما صحيحة ابن بزيع فالاستدلال بها انما هو بكلمة (ما الذى يطهرها حتى يحل الوضوء منها) بناء على ان يكون المراد بالطهارة هو المعنى المقابل للنجاسة و بالحل هو الجواز بالمعنى الأعم المقابل للحرمة الجامع مع إحدى الأربعة و لو كانت كراهة و كلاهما ممنوعان بإمكان حمل الطهارة على المعنى اللغوى المقابل للقدارة و الحل على الجواز بالمعنى الأخص المقابل للاحكام الأربعة فيراد به الجواز بالمعنى الأخص و الذى لا يجتمع مع الكراهة. و هذا الحمل و ان كان فى نفسه بعيدا الا انه يجب المصير إليه إذا دل عليه الدليل و الذى يدل عليه هو رواية هذا الراوى أعنى ابن بزيع نفسه عن هذا المروى عنه اعنى الرضا (ع) خبر الطهارة بل فى الكافى بعد نقله الصحيحة الدالة على النجاسة أردفها بما تقدم من الصحيحة الدالة على الطهارة و قال و بهذا الاسناد قال ماء البئر واسع لا يفسده شىء و لم يتعرض للتعارض و لا للجمع بينهما فيكشف منه انه (قده) لم يفهم المعارضة أصلا و ليس ذلك الا من جهة حمل ما يدل على النجاسة على ما حملناه و الا فما يدل على الطهارة نص فيها غير قابل للتأويل. مع ان الجملتين اعنى كلمة، الذى يطهرها حتى يحل الوضوء واقعة فى كلام السائل و التمسك بهما على النجاسة متوقف على تمامية تقرير الامام (ع) إياه بدعوى لزوم الإغراء بالجهل لو كان السائل جاهلا. و فيه أولا عدم ثبوت التقرير و ذلك لاحتمال ان يكون الردع بالمسامحة فى الجواب بنزح دلالة من البئر على نحو الإطلاق فى جواب السؤال عن البول أو الدم أو شىء من العذرة فى البئر مع انه على تقدير النجاسة يجب نزح مقدر معلوم لكل واحد من هذه النجاسات بل يمكن ان يكون الردع بالصحيحة التى نص فيها على عدم النجاسة إذا كانت واقعة فى جواب هذا الكتاب كما هو المظنون من جهة اتحاد الراوى و المروى عنه و كيفية الكتابة و السؤال.

و ثانيا بمنع قبح التقرير و عدم الردع فإنه كثيرا ما يسكت عن خطاء السائل و يجيبه بما هو الواقع.

و ثالثا على تقدير تسليم قبح التقرير ما هو المسلم قبحه انما هو فيما إذا لم يكن محذور في الردع من تقيه أو غيرها و من المعلوم كون نجاسة البثر بالملاقاة مذهب العامة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٥٥

و لا- سيما الحنفية منهم الذين هم الأشهر في الفتوى و لعل الامام (ع) ترك الردع تقيه خصوصا مع كون السؤال و الجواب بالمكاتبه لا بالمشافهه المراعى فيها التقيه بأكثر مما يراعى فى المشافهه و رابعا ان استحباب الترح بسبب وقوع النجاسة فى البثر على ما يستفاد من اخبار الترح بعد انضمامها الى الاخبار الدالة على الطهارة انما هو من ناحية تأثير وقوع النجاسات فى حدوث مرتبه من القذاره يكره لأجلها الاستعمال و يستحب بسببها التنزه عنه الا بعد نزع المقدر و وجوب الردع فى مثل المقام الذى لا يترتب على جهل السائل مفسده عمليه فى الغالب غير معلوم و خامسا ان أصالة عدم الخوف أو أمر آخر مقتضى لحسن إبقاء السائل على جهله لا تكافؤ الأدلة الدالة على الطهارة حتى يرفع اليد عنها بسبب هذا الأصل كما لا يخفى و الحاصل ان الأمر بالترح فى هذه الصحيحه و ان سلم ظهوره فى الوجوب لكن إبقائه على ظاهره ممنوع بقيام القرينه على ارادة على خلافه و هى إطلاق الدلاء فى الجواب عن السؤال بوقوع البول أو الدم أو العذرة فى البثر إذ لو أبقى الأمر على الوجوب لوجب أحد الأمرين اما الالتزام بكفاية مطلق الدلاء لكل واحد من هذه النجاسات أو الالتزام بإهمال الرواية و كونها فى مقام بيان أصل تشريع وجوب الترح مع إيكال مقداره فى كل واحدة من هذه النجاسات الى مقام آخر لكن الأول مخالف للإجماع على اختلاف هذه النجاسات فى مقدار الترح بوقوعها عند القائلين بالنجاسة و الثانى مخالف لظاهر الرواية حيث ان ظاهرها كونها فى مقام بيان ما يطهر به البثر بحيث يحل الوضوء منها لا لبيان نوع مطهرها و إيكال بيان اشخاصه الى مورد آخر و هذا بخلاف ما لو حمل الأمر بالترح على الندب حيث يسلم عن كل هذه المحاذير و ذلك باستحباب نزع دلاء لكل واحد من هذه النجاسات مع أفضلية الترح المقدر لكل واحدة منهما حسبما نطق به اخبار الترح. و بما ذكرناه يظهر الجواب عن الاستدلال بالصحيحه الثانيه أيضا حيث ان إطلاق الدلاء فيها أيضا قرينه على استحباب الترح.

و اما الخبر الثالث أعنى صحيحه ابن ابى يعفور فالإنصاف انها على خلاف مطلوبهم أدل و ذلك لانه (ع) علل النهى عن الاغتسال بإفساد الماء على القوم لا- فساد الغسل فى نفسه مع انه لو كان ماء البثر يتنجس باغتسال الجنب فيه الملازم مع نجاسة بدنه لكان الاولى فى تعليل النهى هو التعليل بفساد الغسل فترك التعليل به و التعليل بإفساد الماء على القوم أقوى شاهد على

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٥٦

عدم تنجس الماء باغتساله فيكون المراد بإفساد الماء معنى آخر غير نجاسته و يشبه ان يكون من جهة استقذارهم إياه بمقتضى طبائعهم أو لإثارة الوحل من البثر أو صيرورتها مستعملا فى رفع الحدث (فان قلت) الظاهر من الإفساد هو سلب الانتفاع عنه بالكليه الملازم مع النجاسة كما حمل الفساد فى صحيحه ابن بزيع الدالة على الطهارة على ذلك أيضا عند قوله (ع) ماء البثر واسع لا يفسده شىء (قلت) نعم لولا القرينه على الخلاف الموجوده فى هذه الصحيحه أعنى صحيحه ابن ابى يعفور و هى اسناد الماء الى القوم (فان قلت) مع عدم نجاسة الماء و التمكن من استعماله كيف يسوغ التيمم مع انه متمكن من الماء (قلت) نفس إفساد الماء على القوم من الأمور المرخصه فى التيمم و ليس المرخص له مختصا بفقدان الماء بل هو أمور يمكن ان يكون أحدها نفس إفساد الماء على القوم. و يدل على مشروعية التيمم فى مثل المقام أيضا خبر حسين بن ابى العلاء قلت سئلت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يمر بالركية و ليس معه دلو قال (ع) ليس عليه ان ينزل الركيه ان رب الماء هو رب الصعيد فليتيمم.

و اما الخبر الرابع أعنى حسنة الفضلاء ففیه أولا ان المتفاهم من الخبر هو فرض الحكم فى محل يتكرر ورود النجاسة على البثر و

يظن نفوذها فيه بحيث تقتضى تغير الماء بها كما ربما يرمى الى ذلك تتمه الخبر حيث قال زرارة فقلت له فان مجرى البول يلصقها و كان لا يلبث على الأرض فقال (ع) ما لم يكن له قرار فليس به بأس و ان استقر منه قليل فإنه لا يثقب الأرض و لا قعر له حتى يبلغ البثر و ليس على البثر منه بأس فتوضأ منه ان ذلك إذا استنقع كله. فانظر انه (ع) كيف نفى البأس فيما إذا لم يكن للبول قرار و لو كان مجراه ملاصقا مع البثر بل و لو استقر منه قليل و لعل البأس فى قوله (ع) و ليس على البثر منه بأس هو التغير الذى يحصل لمائها عند قرار البول و تثقيب الأرض و بلوغه إلى البثر و الانصاف ان هذا الاحتمال فى الخبر ليس بكل البعيد. و ثانيا ان القائلين بالانفعال متفقون على عدم حصوله بمجرد التقارب بين البثر و البالوعة و لو كان القرب أقل من ثلاثة أذرع أو تسعة أذرع فلا بد من تأويل الخبر عندهم أيضا و مع الحاجة الى التأويل فليس التأويل بحصول الملاقاة عند القرب اولى من التأويل بحصول التغير عند الملاقاة لو لم يكن هذا التأويل اولى كما عرفت. و ثالثا انه على تقدير ظهوره فى الانفعال بالملاقاة يعارض مع الاخبار المتقدمة المصرحة بالطهارة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٥٧

و الترجيح مع تلك الاخبار لمخالفتها مع العامة.

بقى الكلام فيما قالوا من ان اخبار الطهارة موهونة باعراض القدماء عنها مع كونها بمرئى و مسمع منهم و ان العبرة فى الوهن و التقوى انما هو باعراض القدماء أو استنادهم لمكان قرب زمانهم بمعدن الاخبار و مصدرها فهم آنس بصحيحها و سقيمها عن المتأخرين و لعل هذا هو العمدة مما يمكن ان يقال فى المقام و عليه تعولينا فى حل المسائل و اختلاف الاخبار كما مرّ فى طى هذه المسائل غير مرّة و لكن الانصاف عدم تمامية تلك الدعوى فى المقام و ان ادعيانها فى غير مقام.

و توضيح ذلك ان اعراض القدماء عن خبر موهن له إذا كان اعراضا موجبا للاطمئنان بقدر فيه فى صدوره أو جهة صدوره و اما إذا كان الإعراض ناشيا عن اجتهادهم فيه بحسب دلالة فلا يكون موهنا أصلا و بعبارة أخرى اعراضهم موهن إذا لم يكن عن اجتهادهم و الا فلا يكون اجتهادهم حجة على من تأخر عنهم و فى المقام يكون اعراضهم عن الاخبار الدالة على الطهارة من جهة طرحهم إياها عن اجتهادهم و يكشف عن ذلك كون تلك الاخبار معمولا بها لدى جملة من القدماء كسلار و الغضائرى و الشيخ مفيد الدين بن الجهم و جميع المتأخرين و كشف عمل المتأخرين عن استناد المتقدمين ينشأ من كون استناد متقدمى المتأخرين الى الخبر ناش عن اطلاقهم على استناد القدماء اليه من جهة قرب زمان متقدمى المتأخرين إلى القدماء فاستناد متقدمى المتأخرين إلى خبر نافع لنا أيضا لكن لا من حيث كونه استنادهم فى نفسه بل من جهة كشف استنادهم عن استناد سابقهم و هو القدماء و قد حققنا البحث فى ذلك فى مبحث التعادل و التراجع فى الأصول مع ان جملة من القدماء الذين طرحوا اخبار طهارة البثر تصدوا لتوجيهها و ذلك يكشف عن صحتها لديهم و اشتهاها عندهم و انما اضطروا إلى تأويلها لا رجحية معارضها عندهم و هو اخبار النجاسة أو لاعتقادهم كون القول بالانفعال إجماعيا فلم يتمكنوا لمخالفته. قال المحقق الهمداني (قده) و لعمري لو لا اشتها القول بالطهارة فى هذه الأعصار لكان الالتزام بها مع قوتها من حيث المدرك فى غاية الجرية فشكر الله تعالى سعى السابقين حيث فتحوا باب القول بالطهارة و هوّنوا علينا الخطب و ما افاده (قده) حقيق بالتصديق و هو نظير ما افاده الشهيد الثانى (قده) ان مخالفة المشهور مشكل و ان قال (قده)

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٥٨

ان موافقتهم من غير دليل اشكال و بالجملة فلم يثبت اعراضهم عن تلك الأخبار إعراضا موجبا لوهنها و العمدة فى ذلك إطباق المتأخرين على العمل بها الكاشف عن صحتها بين القدماء كما بيناه.

و استدلل للقول بالتفصيل بين القليل و الكثير بانفعال الأول بمجرد الملاقاة دون الأخير اما بالنسبة إلى انفعال القليل منه فبعموم ما

دل على انفعال القليل. و أورد عليه بمعارضته مع عموم طهارة البئر و أوجب عنه بانصراف الإطلاق فيها الى ما يبلغ الكر لغلبة الكر في الابار. و بخبر حسن بن صالح الثوري عن الصادق (ع) قال إذا كان الماء في الركي كرا لم ينجسه شيء. و ما في الفقه الرضوي و كل بئر عمق مائها ثلاثة أشبار و نصف في مثلها فسييلها سبيل الجارى و موثقه أبي بصير قال سئلت الصادق (ع) عن البئر يقع فيها زنبيل عذرة يابس أو رطبة قال (ع) لا بأس به إذا كان فيها ماء كثير بناء على ان يكون المراد من الكثير هو الشرعى منه اعنى به الكر. و يكون هذا التفصيل جمعا بين الاخبار الدالة على الطهارة و الاخبار الدالة على الانفعال بحمل الطائفة الأولى على الكر و الثانية على القليل. و بمعارضة الطائفتين و تساقطهما بالمعارضة فيرجع الى القاعدة الشرعية الثابتة فى القليل فيحكم بها بانفعاله و فى الكر فيحكم بها بعدم انفعاله هذا ما قيل أو يمكن ان يقال فى الاستدلال لهذا القول.

و الكل مخدوش أما أولا فبمنع دعوى انصراف إطلاق أخبار الطهارة الى ما يبلغ الكر لمكان غلبته فى الآبار و ذلك لان الغلبة الوجودى على تقدير تسليمها فى الابار لا يصير منشأ للانصراف و انما المنشأ له المضر بالتمسك بالإطلاق هو غلبة الاستعمال حسبما حقق فى الأصول فح تكون النسبة بين تلك الاخبار و بين ما دل على انفعال ماء القليل بالعموم من وجه فيتحقق التعارض بينهما فى ماء البئر القليل إذ أخبار الطهارة تقتضى طهارته كما ان ما دل على انفعال ماء القليل يقتضى انفعاله و بعد تساقطهما فى مورد اجتماعهما لمكان المعارضة يرجع الى عموم ما دل على طهارة الماء مثل قوله صلى الله عليه و آله و سلم خلق الله الماء طهورا و لو نوقش فيه يكون المرجع أصالة الطهارة و ثانيا على تقدير تسليم دعوى انصراف إطلاق ما دل على طهارة البئر فإنما يمكن تسليمها فيما عدا صحيحة ابن بزيع الدالة على عدم انفعال البئر معللا بان لها مادة و اما فيها

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٥٩

فلا يمكن دعوى الانصراف الى الكر و ذلك للغوية التعليل المذكور (ح) و صيرورة المناط فى عدم الانفعال هو الكرية و هو مخالف مع تعليل عدمه بان له مادة كما هو واضح و ثالثا منع صحة التمسك بخبر حسن بن صالح و ما فى فقه الرضوي و ذلك لضعف سند الأول و عدم حجية الثانى رأسا إلا فيما أسند فيه الى الامام (ع) و انطبق عليه العمل المنتفى كلاهما فى المورد حيث ان ذكر هذه الجملة فى الفقه الرضوي غير مستند الى الامام (ع) و لم ينطبق على عمل الأصحاب بل كلاهما اعنى خبر حسن بن صالح و هذه الجملة عن فقه الرضا معرض عنه عند الأصحاب من المتقدمين الى آخر المتأخرين إذ المتقدمون منهم يقولون بانفعال البئر مطلقا و المتأخرون منهم قائلون بعدم انفعالها كك و التفصيل الذى هو مضمون الخبرين غير معمول به و يكون معرضا عنه مع انه على تقدير تسليم تماميتهما سندا و دلالة يكونا معارضين مع صحيحة ابن بزيع و هى أقوى فى الدلالة على عدم انفعال ماء البئر و لو كان قليلا لمكان التعليل المذكور فيها بان له مادة بخلاف الخبرين فان خبر حسن بن صالح يدل على انفعال القليل من البئر بالجملة الشرطية و ما فى فقه الرضا يدل عليه بالجملة الوصفية و من المعلوم ان دلالة التعليل فى الصحيحة بالمنطوق أظهر من دلالة الخبرين بالجملة الشرطية أو الوصفية و رابعا ان الظاهر من الكثير فى موثقه أبي بصير لا بأس به إذا كان فيها ماء كثير هو الكثرة العرفية لعدم الحقيقة الشرعية لفظ الكثير فى خصوص الكر و هو بمعناه الظاهر فيه مما لا قائل به فلا بد من ان يوجه اعتباره من جهة صيانة ماء البئر عن التغير بما يقع فيه من العذرة لا سيما الرطبة منها التى مع ريحها الكرية سريعة الانتشار فى الماء الموجب لتغير ريحه و لونه إذا لم يكن كثيرا بالكثرة العرفية و خامسا منع كون القول بهذا التفصيل جمعا بين الطائفتين من الاخبار و ذلك لإباء صحيحة ابن بزيع عن الحمل على خصوص الكر لما عرفت من استلزامه سقوط عليه كون ماء الكرذى مادة و هو موجب للغوية الاستدلال به و إباء ما دل على الانفعال عن الحمل على ما إذا كان ماء البئر قليلا لكونه من قبيل الحمل على الفرد النادر مع انه ورد فى بعض من تلك الأخبار الأمر بنزح كر من الماء أو خمسين دلوا أو سبعين أو نزح الجميع و مع تعذره يتراوح أربعة رجال و كيف يحمل مثل هذه الاخبار على الماء القليل و سادسا ان ما دل على القاعدة الشرعية

الثابتة في الماء من انفعال قليله معارض مع ما دل على طهارة ماء البئر عند الملاقاة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٦٠

من دون تغير و ما دل على اعتصام ماء الكثير معارض مع ما دل على نجاسة البئر عند الملاقاة بالعموم من وجه و يتساقطان في مورد الاجتماع فلا- يصلحان للمرجعية بعد تعارض أخبار الطهارة مع أخبار النجاسة بل المرجح (ح) اما عموم طهارة الماء أو أصالة طهارته هذا تمام الكلام في هذا التفصيل و اما التفصيل المحكى عن الجعفى فمع إرجاعه الى ذلك التفصيل لا يحتاج الى بيان و ان كان تفصيلا آخر في مقابله فلم يذكر له وجه حتى ينظر في صحته و سقمه فهو مردود بعدم الدليل عليه هذا ما عندي في هذا الأمر: و الحمد لله أولا و آخرها و ظاهرا و باطنا الأمر الثالث هل البئر إذا تنجس مائها بالتغيير يطهر بزوال تغيره و لو من قبل نفسه و لا يحتاج في طهره إلى أمر آخر عدا زوال تغيره كالجارى أو انه كالكر و القليل بعد زوال تغيره يحتاج في طهره الى الاتصال بماء معتصم من كرا و جار أو مطر أو لا- أقل من النزع (احتمالان) أقواما الأول و ذلك للتعليل المذكور في صحيحة ابن بزيع بقوله (ع) لان له مادة حيث جعل المناط في طهر ماء البئر بعد زوال تغيره بالنزع كونه مما له المادة فيدل على ان اتصاله بالمادة بعد زوال تغيره كاف في طهره (فان قلت) الحكم المعلل بالعلة المذكورة هو طهر ماء البئر الزائل عنه التغيير بالنزع كما هو الظاهر من قوله (ع) حتى يذهب الريح و يطيب الطعم لان له مادة فكيف يحكمون بطهره بزوال تغيره من قبل نفسه من دون نزع.

قلت مع ان خصوصية النزع ليست معتبرة في طهره إجماعا انه لو بنى على اعتبارها في طهره للزم حمل التعليل على الأمر التعبدى و ذلك لعدم دخل النزع في الطهارة بحسب العرف الارتكازى و انما الدخيل عندهم هو زوال التغيير بأى سبب كان لكن حمل التعليل على الأمر التعبدى بعيد لقبح التعليل به لكونه مشابها بالتعريف بالمثل أو الأخفى فلا بد (ح) من إلغاء خصوصية النزع و مع إلغائها يكون المدار على مجرد زوال التغيير و لو لم يكن بالنزع. و لعل ذكر النزع في قوله (ع) فينزع حتى يذهب الريح من جهة كونه مزيلا للتغيير غالبا بإخراج ماء المتغير و قيام ما يخرج من المادة المذى لا يكون متغيرا مقامه و قد مر بعض الكلام في ذلك في فقه الصحيحة في مسألة الثالثة عشر من مسائل الفصل المعقود في المياه فراجع.

الأمر الرابع اختلف القائلون بطهارة ماء البئر عند الملاقاة من دون تغير في استحباب النزع و وجوبه و على تقدير الوجوب في كونه واجبا نفسيا أو شرطيا على أقوال

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٦١

و المشهور بينهم هو الاستحباب و الذى يظهر من المحققين هو الاستحباب الشرطى بمعنى ان النزع شرط لرفع كراهة الاستعمال قبل النزع فشرع لدفع القذاراة الحاصلة من ملاقات ماء البئر مع النجاسة الغير البالغة مرتبة النجاسة الموجبة لحرمة استعماله و فى الجواهر و الى الاستحباب ذهب العلامة فى جملة من كتبه و لكن المحكى عنه فى المنتهى هو القول بالطهارة و وجوب النزع تعبدا و نقل وجوبه (أيضا) عن تهذيب الشيخ و استبصاره و ان كان فى النسبة تأمل و كيف كان ففى الوجوب الذى نسب إليهما احتمالات.

الأول الوجوب النفيسى مثل سائر الواجبات التعبدية كالصوم و الصلاة أو التوصلية كأداء الدين و نحوه و يضعف هذا الاحتمال بعدم بيان متعلق الوجوب هل هو مالك البئر أو عامة المكلفين و على تقدير الأول هل هو واجب مطلقا حتى يلزم على القائل به ان يلتزم بعدم جواز طم الابار النجسة و وجوب حفظها مقدمة لامثال الواجب المطلق اعنى النزع أو بشرط الاستعمال بحيث يكون الاستعمال من شرائط الوجوب و على الثانى فلا- بد من ان يكون الوجوب على عامة المكلفين على نحو الكفائى إذ لا يعقل ان يكون الواجب على جميعهم عينيا بحيث يجب على كل واحد منهم و لو بعد نزع الآخر بل الظاهر هو وجوب صرف

وجود النزع في الخارج الموجب لسقوطه عن البعض بفعل بعض آخر بل و لو حصل من غير المكلف أيضا و على كل تقدير هذا الاحتمال ضعيف في الغاية لمخالفته مع ظواهر الأخبار الآمرة بالنزع خصوصا ما يشتمل منها على مطهريه النزع و ان أسند في الجواهر احتمالاه الى بعض محققى المتأخرين الثانى الوجوب الشرطى بالنسبة الى جميع الاستعمالات سواء كانت عباديا كالوضوء و الغسل أو غيره كغسل الثوب و نحوه فيحرم استعمال مائها قبل النزع فلا يصح الوضوء و الغسل قبله و لا تحصل به الطهارة من الخبث و لا يجوز شربه (فان قلت) المنع عن كافة الاستعمالات ملازم مع النجاسة و لذا يستفاد نجاسة غير واحد من الأعيان النجسة عن الأمر بإهراقه أو غسل ما يمس و نحو ذلك (قلت) نعم لكن مع قيام الدليل على الطهارة لا منافاة بين المنع عن جميع استعمالات شىء و بين القول بطهارته كما يمنع عن استعمال ماء الاستنجاء فى رفع الحدث مع انه طاهر قطعاً (فان قلت) القول بطهارة ماء البئر مع المنع عن جميع استعمالاته قبل النزع مساوق للقول بنجاسته إذ القائل بنجاسته أيضا يقول بالمنع عن جميع استعمالاته

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٦٢

قبل النزع و بجوازه بعده فلا ثمره بين القولين أصلاً (قلت) تظهر الثمرة فيما إذا أصاب شيئاً قبل النزع فإنه لا يجب غسل ما أصابه من ثياب و نحوه بناء على القول بالطهارة دون القول بالنجاسة بل الظاهر صحة الصلاة مع الثوب الذى أصابه الثالث الوجوب الشرطى بالنسبة إلى الاستعمالات العبادى دون التوصلى فيقال ببطان الأول لكونه منها عنه و النهى فى العبادات موجب لفسادها بخلاف الثانى فتحصل به الطهارة من الخبث و لو كان محرماً منها عنه كالغسل بالماء المغصوب هذه احتمالات التى يحتمل فى وجوب النزع. و قد عرفت ان فى استحبابه أيضا احتمالين احتمال كونه مستحبا نفسياً و احتمال كونه شرطاً لرفع كراهة الاستعمال قبل النزع الناشئة عن القذارة الحاصلة من ملاقات ماء البئر مع النجاسة الغير البالغة مرتبة النجاسة الموجبة لحرمة الاستعمال.

و استدلل القائل بالطهارة و وجوب النزع اما للطهارة فيما تقدم من أدلتها و اما لوجوب لنزع فبالامر به الظاهر فى الوجوب غاية الأمر من جهة شدة ضعف احتمال الوجوب النفسى يحمل على الشرطى بأحد احتماليه من كون النزع شرطاً لصحة الاستعمالات جميعاً أو للعبادى منها مع حرمة التوصلى منها أيضا و ان كان صحيحاً على تقدير وقوعه لما عرفت من عدم المنافاة بين الطهارة و بين شرطية النزع فى استعماله. و الأقوى ما هو المشهور بين القائلين بالطهارة من كون النزع مستحبا شرطياً اما استحبابه فلما فى اخبار الآمرة بالنزع من الاختلاف الشديد بحيث لا يمكن معه إبقاء الأمر الذى فيها (فى الوجوب) فقد ورد فى الفأرة مثلا الأمر بنزع خمس دلاء فى بعض الاخبار و فى ثمان سبعم دلاء و فى خبر ثالث ثلاث دلاء و فى رابع كلها و فى بول الصبى فى خبر دلوا واحد و فى ثمان سبعم دلاء و فى ثالث كلها مع ان غاية ما ينزع لبول الرجل أربعون و هكذا فى سائر النجاسات فلا يمكن إبقاء الأمر فيها على الوجوب بخلاف ما لو حمل على الندب فان الاختلاف المذكور يحمل على مراتب الفضل من غير اشكال مضافا الى ان غاية ما يمكن اذعانه هو ظهور تلك الأوامر فى الوجوب و بعد فرض أظهرية أخبار الطهارة و نصوصيتها فى نفى البأس يجب رفع اليد عن ظهور تلك الأوامر فى الوجوب و حملها على الاستحباب تحكيما لقاعدة الجمع بين النص و الظاهر.

فان قلت القول بوجوب النزع كما عرفت لا ينافى مع القول بالطهارة فلا منافاة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٦٣

بين دليلهما حتى يحمل الأمر بالنزع على الاستحباب بواسطة ما دل على الطهارة (قلت) لا شبهة فى ان الأمر بالنزع ظاهر فى الإرشاد إلى النجاسة و لذا يستدل القائل بالنجاسة بالأخبار الدالة على الأمر بالنزع.

و حيث لا يجتمع مضمونها أعنى النجاسة المرشد إليها بتلك الأوامر مع ما دل على الطهارة و كان التحكيم مع ما دل على

الطهارة لنصوصيته أو أظهريته فلا- محالهُ يرفع اليد عن ظهور الأخبار الآمرة بالنزح في الإرشاد إلى النجاسة فيحمل اما على المولوية أو على الإرشاد إلى مرتبة من القذارة يستحب بسببها النزح برفع كراهة استعماله لكن الأول أعنى الحمل على المولوية بعيد في الغاية لعدم مساعدته مع الجمع العرفي فيتعين الأخير كما في نظائره كالأمر بجملته من المستحبات في الصلاة الظاهر في الإرشاد إلى الجزئية أو الشرطية فإنه إذا قام الدليل على صحة الصلاة بدونه لا يحمل الأمر به على الوجوب المولوي و لا يرفع اليد عن ظهوره في الإرشاد بل يحفظ ظهوره فيه و يحمل على مرتبة راجحة في الصلاة و ان شئت فقل في المقام الأمر الظاهر في الإرشاد إلى النجاسة إذا لم يمكن الأخذ بظهوره فيه يرفع اليد عن ظهوره في الإرشاد إلى النجاسة لا عن ظهوره في الإرشاد بل يؤخذ بظهوره في الإرشاد غاية الأمر يحمل على الإرشاد إلى مرتبة من القذارة و مما ذكرناه يظهر قوة كون الاستحباب شرطيا لا مولويا و ذلك لبقاء أوامر النزح في الإرشاد بعد الجمع بينها و بين ما دل على الطهارة و انما التصرف في ناحية المرشد اليه و حمله على مرتبة من القذارة بعد ظهور تلك الأوامر في كونه النجاسة هذا ما عندى في هذا الأمر و لله الحمد على هدايته.

الأمر الخامس إذا لم يكن للبئر مادة نابعة أصلا فالماء المجتمع فيها من الأمطار و نحوها بحكم المحقون فيعتبر في عدم تنجسه اعتصامه بمعتصم كالكرية و نحوها و لا فرق بينه و بين المجتمع على سطح الأرض و ان سمي بئرا لأن مجرد التسمية لا يجدى في إلحاقه في حكم البئر بعد ان لم يكن مصداقا حقيقيا لها مع ان المناط حسبما يستفاد من صحيحة ابن بزيع التي هي الأصل في إثبات حكم البئر هو كونها ذا مادة فما لم تكن لها مادة لم يلحقها حكم البئر و ان كان بئرا حقيقيا لان المدار على تحقق المناط و العلة لا على صدق التسمية و هذا معنى ما يقال العلة كما انها تعمم كك تخصص أيضا و إذا قيل لا تأكل الزمان لانه حامض كما أنه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٦٤

يسرى الحكم من الرمان الحامض الى كل حامض و لو من غير الرمان كك يتضيق الحكم الى خصوص الحامض من الرمان و لا يثبت لكل رمان و لو كان حلوا بالحكم الثابت للبئر لمكان كونها ذات مادة لا يثبت لما لا مادة له و لو كانت بئرا حقيقة و هذا ظاهر و قد تكلمنا في الأمر الأول من هذه المسألة في البحث عن موضوع البئر فيما يناسب المقام.

[مسألة ١- ماء البئر المتصل بالمادة إذا تنجس بالتغيير فطهره بزواله]

مسألة ١- ماء البئر المتصل بالمادة إذا تنجس بالتغيير فطهره بزواله و لو من قبل نفسه فضلا عن نزول المطر عليه أو نزحه حتى يزول و لا يعتبر خروج ماء من المادة في ذلك
قد مر تفصيل البحث في تلك المسألة في الأمر الثالث من الأمور المتقدمة المذكورة قبلها من حصول طهر ماء البئر المتغير بزوال تغييره للتعليل المذكور في صحيحة ابن بزيع بان له مادة و يدل التعليل المذكور بإطلاقه على عدم اعتبار خروج ماء جديد من المادة في طهره مع صدق اتصال ما في البئر بما في المادة قبل الخروج كما في الجارى و قد مر في المسألة الخامسة من الفصل المعقود في الماء الجارى ما يناسب المقام.

[مسألة ٢- الماء الراكد النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال]

مسألة ٢- الماء الراكد النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال بكر طاهر أو بالجارى أو النابع الغير الجارى و ان لم يحصل الامتزاج على الأقوى و كذا بنزول المطر

قد مر البحث منا في اعتبار الامتزاج و نقل الأقوال فيه في المسألة الثالثة عشر من مسائل الفصل المعقود في المياه و قلنا بأن الأحوط لو لم يكن أقوى اعتبار الامتزاج في تطهير الراكد و إن كان القول بعدم اعتباره في تطهير البثر و ما يلحقه في الاشتغال على المادة لا يخلو من قوة و ذلك للتعليل المذكور في صحيحه ابن بزيع في مورد البثر و السارى إلى غيره مما له المادة بحكم كون المدار على عمومته كما ان الاستدلال بعموم قوله (ع) كل شيء رآه المطر فقد طهر في خصوص المطر و إلحاق الجارى به بالفحوى و الأولوية لكونه أقوى من المطر كما يرمى إليه تشبيه المطر به ليس بكل البعيد فعلى هذا فالتفصيل الذى ذكره في الجواهر بين الجارى و ما يحكمه من المطر و غيره و بين المحقون بعدم اعتبار الامتزاج فى الأول و اعتباره فى الأخير لا يخلو عن الوجه و ان كان الأقوى صيرورة المحقون بعد اتصاله بالماء المعتصم و لو كان كرا ذا مادة فيشملة عموم التعليل المذكور بناء على شموله لحالة الدفع و الرفع كما قويناه فى فقه الصحيحه فى المسألة الثالثة عشر من فصل المياه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٦٥

[مسألة ٣- لا فرق بين أنحاء الاتصال فى حصول التطهير]

مسألة ٣- لا فرق بين أنحاء الاتصال فى حصول التطهير فيطهر بمجردده و ان كان الكر المطهر مثلاً أعلى و النجس أسفل و على هذا فإذا ألقى الكر لا يلزم نزول جميعه فلو اتصل ثم انقطع كفى نعم إذا كان الكر الطاهر أسفل و الماء النجس يجرى عليه من فوق لا يطهر الفوقانى بهذا الاتصال

يريد ان يشير فى هذه المسألة إلى أمرين (أحدهما) عدم اعتبار علو المطهر و (ثانيهما) عدم اعتبار إلقاء الكر دفعه و أشار الى الأول بقوله لا فرق بين أنحاء الاتصال (إلخ) و الى الثانى بقوله فإذا ألقى الكر لا يلزم نزول جميعه إلخ.

آملی، میرزا محمد تقی، مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ١٢ جلد، مؤلف، تهران - ایران، اول، ١٣٨٠ هـ ق

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى؛ ج ١، ص: ١٦٥

اما اعتبار علو المطهر فهو المنسوب الى كل من عبر بإلقاء الكر أو إيراده على المتنجس قال الشيخ الأكبر فى الطهارة أما إلقاء الكر فالجمود على ظاهره كما فعله بعضهم يقتضى علو المطهر فلا يطهر الماء النجس بإلقائه فى الكر و لا بوصله بكر طاهر مساو له مع ان الطهارة فى الصورتين فى الجملة إجماعية انتهى و مراده (قده) من قيد فى الجملة أن الطهارة فى الصورتين اجماعية و لو مع الامتزاج عند من يعتبره و فى الروضة أسند اشتراط وقوع المطهر على الماء المتنجس دفعه الى المشهور بين المتأخرين و ظاهره اسناد (الوقوع) الظاهر فى العلو و الدفعة كليهما الى المشهور لا خصوص الدفعة فقط الا ان فى النسبة تأملاً كما ان فى اسناد اعتباره الى من عبر بإلقاء و الإيراد أيضاً منع و كيف كان على تقدير القائل به يقع الكلام فى الدليل على اعتباره.

و حق القول فيه انه لا وجه لاعتباره بناء على اعتبار الامتزاج أو عدم اعتباره و كفاية الاتصال مع القول بتقوى العالى بالسافل و انه على القول بعدم اعتبار الامتزاج مع القول بعدم تقوى العالى بالسافل فلاعتباره وجه.

و توضيح هذا انه بناء على اعتبار الامتزاج ما هو المطهر (ح) ملاقاء الماء المعتصم للماء النجس على وجه لا ينفعل المعتصم و لم يمكن الحكم بمغايرته مع ما لاقى فى الطهارة و النجاسة فإن تطهر المتنجس (ح) قطعى و هذا المعنى يحصل بممازجة المطهر مع المطهر من غير فرق بين علو الأول على الثانى أو انخفاضه عنه أو تساويهما و خصوصية علو المطهر المعتصم لا مدخلية له فى

ذلك أصلاً إذ العلو قبل الملاقاة لا اثر له في حصول ذلك و العلو حين الملاقاة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٦٦

حاصل بعد الامتزاج بسبب اختلاط اجزاء المعتصم مع اجزاء المنتجس بعضها ببعض بحيث يقع بعضها فوق بعض و بعضها تحت بعض آخر سواء كان المعتصم قبل الملاقاة مساوياً مع المنتجس أو كان اخفض منه أو أعلى فاعتبار علو المعتصم مع اعتبار الامتزاج مما لا وجه له أصلاً و كذا بناء على عدم اعتباره مع القول بتقوى العالی بالسافل إذا المنتجس العالی على المعتصم إذا اتصل بالمعتصم و قلنا بتقوى العالی بالسافل يظهر بمجرد اتصاله بما هو اخفض منه فليس معه لاعتبار علو المعتصم وجه لكون المدار في التطهير (ح) هو اتصال المنتجس بالمعتصم و لو كان المنتجس عالياً لمكان تقوى العالی بالسافل.

و بناء على كفاية الاتصال في التطهير و عدم القول بتقوى العالی بالسافل فلا اعتبار علو المطهر أو تساويه وجه لأنه إذا كان المنتجس عالياً و بنينا بعدم تقوى العالی بالسافل و ان السافل لا يرفع النجاسة عن العالی لا يكون المعتصم السافل (ح) رافعا للنجاسة عن العالی المنتجس لكن اللازم على هذا القول هو التعبير بعدم علو المنتجس سواء كان المعتصم عالياً أو مساوياً لا التعبير بعلو المعتصم اللازم لعدم كفاية تساويه مع ان عدم تقوى العالی بالسافل انما هو في الماء الراكد السائل لا الواقف إذ لا شبهة في تقوى كل من السافل و العالی بالآخر في الواقف إلا في بعض الصور كما بيناه في المسألة الخامسة من الفصل المعقود في الكر و نتيجة الكلام في البحث عن العلو هو صحة اعتبار عدم علو المنتجس بناء على عدم اشتراط الامتزاج مع القول بعدم تقوى العالی بالسافل و اعتبار كون المعتصم عالياً أو مساوياً.

و ربما يستدل لاعتبار علو المطهر بالأصل بتقريب كون طهارة الماء على تقدير إلقاء الكر عليه دفعةً اجماعيةً بخلاف طهارته بغير هذا الوجه فعند الشك فيها بغيره يرجع الى استصحاب بقاء النجاسة و لا يخفى ما فيه لأنه ان أريد اشتراط العلو مع الامتزاج ففي صورة حصول الامتزاج طهر المنتجس إجماعياً من غير دخل في حصوله بتحقيق العلو و عدمه كما عرفت و ان أريد اشتراطه على تقدير الاتصال و عدم حصول الامتزاج فلا- إجماع على الطهارة ما لم يحصل الامتزاج سواء كان المعتصم عالياً أم مستعلياً أو مساوياً بل الشيخ الأ-كبر (قده) استظهر اعتبار الامتزاج عن أكثر من عبر (بالإلقاء) الظاهر في اعتبار العلو و الحاصل المنع عن الإجماع على طهارة الماء على تقدير علو المعتصم بلا حصول الامتزاج و صحة دعواه على طهارته على تقدير

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٦٧

حصول الامتزاج و لو مع عدم علو المعتصم بل لعل طهارة الكثير أو الجارى المتغير بعضه إذا امتزج بما عداه و القليل المنتجس الملقى في الكر و الجارى من الضروريات هذا تمام الكلام في علو المطهر.

و اما الدفعة فالمشهور كما نسب إليهم في الروضة اعتبارها و قد ذكر في المراد منها احتمالات.

الأول المعنى المقابل للتعدد و الدفعات بان كان الكر في ظرف واحد فيلقى في الماء المنتجس لا في ظروف متعددة يلقى كل واحد عقيب الآخر على التناوب بل و لو القى كل واحد في حال إلقاء الآخر دفعةً ففي كثير من عبارات المحققين كالجواهر و طهارة الشيخ و مصباح الفقيه ان وجه اعتبارها بهذا المعنى (واضح) لان ما في كل ظرف من تلك الظروف قليل يلقى الماء المنتجس فينفع عند ملاقاته بناء على انفعال الماء القليل بالملاقاة و لا يحصل بها طهر المنتجس لان كل واحد لا يكون كرا و ليس للمجموع وجود آخر غير ما في كل واحد الا- بعد الملاقاة فبالملاقاة تحصل الكرية لا ان الملاقاة حصل مع الكر فيكون نظير المتمم كرا: لكن لا يحتاج اعتبارها بهذا المعنى الى الذكر لكون ذكر الكر مغنياً عنه (هذا) و لكن في الحدائق انه رأى من فضلاء البحرين انهم يحكمون بالتطهير بتفريق الكر في ظروف عديدة و إلقاء ماء كل منها على حياله على الماء النجس مع اتصال الانصباب الى الفراغ بل يفعلونه و قد حضرت ذلك غير مرة و لم اعلم ما الوجه فيه عندهم.

الاحتمال الثاني ان يراد بالدفعه عدم انقطاع الكر الى ان يقع تمامه فى الماء المتنجس بان يستمر صبه و لو تدريجا الى ان يتم الكر فلا ينقطع قبله فلو قطع الكر بعد إرساله ثم أرسل لم يحصل التطهير و لو مع الامتزاج و لا وجه لاعتبار الدفعه بهذا المعنى لا على القول باشتراط الامتزاج و لا على القول بكفايه الاتصال اما على الأول فلأنه إذا القى مقدار من الكر فى الماء المتنجس و امتزج معه بحيث صار المجموع بقدر الكر يكون كافيا فى تطهيره لصيروره المقدار الممتزج مع المتنجس بسبب اتصاله به و امتزاجه معه مع ذاك المتنجس الذى اتصل به ماء واحدا (فح) اما يطهر النجس أو ينجس الطاهر أو انه يبقى كل على حكمه لكن الثانى باطل لكون الجزء المعتصم المتصل بالمتنجس متصلا بالعالى من المعتصم أيضا و مع تقوى السافل

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ١، ص: ١٦٨

بالعالى لا يتنجس بملاقاته مع المتنجس بناء على تقوى السافل بالعالى و الأخير مثله فى البطلان للإجماع على انه ليس ماء واحد بعضه طاهر و بعضه نجس فتعين الأول و هو طهر المتنجس و هو المطلوب (فح) لا يحتاج إلى إلقاء تمام الكر فضلا عن اعتبار عدم انقطاعه و اما على الثانى أعنى كفايه الاتصال فلحصول طهر المتنجس بمجرد اتصال أول جزء من الكر به و هو اى مجرد الاتصال مطهر له حسب الفرض فلا يتفاوت (ح) بين بقاء الاتصال أو انقطاعه فلا فائده فى بقاءه فظهر ان الدفعه بهذا المعنى لا دليل على اعتبارها قطعا.

الاحتمال الثالث ان يراد بالدفعه المعنى المقابل للتدرج بمعنى صب تمام الكر دفعه فى آن واحد و حيث لا يعقل انصبابه بتمامه فى آن واحد حقيقى حكمى لأن الانصباب حركه و هى تدريجيه بحسب الذات و المهيه و التدريجى لا يعقل ان يقع فى الآن كيف و الا لم يكن تدريجا: قالوا بانصبابه فى الان العرفى فى مقابل الانصباب التدريجى العرفى أيضا كما إذا كان الكر فى إناء ضيق الفم فيخرج الماء من فمه بلا- انقطاع حتى ينتهى الى آخره فالانصباب فى الآن العرفى أيضا تدريجى الا انه آنى عرفا فى مقابل التدريجى العرفى كما فى المثال و المحكى عن جماعه اعتبار الدفعه بهذا المعنى و قد ذكروا له وجوها.

الأول ان يكون اعتبارها لأجل تحصيل الامتزاج بها عند من يعتبر الامتزاج فان الوقوع دفعه يوجب الامتزاج و يؤيد هذا الوجه اقتصار القائلين بالامتزاج على ذكر اعتبارها و قال المحقق الخوانسارى فى حاشيه الروضه فى صورته إلغاء الكر دفعه يتحقق الممازجه و لا يحتاج الى البحث عنها و انما الخلاف فى اشتراط الممازجه فيما لم يلق دفعه.

و أورد عليه بمنع الملازمه بين الدفعه و بين الامتزاج لا سيما إذا كان الماء المتنجس كثيرا يبلغ اكرارا متعدده اللهم الا ان يقال بان الامتزاج يحصل فى أول زمان الإلقاء الدفعى بين الكر الملقى و بين مقدار من الماء المتنجس فيطهر ما لاقاه من المتنجس و يزيد المطهر و يقوى جانبه و يحصل به تطهير الباقي لكن اعتبار الامتزاج (ح) لا يصير دليلا لاعتبار الدفعه لإمكان حصوله بغير الدفعه بهذا المعنى فهذا الوجه غير كاف فى إثبات اعتبارها الثانى ان يكون اعتبارها لأجل التحرز عن اختلاف سطح المطهر فينفل السافل منه بالملاقاه بناء على القول بعدم تقوى السافل بالعالى و لازم جعل وجه الاعتبار

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ١، ص: ١٦٩

ذلك هو اختصاص اعتبارها بما إذا اختلف سطحى المعتصم و المتنجس كما فى صورته إلقاء الكر على المتنجس بخلاف ما إذا كانا متساويين سطحيا كما فى الغديرين المتواصلين بساقيه بينهما فإنه يظهر المنفعل منهما بطاهرهما إذا كان الطاهر كرا و لو بعد الامتزاج من غير اعتبار الدفعه و هذا الوجه مع ابتناؤه على القول بعدم تقوى السافل بالعالى يتم فيما إذا كان المعتصم بقدر الكر لا أزيد و اما إذا كان زائدا عليه بحيث إذا القى منه شيئا فى الماء المنفعل و امتزج به بقى العالى الغير الملقى منه كرا أو أزيد فلا إشكال فى اعتصامه بالعالى بل تقوى السافل بالعالى الذى هو كرا بانفراده إجماعى و يدل عليه ما ورد فى ماء الحمام الذى يكون المتيقن منه ما إذا كان ما فى الماده كرا بانفراده و مع إلقاء خصوصيه الحمام يسرى حكمه الى كل سافل متصل بالعالى إذا كان

العالي بانفراده كرا مع ان الحق تقوى السافل بالعالي كما تقدم فى المسألة الخامسة من المسائل المذكورة فى الكر فهذا الوجه أيضا ليس بشىء.

الثالث ان يكون الوجه فى اعتبارها ورود النص عليه و قد تمسك به فى جامع المقاصد و قال بورود النص بالدفعه و تصريح الأصحاب و أورد عليه فى المدارك باننا لم نقف على ذاك النص فى كتب الحديث و لا- نقله ناقل فى كتب الاستدلال و تصريح الأصحاب بالدفعه ليس حجة.

و أجاب عنه فى الجواهر بان عدم الوجدان لا- يدل على عدم الوجود فيكون مرسلا مرسله المحقق الثانى و ينجره إرساله بموافقه مع المشهور كما ادعاها المحقق الثانى نفسه بقوله و تصريح الأصحاب بالدفعه و أسند القول باعتبار الدفعه فى الحدائق إلى المشهور بين المتأخرين.

و لا يخفى ما فيه للفرق الجلى بين دعوى ورود النص على شىء و بين إيراد نص مرسلا عليه و ما يمكن دعوى انجباره بالشهرة هو الأخير و ما نحن فيه من قبيل الأول الذى ليس فيه إيراد نص مرسلا مع ان الانجبار بصرف موافقه المشهور ممنوع و انما المسلم هو الانجبار باستناد المشهور اليه مع ان الشهرة الجابرة هى الشهرة القدمائية لا المشهور بين المتأخرين و وجه فى مصباح الفقيه مراد المحقق الثانى من النص بأنه النصوص الواردة فى ماء الحمام بناء على ما استفاده منها من اعتبار كرية المادة وحدها فى اعتصام ما فى الحياض الصغار و ما ذكره توجيه حسن كيف و من المستبعد جدا اطلاع المحقق الثانى على نص دال على اعتبار الدفعه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٧٠

فى طهر المياه لم يسبق على الاطلاع إليه أحد قبله و لم يطلع عليه احد بعده مع تصريح كثير بعدم ورود كيفية خاصة فى طهر المياه و لعل هذا من الموارد التى يكون عدم الوجدان دليلا قطعيا على عدم الوجود لان وجدان المحقق الثانى (قده) انما هو من هذه الطريقة المألوفة التى يظن اطلاع غيره أيضا (به) بهذه الطريقة فمن عدم وجدان غيره يقطع بعدم وجوده و ان ما ادعاه شىء يليق به دعواه و هو الوجه الذى وجهه الموجه المذكور (قده).

و بالجملة فهذا الوجه كالوجهين السابقين ليس بوجيه.

الرابع ان يكون الوجه فى اعتبار الدفعه هو الإجماع على حصول الطهر معها و الشك فى حصوله مع عدمها فيرجع الى الاحتياط أو الى استصحاب النجاسة و أورد عليه الشيخ الأ-كبر فى الطهارة بأن حصول الطهر بلا- حصول الامتزاج لا يكون إجماعيا بل المسلم هو الإجماع على حصول الطهر مع حصول الممازجة و لا- يخفى ما فى هذا الإ-يراد لأن للمستدل ان يقول كما انه مع تحقق الدفعه بلا- حصول الامتزاج لا إجماع على الطهر كك مع حصول الامتزاج بلا تحقق الدفعه أيضا لا إجماع عليه فالمتيقن من حصوله الذى عليه الإجماع هو عند تحقق الدفعه و حصول الامتزاج و يشك مع عدمهما أو عدم أحدهما فى حصول الطهر فيرجع الى الاحتياط أو الاستصحاب و الحق فى الجواب ان يقال مع القول بتقوى السافل بالعالي و الالتزام بعدم اختلاف الماء الواحد فى الحكم لا- يبقى شك فى حصول الطهر و لو لم تتحقق الدفعه حتى يرجع الى الأصل من الاحتياط أو الاستصحاب فالحق فى المقام هو القول بعدم اعتبار الدفعه بناء على ما هو المختار من تقوى السافل بالعالي فيما إذا كان العالي بانفراده كرا كما فى ماء الحمام و (ح) لا يحتاج إلى الدفعه و لا إلى إلقاء الكر بتمامه بل يطهر المتنجس باتصاله بالكر سواء ورد عليه الكر دفعه أو تدريجا أو انقطع و لم يورد عليه بتمامه و مع البناء على عدم تقوى السافل بالعالي يشترط الوحدة العرفية فى الإلقاء لأن فى إلقائه دفعه واحدة لا يتحقق السفلى و العلو حتى يقال بتنجس السافل بملاقاته مع المتنجس بناء على عدم تقويه بالعالي لأن المجموع ماء واحد عرفا يتقوى بعضه ببعض كما فى مثل الحوض و نحوه فإنه لا يجرى فيه حديث العالي و السافل بالنسبة إلى

سطحه الظاهر و ما فى قعره بل يعد الكل ماء واحدا لا ينفعل شىء منه بملاقاة جزء منه مع النجاسة إذا كان المجموع كرا فظهر من مجموع ما فصلناه صحة ما فى المتن من عدم الفرق فى أنحاء الاتصال
مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٧١

و عدم لزوم نزول جميع الكر فضلا عن لزوم كونه دفعة لا تدريجا و اما ما استدركه بقوله نعم إذا كان الكر أسفل و الماء النجس يجرى عليه من فوق لا يطهر الفوقانى بهذا الاتصال فوجهه ظاهر لعدم تقوى العالى بالسافل و عدم صدق كون الفوقانى ذا مادة بهذا الاتصال اى باتصال أسفله الى الكر السافل بل ينحصر الطهر بما اتصل منه الى الكر السافل و هو السفلى المتصل منه إليه

[مسألة ٤- الكوز المملو من الماء النجس إذا غمس فى الحوض يطهر]

مسألة ٤- الكوز المملو من الماء النجس إذا غمس فى الحوض يطهر و لا يلزم صب مائه و غسله.
الكلام فى هذه المسألة يقع تارة فى تطهير الماء النجس المملو فى الكوز و اخرى فى تطهير الكوز نفسه الذى تنجس بملاقاته لما فيه من الماء النجس اما الماء النجس فيه فهو كسائر المياه القليلة فعلى القول باعتبار الامتزاج فلا بد فى طهره من دخول المطهر فيه و ممازجته معه فلا- يطهر بغمسه فى الحوض لاستحالة دخول المطهر فيه مع ملوئه من الماء المتنجس لعدم إمكان التداخل الا ان يكون للمطهر قوة و قاهرية بحيث يدافع ما فى الكوز حتى يحصل بتدافعه الامتزاج و يتبين عدم الامتزاج ببقاء ما فى الكوز على وصفه المباين مع وصف ماء الحوض كما إذا كان عذبا و ما فى الحوض مليحا أو كان هو حارا و ما فى الحوض باردا و بالعكس فلم يتغير بغمسه فى الحوض عما هو عليه من العذوبة أو الحرارة و نحوهما هذا على القول باعتبار الامتزاج و بناء على عدم اعتباره يكفى مجرد اتصاله بما فى الحوض بغمسه فيه كما هو واضح اما تطهير الكوز نفسه فيطهر بطهر ما فيه اما بالامتزاج أو بدونه على القولين و لا- يحتاج فى طهره الى تعدد غسله بناء على كفاية المرة فى تطهير الظروف بغير ماء القليل كالكر و نحوه و لعل ما فى المتن ناظر الى حكم الكوز نفسه كما يستفاد من الضمير المستتر فى يطهر حيث ان الظاهر عودها الى الكوز لا الى الماء المملو فيه و كذا الظاهر من قوله و لا يلزم (إلخ) حيث ان الظاهر منه أيضا عدم لزوم صب ماء الكوز و غسل الكوز نفسه فى طهره كما لا يخفى.

[مسألة ٥- الماء المتغير إذا القى عليه الكر فزال تغيره به يطهر]

مسألة ٥- الماء المتغير إذا القى عليه الكر فزال تغيره به يطهر و لا حاجة الى إلقاء كرا آخر بعد زواله بشرط ان يبقى الكر الملقى على حاله من اتصال اجزائه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٧٢
و عدم تغيره فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس أو تفرق بحيث لم يبق مقدار الكر متصلا باقيا على حاله تنجس و لم يكف فى التطهير و الأولى إزالة التغير أو لا ثم إلقاء الكر أو وصله به.

يعتبر فى طهر الماء المتغير سواء كان قليلا- أو كرا زوال تغيره و اتصاله بالماء المعتصم من كرا و نحوه أو امتزاجه معه بناء على اعتبار الامتزاج من غير فرق فى ذلك بين ان يكون زوال التغير بنفس إلقاء الكر عليه أو بسبب آخر كالتموج و نحوه فلا يشترط فى حصول الطهر ان يكون زوال التغير بإلقاء الكر كما لا- يشترط ان يكون بغيره و (ح) فلو القى عليه الكر فزال تغيره به يطهر و لا حاجة الى إلقاء كرا آخر بعد زواله لحصول ملاك الطهر و هو الاتصال بالماء المعتصم بعد زوال التغير و ان كان زواله بنفس

ذاك الاتصال بناء على كفاية الاتصال فى الطهر أو مع امتزاجه بالماء المعتصم بعد زوال تغيره و ان كان زواله بنفس هذا الامتزاج و لا وجه لاعتبار كون الاتصال أو الامتزاج بعد زوال التغير.

لكن بشرط بقاء الكر على حاله من اتصال اجزائه بعضها ببعض و عدم تغيره فلو تفرق اجزائه بحيلولة الماء المتنجس بينها و قراره بين اجزائه أو تغير بعضه قبل زوال تغير المتنجس بحيث لم يبق مقدار الكر متصلا باقيا على حاله تنجس الكر و لم يحصل طهر الماء أيضا و ذلك لتنجس المقدار المتغير منه بالتغير و غير المتغير منه بصيرورته قليلا- ملاقيا مع المتنجس الذى هو مقداره المتغير أو المتنجس الذى يراد طهره كما انه بعد الانفصال بمدخله الماء المتنجس بين اجزائه و خروجه عن الوحدة بتفرق اجزائه يصير فى حكم القليل يتنجس بملاقاته مع المتنجس و لا ريب أن إحراز تحقق هذا الشرط فى الغالب متوقف على زيادة الماء المطهر على الكر ليقى منه الكر بعد تغير المتغير منه أو كون التغير بمرتبة ضعيفة تذهب بمجرد الاتصال بالكر و لا يحدث تغيير أول جزء الملقى معه من الكر و الا- فلو كان المطهر بقدر الكر لا- أزيد فالالاتصال أو الامتزاج. يوجب تغير بعض اجزائه فينجس جميعه بعضه بالتغير و بعضه بالاتصال بالمتغير كما لا يخفى.

[مسألة ٦- تثبت نجاسة الماء كغيره بالعلم و بالبينه و بالعدل الواحد]

مسألة ٦- تثبت نجاسة الماء كغيره بالعلم و بالبينه و بالعدل الواحد على اشكال لا يترك فيه الاحتياط و بقول ذى اليد و ان لم يكن عادلا و لا تثبت بالظن المطلق على الأقوى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٧٣

أما ثبوت نجاسة الماء أو غيره بالعلم الوجدانى بعد عدم أخذ العلم بها موضوعيا بل كونه طريقا الى الواقع فهو ضرورى بل العلم بالشىء ليس إلا إحرازه و إثباته لا انه طريق إلى الإثبات و ليست طريقته قابله للجعل التشريعى إثباتا أو نفيًا و بعد العلم بنجاسة شىء لا يبقى الا ترتيب الأحكام المترتبة على نجاسته عند العلم بأحكامها و هذا ظاهر. و اما البينه على النجاسة فالمشهور ثبوتها بها. بل فى الجواهر انه لم يجد فيه خلافا الا ما يحكى عن القاضى و ظاهر عبارة الكاتب و الشيخ و المحكى عن القاضى فى الاستدلال لعدم اعتبارها فى إثبات النجاسة هو ان الطهارة معلومة بالأصل و شهادة الشاهدين لا تفيد الا الظن فلا يترك لأجله المعلوم و فيه من الوهن ما لا- يخفى لأن الطهارة المعلومة بالأصل طهارة ظاهرية ثابتة للشىء المشكوك طهارته واقعا و على تقدير اعتبار البينه فى إثبات النجاسة الثابت بها نجاسة واقعية و بعد إثبات النجاسة الواقعية بالبينه لا يبقى شك فى الطهارة الواقعية حتى يعمل بدليل الأصل بالطهارة الظاهرية فدل على اعتبار البينه بهدم موضوع الطهارة الظاهرية و لو حكما الموجب لارتفاع حكمه الذى هو الطهارة الظاهرية بزوال موضوعه و هذا معنى حكومه دليل اعتبار البينه على الأصل.

و بما ذكرناه يظهر فساد الاستدلال لهذا القول بما يدل على قاعدة الطهارة عند الشك فى الطهارة الواقعية: مثل قوله كل شىء نظيف حتى تعلم انه قدر. و قوله (ع) الماء كله طاهر حتى تعلم انه قدر. و مثل قول على (ع) فى رواية حفص بن غياث ما أبالى أبول أصابنى أو ماء إذا لم أعلم فإن شيئا منها لا يعارض البينه إذا قام الدليل على اعتبارها فى إثبات النجاسة فالعمدة فى المقام هو البحث عن دليل اعتبارها. و استدلال على اعتبارها فى إثبات النجاسة تارة بالعمومات الدالة على اعتبارها فى كل مورد على نحو العموم: و اخرى بما دل على اعتبارها فى باب النجاسة فمن الأول أمور.

الأول رواية معدة بن صدقة. كل شىء هو لك حلال حتى تعلم انه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك و ذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته و هو سرقة و المملوك عندك و لعله حر قد باع نفسه أو خدع فبيع أو قهر فبيع أو امرأة تحتك و هى أختك

أو رضيعتك و الأشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به البيئنة و التعبير بكلمة (الأشياء) الجمع المعروف مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٧٤

باللام مع تأكيدها بكلمة (كل) تصريح بالعموم و المشار اليه بقوله (ع) على هذا هو الحل الذى حكم فى الصدر بثبوته لكل شىء شك فى حليته و المراد باستبانة خلاف ذلك هو العلم الوجدانى بعدم الحل المقابل لقيام البيئنة فالبيئنة كالعلم الوجدانى جعلت غاية للحل و حيث ان الشك فى الحلية فى الأمثلة المذكورة فى الرواية كلها من الشبهات الموضوعية فبحكم العموم المستفاد من قوله (ع) و الأشياء كلها: يستفاد عموم حجية البيئنة فى كل شبهة موضوعية فيصير معنى قوله (ع) و الأشياء كلها على هذا (إلخ) هو ان ما ذكر فى الخبر من الأمثلة و غيرها محكوم بما ذكر من الحلية حتى يستبان خلافها أو قامت البيئنة على خلافها فالثوب المشتري مثلا محكوم بالحلية حتى تقوم البيئنة على كونه سرقة و المملوك الذى تحت اليد محكوم بالرقية حتى تقوم البيئنة على انه باع نفسه أو خدع فيبع أو قهر فيبع و المرأة التى تحتك محكومة بالزوجة حتى تقوم البيئنة على انها أختك أو رضيعتك فيكون المشهود به نفس الموضوع مثل السرقة أو بيع الحر نفسه لا حكم الحرمة المترتبة عليه و ان صح الشهادة على الحكم أيضا فلا يرد بما فى مستمسك العروة من دلالة الرواية على حجية البيئنة على الحرمة و لا يقتضى حجيتها على الموضوع فضلا عن عموم الحجية لما لم يكن موردا للحل و الحرمة من موضوعات سائر الاحكام و لا يحتاج الى الجواب الذى أفاده بقوله اللهم الا ان يقال المراد من قيام البيئنة بالحرمة أعم من كونها مدلولاً مطابقاً أو تضميناً أو التزامياً الى آخر ما أفاده فإن المستفاد من الرواية كون الشهادة على نفس الموضوع المترتب عليه الحرمة لا لحكم المترتب عليه.

فان قلت نعم بما ذكرت يدفع ما ذكره فى المستمسك من كون مدلول الرواية حجية البيئنة القائمة على الحرمة و لا تقتضى حجيتها على الموضوع فضلا عن عمومها لكن يبقى اشكاله الأخير من عدم دلالة الرواية على عموم حجيتها فى جميع الموارد بل القدر المستفاد منها عموم حجيتها فى الشبهات الموضوعية مما دار الأمر فيها بين الحلية و الحرمة و ليست دليلاً على اعتبارها فى غير ما دار الأمر فيه بينهما فلا دلالة لها على العموم.

قلت إذا ثبت اعتبارها فى مورد الرواية يتعدى عن موردها الى غيره من الشبهات الموضوعية بالفحوى و ذلك لتوسعة الشارع للمكلفين فى باب الحلية و الحرمة و الطهارة و النجاسة حيث اكتفى منهم فى الحكم بالحلية و الطهارة بعدم العلم بما يقابلهما و مع ذلك اعتبر

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٧٥

البيئنة الموجبة للتضييق فى الجملة فى إثبات ما يقابلهما فيثبت اعتبارها فى غير ما يقابل الحلية و الطهارة فيما فيه الضيق بالنسبة إلى الطهارة و الحلية بالطريق الاولى مع إمكان ان يقال ان الظاهر من قوله (ع) «الأشياء كلها على هذا» هو كون الأشياء على حالها الأولى الذى يقتضيه أصل كل شىء بحسبه من الحلية أو الوجوب أو غيرهما. فيكون ذكر الحلية من باب ذكر المورد لا لخصوصية فيها. فتدل الرواية على ان كل شىء على الحال الذى يقتضيه الأصل فيه من التكليف سواء كان إلزامياً أو غيره و الإلزامى وجوباً كان أو غيره. و سواء كان التكليف نفسياً أو غيرياً: فيثبت بها حجية البيئنة فى الجميع.

و بذلك يندفع اشكال آخر عن الاستدلال بالرواية لإثبات عموم حجية البيئنة بأن مورد الرواية بقرينة الأمثلة المذكورة فيها هو الشك فى الحلية و الحرمة اللتين من التكليف النفسى المستقل و اما الموضوعات التى لها حكم غيرى من جهة شرطيتها أو جزئيتها للغير و ليس لها حكم نفسى و ذلك كالوقت و القبلة و اللباس المأخوذ من الحيوان الذى لا يأكل لحمه فلا دلالة للرواية على اعتبار البيئنة فيها. و حاصل الجواب ان كون مورد الرواية هو التكليف النفسى من باب ذكر المورد لا لخصوصية فيه.

الثانى الخبر المروى عن الصادق (ع). و فيه انه كان لإسماعيل بن ابى عبد الله دنانير و أراد رجل من قريش ان يخرج الى اليمن

فقال إسماعيل يا أبت ان فلانا يريد الخروج الى اليمن و عندى كذا و كذا دينار افترى ان ادفعها يتتاع لى بضاعه من اليمن فقال أبو عبد الله (ع) يا بنى أما بلغك انه يشرب الخمر فقال إسماعيل هكذا يقول الناس فقال يا بنى لا تفعل فعصى أباه و دفع اليه دنائره فاستهلكها و لم يأت بشيء منها فخرج إسماعيل و قضى ان أبا عبد الله (ع) حج و حج إسماعيل تلك السنه فجعل يطوف البيت و هو يقول اللهم أجرنى و اخلف على فلحقه أبو عبد الله (ع) فهزمه بيده من خلفه و قال له مه يا بنى فلا و الله مالك على هذا و لا لك ان يؤجرك و لا يخلف عليك و قد بلغك انه يشرب الخمر فائتمته فقال إسماعيل يا أبت انى لم أره يشرب الخمر انما سمعت الناس يقولون فقال أبو عبد الله (ع) يا بنى ان الله عز و جل يقول فى كتابه (يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ يُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) يقول يصدق الله و يصدق للمؤمنين فإذا شهد عندك المسلمون فصدقهم.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٧٦

و تقريب الاستدلال به هو ان فى شهادة المسلمين احتمالات (الأول) شهادة جميع آحادهم على نحو العموم الاستغراقى الأفرادى (و الثانى) شهادة جنس المسلمين الصادق على الواحد و المتعدد (الثالث) شهادة جماعة من المسلمين بأى مرتبة اتفقت من مراتب الجمع (الرابع) شهادة طبيعة المسلمين لكن لا صرفها الصادق على الواحد و المتعدد بل المقيدة بكونها فى ضمن فردين عدلين: و الاحتمال الأول و ان كان ظاهر كلمة (المسلمون) حيث ان جمع المعرف باللام يفيد العموم و الإحاطة بالنسبة إلى الأفراد. الا انه مخالف مع الإجماع على عدم توقف قبول الشهادة على شهادة جميع آحاد المسلمين بل هو متعذر عادة و يلزم من الحمل عليه سقوط البيئه عن الاعتبار رأسا.

و الاحتمال الثانى بعيد لكونه خلاف ظاهر الجمع اعنى كلمة (المسلمون) و الاحتمال الثالث أيضا بعيد لأنه فى معنى الاستفاضة و لا ينطبق على مورد الرواية أعنى الشهادة على شرب الخمر لعدم اعتبار الاستفاضة فيه. فالحمل على المعنى المستلزم لتخصيص المورد قبيح فى الغاية و مستهجن فى النهاية فتعين حملة على الاحتمال الرابع فيصير دليلا على قبول الشهادة: و الأمر بالتصديق و ان كان فى مورد الشهادة اعنى شرب الخمر الا ان قوله (ع) (إذا شهد عندك المسلمون فصدقهم) عام يشمل غير ذاك المورد أيضا فيكون دليلا على قبولها على العموم و بما ذكرناه يظهر ما فى مستمسك العروة من انه لو تم دلالة الخبر لاقتضى حجية خبر المسلم مطلقا من دون اعتبار العدد و العدالة فيه كما لا يخفى. □

و يمكن ان يستدل لحجية البيئه بالعموم بقوله تعالى (يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَ يُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ) بضم ما ورد من الخبر فى تفسيره بالتصديق حيث قال (ع) يقول يصدق الله و يصدق للمؤمنين.

و تقريب الاستدلال به انه تعالى مدح نبيه صلى الله عليه و آله و سلم بأنه صلى الله عليه و آله و سلم يصدق الله و يصدق للمؤمنين.

و الظاهر من التصديق هو التصديق الواقعى لكن لما لا يمكن إبقائه على ظاهره لمنافاته لمورد نزول الآية النازلة فى المناق النمام الذى لا يكون محلا للتصديق الواقعى فيجب صرفه عن ظهوره فى التصديق الواقعى فيدور امره بين ان يراد منه التصديق الصورى أو يراد منه الأعم من الصورى و الواقعى و الأخير أولى لكونه أقرب الى المعنى الظاهر منه بعد تعذر ارادته ففى كل مورد يمكن التصديق الواقعى فهو المتعين فيه و فى كل مورد لا يمكن التصديق الواقعى يتعين

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٧٧

التصديق الصورى كما فى مورد الآية. و هذا ليس من قبيل استعمال اللفظ فى معنيين. بل المستعمل فيه هو التصديق الأعم أعنى مفهوم التصديق الجامع بين الواقعى و الصورى و الاختلاف انما جاء من اختلاف الموارد و هو لا يوجب الاختلاف فى المفهوم الذى هو المستعمل فيه.

الثالث خبر عبد الله بن سليمان المروى عن الصادق (ع) فى الجبن. و فيه قال (ع) كل شىء لك حلال حتى يجيئك شاهدان يشهدان عندك ان فيه ميتة. و تقريب الاستدلال ان الظاهر من قوله (ع) حتى يجيئك شاهدان بالدلالة العرفية هو الكناية عن إحراز حرمة الشىء بالطريق المعتبر و ان البينة طريق معتبر للإحراز فيدل على انها من الطرق المعتبرة على نحو العموم من دون اختصاصها بمورد دون مورد (لا- يقال) فعلى هذا كان الأليق ان يقال حتى يحرز بان فيه الميتة بالطريق المعتبر لإحرازه إذ لا ينحصر الطريق فى البينة لإمكان إحراز الشىء بالعلم أو بإخبار ذى اليد أو بالاستصحاب الذى هو من الأصول المحرزة و غير ذلك (لانه يقال) لعل اختصاص البينة بالذكر مع عدم انحصار الطريق المعتبر بها انما هو بلحاظ انحصار إحراز الحرمة غالبا بها و ذلك لكونها منافية لفعل صاحب اليد الذى يشترى منه الجبن فليس المورد مما أمكن إثبات الحرمة بقول ذى اليد كما لا محل لانباتها فيه بالاستصحاب لعدم العلم بحالته السابقة غالبا فالطريق المحرز لحرمة اما العلم الوجدانى برؤية الميتة فى الجبن أو بقيام البينة عليه لكن العلم الوجدانى نادر جدا فينحصر الطريق لإحراز حرمة غالبا بالبينة.

فإن قلت الرواية تدل على حرمة ما فيه الميتة و ارتفاع حليته و لا تدل على ثبوت النجاسة بها فضلا عن عموم حجية البينة و لو فى غير مورد النجاسة (قلت) إثبات الحرمة لما فيه الميتة بالبينة يدل بالدلالة العرفية على إثبات نجاسة ما فيه الميتة بواسطة ملاقاته مع الميتة النجسة إذ لو لا نجاستها لم يكن وجه لحرمة ما فيه لا بمعنى انه لا يمكن ان يصير ما فيه الميتة حراما و لو لم تكن الميتة نجسة بل بمعنى ان العرف يفهم من حرمة ما فيه الميتة نجاستها كما انه تثبت نجاسة أكثر النجاسات العينية عن الحكم بوجود الاجتناب و التحرز عنها.

فان قلت لو سلم إثبات نجاسة ما فيه الميتة بحرمة فالخبر يصير دليلا على حجية البينة فى خصوص نجاسة الميتة. و لا يدل على حجيتها فى إثبات نجاسة ما عدا الميتة.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٧٨

فضلا عما عدا النجاسات (قلت) لعل اختصاص البينة بالذكر من جهة غلبة تنجس الجبن بوقوع الميتة فيه فالخبر المذكور يدل على اعتبار البينة فى الشهادة على النجاسة قطعاً لدلالته على حرمة الجبن بورود الميتة فيه المسببة عن نجاسته المكتسبة عن ورودها فيه و انما التعدى عن مورد النجاسة الى ما عداها من جهة استفادة كون حرمة الجبن ناشئة من نجاسته التى تثبت بالطريق المعتبر و ان البينة طريق معتبر فالخبر يصير دليلا على حجية البينة بالعموم: كما يمكن الاستدلال به لحجيتها فى باب النجاسات أيضا بالخصوص.

الرابع مفهوم آية البناء الدال على حجية الخبر العادل مطلقا سواء كان فى الاحكام أو فى الموضوعات كان المخبر واحدا أو متعددا و لو اخرج عن تحت عمومه العدل الواحد فى الموضوعات بالحصص المستفاد من خبر مسعدة بن صدقة لم يقدح فى دلالة على اعتبار البينة.

الخامس ما دل على اعتبار البينة فى باب الخصومات فان اعتبارها فيه مع مقابلتها بقول ذى اليد يدل على حجيتها فيما لم يكن لها معارض بالطريق الاولى.

السادس بناء العقلاء على اعتبارها مطلقا و كون صحة العمل بها امرا مر كوزا فى أذهانهم مما لا يقبل الإنكار. و قد استدل لعموم حجية البينة بوجوه أخر مخدوشة نقلناها فى مبحث النجاسات و كل واحد من هذه الوجوه الست أيضا و ان لا يخلو عن نظر الا ان فى مجموعها غنى و كفاية. هذا بالنسبة إلى البحث عن حجيتها بالعموم.

و اما ما يدل على اعتبارها فى باب النجاسة بالخصوص: فكخبر عبد الله بن سليمان المتقدم و قد أشرنا الى ان دلالة على حجية البينة فى النجاسة مما لا ينبغى الإشكال فيه.

والاشكال فى ضعف سنده. مندفع بالجبر بالشهرة المحققة و قد اعترف صاحب الجواهر (قده) بعدم وجدان الخلاف فيه الا من محكى القاضى و ظاهر عبارة الكاتب و الشيخ. و كظهور استحقاق الرد أو الفسخ و المطالبة بالأرث لو ثبت بالبينة نجاسة الدهن المبيع و نحوه و الاشكال باحتمال عدم التلازم بين استحقاق الرد و ثبوت النجاسة و جريان أحكامها مما لا يصغى اليه هذا تمام الكلام فى اعتبار البينة فى النجاسة.

و اما العدل الواحد فليس على اعتباره فى باب النجاسة دليل بالخصوص فهل على اعتباره دليل بالعموم حتى يشمل المقام أيضا أم لا قد يقال بالأول و استدل له بأمور (الأول)

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٧٩

آية الاذن: مدح الله تعالى نبيه صلى الله عليه و آله بتصديقه للمؤمنين الكاشف عن اعتبار قولهم لديه إذ لو لم يكن معتبرا لم يكن مدح فى تصديقه و مع اعتباره يكون التصديق حسنا و إذا كان حسنا كان واجبا لعدم الفاصل. فتدل الآية على وجوب التصديق عليه صلى الله عليه و آله فباطلاق الآية بالنسبة إلى الاحكام و الموضوعات يثبت وجوب التصديق عليه صلى الله عليه و آله و سلم فى الموضوعات و ان لم يكن معنى فى تصديقه فى الأحكام لمنافاته مع النبوة فإذا ثبت وجوب تصديق المؤمنين عليه فى الموضوعات يثبت فى حقنا أيضا بالإجماع على مشاركتنا معه فيما عدا ما يختص به من الاحكام فيثبت بها اعتبار خبر المؤمن لنا و القدر المتيقن منه هو العادل فتصير الآية دليلا على اعتبار خبر العادل و لو كان واحدا غاية تقريب الاستدلال بهذه الآية المباركة و لكن الحق عدم دلالتها و قد أوضحناه فى رسالة أصالة الصحة بما لا مزيد عليه.

الثانى مفهوم آية البناء (الثالث) الأصل الدال على حجية قول من لم يعلم فسقه و حررنا تقريريها مع ما فيه فى رسالة أصالة الصحة (الرابع) ما استدل به فى الجواهر: و حاصله استفادة عموم حجية العدل الواحد عن استقراء موارد ثبتت حجيته فيها بحيث يمكن اصطلياد عموم حجيته عن صبرها: مثل ما دل على ثبوت عزل الوكيل بالخبر الواحد كما فى رواية هشام بن سالم عن الصادق (ع) ان الوكيل إذا و كل ثم قام عن المجلس فأمره ماض ابدا و الوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة أو يشافهه العزل عن الوكالة. و ما دل على ثبوت الوصية بخبر الثقة كما فى رواية إسحاق بن عمار عن الصادق (ع) قال سئلته عن رجل كانت له عندى دنانير و كان مريضا فقال لى ان حدث بى حدث فأعط فلانا عشرين دينارا و أعط أخى بقية الدنانير فمات و لم اشهد موته فأتانى رجل مسلم صادق فقال إنه أمرنى أن أقول لك انظر الدنانير التى أمرتك ان تدفعها الى أخى فتصدق منها بعشرة دنانير اقسما فى المسلمين و لم يعلم أخوه ان عندى شيئا فقال ارى لك ان تتصدق منها بعشرة دنانير.

و ما دل على جواز وطى الأمة إذا كان البائع عدلا مخبرا بالاستبراء. و ما دل على إثبات دخول الوقت بأذان العدل العارف بدخوله. و ما دل على إحراز الأحكام الشرعية بالخبر الواحد. حيث انه يدل بالفحوى على إحراز الموضوعات به. و ما ورد من خبر اللمعة فى غسل الجنابة. و ما دل على النهى عن إعلام المصلى بكون الدم فى ثوبه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٨٠

و الانصاف عدم حصول الوثوق بعموم حجية من صبر هذه الموارد لاحتمال كون المناطق فى القبول فى اخبار البائع بالاستبراء لمكان اليد و احتمال كون ترتيب الأثر على قول المخبر و فى خبر اللمعة و ما دل على النهى عن إعلام المصلى: لحصول اليقين بالفحص بعد الاخبار و ان حجية فى الاحكام لا- يستلزم اعتباره فى موضوعاتها لعدم التنافى فى التفكيك بينهما إذا دل عليه الدليل كما إذا قام الدليل على اعتباره فى الأول و لم يقم عليه فى الأخير و لذا منع المشهور القائلون باعتباره فى الأحكام عن اعتباره فى الموضوعات و بقى مما يدل على اعتباره ما ورد من إثبات عزل الوكيل به و ما دل على إثبات الوصية به و ما دل على جواز الاكتفاء بأذان العارف و لكن استفادة العموم منها فى غاية الإشكال.

الخامس ما تمسك به في مصباح الفقيه من بناء العقلاء على العمل بخبر الثقة في الموضوعات و لو لم يكن عدلا و لا يخفى ان صحة التمسك به يتوقف على إحرار بنائهم على ذلك و عدم الردع عنه و الحق عدم تامية كلتا المقدمتين أما الاولى فلان بنائهم و ان كان محرزا باستقرار السيرة على الاعتماد على اخبار الثقة في الحسيات التي لا يتطرق فيها احتمال الخطاء في المعاش و المعاد لكنه ليس مع شكهم في صدق المخبر و كذبه و تحقق المخبر عنه و عدمه بل باخبار المخبر يحصل لهم العلم العادي الاطمئنانى بتحقيق خبره فيعملون على وفقه من جهة حصول العلم لهم بخبره و ان كان يزول علمهم هذا بتشكيك مشكك فهم حين العمل على وفق خبر المخبر لا- يكونوا شاكين و عند حصول الشك لهم لا يكونوا عاملين و اما الثانية أعنى الإمضاء و لو بعدم الردع فلان رواية مسعدة بن صدقة الحاضرة لإثبات الموضوعات بالعلم الوجدانى و البيئنة في قوله (ع) و الأشياء كلها على ذلك حتى يستبين لك غير ذلك أو قامت عليه البيئنة الدالة على عدم اعتبار غير البيئنة عند عدم العلم الوجدانى كافية في الرادعية. فالأقوى عدم اعتبار قول العدل الواحد الا فيما ثبت اعتباره فيه بالخصوص و ليس على اعتباره في باب النجاسة دليل بالخصوص الا- انه لمكان القول باعتباره عن جملة من الأصحاب (كما عن ظاهر التذكرة و قواه في الحدائق و مال إليه في الجواهر و اختاره في مصباح الفقيه) ينبغى مراعاة الاحتياط فيه اما وجوب الاحتياط كما يظهر من المتن فلا وجه له. و اما اعتبار قول ذى اليد في الاخبار بالنجاسة ففي الحدائق اتفاق الأصحاب عليه: و ادعى صاحب الجواهر قيام السيرة القطعية المستمرة على قبوله. خلافا لما عن شرح

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٨١

المفاتيح و شارح الدروس فإن المحكى عنهما تقوية القول بعدم اعتباره في النجاسة لعموم قوله (ع) كل شىء طاهر حتى تعلم انه قدر الدال بعمومه على معاملة الطاهر مع ما شك في نجاسته الى ان يعلم نجاسته سواء أخبر ذو اليد بنجاسته أم لا. و الأقوى هو الأول للاتفاق.

و السيرة القطعية المحكية عن الحدائق و الجواهر. و استقراء موارد قبول قوله مما هو أعظم من النجاسة كالحل و الحرمة: و الاخبار الواردة في القصارين و الحجامين و الجزارين و ان الحجام مؤتمن في تطهير موضع الحجامه: و ما ورد في قبول اخبار الغاسل بغسله للميت.

و ما ورد في البختج من ان رجلا غير عارف يخبرنا ان عنده بختجا قد ذهب ثلثاه و بقى ثلثه يشرب منه قال (ع) نعم. و لكن في صدر هذا الخبر سئل عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتينى بالبختج و يقول قد طبخ على الثلث و انا أعرفه أنه يشربه على النصف فاشربه بقوله و هو يشربه على النصف فقال (ع) لا تشربه. و يستفاد من مجموع الصدر و الذيل عدم اعتبار قول ذى اليد مع اتهامه و اعتباره مع عدمه: و يؤيده صحيح معاوية بن وهب عن البختج إذا كان حلوا يخضب الإناء و قال صاحبه قد ذهب ثلثاه و بقى الثلث فاشربه. و خبر عمر بن يزيد عن الصادق (ع) قال إذا كان يخضب الإناء فاشربه بناء على ان يكون خضب الإناء اماره على ذهاب ثلثيه هذا.

و اما ما استدل به لما حكى عن شرح المفاتيح و شارح الدروس من عموم قوله (ع) كل شىء طاهر: فضعيف في الغاية لأن العلم المأخوذ في قوله (ع) حتى تعلم انه قدر هو الأعم من العلم الوجدانى و الأدلة المتقدمة تثبت العلم بالنجاسة باخبار ذى اليد على ما هو مقتضى اعتباره فتكون حاكمه على عموم كل شىء طاهر حكومه كل اماره على الأصل العملى و يبقى في اليد أمور يأتى التعرض بها في الفصل المعقود في طريق ثبوت النجاسة في مبحث النجاسات.

و اما ثبوت النجاسة بالظن المطلق فوق الخلاف فيه فعن ظاهر النهاية و صريح الحلبي و وجوب الاجتناب عنه مستدلا بابتناء أكثر أحكام الشرع على الظنون. و امتناع ترجيح المرجوح و للاحتياط في بعض الصور. و لصحيح ابن سنان عن الصادق (ع) عن

الذى يعير ثوبه لمن يعلم أنه يأكل لحم الخنزير و يشرب الخمر فيرده أ يصلى فيه قبل ان يغسله

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٨٢

قال (ع) لا يصلى فيه و المروى عن مستطرفات السرائر قال و سئلته عن رجل يشتري ثوبا من السوق للبس و لا يدري لمن كان يصلح له الصلاة فيه قال ان اشتراه من مسلم فليصل فيه و ان كان اشتراه من نصرانى فلا يلبسه و لا يصل فيه حتى يغسله. و مثله رواية على بن جعفر عن أخيه موسى (ع) قال سئلته عن الرجل اشتري ثوبا من السوق لا يدري لمن كان هل يصلح الصلاة فيه قال (ع) ان اشتراه من مسلم صلى فيه و ان اشتراه من نصرانى فلا يصل فيه حتى يغسله.

و رواية أبى بصير قال سئل الصادق (ع) عن الصلاة فى الفراء قال كان على بن الحسين رجلا صردا «١» لا يد فيه «٢» فراء الحجاز لان دباغها بالقرظ «٣» و كان يبعث الى العراق فيؤتى مما قبلهم بالفرو فيلبسه فإذا حضرت الصلاة ألقاه و القى القميص الذى تحته الذى يليه فكان يسئل عن ذلك فقال ان أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة و يزعمون ان دباغها زكوة.

و رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت للصادق (ع) انى ادخل سوق المسلمين اعنى هذا الخلق الذين يدعون الإسلام فاشترى منهم الفراء للتجارة فأقول لصاحبها أ ليس هى ذكية فيقول بلى فهل يصلح لى ان أبيعها على انها ذكية فقال لا و لكن لا بأس ان تبيعها و تقول قد شرط الذى اشتريتها منه انها ذكية قال قلت (ع) و ما أفسد ذلك قال (ع) استحلال أهل العراق الميتة و زعموا ان دباغ جلود الميتة ذكوة ثم لم يرضوا ان يكذبوا فى ذلك الأعلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و الاخبار الواردة فى وجوب الاجتناب عن غساله ماء الحمام معللا بأنه يرد فيه النصرانى و اليهودى و المجوسى و الناصبى الذى هو شر من الثلاثة: هذه جملة ما استدل به لهذا القول و لكن الانصاف عدم تمامية الاستدلال بشىء منها.

اما الأول أعنى ابتناء أكثر أحكام الشرع على الظنون فالظاهر منه الاستدلال

(١)- اى شديد التأثير عن البرد لضعفه.

(٢)- الدفؤ التسخن من البرد و لا يدفئه أى لا يسخنه.

(٣)- القرظ محرقة ورق السلم يدبغ به الأديم و السلم محرقة نوع من شجر الغضاه و الغضا شجر من الاثل خشبه من أصلب الخشب و جمره يبقى زمنا طويلا و الاثل شجر يشبه الطرفاء الا انه أعظم منها و خشبه صلب و الطرفاء شجر و هى أصناف منها الاثل.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٨٣

بدليل الانسداد لكون الكلام فى الظن المطلق الذى يكون المدار فيه على وصف الظن و الظن الشخصى و من المعلوم عدم حجية الظن الشخصى فى الأحكام فضلا عن الموضوعات لعدم تمامية دليل الانسداد.

و أما الثانى أعنى امتناع ترجيح المرجوح فبمنعه إذا كان بحجة شرعية من أصل أو استصحاب و نحوهما و اما الثالث و هو الاحتياط فلا إشكال فى حسنه الا انه ليس مما يجب مراعاته بل هو محكوم فى المقام بما يدل على جواز العمل بالظاهرة و لو مع الظن بالنجاسة.

و اما صحيح ابن سنان و ما فى معناه من المروى عن المستطرف و خبر على بن جعفر (ع) ففیه أولا المنع عن ظهور تلك الاخبار فى المنع عن الاستعمال عند الظن بالنجاسة لأن أكل لحم الخنزير أو شرب الخمر لا يلازم مع حصول وصف الظن فنجاسة ثوب آكله و شاربها و كذا اشتراء الثوب من النصرانى غير ملازم مع الظن بنجاسته بل التفكيك فيه أظهر فشىء من هذه الروايات الثلاث لا يدل على كون اعتبار الظن بالنجاسة من حيث وصف الظن و ثانيا على تقدير تسليم دلالتها فهى غير معمول بها لكون

العمل بما يعارضها مما يدل على عدم العبرة بالظن بالنجاسة كما يأتي فتسقط تلك الاخبار عن الحجية بالاعراض عنها حسبما هو المختار في باب الاخبار: و اما رواية أبي بصير فيمنع دلالتها على ترتيب آثار النجاسة على ما ظن نجاسته.

أما أولا فلظهورها بقريضة لبس الامام الفر و المبعوث اليه من العراق في كون نزعه في حال الصلاة احتياطا منه في مقام العمل لا في مقام الفتوى كيف و لو كان مما لا يجوز الصلاة فيه لما جاز لبسه في غير حال الصلاة أيضا: ضرورة حرمة استعمال الميتة مطلقا و لو في غير حال الصلاة. و القول بالتفصيل في المشكوك منها إذا أخذ ممن لا يعلم كونه مستحلا:

بين لبسه في حال الصلاة وغيره بالمنع في الأول و الجواز في الثاني تمسكا بهذا الخبر كما نسب إلى إيماء الذكري. ضعيف في الغاية للإجماع على عدم الفرق فيكون الخبر بصدوره دليلا على الجواز و كان الاحتياط منه (ع) في مقام العمل الغير المخالف للفتوى.

و اما ثانيا فلاحتمال ان يكون إلقاء الفر و منه (ع) وقت الصلاة لأجل مظنة كونه ميتة لا لاحتمال نجاسته فلا يدل على اعتبار الظن في النجاسة على ما هو المدعى لكن لا يلائم هذا الاحتمال مع إلقاء القميص الذي تحت الفر و الظاهر منه كونه من جهة ملاقاته مع الفر و

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٨٤

مع ان التحقيق في باب مانعية الميتة انه من باب نجاستها و لذا تختص مانعيتها بالميتة النجسة دون مالا نفس لها. و اما ثالثا فبالمنع عن حصول الظن الشخصي بنجاسته ما يجلب من العراق من جهة كون الغالب من اهله مستحلا للبس جلود الميتة لعدم الملازمة بين تلك الغلبة و بين كون الصانع لهذا الفر و منهم مع معلومية ان أهل العراق كلهم لم يكونوا كك و المنع عن حصول الظن بالغلبة نعم هي مظنة لإيرائه لا انها موجبة لحصوله بالفعل على ما هو المناط في الظن الشخصي و ليس في الخبر ما يدل على كون إلقائه (ع) للفر و حال الصلاة كان من جهة ظنه بكونه ميتة من ناحية الغلبة المذكورة مع انه لو كان إلقائه (ع) لمكان ظنه بكون الفر و ميتة لم يكن الإلقاء واجبا عليه في مورد الرواية لكونه من موارد الشبهة الغير المحصورة التي لا يجب فيها الاحتياط مع انه على تقدير كونه من باب الشبهة المحصورة أيضا لا يجب الاحتياط لكون بعض أطراف الشبهة خارجا عن محل الابتلاء.

و اما رابعا فبأنه على تقدير تسليم دلالة على كون المنشأ في الإلقاء هو ظنه (ع) بالنجاسة و انه ألقاه لوجوب إلقائه عليه في حال الصلاة فهو معارض مع ما يدل بالنصوصية على عدم وجوب اتباع الظن بالنجاسة على ما يأتي و قد عرفت قيام عمل المشهور به و اعراضهم عما يعارضه الموجب لسقوطه عن الحجية مع ضعف هذا الخبر سندا مع قطع النظر عن كونه معرضا عنه. و مما ذكرناه في هذا الخبر يظهر الجواب عن خبر ابن الحجاج أيضا: و كذا الأخبار الدالة على وجوب الاجتناب عن غسالة ماء الحمام مع انها معارضة أيضا بما ورد من الاخبار الدالة على عدم وجوب الاجتناب عنها بالخصوص: فتحصل من جميع ما ذكرناه عدم قيام دليل معتد به على وجوب اتباع الظن بالنجاسة: فالأقوى عدم وجوبه كما هو المعروف المشهور لعدم الدليل عليه مع كون الأصل عند الشك في الحجية هو عدمها فيكون المرجع (ح) هو الاخبار الحاكمة بالطهارة إلى حصول العلم بالنجاسة. مثل خبر حماد عن الصادق (ع) الماء كله طاهر حتى تعلم انه نجس: و موثق عمار كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر: و خبر حفص عن الصادق (ع) عن أبيه ما أبالي أبول أصابني أم ماء إذا لم اعلم. و من المعلوم انه مع عدم قيام الدليل على اعتبار الظن بالنجاسة لا يحصل العلم بها عند قيام الظن لا وجدانا و لا تعبدا كما هو واضح.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٨٥

مضافا الى ما دل على ترتيب آثار الطهارة و لو مع الظن بالنجاسة أو في مورد الظن بها. كصحيح ابن سنان عن الصادق (ع) في

الذى يعير الذمى ثوبه و هو يعلم انه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير فيرده عليه أ فيغسله بالماء قبل ان يصلى فيه قال (ع) صل فيه و لا تغسله من أجل ذلك فإنك أعرتة إياه و هو طاهر و لم تتيقن أنه نجسه فلا بأس ان تصلى فيه حتى تستيقن أنه نجسه: و خبر ابى الجارود عن ابى جعفر (ع) فى الجين قال (ع) ما علمت فيه ميتة فلا- تأكله و ما لم تعلم فاشتر و بع و كل و الله انى لأعترض السوق فاشترى اللحم و السمن و الجبن و الله ما أظن عليهم يسمون هذه البرية و هذه السودان.

و موثقة عمار فى الرجل يجد فى إنائه فارة و قد توضأ من ذلك الإناء مرارا و اغتسل و غسل ثيابه و قد كانت الفارة متسلخة فقال ان كان رآها قبل ان يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم يفعل ذلك بعد ما رآها فى الإناء فعليه ان يغسل ثيابه و يغسل كل ما اصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاة و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمس من الماء شيئا و ليس عليه شىء لأنه لا- يعلم متى سقطت فيه ثم قال لعله سقطت فيه تلك الساعة التى رآها و صحيح معاوية بن عمار قال سئلت الصادق (ع) عن الثياب السابرية يعملها المجوس و هم أخبث و هم يشربون الخمر و نسائهم على تلك الحال ألبسها و لا اغسلها و أصلى فيها قال نعم: و خبر أبى جميلة عنه (ع) انه سئله عن ثوب المجوسى ألبسه و أصلى فيه قال (ع) نعم قال قلت يشربون الخمر قال نعم نحن نشترى الثياب السابرية «١» فنلبسها.

و الاخبار المصرحة بنفى البأس عن استعمال غسالة ماء الحمام التى لا تنفك غالبا عن مظنة النجاسة. مثل مرسله الواسطى عن ابى الحسن (ع) انه سئل عن مجمع الماء فى الحمام من غسالة الناس قال (ع) لا بأس به. و غير ذلك من الاخبار الدالة على هذا و لا يخفى لزوم الأخذ بهذه الاخبار و ترك العمل بما يعارضها لكون هذه الاخبار معمولا بها مع الاعراض عن العمل بما يعارضها. قال فى الحدائق و بالجملة فإن كل من ذكر خيرا من هذه الاخبار فإنما يحمله على الاستحباب لإجماعهم على العمل بالأخبار الأولى التى هى مستند القاعدة المتفق

(١)- السابرية منسوبة إلى السابور و لعله شاپور ذو الاكتاف و السابري در، دقيقة النسيج محكمة.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٨٦

عليها بينهم قديما و حديثا و لا بأس به انتهى: فالأخبار المستدل بها على اعتبار الظن فى النجاسة على تقدير تسليم دلالتها ساقطة عن الحجية عندنا بالاعراض عن العمل بها: فالحق عدم الاعتداد بالظن بالنجاسة بل المظنون نجاسته بالظن الذى لم يقم على اعتباره دليل كالمشكوك نجاسته فى كونه مجرى أصالة الطهارة.

نعم لا- إشكال فى رجحان الاحتياط فى العمل بالظن بها خروجا عن خلاف من أوجب العمل به و للأخبار التى استدلت بها على وجوب حملها على الاستحباب بشهادة خبر على بن نزار عن الصادق (ع) فى الثوب يعمله أهل الكتاب أصلى فيه قبل ان اغسله قال (ع) لا بأس و ان يغسل أحب الى بل يحسن الاحتياط فيما يشك فى نجاسته بالشك المتساوى طرفيه أو فيما يحتمل مع الظن بعدمه بل و لو فيما قامت الامارة على عدم النجاسة ما بقى احتمالها فى النفس وجدانا لكن كل ذلك ما لم ينته الى الوسواس و الا فيصير تركه أحسن إذا احتمل ترتب الوسواس عليه بل ربما يصير حراما فيما إذا صار مقدمة للحرام حسبما قرر فى الأصول و هذا ما عندى فى هذه المسألة.

[مسألة ٧- إذا أخبر ذو اليد بنجاسته و قامت البينة على الطهارة قدمت البينة]

مسألة ٧- إذا أخبر ذو اليد بنجاسته و قامت البينة على الطهارة قدمت البينة و إذا تعارض البيتان تساقطتا إذا كانت بينة الطهارة

مستندة الى العلم و ان كانت مستندة الى الأصل تقدم بينة النجاسة.

الكلام فى هذه المسألة فى أمرين:

الأول فى تعارض قول صاحب اليد مع البينة بأن أخبر ذو اليد على نجاسة شىء و قامت البينة على طهارته فلا يخلو اما يكون مستند البينة هو العلم الوجدانى أو انها تشهد بالطهارة مستندة الى الأصل و على الثانى فيما يكون مورد الشهادة هو الطهارة نفسها و كان المنشأ لشهادتها هو العلم بالطهارة السابقة و استصحابها ثم شهدت بالطهارة الفعلية على طبق الاستصحاب و كانت البينة هى المتكفل لإجراء الاستصحاب و اما ان تشهد بالطهارة السابقة و يكون مورد الشهادة هو الطهارة السابقة و المشهود عنده يجرى الاستصحاب و الاشكال فى تقديم البينة على قول ذى اليد فيما إذا كان مستند البينة هو العلم الوجدانى بالمشهود به و ذلك لأقوائية البينة عن اليد بل هى بعد الإقرار مقدم على كل اماره و أقوى الأمارات هو الإقرار

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٨٧

المتقدم على كل اماره و بعده البينة. و السرّ فى تقديم البينة على اليد هو حكومة دليل اعتبارها على دليل اعتبار اليد فان دليل اعتبار اليد انما هو السيرة و المتيقن منها انما هو قيامها فيما لم يثبت خلاف قول صاحب اليد بالعلم أو بدليل علمى: كيف و فى مورد الخصومات تتقدم البينة على اليد قطعا و الا لم يبق للعمل بالبينة محل أصلا و دليل اعتبار البينة يثبت العلم التعبدى بثبوت مؤداها فالعمل بها عمل بمقتضى الدليل دون العمل باليد فان العمل بها موجب لطرح دليل اعتبار البينة فى مورد اليد من غير دليل فىكون تقديم البينة على اليد (ح) من باب الحكومة هذا إذا شهدت البينة مستندة الى العلم الوجدانى بالمشهود به و ان شهدت مستندة الى الأصل و كان المشهود به هو الطهارة الفعلية و تكفلت البينة لإجراء الأصل يتحقق التعارض بين البينة و بين اليد لكن الأقوى (ح) تقديم اليد على البينة لأن اليد متقدم على الأصل الذى هو مستند البينة فتسقط البينة بسقوط مستندها فىكون تقديم اليد عليها (ح) من باب الورود لا الحكومة و ان شهدت البينة بالطهارة السابقة و كان المتكفل لإجراء الأصل هو المشهود عنده فلا معارضة بين اليد و بين البينة (ح) إذ المشهود به (ح) هو الطهارة السابقة و مؤدى اليد هو النجاسة الفعلية و لا منافاة بينهما لكن المشهود عنده الذى ثبت عنده الطهارة السابقة بدليل علمى يجرى الأصل لأن العلم بالحالة السابقة المعتبر فى الاستصحاب هو الأعم من الوجدانى و التعبدى حسبما حقق فى الأصول و لذا يصح الاستصحاب فيما ثبت حدوثه بالأماره و اليد تقدم على الاستصحاب لأنها اماره و الاستصحاب أصل عملى و ان كان من الأصول المحرزة فتكون اليد حاكمة عليه حكومة كل اماره على الأصل. فظهر مما ذكرناه ان فى الصورة الأولى تقدم البينة على اليد: و فى الثانية تقدم اليد على البينة مع تحقق التعارض فى كلتا صورتين: و فى الصورة الثالثة لا تعارض بين اليد و بين البينة و لا تبقى اليد محلا لإجراء الأصل للمشهود عنده كما إذا كان المشهود عنده عالما بالطهارة السابقة بالعلم الوجدانى فشك فى بقائها فإنه مع اخبار ذى اليد بالنجاسة لا تنتهى النوبة إلى إجراءات الاستصحاب و مما بيناه يظهر ما فى إطلاق عبارة المتن من حكمه بتقديم البينة على اليد هكذا ينبغى ان يحقق المقام.

الأمر الثانى فى تعارض بينة النجاسة مع بينة الطهارة اعلم ان كل واحدة من البينتين اما تكون مستندة الى العلم و اما تكون مستندة الى الأصل و اما ان تختلف بان تكون إحداها

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٨٨

مستندة الى العلم و الأخرى الى الأصل فمع الاتفاق فى المستند ففى تقديم بينة الطهارة لكونها معتضدة بالأصل أعنى قاعدة الطهارة أو تقديم بينة النجاسة لكونها ناقلة و الناقل يقدم على المقرر أو التساقط (وجوه) أقواها الأخير و ذلك لفساد اعتضاد الدليل بالأصل و عدم الدليل على تقديم الناقل على المقرر مع ان بينة الطهارة ليست مقرا دائما لإمكان أن تكون ناقلة كما إذا

قامت على طهارة ما كانت متنجسة ثم على تقدير التساقط يعامل مع المشهود به معاملة الطهارة بحكم قاعدتها و احتمال وجوب الاجتناب عنه كما في مورد العلم الإجمالي من ناحية قيام البينتين فاسد حسبما قررناه في مبحث النجاسات.

ومع اختلاف البينتين في المستند تقدم بيئته التي مستند العلم الوجداني على التي مستند الأصل إذا شهدت بيئته التي مستند الأصل بالمشهود به مستندة بالأصل و ان كانت شهادتها على ما علمت به سابقا يخرج المورد عن محل التعارض كما ذكرناه في الأمر الأول. و لا فرق في تقديم بيئته التي مستند العلم الوجداني على التي مستند الأصل بين ان تكون بيئته الطهارة أو النجاسة و مما ذكرناه يظهر ما في عبارة المتن من القصور و ان الحق في التعبير ان يقول و إذا تعارض البيتان تساقطتا لو كانتا متساويين في الاستناد و يؤخذ بما كانت مستندة الى العلم سواء كانت بيئته الطهارة أو بيئته النجاسة و يترك ما كانت مستندة الى الأصل سواء كانت أيضا بيئته الطهارة أو النجاسة هذا.

و اما الشهادة مستندة الى الأصل فالحق جوازها كما حقق في القضاء من أخذ العلم بالمشهود به في موضوع جواز الشهادة على وجه الطريقة الذي لازمه قيام الامارات و الأصول المحرزة مقامه كما حقق في الأصول فيصح الشهادة مستندا الى الاستصحاب فيكون الشاهد هو المجرى للأصل و الحاكم يحكم على طبق شهادته لا- انه يشهد على المعلوم السابق و الحاكم يجرى الاستصحاب و ذلك لمنافاته مع ما ورد من قوله صلى الله عليه و آله و سلم إنما أفضى بينكم بالايمان و البيئات و يدل على جواز الشهادة على طبق الامارة و الاستصحاب مستند إليهما.

رواية حفص بن غياث عن الصادق (ع) قال قال له رجل اريت إذا رأيت شيئا في يدي رجل أ يجوز لي ان اشهد انه له قال نعم قال الرجل أشهد أنه في يده و لا أشهد انه له فلعله لغيره فقال له أبو عبد الله (ع) أ فيحل الشراء منه قال نعم فقال أبو عبد الله (ع) فلعله لغيره فمن اين

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٨٩

جاز لك ان تشتريه و يصير ملكا لك ثم تقول بعد الملك هو لي و تحلف عليه و لا يجوز ان تنسبه الى من صار ملكه من قبله إليك ثم قال أبو عبد الله (ع) لو لم يجز هذا ما قامت للمسلمين سوق:

و هذه الرواية واضحة الدلالة بل صريحة في جواز الشهادة على الملك استنادا الى اليد.

و يدل على جوازها استنادا الى الاستصحاب رواية ابن وهب المروية في الكافي و التهذيب قال قلت لأبي عبد الله (ع) الرجل يكون في داره ثم يغيب عنها ثلاثين سنة و يدع فيها عياله ثم يأتيها هلاكه و نحن لا ندرى ما أحدث في داره و لا ندرى ما حدث له من الولد إلا انا لا نعلم نحن أحدث في داره شيئا و لا حدث له ولد و لا يقسم هذه الدار بين ورثته الذين ترك الدار حتى يشهد شاهدا عدل ان هذه الدار دار فلان بن فلان مات و تركها ميراثا بين فلان بن فلان أ فنشهد على هذا قال نعم.

و بالجملة فهذا الحكم اعني جواز الشهادة مستندا الى دليل علمي من اماره أو أصل محرر مما لا ينبغي الإشكال فيه نعم لا يجوز الشهادة مستندا إلى أصل غير محرر فلا يجوز الشهادة على طهارة الماء مستندا إلى قاعدة الطهارة لأنها ليست علما تعبديا بل هي حكم ظاهري في مورد الشك كما في أصالة الإباحة أيضا. حيث لا تصح الشهادة على حلية شيء مستندا إلى أصالة الحل.

[مسألة ٨- إذا شهد اثنان بأحد الأمرين و شهد أربعة بالآخر يمكن]

مسألة ٨- إذا شهد اثنان بأحد الأمرين و شهد أربعة بالآخر يمكن بل لا يبعد تساقط الاثنتين بالاثنتين و بقاء الآخرين يمكن ان يكون الوجه في ذلك هو تعادل الاثنتين من الأربعة القائمة بإحدى الأمرين مع الاثنتين القائمة بأمر آخر فتساقطان

بالتعارض و يبقى الاثنين من الأربعة من دون معارض و ذلك نظير التهاثر في الدّين أو الإحباط بالموازنة في الأعمال بناء على القول به و على هذا فالحجة هي الاثنين الباقيين فكأنه لم يقم في المورد سواهما.

و يمكن ان يكون الوجه فيه هو ترجيح الأربعة القائمة على احد الأمرين من الطّهارة أو النجاسة على الاثنين القائمة على الأمر الآخر بالأكثرية كترجيح احد المتعارضين من الاخبار على الآخر بالأكثرية فيسقط الأقل منهما عددا و على هذا فالأربعة بتمامها حجة فكأنه لم يقم في المورد إلا الأربعة على احد الأمرين فقط لكن شيء من التوجهين ليس بوجيه.

اما الأول فلان سقوط الاثنين من الأربعة و بقاء الاثنين منها ترجيح من غير مرجح

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٩٠

إذ ليس بين الساقط منها و الباقي منها تفاوت حتى يتخصص الاثنين منها بالسقوط و اثنين منها بالبقاء و المفروض شمول دليل الحجية لجميع الأربعة في مرتبة واحدة و يكون التعارض بين الاثنين الشاهدين بأحد الأمرين و بين الأربعة الشاهدة بالأمر الآخر في مرتبة واحدة و انما هذا الوجه يتم فيما إذا كان فيما بين كل اثنين من الأربعة ترتبا طويلا و حصل التعارض بين الاثنين منها معينا و بين الاثنين الشاهدين بأمر آخر فإنه بتقدمه على الاثنين الآخر من الأربعة يسقط بالتعارض و يبقى الاثنين الآخر منها من دون معارض نظير معارضة الأصل الجارى في الملاقي بالفتح مع صاحبه فإنه بتساقطهما يصير الأصل الجارى في الملاقي بالكسر من دون معارض لكن المعلوم ان المقام ليس من هذا القبيل.

و اما الوجه الثاني فلعدم ثبوت ترجيح البينة بالأكثرية و الترجيح بها في بعض صور التعارض من الصور الأربع المذكورة في كتاب القضاء و هي تعارضها فيما إذا كان المدعى به في يد احد الطرفين ٢ أو بيدهما معا أو بيد ٣ ثالث ٤ أو لا يد عليه من احد مختص بما إذا قامت عند القاضى في مقام المرافعة و التعدى عنه الى كل مقام يحتاج الى الدليل و ما افاده المصنف (قده) في كتاب القضاء من عدم الفرق بين البينة و الخبر في كون اعتبار كل منهما من باب الطريقية و قال (قده) فعلى هذا يمكن التعدى إلى سائر المرجحات كالاصدقية و كون الشاهد من أهل العلم و الدقة منظور فيه بل الوجه ما ذكره في الرياض من منع اعتبار الترجيح في البينة لعدم الدليل عليه و عدم إمكان إثباته بما دل على اعتباره في المتعارضين من الاخبار و تمام الكلام في ذلك في كتاب القضاء.

[مسألة ٩- الكرية تثبت بالعلم و البينة و في ثبوتها بقول صاحب اليد وجه]

مسألة ٩- الكرية تثبت بالعلم و البينة و في ثبوتها بقول صاحب اليد وجه و ان كان لا يخلو عن اشكال كما ان في اخبار العدل الواحد أيضا إشكالا

لا إشكال في إحراز الكرية بالعلم بل قد عرفت ان العلم بالشئ ليس إلا إحرازه لانه مما يحرز به حتى يكون امرا غير الإحراز و كذا في إحرازها بالبينة لما عرفت في المسألة السادسة من عموم حجية البينة في كل مقام الا- فيما إذا منع عن العمل بها بالخصوص.

و يدل على إحرازها بقول صاحب اليد ما تقدم أيضا في تلك المسألة من السيرة القطعية على اعتباره مضافا الى الاخبار الواردة في القصارين و الحجام و نحوهما مما يمكن اصطيا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٩١

عموم حجيتها منها و وجه الإشكال في حجيتها في الاخبار بالكرية لعله ندره الابتلاء بالسؤال عن الكرية الموجبة لعدم إحراز قيام

السيرة على اعتباره فيها.

و ربما يدعى بأن السيرة العملية و ان كانت غير ثابتة في المقام لكن السيرة الارتكازية محققة فإنه لا ريب عند المشرعة في جواز الاعتماد على خبر ذى اليد في الكرية و النجاسة و غيرهما بما في اليد من دون فرق بين الجميع انتهى و لم يظهر لى صدق تلك الدعوى و تفكيك السيرة العملية عن الارتكازية اللهم الا ان يريد بكون الاعتماد على قول ذى اليد في الكرية مما ينبغي ان تقوم عليه السيرة لو اتفق الابتلاء بالسؤال عنها و انما عدم قيامها من جهة عدم الابتلاء بالسؤال لا من جهة عدم الاعتماد به بعد السؤال و الانصاف عدم تمامية هذه الدعوى و ان الحق عدم حجية قول ذى اليد في الكرية إلا مع حصول الاطمئنان بخبره و اما الكلام في اعتبار قول العدل الواحد في الكرية فالكلام في اعتباره في النجاسة و قد تقدم في المسألة السادسة.

[مسألة ١٠- يحرم شرب الماء النجس إلا في الضرورة]

مسألة ١٠- يحرم شرب الماء النجس إلا في الضرورة و يجوز سقيه للحيوانات بل و للأطفال أيضا و يجوز بيعه مع الإعلام أما الماء المتنجس بل جميع الأعيان النجسة و الأشياء المتنجسة فلا خلاف في تحريم أكلها و شربها بل الإجماع عليه قائم بل لعله من الضروريات.

و اما جواز شربه في الضرورة كتناول ما عدها من المحرمات الا ما استثني فهو أيضا مما لا خلاف فيه لدلالة الكتاب الكريم و السنة القطعية و أدلة نفي الضرر و الحرج عليه و اما جواز سقيه للحيوانات فلأصل بعد عدم الدليل على المنع عنه. مضافا الى ما يدل على جوازه كخبر ابى بصير عن الصادق (ع) عن البهيمة البقرة و غيرها تسقى و تطعم ما لا يحل للمسلم أكله أو شربه أ يكره ذلك قال (ع) نعم بناء على ان يكون المراد بالكراهة هو الكراهة الاصطلاحية.

و اما جواز سقيه الصبي ففيه بحث فالمحكى عن الأردبيلي (قده) هو ان الناس مكلفون بإجراء أحكام المكلفين عليهم و جملة القول في ذلك ان ما علم عدم رضاه الله سبحانه بتحقيقه بالمعنى الاسم المصدري من المحرمات يحرم مباشرته و التسبب به و يجب الردع منه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٩٢

على المكلفين لان المبعوض صرف تحقيقه في الخارج من حيث هو بلا- دخل صدوره من المكلفين في مبعوضيته و ذلك كالقتل و السرقة و شرب الخمر و ما علم عدم رضائه سبحانه بتحقيقه بالمعنى المصدري الصدوري بحيث يكون لصدوره عن المكلفين دخلا في مبعوضيته يجوز تسبب صدوره عن غير المكلفين و لا يجب ردعهم عنه و ما يشك في كونه من قبيل الأول أو الأخير يصير مورد الأصل و لعل الأصل فيه هو البراءة عن حرمة التسبب أو وجوب الردع هذا بالنسبة إلى مرحلة الثبوت و اما في مرحلة الإثبات فالقتل و شرب المسكر و الزناء و اللواط و تناول الأعيان النجسة إذا كان مضرا و تناول كل مضر و لو من غير الأعيان النجسة من قبيل الأول و تناول المتنجس الذي يكون تنجسه من جهة كون أيدي المتناولين نجسة من قبيل الثاني للسيرة من المتدينين حيث انهم مع تنجس الأيدي و الأفواه من الأطفال و المجانين لا يبعثونهم على غسلها و ما كان تنجسه بسبب سابق على تناولهم بالنسبة إلى ردعهم ينبغي القطع بعدم وجوبه و بالنسبة إلى التسبب ففيه اشكال و لعل الأصل يقتضى جوازه إذا انتهى الى الشك فيه الا- ان مقتضى المحكى عن الأردبيلي (قده) من كون الناس مكلفون بإجراء أحكام المكلفين عليهم هو مفروغية عدم جوازه بل لو تم لكان اللازم وجوب ردعهم أيضا و على كل تقدير مراعاة الاحتياط مما لا ينبغي تركها.

اما جواز بيعه فلانه من المتنجسات القابلة للتطهير و كل متنجس قابل للتطهير أو مالا يتوقف صحة استعماله على طهارته كالفرش

و نحوه يصح بيعه لانه مال يصح بذل العوض بإزائه و المراد من المال هو ما كان له الخاصية أو المنفعة و المراد بالخاصية ما يترتب على الشيء و لو بانتفاء عينه مثل السقى المترتب على شرب الماء و الشيع المترتب على أكل الخبز و بالمنفعة ما يترتب عليه مع بقاء عينه كالسكنى المترتب على الدار و الركوب المترتب على الفرس و انما سمي مالا لميل الناس اليه من جهة خاصيته أو منفعته فما لا خاصية و لا منفعة له فليس بمال و كل من الخاصية أو المنفعة يجب ان تكون شائعة غير نادرة مقصودة للعقلاء لا الحمقاء محللة لا محرمة و لو كانتا نادرة أو غير مقصودة للعقلاء أو محرمة لا تصير منشأ للمالية فالمتنجس الذى يتوقف صحة استعماله على طهارته و لا يكون قابلا للتطهير كالمائع المضاف لا يكون مالا لانه و ان كان له منفعة مقصودة لكن منفعته ليست محللة و لو كان له

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٩٣

منفعة محللة فليست شائعة و اما المتنجس الذى لا يتوقف استعماله الشائع على طهارته كالفرش و نحوه أو يكون قابلا للتطهير كالماء المتنجس فهو مال فيصح المعاملة عليه من بيعه و شرائه و جميع تقلباته.

و اما وجوب الاعلام بنجاسته عند بيعه فلعله يدل عليه ما ورد فى جواز بيع الدهن المتنجس مع الاعلام بنجاسته ففى رواية إسماعيل بن عبد الخالق قال سئل سعد الأعرج السمان و انا حاضر عن السمن و الزيت و العسل تقع فيه الفارة فتموت كيف يصنع به قال اما الزيت فلا تبعه الا لمن تبين له فيبتاع للسراج و اما الأكل فلا (الحديث).

و موثقة أبى بصير عن الفارة تقع فى السمن أو فى الزيت فتموت فيه قال (ع) ان كان جامدا فاطرحها و ما حولها و يؤكل ما بقى و ان كان ذائبا فأسرج و أعلمهم إذا بعته. و صحيحة معاوية بن وهب عن الصادق (ع) قال قلت له جرد مات فى سمن أو زيت أو عسل قال اما السمن و العسل فيؤخذ الجرد و ما حوله و الزيت تستصبح به و يتبه لمن اشتراه ليستصبح به.

و هذه الروايات كما ترى و ان كانت فى السمن الا انه يستفاد منه وجوب الإعلام بنجاسة كل متنجس عند بيعه فيما إذا كان مما يصح بيعه و طريق استفادته هو ان الظاهر من تفريع الاستصباح على الاعلام ان منشأ وجوب الاعلام هو عدم وقوع المشتري فى محذور الاستعمال فيما يتوقف على الطهارة كالأكل و نحوه و ذلك لعدم الملازمة بين الاشتراء مع العلم بالنجاسة و بين الاستصباح فكأنه (ع) قال و ينه المشتري بالنجاسة لئلا يصرفه فى الأكل مثلا و ما هو العلة للاعلام ترك الاستعمال المتوقف على الطهارة و قد ذكر فى مقامه الاستصباح لانحصار فائدة السمن المتنجس به غالبا و حيث ان تعليل وجوب الاعلام بترك من انتقل اليه المتنجس الاستعمال المتوقف على الطهارة أمر عرفى ارتكازى يتعدى عن مورده و هو السمن و الزيت الى كل مورد ينتقل المتنجس عن شخص الى آخر و لو كان المال المنتقل غير السمن و كان الانتقال بغير البيع بل فى غير مورد الانتقال أيضا فيقال بوجوب اعلام المسلمين بنجاسة ما يتوقف استعماله على الطهارة إذا كان دخيلا فى استعماله بمناولته إياه و نحوها و منه يظهر ان وجوبه نفسى مولوى لا للإرشاد إلى توقف صحة البيع عليه فلو ترك الاعلام عصى و صح بيعه و لكن الظاهر من المتن هو اشتراط صحة البيع بالإعلام و لعل الوجه فيه انه لولاه لكان المشتري

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٩٤

يقصد الانتفاع المحرم فيكون أكل الثمن بإزائه أكلا بالباطل.

و توضيح ذلك انه إذا كان للشيء منافع مطلقة محللة لا يحتاج عند بيعه الى قصد منفعة خاصة منها دون اخرى بل البيع يتعلق به بما هو هو و بعنوانه الذى هو عليه و إذا كان له منفعة مخصوصة متوقفة على طهارته و منفعة كك غير متوقفة على طهارته فلا بد فى صحة بيعه قصد تلك المنفعة التى لا يتوقف على طهارته لانه بها يصير ما لا فماليته تتوقف على تلك المنفعة فحيث ان البائع لا بد من ان ينقل المال فيجب عليه ان يقصد نقل المبيع بعنوان تلك المنفعة و المشتري أيضا يقصد انتقاله اليه بذاك العنوان

فيكون قصد شرائه بعنوان المنفعة المتوقعة استعمالها على الطهارة متوقفا على العلم بالطهارة فيجب التنبيه على النجاسة. ولكن لا يخفى ما فيه لان الثمن في البيع يبذل بإزاء العين واما المنفعة داعية لبذل الثمن بإزاء العين لا انه يبذل بإزاء المنفعة و إذا فرض كون المبيع مما له منفعة محللة مقصودة غير متوقفة على الطهارة يكون ما لا يصح بذل الثمن بإزائه من غير اشتراط قصد استيفاء تلك المنفعة. بل و لو مع قصد استيفاء منفعة المحرمة. الا ان يشترط في ضمن البيع انحصار صرفه في المنفعة المحرمة. فإنه لا يصح (ح) لان المحللة من منفعتها سلبت بالشرط و المحرمة منها غير مقومة لماليتها فيكون بذل الثمن (ح) بإزائه بذلا له بإزاء ما ليس بمال فيكون أكلا للمال بالباطل. مع ان جهل المشتري بالتحريم مانع عن تنجز تحريمه فلا يصير منشأ لزوال مالمية المبيع و لو قصد المشتري صرفه فيما يحرم من منفعتها مع ان قصد المشتري وحده لا يكفي في صدق الأكل بالباطل بالنسبة إلى البائع بل لا بد فيه من قصد البائع أيضا. و بالجملة فالأقوى عدم بطلان البيع مع ترك الاعلام.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٩٥

[فصل الماء المستعمل في الوضوء طاهر مطهر من الحدث و الخبث]

إشارة

فصل الماء المستعمل في الوضوء طاهر مطهر من الحدث و الخبث و كذا المستعمل في الأغسال المندوبة و اما المستعمل في الحدث الأكبر فمع طهارة البدن لا إشكال في طهارته و رفعه للخبث و الأقوى جواز استعماله في رفع الحدث أيضا و ان كان الأحوط مع وجود غيره التجنب عنه و اما المستعمل في الاستنجاء و لو من البول فمع الشروط الآتية طاهر و يرفع الخبث أيضا لكن لا يجوز استعماله في رفع الحدث.

في هذا المتن أمور (الأول) لا إشكال في ان الماء المستعمل في الوضوء و الغسل المندوبين الذين ليسا برافعين للحدث الأصغر و الأكبر طاهر و مطهر من الحدث الأكبر و الأصغر و من الخبث و ذلك كالوضوء التجديدي أو الصوري و كالأغسال المندوبة بناء على عدم كونها رافعة للحدث.

و كذا المستعمل في الوضوء الرفع للحدث الأصغر: اما انه طاهر فلعدم ما يوجب نجاسته. و اما كونه مطهرا من الخبث فلانه ماء طاهر فيشمله عموم ما يدل على مطهرية الماء. و هذا الحكم إجماعي. بل ادعى على طهارته ضرورة المذهب و لم يذهب على خلافه و هم الا ما حكى عن أبي حنيفة من نجاسته ما استعماله في الوضوء الرفع بنجاسته مغلظة حتى انه منع عن الصلاة في الثوب المذى أصابه منه بمقدار الأكثر من درهم. و اما كونه مطهرا من الحدث فيدل عليه مضافا الى الإجماع عليه ذيل رواية عبد الله بن سنان الآتية:

و فيه و اما الماء الذي يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه و يده في شيء نظيف فلا بأس ان يأخذ غيره و يتوضأ به. و صحيح زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال كان النبي صلى الله عليه و آله و سلم إذا توضأ أخذ ما يسقط من وضوئه فيتوضئون به. و اما الوضوء المستعمل في رفع الحدث الأكبر

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٩٦

كالمستعمل في رفع ما عدا الجنابة من الأحداث الكبرى فالمستفاد من عبارة الشيخ الأكبر في الطهارة انعقاد الإجماع على طهره و مطهرته أيضا من الخبث و الحدث بل كون طهره ضروري المذهب قال (قده) الماء المستعمل في الوضوء المسبب عند حدث أصغر أو أكبر أولا عنه و كذا الأغسال المسنونة طاهر بضرورة مذهبنا و مطهر من الحدث إجماعا (انتهى) و هذا مما ينبغي القطع

به بناء على ان لا يكون للوضوء المجتمع مع الأغسال الرافعة للحدث الأكبر ما عدا الجنابة مدخلية في رفع الحدث الأكبر بل كان الغسل رافعا له و الوضوء رافعا للأصغر الحادث بموجب الحدث الأكبر بمعنى ان الحيض مثلا أوجب الحدث الأكبر و الأصغر معا الا ان الأكبر الحادث منه يرتفع بالغسل و الأصغر الحادث منه يرتفع بالوضوء.

و اما بناء على ان يكون للوضوء مدخلية في رفع الحدث الأكبر بأن كان الحدث الحادث يرتفع بمجموع الغسل و الوضوء ففي شرح النجاة دعوى نفى البعد في دخوله في النزاع لشمول إطلاق عباراتهم و كذا بعض الأدلة له فيشكل الحكم بخروجه لصدق قولهم ما يرفع به الحدث الأكبر في الجملة و ان لم يستقل بالرفع.

أقول يكفي في الحكم بخروجه عن محل النزاع دعوى مثل الشيخ الأكبر الإجماع على مطهرته من الحدث و الانصاف صحة دعوى انصراف قولهم ما يرفع به الحدث الأكبر عنه فان الظاهر منه هو المستعمل في الأغسال الرافعة و لا يشمل الوضوءات الرافعة للحدث الأكبر في الجملة.

الأمر الثاني الماء المستعمل في الغسل الرافع للحدث الأكبر طاهر قطعاً إذا كان البدن طاهراً سواء كان رافعا مستقلاً كغسل الجنابة أو كان جزء من الرافع كالأغسال الواجبة ما عدا الجنابة بناء على ان الحدث الأكبر فيما عدا الجنابة يرتفع بمجموع الغسل و الوضوء و قد ادعى الشيخ الأكبر الإجماع على طهارته: و يدل على طهارته العمومات الدالة على طهارة الماء أيضا و عدم ما يوجب انفعاله من التغيير بالنجاسة أو مجرد الملاقة بها و كون طهارته مقتضى الأصل من الاستصحاب و قاعدة الطهارة لو فرض الشك في بقاء طهارته و وقع البحث في تحقق الخلاف في مطهرته للخبث فعن جماعة دعوى نفى الخلاف في تطهيره من الخبث و قد نقاه صريحا في الحدائق و حكاها عن العلامة و فخر المحققين أيضا و عن الذكرى تحقق الخلاف

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٩٧

فيه قال (قده) جوز الشيخ و المحقق إزالة النجاسة به لطهارته و لبقاء قوة ازالته الخبث و ان ذهب قوة رفعه الحدث و قيل لا لان قوته استوفيت فالتحق بالمضاف انتهى.

و قد جعل بعض المتأخرين كلامه مدركا للاعتراض على من يدعى الإجماع على جواز ازالة الخبث به. و دفعه في المعالم باحتمال ان يكون المنقول عنه الخلاف في عبارة الذكرى بعض المخالفين كما يناسب مع تعليقه بقوله (لان قوته استوفيت فالتحق بالمضاف) إذ الاستدلال به لا يلائم مع ما عليه الخاصة لبرائتهم عن إثبات الأحكام بمثل هذه الأوهام.

و احتمل المعالم أيضا ان يكون القول بالخلاف مستحدثا بعد دعوى الإجماع فلا يكون قادحا في دعوى مدعيه. و كيف كان فلو كان قائل بالخلاف فلا يكون له دليل و قد استدلل له الشيخ الأكبر (قده) في الطهارة بما في خبر عبد الله سنان الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ به (الحديث) بناء على ان يكون المراد بالتوضؤ المعنى الأعم من الوضوء المعهود و ازالة الخبث إذ لم يثبت كونه حقيقة في الوضوء المعهود و فيه من البعد ما لا يخفى: و الانصاف عدم الدليل على القول بعدم صلاحيته لازالة الخبث. و ينبغى القطع بكونه مطهرا من الخبث لعموم ما يدل على مطهرية الماء و عدم ما يدل على خروجه منه.

و في مطهرته من الحدث خلاف فالمشهور بين المتأخرين هو الجواز. و المنقول عن الشيخين و الصدوقين هو المنع و أسنده في محكى الخلاف الى أكثر الأصحاب و هو مؤذن بشهرته في ما بين القدماء: و توقف فيه المحقق و فصل الشيخ في محكى الإستبصار بين حال الضرورة و عدمه بالجواز في الأول و عدمه في الأخير. و تحقيق الكلام في ذلك يقتضى البحث عن حكم المسألة بالنسبة الى ما يقتضيه الأصل العملي تارة و ما يقتضيه الدليل الاجتهادي اخرى اما الأصل فهو يقتضى مطهرته للحدث حيث انه قبل استعماله في المرة الأولى كان رافعا فيشكل بعد استعماله في بقاء مطهرته فيستصحب رافعيته و هذا الأصل حاكم

على أصالة بقاء الحدث بعد استعماله في المرة الثانية لأن الشك في بقاء الحدث الذي استعمل هذا الماء في رفعه في المرة الثانية مسبب عن الشك في بقاء رافعيه هذا الماء أو زوالها بسبب استعماله في رفع الحدث في المرة الاولى و الأصل الجارى فى السبب حاكم على الأصل الجارى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٩٨

فى المسبب و لا تنتهى النبوة فى إجراء الأصل الجارى فى المسبب مع جريان الأصل فى السبب.

و اما الدليل فقد استدل للمنع بجملة من الروايات.

منها و هى أقواها خبر عبد الله بن سنان عن الصادق (ع) قال لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل و قال الماء الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ منه و أشباهه و اما الماء الذى يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه و يده فى شىء نظيف فلا بأس ان يأخذه غيره و يتوضأ به.

و الاشكال فى الاستدلال بهذا الخبر يقع تارة فى سنده و اخرى فى دلالاته. اما سنده ففى طريقه احمد بن هلال المرمى بالغلو تارة و بالنصب اخرى. قال الشيخ الأكبر (قده) فى الطهارة و البعد بين المذهبين يشهد بأنه لا مذهب له أصلا و المحكى عن سعد بن عبد الله الأشعري انه كان يقول ما سمعنا و لا رأينا بمتشيع رجع من تشيعه الى النصب إلا أحمد بن هلال.

و اما دلالاته فتارة فبمناقضة صدره مع ذيله حيث ينفى البأس فى صدره عن الوضوء بالماء المستعمل و ينفى الجواز فى ذيله: و اخرى باحتمال كون المنع عن استعماله من جهة نجاسة بدن الجنب غالبا. و ثالثة باحتمال إرادة إزالة الوسخ من غسل الثوب لا النجاسة و عليه يتعين حمل النهى فيه على مطلق المرجوحية المجامع مع الكراهة.

و الأقوى اندفاع الاشكال عن سنده و دلالاته. اما السند فلما مر مرارا من ان الحجّة عندنا هو الخبر الموثوق صدوره مطلقا و لو حصل الوثوق بصدوره من القرائن الخارجية التى من أقواها استناد الأصحاب اليه مع ضعف سنده و قد قالوا انه كلما كان أضعف يصير بالاستناد إليه أقوى و هذا منطبق على هذا الخبر بتمام الانطباق حيث انه يرويه سعد بن عبد الله عن احمد بن الهلال المذكور عن الحسن بن محبوب مع ما عرفت من قدح سعد إياه بتمام القدح و انه يقول ما سمعنا بمتشيع رجع الى النصب إلا أحمد بن هلال فاستناده الى خبره مع قدحه إياه بمثل هذا القدح يكشف عن وثاقه خبره هذا عنده مع ما ذكره من قرائن أخرى على وثاقه خبره هذا مثل روايته إياه عن الحسن بن محبوب و الظاهر قرائته عليه فى كتاب ابن محبوب المسمى بالمشيخة و حكى عن ابن الغضائرى ان الأصحاب لم يعتمدوا على روايات ابن هلال الا ما يرويه عن مشيخة ابن محبوب و نوادر ابن ابى عمير.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ١٩٩

و بالجملة فلا ينبغى الإشكال فى سنده ممن يعمل بالخبر الموثوق به و اما اندفاع الاشكال عنه من حيث دلالاته فيتوقف على بيان فقه الخبر فنقول ان فى قوله لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل احتمالين:

أحدهما ان تكون قضية مهملة فصلها فى ذيل الخبر بقوله (ع) الماء الذى يغسل به الثوب (إلخ) حيث قسم الماء المستعمل الى ما استعمل فى رفع الحدث الأكبر و ما استعمل فى رفع الحدث الأصغر بالمنع عن استعمال الأول و الترخيص فى الثانى.

و ثانيهما ان تكون قضية مسوقة فى حكم المستعمل فى الوضوء و لا يحتاج الى ذكر (فى الوضوء) بعد قوله بالماء المستعمل لان الظاهر من قوله (ع) لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل هو المستعمل فى الوضوء لا مطلق المستعمل و لا المستعمل فى الجملة على نحو القضية المهملة و هذا كما يقال لا بأس بالميمم بالتراب المستعمل و لا بأس بالاستجمار بالحجر المستعمل حيث ان الأول ظاهر فى التراب المستعمل فى التيمم و الثانى ظاهر فى الحجر المستعمل فى الاستجمار و الاحتمال الأخير هو الأظهر و

على كلا التقديرين يندفع الإشكال في دلالة الخبر بمنافضة صدره مع ذيله سواء قلنا بالاحتمال الأول أو الأخير.

وقوله (ع) الماء الذي يغسل به الثوب ظاهر في بيان حكم الماء المستعمل في رفع الخبث و احتمال كون غسل الثوب لأجل ما به من الوسخ فيحمل النهي معه على مطلق المرجوحية (ضعيف) في الغاية إذ ليس عليه دليل أصلا مع ظهور قوله الماء الذي يغسل به الثوب في كون غسله لازالة خبثه كيف و لو جاز حمله على الغسل لازالة وسخه من غير دليل فيحمل على الغسل و ان لم يكن عن وسخ فلا يبقى معه محل للحمل على الكراهة و هذا الحمل أوفق بجمود اللفظ إذ ليس فيه ما يوجب الحمل على ازالة الوسخ و قوله (ع) أو يغتسل به الرجل من الجنابة ظاهر في حكم المستعمل في رفع الحدث الأكبر.

و في قوله (ع) و أشباهه احتمالات (الأول) ان يكون عطفا على الضمير المجرور في قوله منه و يكون المراد منه أشباه ما يغتسل به الثوب و ما يغتسل به من الجنابة فكأنه قال ع الماء الذي يغتسل به الثوب و أشباهه و ما يغتسل به من الجنابة و أشباهه و الأول ناظر الى المستعمل في رفع الخبث و الثاني إلى المستعمل في رفع الحدث الأكبر من الجنابة و غيرها و على هذا الاحتمال يكون الخبر متعرضا لعدم جواز استعماله في الوضوء و لا تعرض فيه لحكم استعماله

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٠٠

في الغسل و هذا الاحتمال هو الأظهر و لا- ينافيه عدم إعادة الجار عند العطف على الضمير المجرور على ما هو القاعدة عند العطف لان ما استظهرناه هو الظهور العرفي الغير المنافي مع ترك إعادة الجار كما لا يخفى على الناظر المنصف.

الاحتمال الثاني ان يكون عطفا على قوله يتوضأ فيصير المعنى لا يجوز ان يستعمل في الوضوء و لا في أشباه الوضوء يعني الغسل فيكون متعرضا لعدم جواز استعماله في رفع الحدث الأكبر أيضا و هذا الاحتمال بعيد في الغاية و المتعين بحسب الدلالة السياقية هو الأول و عليه فلا- بد في تعميم القول الى المنع عن استعماله في رفع الحدث الأكبر من التمسك بالإجماع المركب و عدم القول بالفصل أو دعوى الأولوية لكن الأول مع انه لا يتم إلا إذا رجع الى القول بعدم الفصل ممنوع بعد كون المسألة ذات أقوال ثلاثة أو أربعة ان جعل التوقف أيضا قولاً- و الثاني أيضا ممنوع بمنع أولوية المنع عن استعماله في الغسل عن المنع عنه في الوضوء فلا يمكن الاستدلال بالخبر على المنع عن استعماله في الغسل أيضا.

و قوله و اما الماء الذي يتوضأ به الرجل إعادة لما ذكره في الصدر لأجل التوضيح و استيفاء أقسام الماء المستعمل و دفع توهم السائل الإطلاق من الصدر و المناقشة في دلالة على المنع من استعمال المستعمل في رفع الحدث الأكبر بدعوى ظهور الخبر في تلوث بدن الجنب بالنجاسة من حيث ان الغالب تحقق الجنابة بالإنزال و ان الغالب عند تحققها به ازالة وسخ المنى عند الغسل (مدفوعة) بأنه و ان كان مقتضى الغلبة كما ذكر الـ ان الظاهر من قوله (ع) أو يغتسل به الرجل هو ثبوت الحكم للماء الذي يغتسل باعتبار استعماله في الغسل المعبر عنه بالحكم الحثيثي و كونه بما هو مستعمل في الغسل موجبا لعدم جواز استعماله في رفع الحدث لا ينافي اجتماعه من جهات أخرى موجبة لعدم جواز استعماله كنجاسته أو كونه مستعملا في رفع الخبث مع انه على هذا الاحتمال يكون عطف قوله أو يغتسل به الرجل من الجنابة على قوله يغسل به الثوب تفسيريا من قبيل عطف الخاص على العام لان ما يغتسل به من الجنابة (ح) من أقسام المستعمل في رفع الخبث و هو بعيد غاية البعد كما لا يخفى فالإنصاف ظهور الخبر في منع استعمال ما استعمل في رفع الحدث الأكبر في الوضوء لكن لا دلالة فيه في المنع عن استعماله في الغسل هذا ما ظهر لي في فقه هذا الخبر و الله العالم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٠١

و منها خبر حمزة بن احمد عن ابي الحسن (ع) قال سئلته أو سئلته غيري من الحمام قال ادخله بمئزر و غض بصرك و لا تغتسل من البئر التي تجتمع فيها ماء الحمام فإنه يسيل فيها ما يغتسل فيه الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا أهل البيت و هو شرهم. بناء على

كون سيلان كل واحدة من الغسالات المذكورة علته مستقلة للمنع عن الاغتسال من البئر المجتمعة فيها الغسالات فيدل على عدم جواز الاغتسال بما استعمل في رفع الجنابة.

وفيه أولا- انه علل النهي عن الاغتسال بغسالته ماء الحمام في هذا الخبر أيضا بأنه مما اغتسل به ولد الزنا مع انه لا منع عن الاغتسال بغسالته الأعلى القول بنجاسته و لذا جعل بعضهم ما ورد من الاشتغال على التعليل به دليلا على نجاسته وقد ورد أخبار أخر في ذلك.

ففي الكافي عن الصادق (ع) قال لا- تغتسل من البئر التي تجتمع فيها غسالته الحمام فان فيها غسالته ولد الزنا و هو لا يطهر إلى سبعة آباء و فيها غسالته الناصب و هو شرهما ان الله لم يخلق خلقا شرا من الكلب و ان الناصب أهون على الله من الكلب (الحديث) لكن القول بنجاسته ولد الزنا ضعيف في الغاية و عليه فلا بد من حمل ما ورد من المنع عن الاغتسال بغسالته على الكراهة فيحمل ما ورد من المنع عن الغسل بغسالته الجنب على الكراهة أيضا لو حدة السياق (فتأمل) و يؤيده ظهور بعض الاخبار في الكراهة أيضا.

مثل قوله (ع) من اغتسل في الماء الذي اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومن الا نفسه فان التعبير فيه بقوله (ع) فأصابه الجذام (إلخ) دال على كراهته: و مثل ما رواه في التهذيب عن أحدهما عليهما السلام قال سألته عن ماء الحمام فقال ادخله يازار و لا تغتسل من ماء آخر الا- ان يكون فيه جنب أو يكثر اهله فلا- تدرى فيه جنب أم لا فان استثناء صورة الشك في وجود الجنب و جعله مساويا مع العلم بوجوده يدل على ان رجحان التنزه المستفاد من الاستثناء لأجل كراهة الاغتسال منه في صورتى العلم بوجود الجنب و الشك فيه لان وجوب التجنب في صورة الشك مما قام الإجماع على عدمه.

و منها صحيح ابن مسكان عن الرجل ينتهي إلى الماء القليل في الطريق و يريد ان يغتسل و ليس معه إناء و الماء في وهادة فان اغتسل رجع غسله في الماء كيف يصنع قال ينضح بكف بين يديه و كفا من خلفه و كفا عن يمينه و كفا عن شماله ثم يغتسل. و تقريب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٠٢

الاستدلال هو ان ما ذكره (ع) علاجاً لدفع رجوع الغسل في الماء تقرير منه (ع) للسائل بمحذوريته و بيان لكيفية الفرار عنه و قد ذكروا في بيان كون العمل المذكور علاجاً عن رجوع ماء الغسل الى الوهدة و جهين و فسروا النضح المذكور بتفسيرين. أحدهما ان يراد منه رش الماء على الأرض من الجوانب الأربع لتجتمع اجزائها فيمنع عن انحدار ما ينفصل من البدن الى الوهدة و أورد عليه في السرائر بأن هذا التفسير ليس بشيء يلتفت إليه لأنه إذا نددت الأرض من هذه الجهات الأربع كان أسرع إلى نزول ما يغتسل به بعد ذلك الى الماء الباقي قبل فراغ المغتسل من اغتساله فيصير الباقي ماء مستعملاً.

و ثانيهما ان يراد به بلّ الجسد قبل الاغتسال لكي يكفيه بعد بلل جسده يسير من الماء فيجري على جسده من دون ان ينزل إلى باقى الماء (أقول) و هذا التفسير أيضا بعيد جدا إذ الظاهر من قوله (ع) بكف بين يديه و كفا من خلفه (إلخ) هو كون المنضوح واقعا على الجوانب الأربع من الأرض لا البدن و الا لكان الاولى ان يعبر بكلمة على و يقول بكف على قدمه و كفا من خلفه إلخ. هذا. و ذكر في الوافي و جهين آخرين في تفسير النضح المذكور (أحدهما) كون نضح بعض الماء على الجوانب الأربع من الأرض لتطيب بقيته (و ثانيهما) لابتداء احتمال ان تكون القطرات الواردة على الماء انما وردت من الأطراف المنضوحة دون البدن (أقول) و الانصاف بعد هذين الاحتمالين أيضا مع ما في الأول منهما من انه (قده) لم يبين كيف يصير نضح بعض الماء على الجوانب الأربع موجبا لتطيب بقيته.

و الذي يختلج بالبال في تفسير النضح المذكور هو ان منشأ خشية السائل من إرجاع غسله الى الماء هو تنجس أطراف الوهدة و

يكون خوفه من رجوع غسله إلى الوهدة هو انفعاله بملاقاة الأطراف و وروده في الوهدة منفعلا و صيرورته موجبا لانفعال ما في الوهدة و اجابه (ع) بتطهير الأطراف بالنضح عليها لكي لا ينفعل الماء الذى في الوهدة بورود غسله عليه و يؤيده ورود تلك الكيفية بعينها في الوضوء مع ان المستعمل فيه طاهر و مطهر من الحدث و الخبث قطعاً كما تقدم. و في خير الكاهلي قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول إذا أتيت ماء و فيه قلة فانضح عن يمينك و عن يسارك و بين يديك و توضأ و لم يذكر النضح عن الخلف في هذا الخبر لعدم جريان الماء على خلف المتوضى في الوضوء لكي يحتاج الى تطهير جهة خلفه بالنضح

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٠٣

عليه و على هذا الاحتمال يخرج الصحيح المذكور عن صحة الاستدلال به على المنع من استعمال الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر كما لا يخفى.

و قد أجاب الشيخ الأكبر (قده) عن الاستدلال به بان الظاهر على المتأمل ان لا دلالة ظاهرة في الصحيح المذكور لا من حيث التقرير و لا- من جهة العلاج إذ من المحتمل كون المعالج و المقرر عليه هو محذور الكراهة دون الحرمة (انتهى) فالاستدلال بالصحيح المذكور لإثبات المنع ضعيف في الغاية.

و منها صحيح محمد بن مسلم عن الصادق (ع) و سئل عن الماء تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب قال (ع) إذا كان الماء قدر كرا لا ينجسه شيء. و لا يخفى ما في التمسك به. إذ الظاهر منه هو كون محط نظر السائل نجاسة الماء بغسل الجنب فيه من جهة عدم خلو بدنه عن النجاسة و لذا اجابه (ع) بأنه إذا كان كرا لا يصير نجسا و هذا واضح. و هذا جملة ما استدل به للقول بالمنع. و قد عرفت ان أقواها هو خبر عبد الله بن سنان فان تم دلالة فهو و الا فالانصاف انه لا دليل على المنع أصلا.

و استدلال المجوزون أيضا بوجوه كالأصل و قد عرفت ان مقتضاه هو الجواز لجريان أصالة بقاء مطهريه الماء من غير معارض ما لم يثبت رفعها بدليل اجتهادى و الإطلاقات الدالة على مطهريه الماء و هذه أيضا لا بأس بالتمسك بها ما لم يثبت المنع بدليل. و صحيحة محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الحمام يغتسل فيه الجنب و غيره اغتسل من مائه قال نعم لا بأس ان يغتسل منه الجنب و لقد اغتسلت فيه و جئت فغسلت رجلى و ما غسلتهما الا مما لزق بهما من التراب. و الانصاف عدم دلالتها على الجواز لان الظاهر من ماء الحمام الذى وقع السؤال فيها عن الاغتسال منه بقول السائل اغتسل من مائه هو ما في الحيض الصغار منه المتصل بما في الحيض الكبار و هو في حكم الجارى حسبما تقدم فيكون خارجا عن محل الكلام و لو كان الاغتسال في خارج الماء حول الحيض الصغار أو في الحيض الكبار فلا يكون من محل البحث أيضا مع ان الظاهر من الجواب من قوله (ع) و لقد اغتسلت فيه و جئت فغسلت رجلى هو كون محط نظر السائل عن نجاسته بواسطة غسل الجنب فيه أو حوله و وقوع قطرات منه فيه و لعله رأى الامام (ع) بأنه غسل رجليه فتخيل ان فعله (ع)

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٠٤

لمكان نجاسة الماء فرفع توهمه بقوله و ما غسلتهما الا مما لزق بهما من التراب.

و صحيحة على بن جعفر (ع) عن أخيه (ع) قال سئلته عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع «١» أ يغتسل منه للجنابة أو يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره و الماء لا يبلغ صاعا للجنابة و لا مدا للوضوء و هو متفرق فكيف يصنع به و هو يتخوف ان يكون السباع قد شربت منه فقال إذا كانت يده نظيفة فليأخذ كفا من الماء بيد واحدة فلينضحه خلفه و كفا عن امامه و كفا عن يمينه و كفا عن شماله فان خشى ان لا يكفيه غسل رأسه ثلث مرات ثم مسح جلده بيده فان ذلك يجزيه و ان كان الوضوء غسل وجهه و مسح يده على ذراعيه و رأسه و رجليه و ان كان الماء متفرقا فقد ان يجمعه و الا اغتسل من هذا و من هذا و ان

كان في مكان واحد و هو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه ان يغتسل و يرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه و مورد الاستدلال بها هو الفقرة الأخيرة أعني قوله (ع) فلا- عليه ان يغتسل و يرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه حيث انه يدل على جواز الاغتسال من الماء الذي يرجع إليه الغسالة و لا- بأس بذكر فقه الخبر فنقول الظاهر من قول السائل أ يتوضأ منه للصلاة (إلخ) أن محط نظره في السؤال أمور ثلاثة.

أحدها كون الماء لا يبلغ صاعا للغسل أو مدًا للوضوء و ذلك مخالف للسنة حيث انه يستحب ان يكون ماء الغسل صاعا و ماء الوضوء مدا.

و ثانيها انه متفرق و تفرقه مع قلته توجب عسر استعماله و سرعة قبول الفساد.

و ثالثها خوف السائل من ورود و أرد على الماء مما أفسده من كلب و نحوه من السباع فأجابه (ع) بجواز استعماله الملازم مع عدم نجاسته مما يتوهم من ورود السباع عليه و بين كيفية استعماله بقوله (ع) فليأخذ كفا من الماء (إلخ) و قد تقدم الاحتمالات في وجه النضح على الجوانب الأربعة و ان المنضوح هل هو الأرض أو البدن.

و لعل المراد بقوله (ع) غسل رأسه ثلاث مرآت هو ثلاث أكف و قد عبر عن الأكف بالمرّة و لعل الوجه في تثليث الأكف هو الاستعانة في غسل سائر البدن مما ينصب منه على أطرافه و المراد بمسح جلده بيده في الغسل و مسح يده على ذراعيه في الوضوء هو المسح بما يتحقق به أقل مسمى الغسل لا المسح المقابل للغسل و قوله (ع) و ان كان في مكان واحد و هو

(١)- الساقية النهر الصغير و المستنقع الموضع الذي يجتمع فيه الماء و يثبت و المكان الذي يغتسل فيه الناس: استنقع الماء في الغدير اي اجتمع و ثبت.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٠٥

قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه ان يغتسل و يرجع الماء فيه معناه ظاهر و عندي ان نفى البأس عنه لعله من جهة نضح الأكف على الجوانب الأربعة هذا.

و لكن في دلالة هذا الخبر على المدعى تأملا لاحتمال كون الماء الممزوج بغسالة المستعمل في رفع الحدث (خصوصا مع قلته بحيث يعد كالمستهلك) خارجا عن محل النزاع كما يأتي في التنهيات و عليه فلا يدل على جواز رفع الحدث بالماء المستعمل كما هو محل النزاع.

و ربما يفرق بين اغتسال غير المغتسل من غسالة المستعمل و بين اغتسال نفسه ثانيا بالمنع في الأول و الجواز في الثاني و يجعل الخبر دليلا على جوازه في الثاني و خبر ابن مسكان المتقدم على المنع في الأول. و لا يخفى ما فيه من البعد. مع انه على ذاك التقدير ينبغي الفرق بين اغتسال المغتسل به في بقية هذا الغسل و بين غيره من اغتسال المغتسل به في غسل آخر و اغتسال غيره كما هو مقتضى الجمود على ظاهره. و قد يحمل هذا الخبر على ما إذا لم يقصد الاغتسال به حين الاغتسال به و هذا أبعد. و ربما يحمل هذا على الكراهة و هو أيضا بعيد.

و استدلال القائل بالتفصيل بين حالة الاضطرار و بين غيرها بهذا الخبر أيضا بناء على ما استفاده من ظاهره من قوله فان خشى ان لا يكفيه غسل رأسه (إلخ) لكن بعد حمل مسح الرأس على وجهه يصدق معه أقل الغسل لا يبقى محل للحمل على الاضطرار مع ان هذا التفصيل لم ينقل الا عن ظاهر الصدوق في الفقيه و عن الشيخ لكن في مقام التعرض للجمع بين الاخبار لا في مقام الفتوى هذا تمام الكلام في ذاك الخبر.

و استدلال أيضا للجواز بما عن غوالي اللثالي عن ابن عباس قال اغتسل بعض أزواج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ في جفنة

فأراد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ان يتوضأ منها فقالت يا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ انى كنت جنباً فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ان الماء لا يجنب و الجفنة هي القصعة الكبيرة و الظاهر من الغسل فيها هو دخولها فيها لا الأخذ منها و الغسل بها فى خارجها فتكون ظاهرة الدلالة فى الجواز مع انه على تقدير الأخذ منها و الغسل فى خارجها لا يخلو عن التأييد لمكان التعليل بقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ان الماء لا يجنب.

هذه جملة ما استدل به للقول بالجواز و قد عرفت ان خبر على بن جعفر لا يخلو

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٠٦

عن الظهور و خبر ابن مسكان لا يدل على المنع عن الاغتسال به و التفصيل بين الغسل و الوضوء بالجواز فى الأول لخبر على بن جعفر و المنع فى الثانى لخبر ابن مسكان بعيد فى الغاية فالأحوط بالاحتياط للزومى هو عدم استعماله فى الغسل و الوضوء مع التمكن من غيره. و يجمع بين استعماله فى الغسل أو الوضوء و بين التيمم مع الانحصار هذا ما عندى فى هذه المسألة العويصة و الله الهادى و ينبغى التنبيه على أمور (الأول) لا- فرق فى المستعمل فى الوضوء بين ان يكون الوضوء رافعا أو مبيحا (الثانى) لا فرق بين ما يستعمل فى الغسل أو المضمضة أو الاستنشاق بشرط بقاء المائة (الثالث) قال الشيخ الأكبر (قده) فى الطهارة بعد أن نقل الإجماع على جواز استعمال ماء الوضوء فى الحدث و الخبث ما لفظه نعم ذكر فى المقنعة ان الأفضل تحرى المياه الطاهرة التى لم يستعمل فى أداء فريضة أو سنة و حكى فى الجواهر عن الشهيد فى الذكري انه قال يستحب التنزه من المستعمل فى الوضوء قاله المفيد و لا فرق بين الرجل و المرأة و النهى عن فضل وضوئها لم يثبت ثم قال صاحب الجواهر و لعله لمكان كونه مستحبا يمكن ان يكون كما ذكر و الا فلم نعثر على ما يقتضى بذلك فتأمل انتهى ما فى الجواهر.

أقول و المستفاد من الجميع استحباب التنزه من المستعمل فى الوضوء و يمكن ان يستدل له بما ورد من التنزه عن الاغتسال بغسالة ماء الغسل ففى الخبر انه من اغتسل فى الماء الذى اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومن الا نفسه و لعل المنشأ للنهى عنه هو اصابته بيدن المجذوم الموجبة لسرايه الجذام فيه اليه فيتعدى (ح) الى كل مستعمل و لو كان فى الوضوء.

الرابع قيل باختصاص الحكم باستحباب التنزه بالوضوء الصحيح الرافع أو المبيح و اما لو كان فاسدا أو كان صحيحا و لم يكن رافعا و لا مبيحا كالوضوء الصورى للحائض أو الوضوء التجديدى فلا استحباب فى التنزه عن غسالته لان الدليل على الاستحباب هو فتوى الفقيه باستحبابه بضميمة التسامح فى أدلة السنن و الظاهر المنصرف اليه كلامهم هو استحبابه فى الوضوء الصحيح الرافع أو المبيح.

الخامس المراد بالماء المستعمل فى الوضوء أو الغسل هو الذى يصب على الأعضاء للغسل ثم ينزل منها فيجتمع فى ظرف من طشت و نحوه أو ما يغتسل فيه بدخول المحدث و

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٠٧

اغتساله فيه فيما إذا كان قليلا و اما الماء الذى يأخذ منه و يصب على أعضائه فهو خارج عن محل الكلام سواء كان المأخوذ منه قليلا- كالماء الذى فى الإبريق و نحوه أو كرا أو جاريا و يسمى المأخوذ منه بالفضلة و لعل تسميته بها فيما إذا كان قليلا و الا فمثل الحوض الكبير الذى يتوضأ منه أو يغتسل به أو فيه لا يسمى بالفضلة.

السادس الماء المعتصم بنفسه كالكر أو بمادة كالجارى و المطر و البئر خارج عن محل البحث و انما الحكم مختص بالقليل و هذا مما قام عليه الإجماع.

السابع قد عرفت ان محل البحث هو غسالته المحدث الخالى بدنه من النجاسة الخبيثة و الا كان حكم ما يتساقط منه حكم غسالته النجاسة و على هذا ربما يحمل الأخبار المانعة عن الاغتسال به ثانيا على ما هو الغالب من تلوث بدن الجنب بالنجاسة.

الثامن قد تقدم خروج إزالة الخبث بغسالة الغسل عن محل البحث و انما الخلاف فى كونه مما قام الإجماع على جواز ازالته به أو انه أيضا خلافى و لا- فائدة فى إتعاب النفس فى تحقيقه و انما حق القول فيه جواز ازالة الخبث به لعموم ما يدل على مطهريه الماء للخبث و عدم ما يدل على تخصيصه بما عدا هذا الماء.

التاسع ظاهر الأصحاب تعميم البحث بالنسبة إلى غساله كل غسل رافع سواء كان من الجنابة أو غيرها من الأحداث كالحيض و النفاس قال فى الحدائق الا ان كلام الصدوق فى الفقيه صريح فى التخصيص بغساله الجنابة و كذا الأخبار المنقولة دليلا للقول المذكور يعنى به القول بالمنع (أقول) لكنك عرفت فى بيان فقه خير ابن مسكان تقريبا دلالة على المنع على الأعم. العاشر قد عرفت خروج ما يستعمل فى الأغسال المسنونة من محل النزاع بناء على ان لا تكون رافعة و قد نفى عنه الخلاف جماعة من المتأخرين و حكى نفيه أيضا عن الخلاف و الاستبصار.

الحادى عشر لا إشكال فى كون ما يغتسل به بغسل صحيح من محل البحث و اما الغسل الفاسد فى إجراء البحث فيه (وجهان) من صدق اغتسال الجنب منه و من ان العبرة برفع الحدث كما يستظهر من عبارة الأصحاب من قولهم الماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر و لعله

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٠٨

الظاهر من خبر ابن سنان أيضا أعنى ما فيه من قوله (ع) الذى يغتسل منه من الجنابة حيث ان المستظهر منه هو الغسل الصحيح فلا يشمل الفاسد.

الثانى عشر هل الحدث المشكوك فيه بحكم الحدث المتيقن فيصير الماء المستعمل فى الغسل عنه محلا للكلام أم لا فيه تفصيل ينبغى ان يتعرض لصور.

الاولى ما إذا كان الغسل لاحتمال الحدث بمجرد الاحتياط الغير اللازم كما فى الشك فيه مع كونه مستصحب الطهارة أو وجدان المنى فى الثوب المشترك و ينبغى القطع بخروج هذه الصورة عن محل الكلام و ان الأغسال الاحتياطية بالاحتياط الغير اللازم حكمها حكم الأغسال المسنونة فى ذلك.

الثانية ما إذا كان الغسل بالاحتياط اللازم بسبب أصل غير محرز كما فى من تيقن بالجنابة و الغسل و شك فى المتقدم منهما فإنه على القول بوجوب الغسل عليه يكون وجوبه لقاعدة الاحتياط أو لدليل تعبدى لا لمكان إحراز جنابته بدليل محرز من أصل أو اماره فى المنع عن استعمال غسالته ثانيا على القول بالمنع عن استعمال غساله ما يرفع به الحدث الأكبر (وجهان) من عموم مطهريه الماء و لم يعلم وجود ما يزيل عنه لعدم العلم بالحدث و من انه اغتسل من الحدث و ان لم يعلم بالحدث و انه أزال المانع من الصلاة. و لعل الأول أقوى لظهور خبر ابن سنان فى كون الممنوع هو الماء المستعمل فى غسل الجنابة واقعا و لم يعلم كون هذا المستعمل ككك لا- بالعلم و لا بدليل علمى و المختار عند صاحب الحدائق هو الأخير و استدلل له بان الممنوع من الصلاة بدون الغسل محدث شرعا فيترتب على غسله ما يترتب على غسل متيقن الحدث و اما كونه ككك واقعا فلا يؤثر فى المقام إذا الأحكام الشرعية تترتب على الظاهر لا على نفس الأمر و الواقع انتهى و لا يخفى ما فى كلامه من الخلل لفساد القول بترتب الاحكام على الظاهر لا على نفس الأمر مع انه على تقدير تسليمه لا يؤثر فى المنع بعد ظهور دليل المنع فى غيره كما استظهرناه الصورة الثالثة ما إذا كان الغسل بالاحتياط اللازم لأجل أصل محرز للحدث كما فى مستصحب النجاسة أو واجد المنى فى الثوب المختص بناء على ان يكون وجدانه فيه اماره لكونه عنه كما فى رجوع المرأة إلى عادة نساها بناء على كونها أيضا اماره. و الحق

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٠٩

جريان الخلاف فيها و القول: بالمنع فيها على القول بالمنع من استعمال غساله ما استعمل في الحدث الأكبر لأن الحدث فيها و لو لم يكن معلوما وجدانا لكنه معلوم بالتعبد.

الثالث عشر هل يشترط في صدق المستعمل انفصاله عن البدن أو لا يشترط بل يتحقق المنع بمطلق ملاقاء بدن المغتسل فلو جرى من عضو الى عضو آخر يتبعه حكم المستعمل (وجهان) قال العلامة في المحكى عن منتهاه لو اغتسل من الجنابة و بقيت في العضو لمعة لم يصبها الماء فصرف البلل العذى على العضو الى تلك اللعة جاز اما على ما اخترناه نحن فظاهر و اما على قول الحنفية فكذلك لأنه انما يكون مستعملا بانفصاله عن البدن ثم قال و ليس للشيخ فيه نص و العذى ينبغي ان يقال على مذهبه عدم الجواز في الجنابة فإنه لم يشترط في المستعمل الانفصال (انتهى).

و فصل في المعالم بين استعمال المغتسل نفسه كما في اللعة الباقية منه و بين استعمال غيره فقال باعتبار الانفصال في الأول دون الأخير و استدلل للأول بأن الماء ما دام مترددا على العضو لا يحكم باستعماله و الا لوجب افراد كل موضع من البدن بماء جديد و لا ريب في بطلانه و الاخبار ناطقة بخلافه و البدن كله في الارتماس كالعضو الواحد. و اما بالنسبة إلى غيره فيصدق الاستعمال بمجرد اصابة الماء للمحل المغسول بقصد الغسل ثم قال فالتوجه هنا صيرورة الماء مستعملا بالنسبة الى غير المستعمل بمجرد النية و الارتماس و توقفه بالنظر اليه على الخروج و الانتقال انتهى.

و الذى ينبغي ان يقال في المقام ان المغتسل اما يغتسل بالماء القليل بأن يأخذ منه و يصب على أعضائه أو يغتسل بدخوله فيه اما ترتيبا أو ارتماسيا ففيما إذا اغتسل به فما فصله في المعالم قوى لكن لا مطلقا بل مع تفصيل فيه اما بالنسبة إلى صرف المغتسل غساله بعض أعضائه قبل انفصاله عن بدنه الى غسل عضو آخر فلان الغسل بالماء المصبوب على أعضائه من الرأس إلى القدم غسلة واحدة فلو صب على رأسه و جزه بالدلك الى جانبه الأيمن و الأيسر يكون كله غسلة واحدة و لا يصدق على ما يجره من رأسه الى بقية أعضائه انه الماء المغتسل به أو المستعمل في رفع الحدث لان هذا الانجرار محقق للاستعمال لا انه استعمال للمستعمل و ظنى ان هذا واضح جدا و يدل على ذلك أيضا ما فى خبر هشام بن سالم بعد سؤاله

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢١٠

عن الصادق (ع) عن اغتساله و عليه النعل كما هى قال (ع) إذا كان الماء الذى يسيل من جسدك يصيب أسفل قدميك فلا تغسل قدميك. فإنه يدل على جواز غسل القدمين بما استعمل فى غسل الجسد.

و لا- فرق فى ذلك بين القول بحصول طهر كل عضو بغسله تدريجا بحيث يحصل طهر الرأس عند تمام غسله و يرفع جنابته و يجوز ان يمس به كتابة الكتاب الكريم مع بقاء جنابة بقية أعضائه، و بين القول بحصول طهر كل عضو عند تمام الغسل دفعة كما فى الوضوء حيث يحصل الطهر بتمامه هذا بالنسبة إلى المغتسل نفسه فى غسله هذا و بالنسبة إلى الغسل الآخر منه كما إذا أراد ان يغتسل به لحدث آخر سواء كان بعد إتمام الغسل الأول أو كان فى أثنائه أو بالنسبة إلى غيره من مغتسل آخر فالحق صدق الماء المغتسل و المستعمل فى رفع الحدث عليه فلا يجوز ان يستعمل ما استعمل فى غسل الرأس مثلا فى غسل آخر منه أو من غيره من غير فرق أيضا بين القول بحصول طهر كل عضو بغسله تدريجا أو حصوله بتمام الغسل دفعة. اما على الأول فواضح. و اما على الأخير فلان ما غسل به الرأس مثلا أيضا رافع للحدث الا ان رافعيته مشروطة بالشرط المتأخر و هو غسل الجزء الأخير من الأعضاء فبتمام الغسل يحصل الرفع عن جميع الأعضاء بالمجموع لا بالجزء الأخير فقط.

و من ذلك يظهر بطلان توهم اختصاص المستعمل بما يغسل به الجزء الأخير مستدلا بأنه الذى يرتفع به الحدث و وجه بطلانه ظاهر لان الجميع مما يرتفع به الحدث الا ان رفعه بما يغسل به رأسه منوط بغسل الجزء الأخير لأن تمام الرفع بالجزء الأخير و ما عداه مقدمة له.

و مما ذكرناه ظهر الحال فيما إذا اغتسل فيه ترتيباً فإنه يكون كالإغتسال به في عدم المنع عنه بالنسبة إلى المغتسل نفسه في إتمام غسله و المنع عن اغتساله به أو فيه ثانياً و لو قبل خروجه منه بل قبل إتمام غسله الأول أو غسل غيره منه ككك و فيما إذا اغتسل غسلًا ارتماسياً يصدق الماء المستعمل بارتماسه فيه مع نية الغسل فلو أراد ان يغتسل به ثانياً بغسل آخر لم يجز و لو قبل خروجه منه فضلاً عن غسل غيره و لو ارتمس جنبان دفعةً يرتفع حدثهما معاً لان كل واحد لم يستعمل الماء المستعمل بل باستعماله يصير الماء مستعملاً و لو اشتبه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢١١

التقدم و التأخر يصح لكل واحد منهما ان يجري الأصل في عدم تقدم غسل الآخر عليه و لا يتعارض الأصل الجارى من أحدهما مع الجارى من الآخر كما في واجدى المنى في الثوب المشترك نعم لا يصح اقتداء أحدهما بالآخر في المقام كما في واجدى المنى لعلم المأموم منهما تفصيلاً ببطان صلوته اما من جهة بطلان غسله أو غسل امامه. هذا ما عندي في هذا المقام و الله العالم بحقائق الأحكام.

الرابع عشر القطرات المنتزحة من بدن المغتسل في الإناء أو الواقعة على الأرض ثم منها على الماء بحيث يستهلك فيه أو يمتزج معه خارجة عن محل البحث لعدم صدق التوضي أو الاغتسال بها و يدل على عدم المنع عنه نصوص كثيرة: ففي صحيحة الفضيل قال سئل أبو عبد الله (ع) عن الرجل يغتسل فينتضح من الأرض في الإناء قال لا بأس هذا مما قال الله تعالى «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» و صحيحة شهاب في الجنب يغتسل فيقطر الماء من جسده فينضح الماء من الأرض في الإناء انه لا بأس به. و مثلها صحيحة عمرو بن يزيد.

و المراد باستهلاكها في الماء صيرورة الماء المغتسل به بحيث لا- يصدق انه توضأ منه أو اغتسل به لا- الاستهلاك بمعنى الاستحالة فلا- يرد المنع عن تحققها في امتزاج الشيء بجنسه قال الشيخ الأ-كبر (قده) في الطهارة بل يمكن التزام الجواز مع تساويهما في المقدار حيث ان ظاهر دليل المنع كون الاغتسال به الظاهر في انحصار الغسل به لكنه (قده) قال الا ان يقال ان المراد استعماله في الغسل و ان كان بضميمة غيره فيختص الجواز بصورة الاضمحلال انتهى و هو كما قال (قده).

الخامس عشر لا إشكال في زوال المنع عن غسله الغسل إذا تمم كرا بناء على طهارة الماء المتنجس المتمم كرا و اما على القول بعدم طهارته بالتميم كرا ففي زوال المنع عن استعماله بالتميم كرا. وجهان. بل قولان المحكى عن الشيخ في المبسوط و العلامة في المنتهى هو الأول و استدلل له في المنتهى بان بلوغ الكر مانع عن الانفعال بالنجاسة فمنعه عن الانفعال بارتفاع الحدث أولى إذ لو كانت نجاسة لكانت تقديرية و بأنه لو اغتسل في كر لما انفعال فكذا المجتمع ثم أورد على نفسه بورود مثل ذلك في النجاسة العينية و أجاب عنه بانا حكما بعدم الزوال لارتفاع قوة الطهارة بخلاف المتنازع.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢١٢

و الأقوى هو الأخير لاستصحاب بقاء المنع و عدم ما يدل على ارتفاعه بل الحق ابتناء الجواز في المقام على طهارة المتمم كرا كما استدلل له الشيخ في المبسوط بأنه إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثاً و يرد عليه ما تقدم في تلك المسألة.

قال في المعالم و الحق بناء الحكم هنا على الخلاف الواقع في زوال النجاسة بالإتمام فمن حكم بالزوال هناك تأتي له الحكم هنا بطريق أولى و من لا فلا فالترفة التي صار إليها الشيخ و العلامة لا وجه لها انتهى.

السادس عشر لو اغتسل مرتباً فغسل رأسه ثم ادخل يده في ماء قليل ليأخذ الماء لغسل بقیة أعضائه فالذي ينبغي القطع به هو عدم صيرورة الماء بذلك مستعملاً في رفع الحدث. و لكن المحكى عن ظاهر العلامة في النهاية هو التوقف فيه. قال في المعالم و لا وجه له. قال المحقق الخوانساري (قده) في شرح الدروس و كان وجه التوقف انه لا دخل للقصد في غسل اليد بل بإدخاله في

الإناء يحسب من الغسل و ان لم يقصده فيصير به مستعملا و لا يخفى ان لهذا الوجه قوة سيما إذا كان عند إدخال اليد ذاهلا عن انه يقصد الغسل و الأخذ إذ ح يقوى الإشكال.

أقول و كأنه أراد ان نية الغسل المحققة منه في أول الشروع كافية في غسل اجزاء البدن فإنها نية لغسلها إجمالا و النية الإجمالية كافية بل في المركبات الارتباطية لا يصح تعلق النية بكل جزء منها استقلالاً لخروجها به عن الارتباطية.

و هذا فيما إذا لم ينو الخلاف أوضح و لذا قال سيما إذا كان عند إدخال اليد ذاهلا عن انه يقصد الأخذ و الغسل فلا يرد عليه ما أورده في الحدائق من ان المدار في تميز الافعال على القصود و النيات و انه يلزم على قوله انه لو ارتمس في الماء و كان جنبا ذاهلا عن قصد الغسل فضلا عن ان يكون ناويا لأخذ شيء يحصل له الطهارة من الجنابة انتهى.

نعم إدخال اليد في الماء بقصد أخذ الماء لغسل بقية الأعضاء ليس من الغسل في شيء فالحق انه لا وجه لتوقف العلامة أصلا. السابع عشر ذهب القائلون بجواز استعمال الماء المستعمل بکراهة استعماله و استدل له برواية ابن سنان المتقدمة. و صحيحة محمد بن مسلم عن الصادق (ع) و قد سئل

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢١٣

عن الماء تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل منه الجنب قال (ع) إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء. و رواية حمزة بن احمد عن الكاظم (ع) قال لا- تغتسل من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا أهل البيت و هو شرهم. و صحيحة محمد بن إسماعيل بن بزيع قال كتبت الى من يسئله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء أو تسقى فيه من البئر فيستنجدى فيه الإنسان من بول أو يغتسل فيه الجنب ما حده المذى لا يجوز فكتب لا يتوضأ من مثل هذا الا من ضرورة إليه. بحمل النهي في الأخيرين على الكراهة بقريته اختصاصه في الخبر الأخير بالضرورة إذ لو كان حراما لما جاز في حال الضرورة أيضا بل ينتقل الحكم الى التيمم.

و ربما يقال بالكراهة في الكثير أيضا للرواية الأخيرة و حكي التصريح بها عن المفيد أيضا.

و يدل عليه المروي في الكافي عن الرضا (ع) قال (ع) من أخذ من الحمام خرقة يحك بها جسده فأصابه البرص فلا يلومن الا نفسه و من اغتسل من الماء الذي اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومن الا نفسه. بناء على عدم انصرافه عن الكثير.

و اما الماء الجاري فينبغي القطع بعدم كراهته. قال في الدروس و استحباب المفيد التنزه عن مستعمل الوضوء و قال شارحه و كذا عن مستعمل الأغسال المندوبة بل لا يبعد استظهار استحباب التنزه عن المستعمل في الغسل المستحب أيضا كغسل اليد في الطعام و لا شاهد له على هذا الحكم.

و احتج له في الحبل المتين بالمروي عن الرضا (ع) المتقدم ذكره و لا يخفى عدم دلالة على هذا في شيء لأن الظاهر منه هو الغسل بالضم لا- مطلق الاغتسال الشامل للغسل بالفتح لكن التعليل بإصابة الجذام لعله يساعده و كيف كان فلا بأس بالقول بكراهته لأجل فتوى المفيد بها ان ثبت فتواه للتسامح في أدلة السنن.

الأمر الثالث من الأمور المذكورة في المتن في حكم الماء المستعمل في الاستنجاء فقد ذكر المصنف (قده) في المتن له أحكاما (الأول) انه طاهر مع الشروط الآتية في المتن.

اعلم انه وقع الاتفاق و انعقد الإجماع على عدم وجوب ازالة ماء الاستنجاء عن الثوب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢١٤

و البدن لما هو مشروط بالطهارة من الصلاة و غيرها كالطواف الواجب. و عليه أطبقت كلمتهم و يدل عليه الاخبار أيضا حسبما يأتي لكنهم اختلفوا بعد هذا الاتفاق على ان ذلك هل هو لطهارته أو لكونه نجسا معفوا عنه و منشأ الاختلاف في ذلك هو

الاختلاف في التعبير في الاخبار فلا بد من نقل الاخبار و التكلم في مقدار دلالتها.

فمنها صحيح محمد بن نعمان عن الصادق (ع) قال قلت له استنجى ثم يقع ثوبى فيه و انا جنب فقال (ع) لا بأس به. ففي قوله و انا جنب احتمالات.

أحدها ان يكون حاله بحسب واقعه التي وقعت له من وقوع ثوبه في ماء الاستنجاء و هو الجنابة و لما أراد نقله أطال الكلام بنقل ما هو عليه في ذاك الحال بلا- دخل في جنابته لوقوع ثوبه فيه و لا- لحكمه لا- في الواقع و لا- بحسب نظر السائل و لعل هذا الاحتمال هو الأظهر كما هو الشائع في الغالب من التكلم بفضول الكلام.

و ثانيها ان يكون الغرض بيان تلطخ مخرج البول بالمنى فيكون قوله و انا جنب كناية عن تنجس مخرج بوله بنجاسة سابقه على خروج البول منه فح يكون الخبر دليلا على عدم البأس بملاقاة ماء الاستنجاء مع غير الخبثين إذا كان في المخرج. و ثالثها ما استظهره بعض كما يحكى عنه في الحدائق من كون الاستنجاء من المنى قال و ينبغي استثناء الاستنجاء من المنى أيضا.

و رابعها ان يكون ذكر الجنابة لتوهم سراية النجاسة المعنوية الحديثية و الأخيران ضعيفان لا ينبغي ان يذهب اليه و هم و الثاني و ان كان له ظهور الا ان الأظهر هو الأول و في قوله (ع) لا بأس به أيضا احتمالات.

أحدها ان يكون نفى البأس من جهة طهارة ماء الاستنجاء و هذا هو الأظهر لحكم العرف بان نفى البأس عن ملاقى الشيء مع فرض التعدى و السراية ليس الا من جهة عدم نجاسة الملاقى بالفتح و يكون نفى البأس (ح) تخصيصا لعموم انفعال ماء القليل بالملاقاة و قد استقر بناء العلماء على إثبات نجاسة الشيء بثبوت البأس فيه أو الأمر بالاجتناب عنه و إثبات طهارته بنفى البأس عنه و استدلوا به على طهارة ماء الاستنجاء.

و ثانيها ان يكون نفيه من جهة عدم منجسيته مع كونه نجسا في نفسه الا انه نجس

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢١٥

غير منجس و يكون نفى البأس (ح) تخصيصا لعموم منجسية كل متنجس و لا استبعاد في عدم منجسية المتنجس كما انه عند القائلين بطهارته طاهر لكنه ليس بمطهر من الحدث إجماعا و لا من الخبث على قول كما سيأتى فلو أمكن ان لا يكون الماء الطاهر مطهر فليمكن ان لا يكون الماء المتنجس منجسا.

و ثالثها ان يكون نفيه من جهة العفو عن نجاسة الثوب و لو صار متنجسا بسبب الملاقاة.

و رابعها ان يكون من جهة العفو عن نجاسة ماء الاستنجاء.

و لا- يخفى ان الاحتمال الثاني بعيد في الغاية. و لعله لا- قائل به أيضا. و يندفع الاحتمال الثالث بصحيح الهاشمي قال سئلت الصادق (ع) عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به أ ينجس ذلك ثوبه قال (ع) لا و هو صريح في كون نفى البأس في هذه الرواية من جهة عدم تنجس الثوب بملاقاته معه لا- من جهة العفو عنه بعد تنجسه. فيدور الأمر بين أول الاحتمالات و أخيرها. و قد ذهب جماعة إلى الأخير لكنه مع أظهرية الاحتمال الأول لا يمكن الالتزام بلوازم الأخير و لا يكون القائل به ملتزما بها أيضا. إذ لا يمكن التعدى عن العفو عنه في عدم تنجسه الثوب الى كل حكم للمتنجس من بيعه و شرائه و اكله و شربه و ازالة الخبث به و حمله في الصلاة بناء على المنع من المحمول المتنجس فيها بل لا بد في إثبات كل واحد منها من دليل يدل عليه بالخصوص أو العموم. بل لا يمكن التعدى عن صاحب الغسالة إلى غيره ممن يتلطخ ثوبه به، بل لا يمكن التعدى من ثوب المستنجى نفسه الى غير ثوبه من بدنه و نحوه كل ذلك لعدم الدليل على العموم، لاحتمال ان تكون الأخبار الواردة في الثوب الملاقى ناظرة إلى العفو عن نجاسة ماء الاستنجاء في خصوص ثوب مستنجيه و لا مدفع لهذا الاحتمال الا دعوى إلغاء خصوصية

الثوب و الالتزام بالعفو عنه بالنسبة الى كل حكم للمتنجس و هذا مشكل لعدم الدليل عليه بخلاف الاحتمال الأول و القول بالطهارة حيث انه لو التزمنا بها يترتب عليها جميع تلك اللوازم من غير محذور.

مع انه على تقدير استفادة عموم العفو من نفى البأس بالنسبة الى جميع ما يترتب على المتنجس التزم نجاسة الماء و عدم ترتب لوازمها عليه مستلزم للتصرف فى جميع الأدلة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢١٦

الدالة على عدم جواز استعمال الماء المتنجس فى الأكل و الشرب و الوضوء و الغسل و الحمل فى حال الصلاة و ازالة الخبث و غير ذلك مما يشترط بالطهارة بخلاف القول بطهارته فان الالتزام به لا يستلزم الا التصرف فيما دل على انفعال ماء القليل و تخصيصه بما عدا ماء الاستنجاء مع ان القول بنجاسته و عدم ترتب شىء من آثار النجاسة عليه لا يخلو عن البشاعة و بالجملة فالمتعين من هذه الاحتمالات و الأظهر منها هو الأول و عليه المعول.

و من الاخبار صحيح عتبة الهاشمى و قد تقدم آنفا فى نفى الاحتمال الثالث.

و منها حسنة الأحول عن الصادق (ع) و هى مثل الصحيح الأول فى نفى البأس و فيها قال قلت لأبى عبد الله (ع) اخرج من الخلاء فاستنجى بالماء فيقع ثوبى فى ذلك الماء الذى استنجيت به فقال (ع) لا بأس به و زاد فى الفقيه و ليس عليه شىء.

و منها ما عن محمد بن النعمان الأحول أيضا قال دخلت على ابى عبد الله (ع) فارتجت «١» على المسائل فقال (ع) لى سل ما بدا لك فقلت جعلت فداك الرجل يستنجى فيقع ثوبه فى الماء الذى يستنجى به فقال (ع) لا بأس. فسكت فقال أو تدرى لم صار لا بأس به قلت لا و الله جعلت فداك فقال (ع) ان الماء أكثر من القذر. و فى التعليل بالأكثرية احتمالات.

الأول ان يكون فى قوة كبرى كلية يثبت بها عدم انفعال كل ماء كان أكثر من القذر فيصير من أدلة القائلين بعدم انفعال ماء القليل سواء كان واردا أو مورودا مزيلا للنجاسة أم لا.

الثانى ان يكون فى قوة الكبرى فى خصوص ماء المزيل للنجاسة فيدل على طهارة ماء الغسالة مطلقا سواء كانت من الغسلة الأخيرة أو غيرها و سواء كانت من الغسلة المزيلة أو غيرها.

الثالث ان تكون أكثرية خصوص ماء الاستنجاء عن القذر و المتيقن من هذه الاحتمالات هو الأخير. و عليه فلا يصح الاستدلال به على عدم انفعال ماء القليل بالملاقاة أو على طهارة ماء الغسالة، و لا بأس بالاستدلال به على طهارة ماء الاستنجاء و الاحتمالات فى نفى البأس فيه كما تقدم. هذه جملة ما استدلل به فى المقام و قد عرفت ان الأظهر منها هو الطهارة لا إثبات العفو مع النجاسة.

(١) - الرجرجة الاضطراب و منه ارتج البحر إذا اضطرب.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢١٧

ثم ان الثمرة بين القول بالطهارة و بين العفو تظهر فى مثل تناول و الحمل فى الصلاة و نحوها و فى ازالة الخبث. و اما رفع الحدث به فإنه يمنع عنه و لو على القول بالطهارة بالإجماع كما سيأتى.

الثانى لا فرق فى ماء الاستنجاء بين مخرج الغائط و مخرج البول و هو المصرح به فى كلمات جملة من الأصحاب. و ظاهر إطلاق الآخرين. و استدلل له بصدق الاستنجاء على غسالة مخرج البول كإطلاقه على غسالة مخرج الغائط و بالملازمة العادية بين خروج البول مع الغائط فتكون غسالة مخرج الغائط مختلطة بالبول بحيث لو أريد تنزيل حكم ماء الاستنجاء على صورة انفراده عن غسالة البول لزم انتفاء المورد له غالبا. و أورد على الأول بالمنع عن إطلاق الاستنجاء على غسالة البول أيضا لكونه استفعالا

مأخوذاً من النجو بمعنى الغائط و إنما سمي به لان النجو في الأصل بمعنى المكان المنخفض و قد سمي به الغائط لوقوعه غالباً في المنخفض من الأرض تسميةً للحال باسم المحل.

و على الثاني بأن مقتضى ذلك هو التفصيل في ماء الاستنجاء عن البول بين المختلط منه بماء الاستنجاء من الغائط و بين المنفرد عنه لان خروج البول غير ملازم مع خروج الغائط و ان كانت الملازمة الغالبية في العكس و لكن التفصيل بما ذكر لعله قول بالفصل و إطلاق الاستنجاء على غسله مخرج البول أمر عرفي و هو المحكم في أمثاله و ان لم يطابق مع اللغة و قد ورد التعبير به عنه في بعض الاخبار.

ففي خبر نشيط بن صالح عن الصادق (ع) قال سئلته كم يجزى من الماء في الاستنجاء من البول قال (ع) مثلاً ما على الحشفة فانظر كيف أطلق لفظ الاستنجاء على الماء الذي يغسل به مخرج البول الكاشف عن معهودية ذاك الاستعمال بينهم. هذا مضافاً الى دعوى الاتفاق على عدم الفرق بين المخرجين.

و في صحيحة عبد الملك في الرجل يبول ثم يستنجى ثم يجد بعد ذلك بللاً قال (ع) إذا بال فخرط ما بين المقعدة و الأثنيين ثلاث مرات و غمز ما بينهما ثم استنجى فان سال حتى يبلغ الساق فلا يبالي. و في صحيحة زرارة قال كان عليه السلام يستنجى من البول ثلاث مرات. و بالجملة فلا ينبغي الإشكال في عدم الفرق بين المخرجين أصلاً.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢١٨

الثالث لا إشكال في جواز رفع الخبث بماء الاستنجاء اما على القول بطهارته فللعومومات الدالة على مطهريه الماء عنه و لم يرد ما يوجب تخصيصه بما عداه و اما على القول بالعموم فمقتضى نجاسته عدم جواز رفع الخبث به الا ان يثبت العفو عنه أيضاً لكن لم أر من صرح بعدمه فلو كان الإجماع على جواز رفعه به و الا فعلى العفو فاللازم الالتزام بعدم جوازه لكن لما كان الأقوى عندنا هو الطهارة فالأقوى هو صحة استعماله في رفع الخبث و ارتفاعه به.

و اما رفع الحدث به فعلى القول بالعفو فلا يجوز من غير اشكال. و على القول بالطهارة مقتضاه هو جواز استعماله في الوضوء و الغسل الرافعين للحدث الا انه ادعى الإجماع على عدم جوازه في التحرير و المنتهى و المدارك و المعالم و الذخيرة و غيرها من الكتب.

و يستدل له بخبر ابن سنان المتقدم في رفع الحدث الأكبر أعنى قوله (ع) الماء الذي يغسل به الثوب (إلخ) بناء على جواز التعدى من مورده الى المقام لكن المسألة بعد ذلك لا تخلو عن التأمل لأن الإجماع على المنع ليس في خصوص ماء الاستنجاء بل الإجماع المدعى في المنتهى انما هو في المنع عن رفع الحدث بالماء المستعمل في الخبث الذي منه ماء الاستنجاء و لعل الإجماع على عدم رفع الحدث بالغمسلة مبنى على القول بنجاستها و ماء الاستنجاء (ح) يخرج عنها بالتخصص بناء على طهارته و لذا تأمل الشيخ الأكبر في الحكم المذكور في الطهارة حيث يقول و على القول بالطهارة عدم جواز رفع الحدث به لإطلاق ما تقدم في حكم الغسالة من نقل الإجماع على ان ما يزال به النجاسة لا يرتفع به الحدث فتأمل.

و في الجواهر و قد سمعت الإجماع سابقاً من المصنف و العلامة انه لا يجوز رفع الحدث بما يزال به النجاسة فيدخل فيه ذلك على اشكال و قد قرب الجواز في مصباح الفقيه و قال فما قواه في المستند و الحدائق وفاقاً للمحكي عن الأردبيلي من القول بالجواز لا يخلو عن وجه.

و اما صاحب الحدائق فهو يمنع عن التمسك بالإجماع على ما هو أصله و اما التمسك بخبر ابن سنان فالإنصاف انصرافه عن ماء الاستنجاء و قد تمسك به في مصباح الفقيه لكن بقوله (ع) فيه و أشباهه و قال بان ماء الاستنجاء من أشباه ما يستعمل في تطهير الثوب قطعاً و ما ذكره لا يخلو عن البعد بناء على نجاسة ماء الغسالة نعم على القول بطهارته لا يخلو من الوجه.

الرابع حكم صاحب الجواهر (قده) بجواز استعمال ماء الاستنجاء فى الوضوء و الغسل المندوبين اللذين لا يرفع بهما الحدث كوضوء الحائض و الغسل المندوب بناء على عدم الرفع به. و حكى عن المدارك انحصار فائدة الخلاف بين القول بالطهارة و القول بالعفو برفع الخبث و ظاهره دعوى التسالم على عدم جواز الوضوء و الغسل المندوبين به. و استشكل الشيخ الأكبر فى الطهارة فى جواز استعماله فيهما. و قال و اما الوضوء و الغسل الغير الرافعين فى جوازهما اشكال: من الإطلاقات، و من ان الظاهر من الأوامر الواردة فى الأغسال و الوضوءات الغير الراجعة كونها على نحو الراجعة فإذا أمر الحائض بالوضوء أو بغسل الإحرام مثلا فكأنه و كل جميع ما يعتبر فيه الى ما تقرر فى الوضوء و الغسل الواجبين مع ان الظاهر ان المراد من هذه الطهارات تنظيف يكون من شأنه رفع الحدث إذا صادفه و هذا لا يخلو من قوة انتهى.

أقول ما ذكره (قده) يتم بالنسبة إلى وضوء الحائض و غسلها و نحوهما مما يكون عدم الرفع مستندا الى المانع و اما الأغسال المندوبة بناء على عدم الرفع بها فعدم الرفع مستند الى قصورها عنه فدعوى كونها مما يكون من شأنها رفع الحدث بها إذا صادفه ممنوع.

و يمكن ان يقال باعتبار ما يعتبر فى الأغسال و الوضوءات الواجبة فى المندوب منهما و انها لا فرق بينهما إلا فى الوجوب و الندب و الرفع و عدمه و لا يخلو هذا عن وجه و كيف كان فبناء على المنع من استعمال ماء الاستنجاء فى رفع الحدث فاستعماله فى الوضوء و الغسل الغير الرافعين فضلا عن المندوب الراجع منهما فى غاية الإشكال.

الأمر الرابع لا يجوز استعمال المستعمل فى رفع الخبث غير الاستنجاء فى الوضوء و الغسل مطلقا سواء كانا واجبين أو مندوبين رافعين أو غير رافعين و سواء قلنا بطهارته أو نجاسته و ذلك للإجماع المحكى عن المنتهى و المعتبر و غيرهما من الكتب و ما فى رواية ابن سنان المتقدمة من قوله (ع) الماء الذى يغسل به الثوب إلخ. و المناقشة فى الإجماع بأنه منقول و هو ليس بحجة ضعيفة بعد كون ناقله أساطين الفقهاء و عمدتهم فلو لم يكن مثله حجة فلا يمكن التمسك بإجماع أصلا. نعم يمكن دعوى استناد جماعة منهم فى المنع عن رفع الحدث به الى نجاسته حيث يقولون بها فيصير الإجماع مما علم مدركه و لا- أقل من احتمال الاستناد فيصير

مما احتمل مدركه و الإجماع المحتمل مدركه كعلمومه ليس بحجة بمعنى انه لا يكون كاشفا عن قول المعصوم (ع) الذى هو الملاك فى حجية الإجماع لكن الرواية المذكورة كافية فى إثبات الحكم المذكور ففيها غنى و كفاية. و المناقشة فيها باقتران قوله (ع) الماء الذى يغسل به الثوب بقوله أو يغتسل به من الجنابة مع عدم القول بالمنع فى المستعمل فى رفع الجنابة ضعيفة بأنه على تقدير القول بالجواز فى المستعمل فى رفع الجنابة و رفع اليد عن ظهور الرواية فى المنع عنه لا يوجب رفع اليد عن هذه الفقرة من غير موجب لان عدم تمامية دلالة بعض اجزاء الحديث لا يكون موجبا لرفع اليد عن ما تم دلالاته من اجزائه و ذلك بعد صحة التفكيك فى دليل الحجية كما قرر فى الأصول.

الأمر الخامس اختلفت الأقوال فى طهارة غسله المستعمل فى رفع الخبث و نجاستها حتى أنها فى مفتاح الكرامة إلى ستة أقوال و فى الجواهر إلى عشرة إلا ان عمدتها اثنان و هما القول بالطهارة مطلقا و القول بالنجاسة كك و اما التفصيل بين الغسلات فلا وجه له الا وجوها اعتبارية.

و ليعلم أولا ان محل الخلاف فيها انما هو فى غير المتغير منها و ان المتغير منها خارج عن محل الخلاف و لا إشكال فى نجاسته كما ان مورد البحث انما هو على القول بانفعال ماء القليل بالملاقاة من غير فرق بين كونه واردا على النجس أو كان مورودا و اما

على القول بعدم انفعاله كما هو مذهب العماني أو الفرق بين وروده على النجس و ورود النجس عليه كما هو مذهب السيد فلا ينبغي الإشكال في طهارتها فجعل العماني و السيد المرتضى من القائلين بالطهارة غير سديد بل لعله تمويه في تكثير السواد. و ينبغي أيضا إخراج الغسل المزيل عن محل الخلاف بناء على عدم تأثيرها في طهر المحل و ان حالها كحال إزالة العين بالخرقة و المنديل و عدم احتسابها في عدد الأغسال فيما يعتبر فيه التعدد. فمحل الكلام هو الغسالات المؤثرة في التطهير من غير فرق بين الغسل الأولى و غيرها.

و استدلال القائلون بالنجاسة بعد الإجماع المنقول المعتضد بالشهرة المحققة بأمور، الأول العمومات الدالة على انفعال الماء القليل بالملاقاة و مطلقاتها بناء على تامة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٢١

دلالتها على الانفعال كما هو مبني الكلام في هذه المسألة. و الاشكال في دلالتها على العموم بتوهم ان الشيء في قوله (ع) إذا كان الماء قدر لم ينجسه شيء نكرة واقعة في سياق النفي و هي تفيد العموم و ان الواقع منه في المفهوم نكرة واقعة في سياق الإثبات و انها لا تقتضي العموم و ان المفهوم نقيض المنطوق و ارتفاع السلب الكلي في المنطوق أعم من الإيجاب الكلي في المفهوم لان نقيض السالبة الكلية هو الموجبة الجزئية مدفوع بان التشكيك في عموم المفهوم الذي في قوة التردد في عموم انفعال الماء القليل خارج عن محل الكلام إذا البحث عن طهارة الغسالة و نجاستها كما عرفت انما هو بعد الفراغ عن التسالم لانفعال الماء القليل بالملاقاة و عدم الفرق فيه بين الوارد و المورد.

مع ان المورد ليس من قبيل التمسك بالعموم الأفرادي حتى يمنع عنه في المفهوم بل انما هو من قبيل العموم الاحوالى فالماء الملاقي للثوب النجس مثلا- يتنجس بملاقاته سواء كانت الملاقاة لأجل تطهيره أولا و المفروض هو التسالم في تنجسه إذا كان التلاقي لا- لأجل التطهير فيكون حال الملاقاة لأجل التطهير كك و هذا كما ترى تمسك بالعموم الاحوالى لا الأفرادي إذ ليس الماء الملاقي مع الثوب النجس لا لأجل التطهير فردا من العام و الملاقي معه لأجله فردا آخر بل الملاقاة لأجل التطهير و لا لأجل التطهير فردا من العام و الملاقي معه لأجله فردا آخر بل الملاقاة لأجل التطهير و لا لأجله حالان لفرد واحد كما هو واضح و بالجملة فهذا الإشكال في المقام ليس بشيء نعم هو يرد على التمسك بالمفهوم المذكور لإثبات عموم الانفعال بالنسبة الى كل نجس و قد تقرر دفعه في محله.

لكن بعد ذلك التمسك بتلك العمومات لإثبات نجاسة مطلق الغسالة لا يخلو عن المنع بمنع التمسك بها في الغسل المتعقبه للطهر سواء كانت الغسل الأولى فيما لا- يحتاج الى التعدد أو الأخيرة منها فيما احتاج اليه و ذلك لتوقف إثبات نجاسة الماء الملاقي للمحل على إثبات أمر لازم لنجاسته و هو طهر المتخلف منه بعد انفصال ما ينفصل منه و قد ثبت في الأصول انه لو كان عموم أفرادي أو أحوالي و كان شموله لبعض افراده متوقفا على إثبات أمر آخر أجنبي عما يكون العام متكفلا لإثباته لا يكون هذا الفرد مشمولاً لحكم العام لكي يثبت به الأمر المترتب عليه و هذا بخلاف ما لو ثبت حكم هذا الفرد بدليل مختص به فإنه يحكم به و يترتب عليه الأمر المترتب عليه حذرا من اللغو لولاه و تطبيق هذه الكلية على ما نحن فيه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٢٢

انه لا شبهة في طهارة الماء المتخلف في المحل بعد خروج ما يخرج منه بحسب العادة (فح) لا يخلو اما ان يقال بحصول نجاسة المنفصل بالانفصال بحيث انه ما دام في المحل يكون طاهرا و بخروجه عنه يصير نجسا و اما ان يقال بتنجسه في المحل و حصول طهر المتخلف بعد انفصال المنفصل منه.

و الأول فاسد لكونه خلاف فرض حصول التنجس بالملاقاة و للاستدلال للنجاسة بالعمومات الدالة على حصول الانفعال

بالملاقاة و انه لا- ضابط للخروج عن المحل و هل المراد منه حركة الغسالة من عضو الى عضو آخر كما إذا كان في المرفق فوصلت الى الذراع أو كان المرفق متنجسا فصب عليه الماء فحركت الغسالة من ظهره الى بطنه أو ان المراد انفصاله عن المحل بتقرره في الهواء في حال نزوله أو المراد قراره في المصب ثم يقع السؤال عن تنجسه بحركته عن محله الى آخر أو في حال نزوله في الهواء الى المصب أو حال قراره فيه و ما المنجس له بعد خروجه عن المحل ثبوتا و ما الدليل على إثبات نجاسته.

و الثاني و ان كان امرا ممكنا في عالم الاعتبار و يكون له نظائر في الشرع مثل طهر المتخلف من ماء البثر بعد إخراج مقدار ما يجب نزحه بناء على كون النزح مطهّره و مثل طهر المتخلف من دم الذبيحة بعد خروج ما جرت العادة بخروجه بناء على نجاسة الدّم مطلقا و لو كان في المحل و عدم اختصاص النجاسة بالخارج منه الا انه لا بد من القول بهذا التكلف اعني بحصول طهر المتخلف من ماء الغسالة بعد خروج ما جرت العادة بخروجه منها من دليل و ليس في البين دليل بالخصوص يدل على نجاسة المنفصل منها بالخصوص حتى لا يمكن رفع اليد عنه لكونه واردا في مورد مخصوص بل كان الواجب الأخذ به و كان الأخذ به مستلزما للالتزام بطهر المتخلف و انما الفرض إثبات حكمه بالعموم و ليس دعوى عدم شمول العموم لهذا المورد و انصراف المطلقات عنه أبعد عن دعوى شموله له و إثبات حكم نجاسته مع ما يلزمها من طهارة المتخلف منها فالعمومات و المطلقات لا تجدى في إثبات انفعال الغسالة من الغسلة الأخيرة التي هي جزء أخير لحصول طهر المحل فيما يحتاج الى التعدد.

هذا مع إمكان دعوى انصراف المطلقات عن شمولها للغسلة المتعقبه بطهر المحل مع قطع النظر عن طهر المتخلف من الغسالة أيضا هذا في الغسلة المتعقبه.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٢٣

و اما غيرها فالظاهر عدم مانع عن شمول عموم أدلة الانفعال لها لو لم يكن في أدلة القائلين بالطهارة مخصص أو مقيد لها. الأمر الثاني مما استدل به على النجاسة الأخبار الخاصة: منها خبر المحكى عن عيص بن القاسم قال سئلته عن رجل أصابه قطرة من طشت فيه وضوء فقال (ع) ان كان من بول أو قدر فيغسل ما اصابه و ان كان من وضوء الصلاة فلا بأس. و قد استدل به الشيخ في الخلاف و بعده المحقق في المعتمد و بعده العلامة في المنتهى: و نوقش في الاستدلال به تارة من حيث السند. و اخرى من حيث الدلالة: اما من حيث السند ففي المعالم انه لم أقف على سنده و لم أره في كتب الحديث و انما أورده الشيخ في الخلاف و تبعه الفاضلان فهو مرسل مع ما فيه من الإضمار. و أجيب عنه بان الشيخ أخذه من كتاب العيص و ان طريقه الى عيص حسن كما بينه في الفهرست و ان إضماره ناش من تقطيع الاخبار هذا على طريقة القوم و اما عندنا فالحق أن الإرسال أو الإضمار غير مناف مع الحجية مع كون الخبر موثوق الصدور و لو حصل الوثوق به من اى طريق كان و حيث ان القول بنجاسة الغسالة يسند الى المشهور بين المتأخرين تارة و الى أشهر الأقوال أخرى و كان الخبر المذكور مما استندوا اليه فلا جرم يكون حجة مع ان الجواب الأول أيضا لا بأس به لكن الأخير أسهل. و اما من حيث الدلالة فالإنصاف ان دلالة لا تخلو عن الضعف لاحتمال ان يكون الأمر بالغسل ان كان من بول أو قدر لأجل وجود البول أو القدر في الطشت و هذا و ان لم يكن ظاهرا منه لكنه احتمال ربما يمنع عن الأخذ به و يصادم ظهوره في غسالة البول أو القدر و يسقطه عن الدليعية لو كان منفردا ما لم ينضم اليه غيره.

و منها موثق عمار الوارد في الكوز و الإناء يكون قدرا كيف يغسل و كم مرة يغسل قال (ع) يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ثم يصب فيه ماء آخر ثم يفرغ منه ثم يصب فيه ماء و يتحرك ثم يفرغ منه و قد طهر.

و تقريب الاستدلال به انه دل على وجوب الإفراغ و لو كانت الغسالة طاهرة لم يجب إذ ليس لا فراغها منشأ الا نجاستها خصوصا في المرة الثالثة إذ يمكن ان يقال في الأوليين بكون الإفراغ لمكان صب الماء الجديد المتوقف على فراغ المحل عن الماء السابق

عليه. و اما فى المرة الثالثة فلا يتصور وجه للافراغ أصلا غير نجاسة الغسالة. و لكن يمكن ان يقال ان الأمر

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٢٤

بالافراغ فى المرة الثالثة لمكان استقذار الغسالة عرفا فيكون الأمر إرشادا الى ما عليه العرف من عدم استعمالهم إياها فى الشرب و نحوه مع عدم استعمالها فى رفع الحدث و الخبث شرعا فتكون مسلوب الفائدة عرفا و شرعا لا يترتب عليها أثر إلا إهراقها. و منها ما فى خير ابن سنان المتقدم اعنى قوله (ع) الماء الذى يغسل به الثوب و و يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ منه «١» بناء على ارادة مطلق التنظيف من التوضؤ و إلا فعدم رفع الحدث بالغسالة لا يدل على نجاستها كما فى ماء الاستنجاء فإنه طاهر لا- يجوز ان يرفع به الحدث ثم بعد ذلك لا يخفى ما فيه لان عدم جواز رفع الخبث أيضا لا يلازم نجاستها مع ان ارادة مطلق التنظيف من التوضى خلاف الظاهر جدا.

و منها ما دل على وجوب العصر فيما لا يخرج عنه الغسالة إلا به كخبر دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين (ع) فى المنى يصيب الثوب يغسل مكانه فان لم يعرف مكانه و علم انه يقينا أصاب الثوب غسل كله ثلاث مرات يفرق فى كل مرة و يغسل و يعصر. و تقريره ان الظاهر كون العصر لإخراج الماء المغسول به لبعده احتمال التعبد و عدم تحقق الغسل بدونه. لكن الانصاف عدم دلالة أيضا: لاحتمال ان يكون الإخراج شرطا فى طهر المحل و ان لم يكن دخيلا- فى تحقق الغسل مع إمكان ان يكون منشئه إخراج عين النجاسة لا الغسالة خصوصا فى غير الغسلة الأخيرة.

فهذه جملة ما تمسك بها للقول بنجاسة الغسالة. و قد عرفت ان ما عدا العمومات الدالة على انفعال ماء القليل منها ليس بشىء و ان العمومات لا بأس بالتمسك بها للنجاسة لكن فى غير الغسلة المتعقبه لطهارة المحل ما لم يثبت لها مخصص لكن الثابت بها هو نجاسة ما عدا الغسلة المتعقبه لطهارة المحل فى الجملة و لا يثبت لها حكم ما تنجست به. و إذا كانت من الولوغ لا يجب التعفير فى ما يلاقيها. و إذا كانت من الخمر لا يجب غسل ملاقيها سبع مرات لو قيل بوجوبها فى غسل ملاقى الخمر. و ذلك لان ثبوت حكم الولوغ مثلا لغسالته يتوقف على احد أمرين (أحدهما) ان يصدق عنوان الولوغ على غسالته (و ثانيهما) ان يكون حكم الولوغ ثابتا له مع ما يتبعه

(١)- توضأ بالماء للصلاة اغتسل و تنظف و الوضوء بفتح الواو الماء الذى يتوضأ به.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٢٥

بان يكون الأمر بالتعفير عنه فى قوة الأمر بالتعفير عما يلاقيه لكن كلا الأمرين ممنوعان لوضوح عدم صدق عنوان الولوغ على غسالته و عدم دلالة الدليل الدال على وجوب التعفير عن الظرف المنتجس بالولوغ على وجوبه عن ملاقى غسالته و مع المنع عن الأمرين يكون الثابت من عموم أدلة انفعال ماء القليل بالملاقاة هو مطلق النجاسة لا النجاسة الخاصة فيجب فيها ما يجب فى مطلق المنتجس هذا تمام الكلام بالنسبة إلى أدلة القائلين بالنجاسة.

و اما القائلون بالطهارة فلا بد لهم فى إثباتها من ادعاء أحد أمور.

أحدها المنع عن شمول أدلة الانفعال لمثل هذه الملاقاة: اما بدعوى المنع عن عمومها و إطلاقها كما ادعاه صاحب الجواهر (قده) أو بدعوى انصراف إطلاقها عن الملاقاة التى توجب طهر المحل كما ادعاه بعض آخر.

و ثانيها ان يدعى المانع العقلى عن الشمول بعد تسليم مقتضية لولاه بدعوى ان المؤثر فى طهارة الشىء لا يعقل أن يتأثر عنه و ذلك لاستحالة تأثير المنتجس فى طهر ما يلاقيه.

و ثالثها ان يدعى المانع الشرعى عن الشمول بدعوى الكلية الاستفادة من الأدلة الشرعية من ان المنتجس لا يكون مطهرا و ان

أمكن مطهريته عقلا.

و رابعها الأخبار الدالة على طهارة الغسالة و هي كثيرة.

منها ما تقدم فى ماء الاستنجاء من خبر محمد بن نعمان الأحول و فيه بعد الحكم بطهارة ماء الاستنجاء قال (ع) أو تدرى لم صار لا بأس به قلت لا و الله قال لان الماء أكثر من القدر فيدل على ان كل ما كان فيه الماء أكثر من القدر لا ينفعل و منها ما ورد من نفى البأس عن غسالة الحمام التي لا تنفك عن الماء المستعمل فى إزالة النجاسة كما فى مرسل الواسطى عن ابي الحسن (ع) و فيه انه سئل عن مجمع الماء فى الحمام من غسالة الناس قال لا بأس و منها ما ورد فى صب الماء على الثوب من بول الصبى بلا اشعار فيه لإزالته مع انه لو كان نجسا لوجب ازالته و لو بالعصر و منها ما ورد من أمر النبي صلى الله عليه و آله و سلم بتطهير المسجد من بول الأعرابى بصب ذنوب من الماء عليه. و استدل به فى محكى الخلاف و قال و النبي صلى الله عليه و آله و سلم لا يأمر بطهارة المسجد بما يزيدة تنجيسا فيلزم ان يكون الماء باقيا على طهارته و منها ما فى صحيحة محمد بن مسلم فى غسل الثوب قال (ع) اغسله فى الممرن مرتين و ان غسلته فى ماء جار فمرة واحدة.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٢٦

و تقريب دلالتها ان نجاسة الغسالة توجب نجاسة الممرن فلا يطهر بالغسالة الثانية. و منها ما ورد فى الثوب يصله البول فينفذ عن الجانب الآخر و عن الفرو و ما فيه من الحشو قال (ع) اغسل ما أصاب منه و مسّ جانب الآخر فإن أصبت شيئا منه فاغسله و الا فانضحه.

و خامسها أدلة نفى العسر و الحرج فان فى التحرز عن الغسالة حرج شديد من جهة جريانها الى غير محل النجاسة و بالنسبة إلى المقدار المتقاطر و المقدار المتخلف و انه ما حدّ الأول و ما حدّ الأخير.

و هذه جملة ما استدل به لإثبات الطهارة و جميعها مذكور فى الجواهر و لا يخفى ما فى الكل.

اما الأول أعنى المنع عن شمول أدلة الانفعال لمثل هذه الملاقاة: فبما تقدم فى دليل القائل بالنجاسة من انه لا مانع عن التمسك بالعموم فيما عدا الغسلة المتعقبة بالطهارة.

و ان دعوى المنع عن العموم خلاف الفرض. لكون البحث عن طهارة الغسالة و نجاستها بعد الفراغ عن عموم انفعال الماء القليل بالملاقاة: كما انه لا وجه لدعوى منع المطلقات أيضا عن شمولها للملاقاة التي تحصل بها طهر المحل.

و اما الثانى أعنى دعوى المانع العقلى عن الشمول بدعوى استحالة ان يكون الشىء مؤثرا فى ضده أو نقيضه فإذا تنجس الماء بالملاقاة مع المحل لا يعقل ان يصير منشأ لطهارته. ففيه أولا ان تطهير المحل المتنجس بالغسل بالماء أمر شرعى تعبدى و نحن لا نلتزم بكون تأثير الماء فى رفع نجاسة المحل تكوينيا عقليا حتى يدعى استحالة تأثير الشىء فى ضده أو نقيضه. و لم يثبت ذلك عندنا: بل القدر الثابت هو حكم الشارع بطهارة المحل المتنجس عند غسله بالماء على الوجه المقرر فى غسله: و بعبارة أخرى المعلوم من الحكم المجعول شرعا هو طهارة المحل عند غسله بالماء و الطهارة الشرعية غير حاصله من تأثير الماء بل انما هى بجعلها التشريعى و ان كان للغسل بالماء أيضا دخلا تكوينيا فى جعلها لكنها ليست مسببة عن الغسل بالماء كما لا يخفى و قد استوفينا الكلام فى ذلك فى الأصول فى مقام إنكار جعل السببية و أثبتنا أن المجعول الشرعى هو الحكم عند تحقق سببه سواء فى ذلك بين الوضع و التكليف.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٢٧

و ثانيا ان تأثير الماء فى طهارة المحل على تقدير القول به لا ينافى مع تأثره عن نجاسة المحل و هذا ليس من قبيل تأثير الشىء فى ضده أو نقيضه بل الماء يؤثر فى المحل أى يفعل فى المحل الطهارة و ينفعل عن المحل بالنجاسة و المحل أيضا ينفعل عن

الماء بالطهارة و يفعل فيه النجاسة فكل منهما يفعل فى الآخر و يفعل عنه و لا استحالة فيه بل تكوين جميع المركبات ليس الا بهذه الكيفية كما ثبت فى محله نعم لو كان الماء متنجسا بنجاسة سابقه على ملاقاته للمحل و قيل بتأثيره فى طهر المحل لكان من قبيل تأثير الشىء فى ضده أو نقيضه لكنه خارج عن الفرض.

و منه يظهر بطلان الوجه الثالث اعنى دعوى المانع الشرعى عن الشمول بدعوى الكلية المستفاد من الأدلة من ان المتنجس لا يكون مطهرا.

و توضيح ذلك ان المدعى لطهارة الغسالة لا بد ان يدعى فى مقابل عموم انفعال ماء القليل بالملاقاة أحد أمور (أحدها) انه يستفاد من الاخبار و الإجماعات أن مطهر الشىء يبقى على طهارته الى زمان حصول طهر المحل لا لأجل توقف التطهير عليه بل لكون بقائه على طهارته حكما شرعيا تعديا فى موضوع كلى فيكون الحكم فى المطهر فى جميع الموارد هو الطهارة كماء الاستنجاء. و مرجع هذه الدعوى الى دعوى ورود المخصص الشرعى لعموم انفعال الماء القليل و انه يفعل بالملاقاة إلا فى مورد التطهير: و لا بأس بهذه الدعوى لو أمكن إثباتها بدليل: لكنه ليس فى الاخبار منه عين و لا اثر. و ليس فى البين إجماع أيضا بعد كون المسألة ذات أقوال شتى ربما تنتهى إلى العشرة: و لم تظهر هذه الدعوى من احد من القائلين بالطهارة أيضا.

و ثانيها دعوى اشتراط كون المطهر طاهرا فى نفسه شرعا و ان المتنجس لا يطهر غيره و لعل الى هذه الدعوى يرجع دعوى المنع الشرعى عن شمول عمومات الانفعال للغسالة.

و مراده من المانع هو تلك القاعدة. أعنى كلية أن المطهر الشرعى يجب ان يكون طاهرا فى نفسه. و لا يخفى ان هذه الكلية مقبولة لكن بالنسبة إلى الطهارة قبل الاستعمال و لا تنافى بين اعتبار طهارته قبله و بين الحكم بتنجسه به.

و ثالثها دعوى ان كل نجس منجس فلا يكون معه مطهرا أيضا و الا يلزم ان يكون

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٢٨

مطهرا و منجسا معا و هو محال و هذه الكلية أيضا مسلمة فى نفسها لكن يجب تخصيصها فى المقام قطعا و ذلك لان هاهنا نجسين أحدهما المحل و الآخر الماء المتنجس به فمقتضى كلية كل نجس منجس هو تأثير المحل فى نجاسة الماء لانه من صغرياتها و تأثير الماء أيضا فى نجاسة المحل ثانيا فلا بد من الالتزام بخروج احدى الصغيرين عن تحت تلك الكلية و ليس خروج تنجس الماء بنجاسة المحل عن تلك الكلية و الحكم بطهارة الماء اولى من الحكم بخروج تنجس المحل به ثانيا فيحكم بنجاسة الماء و عدم نجاسة المحل به ثانيا. بل لعل الأخير اولى لأن نجاسة الماء حصلت من نجاسة المحل و من المستبعد جدا ان يتأثر المحل من الماء الذى تأثر من المحل. نظير ما إذا انفعال الماء بحرارة النار ثم يفعل فى النار بتلك الحرارة المنفعلة منها.

و اما الوجه الرابع اعنى التمسك بالاخبار على طهارة الغسالة فالإنصاف عدم تامة الاستدلال بشىء منها. اما التعليل المذكور فى خبر الاستنجاء بأكثرية الماء على القدر فقد تقدم فى حكم ماء الاستنجاء ان فيه وجوها: من كون الأكثرية مطلقا موجبا لعدم انفعال الماء و لو فى غير الغسالة أيضا فيصير دليلا على عدم انفعال الماء القليل بالملاقاة إذا كان الماء أكثر من القدر: و من كونها فى مقام التطهير مطلقا و لو فى غير مورد الاستنجاء موجبا لعدم انفعال الماء فيصير دليلا على طهارة الغسالة: و من كونها فى مقام الاستنجاء موجبا لعدم الانفعال و القدر المتيقن منه هو الأخير فيكون دليل على طهارة ماء الاستنجاء فقط لا الغسالة و لا مطلق الماء القليل و لو فرض التعدى عن مورد الاستنجاء لكان اللازم القول به فى مطلق الماء القليل لا خصوص الغسالة: لكن القائل بطهارة الغسالة لا يقول به لما عرفت من كون البحث فى طهارتها بعد الفراغ عن انفعال ماء القليل بالملاقاة. و عليه فيسقط التعليل المذكور عن صلاحية الاستناد إليه لإثبات طهارة الغسالة دون مطلق الماء القليل: و بعبارة أوضح التعليل المذكور اما يكون دليلا على عدم انفعال الماء القليل بالملاقاة أو لا يكون دليلا على عدم انفعال الغسالة أيضا.

و اما ما ورد من نفى البأس عن غسله الحمام بادعاء عدم انفكاكها عن الماء المستعمل فى إزالة الخبث فهى و ان لم تنفك عنه غالبا لكنها لا تكون منفكة عن الملاقاة مع

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٢٩

النجاسة أيضا غالبا كما يدل عليه الاستدلال فى تلك الأخبار بأنه يرد فيه اليهودى و النصرانى و المجوسى و الناصب الذى هو شر من الثلاثة و من المعلوم نجاسة ما يلاقى تلك الأعيان النجسة فلا بد للقائلين بطهارة الغسالة من مفر من ذاك المضيق و لعله كون البئر المجتمع فيها تلك الغسالات كرا بل أزيد من الأكرار فلا تنفعل بورود تلك الغسالات فيها و عليه فلا يصير دليلا على طهارة الغسالة كما لا يخفى. مع ان ما ورد من نفى البأس معارض بما يدل على ثبوته فيسقط عن صحة الأخذ به بالمعارضة.

و اما ما ورد فى صب الماء على الثوب من بول الصبى فهو دال على غسالته المتصلة و هى خارجة عن محل البحث إذ القائل بالنجاسة لا يقول بنجاسة ما لا يلزم انفصاله عن المحل فلا دلالة فيه على طهارة غسالة المنفصلة التى هى محل الكلام.

و اما ما ورد من أمر النبى صلى الله عليه و آله و سلم بصب ذنوب من الماء فى المسجد لبول الأعرابى فهد مروى عن أبى هريرة و قال فى المعبر عندنا ضعيفة الطريق.

و اما رواية المرن فى مقام الفرق بين الغسل بالماء القليل و الغسل بالماء الجارى و ليست متعرضة لحال الغسالة من نجاستها أو طهارتها. و لا ينافى القول بنجاستها مع الالتزام بنجاسة المرن و ما يبقى فيه من الماء بعد رفع الثوب عنه أو الالتزام بطهارته بالغسلة الثانية بالتبع كالساجة التى يغتسل عليها الميت و كيد الغاسل.

و اما ما ورد فى تطهير الثوب الذى وصله البول من الأمر بغسل ما اصابه الثوب و النضح على ما لم يصبها فهو أجنبى عن الدلالة على طهارة الغسالة. فلعل المستدل به يستدل بالأمر بالنضح بتخيل عدم خروج المنضوح عنه مع ان النضح لعله تنظيف صورى لا لمكان الاحتياط بالنسبة الى ما لم يصبه البول.

و اما الخامس اعنى أدلة نفى العسر و الحرج و لزوم الحرج عن التحرز عن الغسالة فلا- يخلو اما ان يريد المستدل بها الحرج النوعى الذى يكون فى مرتبة ملاك الاحكام أو الحرج الشخصى الذى يرتفع به الحكم فى مورد به بأدلة نفيه و الأول لا يصح التمسك به أصلا لأنه مناط الجعل و التشريع فى مرحلة الثبوت و ليس طريق الإحراز فى مرحلة الإثبات بل لا بد فى مرحلة الإثبات من مثبت.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٣٠

و اما الثانى فلا- يصح التمسك به فى مرحلة الإثبات إلا فى حق من أحرز فى حقه الحرج كسائر التكليف الثابتة لموضوعاتها التى ترتفع بدليل نفى الحرج فى مورد به لكن ارتفاعها يدور مدار تحقق الحرج و لا يصح رفعها عما لا حرج فيه بواسطة تحقق الحرج فى بعض موارد فالمتحصل من هذا المبحث بطوله هو عدم قيام دليل على الطهارة يمكن الركون اليه و عدم ورود مخصص للعمومات الدالة على انفعال الماء القليل بالملاقاة و عدم مانع عن شمولها للغسالة لكن لا مطلقا بل فيما عدا الغسلة المتعقبة بطهارة المحل هذا ما عندى فى هذا المقام و الله الهادى و به الاعتصام و لا حاجة الى نقل بقية الأقوال و الجرح و التعديل فى أدلتها.

[مسألة ١- لا إشكال فى القطرات التى تقع عند الغسل]

مسألة ١- لا إشكال فى القطرات التى تقع عند الغسل و لو قلنا بعدم جواز استعمال غسالة الحدث الأكبر

و قد مر حكم هذه المسألة فى التنبيه الرابع عشر من مسألة الماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر.

[مسألة ٢- يشترط فى طهارة ماء الاستنجاء أمور]

مسألة ٢- يشترط فى طهارة ماء الاستنجاء أمور الأول عدم تغييره فى أحد الأوصاف الثلاثة.

اعلم ان الإجماع قام على طهارة ماء الاستنجاء مطلقا و لو فى الغسل المزيله التى قلنا بخروجها عن محل الخلاف فى حكم الغسالة فالأمر فى ماء الاستنجاء أوسع من الغسالة عند الطرفين إذ القائل بنجاسة الغسالة مطلقا قائل بطهارته و القائل بطهارتها أيضا قائل بطهارته بأوسع مما يقول به فى مطلق الغسالة و يحكم بطهارة المزيل منه أيضا و لكنهم اشترطوا فى طهارته أمورا. الأول ان لا يتغير أحد أوصافه الثلاثة بالنجاسة و لا خلاف فى اشتراط هذا الشرط عندهم بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه و اعترف الشيخ الأ-كبر (قده) فى الطهارة بقيام الإجماع عليه و قال و العمدة فى تغير الأوصاف الثلاثة الإجماع (انتهى) و لكن ينبغى إخراج تغير أول ما يلاقى لماء للمحل مع عدم تغير ما يتلوه فى الملاقاة ان فرض حصول العلم بتغييره و ذلك لإطلاق دليل طهارة ماء الاستنجاء و لو اخرج المتغير أوله أيضا عن تحت الإطلاق لزم عدم بقاء مورد للحكم بالطهارة أو انحصاره فى المورد التبادر بناء على غلبه حصول تغير أول جزء من الماء الملقى للمحل فيعلم من ذلك انه على تقدير حصول التغير للجزء الأول ليس حاله

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٣١

فى عدم إيجابه تنجس الباقي أعظم من نفس النجاسة الموجودة فى المحل.

ثم الدليل على اعتبار هذا الشرط بعد الإجماع على اعتباره أمور (أحدها) دعوى انصراف أخبار طهارة الماء الاستنجاء الى غير صورة التغير و هذه الدعوى و ان كانت مذكورة فى طهارة الشيخ الأ-كبر لكنها لا- تخلو عن المنع (و ثانيها) مفهوم التعليل المذكور فى خبر الأ-حول أعنى قوله (ع) أو تدرى لم صار لا- بأس به الى قال (ع) لان الماء أكثر من القدر بناء على ان يكون المراد بأكثرية الماء من القدر استهلاك القدر و عدم ظهور أثره فيه فيدل بمفهومه على ثبوت البأس إذا ظهر أثره فيه و هذا الوجه أيضا ليس بشيء لعدم ما يستفاد منه المفهوم.

و ثالثها ان أدلة عدم انفعال ماء الاستنجاء مطلقا تشمل صورتى التغير و عدمه و أدلة تنجس الماء المتغير بالنجاسة أيضا مطلقا تشمل ماء الاستنجاء و غيره من أنواع المياه من الكر و غيره و بين الطائفتين عموم من وجه لكن المقدم فى المقام هو الطائفة الدالة على تنجس الماء المتغير لقوة عمومها بل يستظهر منها صيرورة الماء المتغير من الأعيان النجسة الغير القابلة للتطهير الا بعد زوال تغييره مع عدم معهودية مورد فى الشرع للحكم بطهارة الماء المتغير: و هذا الوجه أيضا كما ترى لا يخلو عن النظر و لكن الإجماع المذكور المؤيد بالوجه الثلاثة كاف فى إثبات هذا الشرط و لا ينبغى الإشكال فى اعتباره.

انما الكلام فيما حكى عن ذكرى الشهيد (قده) من اعتبار عدم زيادة الوزن أيضا.

و حكاه فى المعالم عن نهاية العلامة (قده) و قرّبه الشيخ الأكبر (قده) بمفهوم التعليل المذكور فى خبر الأ-حول و قال (قده) بعد تقريب دلالة المفهوم على اعتبار عدم تغير الماء فى أوصافه الثلاثة و من هنا يمكن توجيه ما ذكره بعضهم من اشتراط عدم زيادة الوزن بعد الاستعمال لظهور أثر النجاسة فيه (ح) و لكنه ضعيف لضعف الإشعار فى الرواية المذكورة (انتهى) و هو كما قال و الحق عدم اشتراطه لعدم الدليل عليه.

الثانى عدم وصول نجاسة إليه من خارج

و هذا الحكم فى الجملة مما لا ىنبغى الإشكال فىه بل قال الشىخ الأكبر (قده) لىس اعتبار عدم وصول نجاسة إله من خارج من قىود حكم طهارة ماء الاستنجاء بنجاسة محل الغسالة و النجو بل تنجسه بنجاسة خارجه كالأستثناء المنقطع أقول و ما قاله (قده) حقیق بالتصدیق إذ لىس حال ماء الاستنجاء أعظم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٣٢

من المىاه الطاهرة القليلة التى ىتنجس بملاقاة النجاسات. لكن فىه تفصیل ىنبغى التعرض لصورة.

الاولى ان ىلاقى الماء بعد انفصالة عن المخرج نجاسة سواء كان بوروده عليها أو بورودها علیه و سواء كانت النجاسة خارجه من المخرج أو لا- و سواء كانت من جنس الخارجة من المخرج أولا- و هذا مما لا إشكال فى تنجسه إذ لىس حال ماء الاستنجاء أعظم من غیره من المىاه القليلة الطاهرة المنفصلة بالملاقاة و لىس فى البین ما ىدل على اعتصامه دائما لمكان كونه ماء الاستنجاء. الثانية ان ىلاقى فى المخرج نجاسة خارجه عن المخرج لكن مع عدم صدق ماء الاستنجاء علیه و ذلك كالماء المغسول به المخرج عن نجاسة الدم سواء كان تلوث المخرج بالدم بسبب خروجه منه كالبواسیر أو كان تلوثه بدم خارجى كما إذا تلتخ المخرج بالدم بواسطة مص العلق أطرافه و هذه الصورة أيضا مما ىنبغى القطع بتنجسه لمكان عدم صدق ماء الاستنجاء علیه مع كون الحكم دائرا مدار صدقه.

الثالثة ان ىتنجس المخرج بنجاسة خارجه عنه كدم البواسیر ثم خرج منه الخبث فلاقى ماء الاستنجاء ذاك المحل المتنجس سابقا بالنجاسة الخارجة عنه من غیر جنس الخبث كالدّم مع عدم ملاقاته لنفس تلك النجاسة. فرىما ىقال فى هذه الصورة بعدم انفعال الماء بذاك الملاقاء لصدق ماء الاستنجاء علیه مع إطلاق دلیل طهارته الذى ىشمل تلك الصورة. لكنه لا ىخلو عن المنع. لأن إطلاق دلیل طهارته انما ىقتضى طهارته بما هو ماء الاستنجاء المقتضى لعدم انفعاله بملاقاة الخبثین فى المحل أو ملاقاء محلهما المتنجس بملاقاتهما و لا اقتضاء له لظهارة ما ىلاقى من المحل المتنجس بغیرهما و لو كان هذا الغیر خارجا أيضا عن المحل. فدعوى شمول إطلاق دلیل طهارته لما إذا تنجس المحل قبل خروج الخبث عنه بنجاسة خارجه منه ممنوعة بمنع ذاك الإطلاق أما للانصراف أو بدعوى الإهمال و عدم كون أدلة طهارة ماء الاستنجاء واردة فى مقام البیان من تلك الجهة: فالأقوى تنجسه فى هذه الصورة أيضا.

الرابعة ان تكون النجاسة مختلطة بالخبثین كما إذا خرج البول أو الغائط متلحظا بالدم و دعوى الإطلاق المذكور فى الصورة الثالثة هاهنا أظهر الا ان الاحتياط مما لا ىنبغى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٣٣

تركه لانصراف الإطلاق عن تلك الصورة بواسطة ندرتها و ىشير المصنف (قده) الى هذه الصورة بقوله الرابع.

الخامسة ان ىكون الخارج عن المخرج نفس الدم مثلا مع صدق البول علیه أيضا بأن قیل انه بال الدم و صدق على غسالته ماء الاستنجاء و الظاهر هو الحكم بطهارته فى هذه الصورة لشمول إطلاق دلیل طهارته بعد صدق ماء الاستنجاء علیه كما هو الفرض و لكنه أيضا لا ىخلو عن تأمل.

السادسة ان ىكون الخبث مصاحبا بشىء طاهر بالأصل كالدود و الحصاة و الودى الخارج عقیب البول و لكنه تنجس بملاقاة ما ىصاحبه من الخبث فتنجس المخرج بملاقاة ذاك المتنجس و الظاهر عدم الإشكال فى طهارة الماء الذى ىغتسل به لإطلاق دلیل الطهارة و عدم المانع عن شموله لعدم صحة دعوى الانصراف لكن الشىخ الأكبر (قده) فى الطهارة قال بشمول عبارة ماتنها حیث ىقول (أو تصبیه نجاسة من خارج) لهذه الصورة أيضا و لعله لا وجه له.

الثالث عدم التعدى الفاحش على وجه لا تصدق معه الاستنجاء.

والتعدى إما يكون بنحو الوثبة من المخرج الى موضع آخر من البدن كما إذا ارتفع الخبث عن المخرج و وصل الى الفخذ مثلا وهذا مما لا اشكال فيه بعد فرض عدم صدق الاستنجاء على الماء المستعمل فى غسله: و اما يكون بالتعدى عن المخرج إلى أطرافه و حواشيه بحيث يصدق على الماء المستعمل فى غسله ماء الاستنجاء فى طهارته و نجاسته (ح) (وجهان) أقواهما الأول: لإطلاق الأخبار الدالة على طهارته. و عدم انصرافه أو ما يوجب تقيده بغير هذه الحالة. ثم فى تحديد التعدى بحث سيجىء فى مسائل التخلّى. و على القول بنجاسته فى تلك الحالة فهل يحكم بنجاسة الجميع مما يستعمل فى غسل المخرج و غسل ما تعدى منه.

أو يختص الحكم بالنجاسة بخصوص ما استعمل فى غسل ما تعدى و يحكم بطهارة ما يستعمل فى غسل المخرج ان فرض امتيازه عما يستعمل فى غسل المتعدى و عدم اختلاطه به (وجهان) أقواهما الأخير ثم ان شك فى طهارته و نجاسته فى هذا المورد و فى كل مورد: فهل المرجح إطلاق أدلة طهارة ماء الاستنجاء أو عموم أدلة انفعال ماء القليل (وجهان) و التحقيق هو الرجوع الى الأول فى كل مورد أحرز صدق ماء الاستنجاء عليه و كان الشك فى طهارته لاحتمال دخل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٣٤

وجود أمر معدوم أو عدم أمر موجود فى طهارته والى الثانى فى كلما كان الشك فى طهارته من جهة الشك فى صدق ماء الاستنجاء عليه و وجهه واضح.

الرابع ان لا يخرج مع البول أو الغائط نجاسة أخرى مثل الدم نعم الدم الذى يعد جزء من البول أو الغائط لا بأس به.

و قد مر بيان هذا الأمر فى الصورة الرابعة و الخامسة من الصور التى ذكرناها فى الأمر الثانى.

الخامس - ان لا يكون فيه الا-جاء من الغائط بحيث يتميز اما إذا كان معه دود أو جزء غير منهضم من الغذاء أو شىء آخر لا يصدق عليه الغائط فلا بأس به

و فى اعتبار ان لا يكون فى ماء الاستنجاء أجزاء متميزة من النجاسة الخارجة عن المخرج أو عدم اعتباره (وجهان) بل قولان المحكى عن جماعة كالعلامة و المحقق و الشهيد الثانيين هو الأول و حكى عن خلاف الشيخ أيضا و المنسوب الى المشهور هو الأخير و استدلل للأول بأن حال الأجزاء المصاحبة حال النجاسة الخارجية و كما ان ماء الاستنجاء ينجس بنجاسة خارجية كما تقدم ينجس بالاجزاء المصاحبة له من المحل عند انفصال الماء عن المحل و استدلل للأخير بإطلاق النصوص الدالة على طهارة ماء الاستنجاء من غير تفصيل بين مصاحبته معها و عدمه مع غلبة وجود الاجزاء المتميزة فى أول الاستنجاء.

و فصل فى الجواهر بين ما لو استقر ماء الاستنجاء فى مكان و كان فيه عين نجاسة متميزة فقال بان الظاهر فيه النجاسة و بين ما كان مثلا فى الهواء و كان معه أجزاء متميزة فأصاب قطرة خالية منه شيئا فقال بان ظاهرهم (ح) الطهارة و لم يبين له وجهها: و لعل وجهه عدم صدق ملاقاته مع الا-جاء المتميزة و هو غير مستقرّ فى المكان بخلاف المستقر منه فيه فإنه يصدق عليه الملاقاة.

و كيف كان فالأقوى من الوجهين هو الأول و ذلك لمنع إطلاق النصوص بحيث يشملها لكونها متعرضة لحكم الماء من حيث الملاقاة فى المحل و لا- تعرض لها لغيره فيكون المرجح بعد المنع عن الإطلاق هو عموم أدلة انفعال الماء القليل كما لا يخفى هذا و اما حكم الدود و الجزء الغير المنهضم من الغذاء و نحوهما فقد ظهر بما بيناه فى الصورة السادسة من الصور المذكورة فى الأمر الثانى.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٣٥

[مسألة ٣- لا يشترط في طهارة ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد]

مسألة ٣- لا يشترط في طهارة ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد و ان كان أحوط

في هذه المسألة صور لعله يختلف حكمها من حيث الوضوح و الخفاء.

الاولى سبق الماء على اليد و لا إشكال في طهارة الماء في هذه الصورة و لو لاقى اليد المتنجسة بملاقاتها مع النجس إذ لو لم يحكم بطهارته في هذه الصورة لا يبقى محل للحكم بطهارته أصلاً إذ لا ينفك الاستنجاء عن استعمال اليد فيه.

الثانية ان يقارن ورود الماء على المحل مع ورود اليد عليه و الحكم فيها أيضاً هو الطهارة لإطلاق أدلة طهارته مع ترك الاستفصال و لم أر في الكتب المبسوطة تعرضاً لصورة التقارن لكن مقتضى حكم المصنف باحوطية سبق الماء على اليد هو إلحاق هذه الصورة بصورة تقدّم اليد في الاحتياط.

الثالثة ان تسبق اليد على الماء بقصد الاستنجاء و عدم رفعها عن المحل الى ان ينقى المحل. و قد حكي عن العلامة اعتبار عدمه. و نسبه في محكي جامع المقاصد و الذخيرة إلى القليل. و الأقوى عدم اعتباره لإطلاق أدلة طهارته و ترك الاستفصال فيها مع عدم استمرار الطريقة على سبق الماء و جريان العادة بسبق كل واحد منهما.

الرابعة ان يكون وضع يده بقصد الاستنجاء لكنه اعرض عنه فان لم يعد فلا إشكال في عدم اجراء حكم الاستنجاء على غسالة يده و ان عاد اليه فهل هو كما لو لم يعرض أو انه كما لو لم يعد (وجهان) المصرح به في طهارة الشيخ الأكبر (قده) هو الأول و لعل وجهه أيضاً إطلاق الدليل و عدم اعتبار استمرار الغسل في الاستنجاء و عدم انقطاعه في الأثناء بالإعراض عنه لكنه (قده) أشكل في حاشية النجاة في إلحاقه بماء الاستنجاء و الظاهر انه لا ينبغي الإشكال فيه بعد فرض صدق ماء الاستنجاء عليه و يشير المصنف (قده) الى حكم هذه الصورة في المسألة الآتية.

الخامسة ان يكون وضع اليد لا بقصد الاستنجاء و لا إشكال في عدم اجراء حكم ماء الاستنجاء على غسالة يده في هذه الصورة و لا يخفى ان ما ذكره في هذه الصور يتم فيما إذا كان السبق بيد طاهرة و اما لو كانت نجسة بنجاسة سابقه على الوضع فلا إشكال في عدم جريان حكم ماء الاستنجاء عليه كما هو ظاهر.

[مسألة ٤- إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ثم اعرض ثم عاد لا بأس]

مسألة ٤- إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ثم اعرض ثم عاد لا بأس إلا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٣٦

إذا عاد بعد مدة ينتفى معها صدق التنجس بالاستنجاء فينتفى (ح) حكمه.

و قد مرّ حكم هذه المسألة في الصورة الرابعة من المسألة السابقة و اما استثناء المصنف ما إذا عاد بعد مدة ينتفى معها صدق التنجس بالاستنجاء فواضح لان ماء الاستنجاء هو الموضوع للحكم بالطهارة في أدلته طهارته و من المعلوم انتفاء الحكم بانتفاء موضوعه.

[مسألة ٥- لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسلة الاولى و الثانية في البول]

مسألة ٥- لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسلة الاولى و الثانية في البول الذي يعتبر فيه التعدد

و عدم الفرق بين الغسلتين لإطلاق دليل طهارة ماء الاستنجاء بعد فرض صدقه عليهما و هذا ظاهر.

[مسألة ٦- إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي]

مسألة ٦- إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي فمع الاعتياد كالتطبيع و مع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات في وجوب الاحتياط من غسلته

لخروج الغائط من غير المخرج الطبيعي حالات (الأولى) صيرورته عاديا مع انسداد الموضع الطبيعي و لا يخفى انه (ح) يصير طبيعيا الا انه طبيعة ثانية بالعرض و لا شبهة في صدق ماء الاستنجاء على ما يستعمل في طهره و في طهارته بعد فرض صدق ماء الاستنجاء عليه لإطلاق دليل طهارته.

و دعوى ان المنسب الى الذهن من أسئلة السائلين ليس الا- ما يتعارف وجوده بحسب أصل الخلقة فينزل إطلاق الجواب عليه مدفوعة بعد كون الانسباق المذكور ناشيا من غلبة الوجود الغير المضر بالتمسك بالإطلاق.

الثانية ان يكون خروجه عن غير المخرج الطبيعي عاديا أيضا لكن مع عدم انسداد الموضع الطبيعي أيضا بأن يخرج منهما معا أو على سبيل التناوب و الحكم في هذه الحالة أيضا كأولى لكن دعوى الانصراف هنا أظهر.

الثالثة ان لا يكون خروجه عن غير المخرج الطبيعي عاديا مع صدق ماء الاستنجاء على ما يستعمل في غسله.

و قد يقال بدخوله في حكم ماء الاستنجاء أيضا لإطلاق دليله و عدم البأس في انصرافه إلى الطبيعي لأنه بدوى منشئه ندره الوجود لكنه مشكل جدا: فالأحوط لو لم يكن الأقوى إلحاق تلك الحالة بمطلق الغسالة و عدم إدخالها في حكم ماء الاستنجاء كما ان المصرح به في كلمات جملة من الأساطين أيضا نفى الفرق بين الطبيعي و بين غيره إذا صار غير الطبيعي عاديا.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٣٧

الرابعة هي الثالثة بعينها مع عدم صدق ماء الاستنجاء على ما يستعمل في طهره و لا إشكال في انه لا يحكم بحكم ماء الاستنجاء بعد فرض عدم صدق اسمه عليه و هذا ظاهر.

[مسألة ٧- إذا شك في ماء أنه غسالة الاستنجاء أو غسالة سائر النجاسات يحكم عليه بالطهارة]

مسألة ٧- إذا شك في ماء أنه غسالة الاستنجاء أو غسالة سائر النجاسات يحكم عليه بالطهارة و ان كان الأحوط الاجتناب. و ليعلم ان حكم هذا الشك بعد البناء على نجاسة غسالة سائر النجاسات و ان الاحتياط في الاجتناب أيضا على هذا المبنى لا على الاحتياط في الاجتناب عن سائر الغسالات و اما الحكم بالطهارة عند الشك في كون ماء من غسالة الاستنجاء أو غسالة سائر النجاسات فلاستصحاب طهارته عند الشك في بقائها و يمكن ان يحكم بنجاسته بوجوه.

الأول التمسك بعموم ما يدل على نجاسة الغسالة إذ قد خرج عنه غسالة الاستنجاء و يكون الشك في المقام في كون المشكوك من افراد المخصص بعد القطع بكونه من افراد العام لكن التمسك به مبنى على جواز التمسك بعموم العام في الشبهة المصدقية للمخصص و الحق عندنا و ان كان عدم جوازه لكن بناء المصنف (قده) على صحة التمسك به و عليه فكان عليه ان يحكم بالنجاسة.

الثاني التمسك باستصحاب عدم كونه ماء الاستنجاء و ذلك بناء على ان عموم العام الدال على نجاسة الغسالة إذا خصص بماء الاستنجاء يصير منشأ لتعنون موضوع حكم العام بالغسالة التي ليست بماء الاستنجاء و ليس إخراج ماء الاستنجاء عن تحت العام

كموت أحد أفراد العام الذي لا يغير موضوع العام في الاحياء منهم و بعبارة أوضح قبل ورود التخصيص كان تمام موضوع حكم العام هو الغسالة و بعد ان خصص بما عدا ماء الاستنجاء خرجت الغسالة عن كونها تمام الموضوع و صارت جزء من الموضوع المركب منها و مما ليس بماء الاستنجاء و إذا شك في كون ماء الاستنجاء بعد العلم بكونه غسالة ملاقيا للنجاسة يستصحب عدم كونه ماء الاستنجاء فيحرز الموضوع المركب بعضه و هو كونه ملاقيا للنجاسة بالوجدان و بعضه بالاستصحاب فيترتب عليه الحكم بالنجاسة. و هذا ليس من استصحاب العدم المحمولي لإثبات العدم النعتي الممنوع إجرائه لكونه من الأصول المثبتة. بل هو من استصحاب العدم النعتي لأن الماء قبل ملاقاته مع النجاسة كان موجودا متصفا بأنه ليس من ماء مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٣٨

الاستنجاء و بعد ملاقاته معها يشك في بقاءه على وصفه السابق فيستصحب بقاءه و لا بأس بهذا الوجه و عليه فينبغي ان يقال في المقام بوجود الاجتناب.

الوجه الثالث ما بنى عليه بعض أساتيدنا رضوان الله عليه من انه كلما أنيط الرخصة في شىء على أمر وجودى بدلالة دليل إناطتها عليه يفهم بالدلالة العرفية عدمها عند الشك في ثبوت ذاك الأمر الوجودى و ذلك كالاغتصام المترتب على الكرية و القصر المترتب على المسافة و المقام أيضا من هذا القليل لإناطة طهارة الغسالة على كونها ماء الاستنجاء فيترتب عليها الطهارة عند إحراز كونها منه و يحكم بنجاستها عند الشك في كونها منه و هذه القاعدة غير ثابتة عندنا و قد تقدم البحث عنها في الماء المشكوك كريتته في المسألة السابعة من مسائل الفصل المعقود في الماء الراكد.

[مسألة ٨- إذا اغتسل في كر كخزانه الحمام أو استنجى منه]

مسألة ٨- إذا اغتسل في كر كخزانه الحمام أو استنجى منه لا يصدق عليه غسالة الحدث الأكبر أو غسالة الاستنجاء أو الخبث. و قد تقدم حكم غسالة الحدث الأكبر في تنبيهات حكم ما يستعمل في رفع الحدث الأكبر و اما غسالة الاستنجاء فالدليل على اختصاص سلب طهوريتها في رفع الحدث بالماء القليل هو ان الدليل على سلبها عنه كان هو الإجماع كما تقدم و هو منتف في غير القليل.

و اما الدليل على جواز رفع الخبث بالماء المعتصم المستعمل في رفع الحدث الأكبر أو الاستنجاء فلعله الإجماع على جواز رفعه به و السيرة القطعية المستمرة من تطهير المتنجسات في الماء الكثير من غير نكير و هذا ظاهر جدا.

[مسألة ٩- إذا شك في وصول نجاسة من الخارج أو مع الغائط يبنى على العدم]

مسألة ٩- إذا شك في وصول نجاسة من الخارج أو مع الغائط يبنى على العدم و ذلك لاستصحاب عدمه.

[مسألة ١٠- سلب الطهارة و الطهورية عن الماء المستعمل]

مسألة ١٠- سلب الطهارة و الطهورية عن الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر أو الخبث استنجاء أو غيره انما يجرى في الماء القليل دون الكر فما زاد كخزانه الحمام و نحوها.

هذه المسألة اعاداة للمسألة الثامنة و لعله أراد من اعادتها لتثبيت العموم بالنسبة إلى الطهارة و الطهورية في رفع الحدث و الخبث.

[مسألة ١١- المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر]

مسألة ١١- المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر فلو اخرج

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٣٩

بعد ذلك لا يلحقه حكم الغسالة و كذا ما يبقى في الإناء بعد اهراق ماء غسالته

و يدل على طهارة المتخلف في الثوب و ما يبقى في الإناء بعد اهراق ماء غسالته. الإجماع على طهارته كما ادعاه غير واحد من المحققين. و السيرة القطعية بعدم الاجتناب عنه. و لزوم استحالة تطهير المتنجس لولاه إذا تنجس به بعد طهره و استبعاد التفكيك بين الحكم بنجاسته و طهارة ما فيه من الثوب المغسول أو الإناء مع عموم تنجيس كل متنجس. و تبعيته للمغسول في الطهر. و حكم العرف الارتكازي في تطهير المتلوث بالقذرات عندهم فإنهم يعاملون مع المتخلف فيه معاملة الطيب و لا يستقذرون منه بعد خروج مقدار المعتد به من غسالته. و إطلاق الاخبار الدالة على تطهير المتنجسات بالماء حيث انه ليس فيها بعد الأمر بالغسل أو الصب أو النضح و العصر ذكر عن المتخلف فيدل على طهارته.

ففي موثقة عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام قال سئل عليه السلام عن الكوز أو الإناء يكون قدرا كيف يغسل و كم مرة يغسل قال يغسل ثلاث مرة يصب الماء فيه فيتحرّك فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه و قد طهر و قال يغسل الإناء الذي تصيب فيه الجر ذميتا سبع مرة فإن إطلاق قوله عليه السلام ثم يفرغ منه و قد طهر يشمل ما إذا بقي بعد الإفراغ منه شيء من ماء عسالته فيكون محكوما بالطهارة فما يلاقيه طاهر و ان بقي في المحل نداوة من اثر الغسل قال في المعالم و هذا هو الظاهر من عبارات الأصحاب القائلين بالتنجيس و ربما نسب الى بعضهم القول بالنجاسة إذا ورد على المحل الطاهر و كان باقيا على رطوبة الحاصلة من غسله نجسا و ان تكرر ذلك لا- إلى نهاية محتجا بأنه ماء قليل لاقي نجاسة و قرب بأن طهارة المتنجس بالقليل على خلاف الأصل المقرر من نجاسة القليل بالملاقاة فيقتصر فيه على موضع الحاجة و هو المحل دون الماء ثم قال و فساد هذا الكلام أظهر من ان يبين.

[مسألة ١٢- تطهر اليد تبعا بعد التطهير]

مسألة ١٢- تطهر اليد تبعا بعد التطهير فلا حاجة الى غسلها و كذا الظرف الذي يغسل فيه الثوب و نحوه.

حكم هذه المسألة أيضا كالمسألة السابقة ثابت بالسيرة القطعية و الارتكاز العرفي و إطلاق أدلة التطهير و يدل على طهارة خصوص الظرف إطلاق صحيحة محمد بن مسلم في غسل الثوب قال عليه السلام اغسله في الممرن مرتين فإن إطلاق الغسل

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٤٠

في الممرن مرتين و الحكم بحصول الطهر يدل بالدلالة الالتزامية العرفية على طهر الممرن أيضا بعد تمام غسل ما فيه و إخراج من غسالته.

[مسألة ١٣- لو أجرى الماء على المحل النجس زائدا على مقدار]

مسألة ١٣- لو أجرى الماء على المحل النجس زائدا على مقدار يكفي في طهارته فالمقدار الزائد بعد حصول الطهارة طاهر و ان عد تمامه غسلة واحدة و لو كان بمقدار ساعة و لكن مراعاة الاحتياط أولى.

أما طهر المقدر الزائد بعد حصول الطهارة فلأنه ماء طاهر يلقى محلا طاهرا فلا موجب لتنجسه. و ذلك بعد فرض حصول طهر المحل بمقدار الكافي في طهارته: و لا بد من الالتزام بحصول الطهر بصرف وجوده الصادق على المقدار الكافي منه في الطهر. و اما أولوية مراعاة الاحتياط فلعد ما يجرى على المحل ما لم ينقطع غسله واحدة لاتصاله و عدم انقطاعه و كون الوحدة الاتصالية مساوقة للوحدة الشخصية فيشمل جميعه من المقدار الكافي و الزائد عليه دليل نجاسة الغسالة.

[مسألة ١٤- غسالة ما يحتاج الى تعدد الغسل كالبول مثلا إذا لاقت شيئا لا يعتبر فيها التعدد]

مسألة ١٤- غسالة ما يحتاج الى تعدد الغسل كالبول مثلا إذا لاقت شيئا لا يعتبر فيها التعدد و ان كان أحوط. و قد مر البحث عن حكم هذه المسألة في خلال البحث عن الغسالة.

[مسألة ١٥- غسالة الغسلة الاحتياطية استحبابا يستحب الاجتناب عنها]

مسألة ١٥- غسالة الغسلة الاحتياطية استحبابا يستحب الاجتناب عنها لقيام الاحتمال في نجاسته الذي هو الموضوع للحكم برجحان الاحتياط عقلا و حسنه شرعا. مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٤١

[فصل الماء المشكوك نجاسته طاهر]

إشارة

فصل الماء المشكوك نجاسته طاهر الا مع العلم بنجاسته سابقا و المشكوك إطلاقه لا يجرى عليه حكم المطلق الا مع سبق إطلاقه و المشكوك اباحت محكوم بالإباحة إلا مع سبق ملكية الغير أو كونه في يد الغير المحتمل كونه له. في هذا المتن أمور.

الأول إذا شك في نجاسة ماء بالشك البدوي الغير المقترن بالعلم الإجمالي فاما يعلم بحالته السابقة أولا فإن علم بحالته السابقة يستصحب بقائها سواء كانت الحالة المعلومه هي الطهارة أو النجاسة فيحكم بطهارته أو نجاسته بالاستصحاب و لا تنتهي النوبة إلى التمسك بقاعدة الطهارة لحكومة الاستصحاب عليها و لو مع توافقه معه و ان لم يعلم بحالته السابقة فهو محكوم بالطهارة بقاعدة الطهارة الثابتة عند الشك في طهارة كل شيء و قاعدتها الجارية عند الشك في طهارة الماء.

و يدل على الاولى موثقة عمار عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر. فإذا علمت فقد قدر و ما لم تعلم فليس عليك. و لا إشكال في جريانها في الشبهة الموضوعية و في إجراءاتها في الشبهة الحكمية بحث طويل قرر في الأصول و كيف كان فلا إشكال في صحة التمسك بها في المقام الذي هو الشك في طهارة الماء من جهة الشبهة الموضوعية و اما لو فرض الشك في طهارته من جهة الشبهة الحكمية كما إذا شك في حكم ماء مخصوص و انه هل هو طاهر شرعا فالمرجع فيه عموم خلق الله الماء طهورا لكنه صرف فرض إذ ليس لنا ماء نشك في حكمه الشرعي كما لا يخفى. و يدل على الثانية خبر حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام الماء كله طاهر حتى تعلم انه قذر.

الثاني إذا شك في ماء انه مطلق أو مضاف فمع العلم بحالته السابقة أيضا يستصحب

بقائها من غير فرق بين كونها الإطلاق أو الإضافة فيثبت به إطلاقه أو إضافته و مع عدم الحالة السابقة كالمخلوق دفعة أو مع عدم العلم بها فلا أصل يحرز به إطلاقه أو إضافته و لا بد من الرجوع الى الأصل الحكمى بالنسبة الى ما يترتب على إطلاقه و إضافته و هو مختلف فمع ملاقاته للنجاسة يقطع بنجاسته لو كان قليلا- و يصير مشكوك النجاسة لو كان كرا أو جاريا فيحكم عليه بالطهارة بقاعدتها فيجوز اكله و شربه و إذا استعمل فى رفع الحدث أو الخبث لا يؤثر فى الطهر ظاهرا بل المرجح عند الشك فى ارتفاع الحدث أو الخبث به هو استصحاب بقائهما.

الثالث إذا شك فى إباحة ماء فمع اماره على إحراز حاله يحكم بها كما إذا كان فى يد الغير المحتمل كونه له فان اليد اماره على الملكية فيعامل مع ما فى يده معاملة ملكه له فلا يجوز التصرف فيه الا بإذن صاحب اليد و لا فرق فى ذلك بين ما علم بحالته السابقة و عدمه لان اليد حاكمه على الاستصحاب و مع عدم اماره فى البين فمع العلم بحالته السابقة يؤخذ بها سواء كانت الإباحة أو غيرها و مع عدمه فهل الأصل الجارى فيه هو الإباحة عند القائلين بجرانها فى الشبهة البدوية أو الاحتياط لكون المورد من الأموال و قد قال القائل بالبراءة فى الشبهة البدوية بالاحتياط فى مورد الأموال و الاعراض و النفوس و جهان الذى عليه شيخ أساتيدنا (قده) هو الأخير و لكنه لم يبين له وجهها الا الكبرى الكلية من لزوم الاحتياط فيما أحرز اهتمام الشارع فيه برعاية الواقع و لا- بد من إثبات كون الموارد الثلاثة من هذا القبيل فنقول اما مورد النفوس فلا- ينبغى الإشكال فى كونه من موارد الاحتياط كما إذا دار أمر امرء بين كونه محقون الدم أو مهدوره فإنه لا تجرى الإباحة فى قتله من جهة احتمال كونه مهدور الدم مع قطع النظر عن الأصل الموضوعى الذى يحرز به محقونيته حيث ان الأصل فى الإنسان هو محقونيه دمه الى ان يثبت هدره بدليل.

و اما فى الاعراض و الأموال فمقتضى ما فى خبر مسعده بن صدقة هو الرجوع الى الإباحة عند الشك فيهما حيث مثل عليه السلام للأموال بمثل الثوب الذى يكون عليك قد اشتريته و هو سرقة و للاعراض بمثل المرأة التى تحتك و هى أختك أو رضيعتك و هذان المثالان و ان كانا من موارد الأصل الموضوعى حيث ان فى مثال الثوب تجرى أصالة الصحة فى البيع مع كون يد البائع اماره على ملكيته و فى مثال المرأة يكون الأصل الجارى هو أصالة عدم تحقق

النسب أو عدم الرضاع الا ان حكم الامام عليه السلام بإجراء الإباحة فيهما يصير دليلا على إجرائها فى الأموال و الاعراض الا ان يقوم دليل على المنع عنه.

و ربما يستدل للمنع عن الرجوع الى الإباحة بخبر محمد بن زيد الطبرى المروى فى الكافى عن الرضا عليه السلام و فيه كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبى الحسن الرضا عليه السلام يسأله الاذن فى الخمس فكتب عليه السلام اليه بسم الله الرحمن الرحيم ان الله واسع حكيم ضمن على العمل الثواب و على الضيق الهم لا- يحل مال الا من وجه أحله الله ان الخمس عوننا على ديننا و على عيالاتنا و على موالينا و ما نبذل و نشترى من أعراضنا ممن نخاف سطوته فلا- تزووه عنا و لا تحرموا أنفسكم دعائنا ما قدرتم عليه فان إخراجة رزقكم و تمحيص ذنوبكم و ما تمهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم و المسلم من يفى لله بما عاهد اليه و ليس المسلم من أجاب باللسان و خلف بالقلب و السلام.

و ضبطه فى الكافى كاف فى وثاقته، فلا يحتاج الى النظر فى سنده و قد قرب الاستدلال به ان مقتضى قوله عليه السلام لا يحل مال الا من وجه أحله الله هو أصالة الحرمة فى الأموال إلا مع العلم بوجود السبب المحلل لكن الانصاف عدم دلالة على أصالة الحرمة فى الأموال عند الشك فيها بل المستفاد منه عدم حل مال أحد إلا برضى صاحبه كما هو مفاد قوله عليه السلام لا يحل

مال امرء الا- بطيب نفسه. فان قوله عليه السلام لا يحل مال الا من وجه أحله الله انما هو في جواب الاذن عن مال الخمس و لا ربط له بمورد الشك في الحل حتى يقال بكونه قاعدة سارية في جميع موارد الشك في حلية الأموال مع ان أصل الحل الثابت بدليله هو وجه من وجوه ما أحله الله فيكون حاكما على ما يستفاد من هذا الخبر لو سلم شموله لمورد الشك.

و بالجمله فالاستدلال بهذا الخبر لإثبات الاحتياط في المال المجهول حرمة ليس بشيء. و ليعلم ان مورد اجراء الإباحة انما هو فيما لم يكن أصل موضوعي في البين كما إذا شك في مال انه منه أو من غيره و لم يكن في يده و لا في يد غيره كالشك في ماء أنه مائة المتكون في بئر أو بئر غيره حيث لا أصل موضوعي في البين يحرز به حاله من يد أو استصحاب و نحوهما و لعل الحكم في مثله هو التصنيف و قد حررنا المسألة في الحلال المختلط بالحرام من كتاب الخمس من هذا الشرح فراجع. فالتحصّل من هذا الأمر هو جواز الرجوع الى أصالة الإباحة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٤٤

عند الشك في إباحة ماء أو حرمة و الله الهادي إلى الصراط المستقيم.

[مسألة ١- إذا اشتبه نجس أو مغصوب في محصور كإناء في عشرة يجب الاجتناب]

مسألة ١- إذا اشتبه نجس أو مغصوب في محصور كإناء في عشرة يجب الاجتناب و ان اشتبه في غير المحصور كواحد في ألف مثلا لا يجب الاجتناب عن شيء منه

لو اشتبه الإناء النجس بالطاهر أو المغصوب بالمباح فاما يكون الاشتباه في عدد محصور و الشبهة محصورة أو يكون في عدد غير محصور و الشبهة غير محصورة فعلى الأول يجب الاجتناب عن الجميع و ذلك لقاعدة العلم الإجمالي المقتضى لتنجز معلومه كالعلم التفصيلي حسبما قرر في الأصول مضافا الى نفي الخلاف فيه بل عن جماعة دعوى الإجماع عليه و موثقتى سماعه و العمار الساباطي كما سيأتي و (ح) فمع وجود غير المشتبه يستعمل غيره في رفع الحدث و مع الانحصار يتم كما سيأتي. و على الثاني أعنى كون الشبهة غير محصورة فالذي يظهر من المتن جواز ارتكاب الجميع فالكلام هاهنا يقع في مقامين. الأول في الفرق بين الشبهة المحصورة و بين غيرها و الثاني في حكم الشبهة الغير المحصورة بعد تمايزها عن المحصورة اما الأول فقد ذكروا في الفرق بينهما وجوها لا يخلو شيء منها عن الخلل.

و ليعلم أولا ان الاختلاف في ضابط المحصور و غيره ليس بحسب مفهومهما لتبين مفهوم كل منهما لغة بل انما الخلاف في بيان المراد منهما في كلمات الأصحاب و قد حملهما بعض منهم على ما يتفاهم منهما عرفا و فسّرهما بعض بلازم معناهما و هو وجوه:

الأول ان الشبهة الغير المحصورة هي ما يعسر عدّ أطرافها اما مطلقا كما في عبائر الشهيد الثاني و الميسى و صاحب المدارك أو مع زيادة في زمان قصير و المحصورة ما كانت بخلافها.

الثاني ان الغير المحصور هو ما يؤدي الاجتناب عنه الى الترك غالبا كالصلاة في أمكنة متعددة يعلم إجمالا بمغصوبية واحد منها بحيث يستلزم ترك الصلاة في تلك الأمكنة تركها غالبا و كالاجتنب عن شاء موطوءة يؤدي الاجتناب عنها الى ترك أكل لحم الشاة غالبا و هذا التفسير محكى عن كاشف اللثام و استصوبه في مفتاح الكرامة.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٤٥

الثالث ما ارتضاه الشيخ الأكبر في الرسائل و هو ان غير المحصورة ما بلغ كثرة وقائعه المحتملة في الشبهة التحريمية إلى حد لا

يعتنى العقلاء بالعلم الإجمالي الحاصل فيها لضعف احتمال وجود الحرام في كل واحدة من الأطراف بواسطة سعتها و تراكم الاحتمالات فيها.

الرابع ما ذكره شيخ أساتيدنا (قده) و هو ان غير المحصور هو ما يبلغ أطراف الشبهة فيه الى حد لا يتمكن المكلف عادة من جمعها و استعمالها بحيث صارت كثرتها منشأ لخروج مجموعها عن محل الابتلاء و ان كان كل واحد من أطرافها داخلا في محل الابتلاء فالضابط في غير المحصور اجتماع أمرين الكثرة و عدم التمكن العادي من استعمال الجميع كشأه من شياه بلدة طهران أو بغداد و المحصور ما كان بخلافه.

الخامس ما ذكره شيخ المحققين الأستاذ العراقي (قده) و هو الإحالة إلى العرف لكن بعد اعتبار كون الأطراف موجودات بوجودات مستقلة منحازة لا مثل القطرة المجتمعة مع قطرات عديدة مجتمعة أو حبة من الحنطة المجتمعة مع حبات مجتمعة.

السادس ما ذكره المحقق الهمداني (قده) في الطهارة في المقام و في حاشيته على الرسائل و استفادته من تلويح كلام صاحب الحدائق و هو انه إذا كان الحرام المحتمل في الشبهة التحريمية مثلا مرددا بين أمور معينة متعارضة كهذا و ذاك و ذاك فهي محصورة محدودة و ان كان احتمال حرمة كل من الأطراف معارضا لدى العقل في بادي رأيه باحتمال حرمة ما عداه على سبيل الاجمال من دون التفات إلى أفراد ذاك المجمل تفصيلا كما إذا علم بان ما يراعه هذا الراعي بعضه موطوءة من غير إحاطة له بما يراعه مما هو من أطراف الشبهة فهي غير محصورة من غير فرق بين قلة أفراد المعلوم بالاجمال و كثرته فلو دخل في قرية مثلا و علم إجمالا بأن واحدا ممن يبيع الطعام في هذه القرية أمواله محرمة و كانت أطراف الشبهة و الذين يبيعون الطعام عشرة و لكنه لم يعلم آحادهم و لا- انحصارهم في العشرة كانت الشبهة غير محصورة فيكون الضابط في المحصور و غيره عنده العلم بآحاد المشتبه تفصيلا و عدمه فان علم بها تفصيلا بحيث يمكنه عد أطرافها بقوله هذا و ذاك و ذلك الى آخر الأطراف فهي محصورة و لو بلغت أفرادها في الكثرة ما بلغت و ان علم بها إجمالا بحيث لا يمكنه عدّها تفصيلا و لا الاخبار عنها الا بالعنوان الإجمالي مثل ما يراعه هذا الراعي أو يبيع الطعام في هذه القرية فهي غير محصورة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٤٤

و ان ترددت بين أطراف قليلة واقعا كالعشرة أو دونها نعم في المحصورة الكثيرة أطرافها ربما تصير كثرة الأطراف منشأ لخروج بعضها عن محل الابتلاء فلا يكون العلم الإجمالي منجزا (ح) لكن عدم تنجزه لمكان خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء لا لأجل كون الشبهة غير محصورة كما انه في غير المحصورة مع كون جميع الأطراف محلا للابتلاء إذا كانت قليلة لا يكون العلم الإجمالي مؤثرا لمكان كون الشبهة غير محصورة لا لخروج بعض أطرافها عن محل الابتلاء و قال (قده) بان هذا الضابط أمس بتسمية الشبهة به غير محصورة فيكون إطلاق غير المحصور عليها على وجه الحقيقة لا المجاز بخلاف الضوابط المتقدمة.

هذا محصل ما استفدته من تعليقه على الرسائل و كتاب طهارته في الماء المشتبه و لا يخفى ما فيه من الوهن و الخروج عن تفسير مراد الأصحاب و كيفما كان فهذه جملة ما عثرت عليه في بيان الضابط و الانصاف عدم ركون النفس بشيء منها الا الإرجاع إلى العرف و جعل حكمهم مشخصا و معيارا للتمييز لكن المفهوم العرفي و لو كان من أبده الأشياء عندهم ينتهي في صدقه على بعض المصاديق الى الشك فهل في مورد الشك في كونها محصورة أو غيرها يحكم عليها بحكم المحصورة فيجب فيه الاحتياط أو حكم غير المحصورة فيرجع الى البراءة (وجهان) أقواهما الأول حسبما قرر في الأصول.

المقام الثاني في حكم الشبهتين أما الشبهة المحصورة فالأقوال فيها و ان تعددت حتى أنها بعضهم إلى سبعة لكن المختار عندنا كون العلم الإجمالي علة تاممة لحرمة المخالفة القطعية و منع العقل الصريح عن ارتكابها مع فرض بقاء الواقع المعلوم بالاجمال على ما هو عليه و عدم تجاوز الشارع عن حكمه المعلوم بالاجمال و لكن يصح معه الترخيص في ترك الامتثال بالنسبة

الى بعض الأطراف بجعل الطرف الغير المرخص فيه بدلا عن الواقع و قناعه الشارع عن امثال الواقع إذا كان في طرف المرخص فيه بالامثال في الطرف الذى جعله بدلا و هذا الذى اخترناه هو المستفاد من عبائر الشيخ الأكبر (قده) في الرسالة و هو الذى تسالم عليه أساتيدنا الذين استفدنا منهم في مدة طويلة شكر الله سعيهم و البسهم حلال الأنوار.

و هو المطابق مع حكم العقل فإن شئت عبر بان العلم الإجمالى علة تامه لوجوب الموافقة القطعية و تقييح العقل في ترخيص ترك الامتثال في بعض الأطراف كما كان يعبر به

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٤٧

بعض أساتيدنا لكن كل ذلك بلا جعل البديل في الامتثال. و ان شئت فعبر بأنه مقتضى لوجوبها و يجوز العقل في ترخيص ترك الامتثال في بعض الأطراف كما هو ظاهر عبارة الرسائل و صريح مختار بعض أساتيدنا جزاهم الله عن العلم خيرا لكن مع جعل البديل. فالمآل واحد و هو حكم العقل بصحة قناعه الشارع في امتثال حكمه بإتيان بعض افراد ما يحتمل انطباقه عليه و ترخيصه في ترك البعض الآخر فإن كان المآتى به هو الموافق مع الواقع فهو و ان كان الفرد الآخر الذى ترك امثاله هو الواقع فكان قد قنع في مقام امتثال حكمه بإتيان ما ليس بالواقع و يرتضيه بدلا عن الواقع و هذا ليس بمستنكر بل ليس بعزيز. إذ النتيجة المستفادة من قاعدة التجاوز و الفراغ كلها من هذا القليل و هذا محصل ما حققناه في الأصول في الشبهة المحصورة و تمام الكلام في محله هذا بحسب ما يقتضيه حكم العقل و اما في المقام فيدل عليه مضافا الى ما ذكرنا من صريح حكم العقل به عدم الخلاف في الحكم المذكور و دعوى الإجماع عليه في لسان جماعة من الأساطين.

و موثقة سماعه عن الصادق عليه السلام في رجل معه إناء ان وقع في أحدهما قدر لا يدري أيهما هو و ليس يقدر على ماء غيرهما قال عليه السلام يهريقهما و يتيمم. و موثقة عمار الساباطى عنه عليه السلام مثلها. و هاتان الموثقتان معتبرتان و عن المنتهى تلقيهما الأصحاب بالقبول. ثم ان وجوب الامتثال بالنسبة إلى رعاية التكليف في جميع الأطراف في مثل شرب الماء المشتبه و اكله ظاهر و اما في مقام رفع الحدث به فمع انحصار الماء بالأطراف المشتبه هل يتعين التيمم أولا و هل يجب اراقة الماء أولا- أولا- فيه بحث طويل يجيء في طي المسألة السابعة و انه مع عدم الانحصار أيضا هل يتعين الوضوء أو الغسل بالماء المعلوم طهارته تفصيلا أو يجوز ان يتوضأ مثلا بأحد المشتبهين ثم يطهر بدنه بالآخر ثم يتوضأ بالباقي من الآخر كلام يجيء في المسألة العاشرة و يجيء الكلام في رفع الخبث به منافى المسألة العاشرة فانتظر هذا تمام الكلام في الماء المشتبه بالنجس أو المغصوب بالشبهة المحصورة.

و اما الشبهة الغير المحصورة بالحكم فيها يختلف باختلاف الضوابط المذكورة فيها. فعن بعضهم عدم الفرق بينها و بين الشبهة المحصورة من حيث كونها غير محصورة.

بمعنى ان الحصر و عدم الحصر لا يوجب الفرق بينهما في الحكم فكما ان في المحصورة ما لم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٤٨

ينته الى موجب مرخص في ترك الامتثال مثل الاضطرار الى ترك الامتثال في بعض الافراد أو خروجه عن محل الابتلاء و نحوهما من المرخصات يجب مراعاة الواقع بترك المخالفة القطعية و تحصيل الموافقة القطعية فكذلك في غير المحصورة و كما انه في المحصورة عند طر و مرخص ينتفى مراعاة العلم الإجمالى فكذلك في غير المحصورة الا ان طر و المرخص في غير المحصورة يكون أكثر لمكان كثرة الافراد فينتهى إلى خروج بعضها عن محل الابتلاء أو الاضطرار الى عدم رعاية الواقع فيه دون المحصورة و هذا كما ترى ليس بفارق أصلا.

و عن بعضهم عدم وجوب الاحتياط فيها بدعوى الإجماع على عدمه فعن فوائد البهبهاني (قده) ان عدم وجوب الاجتناب من غير

المحصور مجمع عليه بين الكل ولا ريب فيه و مدار المسلمين فى الأعصار و الأمصار على ذلك و عن حاشيته على المدارك دعوى الضرورة عليه و قال بكونه ضرورى الدين. و الظاهر من الضابطين الأولين المذكورين فى المقام الأول أو جعل المناط حكم العرف اما مطلقا أو مع التقييد باعتبار كون الأطراف موجودات بوجودات مستقلة، هو عدم الفرق بين الشبهتين إلا بإصابة الغير المحصورة غالبا بما يوجب الرخصة فى ترك مراعاة الواقع فى أطرافه و على هذه الضوابط فىكون حكم الغير المحصورة كالمحصورة بعينه و على ما ارتضاه الشيخ الأ-كبر (قده) من بلوغ الأطراف المحتمل الى حد لا يعنى العقلاء بالعلم الإجمالى الحاصل فيها لضعف احتمال وجود الحرام فى كل واحدة من الأطراف بواسطة سعتها يكون العلم الإجمالى ملغى من حيث الحكم و ان كان متحققا حقيقة لكنه (قده) قد أمر فيه بالتأمل و قد ذكروا فى وجهه عدم تمامية هذا الوجه و فساد مقايسة المضار الدنيوية بالآخروية بان عدم الاعتناء بالاحتمال الموهوم انما هو فى المضار الدنيوية التى يجوز عقلا توطين النفس على تحملها على تقدير المصادفة لبعض الأغراض العقلائية لا بالنسبة إلى العقاب فان التحرز من محتمله لازم عقلا و ان كان احتمالته فى غاية البعد، فلا يجوز ان يكون بعد الاحتمال منشأ للقطع بالعدم كما هو مناط الرخصة فى حكم العقل. و يمكن ان يذب عنه بان بعد الاحتمال يوجب سلب التنجز عن التكليف لكون المنجز هو الاحتمال الذى يعنى به العقلاء. و صرف احتمال مخالفة التكليف لا يلزم احتمال العقاب بل مخالفة ما كان على تقدير ثبوته منجزا بقيام منجز عليه و الا فى الشبهات البدوية أيضا يكون احتمال مخالفة التكليف فى إجراء البراءة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٤٩

موجودا لكنه يقطع معه على عدم العقاب لعدم المنجز عليه على تقدير ثبوته و ليس العلم الإجمالى بثبوت تكليف فى العالم بيانا لحكم هذه المخالفة المحتملة احتمالا بعيدا غير معتد به لدى العقلاء فىكون (ح) عقابا بلا بيان.

و مما ذكرنا يظهر اندفاع ما أورده الأستاذ المعظم العراقى (قده) عليه بان ضعف الاحتمال ان اخرج العلم الإجمالى عن كونه موجبا للاشتغال فالمخالفة القطعية (ح) جائزة و ان كان العلم الإجمالى معه موجبا للتنجز فاحتمال وجود تكليف منجز فى كل طرف من أطراف المعلوم بالإجمال موجب لاحتمال العقاب فىصير كل طرف موردا للاحتياط فىجب تحصيل الموافقة القطعية.

و وجه الاندفاع واضح حيث ان فى ترك امثال الجميع بترك فعل جميع الأطراف فى الشبهة الوجوبية أو فعل جميعها فى الشبهة التحريمية يقطع بمخالفة التكليف المعلوم فى البين و هذا بخلاف تركه فى بعض الأطراف حيث أنه ليس فيه الاحتمال المخالفة احتمالا لا يعنى به العقلاء فبالنسبة إلى المخالفة القطعية قام المنجز و تم البيان بخلاف الموافقة القطعية و هذا لعله ظاهر هذا.

و لكن الإنصاف ان هذا الوجه بعد لا يخلو عن شىء لان ترتب استحقاق العقاب على مخالفة الواقع المعلوم فى البين فى المقام نظير ترتب اثر السم على شربه فى صورة المصادفة فى المثال الذى ذكره الشيخ (قده) فكما ان شرب السم على تقدير المصادفة يؤثر أثره و لا- يمنع عن تأثيره ضعف احتمال وجوده فكذا ترتب استحقاق العقاب على مخالفة الواقع المعلوم بالإجمال على تقدير المصادفة مع فرض منجزية العلم الإجمالى يدور مدار مصادفتها و يصير منشأ لحكم العقل بوجوب دفعه عند احتمالته و لو كان الاحتمال ضعيفا غايته هذا على ما ارتضاه الشيخ (قده) فى الضابط بين المحصور و غيره.

و على الوجه الرابع و هو الذى ابدعه شيخ أساتيدنا المرحوم النائنى (قده) من كون الضابط فى غير المحصور هو بلوغ الأطراف فى الكثرة إلى حد لا يتمكن المكلف عادة من جمعها و استعمالها بحيث تصير الكثرة منشأ لخروج مجموعها عن محل الابتلاء و ان كان كل واحدة من أطرافها داخله فيه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٥٠

فاللازم أولا- هو الفرق بين الشبهة التحريمية و الشبهة الوجوبية بجريان هذا الضابط فى الأولى دون الأخيرة حيث ان كثرة

الأطراف فى الشبهة التحريمية يمكن ان تبلغ إلى مرتبة لا يتمكن المكلف من جمعها و استعمالها على نحو الاجتماع كما إذا علم بمطوئية شاة من الشياة المذبوحة فى الطهران المنتشرة فى دكا كينه المعدة لبيعه فإنه لا يتمكن من جمع تمام تلك الشياة و استعمالها على نحو الاجتماع و هذا بخلاف الشبهة الوجوبية كما إذا علم بوجود أكل لحم شاة من تلك الشياة فإنه يتمكن من ترك أكل جميعها ففى الشبهة التحريمية لا يتمكن من المخالفة القطعية بخلاف الوجوبية فان مخالفتها بمكان من الإمكان و لازم ذلك هو عدم وجوب الموافقة القطعية فى الأولى دون الأخيرة لأن وجوبها متفرع على حرمة المخالفة و المفروض انها فى الشبهة التحريمية ليست محرمة لخروجها عن القدرة مع اعتبار مقدورية متعلق التكليف فإذا لم تكن المخالفة محرمة لم تكن الموافقة واجبة لتفرع وجوبها على حرمتها.

و اما الشبهة الوجوبية فلما كانت المخالفة ممكنة فيكون محرمة يجب الموافقة أيضا الا ان يعرض المانع عنها من الاضطرار أو الخروج عن محل الابتلاء و نحوهما فحال الشبهة الغير المحصورة فى الشبهة الوجوبية عنده (قدس سره) حال الشبهة المحصورة و انما الفرق بينهما فى الشبهة التحريمية و لا يخفى ان ما افاده (قده) إنكار للفرق مع ما فيه من الضعف لأن القدرة على الشىء انما هو بالتمكن من فعله و تركه معا بحيث يكون حال القادر ان شاء فعل و ان شاء ترك ففى الشبهة الوجوبية التمكن من ترك الجميع لا يصير منشأ لمقدوريته الا بعد التمكن من فعله كك كيف و الا لكان الجميع فى الشبهة التحريمية أيضا مقدورا لتمكنه من تركه كك فالحق أن أطراف الشبهة بوصف الاجتماع غير مقدور للمكلف فى الوجوبية و التحريمية لعدم تمكنه فيهما من فعل الجميع كك و ان كان متمكنا من ترك الجميع نعم تحصيل القطع بالمخالفة فى الشبهة التحريمية بارتكاب الجميع غير مقدور بخلاف تحصيله فى الشبهة الوجوبية فإن تحصيل القطع بها بترك جميع الأطراف بمكان من الإمكان.

و على الوجه السادس الذى ذكره المحقق الهمداني (قده) فاللازم عدم وجوب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٥١

الاجتناب عن كل ما يحيط به من الأطراف و عدم حرمة المخالفة فإن الأصل الجارى فيما أحاط به لا يعارضه الأصل الجارى فى غيره إذ لا اثر لهذا الأصل ما لم يحرز و لم يعلم ان ذلك الذى يمكن ان يكون طرفا للشبهة مما يعلمه قال (قده) فعمدة المستند بناء على هذا الضابط سلامة الأصل فيما أحاط به من الأطراف عن المعارض انتهى.

و لا- يخفى ما فيه فإنه مع بعد هذا التفسير فى نفسه عن مراد الأصحاب عدم العلم بتفاصيل بعض الأطراف لا يوجب سقوط الأصل الجارى فيها لكى يسلم الأصل فى ما أحاط به عن المعارض الا ان يصير الجهل بتفاصيلها موجبا لخروجها عن محل الابتلاء و عليه فيكون المنشأ لسقوط منجزية العلم هو خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء و (ح) ينتفى الفرق بين المحصورة من الشبهة و غير محصورتها و الى ذلك يشير (قده) بقوله مما يعلمه و يتلى به حيث عطف الابتلاء على العلم و بالجملة فهذا الوجه أيضا ليس بشىء.

و الذى يمكن الاعتماد عليه هو التفصيل بين المخالفة القطعية و الموافقة القطعية بحرمة الاولى مطلقا و عدم وجوب الثانية فيما إذا صادف ما يوجب سقوط العلم عن المنجزية بالنسبة الى جميع أطرافه أو قام إجماع على عدم وجوبها و فيما عدا ذلك فاللازم هو الاحتياط و مراعاة جانب العلم و الله يهدى من يشاء.

و مما ذكرنا يظهر الخلل فيما افاده المصنف (قده) بقوله لا يجب الاجتناب عن شىء منه فإنه كان عليه ان يقول و ان لم يجز ارتكاب الجميع أيضا هذا ما عندى فى هذه المسألة و قد خرجنا فيها عن طرز تحرير الفقه لكونها من المسائل الأصولية و لم نكتف عن بيانها بحوالتها إلى الأصول مخافة ان تصير الحوالة بلا وصول و على الله التوكل فى جميع الأمور.

[مسألة ٢- لو اشبهه مضاف في محصور يجوز ان يكرر الوضوء أو الغسل الى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه]

مسألة ٢- لو اشبهه مضاف في محصور يجوز ان يكرر الوضوء أو الغسل الى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه فإذا كانا اثنين يتوضأ بهما و ان كانت ثلاثة أو أزيد يكفي التوضى باثنين إذا كان المضاف واحدا و ان كان المضاف اثنين في الثلاثة يجب استعمال الكل و ان كان اثنين في أربعة تكفي الثلاثة و المعيار ان يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد و ان اشبهه في غير المحصور جاز استعمال كل منها كما إذا كان المضاف واحدا في ألف و المعيار ان لا يعد العلم الإجمالي علما و يجعل المضاف المشتبه بحكم العدم فلا يجرى عليه حكم الشبهة البدويّة أيضا و لكن الاحتياط أولى.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٥٢

في هذه المسألة أمور.

الأول لا تأثير في اشتباه الماء المطلق بالمضاف بالنسبة إلى جواز الشرب و الأكل و سائر استعمالاته إلا في رفع الخبث و الحدث به اما في رفع الخبث فلا ينبغي الإشكال في جوازه في الشبهة المحصورة بما ذكره المصنف (قده) في رفع الحدث بان يكرر الغسل بكل واحدة من الأطراف بعدد يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد فإنه يقطع (ح) بحصول الغسل بالمطلق من غير فرق في ذلك بين انحصار الماء بالمشتبه و بين وجود ماء آخر يعلم إطلاقه تفصيلا و كان خارجا عن أطراف الشبهة و سيظهر وجه نفى الفرق فيما نذكره في استعماله في رفع الحدث.

و مقتضى ما ذكره المصنف (قده) من عدم وجوب الاحتياط في الشبهة الغير المحصورة و جواز استعمال كل واحد منها في رفع الحدث يكون ذلك في رفع الخبث بطريق أولى و لكن فيما ذكره (قده) بحث يجيء الكلام فيه و عليه فالأحوط تكرير الغسل بأطراف المشتبه بالشبهة الغير المحصورة بما يحصل معه العلم بالغسل بالماء المطلق أيضا اللهم الا ان يكون بعض الأطراف خارجا عن محل الابتلاء و كان الطرف المغسول به مما قد علم سبقه بالإطلاق هذا بالنسبة الى ما عدا رفع الحدث به و اما رفع الحدث به فيقع الكلام تارة في الشبهة المحصورة و اخرى في غيرها.

اما الأولى فإما يكون مع انحصار الماء بالمشتبه أو يكون مع وجود ماء مطلق خارج عن أطراف المعلوم بالإجمال اما مع الانحصار فلا- شبهة في صحته ما ذكره المصنف من وجوب الاحتياط بالتكرار المذكور لانه واجد للماء المطلق و متمكن من استعماله في رفع الحدث و لو بالاحتياط المستلزم للتكرار و ما يذكر من الإشكالات في الاحتياط بالتكرار من منافاته مع قصد الوجه و التميز و نحو ذلك مندفع بما ذكر في الأصول و لا نزيل البحث في ذكره هنا لانه لعله من الفضول و لم يحك الخلاف في هذا الحكم الا عن القاضى فإنه منع من استعماله كك مستدلا بأنه حرام فيتعين التيمم و لا يخفى ان حرمة استعمال المضاف في رفع الحدث تشريعى و استعماله في رفعه بداعى تحصيل العلم باستعمال المطلق في رفعه احتياطا لا- يوجب التشريع بل الاحتياط يضاده و يدافعه كما حقق في محله و اما مع عدم الانحصار ففي جواز الاحتياط بالتكرار بحث لا من جهة منافاته مع ما ذكر من قصد الوجه و التميز بل لمكان

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٥٣

كون المعيار في الطاعة هو حكم العقل بكونها طاعة و العقل لا يرى الامتثال الإجمالي طاعة مع تمكن المكلف من الامتثال التفصيلي و لا أقل من الشك في ذلك فلا بد من ان يقتصر على المتيقن و هو الامتثال التفصيلي و الى ما ذكرنا يؤل كلام الشيخ (قده) في الرسائل حيث يقول ان الامتثال الإجمالي مع التمكن من الامتثال التفصيلي لعب بأمر المولى فلا يرد عليه ما أورد من إمكان كونه لغرض عقلائي و هو استراحة النفس من الفحص و انه على تقدير تسليمه أيضا يكون اللعب في كيفية الإطاعة لا في

أصلها فيتحقق الامتثال و لو مع اللعب فى كيفية الإطاعة و تمام الكلام فى ذاك موكول إلى الأصول و قد بسطنا القول فى ذلك فى كتاب الصلاة أيضا.

و كيف كان فالأحوط فى المقام مع وجود ما يعلم إطلاقه تفصيلا عدم الوضوء و الغسل بالمشتبته منه بالتكرار و لكن هذا الاحتياط يجب مراعاته فى استعمال المشتبه بالمضاف فى رفع الحدث و اما فى رفع الخبث فلا بأس عن استعماله فيه مع عدم الانحصار لعدم اعتبار الإتيان فيه بقصد الطاعة بل المعتبر حصول الغسل كيفما اتفق كما لا يخفى هذا تمام الكلام فى المشتبه بالمضاف بالشبهة المحصورة.

و اما المشتبه بالشبهة الغير المحصورة فالذى صرح به المصنف (قده) فى المتن هو جواز الاكتفاء به فى رفع الحدث باستعمال أحد الأطراف المعلوم بالإجمال الذى يكون مشكوك الإطلاق و الإضافة و جعل وجهه و معياره عدم عد العلم الإجمالى علما بواسطة تكاثر أطراف معلومه و كثرة احتمالاته و قد ذكرنا ان لازمه جواز رفع الخبث به بطريق اولى و لا يخفى ما فيه لان العلم الإجمالى عند العالم به أمر وجدانى لا يشوبه شك فى تحققه حيث انه يرى الإنسان من نفسه انه اما ان يعلم إجمالا أو لا يعلم إذا فرض وجوده فى أطراف غير محصورة كيف يمكن ان يقال بأنه ليس بالعلم و الا- يلزم من وضعه رفعه و ان شئت فقل ان العلم الإجمالى فى الشبهة المحصورة لا يتفاوت معه فى غير المحصورة بل فى الشبهتين هو هو و انما التفاوت بتكاثر الاحتمالات فى غير المحصورة من ناحية كثرة أطرافها دون المحصورة فالعلم الإجمالى فى الشبهة الغير المحصورة كالعلم الإجمالى فى الشبهة المحصورة المرددة أطرافها بين اثنين و المرددة بين العشرة فكما ان ترديد الأ-طراف بين الا-ثنين و العشرة لا- يوجب التفاوت فى العلم فكذا الترديد بين الأطراف المحصورة و بين غيرها لا يوجب التفاوت فيه و ظنى ان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٥٤

هذا ظاهر و لعل المصنف (قده) أخذ المعيار المذكور من الضابط الذى ذكره الشيخ (قده) بين المحصورة و غيرها و قد عرفت ما فيه مع انه يوجب التفاوت بين الاحتمالات القائمة بالأطراف قوة و ضعفا الا انه يصير منشأ لعدم عد العلم علما و على ذلك فاللازم عدم جواز الاكتفاء فى استعمال أحد الأطراف فى رفع الخبث فضلا عن الاكتفاء به فى رفع الحدث بل مع عدم الانحصار يستعمل غيره و مع الانحصار يحتاط بما يحصل معه العلم باستعمال المطلق.

ثم ان توضيح قوله (قده) و يجعل المضاف المشتبه بحكم العدم فلا يجرى عليه حكم الشبهة البدوية يحتاج الى بيان مقدمة. و هى ان العلم الإجمالى المتعلق بأطراف غير محصورة إذا لم يوجب تنجز معلومه و لا الموافقة القطعية فهل يجرى على احتمال التكليف الناشى من العلم به فى الأطراف المحتملة حكم الشبهة البدوية فإذا كان التكليف المحتمل بالشبهة البدوية مورد البراءة و الإباحة كما فى مشكوك الطهارة و النجاسة يرجع الى البراءة و إذا كان مورد الاحتياط كما فيما إذا علم بثبوت مال الغير فى أمواله بناء على كون الأصل فى الأموال هو الاحتياط يرجع الى الاحتياط أو لا يجرى على احتمال حكم الشبهة البدوية بل يعامل معاملة إلغاء احتمال رأسا (وجهان) من قيام احتمال التكليف فى كل طرف من الأطراف الغير المحصورة وجدانا لان العلم الإجمالى ليس الا العلم المقرون بالشك و الاحتمال الا ان العلم متعلق بشىء و هو الجامع بين الأطراف و الشك متعلق بشىء هو خصوصية كل طرف من الأطراف فالعلم الإجمالى لا- ينفك عن مخالطة الشك و من ان الاحتمال لما نشأ من العلم الساقط بواسطة كثرة أطراف معلومه فيوجب سقوط الاحتمال الناشى منه بسقوط منشئه فبيما علم بثبوت مال الغير فى أمواله احتمال الحرمة فى كل جزء من أمواله يلغى و يصير كان لم يكن كما ان العلم يعد كلا- علم و يكون كل جزء من اجزاء أمواله كأنه معلوم الحلية و انه لا شك فى حليته أصلا.

و لا- يخفى ان الأقوى هو الأول إذ عدم ترتيب اثر العلم عليه لا يوجب رفع اليد عن ترتيب اثر الشك المختلط معه بعد فرض

تحققه بالوجدان إذا عرفت ذلك فاعلم ان قول المصنف (قده) و يجعل المضاف المشتبه بحكم العدم فلا يجرى عليه حكم الشبهة البدوية أيضا مبنى على الوجه الأخير لكون الحكم عند الشك فى الإطلاق و الإضافة بالشبهة البدوية هو مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٥٥

الاحتياط لما استعرف فى المسألة الآتية من عدم أصل يحرز به الإطلاق عند الشك فيه الا عند سبق العلم بإطلاقه فإنه يستصحب (ح) عند الشك فى بقاءه فالمتحصل من هذه المسألة هو عدم جواز الاكتفاء فى الشبهة الغير المحصورة باستعمال أحد الأطراف لوجهين.

أحدهما بطلان عدم عد العلم الإجمالى علما.

و ثانيهما صيرورة الشك المختلط مع العلم كالشبهة البدوية التى فى المقام يرجع فيها الى الاحتياط و ينحصر مورد جواز الاكتفاء فيه باستعمال طرف واحد من الأطراف بما تحقق فيه أمران خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء حتى يسقط العلم عن المنجزية و كون الطرف الذى يريد استعماله مسبقا بالإطلاق حتى يستصحب بقاءه هذا ما عندى فى هذه المسألة و الله الهادى إلى سواء السبيل.

[مسألة ٣- إذا لم يكن عنده الا ماء مشكوك إطلاقه و إضافته]

مسألة ٣- إذا لم يكن عنده الا- ماء مشكوك إطلاقه و إضافته و لم يتيقن انه كان فى السابق مطلقا يتيمم للصلاة و نحوها و الاولى الجمع بين التيمم و الوضوء به

إذا كان الماء منحصرا بما يشك فى إطلاقه و إضافته فإن كان مسبقا بالإطلاق يستصحب إطلاقه فيستعمل فى رفع الحدث من غير اشكال و ان كان مسبقا بالإضافة يحرز مضافيته بالاستصحاب فيتعين التيمم كما إذا كان قاطعا ببقاء إضافته و ان لم يعلم بحالته السابقة فليس أصل يحرز به إطلاقه أو إضافته فينتهى الى الأصل الحكيمى عند الشك فى صحة استعماله فى رفع الحدث و حيث ان الإطلاق الذى هو شرط صحة استعمال الماء فى رفعه مشكوك يتعين التيمم كما فى مثل الشك فى مائية المائع الذى عنده مثل ما إذا شك فى كون المائع ماء أو سمنا مثلا بل المقام بالنسبة الى بعض أقسام المضاف من هذا القبيل بعينه و اما الجمع بين التيمم و الوضوء أو الغسل به فلانه و ان كان الشك فى إطلاق ما عنده أو إضافته بدويا لكن يتولد منه علم إجمالى بوجود الطهارة المائية أو الترابية عليه فان ما عنده ان كان ماء مطلقا يجب عليه الطهارة المائية من الغسل أو الوضوء و ان كان مضافا يجب عليه التيمم فيعلم بتوجه احد الخطابين اليه و مقتضى هذا العلم الإجمالى هو الاحتياط بإيجاد متعلق كلا الخطابين من الطهارة المائية و الترابية و هل رعاية هذا الاحتياط على نحو الأولوية كما عبر بها فى المتن أو اللزوم على ما يقتضيه العلم الإجمالى كما عليه الأصحاب فى نظير المقام و هو ما إذا كان إناء ان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٥٦

أحدهما مطلق و الآخر مضاف و اشتبه المطلق منهما بالمضاف ثم انقلب أحدهما فإنهم صرحوا بوجود الوضوء بالآخر و التيمم مقدا للاول على الثانى و ان أورد عليهم فى المدارك بما لا يرد عليهم (وجهان) مبنيان على ان هذا العلم الإجمالى ينحل أولا ينحل فعلى تقدير انحلاله لا يكون الاحتياط لزوميا بخلاف ما إذا لم ينحل و توضيح ذلك انه قد ثبت فى الأصول انه إذا اختلف الأصل الجارى فى أطراف المشتبه بإثبات التكليف و نفيه بان كان الجارى فى بعض أطرافه مثبتا و فى البعض الآخر نافيا يصير العلم الإجمالى به منحلا و ذلك لان وجوب امتثال الحكم المعلوم بالإجمال فى كل طرف من أطراف المشتبه بحكم العقل من

ناحية العلم الإجمالى انما يتم فيما إذا كان المنجز فى كل طرف من الأطراف على تقدير انطباق المعلوم بالإجمال عليه منحصرًا بالعلم الإجمالى و إذا قام على بعض الأطراف منجز آخر من علم أو اماره أو أصل مثبت للتكليف يسقط العلم الإجمالى عن المنجزية بالنسبة إلى الطرف الذى لم يتم عليه المنجز و يجوز الرجوع فيه الى البراءة و الأصل النافى للتكليف إذا عرفت ذلك فنقول العلم الإجمالى بوجوب احدى الطهارتين من المائيه أو الترابيه فى المقام منحل بإجراء الأصل المثبت فى طرف الترابيه فيجربى الأصل النافى فى الطرف المائيه و هو أصالة عدم وجدان الماء عند الشك فيه بواسطة وجود المشكوك إطلاقه و إضافته و قد أثبتنا فى محله ان موضوع وجوب التيمم هو عدم وجدان الماء على ما دل عليه قوله تعالى (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا) إلخ و من مقابله حكم التيمم المرتب على عدم الوجدان مع الوضوء يستكشف دخل وجدان الماء فى الوضوء فالمكلف الواجد للماء يجب عليه الوضوء و غير الواجد له يجب عليه التيمم و إذا كان عنده ما يشك فى كونه مطلقًا أو مضافًا و لم يكن قبله واجدا للماء فإنه يستصحب عدم واجديته و يترتب عليه عدم وجوب الطهارة المائيه و وجوب الطهارة الترابيه.

اما الأول فلان وجوب المائيه كان مترتبًا على الوجدان و باستصحاب عدم الوجدان الذى نقيض الوجدان يثبت عدم وجوب المائيه الذى نقيض لوجوبها و اما الثانى فواضح لكون عدم الوجدان بنفسه موضوعًا للطهارة الترابيه فالأصل الجارى فى أحد طرفى المعلوم بالإجمال و هو الطهارة الترابيه مثبت للتكليف و الجارى فى الطرف الآخر و هو الطهارة المائيه نافى له فينحل العلم الإجمالى و لا يجب فيه الاحتياط.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٥٧

و لا فرق فيما ذكرناه بين كون الموضوع فى وجوب المائيه هو الوجدان و فى الترابيه هو عدم الوجدان بما هما صفتان للمكلف أو كان المناط هو التمكن من استعمال الماء على ما هو التحقيق من كون الوجدان كناية عنه فيكون المدار فى وجوب المائيه هو التمكن من استعمال الماء و فى الترابيه هو عدم التمكن منه و يكون الشك فى كون ما عنده مطلقًا أو مضافًا موجبًا للشك فى التمكن فإنه يرجع أيضا الى استصحاب عدمه لو كان مسبقًا بعدمه قبل هذا المشكوك كما إذا وجد مقدارًا من المال الذى يشك معه فى الاستطاعة فإنه يرجع الى استصحاب عدمها الثابت قبل وجوده و لا اشكال فيه بناء على دخل التمكن فى ملاك وجوب المائيه على ما هو مقتضى أخذه فى موضوعه حسبما استفدناه من أخذ عدمه موضوعًا للتيمم و كيف كان جريان هذا الاستصحاب منوط بالعلم بفقدان الماء أو عدم التمكن من استعماله قبل الابتلاء بالمشكوك فلو كان مسبقًا بوجود الماء المعلوم إطلاقه ثم تلف و وجد هذا المشكوك إطلاقه و إضافته فالمتعين (ح) هو الاحتياط بالجمع بين المائيه و الترابيه و لعل أمر سيد مشايخنا (قده) بالاحتياط فى حاشيته على المقام مبنى على ذلك إذ قلما يتفق فقدان الماء أو العلم بفقدانه قبل وجدانه المشكوك إطلاقه و هل يصح استصحاب وجود الماء فيما كان مسبقًا بوجوده ثم تلف و وجد ما شك فى إطلاقه الأقوى لعدم لكونه من قبيل القسم الأول من أقسام القسم الثالث من أقسام استصحاب الكلى أعنى ما كان الكلى موجودًا فى ضمن فرد تلف قطعًا و شك فى وجود آخر مقارنة لتلفه فإنه لا يجرى فيه الاستصحاب فالمتحصل من هذه المسألة هو وجوب الاحتياط بالجمع بين الطهارة المائيه و التيمم فيما إذا كان عنده ما يشك فى إطلاقه و إضافته إلا إذا علم بعدم تمكنه من استعمال الماء فى الطهارة المائيه قبل وجدانه هذا المشكوك. حيث انه يكتفى (ح) بالتيمم

[مسألة ٤- إذا علم إجمالاً ان هذا الماء اما نجس أو مضاف يجوز شربه]

مسألة ٤- إذا علم إجمالاً ان هذا الماء اما نجس أو مضاف يجوز شربه و لكن لا يجوز التوضى به و كذا إذا علم انه اما مضاف

أو مغصوب و إذا علم انه اما نجس أو مغصوب فلا- يجوز شربه أيضا كما لا- يجوز التوضى به و القول بأنه يجوز التوضى به
ضعيف جدا

اما جواز الشرب فيما إذا علم انه نجس أو مضاف أو انه مضاف أو مغصوب فلعدم تأثير العلم الإجمالي في المنع عنه لان شرط
منجزيته هو ان يكون معلومه حكما فعليا على كل تقدير من تقادير انطباقه على الأطراف و من المعلوم عدم تأثير هذا العلم
مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٥٨

على تقدير كون المعلوم مضافا بحسب الواقع في المنع عن الشرب فيكون الشك في جواز شربه من جهة احتمال نجاسته فقط
عند الدوران بين كونه نجسا أو مضافا أو غصبيته فقط عند الدوران بين كونه غصبا أو مضافا فيرجع فيه الى البراءة و اما عدم
جواز الوضوء في هاتين الصورتين كعدم جوازه مع عدم جواز الشرب أيضا فيما إذا علم بأنه نجس أو مغصوب فللقطع التفصيلي
بعدم جواز الوضوء في الصورتين أو عدم جوازه مع عدم جواز الشرب في الصورة الأخيرة و هذا واضح ضرورة العلم التفصيلي
ببطلان الوضوء بماء يعلم انه اما نجس أو مضاف أو انه اما مضاف أو مغصوب حيث انه لو كان نجسا لا يجوز الوضوء به و لو
كان مضافا أيضا لا يجوز الوضوء به و كذلك فيما إذا كان الترديد بين الغصب و الإضافة إذ يعلم تفصيلا بعدم جواز الوضوء به
اما لمكان كونه مغصوبا أو لكونه مضافا و كذلك في الصورة الثالثة يعلم تفصيلا بعدم جواز شربه و الوضوء به اما من جهة كونه
نجسا أو كونه غصبا و قد ثبت وجوب اتباع العلم التفصيلي المتولد من العلم الإجمالي عقلا و ما ورد في بعض الموارد من جواز
مخالفته شرعا فيحتاج إلى تأويل لا ينتمى به القاعدة العقلية و لا يحتاج لإثبات عدم جواز الوضوء الى التمسك بالعلم الإجمالي
بفساد الوضوء على تقدير النجاسة أو حرمة التصرف فيه على تقدير الغصبة ثم بيان ان فساد الوضوء أثر شرعي مترتب على
نجاسة الماء المعلوم بالإجمال نجاسته أو غصبيته و لا يحتاج في تأثيره كون عدم جواز الوضوء به أثرا له حتى يتشكل فيه بالمنع
عن حرمة الوضوء بالماء النجس بالحرمة الذاتية كما في مستمسك العروة فإنه تطويل بلا حاجة بعد ما بيناه من القطع التفصيلي
ببطلان الوضوء في الصور الثلاث اما من جهة كونه مائه نجسا أو مضافا في الأولى أو كونه مضافا أو مغصوبا في الثانية أو كونه
مغصوبا أو نجسا في الثالثة كحصول القطع التفصيلي بعدم جواز شربه في الأخيرة أيضا.

و ما نقله المصنف من القول بجواز التوضى بما علم إجمالا بنجاسته أو غصبيته فلم أر القائل به بعد ان تفحصت و لعل الوجه فيه
هو دعوى عدم منجزية العلم الإجمالي مع عدم اتحاد سنخ التكليف كما ادعاه في الحدائق في مقام الردّ على صاحب المدارك
أو عدم ترتب الحكم التكليفي على نجاسة الماء بناء على عدم حرمة التوضى به ذاتا أو ان عدم المغصوبية من الشروط العلمية
في صحة الوضوء فيشترط في صحته ان لا يكون الماء مغصوبا عند العلم بالغصب لكن

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٥٩

الأول مندفع بعدم الفرق في العلم الإجمالي بين تعلقه بما يتحد سنخا كالوجوب المردد بين شيئين أو لا كحرمة هذا الشيء أو
وجوب شيء آخر و الثاني بما بيناه من حصول العلم التفصيلي ببطلان الوضوء و لو كان ناشيا عن العلم الإجمالي و به يندفع
الأخير أيضا إذ الشرط و ان كان الغصب المعلوم لكن لا فرق في العلم به بين ان يكون إجماليا أو تفصيليا و بعد فرض منجزية
العلم الإجمالي يؤثر في تنجز حرمة التصرف في الغصب الهدى طرف للعلم الإجمالي فيبطل الوضوء (ح) بما يكون من أطراف
المعلوم بالإجمال اما من جهة كونه غصبا أو من جهة كونه نجسا كما لا يخفى.

[مسألة ٥- لو أريق احد الإنائين المشتهين من حيث النجاسة أو الغصبة لا يجوز التوضؤ بالآخر]

مسألة ٥- لو أريق احد الإنائين المشتبهين من حيث النجاسة أو الغصيبة لا- يجوز التوضؤ بالآخر و ان زال العلم الإجمالي و لو أريق احد المشتبهين من حيث الإضافة لا يكفي الوضوء بالآخر بل الأحوط الجمع بينه و بين التيمم
قرر فى الأصول انه يعتبر فى تنجيز العلم الإجمالى فى وجوب امتثال الحكم المعلوم بالإجمال برعاية الاحتياط فى جميع أطرافه ان لا- يكون بعض الأطراف خارجا عن محل الابتلاء و اما مع خروجه فلا يجب الاحتياط فيما بقى من الأطراف فى محل الابتلاء لكن يجب ان يكون خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء قبل حدوث العلم الإجمالى أو مقارنا مع حدوثه و إذا كان الخروج بعد حدوث العلم لا يؤثر فى إسقاط العلم الإجمالى عن أثره فى التنجيز بل يجب رعاية الاحتياط بموافقة الواقع فى الباقى من الأطراف فى محل الابتلاء كيف و الا- يلزم ارتكاب بعض أطراف ما علم تحريمه بالإجمال بإتلاف بعض منها كما إذا علم بخميرية احد الإنائين أو نجاسته فإنه لو كان الخروج بعد العلم موجبا لسقوط العلم عن أثره لكان اللازم جواز ارتكاب احد الإنائين بعد اراقه الآخر بعد العلم الإجمالى و هذا كما ترى.

و السر فى ذلك أمران (أحدهما) ان عدم فقد المكلف به ليس من قيود التكليف به شرعا بان يكون التكليف به مشروطا بعدم فقد شرعا و ان كان مشروطا بعدمه عقلا و إذا لم يكن شرطا شرعيا للتكليف يعلم بسبب العلم الإجمالى بأنه ممن اشتغلت الذمة بتكليف مطلق إلى الأبد و الشك بعد الفقد شك فى الخروج عما اشتغلت الذمة به يقينا فيكون مورد الاشتغال و هذا الوجه كما ترى مبنى على تسليم انحلال العلم الإجمالى بواسطة خروج بعض الأطراف عن محل
مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٦٠

الابتلاء بعد العلم الإجمالى و تمسك بقاعدة الاشتغال بادعاء رجوع الشك إلى مرحلة الفراغ و كأنه مختار المصنف (قده) أيضا حيث يقول و ان زال العلم الإجمالى و ثانيهما ان فقد بعض الأطراف بعد العلم لا- يؤثر فى زوال العلم الإجمالى و ذلك بعد الفراغ عن تأثير العلم الإجمالى فى التدريجيات مثل أثره فى الدفعى كما هو الحق و توضيح ذلك ان خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء اما يكون فى الساعة المتأخرة المتصلة بآن حدوث العلم ثم بعد تلك الساعة يصير مورد الابتلاء و اما يكون فى أول زمان تلك الساعة مورد الابتلاء ثم يخرج بعدها عن مورده و بالجملة خروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء اما يكون فى أول زمان العلم به المتصل بزمانه أو يكون فى وسط زمان التكليف أو يكون فى آخره. و لنفرض زمان التكليف من أول الصبح الى الغروب و إذا كان بعض الأطراف خارجا عن محل الابتلاء فى أول زمان التكليف يعلم بالعلم الإجمالى بوجوب الاجتناب مثلا اما عن الكأس الذى يكون مورد الابتلاء من أول زمانه الى آخره أو عن الكأس الآخر من ابتداء الساعة الثانية إلى آخر زمانه. و ان كان الخروج فى وسط زمان التكليف يصير المعلوم بالإجمال مرددا بين هذا الكأس الذى مورد الابتلاء من أول زمان التكليف الى آخره و ذاك الآخر فى طرفى وسط التكليف و هما أول زمانه و آخره و ان كان الخروج فى آخره فيعلم إجمالا بوجوب الاجتناب اما عن هذا فى تمام المدة أو عن ذاك الى زمان خروجه عن محل الابتلاء و الحاصل انه بعد كون الطرف بعد العلم مورد الابتلاء و لو فى ساعة يجعل ما يكون منه مورد الابتلاء طرفا و ما يكون فى تمام زمان التكليف مورد الابتلاء طرفا آخر فيكون علم إجمالى متعلقا بوجوب الاجتناب اما عن الذى فى ساعة من الزمان مورد الابتلاء و اما عن الذى فى تمام زمان التكليف مورده فالطرف الذى فى ساعة من زمان التكليف بعد العلم الإجمالى مورد الابتلاء يقع طرفا للطرف الذى فى تمام زمانه مورد له فلا يكون العلم الإجمالى منحلا بخروج بعض الأطراف عن محل الابتلاء و لا زوال له به كما لا يخفى.

إذا عرفت ذلك فاعلم ان من صغريات تلك القاعدة الفروض الثلاثة التى ذكرها المصنف (قده) فى المتن: و هى ما إذا علم إجمالا بنجاسة أحد الإنائين ثم بعد العلم بها أريق أحدهما و خرج بالإراقه عن محل الابتلاء فإنه لا يجوز الوضوء بالآخر الباقى،
و ما إذا علم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٤١

إجمالاً بغصبيته أحد المائتين فأريق أحدهما فإنه لا يجوز أيضاً الوضوء بالآخر و ما إذا علم بإضافة أحد الإنائين فأريق أحدهما فإنه لا يجوز الاكتفاء بالوضوء بالآخر بل يحتاج ان ينضم اليه التيمم إذا لم يكن له ما يعلم بإطلاقه تفصيلاً. وربما احتمل فى الأخير بكفاية الوضوء فقط بتوهم استصحاب بقاء الوجدان الذى كان ثابتاً قبل الإراقة حيث انه كان يعلم بوجود الماء المطلق عنده قبلها لكنه فاسد لأن أصالة بقاء الوجدان لا يثبت إطلاق الماء الباقي بعد أراقه ما أريق فما لم يحرز إطلاقه لا يحصل الجزم بصحة الوضوء به فيحتاج الى ضم التيمم لاحتمال اضافة الباقي. وقد يحتمل الاكتفاء بالتيمم فقط بدعوى تحقق عدم الوجدان بعد الإراقة و لو مع وجود الباقي لعدم العلم بكونه ماء مطلقاً بناء على ان يكون المراد من عدم الوجدان عدم العلم به و لو كان عنده واقعا و هو أيضاً مدفوع بأنه مع الشك فى الوجدان لا سبيل الى دعوى الاكتفاء بالتيمم فقط مع انه لم يحرز بعد فقدان الماء فما لم يحرز الفقدان الذى موضوع للتيمم يجب عليه رعاية الاحتياط.

[مسألة ٦- ملاقى الشبهة المحصورة لا يحكم عليه بالنجاسة]

مسألة ٦- ملاقى الشبهة المحصورة لا يحكم عليه بالنجاسة لكن الأحوط الاجتناب وقع البحث فى وجوب الاجتناب عن ملاقى المشتبه بالنجس بالشبهة المحصورة و ربما يقال بوجوبه و يستدل له بوجوه. الأول ان وجوب الاجتناب عنه انما هو جاء من قبل وجوب الاجتناب عن الملاقى بالفتح بمعنى ان ما يدل على وجوب الاجتناب عن الملاقى بالفتح يدل على وجوبه عنه و عن ملاقيه و ان الاجتناب عن الملاقى من شئون الاجتناب عن الملاقى و لا يحصل امتثال الخطاب بالاجتناب عنه الا بالاجتناب عن ملاقيه و على هذا استدلل السيد أبو المكارم ابن زهرة على نجاسة ملاقى النجس بآية وجوب الهجر اعنى قوله تعالى (وَ الرَّجْزَ فَاهْجُرُوْا) فان الاستدلال بها لا- يتم الا- بناء على ان وجوب الاجتناب عن النجس موجب لوجوبه عن ملاقيه.

الثانى ان ما دل على وجوب الاجتناب عن الملاقى بالفتح و ان لم يدل بالمطابقة على وجوبه عن الملاقى الا انه يستلزمه فالأمر بالاجتناب عن الشئ مستلزم للأمر بالاجتناب عما يلاقيه.

الثالث ان الملاقى بالكسر يصير كالملاقى طرفاً للعلم الإجمالى فيصير حال الملاقى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٤٢

و الملاقى كقسمته أحد الإنائين قسمين و إفراغه فى انائين حيث ان كل قسمته منه طرف للعلم الإجمالى. و أوجب عن الأول بان ما يدل على وجوب الاجتناب عن النجس لا يدل على وجوب الاجتناب عن المتنجس ما لم يكن عليه عين من النجس و الاستدلال عليه بآية الرجز ممنوع إذ ليس المراد من الاجتناب عن النجس الا- الاجتناب عن عينه و ان دلالة الدليل الدال على وجوب الاجتناب عن النجس على وجوب الاجتناب عن ملاقيه مبنى على سراية الملاقى بالفتح الى ملاقيه حتى يكون شخص وجوب الاجتناب المتعلق بالملاقى متعلقاً بملاقيه من جهة توسعه موضوعه نظير ما إذا أريق فى كأس من الماء النجس كأس آخر بحيث صار ماء الكأسين ماء واحداً فان نفس الحكم بوجوب الاجتناب عن الكأس الأول قبل الإلقاء يعم و يشمل ما القى عليه لا ان الماء الأول الملقى عليه يخص بخطاب و الماء الأخير الملقى يخص بخطاب آخر.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى؛ ج ١، ص: ٢٦٢

لكن الحكم بنجاسة الملاقى بالكسر من باب السّيرايه ممنوع. بل الظاهر كون وجوب الاجتناب عنه من جهة تعلق خطاب آخر مستقل به مخالف مع الخطاب المتعلق بالملاقى بالفتح فى السنخ حيث انه خطاب متعلق بالاجتناب عن النجس و فى الملاقى بالكسر خطاب متعلق بالاجتناب عن المتنجس فقياس الملاقى و الملاقى ياراقه ماء إناء على إناء من الماء النجس ممنوع و لو سلم صحته فيحتمل ان يكون لخصوصية النجاسة دخل فى ذلك فلا- دلالة فيه على وجوب الاجتناب عن ملاقى كلما يجب الاجتناب عنه و لو لم يعلم نجاسته.

و عن الثانى ان الملازمة بين نجاسة الشىء و تنجس ملاقيه و ان كانت ثابتة كما سيأتى فى باب النّجاسات الا ان الملازمة بين وجوب الاجتناب عنه و وجوب الاجتناب عن ملاقيه ممنوعة.

و اما عن الثالث فقد اختلف المسالك فى الجواب عنه فعلى مسلك الشيخ الأكبر (قده) من جريان الأصول فى أطراف المعلوم بالإجمال و تساقطها بالمعارضة فيجاب بعدم معارضة الأصل الجارى فى الملاقى مع الأصل الجارى فى صاحب الملاقى بالفتح لكون الأصل فى الملاقى بالكسر مسيبيا و الأصل فى الملاقى بالفتح سببيا و هو فى رتبة الأصل الجارى فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٦٣

صاحب الملاقى و مع تعارضهما و تساقطهما يبقى الأصل الجارى فى الملاقى بلا- معارض الا ان تحصل الملاقاة قبل العلم الإجمالى ففقد الملاقى بالفتح ثم حصل العلم الإجمالى بنجاسة الملاقى أو صاحبه فإنه (قده) قال (ح) بوجوب الاجتناب عن الملاقى و ذكر فى وجهه معارضة الأصل الجارى فى الملاقى (ح) مع الجارى فى صاحب الملاقى لعدم جريان الأصل فى الملاقى (ح) لفقده على ما ثبت من عدم جريان الأصل فيما لا يتلى به المكلف و لا اثر له بالنسبة اليه. و أورد عليه أستاذنا المعظم العراقى (قده) بمنع عدم ترتب الأثر فى إجراء الأصل فى المفقود كيف و طهارة الملاقى من آثار طهارة الملاقى الثابتة له باستصحابها فيما إذا كان مسبوqa بالطهارة أو بقاعدتها فيما إذا لم يكن كذلك و لا يشترط فى صحة إجراء الأصل فى مجراه وجود المجرى و المورد عند جريانه بل المعتبر ترتب الأثر على جريانه و لو كان مفقودا كما إذا شك فى صحة الوضوء من جهة الشك فى نجاسة مائه فإنه يرجع فى الماء إلى قاعدة الطهارة أو استصحابها و لو مع تلف الماء لأن الأصل و لو مع تلف الماء يؤثر فى رفع حكم الشك عن الوضوء لكون الشك فيه مسببا عن الشك فى الماء أو شك فى بقاء نجاسة الثوب المغسول بالماء المشكوك بقاء طهارته فإنه يستصحب بقاء طهارة الماء و يرفع به حكم الشك فى بقاء نجاسة الثوب و لو تلف الماء قال (قده) و هذا معلوم لا- شبهة فيه و عليه فيقع التعارض بين الأصل الجارى فى الملاقى و الجارى فى صاحبه و يقع الأصل الجارى فى الملاقى سليما عن المعارض هذا بناء على الجرى على قاعدة تعارض الأصول و سقوطها فى أطراف المعلوم بالإجمال بالتعارض و اما بناء على عليه العلم الإجمالى للتنجز و سقوط الأصول فى أطراف المعلوم بالإجمال و لو لم تكن معارضة للقول بوجوب الاحتياط فى الملاقى فى الصورة المذكورة أعنى ما إذا كانت الملاقاة و فقد الملاقى قبل العلم الإجمالى وجه و هو عدم تأثير العلم الإجمالى بنجاسة الملاقى و صاحبه حين فقدان الملاقى فلا- مانع (ح) عن تأثير العلم الإجمالى بين نجاسة الملاقى و صاحب الملاقى قال (قده) و لعل الشيخ (قده) ذكر هذا الفرع على ما ارتكز فى خاطره الشريف من عليه العلم الإجمالى للتنجز و سقوط الأصول و لو لم تكن معارضة و ان كان الظاهر من بعض عبائره هو القول بالافتضاء و إسقاط الأصول بالمعارضة و بالجملة هذا على مسلك التعارض و لما لم يكن مسلك التعارض مرضيا عند صاحب الكفاية اتخذ فى الجواب عن العلم الإجمالى بنجاسة الملاقى أو صاحب

الملاقى مسلکا آخر و قال بأن الملاقى على تقدير نجاسته فرد آخر من النجس غير الملاقى و يخصه خطاب آخر بالاجتناب عنه فيكون هاهنا علمان اجماليان أحدهما يتعلق بنجاسة الملاقى و صاحبه و الآخر يتعلق بنجاسة الملاقى و صاحب الملاقى و هذان العلمان فى تقدم حدوث أحدهما و تأخر الآخر أو تقارنهما يتصور على ثلاثة أنحاء.

الأول ان يكون العلم بنجاسة الملاقى و صاحبه متقدما و العلم بنجاسة الملاقى و صاحب الملاقى متأخرا و فى هذه الصورة حكم بعدم وجوب الاجتناب عن الملاقى لأن تأثير العلم الإجمالى فى وجوب الاجتناب عن جميع الأطراف يتوقف على تماميته فى تنجز المعلوم به على كل تقدير من تقادير انطباقه على الأطراف بحيث لو انطبق على كل طرف لكان تنجزه بسبب العلم به و هذا متوقف على عدم قيام منجز آخر على بعض الأطراف فلو قام عليه منجز لسقط العلم الإجمالى عن المنجزية و لو فى الطرف الذى لا يكون عليه منجز غيره و فى هذه الصورة قام العلم الإجمالى بنجاسة الملاقى و صاحبه أو لا و صار صاحب الملاقى به واجب الاجتناب بوجوب منجز من ناحية هذا العلم ثم قيام العلم الإجمالى الأخير بين نجاسة الملاقى و صاحب الملاقى لا يؤثر فى وجوب الاجتناب عن صاحب الملاقى لصيرورته واجب الاجتناب عن قبل العلم الأول فلا يكون مؤثرا فى وجوب الاجتناب عن الملاقى أيضا.

الثانى ان يكون العلم بنجاسة الملاقى بالكسر و صاحب الملاقى بالفتح متقدما و العلم بنجاسة الملاقى و صاحبه متأخرا كما إذا علم بنجاسة أحد الإنائين مثلا ثم علم بملاقاة أحدهما المعين مع إناء ثالث و ان نجاسته على تقدير كونه نجسا ليس الا من جهة تلك الملاقاة فإنه يحصل العلم الإجمالى بنجاسة هذا الإناء الثالث أو عدل المعلوم بالعلم الأول و حكم فى هذه الصورة بوجوب الاجتناب عن الملاقى بالكسر و عديله دون الملاقى عكس النحو الأول الثالث ان يحصل العلمان دفعة واحدة و ذلك كما إذا علم بالملاقاة أولا ثم علم إجمالا بنجاسة الملاقى و الملاقى أو نجاسة صاحبهما فيكون العلم بنجاسة الملاقى و صاحبه فى زمان العلم بنجاسة الملاقى و صاحب الملاقى و حكم فى هذه الصورة بوجوب الاجتناب عن الملاقى و الملاقى معا هذا محصل مراده.

و قد أورد عليه تارة بأن التكليف بوجوب الاجتناب عن الملاقى بالكسر متأخر

بالرتبة عن التكليف بوجوب الاجتناب عن الملاقى بالفتح لتأخر موضوعه و هو تنجسه عن موضوع حكم الملاقى و هو نجاسته و بيان ذلك ان الخطاب بالاجتناب عن النجس و المنتجس و ان فرض كونه واحدا فى مرحلة الإنشاء بأن إنشاء الحكم فى مرحلة الإنشاء هكذا اجتناب عن النجس و المنتجس لكن المنشأ بذاك الإنشاء الواحد ينحل إلى أحكام متعددة حسب تعدد افراد النجس و المنتجس فيختص بكل فرد منهما فرد من الحكم فان كانت تلك الأفراد عرضية تكون أحكامها المنحلة عن ذاك الحكم الإنشائي عرضية فيكون عروض كل حكم لموضوعه المختص به فى عرض عروض بقیة الأحكام لموضوعاتها العرضية و ان كانت طولية فتصير الاحكام العارضة عليها أيضا طولية رتبة و ذلك لان موضوع احد الحكمين مثلا إذا كان متأخرا عن موضوع الحكم الآخر يكون حكمه متأخرا عن حكمه قهرا و إذا كان (ب) مثلا متولدا من (ا) كان ما يعرضه من العارض متأخرا عن (ا) بمرتبتين لان عارض (ب) متأخر عن (ب) حسب تأخر كل عرض عن موضوعه و المفروض ان (ب) متأخر بالرتبة عن (ا) فعارض (ب) المتأخر عنه يصير متأخرا عن (ا) بمرتبتين و هذا التقديم و التأخير بالرتبة واقعى لا يختلف بالعلم بهما أو الجهل بهما كان العلم بالمتقدم منهما متقدما على العلم بالتأخر أو متأخرا عنه أو مقارنا معه و فى المقام يكون الحكم بوجوب الاجتناب عن الملاقى بالكسر متأخرا عن تنجسه الناشى عن ملاقاته مع الملاقى لو كان الملاقى نجسا فالحكم بالاجتناب عن

التنجس و المتنجس انحل الى حكمين و هما اجتنب عن الملاقي النجس و اجتنب عن الملاقي المتنجس و تنجس الملاقي نشأ من ملاقاته مع الملاقي فيكون متأخرا عنه بالرتبة و في طوله فحكم وجوب الاجتناب عنه متأخر عن حكم وجوب الاجتناب عن الملاقي بواسطة تأخر موضوعه عن موضوعه و مما ذكرنا يظهر الخلل فيما أفاده في مستمسك العروة من قوله ان العلم بنجاسة الملاقي بالكسر و طرف الملاقي بالفتح ليس منجزا لعدم تعلقه بالحكم بل بالموضوع و انما المنجز العلم بوجوب الاجتناب عن أحد الأصليين المتولد من العلم بالنجاسة في أحدهما و العلم بوجوب الاجتناب عن أحد الأمرين من الملاقي بالكسر و طرف الملاقي بالفتح المتولد من العلم بنجاسة أحدهما و العلم بالوجوب في المورد الثاني ليس متولدا من العلم به في المورد الأول فلا ترتب بينهما و ان الترتب بين عليهما و هما العلمان بالموضوع لكنهما لا اثر لهما ترتبا أو لم يترتبا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٦٦

انتهى بعبارة و لا يخفى ما فيه فان العلم بالحكم في الموردين إذا كان معلولا من العلم بالموضوعين يكون متأخرا عن العلم بهما قهرا ضرورة تأخر كل معلول عن علته مع ان تولد العلم بالوجوب في المورد الثاني عن العلم به في المورد الأول و عدم تولده أجنبي عن البحث و انما المهم تأخر حكم المورد الثاني عن حكم المورد الأول سواء كان العلم به متولدا عن العلم بحكم المورد الأول أو كان العلم بحكم المورد الأول متولدا عن العلم بحكم المورد الثاني أو لم يكن بين العلمين ترتب أصلا بل كانا عرضيين.

و بالجملة إذا ظهر تقدم رتبة الحكم بوجوب الاجتناب عن الملاقي بالفتح و طرفه يكون العلم به منجزا لوجوب الاجتناب عنه و عن طرفه و لو تأخر العلم به عن العلم بوجوب الاجتناب عن الملاقي بالكسر و عن الطرف فضلا عن ان يكون مقارنا و السرفي ذلك هو ان العلم بوجوب الاجتناب طريقي محض لا- شائبة للموضوعية فيه فالحكم للمعلوم فان كان المعلوم سابقا يختص التنجز به بالعلم به و لو كان العلم به متأخرا عن معلوم متأخر عنه و نتيجة ذلك انحلال العلم الأول المتعلق بالمعلوم المتأخر عند حصول العلم الثاني بالمعلوم المتقدم هذا محصل ما يرد على الكفاية في المقام حسبما أورده عليه شيخ أساتيدنا (قده).

و اخرى بما أورده عليه شيخنا المعظم العراقي (قده) و حاصله ان ما أفاده في الكفاية من التفاوت بين الأنحاء الثلاثة مبني على ان يكون العلم الإجمالي بحدوثه موجبا للتنجز المعلوم إلى الأبد و هو ممنوع كيف فلو ارتفع العلم بطرو الشك على المعلوم أو العلم بخلافه لا يبقى أثره قطعا و هذا معلوم في العلم التفصيلي بالوجدان فكيف بالعلم الإجمالي بل التحقيق ان العلم و ان كان طريقيا بالنسبة إلى متعلقه لكنه موضوعي بالنسبة إلى حكم العقل بتنجز متعلقه متوقف على بقاءه فلبقائه دخل في تنجز المتعلق كحدوثه و (ح) فلا- اثر لسبق احد العلمين بل التنجز يستند إليهما معا في صورة تحقق المتأخر فلا يكون العلم الأول علته تامة فتتجز و جوب الاجتناب عن صاحب الملاقي عند تحقق العلم الثاني سواء كان العلم الأول متعلقا بوجوب الاجتناب عن الملاقي و صاحبه و الثاني بوجوب الاجتناب عن الملاقي و صاحب الملاقي أو كان بالعكس و يكون حال الأنحاء الثلاثة كما لو علم بنجاسة انائين أو إناء ثالث حيث يجب الاجتناب عن الجميع فيجب الاجتناب في المقام أيضا عن الملاقي و الملاقي و الطرف الأخر فحديث

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٦٧

تأخر العلم بوجوب الاجتناب عن الملاقي عن العلم بوجوبه عن الملاقي لا يثمر في إخراج الملاقي عن حكم المعلوم بالإجمال هذا.

و أورده عليه في مستمسك العروة بان اناطة التنجز بالعلم حدوثا و بقاء و ان كان مما لا ينبغي الارتياح فيه الا ان غاية ما تقتضيه هي كون التنجز في حال حدوث العلم الثاني مستندا الى العلمين معا في ذلك الآن لكن هذا المقدار لا يوجب إلحاق الفرض

بما إذا علم بنجاسة انائين أو إناء ثالث إذ في هذا الفرض لما كان احد العلمين متقدما و الآخر متأخرا يصح اسناد التنجز الى المتقدم و يكون إسناده إليه موجبا لسقوط المتأخر عن التأثير و انحلاله به من غير لزوم الترجيح بلا مرجح بل المرجح و هو سبق العلم المتقدم موجود و هذا بخلاف فرض اقتران العلمين لانه يمتنع ان ينحل أحدهما بالآخر لانه ترجيح من غير مرجح الى ان قال و انحلال العلم المتأخر بالعلم المتقدم بحيث يسقط عن التأثير ليس حقيقيا بل هو حكمي و ليس عقليا بمعنى ان العقل يحكم بسقوطه و عدم تأثيره في تنجز مؤداه بل هو عقلائي بمعنى ان العقلاء لا يرون اللاحق حجة على مؤداه بل الحجة عندهم هو السابق لا غير هذا محصل مرامه و لا يخفى ما فيه فإنه بعد فرض تسليم اناطة التنجز بالعلم أو بكل منجز و لو كان أصلا أو اماره حدودا و بقاء يكون تنجز ما قام عليه المنجز في كل آن بقيام المنجز عليه في ذاك الآن لا آن قبله أو بعده و يكون حصول التنجز فيما قام عليه المنجز كحصول الضوء في البيت باشتعال السراج فيه حيث ان النور الخارج من السراج في كل آن هو المنشأ لاضائه البيت منه في ذلك الآن لا نور قبله و لا بعده و ان شئت فقل كحال الوجود بالنسبة إلى المهية حيث ان تحققها في كل آن بوجود يصل إليها من مبدعها في ذاك الان لا آن قبله و لا بعده و عند حصول العلم الثاني لا يعقل استناد التنجز الى العلم الأول فقط لان الاستناد إلى الأول فقط حين حصول الثاني ترجيح بلا مرجح كما لا يعقل استناده الى كل واحد من العلمين مستقلا للزوم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد فلا محيص الا من القول بكون التنجز مستندا إليهما معا و يصير العلم الأول جزء من علته التنجز عند حصول العلم الثاني بعد ان كان علة تامة له قبله و منعه عن كون المسألة عقليا لا يخلو عن الغرابة إذ لو لم تكن هذه المسألة عقلية مع انها من الصعوبة بمكان بعيد فليس لنا مسألة عقلية أصلا ثم ما معنى كونها عقلائية و ما وجه انهم لا يرون العلم اللاحق حجة على

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٦٨

مؤداه و ما وجه جواز اتباعهم في ذلك.

و أغرب من ذلك ما ذكره المشكيني (قده) في حاشيته على الكفاية من ان التنجزات البعدية مستندة الى حدوث العلم الأول قال و لذا لو أخرج أحد الأطراف عن الابتلاء أو حدث مانع آخر من موانع الفعلية بقي التكليف في الآخر على تنجزه. إذ لا يخفى ما فيه و اما بقاء التكليف في الآخر على تنجزه عند خروج أحد الأطراف عن الابتلاء أو حدوث مانع آخر فلما تقدم منا من تصوير العلم الإجمالي بين الأطراف التدريجية و العلم الإجمالي المورّب على حسب تعبير أستاذنا العراقي (قده) هذا تمام الكلام فيما سلكه في الكفاية في مقام الجواب عن كون الملاقي طرفا للعلم الإجمالي.

و سلك أستاذنا المعظم العراقي مسلكا ثالثا و قال (قده) بتأخر العلم الإجمالي المردد بين الملاقي و الطرف عن العلم الإجمالي المردد بين الملاقي و بينه و ذلك لان منشأ العلم الإجمالي بنجاسة الملاقي أو صاحب الملاقي هو العلم الإجمالي بنجاسة الملاقي أو صاحبه و ذلك لا مطلقا بل فيما إذا حصل العلم بنجاسة الملاقي أو صاحب الملاقي من ناحية ملاقاة الملاقي للملاقي و إذا كان العلم بنجاسته أو نجاسة صاحب الملاقي معلولا للعلم بنجاسة الملاقي أو صاحبه لا بد أن يؤثر العلم الذي هو العلة للآخر فقط و لو في حال البقاء لانه المتقدم على الآخر بالرتبة و إذا كانت رتبته متقدما على الآخر فيكون تأثيره أيضا متقدما و عند تأثير العلم الإجمالي المتقدم الذي يكون بين نجاسة الملاقي و صاحبه ينتجز التكليف في صاحب الملاقي فلا يبقى محل لتأثير العلم الإجمالي الأخير الذي بين نجاسة الملاقي و نجاسة صاحب الملاقي لان تأثيره في تنجز وجوب الاجتناب عنه بعد تأثير العلم الأول المتقدم عليه بالرتبة في تنجزه يكون من قبيل تحصيل الأمر الحاصل و إيجاد الموجود المستحيل بدهاء و إذا لم يؤثر في تنجز وجوب الاجتناب عن صاحب الملاقي يرجع في الملاقي الى الأصل لأن شرط منجزية العلم الإجمالي هو ان يكون منجزا على كل تقدير من تقادير احتمالات انطباقه على أطراف المعلوم بالإجمال هذا.

لكن تمامية هذا البيان كما ترى متوقف على نشو العلم الإجمالي بنجاسة الملاقى و صاحب الملاقى عن العلم الإجمالى بنجاسة الملاقى و صاحبه. و اما لو كان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٦٩

بالعكس بان كان العلم بنجاسة الملاقى أو صاحبه ناشيا عن العلم بنجاسة الملاقى أو صاحب الملاقى كما إذا علم بنجاسة الملاقى أو صاحب الملاقى ثم علم ملاقاته الملاقى لكأس ثالث و قطع بأنه لو كان متنجسا لكان منشئه هذه الملاقاة فيحصل (ح) العلم بنجاسة هذا الكأس الثالث الملاقى أو صاحبه أو حصل العلمان فى رتبة واحدة بلا عليه و لا معلولية بينهما و ان كانا مختلفين بحسب الزمان فلا- يجرى الأصل فى الملاقى بل الملاقى هو مجرى الأصل فى الأول أى فيما كان العلم به معلولا عن العلم بالملاقى كما انهما معا محكومان بوجوب الاجتناب فى الأخير أى فيما كان العلمان فى رتبة واحدة من حيث العلية و المعلولية و ان كانا مختلفين بحسب الزمان فنتيجة ما أفاده أستاذنا المعظم العراقى (قدس سره) تتحد مع ما أفاده أستاذه فى الكفاية الا ان اختلافهما فى الطريق حيث ان صاحب الكفاية جعل مناط الاختلاف بين الأنحاء الثلاثة اختلاف العلمين بحسب الزمان أو تقارنهما فيه و أستاذنا المعظم جعل المناط اختلافهما بحسب الرتبة أو توافقهما فيها و لو كانا مختلفين بالزمان.

و مما ذكرنا فى تقرير مراد الأستاذ (قده) يظهر اندفاع ما أورده المشكىنى (قده) عليه من ان تفاوت العلمين رتبة بالنسبة إلى التأثير و التأثير بينهما لا يوجب عدم تفاوتهما بالنسبة إلى التأثير و التأثير بينهما و بين المعلول الآخر كما فى المقام قال (قده) و يشهد بذلك العلل المتعددة للشئ مع كون المؤثر فى الكل هو الله تعالى (انتهى) و وجه اندفاعه ان العلم المتقدم بالرتبة يكون تأثيره أيضا متقدما بالرتبة بمعنى انه كما هو يكون تقدمه رتبيا يكون تقدم تأثيره أيضا رتبيا ففى رتبة تأثير العلم الأول لا تأثير للعلم الأخير و فى رتبة تأثير الأخير لا محل لتأثيره لحصول الأثر من العلم الأول و لا يتنجز حكم مرتين و ما استشهد به من العلل المتعددة للشئ مع كون المؤثر فى الكل هو الله تعالى باطل لانه لا مؤثر فى الوجود الا الله سبحانه و ما عداه معدات بخلاف المقام فان كل واحد من العلمين علة مؤثرة فى تنجز متعلقه و ليس من قبيل المعدات حتى يقال بتحقق المعلول عند تحقق الجزء الأخير منها كما لا- يخفى هذا خلاصة ما قيل أو يمكن ان يقال فى حكم ملاقى الشبهة المحصورة و المتحصل من جميع ما ذكرناه هو صحة ما فى المتن من انه لا يحكم عليه بالنجاسة لأنه لا وجه للحكم بنجاسته أصلا و ان كان الأحوط الاجتناب عنه لاحتمال وجوبه للمناقشة فيما ذكر من التفاصيل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٧٠

و كون المسألة عقلية محضة لكن وجوب الاجتناب عنه و لو كان على الوجه القوى لا يوجب الحكم بنجاسته فضلا عما إذا قيل به من باب الاحتياط و الظاهر من المتن كون الاحتياط فى الاجتناب نديبا لانه ذكره بعد نفي الحكم عليه بالنجاسة لكن فى مستمسك العروة استظهر منه كونه وجوبيا قال لانه لم يكن مسبوqa بالفتوى بالجواز لان عدم الحكم بالنجاسة لا يقتضى الطهارة (أقول) بل الظاهر عندى ان قوله لا يحكم عليه بالنجاسة فى قوة القول بأنه محكوم بالطهارة و كيف كان فالأمر فى ذلك سهل و انما أطلنا الكلام فى تلك المسألة لكونها من المعضلات و الله الهادى من يشاء الى الصراط المستقيم و به الاعتصام.

[مسألة ٧- إذا انحصر الماء فى المشتبهين تعين التيمم]

مسألة ٧- إذا انحصر الماء فى المشتبهين تعين التيمم و هل يجب إراقتهما أولا الأحوط ذلك و ان كان الأقوى العدم مقتضى إطلاق النص أعنى موثقه سماعه و موثقه عمار الساباطى المتقدمتين فى المسألة الاولى من هذا الفصل و معاقد

الإجماعات هو وجوب التيمم مع انحصار الماء في المشتبهين بالنجس سواء أمكن الجمع بينهما على وجه يقطع بوقوع صلوته مع الطهارة الواقعية عن الحدث و الخبث أم لا فهل هذا الحكم بإطلاقه على طبق القاعدة أم لا تحقيق المقال فيه يقتضى البحث عما يقتضيه القاعدة أولا ثم النظر الى ما يستفاد من النص و الإجماع و الفحص عن كونه مطابقا مع القاعدة فنقول قد يقال في بادي الرأي ان المورد من موارد الاحتياط بتكرار الوضوء بكل واحد من المشتبهين على ما هو مقتضى العلم الإجمالي بوجوب الموافقة في أطرافه. و قد حكى عن العلامة في التذكرة و النهاية و عن بعض من تبعه مستدلا بان الوضوء مقدم على التيمم مع التمكن كما هو الحكم في مورد اشتباه المطلق بالمضاف و حملوا إطلاق النص على الغالب من عدم التمكن من التكرار و قالوا بان الحكم بوجوب التيمم مع التمكن من الوضوء لما كان على خلاف قاعدة باب العلم الإجمالي فاللازم هو الاقتصار فيه على القدر المتيقن من النص و هو ما إذا لم يتمكن من الوضوء بالتكرار. و ما ذكره لا يخلو عن الخلل.

و التحقيق ان يقال اما ان نقول بأن حرمة الطهارة المائية بالماء النجس حرمة ذاتية نظير صوم العيدين أو الصلاة في حال الحيض كما لا- يبعد القول بها لأجل ما في الموثقتين من الأمر بامراق المشتبهين و الإتيان بالتيمم بناء على ان الأمر بالإهراق كناية عن التجنب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٧١

عن النجس منهما و ترك استعماله في الوضوء أو نقول بان حرمتها تشريعية بمعنى حرمتها لو أتى بها بقصد التشريع و عدم ترتب شيء عليها من الصحة و العقاب لو أتى بلا قصده كما هو الظاهر.

فعلى الأول أعنى البناء على كون حرمتها ذاتية يكون في الإتيان بها بالتكرار بكل واحد من الإنائين مخالفة قطعية لحرمة استعمال النجس منهما فاللازم (ح) هو الحكم بالطلاق و تعيين الإتيان بالتيمم، لا- لمكان دوران الأمر بين الوجوب و الحرمة و تغليب جانب الحرمة على الوجوب حتى يورد عليه بالمنع عنه بل اللازم تغليب الأهم منهما و لو كان هو الوجوب، بل لمكان المنع عن ارتكاب المحرم و المخالفة القطعية شرعا و ان المانع الشرعي كالمانع العقلي فينتقل الى بدل الطهارة المائية بعد كون وجوبها في حال الاختيار و سقوطها و الانتقال الى بدلها في حال الاضطرار. و ان شئت فقل يدور الأمر بين ارتكاب المحرم الذاتى شرعا و هو الإتيان بالطهارة المائية بالماء النجس أو ترك الواجب شرعا و هو الإتيان بالطهارة المائية بالماء الطاهر إذ في استعمالها فيها بالتكرار ارتكاب للحرام و في تركه كك ترك للواجب لكن الواجب مما له البدل و الحرام مما لا بدل له و قد تقرر في باب التزاحم انه عند الدوران بين ما له البدل و ما لا بدل له يقدم الأخير و يرفع اليد عما له البدل، لان ماله البدل يحرز بدله دون ما لا بدل له فإنه لا يحرز منه شيء أصلا فالاهمية دائما عند تزامم ما لا بدل له مع ماله البدل لما لا بدل له فهو المقدم.

و على الثانى أعنى البناء على كون حرمة الطهارة المائية مع الماء النجس تشريعية لا ذاتية فمقتضى القاعدة الأولية و ان كان هو الاحتياط بالتكرار لأن الحرمة التشريعية ترتفع بالاحتياط لمضادته معها الا انه يبتلى بالنجاسة الخشبية حيث يقطع بتنجيس محال طهارته اما باستعمال الإناء الأول لو كان هو النجس أو باستعمال الإناء الثانى ان كان هو نجسا و لم يحصل له مزيل يقينى فيستصحب بقاءه فهو بالتكرار بالتوضى من أحدهما مثلا ثم غسل محالّ الوضوء بالثانى ثم التوضى بما بقى منه و ان كان يقطع بارتفاع حدثه لكنه يصير محكوما بنجاسة محالّ وضوئه ظاهرا بالاستصحاب لحصول القطع بنجاستها عند استعمال احد الإنائين و عدم القطع بإزالتها بل هو بعد الفراغ عن الوضوء الثانى شاك في بقاء نجاسة محالّ وضوئه الحادثة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٧٢

عند استعمال احد الإنائين قطعا.

لكن الأقوى عدم جريان هذا الاستصحاب لا- لان الشخص المردد بين حصوله في الاستعمال الأول أو الأخير غير قابل

للاستصحاب لانه لا- مانع عن استصحابه إذا كان مع وصفه المردد مشكوك البقاء بل لان هذا الفرد المردد فى المقام ليس مشكوك البقاء بل هو على تقدير حدوثه بالاستعمال الأول مقطوع الارتفاع بسبب الاستعمال الثانى و على تقدير حصوله بالاستعمال الثانى مقطوع البقاء فهو فى الان المتأخر عن آن الاستعمال الثانى اما مقطوع البقاء أو مقطوع الارتفاع و المعتبر فى إجراء الاستصحاب هو كون المستصحب فى آن بقاءه مشكوك البقاء مضافا الى انه لو فرض جريانه لكان معارضا باستصحاب الطهارة الحاصلة فى حال احد الاستعمالين لان الماء الأول لو كان طاهرا لكان محالّ وضوئه طاهرا حينه و لو كان الماء الأول نجسا لحصل طهر المحال بالماء الثانى فعند احد الاستعمالين يقطع بطهارة محالّ وضوئه كما يقطع بنجاسته أيضا و إذا صح إجراء الاستصحاب فى بقاء نجاسته فليصح إجرائه فى طهارته أيضا فيتعارض الأصلان فيكون المرجح قاعدة الطهارة فى الشك فى طهارة محالّ الوضوء.

و يمكن فرض الكلام فى محل يسلم عن كلتا المناقشتين و ذلك فيما إذا كان الماء ان كلاهما قليلا فتوضأ بالأول منهما ثم غسل مواضع وضوئه بالأخير ثم توضأ بما بقى منه فإنه حين ملاقة الماء الثانى مع أعضائه بأول الملاقة قبل خروج غسلته يقطع بنجاسة محالّ وضوئه حيث ان الماء الأول لو كان نجسا لما طهر المحل بالثانى لاشتراط ازاله غسلته فى طهره و لو كان الماء الثانى نجسا لتنجس المحل بملاقاته بأول الملاقة ففى آن أول الملاقة مع الماء الثانى يقطع بنجاسة محل وضوئه و هذه النجاسة المقطوعة مشكوك البقاء لان زوالها بطهارة الماء الثانى التى هى مشكوكه فلا مانع عن استصحابها و ليس لاستصحابها معارض إذ ليس آن مشخص يقطع فيه بحصول الطهارة حتى يستصحب بقائها فالاحتياط بالترار بالمائين القليلين يزاحم مع حصول النجاسة الظاهرية بالاستصحاب و الرجحان مع مراعاة الطهارة الخبيثة لكونها بلا بدل و كون الطهارة المائية مع البدل كما تقدم فيما إذا كان المكلف واجدا للماء على قدر احد الطهورين و دار امره بين رفع نجاسة البدن به و بين رفع الحدث حيث يصرف فى رفع الخبث و يتيمم بدلا عن الطهارة المائية و يدل تعيين صرفه فى رفع الخبث

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٧٣

على تعيين ترك تنجيس البدن لتحصيل الطهارة المائية فى المقام بطريق أولى لأولوية الدفع عن الرفع.

و لا يخفى ان ما فرضناه من القطع بنجاسة محال طهارته فى أول آن ملاقاتها مع الماء الثانى يختص بما إذا كان الماء الثانى قليلا حيث يعلم فى أول آن ملاقاته مع المحال بنجاسة تلك المحال اما من جهة تنجسها بالماء الأول إذا كان الماء الأول نجسا فان طهرها يتوقف على إزالة غسله الماء المطهر عنها و اما من جهة تنجسها بأول ملاقاتها مع الماء الثانى ان كان هو النجس و اما لو لم يكن الماء الثانى قليلا- بل كان جاريا أو كرا مثلا فلا يحصل القطع بنجاسة المحال بأول ملاقاتها معه بناء على عدم اعتبار التعدد و انفصال الغسالة فى التطهير بغير القليل و حصول الطهر بأول ملاقة المتنجس معه إذ ليس (ح) آن مشخص يقطع بحصول تنجس المحال فيه كما لا يخفى.

و يمكن رفع ما ذكرناه بما حكى عن بعض محققى من عاصرناهم من إمكان تحصيل القطع بإزالة النجاسة الحادثة بالترار بغسل محالّ الطهارة بالماء الأول بعد الفراغ عن الوضوء بالثانى قال لان النجس ان كان هو الأول فيزول تنجس المحال الحاصل بملاقاتها معه بغسلها بالماء الثانى و ان كان هو الثانى فيزول تنجسها بالغسل بالماء الأول فيقطع بزوال تلك النجاسة الحادثة اما بالغسل بالماء الثانى و اما بالغسل بالماء الأول بعد الفراغ عن الطهارة المائية بالماء الثانى لأنه ان كان الماء الثانى طاهرا فيزول تلك النجاسة المعلومة بالتطهير بالماء الثانى و ان تنجس المحال ثانيا بملاقاتها مع الماء الأول و ان كان الثانى نجسا فتطهر المحال بالغسل بالماء الأول فالنجاسة المقطوعة الحدوث بالاستعمالين الأولين مقطوعة الزوال و ان كان يحصل الشك فى نجاسة المحال بنجاسة مستأنفة من جهة انغسالها بالماء الأول بعد الفراغ عن الوضوء بالماء الثانى من جهة احتمال نجاسة الماء الأول

لكنها ليست تلك النجاسة المقطوعة حدوتها بل هي مشكوكه الحدوث يرجع عند الشك فيها إلى قاعدة الطهارة.

لكن الانصاف فساد ما ذكره و ذلك لانه عند أول الملاقاة مع الماء الأول بعد الفراغ عن الوضوء بالماء الثاني يحصل له العلم بنجاسة المحال الملاقي معه إذ لو كان الماء الثاني نجسا لا يطهر المحال بأول ملاقاتها مع الماء الأول و لو كان الماء الأول نجسا فينجس المحال بأول

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٧٤

ملاقاتها معه ففى الآن الأول من ملاقاتها مع الماء الأول بعد الفراغ عن الوضوء بالماء الثاني يقطع بنجاستها و يشك فى زوالها بال غسل بالماء الأول من جهة الشك فى نجاسته فيستصحب بقائها نعم النجاسة المعلومة فى الآن الأول من الملاقاة مع الماء الثاني ارتفعت بال غسل بالماء الأول بعد الفراغ عن الوضوء بالماء الثاني لكن النجاسة المقطوعة فى الان الأول من الملاقاة مع الماء الأول بعد الفراغ عن الوضوء بالماء الثاني مشكوك البقاء فتكون مجرى الاستصحاب فهذا التخلص لا يثمر شيئا. نعم لعله يثمر فى حصول العلم بزوال النجاسة الحادثة بأحد الاستعمالين على سبيل الترييد و ان أورث الشك فى حدوث نجاسة مستانفة بواسطة الشك فى نجاسة الماء الأول فتبصر. ثم ان ما يمكن ان يتخلص به من الابتلاء بالنجاسة الخبيثة الاستصحابية و عدم حصول القطع بالصلاة مع الطهارة الحديثة و الخبيثة هو ان يحتاط بإتيان الطهارة الحديثة بأحد المشتبهين و الصلاة بعده ثم غسل محال الطهارة بالآخر و التوضى بما بقى منه ثم إعادة الصلاة التى صلاها بعد الطهارة بالماء الأول فيقطع (ح) بوقوع صلاة من هاتين الصلوتين مع الطهارة الحديثة و الخبيثة لأنه ان كان الماء الأول طاهرا فوقع الصلاة الاولى مع الطهارة و ان كان الطاهر هو الماء الثاني فيقع الصلاة الثانية معهما.

لا يقال الحكم بنجاسة محال الوضوء و الطهارة المائية ظاهرا شرعا بالاستصحاب ينافى مع جواز الإتيان بالصلاة عقيب من باب الاحتياط.

لانه يقال موضوع الاحتياط هو احتمال صحة الطهارة الثانية و طهارة محالها من جهة احتمال طهارة الماء الأخير و الاستصحاب لا ينفى ذاك الاحتمال كيف و هو موضوعه و الحكم لا يعقل ان يكون نافيا لموضوعه لانه ثابت على تقدير ثبوته.

و من الغريب فى المقام ما ذكره فى شرح النجاة من ان تكرار الصلاة عقيب كل طهارة لا يثمر فى شىء لا لتحصيل الطهارة الحديثة و لا لرفع الخبيثة و قد عرفت انه يثمر لحصول القطع بوقوع الصلاة مع الطهارة الحديثة و الخبيثة كما لا يخفى.

ثم انه (قده) ذكر فروضا ثلاثة لحصول القطع بإزالة الخبث الذى يقطع حصوله فى الاستعمالين (أحدها) ان يفرض نجاسة محال الوضوء قبل استعمال الماء الأول فيغسلها بالماء الأول ثم يتوضأ من باقيه ثم يغسلها بالماء الثانى ثم يتوضأ ببقيته فالماء الأول ان كان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٧٥

نجسا لم يؤثر فى نجاسة محال وضوئه لأنها كانت متنجسة و المتنجس لا يتنجس ثانيا إذا كانت النجاسة الثانية التى يلاقيها من سنخ الاولى و ان كان الماء الثانى نجسا فقد زال نجاسة محاله بال غسل بالماء الأول و تنجست بملاقاتها للماء الثانى لكن النجاسة الثانية مشكوكه الحدوث فلا يحصل القطع بحدوث نجاسة المحال بالاستعمالين.

أقول على ما فرضناه عند كون الماء الأخير قليلا يحصل القطع بنجاسة المحال فى أول آن ملاقاتها مع الماء الثانى قبل خروج الغسالة عنها لأنه ان كان الماء الأول نجسا فقد كانت المحال باقية على نجاستها السابقة و لم يطهر فى آن ملاقاتها مع الماء الثانى قبل تمام الغسل به بشرائطه من انفصال الغسالة و نحوه و ان كان الماء الثانى نجسا فتنجس المحال بملاقاتها معه فى أول آن الملاقاة فهذا الفرض لا ينفع فى زوال القطع بنجاسة المحال فى ذاك الان فيستصحب بقائها عند الشك فيه من غير معارض. و

ان منع عن القطع بحدوث النجاسة بأحد الاستعمالين لاحتمال نجاسة الماء الأول و ان ملاقاته لا يؤثر في تنجس المتنجس قال (قده) و ثانيها انه على تقدير طهارة محل الوضوء بتكراره يغسل المحل بهما متعاقبا لانه بعد تكرار الوضوء يقطع برفع الحدث و نجاسة المحل باستعمال المائتين و بتكرار الغسل بهما على التعاقب يقطع بزوال النجاسة الحادثة و يشك في حدوث نجاسة بالاستعمال الأخير لكنها مشكوكه صرفة.

أقول و هذا الفرض هو بعينه ما حكاه عن بعض محققي معاصريه و رد عليه بأنه تخيل محض و قد عرفت منا انه لا يثمر في أحداث القطع بزوال النجاسة الحادثة بالاستعمالين حيث انه في الآن الأول من الملاقاة للغسل الأخيرة يقطع بنجاسة المحال و تلك النجاسة المقطوعة بعد تمام الغسل الأخيرة مشكوكه البقاء من جهة الشك في طهارة الماء الذي يغسل به فيجرب الاستصحاب في بقائها.

قال قده (و ثالثها) ان يقال ان المقصود في المقام مجرد فرض صحة الوضوء و إمكان رفع الحدث به و ان كان الوضوء لغير ما هو مشروط بالطهارة كالوضوء المنذور أو لقراءة القرآن و ان كان جواز الدخول فيما يشترط فيه الطهارة عن الخبث مشروطا بغسل مواضع الوضوء بالماء الآخر مع التمكن منه.

أقول و هذا الاحتمال أيضا بعيد في الغاية عن مصب كلماتهم كما لا يخفى.

فالمتحصل من جميع ما ذكرناه إمكان الاحتياط بإحراز الواقع في إتيان الصلاة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٧٤

مع الطهارة الحديثة و الخبثية بإتيان الطهارة الحديثة بالماء الأول ثم الصلاة بعدها ثم غسل المحال بالماء الثاني و الإتيان بالطهارة الحديثة بما يبقى منه ثم إعادة الصلاة بعد الإتيان بها هذا تمام الكلام فيما يقتضيه القاعدة مع قطع النظر عما يستفاد من النص. و اما بالنظر الى ما يستفاد منه فيحتمل ان يقال إطلاق النص و معاهد الإجماعات هو وجوب التيمم مع انحصار الماء في المشتبهين و ان أمكن الجمع بينهما على هذا الوجه الذي يقطع بوقوع صلواته مع الطهارة عن الحدث و الخبث و يحتمل تنزيل النص و معاهد الإجماعات على ما إذا تعذر أو تعسر الاحتياط على الوجه المذكور كما هو الغالب و ذلك لأجل رعاية القاعدة و لعل هذا الاحتمال الأخير أقرب من جهة غلبة تعسر الاحتياط المذكور و لا أقل من تساويه مع الاحتمال الأول و عليه فالأحوط مراعاته مع إمكانه بالجمع بينه و بين التيمم و الله الهادي إلى سواء السبيل.

ثم على الاحتمال الأول فهل يجب إراقة المائتين قبل التيمم أم لا- (وجهان) بل قولان المنسوب الى ظاهر كلام الشيخين و الصدوقين هو الأول و المحكى عن صريح كلام ابن إدريس هو الثاني و لعله الأقوى لظهور الأمر بالإراقة في الموثقتين في ترك الاستعمال كما ربما يؤيده جملة من الاخبار الدالة على نجاسة الماء القليل بالملاقاة حيث عثر فيها بإراقتهم و وإهراقه كما في رواية أبي بصير إذا أدخلت يدك في الإناء قبل ان تغسلها فلا بأس الا ان يكون أصابها قدر بول أو جنابة فإذا أدخلت يدك في الماء و فيها شيء من ذلك فأهرق ذلك الماء و و مثلها رواية أخرى عنه أيضا و موثقة سماعه و رواية حريز المعبر فيها بالأمر بالصب و صحیحة ابن ابى نصر المعبر فيها بإكفاء الإناء و غير ذلك مما مر بعضه في باب الماء القليل و لم يقل احد بوجود اراقة الملاقى منه مع النجاسة قال في المعبر و قد يكنى عن النجاسة بالإراقة في كثير من الاخبار تفخيما للمنع انتهى.

و على الأول أعنى وجوب اراقة المشتبهين فهل هو وجوب نفسى أو انه شرطى (وجهان) حكى في المعبر عن بعض الأصحاب ان علة الأمر بالإراقة ليصح التيمم لانه مشروط بعدم الماء و قبل الإراقة أنه واجد له لطهارة أحد المشتبهين و رده بان وجود الماء الممنوع عن استعماله كعدمه إذ المرخص للتيمم هو المنع عن استعمال الماء سواء كان عقليا أو شرعيا و

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٧٧

سواء كان من جهة عدم وجود الماء أو عدم التمكن من استعماله لمرض و نحوه و المنع الشرعى كالعقلى فى تحقق مجوز التيمم به (انتهى) و هو كما قال فالأقوى كما فى المتن هو عدم وجوب الإراقة تعبدا و عدم اشتراطها فى صحة التيمم و لكنها أحوط و لعله لاحتمال اشتراط صحة التيمم بها أو للخروج عن مخالفة من قال باشتراطها فى صحته.

بقى الكلام فى حكم إزالة الخبث بالمائين و لم يتعرض له المصنف (قده) فى المتن و ان كان قوله فى المسألة العاشرة يجب الاجتناب عن الجميع لعله يشمل ترك استعماله فى إزالة الخبث أيضا و كيف كان فينبغى البحث عنه فى المقام مفصلا فنقول اختلف فى إزالة الخبث عن الثوب و البدن و غيرهما بالماء الطاهر المشتبه بالنجس على ثلاثة أقوال (أحدها) و هو أضعفها جواز ذلك و لو بأحدهما من دون حاجة الى التكرار و نسبة فى محكى مفتاح الكرامة إلى محتمل النهاية لإطلاقات الغسل بالماء خرج عنها ما علم نجاسته و بها يدفع استصحاب بقاء نجاسة المغسول به. و لا يخفى ما فيه لأن الإطلاقات قيدت بما دل على اعتبار طهارة الماء فى إزالة الخبث به و إذا كانت الطهارة شرطا فى إزالته به لا بد من إحرازها و الغسل بأحدهما لا يكون محرزا لها و لا محل للرجوع الى المطلقات بعد تقييدها فيرجع الى استصحاب بقاء نجاسة المحل.

و ثانيها جواز ذلك باستعمال المشتبهين على التعاقب فإنه يقطع (ح) بزوال النجاسة السابقة إذ لو كان الماء الأول نجسا لظهر بغسله بالماء الثانى و لو كان الماء الثانى نجسا لظهر بالماء الأول فزوال النجاسة السابقة قطعى و لكنه يشك فى تنجسه بملاقاته مع النجس من المائين من جهة احتمال كون النجس هو الماء الثانى و هو مشكوك بالشك البدوى و ان شئت فقل أمر المغسول بهما مردد بين ان لاقى مع الماء النجس فى الغسلة الأولى أو لاقاه فى الغسلة الثانية لكن الملاقاة معه فى الأولى غير مؤثر فيه فى شىء لأن المتنجنس لا- يتنجس و انما الأثر فى ملاقاته معه فى الغسلة الثانية لكنه شك بدوى يرجع فيه الى استصحاب بقاء الطهارة المتيقنة حصولها بالغسل بهما على التعاقب لما عرفت من ان شرط تنجز المعلوم بالإجمال هو ان يكون مؤثرا على جميع تقادير انطباقه على أطرافه المحتملة و اما لو كان الأثر على بعض التقادير فهو ليس بمنجز و هذا القول هو مختار جملة من المحققين منهم العلامة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٧٨

الطباطبائى فى منظومته و صاحب الجواهر قدس الله أسرارهم.

و أورد عليه أولا بأن استصحاب الطهارة المتيقنة غير جارية لما عرفت فى حكم رفع الحدث بهما من ان المستصحب إذا كان مرددا يصح استصحابه إذا كان على وصفه التريدى مشكوك البقاء بخلاف ما لو لم يكن كذلك فإنه لا شك فى بقاءه حتى يجرى معه الاستصحاب و الطهارة المتيقنة حصولها بالغسل لهما فى الان المتأخر عن الغسل بالثانى ليس مشكوك البقاء بل اما مقطوع الارتفاع إذا كان الماء الأول طاهرا أو مقطوع البقاء إذا كان نجسا.

و ثانيا انه على تقدير صحة جريانه معارض باستصحاب نجاسته لانه كما يعلم بحدوث طهارة فيه يعلم بوقوع نجاسة عليه أيضا اما فى الغسل الثانى أو الأول و يشك فى حدوث طهارة بعده بسبب احتمال طهارة الماء الثانى و اللازم من المنع عن اجراء استصحاب الطهارة بأحد الوجهين هو الحكم بطهارة المغسول بهما أيضا لكن لمكان قاعدة الطهارة بعد المنع عن صحة التمسك بالاستصحاب و الحق عدم جواز التمسك بالقاعدة أيضا بل يحكم عليه بالنجاسة بإجراء الاستصحاب فيها لا على الوصف المردد.

و ذلك للعلم بتحقيق وصف النجاسة فيه عند إيصال الماء الثانى اليه اما النجاسة فى نفسه لو كان الماء الأول نجسا فإنه بمجرد إيصال الماء اليه لا يصير طاهرا ما لم ينفصل غسالته بالعصر و نحوه فيما إذا كان الماء الثانى قليلا أو لأجل ملاقاته مع الماء الثانى لو كان هو النجس و يشك فى طهره بعد انفصال غسالته فيستصحب بقاء نجاسته المتيقنة فى آن وصول الماء الثانى اليه و لا

يعارضه استصحاب الطهارة لعدم العلم بحصولها في آن مشخص حتى يستصحب بقائها و المتيقنة حصولها بإحدى الغسلتين على وصف التردد لا يجرى فيها الاستصحاب لكون الشك في بقائها من جهة التردد بين كونها حاصلة بالغسله الأولى حتى تكون مرتفعة بملاقاة المغسول مع الماء النجس في الغسله الثانيه أو حاصله بالغسله الثانيه حتى تكون باقيه بعدها فهي بوصف التردد ليست مشكوك البقاء بل التردد في كونها مقطوع البقاء أو مقطوع الارتفاع فتكون نظير الحيوان الموجود في الدار المشكوك بقاءه من جهة الشك في كونه في ضمن الفرد المقطوع بقاءه أو ارتفاعه فإنه و ان صح استصحاب بقاء الكلى إذا كان له الأثر لكنه لا يصح استصحاب الفرد المردد بين كونه مقطوع البقاء أو الارتفاع لإثبات آثار الفرد المردد إذا كان له اثر.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٧٩

هذا تمام الكلام في حكم ازالة الخبث بالمشتبهين على التعاقب و المتحصل منه عدم جوازه كما لا يجوز بأحدهما فقط فالأقوى هو القول الثالث من المنع عن استعمالهما في ازالة الخبث مطلقا لا كل واحد منهما منفردا و لا بهما على سبيل التعاقب هذا ما تيسر لي شرحه في هذه المسأله اعني المسأله السابعه.

[مسأله ٨- إذا كان إناءان أحدهما المعين نجس و الآخر طاهر]

مسأله ٨- إذا كان إناءان أحدهما المعين نجس و الآخر طاهر فإريق أحدهما و لم يعلم أنه أيهما فالباقي محكوم بالطهارة و هذا بخلاف ما لو كانا مشتبهين و أريق أحدهما فإنه يجب الاجتناب عن الباقي و الفرق ان الشبهه في هذه الصورة بالنسبه إلى الباقي بدويه بخلاف الصورة الثانيه فإن الماء الباقي كان طرفا للشبهه من الأول و قد حكم عليه بوجوب الاجتناب و تمام الفرق هو ان العلم الإجمالي في الصورة الاولى اعني حدوث الشبهه بعد اراقه أحدهما انما حصل بعد خروج احد الطرفين عن محل الابتلاء بالإراقه و لذا لا يؤثر في تنجز وجوب الاجتناب عن الآخر على تقدير انطباق المعلوم بالإجمال عليه بخلاف الصورة الثانيه فإن العلم الإجمالي كان قبل خروج احد الطرفين عن محل الابتلاء بالإراقه و قد عرفت في المسأله الخامسه عدم تأثيره في رفع التنجز عن الطرف الباقي بواسطة العلم الإجمالي المورّب كما في التدريجيين فراجع.

[مسأله ٩- إذا كان هناك إناء لا يعلم انه لزيد أو لعمر]

مسأله ٩- إذا كان هناك إناء لا يعلم انه لزيد أو لعمر و المفروض انه مأذون من قبل زيد فقط في التصرف في ماله لا يجوز له استعماله و كذا إذا علم انه لزيد مثلا لكن لا يعلم انه مأذون من قبله أو من قبل عمرو.

و الحكم بعدم جواز استعماله فيما إذا كان مأذونا من قبل زيد فقط و شك في كون الإناء له أو لعمر من جهة الأصل الحكمي أعني استصحاب حرمه التصرف في هذا الإناء الثابته له قبل صدور الاذن من زيد و لا يصح التمسك بالأصل الموضوعي أعني أصالة عدم اذن المالك لانه من قبيل اجراء الاستصحاب في الفرد المردد الذي منشأ ترده هو التردد بين كونه الفرد المقطوع بقاءه أو ارتفاعه إذ لو كان الإناء لزيد لكان عدم اذن مالكة مقطوع الارتفاع و لو كان لعمر لكان مقطوع البقاء و قد عرفت في المسائل السابقه عدم صحه إجراء الأصل فيه و فيما إذا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٨٠

علم انه لزيد و شك في كونه مأذونا منه أو من العمر و من جهة الأصل الموضوعي أعني أصالة عدم اذن زيد في التصرف في إنائه و يكون المستصحب شخصا معينا لا- ترديد فيه أصلا و لا- يعارضه أصالة عدم اذن العمر و إياه لعدم كون إنائه موردا

[مسألة ١٠- في المائتين المشتهين]

مسألة ١٠- في المائتين المشتهين إذا توضأ بأحدهما أو اغتسل و غسل بدنه من الآخر ثم توضأ به أو اغتسل صح وضوئه أو غسله على الأقوى لكن الأحوط ترك هذا النحو مع وجدان ماء معلوم الطهارة و مع الانحصار الأحوط ضم التيمم أيضا قد عرفت في المسألة السابقة حكم هذه المسألة مفصلا و ان الأقوى عدم جواز التكرار مع وجدان ماء آخر معلوم طهارته لما تقدم في طي المسألة الثانية من عدم حكم العقل بكفاية الامثال الإجمالى مع إمكان التفصيلي منه و لا أقل من الشك و مع عدم وجدانه فالأقوى جوازه مع تكرار الصلاة بعد كل طهارة و ان كان الأحوط ضم التيمم أيضا.

[مسألة ١١- إذا كان هناك ماءان توضأ بأحدهما أو اغتسل]

مسألة ١١- إذا كان هناك ماءان توضأ بأحدهما أو اغتسل و بعد الفراغ حصل له العلم بأن أحدهما كان نجسا و لا يدري انه هو الذى توضأ به أو غيره ففي صحة وضوئه أو غسله إشكال إذ جريان قاعدة الفراغ هنا محل اشكال و اما إذا علم بنجاسة أحدهما المعين و طهارة الآخر فتوضأ و بعد الفراغ شك في انه توضأ من الطاهر أو من النجس فالظاهر صحة وضوئه لقاعدة الفراغ نعم لو علم انه كان حين التوضي غافلا عن نجاسة أحدهما يشك جريانهما.

و وجه الإشكال في جريان قاعدة الفراغ في الفرع الأول هو الإشكال في اعتبار الالتفات حال العمل.

و توضيح ذلك انه ربما قيل باعتبار الالتفات حال العمل في إجراء قاعدة الفراغ و ذلك لدلالة مضمرة ابن بكير على اعتباره. و فيها قلت له الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال عليه السلام هو حين يتوضأ اذكر منه حين يشك. و بها تقييد باقى النصوص الواردة في تلك القاعدة المطلقة عن ذاك القيد لكنه أشكل فيه أولا بإضمار الرواية و ثانيا على تقدير تسليم حجيتها من جهة كون مضمرها ابن بكير و هو ثقة لا يضمم الا عن الامام ان الظاهر من جوابه عليه السلام بقوله هو حين ما يتوضأ (إلخ) هو كون سؤال الزاوى عن خصوص ما كان الشك في الصحة من جهة الشك

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٨١

في الإخلال نسيانا فلا يكون التعليل بالاذكورية في ذاك المورد مقتضيا لتقييد المطلقات الواردة في قاعدة الفراغ التي لم يذكر فيها التعليل المذكور.

و ثالثا ان الظاهر من التعليل هو كون الاذكورية هو الحكمة في الحكم بالمضى و عدم الاعتناء لا العلة فلا يلزم فيها الاطراد. و رابعا و هو مترتب على الثالث ان العبرة بالاذكورية هي الاذكورية النوعية لا الشخصية فلا يعتبر الالتفات الشخصى نعم المعبر في القاعدة هو كون الشك بعد الفراغ عن سبب بحيث لو كان ملتفتا اليه حال العمل لم يكن شاكا و الا فلو كان الشك بعد الفراغ عن سبب بحيث لو كان ملتفتا اليه حال العمل لحصل له الشك حينه لم تجر قاعدة الفراغ كما إذا قطع بعد فراغه عن الوضوء بأنه لم يصدر منه تحريك ما فى يده من الخاتم مثلا لإيصال الماء الى ما فى تحته من البشرة و لكن يشك فى وصول الماء اليه من باب الاتفاق و يعبر عنه بالشك السارى بمعنى سريان الشك الى حال العمل بحيث لو كان فى حاله ملتفتا إلى خاتمه و انه لم يحركه لكان شاكا فى وصول الماء الى ما فى تحته لكنه لعدم التفاته حين العمل لم يتحقق منه الشك الفعلى إلا بعده.

و خامسا حصول العلم بنجاسة أحد المائتين مع الشك فى كون النجس هو الذى توضأ به أو غيره لا ينافى مع الاذكورية حال

العمل الذى لم يكن له علم بنجاسة أحدهما و لو كانت الاذكريه الشخصيه معتبره.

و بالجملة فالإنصاف صحه التمسك بقاعده الفراغ فى المقام لكن لو لم يبتل بعلم إجمالى مانع عن إجرائها.

و توضيحه ان العلم الإجمالى بنجاسة أحد المائين بعد الفراغ عن الوضوء بأحدهما قد يحصل بعد فقد الماء الذى هو عدل ما توضحاً به كما إذا توضحاً من هذا الإناء الذى كان مع إناء آخر ثم أريق ما فى الإناء الآخر ثم حصل العلم الإجمالى بنجاسة ما توضحاً به أو الإناء الآخر الذى يكون مائه مفقوداً حين حصول العلم الإجمالى و قد يحصل مع وجوده ففى الأول يكون الشك فى صحه وضوئه و وجوب استينافه عليه شكاً بدوياً يرجع فيه الى قاعده الفراغ و فى الثانى يحصل علم إجمالى بوجوب استيناف الوضوء أو الاجتناب عن الإناء الآخر لأن النجس ان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٨٢

كان ما توضحاً به يجب عليه استيناف الوضوء و ان كان الآخر يجب عليه الاجتناب عنه لكن هذا العلم الإجمالى من قبيل العلم بنجاسة الملاقى بالكسر و صاحب الملاقى بالفتح و قد حصل بعد العلم بنجاسة ما توضحاً به أو صاحبه فيكون المقام من قبيل ما إذا حصل العلم الإجمالى بنجاسة الملاقى و صاحبه أولاً ثم حصل العلم الإجمالى بنجاسة الملاقى بالكسر و صاحب الملاقى و قد تقدم فى المسألة السادسة حكم الملاقى للشبهة و اختلاف المسالك فيها فعلى مسلك الشيخ من الرجوع فى الملاقى الى الأصل لسلامة أصله عن المعارض الا مع فقد الملاقى يفرق فى المقام بين بقاء الماء المتوضى به و اجتماع غسلته فى إناء مثلاً و بين فقدته و انعدامه فعلى الأول يرجع فى شكه فى وجوب استيناف الوضوء عليه الى الأصل لابتلاء الأصل الجارى فى صاحب الملاقى بالأصل الجارى فى الملاقى بالفتح نفسه فيسلم الأصل الجارى فى الملاقى عن المعارض و على الثانى يتحقق التعارض بين الأصل الجارى فى وجوب استيناف الوضوء و بين الأصل الجارى فى صاحب الملاقى فيجب فيه الاحتياط.

و على مسلك صاحب الكفاية (قده) يجب الاحتياط فى شكه فى وجوب اعادة الوضوء لان العلم الإجمالى بنجاسة الماء المتوضى به و عدليه حصل بعد الملاقاة التى هى الوضوء بأحد المائين فى المقام و على مسلكه يجب الاحتياط من الملاقى و الملاقى إذا كان العلم الإجمالى بعد الملاقاة و على مسلك أستاذنا العراقى (قده) من انحلال العلم الإجمالى للترتب بين العلمين بانحلال العلم الأخير المترتب على الأول يكون كمسلك الشيخ (قده) من الفرق بين بقاء الماء المتوضى به و فقدانه بسلامة الأصل الجارى فى وجوب اعادة الوضوء فى الأول بواسطة الانحلال دون الأخير. و على مسلك شيخ أساتيدنا النائينى (قده) من جعل المدار على تقدم المعلوم و لو تأخر العلم به عن العلم بمعلوم متأخر عنه فيصح إجراء الأصل فى وجوب استيناف الوضوء لترتبه على نجاسة الماء المتوضى به أيضاً مع وجود ما توضى به و لا يصح مع فقدته فتحصل اتحاد نتيجة المسالك الثلاثة عدا مسلك الكفاية فى المقام من جواز الرجوع الى الأصل مع وجود الماء للتوضى به و عدم جوازه مع فقدته و عدم جواز الرجوع اليه على مسلك الكفاية مطلقاً سواء كان الماء المتوضى به موجوداً أو مفقوداً و قد عرفت المختار عندنا و هو مسلك أستاذنا النائينى (قده) و انه الموافق مع مختار الشيخ (قده) هذا تمام الكلام فى الفرع الأول.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٨٣

و اما الفرع الثانى و هو ما إذا علم بنجاسة أحدهما المعين و طهارة الآخر فتوضاً و بعد الفراغ شك فى انه توضحاً من الطاهر أو النجس فلا إشكال فى إجراء قاعده الفراغ و لو على البناء على اعتبار الاذكريه فيها اللهم الا مع العلم بغفلته عن نجاسة أحدهما فإنه يشكل جريانها (ح) للإشكال فى اعتبار الاذكريه و ان كان التحقيق عدم اعتبارها كما تقدم فى الفرع الأول

مسألة ١٢- إذا استعمل احد المشتبهين بالغصبيّة لا يحكم عليه بالضمان الا بعد تبين ان المستعمل هو المغصوب اعلم انه قد حقق في الأصول لزوم ترتيب كل ما للمعلوم بالإجمال من الآثار و الاحكام على كل طرف من أطرافه المحتمل وجوده فيها من باب المقدمة العلمية إذا كان المعلوم بالإجمال تمام الموضوع لها سواء كانت من الأحكام التكليفيّة كوجوب الاجتناب عن الشرب فيما علم بخمريّة احد الإنائين أو من الأحكام الوضعيّة كفساد بيعه فكما لا يجوز شرب احد الإنائين الذين يعلم إجمالاً بخمريّة أحدهما لا يجوز بيع أحدهما أيضاً فلا سلطنه له على بيع أحدهما كما لا يصح بيعه على تقدير وقوعه منه و كل اثر لا يكون المعلوم بالإجمال تمام الموضوع له بل يتوقف ترتبه على تحقق أمر آخر ورائه مما كان جزء من الموضوع أو شرطاً له فلا يترتب على احد أطراف المعلوم بالإجمال ما لم يتحقق ما يتوقف ترتبه على تحققه و ذلك كإقامة الحد على شارب الخمر فإنها مترتبة على شرب الخمر عن وجه العمد و الاختيار فلا حد على شاربها على وجه غير العمد أو على وجه الاضطرار فلا يجوز اقامته على مرتكب شرب أحد الأطراف المعلوم بالإجمال فإن شربه لا يكون شرب الخمر عن عمد و ان كان شرب أحد الأطراف المحتملة لها عن عمد الا ان جواز إقامة الحد مترتب على شربها العمدي لا الشرب العمدي لأحد أطرافها المحتمل و الظاهر ان الضمان يكون كك فإنه مترتب على التصرف في المغصوب عند تبين مغصوبيته فالتصرف في أحد الأطراف ليس تصرفاً في الغصب بل هو تصرف فيما يجب الاجتناب عنه لاحتمال مغصوبيته و لا يثبت بوجوب الاجتناب عن الشيء بسبب احتمال كونه مغصوباً انه مغصوب هذا.

و لكن عندى في ذلك نظر لان الضمان حكم وضعى مترتب على نفس التصرف في الغصب من غير مدخلية في ثبوته للعلم و الجهل بالغصبيّة و إذا كان العلم الإجمالى بالغصب موجبا لتنجز ما ترتب عليه من الاحكام يجب ترتبه على كل واحد من أطرافه من باب المقدمة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٨٤

العلمية و قد حكى عن نهاية العلامة كما في مفتاح الكرامة انه لو غسل ثوبه أو بدنه من النجاسة بالغصب أو بالمشتبه به طهر و يجب عليه المثل أو القيمة انتهى و هو موافق مع ما قلناه و المسألة بعد محتاجة إلى التأمل.

و يمكن جعل المقام من قبيل مسألة الملاقى و الملاقى بجعل الضمان المترتب على الغصب في حكم الملاقى بالكسر من جهة كونهما مشتركين في الترتب لكنه بعيد في الغاية لكون الضمان حكماً وضعياً مترتباً على الغصب بوجوب الاجتناب عنه و ان ترتب عليه حكم تكليفي أيضاً كوجوب الخروج عما في عهده.

و يمكن ان يقال في المقام بما ذكره الشيخ الأكبر (قده) في الطهارة من ان السارى من حكم المعلوم بالإجمال الواقعى الى كل من المشتبهين هو الحكم التكليفي كوجوب الاجتناب عن النجس فيما إذا علم بنجاسة أحد الإنائين لا الحكم الوضعى و هو نفس النجاسة فيقال في المقام أيضاً بأن السارى من حكم الغصب الواقعى المعلوم بالإجمال الى كل من المشتبهين هو الحكم التكليفي أعنى وجوب الاجتناب عنه لكون الاجتناب عن كل واحد منهما مقدمة علمية للواجب و هو وجوب الاجتناب عن الغصب المعلوم بالإجمال و اما الحكم الوضعى و هو المغصوبية فلا يسرى إليهما بل هو قائم بما هو غصب واقعا (فح) فالمستعمل لأحدهما لم يعلم بأنه مستعمل للغصب و ان علم بأنه مستعمل لما يجب الاجتناب عن مقدمة للاجتناب عن الغصب و إذا شك في اشتغال ذمته بالضمان بهذا التصرف يكون الأصل أعنى أصالة عدم الاشتغال جارياً فيه بلا معارض لكنه يجيء (ح) مسألة العلم الإجمالى بوجوب أداء مثل ما تصرف فيه أو قيمته أو وجوب الاجتناب عن عدل ما تصرف فيه فيتم (ح) اندراج المقام في مسألة الملاقى و الملاقى كما لا يخفى.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٨٥

فصل سُور نجس العين كالكلب و الخنزير و الكافر نجس و سُور طاهر العين طاهر و ان كان حرام اللحم أو كان من المسوخ أو كان جلالا- نعم يكره سُور حرام اللحم ما عدا المؤمن بل و الهرة على قول و كذا يكره سُور مكروه اللحم كالخيل و البغال و الحمير و كذا سُور الحائض المتهمه بل مطلق المتهم.

جرى ديدن الفقهاء رضوان الله عليهم بالبحث عن الأسثار في كتاب الطهارة بعد البحث عن حكم الماء المطلق و المضاف و لعل الوجه في جعلها قسيما لهما اختصاصها ببعض الاحكام كالمنع عن سُور مالا يوكل لحمه تنزيها على المشهور أو تحريما على قول كما سيأتي و السُّور لغه البقية و منه السائر بمعنى الباقي و استعماله في الجميع من الأوهام المشهورة بين الخواص و هوای السُّور أما البقية من كل شيء كما عن القاموس أو بقیه المتناول من الطعام و الشراب أو من الماء خاصة و بالعبارة الفارسية (پس مانده از خورده شده) و عرف في عرف الفقهاء بالماء القليل الذي باشره جسم حيوان سواء كان بالفم أو بغيره من أعضائه و هل هذا التعريف اصطلاح منهم في السُّور في مقابل المعنى اللغوي أو انهم ذكروه في مقام بيان ما رتبوا عليه من الحكم فيكون ما هو الموضوع لما رتبوا عليه من الحكم مغايرا مع معناه اللغوي على حسب ما يستنبطونه من الأدلة لا ان لهم اصطلاحا مخصوصا في مقابل اللغة (وجهان) أقربهما الأخير و كيف كان فما هو موضوع البحث من ذلك يعتبر فيه أمور.

الأول ان يكون متعلق مباشرة الحيوان سواء كان بالفم أو بغيره قال في الجواهر و قد صرح بذلك في السرائر و الذكري و هو المنقول عن المهذب للقاضي و الروض و المسالك و غيرها و عن المقنعة ان أسثار الكفار هو ما فضل في الأواني مما شربوا منه و توضأوا به أو مسوه بأيديهم و أجسادهم انتهى ما في الجواهر.

الثاني ان ذلك ليس مخصوصا بالماء بل يعمه و سائر المائعات بل مطلق ما يكون

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٨٦

رطبا و لو لم يكن مائعا و ذلك لتعميم الحكم من حيث الطهارة و النجاسة للجميع.

الثالث اشتراط القلة في الماء دون سائر المائعات و هذا بخلاف معناه اللغوي فإن المحكى عن الأزهرى اتفاق أهل اللغة على ان سائر الشيء باقيه قليلا كان أو كثيرا و عن المغرب هو بقیه الماء التي يبقياها الشارب في الإناء أو الحوض.

إذا تبين ذلك فنقول سُور نجس العين كالكلب و الخنزير و الكافر نجس و ذلك للإجماع على ثبوت الملازمة بين نجاسة الشيء و نجاسة سُوره ان كان مما يفعل بالنجاسة كالماء القليل و المائعات مطلقا و الأشياء الرطبة المنفصلة بملاقاتها مع النجس و لا ينافي الإجماع المذكور وقوع الخلاف في نجاسة سُور بعض منه كاليهود و النصراني لان منشئه الخلاف في نجاسة ذی السُّور كما وقع الخلاف في نجاسة المسوخ و ولد الزناء و المجبرة و المجسمة بل غير المؤمن مطلقا لا انه خلاف في نجاسة السُّور من القائلين بنجاسة ذی السُّور و يدل على أصل الحكم أيضا الأخبار المطلقة الدالة على انفعال الماء القليل بملاقاته مع النجاسة.

و ما ورد في خصوص السُّور كرواية معاوية بن شريح «١» و فيها سئل عذافر أبا عبد الله عليه السلام و انا عنده عن سُور السنور و الشاة و البقرة و البعير و الحمار و الفرس و البغل و السباع يشرب منه أو يتوضأ منه فقال عليه السلام نعم اشرب منه و توضأ منه قلت له الكلب قال عليه السلام لا قلت أ ليس هو سبع قال عليه السلام لا و الله انه نجس لا و الله انه نجس.

و صحيح ابى العباس سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة و الشاة و البقرة و الإبل و الحمار و الخيل و البغال و الوحش و السباع فلم اترك شيئا إلا سألته عنه فقال عليه السلام لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال رجس نجس لا يتوضأ بفضله و اصيب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء. و هما و ان وردا في سُور الكلب لكن التعليل فيهما لمنع استعمال سُور

الكلب بنجاسته يدل على عموم المنع عن سؤر كل نجس هذا في سؤر الحيوان النجس العين و لا اشكال بل و لا خلاف في طهارة سؤر ما يؤكل لحمه كالبقر و الغنم. و يدل عليه الأصل و القاعدة و الإجماع من المحصل و المنقول و الخبران المتقدمان. و انما الكلام في سؤر ما يحرم اكله سواء كان أصليا كالمسوخ أو عارضا كالجلال

(١) شريح بالشين المعجمة و الراء المهملة المفتوحة و الياء المثناة من تحت الساكنة و الحاء المهملة على وزن زبير (رجال ممقاني ره)

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٨٧

فالمشهور فيه هو الطهارة و عن السرائر نجاسة سؤر ما يمكن التحرز عنه من حيوان الحضر غير المأكول اللحم و عن المبسوط المنع عن استعماله و يمكن ان يريد به النجاسة فيكون موافقا مع السرائر و يمكن ان يريد المنع عن استعماله و لو مع طهارته فيكون قولاً آخر لكن الظاهر هو الأول.

و استدلل للمشهور بعد الأصل و القاعدة بالخبرين المذكورين فان فيهما التصريح بعدم البأس في سؤر الهرة و الوحش و السباع مع ما في صحيح ابي العباس من انه لم اترك شيئا إلا سألته عنه الشامل لجميع ما يحرم اكله من الوحش و الطيور و قد خرج عنه النجس العين نظرا الى التعليل بنجاسة الكلب للمنوع عن سؤره الشامل بعمومه للمنوع عن سؤر كل نجس العين و يبقى غير نجس العين تحت عموم قوله فلم اترك شيئا إلا سألته عنه، و بما ورد في خصوص الهرة كصحيح زرارة عن الصادق عليه السلام قال في كتاب علي عليه السلام ان الهرة سبع و لا بأس بسؤره و اني لأستحيى من الله تعالى ان ادع طعاما لان الهرة أكل منه. بل لعل قوله عليه السلام ان الهرة سبع و لا بأس بسؤره يدل على عدم البأس في سؤر كل سبع و لو كان غير الهرة و أظهر منه خبر ابي الصباح عن الصادق عليه السلام قال كان علي عليه السلام يقول لا تدع فضل السنور ان تتوضأ منه انما هي سبع و كصحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الكلب يشرب من الإناء قال اغسل الإناء و عن السنور قال لا بأس ان تتوضأ من فضلها انما هي من السباع. و قال في المعالم بعد نقله لهذا الصحيح و لرواية معاوية بن شريح ان قوله في هاتين الروايتين انما هي من السباع و انما هي سبع يشعر بنوع من التعميم ثم حكى عن المنتهى انه جعل الصحيح المذكور دليلا على طهارة سؤر السباع و بما ورد في خصوص الفارة كموثق ابن عمار عن الصادق عليه السلام قال ان أبا جعفر عليه السلام كان يقول لا بأس بسؤر الفارة إذا شربت من الإناء أن يشرب منه و يتوضأ منه.

و استدلل للقول الأخير بموثقة عمار عن الصادق عليه السلام عن ماء يشرب منه الحمام فقال عليه السلام كلما أكل لحمه يتوضأ من سؤره و يشرب و هكذا موثقة الأخرى عنه عليه السلام و مرسل فقيه كلما أكل لحمه فلا بأس بالوضوء و الشرب من ماء شرب منه.

و الجواب عن التمسك بهذه الأخبار عندي هو سقوطها عن الحجية بواسطة الاعراض عن العمل بها و تركها و الأخذ بما يعارضها فهي في أنفسها ليست صالحة للاستناد بها على ما مر

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٨٨

منا مرارا من وهن الخبر بالاعراض عنه هذا و أجاب الآخرون عن التمسك بها بوجوه.

و ليعلم أولا ان التمسك بهذه الاخبار على نجاسة سؤر ما لا يؤكل لحمه على ما حكى عن ابن إدريس أو المنع عن استعماله و لو كان طاهرا على ما حكى عن مبسوط الشيخ اما على القول بالمفهوم في الوصف أو على القول بمفهوم الشرط بناء على ان المبتداء المتضمن لمعنى الشرط يدل على المفهوم و كون المبتداء في المقام متضمنا لمعنى الشرط يستفاد من دخول الفاء في

الخبر اعنى قوله (ع) فى الموثقة الثانية لعمار كلما يؤكل لحمه فليتوضأ منه و ليشربه و قوله عليه السلام فى مرسل فقيه كلما أكل لحمه فلا- بأس بالوضوء و الشرب من ماء يشرب منه فان الظاهر ان دخول الفاء فى الجملة الخبرية تدل على ترتب الخبر على المبتداء نحو ترتب المعلول على علتة المنحصرة فيدل على انتفائه عند انتفائها على ما هو المناط فى حجية مفهوم الشرط إذا تبين ذلك فلنبين ما ذكره من الوجوه:

فالأول ما حكاه فى المعالم عن المختلف و قال بأن العلامة ذكر فى المختلف ان هذا الوجه ملخص ما أفاده فى كتاب استقصاء الاعتبار فى تحقيق معانى الاخبار ثم ذكر فى المعالم عبارة المختلف بطوله و حاصله على ما لخصه الشيخ الأكبر فى الطهارة انه يكفى فى صدق المفهوم انقسام غير المأكول الى ما يجوز الوضوء بسؤره و الى ما لا يجوز فليس سالبه كلية و انما هو سالب الكلية بمعنى ان ما ثبت فى المنطوق من الإيجاب الكلى فهو مرتفع فى المفهوم و ان الإيجاب الكلى ليس بثابت فيه لا ان السلب الكلى ثابت فيه فالمرتفع فى المفهوم هو الإيجاب الكلى و لو بالنسبة الى بعض الافراد فيفيد السلب الجزئى نظير ما قيل فى مفهوم قوله عليه السلام (إذا بلغ الماء قدر كر لا ينجسه شيء) من انه يدل على تنجس ما لا يبلغ الكر فى الجملة لا بكل نجس. و لا يخفى ان ما أفاده فى الحقيقة يرجع الى إنكار المفهوم و كان عليه ان يجيب عن الاستدلال بناء على الاعتراف به.

و لذا أورد عليه فى المعالم بان فرض حجية المفهوم يقتضى كون الحكم الثابت للمنطوق منفيا عن غير محل النطق و الموضوع للحكم الثابت فى المنطوق اعنى كلمه ما فى قوله كلما هو الحيوان و القيد المعتبر فيه و صفا أو شرطا هو كونه مأكول اللحم فالموضوع مأكول اللحم من كل حيوان و الحكم الثابت له هو جواز الوضوء و الشرب من سؤره و غير محل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٨٩

النطق هو عبارة عما انتفى عنه القيد المأخوذ فى المنطوق و صفا أو شرطا و هو كونه مأكول اللحم فيفيد ان غير المأكول من كل حيوان ينتفى عنه الحكم الثابت فى المنطوق فيقتضى ثبوت المنع عن سؤر كل حيوان لا يؤكل.

و الى ما ذكره فى المعالم يشير الشيخ الأكبر (قده) بقوله ان المفهوم على القول به يدل على ان السبب المنحصر و العلة التامة فى جواز الوضوء و الشرب بسؤر المأكول هو كونه مأكولا- فإذا انتفى هذا الوصف عن حيوان فى أول الأمر أو بعد كونه مأكولا كالجلال و الموطوء انتفى عنه جواز الشرب و الوضوء و لو وجد غير مأكول يجوز الوضوء بسؤره لم يكن أكل اللحم سببا منحصرا فى الجواز لقيام غيره مقامه و منع دلالة جملة الشرط على انحصار السبب هو بعينه إنكار مفهومها انتهى ما أردنا نقله فالمتحصل من هذا الوجه هو إنكار المفهوم لكن من غير تصريح به.

الوجه الثانى هو إنكار المفهوم فى المقام صريحا اما مفهوم الوصف فلما ثبت فى الأصول من المنع عنه خصوصا فى الوصف الغير المعتمد على الموصوف و اما مفهوم الشرط فلعدم كون ذكر الفاء فى الجملة الخبرية مفيدا له و لو قلنا باعتبار المفهوم فى الشرط و ذلك لان غاية ما يستفاد من الفاء فى الجملة الخبرية هو كون ترتب الخبر على المبتداء نحو ترتب المعلول على العلة فى مقابل الجملة الخالية عنها و اما كون العلة منحصرة بالمبتدا فلا دلالة فى ذكر الفاء عليها.

الوجه الثالث ان حمل المفهوم بظاهره على تحريم استعمال سؤر ما لا يؤكل لحمه مستلزم لتخصيص الأكثر لأن ما خرج منه بالأدلة المتقدمة فى الاستدلال لمذهب المشهور أضعاف مضاعف ما بقى و لا يمكن رفع اليد عن تلك الأدلة فلا بد من ان يحمل المفهوم على الكراهة و ربما يؤيده ما فى خبر الوشاء عن الصادق عليه السلام انه كان يكره سؤر كل شيء لا يؤكل لحمه الرابع ما فى طهارة الشيخ الأكبر (قده) من ان حمل المفهوم على ظاهره من عموم التحريم مستلزم لتخصيص ما دل على طهارة بعض الأسنار كسؤر الهرة معللا- بطهارة ذى السؤر و نجاسة بعضها معللا- بنجاسة ذى السؤر مع ان عموم العلة غير قابل للتخصيص.

الوجه الخامس ان ما تقدم من الاخبار الدالة على مذهب المشهور تدل عليه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٩٠

بالمنطوق و هذه الاخبار تدل على خلاف المشهور بالمفهوم فالتعارض بين المنطوق و المفهوم فيقدم الأول لأقوائيه المنطوق عن المفهوم.

السادس هو المنع عن حجيه تلك الاخبار لضعف سند الموثقتين و إرسال الأخير هذه جمل ما قيل فى المقام و قد عرفت ما هو التحقيق عندنا و كيف كان فالأقوى ما عليه المشهور من طهارة سؤر ما لا يؤكل لحمه و جواز استعماله فى الوضوء و الشرب و غيرهما. هذا تمام الكلام فى سؤر ما لا يؤكل لحمه من حيث الحرمة.

و اما من حيث الكراهة فالأقوى كراهته و ذلك لدلالة خبر الوشاء المتقدم آنفا عليها مع ما عرفت من إمكان حمل مفهوم الأخبار المانعة على الكراهة فى بعض تلك الوجوه مع فتوى الأصحاب بها صريحا فيصح الفتوى بها من باب التسامح فى أدلة السنن لكن هذا فى غير المؤمن و اما المؤمن فقد ورد النصوص باستحباب شرب سؤره و التبرك به و انه شفاء من سبعين داء هذا فيما يحرم اكله من غير المسوخ.

و اما المسوخ فقد حكى الخلاف فى طهارة سؤرها و عن ابن الجنيّد الحكم بطهارة سؤر ما لا يؤكل لحمه الا المسوخ و احتمال فى المعالم ان استثنائه المسوخ انما هو لأجل قوله بنجاستها أو نجاسة لعابها كما حكى الفاضلان نجاسة لعابها وحده عن بعض الأصحاب و حكى المحقق فى المعتمد عن الشيخ القول بنجاستها و نسب هذا القول فى المختلف الى سلالر و ابن حمزة و ان كان كلام سلالر كالصريح فى نجاسة اللعاب لكنه يحتمل ان يكون نجاسة لعابها عنده لنجاسة العين أيضا و كيف كان فالظاهر عدم الخلاف فى طهارة سؤرها من القائلين بطهارتها و طهارة لعابها و انما الخلاف فى طهارة سؤرها ينشأ من الخلاف فى طهارتها أو طهارة لعابها و المشهور بين الأصحاب هو طهارتها و طهارة لعابها و هو الأقوى لعدم الدليل على نجاستها أو نجاسة لعابها كما يأتى فى آخر أبواب النجاسات و عليه فالتحقيق هو طهارة سؤرها لكن مع كراهة استعماله و الدليل على كراهته هو ما تقدم فى كراهة سؤر ما لا يؤكل من خير و شاء و غيره لأنها منه.

و اما الجلال ففى سؤره أيضا وقع الخلاف فعن المرتضى و ابن الجنيّد و مبسوط الشيخ استثنائه من السؤر الذى يباح استعماله و مقتضى ما حكى عنهم هو حكمهم بنجاسة سؤره مع طهارة عينه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٩١

قال فى المعالم و لم نقف لهم لما قالوه على حجة. و ربما يستدل بأن رطوبة أفواهها تنشأ من غذاء نجس إذ المراد بالجلال هو ما يأكل العذرة محضا بحيث يصير قوامه بها و لا يخفى ان نجاسة سؤره على هذا الاستدلال لو تم لكانت من جهة نجاسة لعابه لا انه على طهارته و طهارة لعابه يكون نجسا.

و كيف كان فهذا الاستدلال ضعيف فى الغاية و قد ردّه المحقق بمنع الملازمة بين نجاسة غذائه و نجاسة لعابه و بالنقض ببصاق من شرب الخمر إذا لم يتغير و بما لو أكلت نجاسة أخرى غير العذرة و الأقوى طهارة سؤره بطهارته و طهارة لعابه و عدم ما يدل على نجاسة سؤره و لكنه يكره استعماله أيضا لخبر و شاء المتقدم و ما استدلل لقول ابن إدريس بنجاسة سؤر ما لا يؤكل من الاخبار ان حملناها على الكراهة إذ لا فرق فيما لا يؤكل بين ما كان أصليا أو عارضا و يكفى فى صحة الحكم بكراهته نقل الفتوى بها بدليل التسامح.

و اما الهرة فلا إشكال فى طهارة سؤرها حتى عند القائلين بنجاسة سؤر ما لا يؤكل كابن إدريس و الشيخ لما عرفت من استثنائهم إياها و ما لا يمكن التحرز منه و يدل على طهارته صريحا الأخبار الواردة فى سؤرها بالخصوص على ما تقدم و انما الكلام فى

استثنائه عن الحكم بکراهه سور ما لا يؤکل.

فمن جمله التصريح بعدم الكراهه أيضا للأخبار المتقدمه خصوصا ما فى صحيح زراره من قول على عليه السلام انى لأستحیی من الله ان ادع طعاما لان الهر أكل منه فإنه كالصريح فى عدم الكراهه إذ لا استحياء من الله سبحانه فى ترك ما کرهه و قد حکى عن صاحب الوسائل أيضا و اليه يشر المصنف (قده) بقوله بل و الهره على قول.

و ظاهر إطلاق فتاوى الأصحاب کراهه سور ما لا يؤکل هو کراهته أيضا و يدل عليها إطلاق ما دل على کراهه سور ما لا يؤکل من الاخبار اللهم الا ان يقيد إطلاق الاخبار بما فى الصحيح المذكور و نحوه مع إمكان إطلاق الفتاوى أيضا و كيف كان فالأمر فى ذلك سهل انما الكلام فى طهاره فمه بواسطة ملاقاته مع النجس و انه هل المطهر له هو زوال العين محضا و ان علم بعدم ملاقاته مع مطهر من ماء كثير أو جار أو قليل أو يعتبر مع زوال العين احتمالاه فلا يظهر مع العلم بعدم ملاقاته معه و الأقوى هو الأول و سیأتى الكلام فيه فى المطهرات.

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ١، ص: ٢٩٢

و اما سور ما کره لحمه كالخيل و البغال و الحمير فالمشهور فيه کراهته و ربما يعلل بان فضلات أفواها التى لا تنفک عنها تابعه للجسم و إذا كان الجسم مما يکره اكله تكون الفضلات أيضا كذلك و لا يخفى ما فيه من كونه دعوى بلا برهان إذ لا دليل على تلك التبعية ثم على فرض تسليمها فليس يلزم من ملاقاء أفواها مع ما يلاقيها ورود فضلات أفواها فيه ثم على تقدير الورود فهى مستهلكه عرفا لا يحکم عليها بحکم ثم على تقدير انحيازها بالوجود ليس السور مختصا بما يباشره الفم بل يعمه و ما يباشره سائر أعضاء الحيوان و بالجملة فهذا الوجه ليس بشىء.

و يمكن ان يستدل لإثبات الكراهه بموثقه سماعه و فيها قال سئلته هل يشرب سور شىء من الدواب أو يتوضأ منه فقال اما الإبل و البقر و الغنم فلا بأس. فإن حصر نفى البأس فيها بما ذكر من الإبل و البقر و الغنم يدل على ثبوته فى غير ما ذكر و ثبوت البأس فى غيره مع نفى البأس عن غيره فى عدّه من الروايات المتقدمه يدل على ان البأس الثابت بمفهوم هذا الخبر بأس تنزيه لا تحريم فلا ينافى مع الترخيص فى الوضوء و الشرب منه فى بقیه الروايات و هذا استدلال حسن الا انه يدل على ثبوت الكراهه فى غير الإبل و البقر و الغنم مطلقا سواء كان من المأكول أو غيره و سواء كان المأكول مما يکره اكله أولا و سواء كان ما يکره اكله من الخيل و البغال و الحمير أو غيرها و سواء كانت الثلاثه من الأهليه أو الوحشيه مع ان الأصحاب خصوا الكراهه بالأهليه من هذه الثلاثه دون غيرها بل حکى دعوى الاتفاق منهم على انتفاء الكراهه عن الوحشيه منها و لعل فتواهم بالكراهه فى الأهليه من الثلاثه كاف فى تحقق موضوع البلوغ فيشملة اخبار التسامح مع انه لم ينقل عنهم خلاف فيها و بالجملة فلا ينبغى التأمل فى هذا الحكم أصلا.

و اما سور الحائض فقد وقع الخلاف فى التعبير عنه فعن المرتضى فى المصباح و الشیخ فى المبسوط هو التعبير بالكراهيه عنه مطلقا و فى الشرائع الحائض التى لا تؤمن على المحافظه عن مباشره النجاسات و عن الشیخ فى النهايه سور الحائض إذا كانت متهمه و نسب هذا التعبير إلى الأكثر قال فى المدارک إناطه الكراهه بغير المأمونه كما فى الشرائع أولى من إناطتها بالمتهمه لأن المأخوذ فى النصوص المقیده هو قيد غير المأمونه و مقتضى التقييد به

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ١، ص: ٢٩٣

هو انتفاء الكراهه إذا كانت مأمونه و كونها مأمونه أخص من كونها غير متهمه لأن المراد بالمأمونه هو المتحفظه من النجاسه و بالمتهمه من لا تحفظ منها فغير المأمونه يكون أعم من المتهمه لتحققه مع المجهوله فلغير المأمونه مصداقان المتهمه و المجهوله فالمأمونه أخص (ح) من غير المتهمه لتحقق غير المتهمه فى ضمن المجهوله دون المأمونه و الحاصل ان بين غير المأمونه و

المتهمه عموم و خصوص مطلق باخصيئه المتهمه عن غير المأمونه لتحقق غير المأمونه مع المجهوله دون المتهمه و بين المأمونه و غير المتهمه أيضا عموم مطلق باخصيئه المأمونه عن غير المتهمه هذا محصل ما فى المدارك مع زياده إيضاح منى .
و أورد عليه كما فى طهارة الشيخ الأكبر (قده) بان المأمونه و ان كانت أخص من غير المتهمه حقيقه إلا أنهما متحدتان عرفا و بان مقتضى الروايه المرويّه فى السرائر اناطه انتفاء الكراهه بغسل يديها و مفهومه الكراهه مع عدم غسلها و ليس المراد من المفهوم ما إذا علم بعدم غسلها كيف و الا كان سؤرها نجسا بل المراد كونها مظنه الترك و هو المراد بالمتهمه كما ان المراد بغسلها فى المنطوق كونها مظنه لذلك و هو المراد من المأمونه.

أقول و لعل ما أورد عليه الشيخ أخيرا هو الوجه فى أمر المدارك بالتأمل بعد قوله المتبادر من المأمونه من ظن تحفظها من النجاسة و نقيضها من لم يظن بها ذلك و هو أعم من المتهمه و المجهوله (فتأمل) و وجه الأمر بالتأمل هو ان نقيض المأمونه و ان كان من لم يظن بها ذلك الا ان المقابل لمن ظن تحفظها عرفا هو من ظن عدم تحفظها لا من لم يظن تحفظها و من ظن عدم تحفظها هى المتهمه و كيف كان فما ورد فى المقام من الاخبار بين ما أطلق فيها فى الحكم بكراهه سؤرها من غير تقييد كروايه عنبه بن مصعب عن الصادق عليه السلام قال سؤر الحائض يشرب منه و لا يتوضأ به .

و روايه حسين بن ابى العلاء عنه أيضا فى الحائض يشرب من سؤرها و لا يتوضأ منه .

و روايه أبى بصير عنه عليه السلام أيضا قال سئلته هل يتوضأ من فضل الحائض قال عليه السلام لا .

و روايه أبى هلال المرأه الطامث اشرب من فضل شربها و لا أحب ان أتوضأ منه

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ١، ص: ٢٩٤

و روايه ابن ابى يعفور يتوضأ الرجل من فضل المرأه قال إذا كانت تعرف الوضوء و لا تتوضأ من سؤر الحائض .

و روايه عيص بن القاسم قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر الحائض قال عليه السلام لا توضأ منه و توضأ من سؤر الجنب إذا كانت مأمونه و تغسل يدها قبل ان يدخلها الإناء و قد كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يغتسل هو و عائشه فى إناء واحد و يغتسلان جميعا . بناء على نسخه الكافى بذكر كلمه (لا) قبل قوله توضأ منه فيكون قوله إذا كانت مأمونه قيدا لقوله و توضأ من سؤر الجنب و يكون النهى عن التوضى بسؤر الحائض مطلقا غير مقيد بشيء .

و بين ما نفى عنه البأس إذا كانت مأمونه الدال على ثبوته إذا لم تكن كك .

كروايه عيص المتقدمه بناء على نسخه التهذيب و الاستبصار بإسقاط كلمه (لا) قبل قوله توضأ منه فيكون قوله إذا كانت مأمونه قيدا لحكم الحائض و الجنب معا .

و روايه على بن يقطين عن ابى الحسن عليه السلام فى الرجل يتوضأ بفضل الحائض إذا كانت مأمونه فلا بأس .

و صحيحه رفاعه عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام ان سؤر الحائض لا بأس به ان تتوضأ منه إذا كانت تغسل يدها . هذه ما وصل إلينا من الاخبار فى الباب .

و قضيه حمل المطلق على القيد و ان كانت موجبه لتقييد الطائفة الأولى بالثانيه و القول بالكراهه إذا لم تكن مأمونه لكن هذا الحمل لا يتأتى فى روايه عيص بناء على نسخه الكافى حيث ان الجمع فيها بين النهى عن الوضوء بسؤر الحائض من غير تقييد و بين الترخيص فى الوضوء من سؤر الجنب إذا كانت مأمونه لا - يلائم مع تقييد إطلاق النهى عن سؤر الحائض أيضا بما إذا لم تكن مأمونه .

و لا يخفى انه عند تعارض الزيادة و النقيصه فى نقل خبر يرجع الى أصالة عدم الزيادة و يؤخذ بنسخه الزيادة مضافا الى ان فى تعارض نسخه الكافى مع التهذيب و الاستبصار يؤخذ بما فى الكافى و لو كانت مشتمله على النقيصه لما ثبت من اضبطيه

الكلينى عن الشيخ و كون الكافى أضبط من التهذيب و الاستبصار مع ان اللازم من نسخة التهذيب كون قيد الامانة راجعا إلى الحائض و الجنب و هو لا يلائم مع افراد قوله إذا كانت مأمونة مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٩٥

و كان الأنسب التعبير بالثنية فيجب (ح) ان يبقى المطلق على إطلاقه و يحمل على الكراهة الخفيفة و المقيد على الكراهة الشديدة الناشئة شدتها من اجتماع الملاكين لكراهته و هى أصل الحيض و لو كانت صاحبه مأمونة و عدم التحفظ عن النجاسة و لو لم تكن حائضا فلنفرض حائضا مأمونة و حائضا متهمه و من يكون مظنة النجاسة و لو لم تكن حائضا و سور كل واحد من هذه الثلاثة مكروه الا ان الأول و الأخير بملاك واحد و هو الحائضية فى الأول و المتهمية فى الأخير و الثانى بملاكين و هما الملاك الموجود فى الأول و الموجود فى الأخير و لازم ذلك تعدى الحكم بالكراهة عن الحائض الى كل متهم بالنجاسة و لو لم تكن حائضا و ذلك ظاهر بالنظر الى دخل المتهمية أو عدم المأمونية فى ثبوت الكراهة فيثبت الحكم عند ثبوت التهمة و لو فى غير مورد الحيض و هذا المعنى فى النفساء و المستحاضة المتهمه أظهر لاقربيهما إلى الحائض فى استمرار النجاسة عليهما أياما يبعد خلو يدهما فيها عن التلوث بالنجاسة للاحتياج الى تبديل الخرقه و تغييرها كثيرا بخلاف الجنب الذى زمان تلبثه بالنجاسة يسير يمكن له التحفظ عنها بسهولة و ان كان الحق كراهة سوره إذا لم يكن مأمونا لا لأجل اتهامه فقط بل لما سمعت من دلالة مفهوم خبر عيص على الحكم بكراهة سوره إذا لم يكن مأمونا حيث قال فيه و توضحاً من سور الجنب إذا كانت مأمونة كما ان منطوقه صريح فى نفي الباس عنه مع المأمونية سواء كان الجنب رجلا و مستعمل سوره المرأة أو كانت امرأة و مستعمل سوره الرجل كما يشهد به استشهاده عليه السلام بغسل رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و عائشة من إناء واحد مع تأكيده أخيرا بقوله عليه السلام و يغتسلان جميعا و منه يظهر كراهة سور الجنب الغير المأمون سواء كان رجلا أو امرأة كان مستعملة الرجل أو المرأة.

و مما ذكرنا ظهر ما فى طهارة الشيخ الأكبر (قده) من منع حمل المقيد على شدة الكراهة و قال بأن الإنصاف ان ظاهر نفي الباس فى المقيدات بعد العلم بعدم الحرمة فى غير المأمونة نفي الكراهة رأسا. و توضيح ما فيه ان ظهور نفي الباس فى المقيدات فى نفي الكراهة رأسا و ان كان مما لا ينبغى الريب فيه إذ نفيه انما هو بنفى صرفه و بعد العلم بعدم الحرمة يكون نفي صرفه و ما هو طبيعته بنفي الكراهة رأسا الا انه لا يمكن الأخذ بهذا الظهور أيضا بل لا بد من التصرف

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٩٦
فيه إذ المحتملات فى الجمع بين تلك المطلقات و هذه المقيدات أمور.

الأول إبقاء كل واحد منهما على ظاهره من إثبات الباس فى سورها على الإطلاق و نفيه عن سور المتحفظه عن النجاسة و هذا غير معقول لأوله إلى التناقض فى سور المتحفظه بالإثبات الذى هو مؤدى الإطلاق و النفي الذى هو مؤدى المقيد. الثانى إبقاء المقيد على ظهوره فى نفي الكراهة رأسا فى سور المأمونة و التصرف فى ظهور المطلقات فى ثبوتها فى سور الحائض و لو كانت مأمونة بحملها على غير المأمونة بقرينة حكومة ظهور المقيدات على ظهورها كما هو الملاك فى تقديم المقيد و رفع اليد عن ظهور المطلق فى كل مطلق و مقيد لكن هذا النحو من التصرف لا- يجرى فى المقام لما عرفت من إباء حمل المطلق المذكور فى خبر عيص على المقيد بناء على نسخة الكافى مع تعيين الأخذ بما فيه و تقديمه على ما فى التهذيب و الاستبصار للوجهين المتقدمين اعنى اضطية الكلينى عن الشيخ و إباء إرجاع القيد الى الجنب و الحائض معا بناء على نسخة الشيخ و إذا تعين الأخذ بما فى الكافى لا يمكن حمل المطلقات الأخر أيضا على المقيدات لاتحاد مؤداها مع مؤدى ما فى خبر

العيص.

الثالث إبقاء المطلقات على ظهورها في إثبات الكراهة في مطلق الحائض في الجملة و رفع اليد عن ظهور المقيدات في نفيها عن المأمونة رأسا بحملها على نفي المرتبة الشديدة عن سورها الغير المنافي مع ثبوتها فيه في الجملة و بعد عدم إمكان الأولين لا محيص عن الثالث إذ لا رابع يمكن به الجمع بينهما.

فظهر ان ظهور المقيدات في نفي الكراهة رأسا عن سؤر المأمونة لا ينافي حملها على نفي الكراهة الشديدة بعد قيام القرينة عليه و هي المطلق المذكور في خبر العيص بعد تعيين الأخذ بنسخة الكافي و المتحصل من تمام ما ذكرناه هو كراهة سؤر مطلق الحائض و لو كانت مأمونة و مطلق المتهم و لو لم تكن حائضا و ان الكراهة في الحائض المتهمه أشد.

و يؤيد كراهة سؤر مطلق المتهم و لو لم تكن حائضا ما يظهر من بعض الاخبار من استحباب التنزه عن لا يتنزه.

و خبر ابن ابي يعفور عن الرجل أ يتوضأ من فضل المرأة قال إذا كانت تعرف

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٩٧

الوضوء. بناء على ارادة الاستنجاة أو ازالة مطلق الخبث من الوضوء فيدل على كراهة الوضوء من فضلها إذا لم تعرف الوضوء و الظاهر من الوضوء في قوله تعرف الوضوء هو ما ذكرناه إذ لا دخل في معرفة الوضوء المعهود في رخص استعمال فضلها كما لا يخفى. قال في الوافي في بيان الخبر يعني بالوضوء الطهارة.

و ما ورد من الأمر بالاحتياط في مظان النجاسة. لكن كل ذلك ما لم ينته الى الوسواس و الا فيصير ترك التنزه عنه أحوط بل ربما يبلغ تركه إلى مرتبة الوجوب.

بقي شيء و هو ان المذكور في الاخبار المتقدمة هو النهي عن الوضوء بسؤر الحائض بل في بعضها التصريح بالرخص في شربه كما في خبر عنبسة. و رواية حسين بن ابي العلاء و رواية أبي هلال مع احتمال ان تكون للوضوء خصوصية بها نهى عن الإتيان به بسؤر الحائض لكن المحكى عن ظاهر الأكثر عدم الفرق في الكراهة بينه و بين سائر الاستعمالات و عن البهبهاني (قده) ان الاقتصار على الوضوء لم يقل به فقيه و الظاهر ان التعميم محل وفاق انتهى لكن الإنصاف انه لو لم يثبت الاتفاق بمثل هذا النقل لكان القول بالاختصاص بالوضوء وجه و جيه خصوصا مع التصريح في الاخبار المتقدمة بالرخص في الشرب في مقابل المنع عن الوضوء الظاهر في نفي ما في الوضوء من الكراهة عن الشرب بحكم المقابلة اللهم الا ان يقال بظهور كون المنع عن الوضوء من جهة كونها مظنة النجاسة لا من باب التعبد المحض و عليه فلا يفرق بين الوضوء و بين سائر الاستعمالات (ح) فلو تم هذا لكان اللازم حمل المنع عن الوضوء في مقابل الرخص في الشرب على ثبوت الكراهة الشديدة في الوضوء دون سائر الاستعمالات خصوصا الشرب الذي رخص فيه. هذا ما تيسر لي في هذه المسألة و الحمد لله على انعامه.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٩٨

[فصل في النجاسات]

إشارة

فصل

[النجاسات اثنا عشر]

[الأول و الثاني البول و الغائط]

الأول و الثاني البول و الغائط من الحيوان الذى لا يؤكل لحمه إنسانا أو غيره برياً أو بحرياً صغيراً أو كبيراً بشرط ان يكون له دم سائل حين الذبح. نعم فى الطيور المحرمة الأقوى عدم النجاسة لكن الأحوط فيها الاجتناب خصوصاً الخفاش و خصوصاً بوله و لا- فرق فى غير المأكول بين ان يكون أصلياً كالسباع و نحوها أو عارضياً كالجلال و موطوء الإنسان و الغنم الذى شرب لبن خنزيرة و اما البول و الغائط من حلال اللحم فظاهر حتى الحمار و البغل و الخيل و كذا من حرام اللحم الذى ليس له دم سائل كالسمك المحرم و نحوه.

فى هذا المتن أمور (الأول) فى معنى النجاسة و هى لغة القذارة و فى عرف الفقهاء قذارة خاصة مجهولة الكنه لندنيا اقتضت وجوب هجرها. و تلك القذارة من الأمور التكوينية العينية كما ان وجوب الهجر المتفرع عليها حكم تكليفى شرعى. و هل وراء هذين الأمرين أعنى القذارة التكوينية و وجوب الهجر التشريعى أمر آخر تشريعى يعبر عنه بالحكم الوضعى و هو النجاسة التشريعية التى هى صفة متأصلة مجعولة بالجعل التشريعى مقتضية لإيجاب الهجر أولاً؟ بل النجاسة التشريعية أمر منتزع عن الحكم التكليفى بالهجر (وجهان) مبنيان على ان الاحكام الوصفية متأصلات بالجعل أو انها منتزعات عن التكليف فعلى الثانى فلا- ينبغى التأمل فى الأخير، و ذلك لعدم إمكان جعل الحكم الوضعى ثبوتاً فلا ينتهى إلى البحث عن إثباته و على الأول فيقع الكلام فى إثبات جعل النجاسة و الطهارة زائداً عن جعل وجوب الاجتناب فى الأول و عدمه فى الأخير.

و حيث ان التحقيق عندنا إمكان جعل ما عدا الأربعة المنتزعة عن التكليف اعنى السببية و الشرطية و المانع و الجزئية بالقياس إلى المأمور به، فالحق هو جعل النجاسة شرعاً كما يستظهر من الأدلة الدالة على تفرع وجوب الاجتناب على نجاسة الشئ كما مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٢٩٩

فى الكلب و نحوه حسبما يمرّ عليك فى المباحث الآتية و ان قول الشارع بان الكلب نجس مثلاً ليس اخباراً محضاً عن نجاسته التكوينية بل هو إنشاء و حكم شرعى بنجاسته و ان كان الموجب لإنشائه هو نجاسة التكوينية.

و ليعلم أن للنجاسة إطلاقين (أحدهما) الأثر الحاصل من ملاقاته أعيان مخصوصة كما يقال نجاسة الثوب أو نجاسة البدن و هى بهذا المعنى صفة قائمة بالأجسام مجعولة بالجعل التشريعى حسبما بيناه و (ثانيهما) الأعيان التى لها ذاك الأثر كما يقال البول نجس و هى بهذا الإطلاق اثنا عشر نوعاً مندرجاً تحت جنس النجاسة و اما بحسب افراد كل نوع منها فلعلها غير متناهية.

الأمر الثانى لا إشكال فى نجاسة البول و الغائط من كل حيوان لا يؤكل لحمه و فى المعتبر إجماع أهل الإسلام على نجاستهما مما لا يؤكل و يدل عليها طوائف من الاخبار.

منها ما تدل على نجاسة البول كصحيحه ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألته عن البول يصيب الثوب فقال اغسله مرتين. و نحوها غيرها و هى كثيرة مرت فى تضاعيف هذا الكتاب غير مرة و هى و ان كانت مطلقة الا انه لا يبعد دعوى تبادرها الى

بول الإنسان.

و منها الأخبار الآمرة بصب الماء على ما اصابه بول الصبي و هي أيضا كثيرة.

و منها الأخبار الواردة في الاستنجاء كصحيحه زرارة عن الباقر عليه السلام و يجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار بذلك جرت السنة اما البول فلا بد من غسله. و في رواية يريد و لا يجزى من البول الا الماء. و نحوهما غيرهما و الاخبار الدالة على وجوب غسل الذكر و اعادة الصلاة على من صلى قبل غسل ذكره.

و منها العمومات أو المطلقات الدالة على وجوب غسل ما اصابه بول ما لا يؤكل لحمه كحسنة عبد الله بن سنان قال الصادق (ع) اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه.

و منها ما ورد في باب الحسن (ع) عن معاني الاخبار من ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم اتى بالحسن (ع) فوضع في حجره فقال لا- تزرموا ابني ثم دعا بماء فصب عليه. و ما ورد في باب الحسين (ع) عن كتاب الملهوف عن أم الفضل زوجة العباس انها جاءت بالحسين (ع) الى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فبال على ثوبه فقرصته فبكى فقال مهلا يا أم الفضل فهذا ثوبي يغسل و قد أوجعت ابني

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٠٠

و هذه الاخبار تدل على نجاسة البول من الإنسان و من كل ما لا يؤكل لحمه سواء كان برياً أو بحرياً صغيراً أو كبيراً و يثبت نجاسة الغائط بعدم القول بالفصل بين نجاسته و نجاسة البول فكلما يكون بوله نجسا فروثه أيضا محكوم بالنجاسة إلا في الدواب الثلاث حيث انه قيل بنجاسة بولها ممن يقول بطهارة روثها حسبما يأتي هذا.

مضافا الى الاخبار الخاصة الواردة في نجاسة روث بعض الحيوانات مثل ما ورد في نجاسة العذرة بناء على اختصاصها بروث الإنسان و ذلك كمرسلة موسى بن أكيل عن الباقر (ع) في شاء شربت بولا ثم ذبحت فقال يغسل ما في جوفها ثم لا بأس و كذلك إذا اعتلفت بالعذرة ما لم تكن جلالة.

و رواية الحلبي عن الصادق (ع) في الرجل يطاء في العذرة و البول أ يعيد الوضوء قال (ع) لا و لكن يغسل ما اصابه.

و الى الإجماع المحقق على نجاسة البول و الخراء مما لا يؤكل فيما عدا الطيور.

الأمر الثالث لا فرق في نجاسة البول و الروث مما لا يؤكل بين صامتة و ناطقة و صغيره و كبيره خلافا للإسكافي في طهارة بول الصبي مستدلا له بما ورد من عدم غسل الثوب منه و كفاية صب الماء عليه و مستنده ضعيف نعم في كيفية تطهير المتنجس به كلام يأتي و هو غير مرتبط بنجاسته.

الأمر الرابع وقع البحث في نجاسة لبول و الخراء من الحيوان اللذي لا نفس له كالسمك و نحوه و قد عبر عنه في غير واحد من عبارات الأصحاب بما لا نفس سائلة له و المراد من النفس السائلة الدم الذي يجتمع في العروق و يخرج عند قطعها بدفع و قوة فما لا يخرج كك لا يكون من الدم السائل و ان خرج مع الجريان لكن لا بدفع و قوة فلا يورد بمساوقة السيالان مع الجريان و كيف كان فالكلام في البحث عن حكم ما يخرج مما لا نفس له تارة يقع في شمول إطلاق أدلة نجاسة البول و الروث مما لا يؤكل لحمه لبوله و روثة و اخرى في خروجه عن حكم المطلقات على تقدير الشمول.

اما الأول فالذي ينبغي ان يقال هو عدم الشمول و ذلك لان تلك المطلقات واردة في خصوص البول و ليس في الروث إلا أدلة خاصة واردة في موارد مخصوصة لا عموم لها و لا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٠١

إطلاق لكى يثبت بعمومها أو إطلاقها نجاسته من كلما لا يؤكل لحمه حتى يدعى شمولها لما لا نفس له و شمول المطلقات

الواردة في البول لبول ما لا نفس له مندفع بعدم معهودية البول لما لا نفس له إذ لم يعهد منه البول الا الخفاش لو كان مما لا نفس له و في حكم بوله كلام يأتي تحقيقه و اما الثاني أعنى خروج ما يدفع عما لا نفس له عن حكم المطلقات على تقدير الشمول فالتحقيق انه على فرض الشمول لا مقيد لها في البين الا ما قامت السيرة على عدم الاجتناب عنه كرجيع القمل و نحوه. و لكن السيرة على عدم الاجتناب فيما قامت على عدمه لا تصير دليلا على عدم الاجتناب عما يخرج عما لا نفس له مطلقا و لو فيما عدا موارد السيرة لإمكان ان يكون في مورد قيامها خصوصية مقتضية لعدم الاجتناب مفقودة في ما عداه. فاللازم (ح) هو الاقتصار على المورد الذي قامت السيرة على عدم الاجتناب عنه. لكن الشأن في ثبوت الشمول فالأقوى عدم وجوب الاجتناب عن بول ما لا نفس له لو وجد له البول و عدم قيام دليل على نجاسة رجيعة بالخصوص.

و مما ذكرناه يظهر عدم شمول الإجماع المدعى على نجاسة ما يخرج من ما لا يؤكل لما يخرج من ما لا نفس له منه. و ذلك بعد القطع بخروجه عن معقد الإجماع لو لم يكن الإجماع على عدم نجاسته كما لا مسرح لدعوى نجاسة خرئه بعدم القول بالفصل بين نجاسة الخراء و البول و ذلك بعد عدم ثبوت نجاسة بوله من ناحية عدم معهودية البول له.

الأمر الخامس لا- إشكال في نجاسة البول و الروث في الحيوان الذي لا- يؤكل لحمه فيما عدا الطيور منه. و اما الطيور التي لا يؤكل لحمها. فقد وقع الخلاف في نجاسة ما يخرج منها.

فالمشهور فيها على نجاسة رجيعةا و بولها لو كان لها بول. و عن جماعة من المحققين طهارتهما منها و هو الأقوى و ذلك لان ما يدل على نجاستهما هو العموم الدال على نجاسة بول ما لا يؤكل كما هو مفاد رواية ابن سنان المتقدمة في الأمر الثاني الشامل لغير المأكول من الطيور مع ضم عدم القول بالفصل بين البول و بين الروث اليه لكن شمول عمومها للطيور المحرمة ممنوع بعدم معهودية البول للطيور المانع عن الشمول كالمنع عن شموله لما لا نفس له بتلك الجهة أيضا كما تقدم. و على تقدير تسليم شمولها لبول ما لا يؤكل لحمه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٠٢

من الطيور فالتعدى عن البول الى الخراء بعدم القول بالفصل ممنوع إذ لا دليل على اعتباره ما لم ينته الى القول بعدم الفصل و هو غير ثابت (هذا).

مضافا الى معارضة عموم ما دل على نجاسة البول مما لا يؤكل مع ما يدل بعمومه على طهارة البول و الخراء مما لا يؤكل من الطيور: مثل موثق ابى بصير عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام كل شيء يطير فلا بأس بخرئه و بوله و النسبة بينه و بين ما يدل على النجاسة و ان كانت بالعموم من وجه الا ان الترجيح لما يدل على الطهارة. و ذلك لأخذ الطير في موضوعه الدال على اناطة نفى البأس بعنوان الطير فلو قيد بالمأكول لزم لغوية أخذ الطير في الموضوع لصيرورة العبرة (ح) بالمأكول و ذلك بخلاف تقييد رواية ابن سنان بما عدا الطيور إذ لا يلزم منه لغوية جعل ما لا يؤكل موضوعا للحكم بالنجاسة لثبوت الحكم بالنجاسة (ح) فيما عدا الطيور. مع انه على تقدير عدم الأخذ بهذا الترجيح يجب الحكم بتقديم خبر ابى بصير لكونه نصا في نفى البأس في مورد التعارض بخلاف رواية ابن سنان الدالة بظاهرها على ثبوت البأس فيه، و مع عدم الحكم بتقديمه أيضا يحكم بتساقط الدليلين في مورد الطيور و المرجع بعد تساقطهما هو قاعدة الطهارة.

فإن قلت مقتضى التعليل المذكور في الخبر الدال على نفى البأس عن خراء الخطاف بأنه مما يؤكل هو ثبوت البأس في جزء ما لا يؤكل من الطيور.

و فيه عن الصادق عليه السلام في خراء الخطاف لا- بأس به هو مما يؤكل (قلت) هو ككك لو لا معارضته مع ما نقل عنه بزيادة كلمة (الواو) قبل قوله مما يؤكل الظاهر في كونه (ح) كلاما مستأنفا دالا على حكم مستقل و هو حلية أكل لحكم الخطاف لا

تعليلا على طهارة خرنه و مع هذا الاختلاف فى الضبط لا يبقى اعتماد على النسخة التى لم يضبط فيها كلمة (الواو) هذا كله فى غير الخفاش.

الأمر السادس وقع البحث فى نجاسة خرنه الخفاش و بوله من القائلين بطهارتهما من سائر الطيور.

اما الكلام فى بوله فقد تعارض فى طهارته و نجاسته خبر ان يدل أحدهما على طهارته كخبر غياث عن الصادق عليه السلام عن أبيه قال (ع) لا بأس بدم البراغيث و البق و بول

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٠٣

الخفافيش و المروى عن الكاظم عليه السلام عن آبائه قال سئل على بن أبى طالب عليه السلام عن الصلاة فى الثوب الذى فيه أبوال الخفافيش قال عليه السلام لا- بأس و الآخر على نجاسته كخبر داود الرقى قال سألت أبا عبد الله (ع) عن بول الخفافيش تصيب ثوبى فاطلبه و لا أجده قال (ع) اغسل ثوبك.

و مقتضى الصناعة هو حمل الأخير على الاستحباب لكون الخبر الدال على الطهارة نصا فى نفي البأس و الخبر الأخير ظاهرا فى النجاسة لاشتماله على الأمر بالغسل القابل للحمل على الاستحباب بواسطة نص الأول فى نفي البأس فتكون النتيجة هو الحكم بالطهارة مع استحباب غسل ما يلاقيه لكن الجمع بهذا الطريق يتوقف على تكافؤ الطائفتين من حيث الصدور و من حيث جهة الصدور و هو مشكل لإعراض الأصحاب عن العمل بما يدل على الطهارة الموهن له من حيث الصدور على ما هو طريقتنا فى حجية الخبر و كونه موافقا مع العامة الموهن له من حيث جهة الصدور. و لكن المسلم هو فتوى المشهور بنجاسة بول الخفاش. و لم يعلم استنادهم فى هذا الفتوى الى خبر الرقى الظاهر فى نجاسته بل الظاهر منهم استنادهم فى تلك الفتوى الى ما يدل على نجاسة البول مما لا يؤكل لحمه.

و كيف كان فالاحتياط فى التجنب عن بوله مما لا- ينبغى تركه الا ان العدى يسهل الخطب عدم العلم بالابتلاء ببوله غالبا فإن الذى يقع به الابتلاء هو القطرات المترشحة منه حال طيرانه فى الهواء لكن الغالب عدم العلم ببوليتها لاحتمال كون القطرة النازلة منه لبنه أو الماء الذى يحمله و مع الشك فى ذلك تكون محكوما بالطهارة هذا فى بوله.

و اما رجيعه فعلى القول بطهارة بوله فلا إشكال فى طهارته و على القول بنجاسة بوله ففى طهارة رجيعه (وجهان) من اختصاص الدليل بنجاسة بوله اعنى خبر الرقى لو أخذ به باستناد المشهور اليه لو تم الاستناد و من الملازمة بين نجاسة الخرنه و نجاسة البول فى غيره مما حكم فيه بنجاسة البول.

و لا- يخفى ان الاحتياط فى الاجتناب عن بوله أشد من الاحتياط فى التجنب عن خرنه و لذا قال المصنف (قده) فى المتن خصوصا الخفاش و خصوصا بوله.

الأمر السابع ينقسم ما لا يؤكل لحمه إلى أربعة أقسام (الأول) ما يحرم اكله بالذات كالأسد و الذئب و نحوهما (الثانى) ما يحرم أكله حرمة عرضية لازمة لا تنفك عنه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٠٤

بل تدوم فيه و فى نسله إلى الأبد كالحيوان الموطوءة للإنسان و شارب لبن الخنزير (الثالث) ما تكون حرمة عرضية قابلة للزوال كالجلال (الرابع) ما كانت حرمة لا لحدوث صفة فيه موجبة لحرمة بل لأجل طرو حاله على الأكل موجبة لتحريم الأكل عليه كالمحلوف على ترك أكل لحمه.

فهل الحكم بنجاسة البول و الرجيع مما لا- يؤكل يختص بالأول أو يعم ما عدا الأخير أو يعم الجميع (وجوه) منشئه هو كون عنوان ما يحرم اكله موضوعا للحكم بنجاسة ما يدفع منه هل هو على نهج القضية الخارجية أو على نهج القضايا الحقيقية.

فعلى الأول يختص الحكم بما يحرم أكل لحمه بالذات ولا يشمل ما يعرضه الحرمه و لو كان من قبيل القسم الثانى. و ذلك لان المتيقن مما أشير إليه بعنوان ما لا يؤكل من الأعيان الخارجيه هو ما كان كذلك بالذات و لا يتعدى عنه الى الثانى فضلا عن الأخيرين.

و على الثانى فلا ينبغى الارتياح فى العموم بالنسبه إلى العرضى اللازم اعنى القسم الثانى كما لا إشكال فى عدم الشمول بالنسبه إلى القسم الرابع اعنى المحلوف ترك أكل لحمه.

انما الكلام فى القسم الثالث اعنى الجلال و لتعميم الحكم بالنسبه إليه بالدليل اللفظى إشكال ناش عن دعوى انصرافه عنه الا انه ادعى الإجماع على نجاسه ما يخرج منه فى غير واحد من العبارات.

ثم ان التحقيق فى موضوعيه عنوان ما لا- يؤكل للحكم بنجاسه ما يخرج منه هو الموضوعيه على نهج القضايا الحقيقيه لظهور الأدله فى مدخليه اتصاف الذات بكونها مما لا يؤكل فى ثبوت الحكم لها لا ان لها حكمين عرضيين و هما نجاسه بولها و خرثها و حرمه أكل لحمها.

و عليه فلا ينبغى الإشكال فى نجاسه البول و الخرز فى القسمين الأولين كما لا إشكال فى عدمها فى القسم الأخير. و اما القسم الثالث فلو تم دعوى الإجماع على نجاستها منه فهو و الا فالأحوط التجنب عن بوله و خرثه و قد يستأنس لنجاستها منه بما ورد من المنع عن شرب لبنه فان الظاهر منه ان حرمه لبنة انما هو لحرمه لحمه فيستفاد منه ثبوت كلما كان من توابع حرمه لحمه التى منها نجاسه بوله و خرثه.

مصباح الهدى فى شرح العروه الوثقى، ج ١، ص: ٣٠٥

و مما ذكرناه يظهر حكم ما يطرد عليه الحليه بواسطة الاضطرار كالأكل فى المخصصه حيث ان الحكم بالنجاسه يترتب على العنوان الاوّل و هذا الذى يحل أكله بواسطة الاضطرار مما يحرم أكل لحمه بالعنوان الاوّل لعدم التنافى بين حرمته بالعنوان الاوّل و بين حليته بالعنوان الطارى و الحكم بالنجاسه يترتب على الحرمه الثابته له بالعنوان الاوّل.

الأمر الثامن لا إشكال فى طهارة البول و الخرز مما يؤكل لحمه فى الجملة. و قد ادعى عليها الإجماع و الاخبار على طهارتهما منه مستفيضة:

كموثقه عمار عن الصادق (ع) قال كل ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه.

و حسنه زرارة و فيها انها قال لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه.

و المروى عن قرب الاسناد عن الصادق (ع) عن أبيه (ع) ان النبى صلى الله عليه و آله و سلم قال لا بأس ببول ما أكل لحمه. الا انه وقع البحث فى موردين.

الأول فى بول الدواب الثلاث اعنى الحمير و البغال و الفرس و الكلام فيه يقع تارة بالنسبه الى ما يستفاد من الاخبار العامه الداله على نجاسه البول مثل خبر ابن سنان الذى فيه اغسل ثوبك عن أبوال ما لا يؤكل لحمه و اخرى فيما يستفاد مما ورد فى بولها بالخصوص.

اما الأول فربما يقال بان المستفاد من العمومات هو نجاسه بولها و تقريبه ان المحتملات فى كلمه (ما لا يؤكل) أمور (الأول) ان يكون المراد منها ما لا يؤكل فعلا فى الخارج و هو بعيد فى الغايه لاستلزام دوران الطهارة و النجاسه (ح) مدار ما يؤكل و ما لا يؤكل فعلا- و هو باطل بالضرورة (الثانى) ان تكون كناية عما حرم اكله شرعا فيكون بمعنى محرم الأكل (الثالث) ان تكون بمعنى ما فيه اقتضاء عدم الأكل، اما لأجل المنع عنه شرعا و لو لم يكن مستقدرا عرفا، أو لاستقدار اكله عرفا و لو مع الترخيص فى أكله شرعا. فعلى الاحتمال الثانى لا يشمل الدواب الثلاث كما لا يخفى، و على الأخير يعم الدواب و كلما كان مثلها مما

يستقدره العرف.

والكلام و ان لم يكن له ظهور في أحد الاحتمالين الأخيرين لاحتياج كل منهما الى التقدير ففي الاحتمال الأول منهما يقدر كلمة (يجوز) لكي يصير المعنى ما لا يجوز ان يؤكل و في الاحتمال الأخير يقدر كلمة ينبغي أو يعتاد فيصير المعنى ما لا ينبغي أو لا يعتاد أكله

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٠٦

الا ان التقدير الثاني هو المتعين و ذلك بقريته رواية زرارة عن أحدهما عليهما السلام في أبوال الدواب تصيب الثوب فكرهه فقلت أ ليس لحومها حلالا- قال (ع) بلى و لكن ليس مما جعله الله للأكل. فإن الظاهر من قوله فكرهه هو التحريم كما فهمه زرارة و لذا يسئل عن ملاك حرمة مع كونها حلالا و الا فالكراهة الاصطلاحية لا يحتاج الى السؤال عنها لعدم منافاتها مع حلية الأكل فلم يكن مورد للسؤال بقوله أ ليس لحومها حلالا خصوصا عن مثل زرارة فقوله (ع) بأنها ليس مما جعله الله للأكل يصير شارحا لكلمة ما لا يؤكل و بيانا لنجاسة بول كلما لم يجعله الله سبحانه للأكل و ان كان حلالا هذا غاية ذاك التقريب.

لكن الانصاف فساده لعدم صلاحية رواية زرارة للشرح و التفسير و ذلك لمعارضتها مع ما يدل على ارادة ما لا يجوز اكله من كلمة (ما لا يؤكل) و هو موثق ابن بكير الذي فيه بعد ذكر فساد الصلاة في كل شيء مما حرم اكله من وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و ألبانه قال (ع) و ان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و كل شيء منه جائز الى ان قال و ان كان غير ذلك مما قد نهيت عن اكله و حرم اكله عليك فالصلاة في كل شيء منه فاسد حيث انه (ع) جعل ما يؤكل في مقابل ما حرم اكله فيدل على ان المراد مما لا يؤكل هو ما يحرم اكله كما لا يخفى فالعمومات الدالة على نجاسة بول ما لا يؤكل لا تدل على نجاسة بول الدواب لإجمالها من هذه الجهة.

اما الثاني أعني ما يستفاد من الأدلة الخاصة فأعلم ان هاهنا طوائف من الاخبار (منها) ما يدل بظاهره على نجاسة بول الدواب كخبر عبد الأعلى الوارد في أبوال الخيل و البغال.

و فيه قال سئلت عن الصادق (ع) عن أبوال الخيل و البغال فقال (ع) اغسل ثوبك منها قلت فأرواها قال فهي أكثر من ذلك. «١» و رواية زرارة المتقدمة آنفا بناء على ان يكون المراد بالكراهة فيها هو الحرمة كما قدمناه.

و منها ما يدل على نفى البأس عنه صريحا كخبر النخاس الوارد في بول الدواب و فيه قال سئلت عن الصادق (ع) اني أعالج الدواب فربما خرجت بالليل و قد بالت وراثت فتضرب

(١) قال في الوافي لعل المراد به انها أكثر من ان يمكن الاجتناب عنها لانه يؤدي الى الحرج.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٠٧

إحداها بيدها أو رجلها فينضح على ثوبى فقال (ع) لا بأس به و خبر معلى و ابن ابى يعفور الوارد في بول الحمار. و فيه قالا كنا في جنازة و قدامنا حمار فبال فجاءت الريح ببوله حتى صكت وجوهنا و ثيابنا فدخلنا على الصادق (ع) فأخبرناه فقال ليس عليكم بأس. و هاتان الطائفتان مما يمكن الجمع بينهما بحمل الطائفة الأولى على استحباب الغسل و التجنب بقريته التصريح بنفى البأس في الطائفة الثانية و هو جمع عرفى ليس فيه مخالفة للظواهر. و تشنيع صاحب الحدائق في هذا المقام و في سائر المقامات على الأصحاب في حملهم الأمر على الاستحباب عند قيام القرينة على عدم الوجوب. مردود في الغاية بعد كونه جمعا عرفيا لا يتحيز العرف عند العرض عليه بل يجعلون ما يدل على نفى البأس صريحا قرينة على ارادة الاستحباب مضافا الى إمكان القول بان في إرادة الندب من الأمر ليس حمل اللفظ على خلاف الظاهر بناء على ما هو التحقيق في باب المنشأ بصيغة الأمر من انه البعث الى

الشيء اعنى ما هو مصداق البعث و واقعه لا- مفهومه و إذا انضم اليه الرخص في الترك ينتزع منه الندب و لو لم ينضم اليه الرخص ينتهى إلى حكم العقل بلزوم امتثاله فينتزع منه الوجوب و المستعمل فيه في كلا الحالين ليس الا مصداق البعث من دون تفاوت فيه فليس في إرادة الندب تغيير في ناحية المستعمل فيه.

و منها ما لا- يقبل هذا الجمع كموثق سماعه في الجواب عن بول السنور و الكلب و الحمار و الفرس قال (ع) كأبوال الإنسان، حيث ان التشبيه ببول الإنسان موجب لآبائه عن الحمل على استحباب التنزه عنه و المصرح فيه و ان كان هو الحمار و الفرس الا انه يلحق بهما البغل إما بالأولوية على ما قيل لكون البغل متولدا منهما أو لعدم القول بالفصل و لا بد للجمع بين هذه الطائفة و الطائفة الثانية المصرحة فيها بنفى البأس من علاج آخر. لكن الترجيح للطائفة الثانية لكونها معمولاً بها و هذه الطائفة معرض عنها لموافقتها مع التقيّة لكون وجوب الاجتناب موافقا مع أقوال عمد العامة كأبي حنيفة و ابي يوسف و ان كان منهم من هو يقول بالطهارة لكن المدار في التقيّة على عمدهم هذا تمام الكلام في أبواب الدواب.

و اما أرواؤها فلا ينبغي الإشكال في طهارتها للعمومات الدالة على طهارة ما يخرج مما يؤكل و خصوص خبر النخاس المتقدم المذكور فيه الروث و البول و خبر عبد الأعلى المتقدم المصرح فيه بنفى البأس عن الروث معللاً بأنه أكثر من ذلك مع عدم ما يدل على

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٠٨

نجاسته مضافا الى عدم نقل خلاف فيه.

المورد الثاني في زرق الدجاج فقد وقع الخلاف في نجاسته و المحكى عن الصدوق و المفيد و الشيخ قدس الله أسرارهم هو نجاسته لرواية فارس قال كتب اليه رجل يسئله عن زرق الدجاج يجوز الصلوة فيه فكتب (ع) (لا) و هي مع كونها مكاتبه و مضمرة و ضعيفة السند بواسطة كون راويها الحاتم القزويني المقدوح في كتب الرجال بأشدّ القدح و موهونه بإعراض الأصحاب عنها معارضة بأقوى منها و هو خبر ابن وهب و فيه لا بأس بخره الدجاج و الحمام يصيب الثوب فالأقوى هو القول بطهارته كما هو المشهور بين الأصحاب لسقوط رواية فارس عن الحجية بوجه عديدة كما أشرنا إليها.

[مسألة ١- ملاقاته الغائط في الباطن لا يوجب النجاسة]

مسألة ١- ملاقاته الغائط في الباطن لا يوجب النجاسة كالنوى الخارج من الإنسان أو الدود الخارج منه إذا لم يكن معهما شيء من الغائط و ان كان ملاقيا له في الباطن نعم لو ادخل من الخارج شيئا فلاقى الغائط في الباطن كشيخة الاحتقان ان علم ملاقاتها له فالأحوط الاجتناب و اما إذا شك في ملاقاته فلا- يحكم عليه بالنجاسة فلو خرج ماء الاحتقان و لم يعلم خلطه بالغائط و لا ملاقاته له لا يحكم بنجاسته

ملاقاة الشيء الطاهر مع النجاسة في الباطن لا تخلو عن صور (إحداها) ان تكون الملقى و الملقى من الباطن سواء كان الباطن مما يحس به كماء الفم الملقى مع الدم المتكون في الفم أو ماء العين الملقى مع الدم المتكون فيها أو كان الباطن مما لا يحس به كالدود المتكون في الباطن الملقى مع الغائط و الحكم في هذه الصورة هو الطهارة لانصراف أدلة انفعال الملقى مع النجاسة بالملاقاة عما إذا كان الملقى و الملقى كلاهما من الباطن و لم ينقل في هذه الصورة خلاف في الحكم بالطهارة بل المنقول فيها هو عدم الخلاف.

و ثانيها ان يكون الملقى و الملقى كلاهما من الخارج فدخلا في الباطن و حدثت الملاقاة بينهما فيه كبقايا الغذاء في الفم

الملاقى فيه مع العدم الوارد فيه من الخارج و الظاهر تنجس الملاقى بالملاقاة فى هذه الصورة كما لو تلاقيا فى الخارج لإطلاق أدلة تنجس ملاقى النجس و عدم انصرافها عما كانت الملاقاة فى الباطن فعلى هذا فالغذاء الذى فى المعدة الملاقى مع الخمر الوارد فى المعدة ينجس بملاقاته معها فى المعدة فيجب الاجتناب عنه لو خرج

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٠٩

عن المعدة بقىء و نحوه.

و ثالثها ان يكون الملاقى من الخارج و الملاقى من الباطن فان كان الباطن مما لا يحس به فالحكم هو الطهارة كالصورة الأولى كماء الحقنة أو الشيشة الملاقى مع النجاسة فى الباطن و كالإبرة الملاقية مع الدّم فى الباطن و ذلك للانصراف المذكور فى الصورة الأولى و ان كان الباطن مما يحس به كالغذاء المتخلف فى الفم مع الدّم الخارج من أصول الأسنان فالحكم فيه لا يخلو عن الاشكال من إمكان دعوى الانصراف و من إمكان منعها حيث انه لمكان الإحساس بالباطن يكون حكمه كالظاهر. و رابعها ان يكون الملاقى من الباطن و الملاقى من الخارج كماء الفم الملاقى مع النجس الوارد فى الفم كالدم و الخمر و الحكم فى هذه الصورة هو تنجس الملاقى بالملاقاة لكنه يظهر بزوال عين النجاسة حسبما فصل فى المطهرات. ثم انه ان علم بتحقيق الملاقاة فى الباطن أو عدم تحققها فهو و ان شك فى ذلك يحكم بالطهارة لقاعدة الطهارة و استصحابها و ان كان المرجع هو الاستصحاب لحكومته على قاعدة الطهارة.

[مسألة ٢- لا مانع من بيع البول و الغائط من مأكول اللحم]

مسألة ٢- لا مانع من بيع البول و الغائط من مأكول اللحم و اما بيعهما من غير المأكول فلا- يجوز نعم يجوز الانتفاع بها فى التسميد و نحوه.

فى هذه المسألة أمور ينبغى البحث عنها (الأول) لا- إشكال فى جواز الانتفاع بالابوال و الأرواث الطاهرة لأنهما من الأعيان الطاهرة التى لا منع عن الانتفاع بها كما لا ينبغى الإشكال فى صحة بيع الأرواث الطاهرة إذا كانت لها منافع محللة شائعة يتقوم بها ماليّتها كما هو كك فى أرواث الدواب و الغنم و البعير و الثور و اما بيع أبوالها فالأقوى فى غير بول الإبل هو المنع عنه لعدم ماليّتها عرفا. لأن المالية متقومة بأحد الأمرين على سبيل منع الخلو:

اما وجود الخاصية فى الشىء، أو تحقق المنفعة فيه كسكنى الدار إذا كانتا محللة مقصودة.

و من المعلوم انتفائهما معا فى الأبوال الطاهرة و ان فرض لها منفعة محللة، لكنها نادرة ليست مما يتقوم بها ماليّتها هذا فى غير بول الإبل.

و اما فيه فربما يقال- بل قليل هو المشهور- بجواز بيعه و شربه اختيارا للإجماع

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣١٠

و خبر الجعفرى أبوال الإبل خير من ألبانها بتقريب كون خيرية الأبوال من الألبان مع جواز شرب ألبانها اختيارا كاشف عن جواز شرب أبوالها أيضا اختيارا.

و لكنه يضعف الأول بمنع الإجماع كما يظهر من مخالفة العلامة على ما حكى عن نهايته و ابن سعيد فى نزّهته. و يضعف الأخير بضعف سند الخبر أولا. و منع دلالة أخيرا.

لأن بيان خيرية أبوالها من ألبانها كما يمكن ان يكون فى مقام ترجيح أبوالها على ألبانها فيدل (ح) على جواز شرب أبوالها

اختيارا لكونها خيرا من ألبانها التي يجوز شربها اختيارا قطعا على ما هو مبنى الاستدلال ككك يمكن ان يكون في مقام ذم ألبانها فيستفاد من الخبر (ح) كراهة شرب ألبانها و ذلك بعد القطع بجواز شرب ألبانها. فيصير الخبر أجنيا عن الدلالة على جواز شرب أبوالها اختيارا و مع قيام الاحتمال الأخير لا- يصح الاستدلال بالخبر على جواز شرب أبواب الإبل اختيارا اللهم الا ان يدعى أظهرية الاحتمال الأول لكن الأظهرية ممنوعة و مع تسليمها تكون دلالة الخبر على جواز شرب أبوالها في حال الاختيار بالإطلاق و يقيد إطلاقه بما يدل على تخصيص جواز شربها بحال الاضطرار و هو موثق عمار بعد السؤال عن شرب بول البقر قال (ع) ان كان محتاجا اليه يتداوى بشربه فلا بأس و كك بول الإبل و الغنم. حيث انه بمفهومه يدل على عدم جواز شربها اختيارا و مما ذكرناه يظهر قوة المنع عن بيعه لعدم ماليته عرفا حيث ان جواز شربه في الضرورة لا يوجب ماليته لانه لا يكون من منفعه الشائعة بل الانصاف المنع عن ماليته و لو قلنا بجواز شربه اختيارا حيث انه لمكان استقذاره لا يعد مالا عرفا و لو قلنا بجواز شربه اختيارا مع تنفد الطباع عن شربه فالمتحصل هو المنع عن بيع الأبوال الطاهرة حتى عن بيع بول الإبل أيضا.

الثاني لا يجوز بيع البول و الغائط النجسين اما البول فلانسلا ب المالية العرفية عنه بعد انتفاء الخاصية و المنفعة عنه الموجبين لمالية المال حسبما عرفت و هو مقتضى النهي عنه في خبر تحف العقول و فيه النهي عن بيع كل شيء من وجوه النجس هذا مضافا الى دعوى نفى الخلاف في المنع عن بيعه و اما الغائط فقد استفيض نقل الإجماع على المنع عن بيعه و هو المستفاد من خبر تحف العقول أيضا.

و يدل على المنع عنه بالخصوص ما ورد من المنع عن بيع العذرة كخبر يعقوب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣١١

بن شعيب و فيه ثمن العذرة سحت و لا- يعارضه خبر ابن مضارب عن الصادق (ع) لا بأس ببيع العذرة. لكونه مطروحا مهجورا بالاعراض عنه و مخالفته للإجماع و لا يحتاج الى الجمع بينه و بين خبر يعقوب مع ان ما قيل في الجمع بينهما بحمل خبر يعقوب الدال على المنع على عذرة الإنسان و خبر ابن مضارب على عذرة غيره أو حمل الأول على بلاد لا ينتفع بها و الأخير على بلاد ينتفع بها أو حمل الأول على الكراهة بعيد في الغاية و ركيك بلا نهاية لعدم الشاهد عليه و إباء السحت عن الحمل على الكراهة. و رواية سماعه الجامعة بين المنع و الجواز- حيث يذكر في أولها «ثمن العذرة سحت» و في ذيلها «لا بأس ببيع العذرة»- لا تصير شاهدا على الجمع لعدم عرفيا لان الضابط في الجمع العرفي هو ما إذا كان المتعارضان في كلام واحد لا يصير العرف متحيرا عند عرضه عليهم بل يجعلون احد المتعارضين قرينه على الآخر كالعام و الخاص و المطلق و المقيد و لا خفاء في تحيرهم في الجمع بين سحتية ثمن العذرة و بين نفى البأس عن بيعها.

الأمر الثالث يجوز الانتفاع بالبول و الغائط النجسين فيما لا- يشترط فيه الطهارة كالتسميد و نحوه و ذلك لكون الأصل في النجاسات و المنتجسات هو جواز الانتفاع بها فيما لم يثبت المنع عنه حسبما قرناه في المكاسب المحرمة مع دعوى نفى الخلاف عن جواز الانتفاع بالبول و الغائط في الزروع و الكرم و أصول الشجر و ظاهر جماعه انه من المسلمات و في خبر وهب بن وهب عن علي (ع) انه كان لا- يرى بأسا ان تطرح في المزارع العذرة و لا معارض لها الا ما في خبر تحف العقول من المنع عن جميع التقلبات في النجس لكنه مردود بعدم ثبوت الجابر له مع إمكان حمله على الانتفاع المحرم أو ما يكشف عن عدم مبالاة فاعله في الدين.

[مسألة ٣- إذا لم يعلم كون حيوان معين انه مأكول اللحم أولا لا يحكم بنجاسة بوله و روثه]

مسألة ٣- إذا لم يعلم كون حيوان معين انه مأكول اللحم أولا- لا- يحكم بنجاسة بوله و روثه و ان كان لا- يجوز أكل لحمه بمقتضى الأصل و كذا إذا لم يعلم ان له دما سائلا أم لا كما انه إذا شك في شىء انه من فضله حلال اللحم أو حرامه أو شك في انه من الحيوان الفلانى حتى يكون نجسا أو من الفلانى حتى يكون طاهرا كما إذا رأى شيئا لا يدري انه بعره فار أو بعره خنفساء ففي جميع هذه الصور يبنى على طهارته

لو شك في حلية حيوان فاما تكون الشبهة موضوعية كما إذا اشتبه المحلل بالمحرم و تردد حيوان بين ان يكون غنما أو كلبا مثلا لأجل ظلمة أو نحوها أو

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣١٢

تكون حكمية كما إذا تردد حيوان بين ان يكون مما حرم أكل لحمه أو حلّ أو شك في الموطوءة في حليته و حرمة ففي الأول فإن كان أصل موضوعى منقح للموضوع يكون هو المرجع فيثبت به حال الموضوع و يترتب عليه حكمه كما إذا شك في صيرورة حيوان موطوءة أو جلالا- و الا فالمرجع هو أصالة الطهارة في بوله و خرثه سواء كان البول أو الخرز بنفسه متعلق الشك بان لا يدري انه من البعير أو الفيل أو كان الشك في الحيوان الذى خرج منه البول و الخرز و لا يكفى فى الحكم بطهارة بوله و خرثه الحكم بحليته الظاهرية المستفاد من قاعدة الحل لأن النجاسة مترتبة على الحرمة الواقعية و لا- منافاة بينها و بين الحلية الظاهرية كما حقق فى مقام الجمع بين حكمى الواقعى و الظاهرى و ليست طهارة البول و الخرز مترتبة على الحلية الظاهرية حتى يحكم بها بالأصل المثبت للحلية الظاهرية كما ان نجاستهما أيضا لا تترتب على الحرمة الظاهرية فلو كان الأصل الجارى فى الحيوان المردد بين الحل و الحرمة هو أصالة الحرمة لما ثبت به نجاسة بوله و خرثه كما ان بالحلية الثابتة حال الاضطرار لا يثبت طهارة ما يخرج منه مع أنها حلية واقعيته لكنها ثانوية.

و على الثانى أعنى ما كانت الشبهة حكمية فمع جريان أصل موضوعى منقح لحال الموضوع يكون هو المرجع كما إذا شك فى حكم الموطوءة حيث يرجع الى أصالة بقاء حليتها الثابتة قبل صيرورتها موطوءة نظير استصحاب حكم الماء المتغير الذى زال تغيره من قبل نفسه و ربما يشكل فى إجراء الاستصحاب فى الشبهة الحكمية بدعوى تغير الموضوع لكون الموضوع للحكم هو الصورة الذهنية و من المعلوم تغاير الموضوع بحسب الصورة الذهنية فى القضية التى تكون الغنم بما هى هى موضوعا لها أعنى قضية (الغنم حلال) مع ما هو الموضوع فى القضية التى تكون الغنم بما هى موطوءة موضوعا لها و هى قولنا الغنم الموطوءة حرام فإسراء الحكم الثابت لموضوع القضية الاولى الى القضية الأخيرة اسراء له عن موضوع الى موضوع آخر و لكنه يندفع باتحادهما عرفا و هو المحكم فى صدق الوحدة مع ان التعدد فى موضوع القضيتين انما هو بلحاظ تعدد وجودهما فى الذهن و لكن المأخوذ فى موضوع القضية انما هو الصورة الذهنية بلحاظ حكايتها عن الخارج فيصير الموجود فى الخارج محكوما عليه لا بقيد وجودها فى الذهن و لا إشكال فى اتحاد موضوع القضيتين فى الخارج و ان وصف الموطوءة يكون عارضا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣١٣

على الموضوع و لا يتغير به الموضوع و تمام الكلام فى ذلك فى الأصول (هذا) و مع عدم جريان أصل موضوعى، فالمرجع هو أصالة الطهارة فى الروث و البول من غير اشكال و لا- يكفى فى الحكم بطهارتهما إجراء أصالة الحل فى لحمه لما عرفت من ترتب النجاسة على الحرمة الواقعية. و ليس الأصل فى لحمه على القول بجريانه سببيا بالنسبة الى الأصل الجارى فى روثه و بوله، لعدم تكفله لإلغاء الشك فى ناحية المسبب لما ذكرناه من ترتب نجاسة البول و الروث على الحرمة الواقعية و لا تنافى الحلية الظاهرية مع الحرمة الواقعية.

و هل الأصل الجارى عند الشك فى حلية حيوان بالشبهة الحكمية هو أصالة الحل أو أصالة الحرمة؟

الظاهر من المصنف (قده) في هذه المسألة هو الأخير، حيث يقول (قده) و ان كان لا يجوز أكل لحمه بمقتضى الأصل. و عليه جماعة من المحققين. و ما يمكن ان يستدل به عليه، اما دعوى كون الأصل هو الحرمة في الشبهات الحكمية كما عليه الأخباريون، أو كون الأصل في خصوص اللحم عند الشك في حرمة هو الحرمة كما عليه جملة من المجتهدين.

و ذلك بدعوى ان الحلية في الآية المباركة مترتبة على أمر وجودي و هو الطيب كما هو المستفاد من قوله تعالى (أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ)، أو لكون الشك في حلية لحمه موجبا للشك في قابليته للتذكية و مع الشك في كونه مذكى يكون الأصل الجارى فيه هو أصالة عدم التذكية و هذا بناء على ان يكون القابل للتذكية مختصا بما يحل اكله كما هو أحد الأقوال في المسألة أو دعوى التمسك بأصالة حرمة اللحم الثابتة حال الحيوة أو دعوى ان حصر المحللات و الحكم بحرمة ما عدا المحصورات يوجب الحكم بالحرمة عند الشك في كونه من المحللات و لا يخفى ما في الكل اما كون الأصل في الشبهة الحكمية هو أصالة الحرمة كما هو مذهب الأخباريين فيما فيه حسبا قرر في الأصول.

و اما كون الأصل في خصوص اللحوم هو الحرمة لكون الحلية مترتبة على الطيب الذى هو أمر وجودي يبنى على عدمه عند الشك في وجوده ففيه (أولاً) المنع عن كون الطيب امراً وجودياً بل هو أمر عدمي عبارة عما لا يستفاد منه الطبع (و ثانياً) ان الحرمة أيضاً مترتبة على الأمر الوجودي و هو الخبيث. و بأصالة عدم كونه طيباً لا يثبت كونه خبيثاً حتى يترتب عليه مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣١٤

الحرمة (و ثالثاً) ان عدم الطيب ليس له حالة سابقة الأعلى نحو العدم المحمولي و الحرمة مترتبة على عدمه التعتي و لا يثبت الحكم الثابت للعدم التعتي بإجراء الأصل في العدم المحمولي الأعلى القول بالأصل المثبت.

و اما كون الشك في الحلية مستلزماً للشك في قابلية التذكية بناء على اختصاص القابلية بما يحل اكله، ففيه المنع عن المبني لما حقق في محله من قابلية كل حيوان للتذكية مما يؤكل و مالا يؤكل من المسوخ و السباع و غيرهما الا الكلب و الخنزير و الإنسان و الحشرات التي لا لحم لها.

و اما التمسك بأصالة الحرمة الثابتة حال الحيوة، ففيه ان هذه الحرمة عرضية ناشئة عن عدم التذكية مرتفعة بالتذكية قطعاً و لا كلام فيها و انما الكلام في الحرمة الذاتية الباقية بعد التذكية و هي مشكوكة من الأول و إجراء الأصل في كلى الحرمة الجامع بين الفرد الزائل بالقطع و الفرد المشكوك الحدوث باطل لكونه من قبيل القسم الأول من أقسام القسم الثالث من أقسام استصحاب الكلى و هو ما إذا علم بوجود فرد فيقطع بزواله و شك في وجود فرد آخر مقارنة مع وجوده بحيث لو كان موجوداً لكان مشكوك البقاء بعد زوال ما علم زواله و فى مثله لا يجرى الأصل فى بقاء الكلى.

و اما حصر المحللات فلا يصير دليلاً على إلحاق المشكوك بالمحرمات الا من باب الغلبة و لا دليل على اعتبارها فى المقام بعد احتمال كون المشكوك من الافراد النادرة.

فالأقوى (ح) حلية ما شك فى حليته لأجل الشبهة الحكمية و لا يخفى انه مع فرض إثبات الحرمة بإجراء الأصل فيها لا يمكن إثبات نجاسة بوله و روثه بالأصل المثبت لحرمة لما عرفت من ان النجاسة مترتبة على الحرمة الواقعية و الأصل لا يثبت إلا الحرمة الظاهرية كما ان أصالة الحل فى اللحم لا يغنى عن إجراء الأصل فى طهارة روثه و بوله كما تقدم.

ثم انه لا فرق فى إجراء أصالة الطهارة فيما لو شك فى حكم حيوان معين مثل الأرنب مثلاً فى انه هل هو مما يحل اكل لحمه أو يحرم من الشبهة الحكمية أو شك فى نجاسة بوله و روثه مع العلم بحرمة لحمه من جهة الشك فى ان له دماً سائلاً أم لا فتجرى أصالة الطهارة فى كلا القسمين كما تجرى فيما لو شك فى شىء انه من فضله ما يحل اكله أو يحرم أو شك فى

انه من الفأرة أو من الخنفساء مثلا- ففي الجميع يحكم بأصالة الطهارة خلافا لما في الجواهر حيث تردد في إجراء الأصل عند الشك في كونه مما له دم سائل و قال (قده) و هل يحكم بطهارة فضلته حتى يعلم انه من ذى النفس للأصل و استصحاب طهارة الملاقي أو يتوقف الحكم بالطهارة على الاختيار لتوقف امتثال الأمر بالاجتناب عليه أو يفرق بين الحكم بطهارته و بين عدم تنجيسه للغير فلا يحكم بالأول إلا بعد الاختبار بخلاف الثاني وجوه لم أعثر على تنقيح شيء منها في كلمات الأصحاب.

أقول و لا- ينبغى الإشكال في الحكم بالطهارة للأصل لأن الأمر بالاجتناب عن النجس الواقعي لا- يؤثر في تنجز التكليف إلا بالنسبة الى ما علم كونه من مصاديق ذلك النجس و لو بالإجمال.

و اما لو لم يعلم كونه مصداقا فلم يحرز بالنسبة إليه تكليف حتى يجب امتثاله كيف و لو تم ما ذكره (قده) لوجب الاجتناب عما يحتمل كونه بولا أو ملاقيا للبول فينسب باب الرجوع الى قاعدة الحل و الطهارة كما هو واضح.

و ليعلم ان المجرى للأصل في الشبهة الموضوعية هو المكلف مطلقا و لو كان مقلدا و انما وظيفة المجتهد تشخيص الأصل الجارى في مورد الشبهة و بعد تشخيصه يكون المقلد و المجتهد في إجراءاته شرع سواء كما هو الضابط في المسائل الفقهية لكون الأصل في الشبهة الموضوعية منها و اما الشبهة الحكمية فمجرى الأصل فيها هو المجتهد و انما وظيفة المقلد فيها اما الاحتياط أو الرجوع الى المجتهد فيما ادى اليه وظيفته بإجراءاته الأصل و ليس وظيفة المجتهد بيان الأصل الجارى للمقلد كما في الشبهة الموضوعية بل وظيفته الفتوى على طبق الأصل لا الفتوى بإجراءاته و مما ذكرناه تظهر المناقشة في عبارة المتن حيث يقول إذا لم يعلم كون حيوان معين انه مأكول اللحم أولا لا يحكم بنجاسة بوله و روثه فإنه لا يصح في الشبهة الحكمية.

[مسألة ٤- لا يحكم بنجاسة فضلة الحية]

مسألة ٤- لا- يحكم بنجاسة فضلة الحية لعدم العلم بان دمها سائل نعم حكى عن بعض السادة ان دمها سائل و يمكن اختلاف الحيات في ذلك و كذا لا يحكم بنجاسة فضلة التمساح للشك المذكور و ان حكى عن الشهيد ان جميع مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣١٦

الحيوانات البحرية ليس لها دم سائل إلا التمساح لكنه غير معلوم و الكلية المذكورة أيضا غير معلومة

هذه المسألة من صغريات ما تقدم في المسألة المتقدمة و هو الشك في نجاسة فضلة من جهة الشك في الحيوان الذي خرجت منه في ان له دم سائل أم لا- و لا- يخفى ان البحث عن كون الحية مما لها نفس سائلة صغروى و لم يظهر لى المراد من هذا البعض من السادة المذمى حكى عنه كون الحية مما لها الدم السائل و فى مفتاح الكرامة ما لفظه أما الحية ففي شرح الأستاذ المعروف بين الأصحاب ان الحية ليس لها نفس سائلة و فى المدارك و الدلائل ان المتأخرين استبعدوا وجود النفس السائلة للحية و قريب منه ما فى الذخيرة و استبعد فى جامع المقاصد وجود النفس لها و شكك فى ذلك فى الروضة و قريب منه ما فى شرح الفاضل فى بحث النزح و فى سلف المبسوط ان الأفاعى إذا قتلت نجست إجماعا و فى المعبر و المنتهى انها من ذوات النفوس و ان ميبتها نجسة انتهى ما فى مفتاح الكرامة.

هذا ما وصل إلينا من عبارات الأصحاب فى حال الحية و اما التمساح فلم يظهر كونه مما له نفس سائلة و لا ان ما عداه من حيوانات البحر مما لا نفس لها قال فى مفتاح الكرامة و ربما ظهر من الخلاف طهارة ميتة الماء قال و لعله محمول على الغالب من كونه غير ذى نفس و الا فقد قال فى التذكرة ان ميتة ذى النفس من المائى نجسة عندنا.

الثالث المنى من كل حيوان له دم سائل حراما كان أو حلالا برياً أو بحرياً واما المذى و الودى و الودى فظاهر من كل حيوان الا نجس العين و كذا رطوبات الفرج و الدبر ما عدا البول و الغائط.

لا إشكال فى نجاسة المنى من الإنسان مطلقاً رجلاً كان أو امرأة، للإجماع و الاخبار المستفيضة و لم ينقل الخلاف عن أحد فى نجاسته. و ما ورد من الاخبار مما يدل بظاهرة على طهارته اما مطلقاً أو إذا كان جافاً مأولاً أو مطروحاً أو محمولاً على التقيّة و هذا مما لا ريب فيه.

انما الكلام فى المنى من غير الإنسان و البحث فيه فى مقامين (الأول) فى المنى من الحيوان الذى له نفس سائلة. و المشهور على نجاسته بل فى الحدائق انه لم يعرف فيه خلاف بين الأصحاب بل عن التذكرة للإجماع عليه.

و استدل له بعد الإجماع بعموم ما دل على نجاسة المنى الشامل لما عدا الإنسان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣١٧

و خصوص ما ورد من التشديد فى امره كما فى خبر ابن مسلم و فيه قال ذكر المنى فشدّه و جعله أشد من البول. بتقريب ان التشديد فيه يقتضى ان يكون نجسا من كل حيوان يكون بوله نجسا فينجس مما له نفس مما لا- يؤكل و يلحق المأكول من الحيوان به أيضا بعدم القول بالفصل.

و يمكن الخدشة فيما عدا الإجماع اما فى العموم فلعدم عموم لفظى و انصراف الإطلاق إلى منى الإنسان كما يستظهر من كون مورد السؤال عن حكم المنى هو الثوب و الجسد الظاهر فى تلطخهما بمنى الإنسان لبعده التلطخ بمنى غيره بل عن القاموس تفسير المنى بأنه ماء الرّجل و المرأة. و عن الصّحاح انه ماء الرجل.

و بذلك أيضا يمنع عن التمسك بما ورد من التشديد فى امره و انه لا- إطلاق فيه أيضا مع ان التشديد فى امره لا يدل على نجاسته لعدم الملازمة بين نجاسته و نجاسة البول فيما يكون البول منه نجسا لعدم عموم فى المشدد عليه و انصرافه إلى المنى من الإنسان مع إمكان ان يكون التشديد فى الإزالة لا فى النجاسة لمكان لزوجة المنى دون البول أو لأجل كونه مما يوجب الغسل دون البول الموجب للوضوء.

و بالجملة فليس على نجاسة المنى مما عدا الإنسان من الحيوان الذى له نفس سائلة عدا الإجماع دليل لكنه لا بأس بالقول بنجاسته للإجماع المذكور و عدم الخلاف فيه.

المقام الثانى فى المنى مما لا- نفس له و الحكم فيه الطهارة لعدم ما يدل على نجاسته بعد دعوى انصراف الاخبار الى منى الإنسان و عدم انعقاد الإجماع على نجاسته بل المتسالم عليه عند الأصحاب هو الطهارة و ان تردد فيها فى محكى المعتمد و المنتهى لكن الظاهر منهما أيضا هو الطهارة و انما التردد منهما لأجل التردد فى شمول إطلاق الأدلة الدالة على النجاسة له أيضا هذا تمام الكلام فى المنى.

و اما المذى و هو الرطوبة التى تخرج بعد الملاعبة فالمشهور فيه هو الطهارة.

و يدل على طهارته أخبار متعددة و لم يحك فى طهارته الخلاف عن أحد إلا عن ابن الجنيد و استدل له برواية ابن ابي العلاء قال سئلت الصادق (ع) عن المذى يصيب الثوب قال ان عرفت مكانه فاغسله و ان خفى عليك مكانه فاغسل الثوب كله. و مثلها رواية أخرى عنه أيضا الآمرة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣١٨

بغسل الثوب بإصابه المذى إياه.

والأقوى ما عليه المشهور لمعارضه ما دل على نجاسته بما رواه ابن ابي العلاء أيضا عن الصادق (ع) من نفى البأس عن الثوب الذى أصابه المذى و اعراض الأصحاب عن العمل بالأولى.

و اما الودى بالذال المعجمه و هو الرطوبة التى تخرج بعد المنى و الودى و هو الرطوبة التى تخرج بعد البول و سائر الرطوبات التى تخرج عن المخرجين ما عدا البول و الغائط فجميعها محكومة بالطهارة للإجماع و عدم ما يدل على نجاستها مع ما يدل على طهارة بعضها كصحيح إبراهيم بن ابي محمود عن الرضا (ع) فى المرأة عليها قميصها أو إزارها يصيبه من بلل الفرج و هى جنب أتصلى فيه قال (ع) إذا اغتسلت صلت فيها. و لم يحك الخلاف فى المقام الا عن بعض العامة محتجا بخروج الرطوبة عن مجرى النجاسة و هو كدليله مردود عليه.

[الرابع الميتة]

إشارة

الرابع الميتة من كل ما له دم سائل حاللا كان أو حراما و كذا اجزائها المبائة منها و ان كانت صغارا عدا ما لا تحله الحيوة منها كالصوف و الشعر و الوبر و العظم و القرن و المنقار و الظفر و المخلب و الريش و الظلف و السن و البيضة إذا اكتست القشر الأعلى سواء كانت من الحيوان الحلال أو الحرام و سواء أخذ ذلك بجز أو نتف أو غيرهما نعم يجب غسل الميتوف من رطوبات الميتة و يلحق بالمذكورات الانفحة و كذا اللبن فى الضرع و لا ينجس بملاقاة الضرع النجس لكن الأحوط فى اللبن الاجتناب خصوصا إذا كان من غير مأكول اللحم و لا بد من غسل ظاهر إلا نفحة الملاقى للميتة هذا فى ميتة غير نجس العين و اما فيها فلا يستثنى شىء.

فى هذا المتن أمور يجب البحث عنها.

الأول لا ينبغى الإشكال فى نجاسة ميتة غير الإنسان من الحيوان الذى له نفس سائلة و نقل الإجماع على نجاستها مستفيض و يدل على نجاستها الأخبار المتظافرة الواردة فى أبواب مختلفة مثل ما دل على وجوب نزع ماء البئر بموت مثل الدابة و الفارة و أمثالها فيه و لا يضره القول بعدم الوجوب لان القول به لأجل تكثر الماء لا لأجل عدم دلالة ما ورد فى وجوب نزعها على نجاسة ما وقع فيه و ما ورد من إلقاء ما وقع فيه الميتة و ما يليها ان كان جامدا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣١٩

و الاستصحاب به ان كان ذائبا، و مفهوم ما دل على عدم البأس عما مات فيه ما لا نفس له من الخنفساء و نحوه، و ما ورد من النهى عن أكل ما فى أوانى أهل الذمة إذا كانوا يأكلون فيه الميتة، و ما ورد من الأمر بالاجتناب عن الماء القليل الذى مات فيه الفارة. مضافا الى النبوى الميتة نجسة و لو دبغت.

و قد يستدل بالآية الكريمة (إِذَا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمٍ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ) بناء على ان يكون الضمير فى قوله تعالى فَإِنَّهُ عائدا إلى الجميع لا إلى الأخير و ان يكون الرجس بمعنى النجس. و لكن الانصاف منع الاستدلال بها بمنع الأمرين معا و فيما تقدم من الاخبار كفاية فلا يصغى الى ما عن المدارك من المناقشة فى مدرك الحكم. حيث قال ان الاخبار المتضمنة للنهى عن أكل الزيت لا صراحة فيها فى النجاسة و ما ورد من الأمر بالغسل لا يتعين كونه للنجاسة لاحتمال ان يكون

لأجل إزالة الأجزاء المعلقة من الجلد المانعة من الصلاة الى ان قال و بالجمله لم أقف فيها على نص معتد به فالمسألة قوية الإشكال (انتهى) و أنت تعلم ان المسألة نقيه عن الاشكال هذا فى ميتة غير الإنسان.

و اما ميت الإنسان فلا إشكال فى نجاسته أيضا الا انه وقع الخلاف فى كون نجاسته عينيه أو حكميه و المشهور على الأول و ذهب بعض إلى الأخير و استدل له بارتفاع نجاسته بالغسل مع ان النجاسة العينيه لا ترتفع برفع و الفرق بين النجاستين هو ان الحكميه عبارة عما يجب التنزه عنه محضا من دون سرايتها الى ما يلاقيها نظير وجوب الاجتناب عن أطراف الشبهه المحصورة و العينيه ما يترتب عليها تنجس ملاقيها و كلما يترتب على النجس من الاحكام.

و الأقوى هو ما عليه المشهور لما يدل على وجوب تطهير ما يلاقيها من الثوب و الجسد الكاشف عن كون نجاستها عينيه لا حكميه و اما ارتفاع نجاستها بالغسل فلا يدل على كونها حكميه بمعنى عدم تنجس ملاقيها و ذلك لقيام الدليل على ارتفاعها بالغسل و ليس ارتفاعها بالغسل مستلزما لعدم تنجس ملاقيها ما دام بقائها و عدم ارتفاعها و يبقى أحكام فى ميتة الإنسان نتعرض لها فى المسائل الآتية إنشاء الله.

و الأمر الثانى لا فرق فى الحيوان ذى النفس بين ان يكون محرما أو محللا برياً أو بحريا، لإطلاق الأخبار الداله على نجاستها، و إطلاق معاهد الإجماعات، الا انه نقل الخلاف

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٢٠

فى البحرى عن ظاهر الخلاف و لعل وجهه توهم منع إطلاق الاخبار و دعوى كونها وارده فى الجواب عن مثل الفارة و نحوها و منع الإجماع على نجاسة البحرى منها.

و لا يخفى ان المنع عن إطلاق الاخبار ليس بكل البعيد الا ان فى إطلاق معاهد الإجماعات كفايه. و يمكن ان يكون الخلاف المحكى عن الخلاف صغرويا بادعاء كون الحيوان البحرى مما لا نفس له كما تقدم دعواه فلا يكون خلافا فى نجاسة ماله نفس و لعل هذا أظهر الثالث لا فرق فى نجاسة الميتة بين مجموعها و بين الاجزاء المبانه منها إذا كانت مما تحله الحيوة و ذلك لصدق الميتة عليها الموجب لثبوت الحكم لها بإطلاق الاخبار و معاهد الإجماعات. و المحكى عن المدارك هو الإشكال فى نجاسة الاجزاء المبانه منها بدعوى كون المستفاد من الأدلة نجاسة جسد الميت و هو لا يصدق على الاجزاء المبانه منه و ان النجاسة عارضه للمجموع من حيث المجموع المقتضى لانتفائها عند انتفاء المجموع بإبانه الاجزاء.

و لا يخفى انه محجوج بإطلاق معاهد الإجماع و الاخبار مضافا الى ما ورد من نفى البأس عن الصلاة فيما كان من صوف الميتة معللا بان الصوف ليس فيه روح فإنه كالنص فى ان موت كل جزء عله لنجاسته.

الرابع استثنى عن الحكم بنجاسته أجزاء الميتة ما لا تحله الحيوة من اجزائها كالصوف و نحوه لدلالة الأخبار الكثيرة على طهارة ما لا تحله الحيوة منها معللا فى بعضها بأنه لا روح لها الدال على انحصار النجس بما فيه الروح كصحيح الحلبي المتقدم آنفا و هذا فى الجملة مما لا شبهة فيه الا انه يقع الكلام فى أمور:

الأول المرورى فى مرسله الصدوق (قده) إنهاء المستثنيات الى العشر و هى القرن و الحافر و العظم و السن و الانفحة و اللبن و الشعر و الصوف و الريش و البيض. و هل ينحصر الطاهر مما لا تحله الحياة من اجزاء الميتة بهذه العشرة و يحكم بنجاسة ما عداها مما أحرز كونه مما لا تحله الحياة من اجزائها أو انه لا تدل على الانحصار فلا تنافى بين هذه المرسله و بين ما يدل على استثناء شىء آخر بالخصوص كالظلف و الظفر و نحوهما أو ما يدل على استثناء ما لا روح فيه كما فى التعليل المذكور فى صحيح الحلبي المتقدم (وجهان) أقواما الأخير و ذلك لعدم دلالة المرسله على حصر الطاهر مما لا تحله الحياة بهذه العشرة لعدم أداة الحصر

فيها فلا تعارض ما يدل على طهارة غير هذه العشرة مما ذكر فى غيرها اما بالخصوص أو بعنوان ما لا تحله الحياة من الميتة. الثانى هل المرسله المذكوره بعد عدم دلالتها على الحصر و عدم تنافيا مع ما يدل على طهارة ما عدا العشرة المذكورة فيها مما لا تحله الحياة من اجزاء الميتة صالحه لأن يرجع إليها عند الشك فى كون جزء من اجزاء الميتة ما عدا العشرة المذكورة مما لا تحله الحيوة أم لا (احتمالان) يمكن تقريب الأول منهما بان عدّ ما لا تحله الحياة فى هذه العشرة اماره على عدم وجود ما عداها حيث انه لو كان لكان مما يعد فمن عدم العدّ يستكشف عدمه. و لكنه ضعيف فى الغاية. فإنه مع إحراز وجود ما عداها كالظلف و الظفر يكشف ان عدّ العشرة يكون من باب المثال و لا أقل من احتمالها المانع عن كاشفية عدم ما عداها حتى يحكم بعدمه عند الشك. و لكن يمكن دعوى كون الأصل عند الشك فى حياة جزء من الحيوان هو الحياة إلا إذا ثبت كونه مما لا تحله الحيوة، و ذلك لان الظاهر من ثبوت حكم على ما يشتمل على اجزاء، ثبوته له بماله من الاجزاء فإذا قيل الشجر نام مثلا يكون الظاهر منه كونه ناميا بماله من الاجزاء من الأغصان و الأوراق و غيرهما و هكذا فى الحيوان إذا حكم بأنه حتى يكون المحكوم عليه بالحيوة كل ماله من الاجزاء و ذلك بعد عد المشكوك حياته جزء منه عرفا و هذا أصل يرجع اليه عند الشك. الثالث ربما يحتاط فى العظم من الميتة باحتمال ان يكون مما تحله الحيوة لظاهر الآية الكريمة (يُحْيِ الْعِظَامَ) و لا يخفى انه احتياط فى مقابل النص و الإجماع الصريحين على طهارته.

الرابع يعتبر فى طهارة البيض اكتسائه القشر الأعلى اعنى القشر الغليظ الذى لا جلد فوقه و ذلك لرواية غياث بن إبراهيم عن الصادق (ع) إذا اكتست الجلد الغليظ فلا بأس بها و هى مقيدة للمطلقات الدالة على طهارة البيض بعد كونها معمولا بها المنجبر ضعفها بالعمل فلا يعاب بالتشكيك فى سندها كما عن بعض الأصحاب.

الخامس المشهور على عدم الفرق فى طهارة هذه الأشياء بين كون الحيوان مما لا يؤكل لحمه أو مما يؤكل: و المحكى عن العلامة فى المنتهى هو القول بنجاسة البيض

من الدجاجة الجلالة و ما لا يؤكل لحمه. و فى طهارة الشيخ الأكبر (قده) استلزام هذا التقييد فى الدجاجة ثبوته فى اللبن بالطريق الاولى. و عن المعالم التردد فى طهارة إلا نفحة من غير المأكول. و لعل وجه ذلك كله دعوى عدم شمول ما يدل على طهارة ما لا تحله الحياة من الميتة لما كان مما لا يؤكل، اما بدعوى عدم الإطلاق له، أو بدعوى انصرافه الى ما يؤكل.

و لكن التحقيق عدم الفرق و ذلك لان الأخبار الدالة على الطهارة و ان كان بعضها فى مورد ما يؤكل لكن بعضها مطلق لا موجب لانصراف إطلاقه الى ما يؤكل مع ان فى بعضها السؤال عن عظم الفيل فى عداد السؤال عن الصوف و الشعر فلا وجه للاختصاص بالمأكول نعم فى الانفحة كلام يأتى التعرض له إنشاء الله.

السادس المشهور على عدم الفرق فى طهارة الصوف و الشعر و الوبر و الريش و و نحوها بين أخذها جزا أو قلعا. و ربما يقال باختصاص الطهارة بصورة الجز و نسب إلى نهاية الشيخ مستدلا لنجاسة المقلوع منها بأن أصولها المتصلة باللحم من جملة اجزائها و انما يستكمل استحالتها إلى إحدى المذكورات من الصوف و نحوه بعد تجاوزها عنه. و المنصور هو الأول، لإطلاق الأخبار الدالة على طهارة هذه الأشياء كان أخذها بالجز أو بالقلع المؤيد بالأمر بالغسل فى بعضها كخبر حريز. و فيه انه قال الصادق (ع) لزرارة و محمد بن مسلم اللبن و اللبأ و البيضة و الشعر و الصوف و القرن و الناب و الحافر و كل شىء ينفصل من الشاة و الدابة فهو ذكى و ان أخذته منه بعد ان يموت فاعسله و صلّ فيه. فان الظاهر ان الأمر بالغسل انما هو لأجل ملاقة المغسول مع الميتة بالرطوبة الظاهر فى صورة الجز مع ما فى تعليقه على نجاسة المقلوع ضرورة صدق الصوف مثلا على المجموع

مما اتصل منه باللحم و المتجاوز عنه المنافى مع كون المتصل منه جزء من اللحم مع انه لو سلم لكان اللازم هو التفكيك بالقول بنجاسة ما اتصل منه باللحم و طهارة ما يكون خارجا عنه لا القول بنجاسة كل ما أخذ بالقلع.

السابع ظاهر الأصحاب وجوب غسل ما اتصل من هذه الأشياء باللحم في صورة أخذها بالقلع و يدل عليه خبر حرز المتقدم في الأمر السابق. و مال المحقق الخوانسارى الى وجوب غسل جميعها مع عدم اختصاصه بصورة القلع بل أوجبه حتى في صورة الجز معللا بان خبر حرز يدل على وجوب غسله مطلقا من غير تقييد فيه بموضع الاتصال و لا بحالة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٢٣

القلع. و لا- يخفى ان المشهور هو المعول لظهور خبر حرز فى كون الأمر بالغسل لأجل الملاقاة مع الميتة و هو موجب لاختصاصه بموضع الاتصال بالميتة لا مطلقا و لازمه تقييد وجوبه بصورة القلع.

الثامن الحقوا الانفحة بما ذكر مما لا تحله الحياة فى الحكم بطهارتها إذا أخذت من الميتة و قد نظقت بطهارتها الأخبار الكثيرة. و فى خبر يونس خمسة أشياء ذكية مما فيها منافع الخلق الانفحة و البيض و الصوف و الشعر و الوبر. و فى معناه غيره و الكلام فى تفسير الانفحة: فعن جماعة تفسيرها بما يصير من الحمل و الجدى كرشا بعد الرعى و عن آخرين تفسيرها بما فى ذاك المحل الذى سيصير كرشا. و فى الجواهر إرجاع الاولى الى الأخير بدعوى صيرورة ذاك المستخرج من بطن الجدى- الذى هو لبن غليظ اصفر يعصر فى صوفه فيغلظ كالجبين- كرشا بعد الرعى. و الأقوى هو القول الأخير ان لم نقل برجوع القولين إلى أمر واحد و ذلك لان الانفحة عبارة عما يسمى (بمايه پنير) كما يدل عليه ما ورد فى الجبن بعد نفى البأس عنه من الباقر (ع) من سؤال الراوى بأنه ربما جعلت فيه إنفحة الميتة فقال (ع) ليس بها بأس ان الإنفحة ليس فيها دم و لا عروق و لا بها عظم انما تخرج من بين فرث و دم ثم قال (ع) ان الإنفحة بمنزلة دجاجة ميتة خرجت منها بيضة (الحديث). و لا اشكال ان ما يسمى (مايه پنير) هو الذى يخرج من بطن الجدى لا الذى يكون كالمعدة له.

و يدل عليه قوله (ع) انما تخرج من بين فرث و دم إذ الخارج من بينهما هو اللبن كما لا يخفى و كذا تنزله (ع) الانفحة منزلة بيضة الدجاجة فإنه ظاهر فى كونها مما لا روح لها كالبيضة و هو لا يتم الأعلى التفسير الأخير حيث ان ما يصير كرشا يكون مما تحله الحياة قطعا.

ثم ان فسرت بالتفسير الأخير أعنى ذاك الذى يسمى (بمايه پنير) فلا إشكال فى طهارتها ذاتا لكونها مما لا تحله الحياة و كذا عرضا لان الحكم بطهارتها و كثرة الابتلاء بها (كما دل عليها خبر يونس المتقدم آنفا حيث عدّ (ع) فيه الانفحة من الخمسة التى فيها منافع الخلق) مع ميعانها إذ بالعصر يصير غليظا يستلزم الحكم بعدم تنجسها بملاقاة الميتة و الا كان جعل طهارتها لغوا. و ان فسرت بالتفسير الأول أعنى بالكرش نفسه فهى طاهرة ذاتا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٢٤

الا ان فى الحكم بطهارتها إشكال لأنها قابلة للتطهير كالصوف و كموضع عن الكلب المعلم من الصيد و الأقوى (ح) هو الحكم بنجاستها عرضا فيحتاج عند استعمالها الى تطهيرها.

و هل تختص الطهارة بما إذا كانت الانفحة من المأكول أو يعمها و ما كانت من غير المأكول (وجهان) أقواهما الأول بناء على تفسيرها بما يصير كرشا بعد الفطام حيث ان الاخبار الدالة على طهارتها لا إطلاق لها حتى يشمل الغير المأكول منها أو ان إطلاقها منصرف إلى المأكول منها و مع كونها مما تحله الحياة على هذا التفسير يشملها الدليل الدال على نجاسة الميتة و اما على التفسير الآخر أعنى تفسيرها بما فى ذاك المكان فلمكان كونها مما لا- تحله الحياة تكون محكومة بالطهارة نعم لا مثبت لطهارتها العرضية (ح) بعد فرض عدم الإطلاق أو انصرافه عنها على تقدير وجوده.

التاسع لا إشكال في عدم نجاسة لبن الميتة نجاسة ذاتية لأنه مع كونه مما لا تحله الحيوة لا يعد جزء من الميتة عرفاً. وإنما الكلام في نجاسته العرضية الحاصلة من ملاقاته الضرع النجس و ظاهر أكثر الفتاوى طهارته للأخبار الكثيرة الدالة على نفى البأس عنه و هي و ان كانت مخالفة مع قاعدة تنجس ملاقي النجاسة بالرطوبة المسرية لكنه يجب الخروج عنها بعد ورود ما يوجب الخروج عنها لو أمكن التمسك به. لكنه معارض برواية وهب بن وهب المذني قيل انه أكذب ما في البرية و فيها ان عليا سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن فقال (ع) ذلك الحرام محضاً. و هي معاضدة مع قاعدة تنجس الشيء بالملاقاة مع النجاسة.

و لكن العمل على ما يدل على طهارته لضعف ما يعارضه سنداً بالقدح في وهب و دلالة بعدم التصريح فيها بالنجاسة و انما هي ناصة في الحرمة التي هي أعم من النجاسة و كونها موافقا مع التقية.

و هل يختص الحكم بالطهارة بلبن المأكول أو يعمه و غير المأكول (وجهان) أقواهما الأول و ذلك لورود ما دل على طهارته في لبن المأكول و عدم ما يدل على طهارة لبن غير المأكول فيحكم فيه على طبق قاعدة تنجس الملاقي لعدم مخصص له.

العاشر ظاهر الأصحاب اختصاص طهارة هذه الأشياء بما إذا كانت من طاهر العين و اما ما لا تحله الحيوة من نجس العين كالكافر و الكلب و الخنزير فهي محكومة بالنجاسة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٢٥

خلافاً للمرتضى في الناصريات حيث ذهب الى طهارة شعر الكلب و الخنزير بل كلما لا تحله الحياة منهما. و عن المدارك الميل إلى طهارة ما لا تحله الحياة من الكافر.

و استدلل المرتضى بعد دعوى الإجماع على ما ذهب اليه بما يدل على طهارة ما لا تحله الحيوة من الميتة الدالة بإطلاقه على طهارته من نجس العين أيضاً. و بالأخبار الواردة على نفى البأس عن الحبل المصنوع من شعر الخنزير كصحيح زرارة عن الصادق (ع) عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر أ يتوضأ من ذلك الماء قال (ع) لا بأس.

و الموثق عنه (ع) في شعر الخنزير يعمل حبلاً يستقى به من البئر التي يشرب منها و يتوضأ منها قال (ع) لا بأس به. و لا يخفى ما فيه اما الإجماع فلا اثر له إذ لم يسبقه أحد الى ذلك القول الا جدّه الناصر على ما حكى عنه و لعل مراده الإجماع على القاعدة بتخيل ان ما لا تحله الحياة ليس من الاجزاء و الإجماع قائم على طهارة ما ليس من اجزائها.

و اما إطلاق ما دل على طهارة ما لا تحله الحيوة من الميتة ففيه ان الحكم بنجاسة هذه الأشياء من النجس العين انما هو لأجل كونها من النجس العين و لا منافاة بين عدم اقتضاء كونها من الميتة لنجاستها و اقتضاء كونها من اجزاء نجس العين تنجسها و بعبارة أخرى لو سلم إطلاق تلك الأدلة و لم نقل بانصرافها الى ما عدا نجس العين فهي انما تنفى نجاستها من حيث انها ليست ميتة لا مطلقاً و لو من جهة كونها نجس العين.

و اما الخبر ان المذكوران فلا دلالة فيهما على طهارة الشعر لاحتمال ان يكون نفى البأس لأجل عدم العلم بملاقاة الشعر النجس مع ما في الدلو أو عدم تنجس البئر بملاقاته فيكونا مما يدل على عدم انفعال ماء البئر بالملاقاة. و مع تسليم ظهورهما في طهارة الحبل فهما معارضان بما يدل على النجاسة كخبر الإسكاف عن الصادق عليه السلام في شعر الخنزير يخرز به «١» قال عليه السلام لا بأس به و لكن يغسل يده إذا أراد ان يصلى.

فإن الأمر بغسل اليد عند الصلاة يدل على نجاسة شعره كما لا يخفى. و صحيح برد الإسكاف قال قلت للصادق عليه السلام جعلت فداك انا نعمل بشعر الخنزير فربما نسي الرجل فصلى و في يده شيء منه فقال عليه السلام لا ينبغي له ان يصلى و في يده

شيء منه فقال خذوه فاغسلوه

(١) اي يخاط به.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٢٦

فماله دسم فلا تعملوا به و ما لم يكن له دسم فاعملوا به و اغسلوا أيديكم منه. فإن الأمر فيه بغسل اليد منه دال على نجاسته. بل فى خبر آخر للاسكاف أيضا و فى ذيله و اغسل يدك إذا مسسته عند كل صلاة قال الراوى قلت و وضوئه قال عليه السلام لا، اغسل اليد كما تمس الكلب فإن الأمر بغسل اليد عند مسه مع التشبيه بمس الكلب ظاهر فى النجاسة أشدّ ظهور و مع قطع النظر عن التعارض أيضا فهما مطروحان معرض عنهما عند الأصحاب باتفاق كلمتهم على النجاسة و سيجىء البحث عن ذلك عند البحث عن نجاسة الكلب و الخنزير أيضا.

[مسألة ١- الاجزاء المبانة من الحى مما تحله الحيات كالمبانة من الميتة]

مسألة ١- الاجزاء المبانة من الحى مما تحله الحيات كالمبانة من الميتة إلا الأجزاء الصغار كالثالول و البثور و كالجلدة التى تنفصل من الشفة أو من بدن الأجرى عند الحك و نحو ذلك

قد تقدم الكلام فى حكم ما تحله الحيوة من اجزاء الحيوان إذا انفصل عن الميتة و انه فى حكم الميتة فى النجاسة. و اما إذا انفصل عن الحى فهل هو كالمنفصل عن الميتة فى النجاسة مطلقا أو لا يحكم عليه بالنجاسة مطلقا أو يفصل بين ما إذا كان حيا و صار موته بالانفصال و بين ما كان ميتا حال الاتصال و انفصل حال موته و جوه أقواها الأخير.

و ذلك لان دليل نجاسة الميتة لا يشمل المنفصل عن الحى لعدم صدق الميتة عليه فلا يمكن الاستدلال به على نجاسته و انما الدليل على نجاسته هو ما ورد فى باب الصيد من الحكم بكون ما أخذه الحباله ميتة كصحيح عبد الرحمن عن الصادق (ع) قال (ع) ما أخذت الحباله و قطعت منه فهو ميتة و ما أدركته من سائر جسده حيا فذكره و كل منه.

و فى معناه اخبار آخر واردة فى ذلك الباب و كذا ما ورد فى باب الأطعمة فى أليات الغنم المبانة منها حال حيوته بأنها ميتة لا يجوز الاستصحاب بها. ففى خبر الوشاء بعد السؤال عن الاستصحاب بها قال (ع) اما علمت انه يصيب اليد و الثوب و هو حرام. و المناقشة فى الطائفة الأولى بأنها تدل على إلحاق المقطوع من الحى بالميتة فى حكم الحل و الحرمة و ذلك بقريته تذييل بعضها بحلية ما أدرك حيوته و ذكر اسم الله عليه كما فى الصحيح المتقدم الذى فيه و ما أدركته من سائر جسده حيا فذكره و كل منه فلا- دلالة فيها على إلحاقها بها فى حكم النجاسة (مدفوعة) بأن الظاهر من قوله (ع) فهو ميتة ان ذاك العضو المقطوع فى حكم ميتة ذاك الحيوان المقطوع منه فان كان مما له نفس سائلة فهذا العضو فى حكم ميتة ما له نفس سائلة و حيث ان ميتة نجسة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٢٧

يكون هذا العضو المبان منه نجسا.

مضافا الى ان ما يكون منها خاليا عن التذييل بهذا الذيل يدل على ثبوت حكم الميتة للعضو المقطوع بالإطلاق و لا يصير تذييل بعضها قريته على اختصاص ثبوت حكم حرمة الميتة له بالخصوص مع ان فى إطلاق أخبار الطائفة الثانية كفاية و هذا كأنه مما لا ريب فيه.

انما البحث فى أمرين (الأول) هل الأدلة المذكورة تدل على نجاسة ما يقطع من الحى مطلقا سواء كان المقطوع حيا و عرضه الموت بالقطع أو كان ميتا فى حال الاتصال أو يختص بالأول و لا- إطلاق لها لكى تدل بإطلاقها على نجاسة الثانى أيضا (وجهان) ظاهرهما الأخير و ذلك لعدم صدق الميتة على الموات فى حال الاتصال و ظهور أخبار الحباله و الاليات فى

اختصاصها بما إذا كان موت المقطوع بالانفصال فيبقى حكم العضو الميت المقطوع من الحيّ خارجاً عن تحت دليل الميتة و ما فى حكمها (فح) نقول لا إشكال فى طهارته حال الاتصال بدليل التبعية و كذا بعد الانفصال لعدم الدليل على نجاسته و مع الشك يكون المرجع هو استصحاب الطهارة الثابتة له حال الاتصال و لو نوقش فيه بواسطة زوال التبعية يكون المرجع هو قاعدة الطهارة كما لا يخفى.

الثانى هل الأدلة المذكورة تدل على نجاسة العضو المبان من الحي مطلقاً كبيراً كان أو صغيراً أو يختص بالأول منهما (وجهان). و تحقيق الكلام فى ذلك ان يقال ان العضو اما لا يعد عضواً لذلك الحيوان المأخوذ منه أصلاً أو يعد عضواً منه عرفاً و على الثانى فاما ان يكون عضواً معتداً به أو يكون لصغارته مما لا يعتد به عرفاً و غير المعتد به أيضاً اما يكون حياً كالجلدة المأخوذة من الشفة و اما يكون مما لا روح له و على كلا التقديرين فاما يكون مأخوذاً من الحي على ما هو البحث أو يكون مأخوذاً من الميتة.

و حكم هذه الأقسام اما ما لا يعد جزء من الحيوان المأخوذ منه. فالظاهر هو الطهارة و لو كان معتداً به الا ان الظاهر عدم وجود ما لا يعد جزء و هو مع ذلك مما يعتد به بل الغالب فيما لا يعد جزء هو الاجزاء الصغار التى لا يعتد بها كما ان ما لا يعتد به من الاجزاء لا دليل على نجاسته إذا أخذ من الحي سواء كان ميتاً حال الاتصال أو عرضه الموت بالانفصال اما على الأول فواضح كيف و قد عرفت ان المعتد به من الاجزاء التى كانت مواتا حال الاتصال كان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٢٨

كذلك. و اما على الثانى فلعدم ما يدل على نجاسته لا أدلة نجاسة الميتة و لا الاخبار الواردة فى باب الصّيد و الأئمة اما الأول فظاهر إذ لا يعد جزء معتداً به و ما دل على نجاسة الميتة لم يكن دالاً على نجاسة ما يبان من الحي إذا كان معتداً به فضلاً عما لا يعتد به و اما الثانى أعنى أخبار الجباله و الاليات فلانصرافها الى المعتد به من الاجزاء. ضرورة عدم صدق قطع الجباله مثل البثور و الثالول و نحوهما هذا إذا كان مأخوذاً من الحي.

و اما المأخوذ من الميتة فالظاهر نجاسته لدلالة أدلة نجاسة الميتة على نجاسة كل جزء منه مما يكون ميتة اى ذا روح أزيلت حياته بموتان كله سواء كان جزء معتداً به أو غير معتد به بعد فرض صدق جزء الميتة عليه و اما المأخوذ من الميتة الذى لا يعد جزء منها أصلاً و كان مما تحله الحيوة فلم أر من تعرض له و مقتضى القاعدة عدم نجاسته لعدم صدق الميتة عليه لصدقها على الكل و الجزء منها و المفروض عدم كونه ميتة مستقلاً و لا مما يعدّ جزء منها الا ان الاحتياط لمكان كونه مما تحله الحيوة مما لا ينبغي تركه.

[مسألة ٢- فأرة المسك المبانة من الحي طاهرة على الأقوى]

مسألة ٢- فأرة المسك المبانة من الحي طاهرة على الأقوى و ان كان الأحوط الاجتناب عنها نعم لا إشكال فى طهارة ما فيها من المسك و اما المبانة من الميت ففيها اشكال و كذا فى مسكها نعم إذا أخذت من يد المسلم يحكم بطهارتها و لو لم يعلم انها مبانة من الحي أو الميت.

فى هذه المسألة أمور ينبغى البحث عنها:

الأول فى حكم فأرة المسك المبانة عن الظبى. اعلم ان الفأرة اما يعرضها الموت بالانفصال أو كانت ميتة حال الاتصال و على التقديرين فإما تؤخذ من الحي أو من المذكى أو من الميتة فتصير الصور المحتملة فيها ستا:

الأولى المنفصلة حيا من الحي و الظاهر نجاستها لكونها مبائة من الحي و قد عرضها الموت بالإبائة فيشمئها اخبار الحباله و نحوها مما يدل على نجاسة المبائة من الحي.

الثانية المنفصلة من الحي ميتا و الحكم فيها هو الطهارة لعدم ما يدل على نجاستها لا أدلة الميتة و لا أدلة الحباله لعدم صدق الميتة عليها مستقلا و انصراف أدلة الحباله عما يبان ميتا من الحي.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٢٩

الثالثة المنفصلة حيا من المذكى و الظاهر عدم تحققها فى الخارج اللهم الا ان ينفصل قبل إزهاق روح المذكى و بعد تذكيتها اى فرى أوداجه ففى طهارتها أو نجاستها (وجهان) من كونها جزء من المذكى و من صدق أخذها من الحي و الأول هو مختار صاحب الجواهر (قده) و الأحوط هو الأخير.

الرابعة المنفصلة ميتا من المذكى و الحكم فيها هو الطهارة لعدم الفرق فى اجزاء المذكى المتصلة به بين ما كان موتها بسبب هذه التذكية أو كان مواتا قبلها لكن مع الاتصال كما إذا ذكى الغنم المفلوج رجله فإن التذكية تسرى الى عضوه المفلوج أيضا فلا موجب لنجاسة الجزء الميت منه لا من حيث صدق الميتة عليه مستقلا كما هو واضح و لا من حيث صدق المبائة من الميتة حيث انه مبان من المذكى و لا- من حيث صدق المبائة من الحي إذ هو منفصل عن المذكى لا- الحي و لو نوقش فى صدق المذكى عليه فيما إذا انفصلت الفأرة عنه قبل زهوق روحه فلا ينبغى التأمل فى عدم صدق الميتة عليها لا بنفسها و لا من حيث كونها مبائة من الميتة.

الخامسة المنفصلة حيا من الميتة و هى أيضا فرض غير متحقق فى الخارج و لو فرض وجودها فهى محكومة بالنجاسة لصدق المبائة من الميتة عليها.

السادسة المنفصلة ميتا من الميتة و الحكم فيها هو النجاسة لكونها ميتة مأخوذة من الميتة. و ربما يقال بعدم صدق الميتة عليها بعد فرض موتها قبل زهوق روح الطيبى و قد كانت قبل موت الطيبى محكومة بالطهارة فيحكم بها بعد طريان الموت عليه أيضا للاستصحاب و يندفع بأن طهارة الجزء الميت من الحي كان لأجل التبعية و المفروض زوالها بزوال المتبوع و طريان الموت على ما كان حيا موجب لصدق الميتة عليها من حيث كونها جزء منها فكما لا فرق فى جزء المذكى بين ما كان إزهاق روحه بتذكية الكل أو كان ميتا بلا روح قبل التذكية كك لا فرق فى جزء الميتة بين كون موته بموات الكل أو كان ميتا قبل زهوق روح بقية الأجزاء.

الأمر الثانى فى حكم المسك الذى فى الفأرة: اعلم ان المسك على أقسام (الأول) الدم المجتمع فى أطراف سرّة الطيبى فى جلد رقيق ثم يسقط عنه بعروض حكمة موجبة لسقوطه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٣٠

بوعائه (الثانى) الدم المجتمع فى سرّته قبل سقوطه بالحك بل يخرج عنه بمخرج كشق موضع الفأرة و تغميز أطراف السرّة حتى يجتمع الدم و يصير لونه اسود بالانجماد (الثالث) الدم الخارج من المذبوح من الطيبى الذى يختلط بروثه و كبده الموسوم بالمسك الهندى (الرابع) الدم الذى يقذفه بطريق الحيض و البواسير تنجمد على الأحجار و يسمى بالمسك التركى.

و هل هذه الاقسام كلها محكومة بالطهارة أو يختص الأول منها بالطهارة دون الباقيين أو يقال بطهارة القسم الثانى أيضا (وجوه) أقواها الأول لصدق الاستحالة فى الجميع فلا وجه لاختصاص الأول بالطهارة كما عليه الشيخ الأكبر فى الطهارة أخذا بالمتيقن كما لا- وجه للإشكال فى القسم الثالث بواسطة اختلاط الدم المستحيل بالروث و غيره إذ الاستحالة كما تظهر النجس تظهر المتنفس أيضا على ما يأتى.

و لا- يخفى أن الأليق في البحث عن طهارة المسك نفسه هو ان يبحث في مباحث الدّم أو الاستحالة الا انهم ذكروه في البحث عن الميتة بمناسبة مع البحث عن الفأرة التي يكون البحث عنها مناسبا مع أبحاث الميتة.

الأمر الثالث في بيان ما يقتضيه الأصل عند دوران كل من الفأرة و المسك بين الطاهر و النجس و البحث عنه في مقامين (الأول) في حكم الشك في الفأرة إذا شك في كونها من القسم المحكوم عليها بالنجاسة أو الطهارة و الشك فيها يقع على أنحاء فإنه إما يكون في حيوتها في حال الانفصال مع العلم بحيوة المنفصل عنه و اما يكون في موت المنفصل عنه مع العلم بحيوتها عند الانفصال و اما يكون في حيوة كل واحد منها و من المنفصل عنه.

فالأول أعنى ما كان الشك في حيوتها مع العلم بحيوة المنفصل عنه بان لا يدري كانت حيا حين الانفصال حتى تكون حيا مبانا من الحي المحكوم عليه بالنجاسة أو كانت ميتة حتى كانت ميتا منفصلا عن الحي المحكوم عليه بالطهارة و الحكم فيه هو الطهارة لقاعدتها و لا يصح التمسك باستصحاب بقاء الحيوة إلى زمان الانفصال ليحكم عليها بالنجاسة لمعارضته مع استصحاب عدم الانفصال في حال الحيوة.

و الثاني و هو ما كان الشك في حيوة المنفصل عنه بعد العلم بموته حال الانفصال

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٣١

بان لا يدري انفصاله عن الحي أو عن المذكى حتى يكون طاهرا أو عن الميتة حتى يكون نجسا و الحكم فيه أيضا هو الطهارة لأجل قاعدتها و لا يجري استصحاب عدم انفصاله في حيوة المنفصل عنه لمعارضته مع استصحاب عدم موت المنفصل عنه الى زمان الانفصال و الثالث و هو ما كان الشك في حيوة المنفصل و المنفصل عنه معا بان لا يدري انه انفصل حيا أو ميتا عن الحي أو عن المذكى أو عن الميتة و مرجع الشك (ح) الى الشك في كونه مذكى و الأصل فيه عدم التذكية ان لم يكن أصل حاكم عليه من يد المسلم أو سوقه أو الطرح في أرض المسلمين مع اثر الاستعمال عليه. و جملة القول في اليد و السوق انه ان أخذ من يد المسلم أو من سوقه مع عدم العلم بسبق يد الكافر عليه أو مع تفحص المأخوذ منه عن حاله قبل وصول المأخوذ بيده يحكم بطهارة المأخوذ و ان علم بسبق يد الكافر مع عدم احتمال تفحص المسلم الذي أخذه من الكافر يحكم عليه بالنجاسة.

المقام الثاني في حكم الشك في طهارة المسك و الشك في طهارته أيضا لا يخلو عن أنحاء لأنه في حد نفسه يختلف حكمه باختلاف الأحوال حيث انه اما يصير جامدا قبل انفصال الفأرة عن الظبي فيما يكون انفصالها منشأ لنجاستها كالمنفصل حيا من الحي و نحوه مما تقدّم و اما يكون مائعا في تلك الحالة ثم يعرضه الجمود فعلى الأول فاما يكون هو أو الفأرة أو كلاهما رطبا أو يكونا معا يابسين و حكم هذه الصور هو طهارته مع كونهما معا يابسين و نجاسة ظاهره إذا كان جامدا عند الانفصال مع رطوبة فيهما أو في أحدهما من دون سراية النجاسة إلى باطنه و مع سراية النجاسة إلى باطنه لو كان مائعا عند الانفصال لملاقاته مع الفأرة النجسة الموجبة لنفوذ النجاسة إلى أعماقه بواسطة الميعان هذا حكم المسك بحسب واقعه و مع الشك فيه بان لا يعلم ميعانه حين الانفصال أو جموده يابسا أو رطبا فله صورتان:

الاولى ان يقطع بجموده حين الانفصال و يشك في رطوبته أو رطوبة جلده و الحكم فيها هو الطهارة لانه اما يعلم بالرطوبة و يكون الشك في حصول الجفاف حين الانفصال أو يعلم بالجفاف سابقا و يشك في طريان الرطوبة بعد الانفصال أو لا يعلم بالحالة السابقة من الرطوبة و الجفاف أصلا ففي الأول يحكم بالطهارة لأجل قاعدتها و لا ينتهى الأمر إلى استصحاب بقاء الرطوبة إلى زمان الانفصال لمعارضته مع أصالة عدم تقدم الانفصال على الجفاف و فى الثانى

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٣٢

يحكم بالطهارة لاستصحاب بقاء الجفاف و عدم حدوث الرطوبة و لا يعارضه شىء أصلا و فى الثالث يحكم بالطهارة لأجل

قاعدها لعدم العلم بالحالة السابقة.

الصورة الثانية: ان يكون الشك في ميعانه حال الانفصال و الحكم فيها أيضا هو الطهارة لقاعدها و لا تنتهي النوبة إلى إجراء الاستصحاب لمعارضه أصالة عدم تقدم الجمود على الانفصال مع أصالة عدم تقدم الانفصال على الجمود.

[مسألة ٣ - ميتة ما لا نفس له طاهرة]

مسألة ٣- ميتة ما لا- نفس له طاهرة كالوزغ و العقرب و الخنفساء و السمك و كذا الحية و التمساح و ان قيل بكونهما ذا نفس لعدم معلومية ذلك مع انه إذا كان بعض الحيات كك لا يلزم الاجتناب عن المشكوك كونه كك لا- ينبغي الإشكال في طهارة ميتة ما لا دم له من الحيوان كالخنفساء و نحوه كما دل على طهارتها الاخبار و نقل الإجماع على طهارتها في غير واحد من العبارات و في اختصاص الحكم بطهارة ميتة ما لا دم له أصلا أو الحكم بطهارة ما لم يكن له نفس سائلة و ان كان له دم غير سائل (وجهان): من دلالة موثقة عمار على طهارة ما لا دم له أصلا و فيها سئل (يعنى الصادق عليه السلام) عن الخنفساء و الجراد و التملة و ما أشبه ذلك تموت في البئر و الزيت و السمن قال عليه السلام كلما ليس بدم فلا بأس به و في معناها جملة أخرى من الاخبار المعبر فيها بما لا دم له حيث ان الظاهر من قوله (ع) كلما ليس بدم أولا دم له بعد السؤال عن المصاديق التي لا- دم لها كالجراد و نحوه يعطى بيان الحكم لما لا دم له لا لما لا يسيل دمه مع وجود الدم له. و من دلالة مفهوم رواية حفص بن غياث عن الصادق (ع) على طهارة ما لا نفس سائلة له و ان كان ذا دم و فيها قال (ع) لا يفسد الا ما كان له نفس سائلة. فإن المراد من الإفساد هو التنجيس و حصره بماله نفس سائلة يدل على نفى البأس عما لا سيلان لدمه و لا ينافيه الخير الأول لعدم دلالة على انحصار الطهارة بما لا دم له و هذا هو الأقوى و عليه العمل و ادعى عليه الإجماع في غير واحد من العبارات الا- انه حكى الخلاف في بعض مصاديقه في الجملة كالعقرب و الوزغ فعن الشيخين وجوب غسل ما باشره الوزغ و العقرب برطوبة في حال حيوتها مثل ما باشره الكلب الموجب للقول بنجاستهما بعد الموت بطريق اولي. و عن التذكرة و الوسيلة و المهذب القول بنجاسة الوزغ مستدلا بما ورد من وجوب الترح في الجملة لموت العقرب و الوزغ، و قول الصادق (ع) في خبر سماعه بعد السؤال عن

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٣٣

جرة وجد فيها خنفساء ألقه و توضأ و ان كان عقربا فارق الماء و توضأ من غيره. و خبر ابي بصير قال سألته «يعنى عن الباقر (ع)» عن الخنفساء يقع في الماء أ يتوضأ منه قال (ع) نعم لا- بأس به قلت فالعقرب قال (ع) ارقه. و خبر هارون بن حمزة الغنوي عن الصادق (ع) قال سئلت عن الفارة و العقرب و أشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حيا هل يشرب من ذلك الماء و يتوضأ به قال يسكب منه ثلاث مرات و قليله و كثيره بمنزلة واحدة ثم يشرب منه و يتوضأ منه غير الوزغ فإنه لا ينتفع بما يقع فيه.

لكن الأقوى ما عليه المشهور لضعف مستند القول بنجاسة العقرب و الوزغ لعدم ما يدل على نجاستهما في حال الحيوة و عدم العمل بتلك الأخبار الدالة على نجاسة ميتتهما مع معارضة بعضها مع بعض في العقرب كما في خبر هارون المذكور أخيرا و ان كان بالقياس الى حال حيوتها، و ما في قرب الاسناد عن الكاظم (ع) بعد السؤال عن العقرب و الخنفساء و أشباههن تموت في الجرة أو الدن يتوضأ منه للصلاة قال (ع) لا بأس. فإن التصريح فيه بنفى البأس يوجب حمل الأخبار المتقدمة الآمرة بإراقة ما مات فيه العقرب على الاستحباب لأجل التحرز عن السّم المتوهم. و اخبار الترح بوقوع العقرب و الوزغ في البئر لا تدل على نجاستهما لكون وجوب الترح بوقوعهما أعم من النجاسة لاحتمال كونه بمجرد التعبد أو لاحتمال السمية فيه فلا يكون دليلا صالحا على

هذا تمام الكلام فى غير الحيّة و التمساح و اما فيهما فقد تأمل فى الجواهر فى اندراج الحيّة تحت قاعدة الطهارة قال (قده) للتأمل فى انها من ذوات الأنفس السائلة كما هو صريح المعتبر و المنتهى بل عن بعضهم نسبتة الى المعروف و يقتضيه ما عن المبسوط ان الأفاعى إذا قتلت نجست إجماعاً أو انها ليست منها كما لعله مال إليه فى جامع المقاصد و الروضة بل فى المدارك استبعدوا وجود النفس لها قلت إرجاع الأمر إلى الاختبار هو اللائق و قبله يجرى البحث السابق فى الغائط و البول فلاحظ و تأمل انتهى ما فى الجواهر (أقول) و قد عرفت فى البحث السابق فى الغائط و البول عدم معلومية كون الحيّة مما لها نفس سائلة و لو سلم كون بعضها كذلك لا يلزم الاحتياط فى المشكوك منها لكون الشبهة فى المشكوك منها موضوعية لا ينبغى الإشكال فى الرجوع فيها الى البراءة و ليس لما ذكره (قده) من وجوب الاختبار و لزوم الاحتياط قبله وجه فراجع.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٣٤

[مسألة ٤- إذا شك فى شيء انه من اجزاء الحيوان أم لا فهو محكوم بالطهارة]

مسألة ٤- إذا شك فى شيء انه من اجزاء الحيوان أم لا- فهو محكوم بالطهارة و كذا إذا علم انه من الحيوان لكن شك فى انه مما له دم سائل أم لا

اعلم ان الشك فى طهارة شيء من جهة الشك فى كونه ميتة نجسة لأجل الشبهة الموضوعية يتصور على أنحاء أشار المصنف (قده) الى قسمين منها (الأول) ان يشك فى كونه من اجزاء الحيوان (الثانى) ان يعلم بكونه من الحيوان و يشك فى كون هذا الحيوان مما له نفس سائلة و الحكم فى هذين القسمين هو الطهارة لكون الشبهة موضوعية يكون المرجع فيها قاعدة الطهارة (و الثالث) ان يعلم بكونه من الحيوان ذى النفس السائلة و يشك فى كونه مما لا تحله الحيوة و لم يذكره المصنف فى المتن و الحكم فيه هو الرجوع الى عموم نجاسة الميتة و إثبات النجاسة به لو كان لدليل نجاستها عموم و كان خروج ما خرج منها عن الحكم بالنجاسة افراديا لا انواعيا و الى قاعدة الطهارة لو لم يكن لدليل نجاسة الميتة عموم أو كان له العموم و كان خروج ما خرج منها انواعيا.

و تفصيل ذلك انه إذا كان للدليل المثبت لنجاسة الميتة عموم كما لو فرض ورود الدليل على نجاستها هكذا «كل ميتة نجسة» يجب ان ينظر إليه انه مع عموم الأفراد هل له إطلاق أحوالى أيضا أم لا- فان كان له إطلاق أحوالى فعمومه الأفرادى يدل على نجاسة كل فرد من الميتة و بإطلاقه الاحوالى يدل على نجاسة كل جزء من اجزاء كل فرد منها سواء كان مما تحله الحيوة أو مما لا تحله فحيث ان الإطلاق انما هو بالنسبة الى كل جزء من اجزاء كل فرد من الميتة فلا جرم يكون الإطلاق الاحوالى فى طول العموم الأفرادى بمعنى انه بالعموم الأفرادى ثبت نجاسة كل فرد من الميتة و بالإطلاق الاحوالى ثبت نجاسة كل جزء من اجزاء ذلك الفرد و على ذلك يكون خروج ما لا تحله الحيوة عن حكم نجاسة الميتة بالتخصيص فاستثناء ما لا تحله الحيوة متوقف على إثبات أمرين و هما كون دليل نجاسة الميتة عاما بالعموم الأفرادى و كون عموم الأفرادى مما له الإطلاق الاحوالى. اما العموم الأفرادى فإنه و ان لم يرد عموم بكلمة (كل ميتة نجسة) لكن يستفاد العموم من تضاعيف ما ورد من حكم الميتة فى الموارد الجزئية بحيث يمكن اصطلياد العموم منها. و اما الإطلاق الاحوالى فالإنصاف عدم ثبوته، ضرورة ان مثل ما دل على نجاسة الماء

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٣٥

بملاقاة الميتة أو بموت حيوان في البئر و نحو ذلك لا يدل على نجاسة كل جزء من اجزائها حتى الأجزاء التي لم تتلاق الماء مثل ما في جوفها. و على فرض الإطلاق يجب النظر الى دليل المخصص و تشخيص انه هل هو مخرج لما لا تحله الحيوة بعنوان العموم اعنى عنوان ما لا- تحله الحيوة بحيث كان خروجه عن العموم موجبا لتعنون العام بما عدا ما لا تحله الحيوة فيصير مفاد العموم بعد التخصيص هو نجاسة ما تحله الحيوة من اجزاء الميتة أو يكون خروجه افراديا بان خصص بالعظم و السن و الصوف و نحوها و ان علل إخراج كل واحد منها بأنه مما لا تحله الحيوة.

و حكم الشك يختلف في هذه الصور فان لم يكن لدليل النجاسة عموم أو كان له العموم و لم يكن له إطلاق أفرادى أو كان له الإطلاق و لكن كان خروج ما لا تحله الحيوة بالتخصص الأنواعى يكون المرجح عند الشك قاعدة الطهارة. اما على تقدير عدم العموم فواضح إذ ليس عموم حسب الفرض حتى يثبت به نجاسة المشكوك نجاسته. و ان كان له العموم و لم يكن له الإطلاق الاحوالى فلعدم ثبوت نجاسة ذاك المشكوك بالإطلاق. و اما على تقدير كون المخصص انواعيا فلصيرورة الشبهة (ح) مصداقية لا يجوز فيها الرجوع لا الى دليل العام و لا الى دليل الخاص اللهم الا ان يكون أصل منقح للموضوع مثل ما أسسناه فى كون كل جزء من الحيوان حيوانا الا- ما ثبت عدم حيوته فإنه لو تم يحرز به حال المشكوك و لو كان المخصص افراديا لكان المحكم (ح) هو العموم لكون الشك فى التخصيص الزائد. و لا- ينافيه كون إخراج الافراد معللا بأنه مما لا تحله الحيوة و ذلك لرجوع الشبهة فى المشكوك بأنه أيضا خرج بتلك العلة أم لا.

[مسألة ٥- المراد من الميتة أعم]

مسألة ٥- المراد من الميتة أعم مما مات حتف أنفه أو قتل أو ذبح على غير الوجه الشرعى. قال فى المجمع الميتة بالفتح من الحيوان و جمعها ميتات و أصلها ميتة بالتشديد قيل و التزم التشديد فى ميتة الأناسى و التخفيف فى غير الناس (انتهى) و قيل ان استعمال لفظة الميتة لما كان فى غير الآدمى أكثر خففت فى غير الآدمى لكون التخفيف بها اولى و بقيت مشددة عند إطلاقها فى الأناسى و عن القاموس الميتة بالكسر و التخفيف و فسرها فى محكى المصباح مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٣٦

بما لم تلحقها الذكاة سواء مات بحتف أنفه أو قتل و ذبح بغير الوجه الشرعى و عن الصحاح و القاموس انها ما لم تلحقها الذكاة هذا ما وصل إلينا من كلمات اللغويين فى ضبط تلك الكلمة و تفسيرها و كيف كان فلا إشكال فى ان الموضوع للحكم بالنجاسة و غيرها من الاحكام هو ما ذكره فى المتن مما زهق روحه على غير الوجه الشرعى سواء مات حتف أنفه أو قتل أو ذبح على غير الوجه الشرعى إجماعا و نصوصا سواء كان هذا معناها لغو و عرفا أم لا.

[مسألة ٦- ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهارة]

مسألة ٦- ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهارة و ان لم يعلم تذكيتة و كذا ما يوجد فى أرض المسلمين مطروحا إذا كان عليه اثر الاستعمال لكن الأحوط الاجتناب. اعلم ان الكلام فى حكم الشك فيما تحله الحياة من اجزاء الحيوان مثل اللحم و الشحم و نحوهما فى أمور (الأول) فى الأصل الجارى فيه مع قطع النظر عن وجود أماره فى البين.

و المشهور فيه هو التمسك بأصالة عدم التذكية و الحكم بكون المشكوك نجسا بواسطة الأصل و اعترض عليهم الفاضل التونى (قده) بأن إثبات النجاسة بأصالة عدم التذكية يتوقف على صحة إثبات أحد اللازمين بإجراء الأصل فى الملزوم الأعم لأن عدم التذكية يلازم الحيوة و الموت بحتف الأنف و النجاسة ثابتة لعدمها اللازم مع الموت بحتف الأنف لا العدم الملازم للحيوة و ما كان متيقنا سابقا هو العدم الملازم مع الحيوة فإثبات عدمها اللازم مع الموت بحتف الأنف باستصحاب عدمها اللازم مع الحيوة يكون مساوقا مع إثبات وجود العمر و فى الدار باستصحاب بقاء الضاحك فيها الذى كان متحققا مع وجود زيد فى الدار هذا محصل اعتراضه و لا يخفى انه بناء على ما افاده يصير نظير القسم الثانى من القسم الثالث من أقسام استصحاب الكللى و هو ما إذا علم بوجود الكللى فى ضمن الفرد المقطوع ارتفاعه و يشك فى وجود فرد آخر مقارنا لارتفاع الفرد الأول إذ عدم المذبوحية السابقة كان لازما مع الحيوة المرتفع قطعاً و انما الشك فى بقاءه مع ملزوم آخر و هو موت الحتف المشكوك حدوته فيكون فى استصحابه سكان شك من جهة الإشكال فى إجراء الاستصحاب فى هذا القسم فى نفسه و شك فى إثبات أثر موت الحتف الذى هو المراد من الميتة على استصحابه إذ الأصل الجارى فى الكللى على تقدير جريانه انما يثبت به اثر المترتب على الكللى نفسه لا الفرد.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٣٧

و قد أجاب عنه الشيخ الأكبر (قده) بان ما افاده متين جدا لكنه لا يرد على المشهور لان نظر المشهور فى استصحاب عدم التذكية إلى إثبات أثر ذاك العدم فى نفسه و لا يريدون إثبات أثر ملزومه اعنى الميتة لأن النجاسة و الحرمة مترتان على عدم التذكية.

و محصل الجواب هو ان الميتة عبارة عن أمر عدمى و هو عدم المذكى كما ان محصل الاعتراض هو كون الميتة عبارة عن أمر وجودى مقابل للمذكى.

و لا يخفى ان فى الميتة احتمالات (أحدها) ان تكون عبارة عن عدم المذكى فيكون تقابلها مع المذكى بالإيجاب و السلب و هذا هو الذى يظهر من الشيخ الأكبر (قده) فى فقهه و أصوله (و ثانيها) ان تكون عبارة عن عدم المذكى عما من شأنه ان يكون مذكى بان تكون عبارة عن هذا المركب فيكون تقابلها مع المذكى بالعدم و الملكة (و ثالثها) ان تكون الميتة عبارة عما زهق روحه بأى طريق اتفق و المذكى هو الزاهق روحه بالتذكية الشرعية فتكون النسبة بينهما بالعموم و الخصوص بأعمية الميتة عن المذكى و كون المذكى قسما من الميتة (و رابعها) ان تكون الميتة عبارة عن أمر وجودى مقابل للمذكى بتقابل التضاد و هذا هو مبنى اعتراض الفاضل التونى على المشهور (و خامسها) ان تكون عبارة عن أمر بسيط وجودى منتزع عن المركب من عدم المذكى عما من شأنه ذلك.

و حكم إجراء الأصل يختلف بحسب هذه الاحتمالات فعلى الأول يجرى الأصل من غير محذور إذ ما يتوهم من الموانع عن إجرائه أمور كلها مندفعة (منها) ان الحكم فى لسان الدليل مترتب على الميتة كما يظهر من قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ و (منها) عدم الحالة السابقة لعدم التذكية لو سلم ترتب الحكم عليه لان الحيوان فى حال حيوته لا يصدق عليه انه غير مذكى و (منها) عدم الأثر على عدمها السابق لو سلم صدق عدمها عليه فى حال الحيوة لأن النجاسة مترتبة على عدمها فى حال الشك و (منها) ان عدمها المتيقن كان مقارنا مع الحيوة المرتفعة قطعاً و المشكوك منه مقارن مع أمر آخر فإثبات حكم هذا العدم المقارن مع موت الحتف باستصحاب العدم المقارن مع الحيوة يكون من قبيل إثبات حكم موضوع باستصحاب موضوع آخر.

و وجه الاندفاع اما الأول فللفرض الكلام فى كون الميتة هى عدم المذكى و ان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٣٨

تقابلها مع المذكى بالإيجاب و السلب. و اما الثانى فللقطع بكون عدم التذكية ازليا مسبوفا بالحالة السابقة. و اما الثالث فبأنه لا يحتاج فى إجراء الاستصحاب الى ثبوت الأثر للمستصحب فى حال اليقين به بل يكفى وجود الأثر له و لو فى حال الشك كما فى الاستصحابات التعليقية.

و اما الرابع فلان مقارنة العدم مع شىء لا يوجب استناده اليه حتى يكون هو مع مقارنته لأمر غيره مع مقارنته لأمر آخر بل هو هو فى جميع الحالات و الأطوار من غير تفاوت.

و على الاحتمال الثانى أيضا لا مانع عن إجراء الأصل إلا أنه يجرى فى إثبات الجزء المشكوك من المركب فإن شأنه المحل و قابليته للتذكية محرز بالوجدان كما استفيدت من الأدلة الاجتهادية قابلية كل حيوان للتذكية الا الإنسان و الا الكلب و الخنزير و ما لا لحم له و يكون الشك فى تذكيته و بعد إثبات عدم التذكية بالأصل يحرز الميتة بكلا جزئها غاية الأمر أحدهما بالوجدان و الآخر و هو عدم التذكية بالأصل.

و على الاحتمال الثالث يرجع الى استصحاب عدم التذكية لإثبات حكم العام كما فى كل شبهة مصداقية للخاص إذا أمكن إجراء الأصل فيه و هذا ليس من باب التمسك بالعام فى الشبهة المصداقية بل هو إثبات الموضوع المعلوم حكمه بالأصل. و على الاحتمال الرابع لا مجرى للأصل كما افاده الفاضل التونى (قده) حيث انه بإجراء أصل العدم فى أحد الضدين لا يثبت وجود الضد الآخر و لو كانا مما لا ثالث لهما الا على القول بالأصل المثبت.

و على الاحتمال الخامس أيضا لا مجرى للأصل لأن هذا الأمر البسيط بنفسه ليس له الحالة السابقة و إجراء الأصل فى منشئه المركب كما قرر فى الاحتمال الثانى لإثبات هذا الأمر البسيط متوقف على القول بالأصل المثبت. فتحصل ان الأصل يجرى على الاحتمالات الثلاثة الأولى و لا يجرى على الاحتمالين الأخيرين. إذا تبين ذلك فاعلم ان الأظهر من هذه الاحتمالات هو الاحتمال الأخير فعليه فلا يجرى الأصل فى عدم التذكية لإثبات آثار الميتة كما افاده الفاضل و يصح إجرائه فى عدمها لإثبات الآثار المترتبة على عدمها فى نفسه و لو لم تكن من آثار الميتة إنما الكلام فى ان النجاسة و الحرمة هل هما من آثار عدم التذكية أو انها من آثار الميتة و الظاهر هو الأول كما هو المستفاد من قوله تعالى (وَ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٣٩

و ان الظاهر من الميتة فى قوله تعالى (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ) هو عدم المذكى و وجه صحة التعبير عنه بها هو انتفاء الثالث بينهما فإذا لم يكن مذكى يكون ميتة فالتعبير بالميتة تعبير بما يلازم الموضوع لا الموضوع نفسه.

الأمر الثانى فى تنقيح الامارة الحاكمة على أصالة عدم التذكية لو قيل بجريانها و هى أمور (الأول) اليد و المراد بها هو كون المشكوك فى تصرف المسلم بحيث يعامل معه معاملة ما لا يفعله المسلم إلا فى الشىء الطاهر و لا إشكال فى حجيتها و إحراز الطهارة بها كما دل عليه الإجماع و نطق به الاخبار حسبما يمر عليك بعضها الا انه يقع الكلام فى أمور.

الأول هل اليد اماره على التذكية مطلقا و لو مع العلم بكون ذى اليد مستحلا للميتة بالدباغ أو لا يكون اماره مطلقا الا إذا علم بأنه ليس بمستحل لها به أو يفصل بين ما لم يعلم باستحلاله فتكون يده اماره عليها و ما علم بكونه مستحلا فلا تكون اماره مطلقا و لو أخبر بكونه مذكى أو يفصل بين ما إذا أخبر بالتذكية و لو كان مستحلا و بين ما إذا لم يخبر فتكون يده اماره فى الأول دون الأخير (أقوال) أقواها أولها و عليه المشهور و ذلك للمطلقات الدالة على نفى البأس عن الصلاة فيما يشك فى تذكيته مثل موثقة سماعه أنه سئل أبو عبد الله عن تقليد السيف فى الصلاة و فيه الغرا «١» و الكيمخت فقال (ع) لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة، و خبر على بن أبى حمزة عن الرجل يتقلد السيف و يصلى فيه قال (ع) نعم فقال الرجل ان فيه الكيمخت فقال و ما الكيمخت فقال جلود دواب منه ما يكون ذكيا و منه ما يكون ميتة فقال (ع) ما علمت أنه ميتة فلا تصل فيه و خبر الحلبي عن الصادق (ع) عن

الخفاف التي تباع في السوق فقال اشتر وصل فيها. و منشأ السؤال عن جواز الصلاة فيما يشك في تذكيتها في هذه الاخبار هو غلبة العامة في أسواقهم المستحلين لذبائح أهل الكتاب و القائلين بجواز استعمال الميتة بالدباغ في الصلاة فيدل على كون يدهم اماره على التذكية ممن يستحل الميتة بالدباغ.

مضافا الى الزجر الوارد في بعض الاخبار عن السؤال بأنواع من التأكيد كما في خبر ابن الجهم قال قلت لأبي الحسن عليه السلام اعترض السوق فاشترى خفا لا ادري أ ذكي هو أم لا قال صل فيه قلت النعل قال مثل ذلك قلت اني أضيق من هذا قال أ ترغب عما كان أبو الحسن

(١)- الغراء بكسر الغين المعجمة و الراء المهملة ككتاب شيء يتخذ من أطراف الجلود و يلصق به و ربما يعمل من السمك. (مجمع البحرين)

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٤٠

عليه السلام يفعله، و صحيح البنظي و فيه سألته عن الرجل يأتي السوق فيشترى جبة فراء لا يدري أ ذكية هي أم غير ذكية أ يصلى فيها قال (ع) نعم ليس عليكم المسألة ان أبا جعفر (ع) كان يقول ان الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم ان الذين أوسع من ذلك، و خبر إسماعيل بن عيسى قال سألت أبا الحسن (ع) عن جلود الفراء يشترها الرجل في سوق من أسواق الجبل «١» أ يسأل عن ذكوته إذا كان البائع مسلما غير عارف قال (ع) عليكم أنتم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك و إذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه. و هذه الاخبار كما ترى ظاهرة في اعتبار يد المسلم و لو غير العارف منهم بل هذا الأخير انما هو السؤال عن الشراء عن غير العارف هذا و قد ذكرنا الاستدلال على بقاء الأقوال مع ما فيه في البحث عن لباس المصلى في كتاب الصلاة.

الثاني بعد تبين ان المراد من اليد ليس هي الجارحة بل هي كناية عن التصرف فهل التصرف الكاشف عن التذكية هو التصرف الكاشف عن الملكية ككونه في بيته مثلا أو لا بد في كشفه عن التذكية من تصرف زائد على التصرف الكاشف عن الملكية بأن يتصرف فيه تصرفا لا يفعله المسلم في الميتة كان يصلى فيه أو يلبسه إذا كان جلدا أو يعرضه في مقام البيع احتمالا أن أقواهما الأخير لأنه الظاهر من اخبار الباب كخبر إسماعيل بن موسى الذي فيه (و إذا رأيتم يصلون فيه فلا تسألوا عنه) الدال على ترتيب آثار التذكية على تصرف المسلم فيه بالصلاة و وجوب الفحص مع عدمه و لو مع تحقق الامارة على الملكية مثل كونه في يد المشرك أو عرض المشرك إياه على البيع كما في قوله (إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك) الكاشف عن الملكية و كذا اخبار الاشتراء من سوق المسلم حيث ان نفس المعرضية للبيع عن المسلم كاشفة عن التذكية لكونها من التصرفات التي لا يفعله المسلم في الميتة و مع الشك فالقدر المتيقن من تلك الاخبار هو أماريتها بالمعنى الأخص فيرجع في المشكوك فيها الى الأصل.

الثالث هل اليد اماره على التذكية مطلقا حتى فيما علم بسبق يد الكافر عليها أو انها اماره فيما إذا لم تكن كذلك أو لم يعلم بحالتها السابقة (وجهان) قد يقال بالأول لإطلاق ما يدل على جواز الصلاة فيما يؤخذ من أيدي المسلمين أو من أسواقهم و هذا هو الظاهر من إطلاق

(١)- قال في الوافي الجليل بالجيم و الياء المثناة المصنف من الناس.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٤١

كلمات بعضهم و تصريح آخرين ففي المحكى عن كشف الغطاء «و ما يؤتى به من بلاد الكفار لا بأس به إذا أخذ من أيدي المسلمين» و عنه أيضا ما لفظه: «و كل ما يوجد في أيدي المسلمين من الجلود مما لم يعلم حاله يبني على تذكته علم بسبق يد الكفار عليه أولا، و قال في الجواهر:

«يستفاد من النصوص طهارة ما يؤخذ من يد المسلم و ان علم سبقها بيد كافر» و لكن الأقوى هو الأخير و ذلك لمنع الإطلاق و بيانه يتوقف على مقدمتين.

الاولى الحكم في القضايا الخارجية يجرى على الافراد المحققة الوجود في الخارج و لا يشمل الأفراد المقدره أصلا و لو أريد إثباته لهم لا بد من دلالة دليل آخر عليه مثل دليل الاشتراك و ليس من موارد التمسك بالإطلاق.

الثانية قد يستفاد الإطلاق من ترك الاستفصال و ذلك فيما إذا لم يكن اللفظ بإطلاقه شاملا للمورد و كانت الجهة التي لا تكون مشمولة للفظ منظورة للسائل و لم تكن مغفولا عنها فيكون ترك الاستفصال (ح) دليلا على شمول الحكم لتلك الجهة أيضا. و بعد تمهيد هاتين المقدمتين تقول لا إطلاق في تلك الاخبار حتى تشمل بإطلاقها ما إذا كانت اليد مسبوقة بيد الكافر لا من ناحية اللفظ و لا من ناحية ترك الاستفصال اما الأول فلكونها قضايا خارجية وردت في موارد خاصة جوابا عما وقع فيه السؤال من الأيدى و الأسواق الخارجية الموجودة في تلك الأزمنة و اما الثاني فلان منشأ الشك في كون المأخوذ مذكى هو غلبة العامة على أسواق المسلمين المستحلين لذبائح أهل الكتاب و القائلين بطهارة جلد الميتة بالدباغ لا كون ايديهم مسبوقة بايدى الكفار إذ لم يكن جلب الجلود من بلاد الشرك معمولا- في ذلك الزمان و لم يكن اهله مبتلين بها و انما ذلك أمر حدث في قريب من عصرنا فليس لها إطلاق من جهة ترك الاستفصال بعد كون تلك الجهة مغفولا عنها.

هذا مضافا الى خبر إسحاق «١» الدال على نفى البأس عن مصنوع بلاد الإسلام حيث جعل الملاك في نفيه مصنوعة الشيء في بلاد المسلمين فيكون المصنوع في بلاد الكفر خارجا عنه و لو كان بيد المسلم. و على هذا فيشكل الأمر في الجلود المجلوبة من بلاد الكفر من الخف و القلنسوة و نحوهما اللهم الا ان يحتمل الفحص من جالبها من بلاد الكفر حملا لفعله على الصحة الا ان الانصاف انتفاء هذا الاحتمال في أكثر موارد الابتلاء.

(١)- الذى يأتى فى ص ٣٤٢.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٤٢

الثانى من الأمور الحاكمة على أصله عدم التذكية سوق المسلم و لا إشكال فى كونه اماره على التذكية و يدل عليه الاخبار المتكاثرة. و فى انه اماره على التذكية فى عرض اليد أو انه اماره على اليد و اليد اماره على التذكية (وجهان) لا يخلو الثانى منهما عن قوة لكون أمارية سوق المسلم من باب دلالة غلبة المسلمين فيه على كون المأخوذ منه مسلما و كونه مسلما اماره على كون المأخوذ مذكى.

الثالث من الأمور الحاكمة مطروحية المشكوك فى أرض المسلمين و لا إشكال فى كونها اماره على التذكية إذا كان على المطروح اثر استعمال المسلم لكونها (ح) اماره على تصرف المسلم الذى هو اماره على التذكية و فى أنها اماره على التذكية إذا لم يكن على المطروح اثر استعمال المسلم اما مطلقا أو فيما إذا كان عليه اثر استعمال الإنسان و لو لم يكن مسلما أولا (وجوه) أقواها العدم و ذلك لعدم ما يدل على أماريتها إذا لم يكن عليه اثر استعمال المسلم و ذهب صاحب الجواهر (قده) الى كونها اماره على التذكية فيما إذا كان عليه اثر استعمال الإنسان مستدلا بخبر السكونى عن الصادق عليه السلام و فيه ان أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن سفرة وجدت فى الطريق مطروحة يكثر لحمها و خبزها و جنبها و بيضها و فيها سكين فقال أمير المؤمنين

(ع) يقوم ما فيها ثم يؤكل لانه يفسد و ليس له بقاء فإذا جاء طالبها غرموا له الثمن قيل له يا أمير المؤمنين (ع) لا يدري في سفرة مسلم أم سفرة مجوسى فقال (ع) هم فى سعة حتى يعلموا، و خبر إسحاق بن عمار و فيه انه لا بأس بالصلاة فى الفراء اليمانى و فيما صنع فى أرض الإسلام قلت فان كان فيها غير أهل الإسلام قال (ع) إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس، مضافا الى ان أرضهم بما هو أرضهم يكون مثل دارهم فيشملها حكمها.

و يرد عليه المنع عن دلالة الخبرين على مدعاه اما خبر السكونى فلما فيه من الاحتمالات و هى ان يكون الخبر مسوقا لبيان أصالة الطهارة عند الشك فى نجاسة ما فى السفرة من جهة الشك فى ملاقة المجوسى إياه أو يكون مسوقا لحكم البراءة و الإباحة عند الشك فى الحلية من دون نظر فى هذين الاحتمالين الى كون المطروحة امارة و على هذين الاحتمالين يصير الخبر دليلا على ان الحكم فى المشكوك طهارته هو الطهارة أو على انه فى المشكوك فى حليته هو الحلية و هذا هو الظاهر من ذيل الخبر

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٤٣

حيث يقول (ع) هم فى سعة حتى يعلموا أو يكون الخبر مسوقا لبيان كون الأرض امارة و لا يخفى ان الأظهر من الخبر هو احد الاحتمالين الأولين و معه فيسقط عن صحة الاستدلال به على كون الأرض امارة و مع المنع عن أظهرية أحد الأولين فلا أقل من تساويهما مع الاحتمال الأخير المانع عن الاستدلال به على المدعى. و اما خبر إسحاق بن عمار فلانه يدل على ان المصنوعية فى أرض المسلمين امارة على التذكية و لا دلالة فيه على حكم المطروح أصلا. و اما ما ادعى من ان أرضهم تكون كدارهم فلم يقم عليه دليل.

هذا إذا كان عليه اثر استعمال الإنسان و اما إذا لم يكن كك كما إذا كان المشكوك مما يحتمل كونه ميتة أكلتها السباع فلعله لا- قائل بكون مطروحيته كك امارة على التذكية و لا دليل عليها أصلا لأن الخبرين المذكورين كما ترى انما هما فى مورد ما كان على المشكوك اثر استعمال الإنسان كالمصنوعية فى أرض الإسلام و كون الشك فى خبر السفرة فى اللحم من جهة كونه من المجوسى أو المسلم و نفس السفرة و الخبز و البيض و السكين الدالة على استعمال الإنسان.

و هل يخرج عن حكم أصالة عدم التذكية فيما لم يكن فيه شىء من هذه الامارات الثلاث أم لا (وجهان) ذهب الى أولهما جماعة مستدلا بإطلاق جملة من الاخبار المتقدمة كموثقة سماعة و خبر على بن أبى حمزة و خبر الحلبي المذكورة فى أمارية اليد. و الأقوى هو الأخير و ذلك لمنع إطلاق تلك الاخبار لما تقدم من كونها واردة فى مقام جواب السؤال عن جواز الصلاة فيما يشك فى تذكيتها و منشأ شك السائل انما هو أحد أمرين اما اختلاط أهل الذمة بالمسلمين فى السوق أو غلبة العامة فى أسواقهم المستحلين لذبائح أهل الكتاب و القائلين بجواز استعمال الميتة فى الصلاة بالدباغ فيكون الجواب منصرفا الى مورد سؤالهم لوجود القدر المتيقن فى مورد التخاطب المانع عن انعقاد مقدمات الحكمة فلا يتم الإطلاق. و لو سلم إطلاقها و شمولها للمشكوك الذى لا يوجد فيه شىء من الامارات الثلاث يقيد إطلاقها بما يدل على جواز الصلاة فى المشكوك منه إذا قام فيه شىء من تلك الامارات الدالة بالمنطوق أو المفهوم على عدم جوازها مع فقد تلك الامارات كخبر إسماعيل بن موسى- و فيه قال (ع) عليكم أنتم أن تسئلوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك و إذا رأيتم المسلمين يصلون فيه فلا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٤٤

تسئلوا عنه- الدال بمنطوقه على وجوب الفحص عنه و عدم جواز الصلاة فيه إذا علم بأنه خرج من أيدي المشركين و لم يعلم بمعاملة المسلمين معه معاملة المذكى، و خبر إسحاق بن عمار الذى فيه «إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس» الدال بمفهومه على ثبوت الباس فيما لم يكن كذلك و لا يحتاج فى إثبات الباس فيه الى التمسك بأصالة عدم التذكية لكى يمنع عن صحته حسبما عرفت على بعض الاحتمالات فى تقابل الميتة مع المذكى.

[مسألة ٧- ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسة]

مسألة ٧- ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسة إلا إذا علم سبق يد المسلم عليه.

لا إشكال في صحة الحكم بنجاسة ما يؤخذ من يد الكافر أو من سوقهم أو يوجد في أرضهم و إنما الكلام في منشئه و انه هل هو من جهة كون يدهم أو سوقهم أو أرضهم اماره على عدم التذكية كما كانت يد المسلم و سوقه و أرضه اماره على التذكية أو انه من جهة الرجوع الى أصالة عدم التذكية أو من جهة دلالة أخبار الباب بعد تقييد مطلقاتها بمقيداتها على معاملة النجاسة مع المشكوك عند فقد الامارات على تذكيتها؟

و قد مال صاحب الجواهر (قده) إلى الأول أعني كون يد الكافر اماره على عدم التذكية مستظها له من خبر إسماعيل بن موسى و خبر إسحاق المتقدمين قبل هذه المسألة آنفا. لكن الانصاف عدم استفادة أمارية يده منهما و لا من غيرهما من الاخبار بل الظاهر منهما هو أمارية يد المسلم على التذكية و الحكم بثبوت البأس عند فقدها لا من جهة قيام الامارة على عدمها كما لا يخفى على من لا -حظ مثل قوله (ع) إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس فإنه لا يدل الأعلى ثبوت البأس عند فقد غلبة المسلمين لا ان فقدهم اماره على عدم التذكية.

و لو سلم استفادة أماريتها على عدم التذكية فغاية ما يمكن المساعدة معه هو استفادة أماريتها على عدمها بمقدار ما يستفاد من دليل الأصل و هو المعنى اللاقتضائي بالنسبة إلى التذكية لا اقتضاء العدم (فح) فلو قلنا بصحة الرجوع الى أصالة عدم التذكية يبني على نجاسة ما يؤخذ من أيدي الكفار أو من أسواقهم أو أراضيهم بواسطة الأصل المذكور كما يصح الحكم بها بواسطة دلالة تلك الاخبار فيكون الأصل موافقا مع ما يستفاد من تلك الاخبار بعد حمل مطلقاتها على مقيداتها و لو منع عن الرجوع الى أصالة عدم التذكية اما للمنع عن حجية الاستصحاب مطلقا أو للمنع

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٤٥

عنها في المقام بناء على بعض الاحتمالات المتقدمة في الميته يحكم بالنجاسة في المقام بواسطة دلالة تلك الاخبار. هذا إذا كانت احدى اليدين منفردة عن الأخرى و لو اجتمعتا فاما ان تكونا متقارنتين أو تكونا متلاحقتين فعلى احتمال أمارية يد الكافر على عدم التذكية مثل أمارية يد المسلم عليها فمع التقارن تتعارضان و مع التلاحق يحكم على طبق أسبقهما و يسقط الأخرى و على ما اخترناه من عدم استفادة أمارية يد الكافر أو استفادة أماريتها بمقدار ما يستفاد من دليل الأصل فمع التقارن يحكم بالطهارة بواسطة يد المسلم من غير فرق بين القول بكون يده اماره على التذكية ابتداء أو القول بكونها اماره على الملكية و ان الملكية اماره على التذكية و ذلك لعدم الفرق في دلالة الملكية على التذكية بين الملكية المختصة و المشتركة ضرورة انه كما لا يملك المسلم للميته بالاختصاص لا يملكها أيضا بالاشتراك، و مع التلاحق و تقدّم يد المسلم يحكم أيضا بالطهارة لأنه يحرز بها التذكية و لو بعد خروجه عن يده و بعد الحكم بكونه مذكي لا يخرج عن حكمه عند دخوله تحت يد الكافر و لا ينقلب عما هو عليه من كونه محكوما بالتذكية إذ يد المسلم ليست أماريتها على التذكية المقيدة بكونها في ظرف بقاء اليد بحيث إذا خرج عن اليد خرج عن الحكم بكونه مذكي كالحكم المستفاد من دليل الأصل الذي هو مقيد بظرف بقاء الشك بل اليد كاشفة عن التذكية مطلقا بلا اعتبار في تقييدها نعم لو كان الحكم بالتذكية حكما أصليا لكان بقاءه متحددا ببقاء الأصل كالحكم الأصل الباقي ببقاء موضوع الأصل و هو الشك و هذا مع تقدم يد المسلم على يد الكافر و كذا مع تأخرها عنها يحكم بالطهارة أيضا لكن لا مطلقا بل فيما إذا كان المسلم ممن يحتمل في حقه أنه أحرز التذكية فإنه ما دام كونه بيد الكافر مما لم يحرز تذكيتها و بعد صيرورته بيد المسلم المبالي بالدين المتصرف فيه تصرفا ممنوعا في الميته الموجب لاحتمال إحرازه للتذكية

يحكم بالتذكية.

[مسألة ٨ - جلد الميتة لا يطهر بالدبغ]

مسألة ٨- جلد الميتة لا يطهر بالدبغ ولا يقبل الطهارة شيء من الميقات سوى ميت المسلم فإنه يطهر بالغسل. في هذه المسألة أمور:

الأول لا فرق في نجاسة ميتة ذى النفس من الحيوان بين جلده و سائر اجزائه التي مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٤٦

تحله الحيوة و لا- في الجلد بين ان يكون مدبوغا أولا- و لكن وردت روايات في طهارة جلد الميتة مطلقا أو بعد الدبغ و لم يذهب منا أحد إلى العمل بمطلقهما و قد حكى عن الزهري القول بطهارة جلد الميتة مطلقا و لو لم يدبغ الا ان المحكى عن ابن الجنيدي منا هو القول بطهارته بعد الدبغ و ارتضاه المحدث الكاشاني أيضا و استدل على طهارته بالدبغ بأن غاية ما يستفاد من الاخبار هو المنع عن استعماله في حال الصلاة و هو لا يستلزم نجاسته مع ورود أخبار كثيرة على جواز الانتفاع به في غير حال الصلاة. و يرده الإجماعات المكية المستفيضة على عدم حصول الطهر بالدبغ عن غير واحد من الأصحاب بل عن شرح المفاتيح انه من ضروريات المذهب و الاخبار المطلقة الدالة على المنع عن جميع الانتفاعات به المستلزم لنجاسته بالدلالة العرفية كمكاتبة الجرجاني و صحيح على بن مغيرة و خبر ابي بصير و مرسل دعائم. و الاخبار الدالة على جواز الانتفاع به مطروحة بالاعراض عنها ساقطة عن الحجية أو انها محمولة على التقية الأمر الثاني ان شيئا من الميتات لا تقبل التطهير الا ميت المسلم و ذلك لان نجاستها ذاتية و انها من الأعيان النجسة و هي غير قابلة للتطهير حتى ان قابلية ميت المسلم للتطهير بالغسل أوجبت ذهاب بعض الأصحاب إلى كون نجاسته حكمية لا عينية. مع ان إطلاق دليل نجاستها يدل عليها بعد التطهير أيضا ضرورة ان الكلب مثلا بعد غسله بالماء أيضا كلب يدل الدليل على نجاسته. مع ان الاستصحاب أيضا موافق مع نجاستها بعد عدم الدليل على طهرها بالماء.

الأمر الثالث لا إشكال في طهارة الميت المسلم بعد غسله و يدل عليها صحيح ابن ميمون قال سألت عن الصادق (ع) عن الرجل يقع ثوبه على جسد الميت قال (ع) ان كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه و ان كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه. يعني إذا برد الميت. و توهم كون نجاسته حكمية فلا تسرى إلى ملاقيه فاسد كما تقدم. و دعوى كون الأمر بغسل الثوب لمكان ما لصق به من رطوبة الميت ممنوعة بكونها خلاف الظاهر. و الاستدلال بان الميت لو كان نجس العين لم يطهر بالتغسيل اجتهاد في مقابل النص.

[مسألة ٩ - السقط قبل ولوج الروح نجس]

مسألة ٩- السقط قبل ولوج الروح نجس و كذا الفرخ في البيض.

السقط ان كان مضغفه فهو بحكم المضغفه فسيأتي حكمها في المسألة الثالثة عشر

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٤٧

و ان كان بعد تمام خلقته فان كان بعد ولوج الروح فيه فهو ميتة موضوعا فيشملة حكمها من غير اشكال و ان كان قبل ولوج الروح فيه ففي نجاسته اشكال و المحكى عن شرح المفاتيح دعوى الاتفاق على نجاسته و عن لوامع النراقي دعوى نفى الخلاف

عنها فان ثبت الدعوى فهو و الا فللتشكيك في الحكم بنجاسته مجال لعدم صدق الميته عليه حيث انها عبارة عما مات من دون تذكىه شرعيه و من المعلوم ان السقط قبل ولوج الروح ليس بذى روح حتى يخرج روحه بلا تذكىه شرعيه و انه ليس كالقطعه المبانه من الحي ضروره عده منفصلا عنه عرفا مع انه لو كان بحكم المتصل لوجب الغسل بمسه لكونه ذا عظم مع انهم نفوا وجوب الغسل بمسه مطلقا و لا يصح التمسك باستصحاب نجاسته الثابته له حال كونه علقه أو مضغه و ذلك لتبدل الموضوع.

لكن الإنصاف صحه إطلاق الميته عليه عرفا و لو لم يلجه الروح من جهه استعداده القريب لو لوجه فيه فهذا الاستعداد التام و القوه القريبه إلى الفعل هو المصحح لإطلاق الميته عليه بحسب العرف و ان لم يصدق عليه الميته بمعنى ما خرج روحه بلا تذكىه شرعيه و عليه فالحكم بنجاسته قوى جدا. و منه يظهر صحه الحكم بنجاسه الفرخ في البيض قبل ولوج الروح أيضا إذ هو أيضا ميته عرفا.

ثم بناء على ما قويناه من صحه الحكم بنجاسته فلا كلام في حرمة و اما بناء على طهارته فالأقوى تحريم أكله ان كان مما يؤكل لعدم ورود التذكىه عليه الا ان يكون ذكاه أمه كافيه في ذكاته للإجماع على عدم اختصاص حليه الجنين بذكاه أمه بما إذا ولجه الروح و ان قيل باختصاص حليته بما إذا لم يلجه الروح.

[مسألة ١٠- ملاقاته الميته بلا رطوبة مسريه لا توجب النجاسه على الأقوى]

مسألة ١٠- ملاقاته الميته بلا- رطوبة مسريه لا- توجب النجاسه على الأقوى و ان كان الأحوط غسل الملاقى خصوصا في ميته الإنسان قبل الغسل.

الكلام في هذه المسألة يقع في جهات:

الاولى في حكم ملاقى الميته مطلقا و لو كانت من آدمى مع الرطوبة المسريه و الظاهر المقطوع به هو تنجس الملاقى مع الرطوبة المسريه في المتلاقيين أو في أحدهما للإجماع المحقق في الجملة بل ادعى انه من ضروريات المذهب و الاخبار المتظافره الآمره بغسل ملاقيها المدعى تواترها خلافا للكاشاني (قده) حيث ذهب الى ان نجاسه الميته مطلقا

مصباح الهدى في شرح العروه الوثقى، ج ١، ص: ٣٤٨

و لو كانت من غير آدمى حكميه لا عينيه و ان المراد بنجاستها هي الخبث الباطنى لا المعنى المتعارف الموجب لنجاسه ملاقيها و يرد الإجماع و الاخبار.

الثانيه في حكم ملاقى ميته غير آدمى بلا رطوبة مسريه و الظاهر عدم تنجسه وفاقا لجماعه من الأصحاب و في شرح المفاتيح نسبتته إلى الشهرة بينهم للأصل أى أصالة الطهاره في الملاقى و استصحابها، و عموم قوله (ع) كل يابس ذكى، و خصوص صحيح على بن جعفر عن أخيه (ع) عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل تصلح له الصلاة فيه قبل ان يغسله قال (ع) ليس عليه غسله و ليصل فيه و لا بأس، المحمول على ما إذا كانا جافين و صحيحه الآخر عنه (ع) عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت قال ينضحه بالماء و يصلى فيه و لا بأس، المحمول أيضا على صورة الجفاف. و احتمال ارادة التطهير من النضح بعيد لعدم القرينه عليه مع ملاحظه كثير مما ورد فيه الأمر بالنضح المعلوم عدم ارادة التطهير منه فلو تنجس بالملاقاه لكان اللازم الأمر بالغسل لا النضح. نعم هو يدل على استحباب الرش كما ادعى عليه الإجماع في المعتبر في مس الكافر و أخويه. خلافا لظاهر العلامه في النهايه و المنتهى و موضعين من القواعد و الشهيدين و غيرهما المحكى عنهم سرايه النجاسه إلى الملاقى و لو مع اليوسه و لا دليل لهم إلا إطلاق الأمر بالغسل و هو مردود بما عرفت الا ان الاحتياط مما لا ينبغي تركه.

الثالثة فى ملاقى ميت الإنسان مع الجفاف و فى تنجسه و عدمه (قولان) المحكى عن العلامة و جماعة من الأصحاب هو الأول و نسبه فى محكى النهاية و التذكرة إلى ظاهر الأصحاب و نسب أيضا الى المشهور. و استدلل له بإطلاق جملة من الاخبار الآمرة بغسل ملاقيه الشاملة بإطلاقها لصورتى الرطوبة و الجفاف، و ذلك كمكاتبة صفار و فيها إذا أصاب يدك جسد الميت قبل ان يغسل فقد يجب عليك الغسل، و حسنة الحلبي عن الصادق (ع) عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت فقال (ع) يغسل ما أصاب الثوب. مضافا الى التوقيع المبارك الوارد فى جواب مسائل الحميرى و فيه انه كتب اليه روحنا فداه انه روى لنا عن العالم انه سئل عن امام يصلى يقوم بعض صلواتهم و حدثت عليه حادثة كيف يعمل من خلفه قال (ع) يؤخر و يتقدم بعضهم و يتم صلواتهم و يغتسل من مسه فكتب أرواحنا فداه ليس على من مسه الا غسل اليد. و خبره الآخر قال كتبت اليه روى عن العالم ان من مس ميتا بحرارته غسل يده و من مسه و قد برد فعليه الغسل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٤٩

و هذا الميت فى هذه الحالة لا- يكون الا- بحرارته و العمل فى ذلك على ما هو و لعله ينحيه بثيابه و لا يمسه فكيف يجب عليه الغسل فوق (ع) إذا مسه فى هذه الحالة لم يكن عليه الا غسل اليد. و هذان التوقيعان صريحان فى وجوب غسل ملاقى ميت الإنسان و ظهران فى وجوبه مع الجفاف لبعده رطوبة الميت فى تلك الحالة هذا.

و لكن الأقوى هو اختصاص وجوب غسل الملاقى بصورة الرطوبة و عدم وجوبه مع الجفاف و ذلك لخبر إبراهيم بن ميمون قال سئلت أبا عبد الله (ع) عن الرجل يقع ثوبه على جسد الميت قال (ع) ان كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه و ان كان لم يغسل فاغسل ما أصاب ثوبك منه يعنى بعد البرد. فان الظاهر من اصابة الثوب من الميت هو وصول شىء منه الى الثوب المتوقف على الرطوبة و الا كان حق التعبير ان يقال اغسل ثوبك الذى اصابه. و كون كلمة ثوبك مرفوعا على ان تكون فاعلا لأصاب و كلمة (منه) زائدة حتى يصير المعنى فاغسل ما أصاب ثوبك إياه بعيد فى الغاية مع انه يحتاج الى تقدير كلمة (من) قبل كلمة ثوبك لكى تكون بيانا لكلمة (ما) فيصير المعنى فاغسل ما أصاب من ثوبك إياه هذا مع ما هو مركز فى أذهان المتشرعة من اعتبار الرطوبة فى التأثير و ان الملاقاة لا تؤثر مع الجفاف.

و اما الإطلاقات المدعاة فهى منصرفة إلى المعهود من تنجس المتنجسات بالملاقاة و ليست فى مقام البيان من هذه الجهة مع انه لو سلم إطلاقها فهى محكومة بعموم قوله (ع) «كل يابس ذكى». و لو منع عن ظهوره فى الحكومة و قيل بثبوت المعارضة بينهما و ان النسبة بينهما بالعموم من وجه الموجبة لسقوطهما معا فى مورد الاجتماع يكون التقديم فى المقام مع العموم لكون دلالة على عدم تأثير الملاقاة مع الجفاف بالعموم الأصولى و دلالة المطلقات على تأثيرها معه بالإطلاق الشمولى و قد تحقق فى الأصول تقديم العموم الأصولى على الإطلاق الشمولى.

و لو سلم استقرار التعارض بينهما و سقوطهما فى مورد الاجتماع يكون المرجع بعد تعارضهما قاعدة الطهارة أو استصحاب بقاء طهارة الملاقى. و اما التوقيعان الشريفان فقد يدعى ظهورهما فى اكتساب الثوب أو اليد رطوبة من جسد الميت تارة، و قد يدعى تقييدهما بما هو المركز فى أذهان المتشرعة من اعتبار الرطوبة أخرى. لكن الانصاف منع كلتا الدعويين بمنع ظهورهما فى اكتساب الثوب رطوبة من جسد الميت و منع إطلاقهما لحالتى الرطوبة و الجفاف حتى يدعى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٥٠

تقييده بالمركز بما فى الأذهان بل الظاهر منهما هو تأثير الملاقى لجسد الميت فى حال الجفاف فالأولى هو منع التمسك بهما لضعف سندهما لعدم تبين العمل بهما و ان ادعى ذهاب المشهور الى الفتوى بمضمونهما لكنه غير ثابت مع انه لو سلم لزم

الأخذ بمضمونهما و هو خصوص تنجس اليد بملاقاتهما مع ميت الإنسان جافا لا مطلق الملاقى اى ملاق كان اللهم الا ان يثبت الحكم فيما عدا اليد بعدم القول بالفصل أو يدعى القطع بعدم خصوصية فى اليد و على ذلك فالاحتياط فى التجنب عن ملاقى الميت جافا مما لا ينبغى تركه.

الرابعة هل الملاقى لميت الإنسان يتنجس نجاسة عينيه تسرى إلى ملاقى ذاك الملاقى أو انه يتنجس بالنجاسة الحكيمه بمعنى وجوب التجنب عنه من دون سرايه الى ملاقيه احتمالا لان أقوامهما الأول لظاهر الأدلة الأمره بغسل الملاقى الظاهره فى تنجسه بالنجاسة العينيه مثل سائر النجاسات.

[مسألة ١١- يشترط فى نجاسة الميتة خروج الروح من جميع جسده]

مسألة ١١- يشترط فى نجاسة الميتة خروج الروح من جميع جسده فلو مات بعض الجسد و لم تخرج الروح من تمامه لم يتنجس. و ذلك لانصراف صدق الميتة عنه كما هو ظاهر فى عضو المفلوج ضرورة انه ميت بلا روح مع عدم صدق الميتة عليه و مع الشك فى الصدق يرجع الى الاستصحاب و الحكم بنجاسة القطعة المبانة من الحى انما هو من باب قيام الدليل عليها من النصوص الواردة فى الحباله و الصيد و ما يقطع من الاليات. و حكى عن دروس الشهيد التردد فى نجاسته لاحتمال صدق الميتة عليه لكنه ضعيف و مع ضعفه لا يصير منشأ للتردد فى نجاسته بعد صيرورة احتمال صدقها محققا لموضوع الاستصحاب كما لا يخفى.

[مسألة ١٢- مجرد خروج الروح يوجب النجاسة و ان كان قبل البرد]

مسألة ١٢- مجرد خروج الروح يوجب النجاسة و ان كان قبل البرد من غير فرق بين الإنسان و غيره نعم و وجوب غسل المس للميت الإنسانى مخصوص بما بعد برده.

لا إشكال فى ان مجرد خروج الروح فى غير الإنسان يوجب النجاسة و لو كان قبل برده لصدق الميتة عليه من غير نكير كما لا إشكال فى نجاسة ميت الإنسان بعد برده و قبل غسله.

و انما الكلام فى اختصاص نجاسته بما بعد برده أو انه ينجس بالموت و ان كان وجوب غسل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٥١

المس بمسه مختصا بما بعد برده فربما يقال بالأول و ذلك لاختصاص وجوب الغسل بالضم بتلك الحالة مع عطف غسل المس على غسل ملاقيه فى النص الظاهر فى اتحادهما فى الحكم و لكن الأقوى هو الأخير و ذلك للمطلقات الدالمة على وجوب غسل ما يلاقيه من غير تقييد فيها بما بعد البرد كمكاتبة الصفار و حسنة الحلبي المتقدمتين فى الجهة الثالثة المذكورة فى المسألة العاشرة و التوقيعين المذكورين فيها و لا- سيما الأخير منهما الذى صرح فيه بوقوع المس فى حال حرارة الميت و لا يعارض الأخبار المذكورة برواية ابن ميمون التى فى ذيلها (يعنى بعد البرد) حيث يفسر وجوب غسل الثوب بما بعد البرد و ذلك لاحتمال كون التفسير من الراوى فلا يصلح للتقييد. و اما اختصاص وجوب غسل المس بما بعد البرد فلأخبار الناصة على عدم وجوب الغسل بالمس قبل البرد و سيأتى فى مبحث الأموات و مبحث غسل المس.

[مسألة ١٣- المضغعة نجسة و كذا المشيمة و قطعة اللحم التي تخرج حين الوضع مع الطفل]

مسألة ١٣- المضغعة نجسة و كذا المشيمة و قطعة اللحم التي تخرج حين الوضع مع الطفل الحكم بنجاسة المضغعة و قطعة اللحم التي تخرج حين الوضع لا يخلو عن الاشكال و ذلك لعدم صدق الميتة عليها مستقلا عرفا و عدم اتصالهما بالأُم بحيث يعدان جزء منها حتى يصدق عليهما القطعة المبانة من الحي و مع فرض صدق الاسم لا يمكن التمسك لإثبات نجاستهما بإطلاق أخبار الجباله لانصرافها عنهما فليس لنجاستهما دليل نعم لا يبعد دعوى صدق القطعة المنفصلة على المشيمة لاتصالها بالأُم قال في المحكى عن المنتهى المشيمة التي فيها الولد نجسة لأنها جزء حيوان أبين منه و كيف كان فالاحتياط في الجميع مما لا ينبغي تركه.

[مسألة ١٤- إذا قطع عضو من الحي و بقي معلقا متصلا به طاهر]

مسألة ١٤- إذا قطع عضو من الحي و بقي معلقا متصلا به طاهر ما دام الاتصال و ينجس بعد الانفصال نعم لو قطعت يده مثلا و كانت معلقة بجلده رقيقة فالأحوط الاجتناب. اما الحكم بطهارة العضو المقطوع مع اتصاله به فلعدم صدق المنفصل عن الحي عليه و كونه جزء من الحيوان الطاهر فيدل على طهارته الدليل الدال على طهارة ذاك الحيوان مضافا الى قاعدة الطهارة لو انتهى الأمر إلى الرجوع الى الأصل. و اما نجاسته مع الانفصال فلصدق المنفصل عن الحي عليه و النجاسة تابعة لصدق الاسم كما انه مع اتصاله به بجلده رقيقة بحيث يعد منفصلا عنه عرفا يحكم عليه بالنجاسة لصدق الانفصال و مع الشك في صدقه فالأحوط الاجتناب مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٥٢ و ان كان مقتضى استصحاب بقاء الاتصال هو الحكم بالطهارة.

[مسألة ١٥- الجند المعروف كونه خصية كلب الماء]

مسألة ١٥- الجند المعروف كونه خصية كلب الماء ان لم يعلم ذلك و احتمال عدم كونه من اجزاء الحيوان فطاهر و حلال و ان علم كونه كك فلا إشكال في حرمة لكنه محكوم بالطهارة لعدم العلم بان ذلك الحيوان مما له نفس. الكلام في الجند يقع تارة في تشخيصه و اخرى في حكمه عند الشك فيه. اما الأول ففي تحفة حكيم مؤمن بعد ان قسم الكلب إلى البرى و المائي و الأهلى و تسمية البرى بابن آوى المسمى بالفارسية بشغال قسم المائي الى البحرى و النهري الى ان قال في الكلب النهري ما لفظه «بقدر غربه و بزرگتر از آن» تا آن كه گوید «در رودخانه ها پیدا می شود و جند از او حاصل می شود و حقیر مشاهده نمودم كه در ایروان صیادی جند را از آن قطع کرده بود- تا آخر عبارتش» و در كلمه (جند) نیز مثل آن را گفته و ادعاء ملاحظه او را نموده كه صیاد قطع نموده و أصلا بو و لون نداشته. و هذه الشهادة مما تورث الظن بكون الجند مما يقطع من الحيوان المائي الذي لا يعيش في خارج الماء. و اما الثانى أعنى حكمه فإن حصل الاطمئنان من قول أهل الخبرة بأنه من الحيوان المائي فإن علم بكونه مما له نفس سائلة فيكون نجسا يحرم اكله و ان علم بكونه مما لا نفس سائلة له أو شك في ذلك فيكون طاهرا يحرم اكله و وجه طهارته لمكان

كونه مما لا- نفس له أو مما شك في كونه ذا نفس و وجه حرمة أكله لكونه من اجزاء ما لا- يؤكل. و ان شك في كونه من الحيوان و لم يحصل الاطمئنان بكونه منه فهو محكوم بالطهارة لقاعدتها و بالحلية لقاعدة الحل فيما يشك في حليته و حرمة.

[مسألة ١٦- إذا قلع سنه أو قص ظفره فانقطع منه شيء من اللحم]

مسألة ١٦- إذا قلع سنه أو قص ظفره فانقطع منه شيء من اللحم فان كان قليلا جدا فهو طاهر و الا فنجس. و ذلك لما عرفت من ان الدليل على نجاسة القطعة المبانة من الحي هو اخبار الحباله لا الدليل الدال على نجاسة الميتة لعدم صدق الميتة عليها و اخبار الحباله منصرفه عن مثل القطع الصغار التي لا تعد قطعة منفصلة عن الحي عرفا هذا مع عدم صدق القطعة المبانة عليه و قد يستدل بسيرة المتشعبة على عدم التجنب عنه و لا يخلو عن منع و لا إشكال في نجاسته مع صدق اسم القطعة عليه و هذا ظاهر.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٥٣

[مسألة ١٧- إذا وجد عظما مجردا و شك في انه من نجس العين أو من غيره يحكم عليه بالطهارة]

مسألة ١٧- إذا وجد عظما مجردا و شك في انه من نجس العين أو من غيره يحكم عليه بالطهارة حتى لو علم انه من الإنسان و لم يعلم انه من كافر أو مسلم.

انما فرض العظم مجردا عن اللحم لان اللحم المشكوك محكوم بالنجاسة إلا مع الامارة على كونه من المذكي حسبما تقدم فالعظم المجرد عن اللحم مع العلم بكونه من طاهر العين محكوم بالطهارة و لو علم بكونه من الميتة فضلا عن الشك فيه و ذلك لكونه مما لا تحله الحيوة و مع الشك في كونه من طاهر العين أو من نجس العين يحكم عليه بالطهارة لقاعدة الطهارة و لو علم انه من الإنسان و شك في كون الإنسان الذي أخذ منه كافرا أو مسلما فيحكم أيضا بطهارة ذاك العظم لعدم أصل يحرز به الإسلام أو الكفر و يكون المرجع في الأحكام المترتبة على الإسلام أو الكفر هو الأصول الجارية في نفس تلك الأحكام و من المعلوم انه إذا لم يحرز إسلام ما شك في إسلامه و لا- كفره يكون المرجع عند الشك في طهارته هو قاعدتها كما سيأتي تفصيل الكلام في ذلك في باب نجاسة الكافر.

[مسألة ١٨- الجلد المطروح ان لم يعلم انه من الحيوان]

مسألة ١٨- الجلد المطروح ان لم يعلم انه من الحيوان الذي له نفس أو من غيره كالسمك مثلا محكوم بالطهارة. و ذلك لأصالة الطهارة فيما يشك في كونه مما له نفس أو مما لا نفس له بعد العلم بكونه من الحيوان كما تقدم في المسألة السابقة و لا يرجع الى أصالة عدم كون الحيوان المأخوذ منه ذا نفس سائلة لأن الحكم المترتب على عدم النعتي لا يثبت بإجراء الأصل في عدم الأزلي الا على القول بالأصل المثبت.

[مسألة ١٩- يحرم بيع الميتة]

مسألة ١٩- يحرم بيع الميتة لكن الأقوى جواز الانتفاع بها فيما لا يشترط فيه الطهارة.

اعلم ان الكلام فى هذه المسألة يقع فى جهات:

الاولى فى حكم بيع الميتة و المعروف بين الأصحاب هو حرمة و عن التذكرة و التنقيح و المنتهى الإجماع عليها. و يدل عليها رواية تحف العقول، و خبر السكونى من الحكم بكون ثمن الميتة سحتا، و المروى عن الرضا (ع) فى الغنم يقطع من ألياتها و هى أحياء أ يصلح

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٥٤

له ان ينتفع بما قطع قال (ع) نعم يذبيها و يسرح بها و لا- يأكلها و لا يبيعها. و ما ورد من الاخبار مما ظاهره جواز بيعها كرواية صيقل- و فيها كتبوا الى الرجل جعلنا الله تعالى فداك انا قوم نعمل السيوف ليست لنا معيشة و لا تجارة غيرها و نحن مضطرون إليها و انما علاجنا جلود الميتة و البغال و الحمير الأهلية لا- يجوز فى أعمالنا غيرها فيحل لنا عملها و شراؤها و بيعها و مسها بأيدينا و ثيابنا و نحن نصلى فى ثيابنا و نحن محتاجون الى جوابك فى هذه المسألة يا سيدنا لضرورتنا فكتب عليه السلام اجعلوا ثوبا للصلاة. فإنها ظاهرة فى تقرير الامام (ع) جواز بيعها- مؤول بتعلق البيع و الشراء فيها بنفس السيوف لا بغلافها مستقلا أو منضمما على ان يكون جزء من الثمن فى مقابل الغلاف مع ان الجواب لا- ظهور فيه فى جواز البيع الا- من حيث التقرير و هو لا يدل على الرضا لا سيما مع كونه بنحو المكاتبه المحتملة للتقية فيطرح (ح) لحملها على التقية.

الثانية فى استعمالها فيما يشترط فيه الطهارة و لا إشكال فى حرمة كما هو ظاهر.

الثالثة فى استعمالها فيما لا- يشترط فيه الطهارة من الاستعمالات الشائعة المقصودة التى تعد استعمالها عرفا و فى جوازه (وجهان) و المشهور على عدم جوازه كما فى مفتاح الكرامة من ان جمهور الأصحاب صرحوا بعدم جواز الانتفاع بها بوجه من الوجوه. و عن التذكرة بعد الاستشكال فى الانتفاع بها فى اليابس قال الأقرب المنع. و عن شرح المفاتيح دعوى عدم الخلاف فيه. و عن شرح القواعد لفقهاء عصره دعوى الإجماع عليه. و يدل عليه من الاخبار صحيح على بن أبى مغيرة قال قلت لأبى عبد الله (ع) جعلت فداك الميتة ينتفع بها بشىء فقال (ع) لا قلت بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مر بشاة ميتة فقال ما كان على أهل هذه الشاة إذ لم ينتفعوا بلحمها ان ينتفعوا بإهابها قال تلك شاة لسودة بنت زمعة زوجة النبى و كانت شاة مهزولة لا ينتفع بلحمها فتركوها حتى ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ما كان على أهلها إذ لم ينتفعوا بلحمها ان ينتفعوا بإهابها الى تذكى، و المروى فى الكافى عن ابى الحسن (ع) و فيه قال كتبت اليه اسئله عن جلود الميتة التى يؤكل لحمها إن ذكى فكتب لا- ينتفع من الميتة بإهاب و لا- عصب، و المروى فى تحف العقول و فيه بعد النهى عن منع أى شىء من وجوه النجس قال (ع) لان ذلك كله منهى عن اكله و شربه و لبسه و ملكه و إمساكه و التقلب فيه فجميع تقلبه فى ذلك حرام.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٥٥

مضافا الى ان المنع عن بيعها ليس إلا لأجل انتفاء ماليتها المتقومة بجلّ خواصها و منافعها فمعلومية حرمة بيعها كاشفة أنا عن حرمة الانتفاع بها بما يعدّ منفعة و الا- لم يكن وجه للمنع عن بيعها. و ليس فى المقام ما يدل على جواز الانتفاع بها إلا خبر الصيقل الذى عرفت انه مطروح أو مؤول و خبر ابى بصير الحاكي عن فعل زين العابدين عليه السلام فى الفراء المأتى بها من العراق و نزعها فى حال الصلاة مع ما يلاصقها من الثوب الظاهر كونه لأجل التجاسة مع جريان أصالة عدم التذكية لكنه أيضا لو تم دلالته على ما ذكر لكان معرضا عنه و ليس فى البين شىء آخر يدل على جواز الانتفاع بها فيما لا يشترط فيه الطهارة إلا العمومات الدالة على حلية كل شىء المخصصة بما تقدم و لا يخفى ان هذا هو الأقوى فلا وجه لما فى المتن من جواز الانتفاع بها فيما لا يشترط فيه الطهارة.

الرابع استعمالها فيما لا يشترط فيه الطهارة مما لا يعد استعمالها و الأقوى جوازه لانصراف الأدلة المانعة عنه بعد فرض عدم عده من الاستعمالات العرفية.

[الخامس - الدم]

إشارة

الخامس - الدم من كل ما له نفس سائلة إنسانا أو غيره كبيرا أو صغيرا قليلا كان الدم أو كثيرا و اما دم مالا نفس له فظاهر كبيرا كان أو صغيرا كالسمك و البق و البرغوث و كذا ما كان من غير الحيوان كالموجود تحت الأحجار عند شهادة سيد الشهداء أرواحنا له الفداء و يستثنى من دم الحيوان المتخلف في الذبيحة بعد خروج المتعارف سواء كان في العروق أو في اللحم أو في القلب أو الكبد فإنه طاهر نعم إذا رجع دم المذبح الى الجوف لرد النفس أو لكون رأس الذبيحة في علو كان نجسا و يشترط في طهارة المتخلف ان يكون مما يؤكل لحمه على الأحوط فالمتخلف من غير المأكول نجس على الأحوط.

في هذا المتن أمور ينبغي ان يبحث عنها: (الأول) لا- ينبغي التأمل في نجاسة الدم في الجملة و ان نجاسته في الجملة من ضروريات المذهب بل في الجواهر انها من ضروريات الدين و قول الإسكافي بطهارة ما دون الدرهم منه غير مضر بدعوى الضرورة على نجاسته لكونها على نجاسته في الجملة. و استدل على نجاسته بالكتاب و السنة و الإجماع: فمن الكتاب قوله تعالى **إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ بِنَاءٍ عَلَى رَجُوعِ الضَّمِيرِ فِي فَإِنَّهُ إِلَى الْجَمِيعِ لَا إِلَى الْأَخِيرِ** مع إمكان ان يقال على تقدير عوده إلى الأخير أيضا يمكن

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٥٦

الاستدلال بالآية الكريمة على نجاسته بتقريب ان يقال اشتراك الميتة و الدم مع لحم الخنزير في الحكم مع تعليل حكم الخنزير بالرجسية يعطى مشاركة الأولين معه في علة الحكم و الال لكان ينبغي عدم اختصاص الأخير بذكر علة و هذا كأنه ظاهر. انما الكلام في معنى الرجس إذ لم يعلم المراد منه و انه بمعنى الرجس الاصطلاحي لاحتمال ان يكون بمعنى الخبيث كما يشهد به إطلاقه على الميسر و الأنصاب في قوله تعالى **(إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ)** فالآية من هذه الجهة مجملة لا دلالة فيها على نجاسة الدم.

و من السنة طوائف من الاخبار المذكورة في أبواب متفرقة كالوارد في دم الرعاف و الدماء الثلاثة و القروح و الجروح و وجوب غسل ما يلقى الدم من الثوب و الاجتناب عما لاقاه منقار الطير مع رؤية الدّم في منقاره و غير ذلك من الاخبار الكثيرة التي كثرتها اغنتنا عن التعرض لها. و من الإجماع التصريح به في كلمات غير واحد من الاخبار و عن المنتهى الدم المسفوح من كل حيوان ذى نفس سائلة يكون خارجا بدفع من عرق نجس و هو مذهب علماء الإسلام الثاني اختلف التعبير عن الدم المحكوم بنجاسته فعن بعضهم التعبير بدم ذى النفس و عن بعض آخر التعبير بدم ذى العرق و لعله يرجع الى الأول و عن ثالث التعبير بالدم المسفوح و المسفوح فى اللغة هو المصبوب و قيده فى المجمع بالمنصب من العرق بكثرة فإن كان بمعنى المصبوب مطلقا تكون النسبة بينه و بين دم ذى النفس عموما من وجه لصدقه على دم مثل السمك دون دم ذى النفس و ان كان بمعنى المنصب من العرق بكثرة يكون أخص من دم ذى النفس لعدم صدقه على المتخلف فى الذبيحة أو دم الجروح و القروح أو ما يخرج من الحيوان ذى النفس بحك و نحوه دون دم ذى النفس لكن العبرة بدم ذى النفس و ذلك للتسالم على نجاسة مثل دم الرعاف و

ما يوجد في الأنف و عند قطع الثالول و حك الجلد و قلع السن و دم الجروح و القروح و نحو ذلك و هو لا يتم مع جعل التعبير بالأخص الغير الشامل لذلك كما لا يخفى.

الثالث اعلم ان الدّم ينقسم إلى أقسام لا خلاف في نجاسة بعضها و طهارة بعضها الآخر و وقع الخلاف في بعض منها فاحتيج الى تنقيح الأصل في أقسامه و انه هل هو طهارة الدم الا ما ثبت بالدليل نجاسته فيحكم في المشكوك حكمه بالطهارة أو انه نجاسة الدم الا ما ثبت بالدليل طهارته فيحكم في المشكوك بالنجاسة فنقول اختلفت الافهام فيه فالمختار عند

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٥٧

صاحب الجواهر هو أصالة الطهارة و عند الشيخ الأكبر (قده) هو أصالة النجاسة و منشأ الخلاف هو الاختلاف في وجود عموم أو إطلاق يثبت به نجاسته فمما قيل بدلالته على نجاسة كل دم بالعموم موثقة عمار. و فيها كل شيء من الطير يتوضأ بما يشرب منه الا ان ترى في منقاره دما فإن رأيت في منقاره دما فلا تشرب و لا تتوضأ. بدعوى ان إطلاق الدم يشمل كلما يصدق عليه الدم فيدل على عموم الحكم الا- ما خرج بالدليل لكن الانصاف عدم استفادة العموم من ذاك الخبر لعدم ما يدل على العموم فيه بالوضع و عدم تمامية مقدمات الحكمة حتى يستفاد منها العموم بالإطلاق حيث انه منساق لبيان حكم نجاسة الماء بواسطة ملاقاته لما في منقار الطير من الدم النجس بعد الفراغ عن نجاسته و ليس في مقام بيان نجاسة الدم حتى يقال بدلالته على عموم نجاسته و ان كان بالالتزام يدل على نجاسته لكن في الجملة.

و منه خبر دعائم الإسلام عن الصادقين عليهما السلام قالوا في الدم يصيب الثوب يغسل كما يغسل النجاسات. و تقرّبه ان ذكر الدم معرّفا بلام الجنس المسوق لتعريف المهية دال على ارادة كون هذه الطبيعة نجسة و الانصاف عدم دلالة هذا الخبر أيضا على العموم لان المنساق منه هو بيان اتحاد الدم النجس مع بقية النجاسات في كيفية تطهير المتنجس به من غير تعرض فيه لنجاسة كل دم.

و منه النبوي يغسل الثوب من المني و الدم و البول. و تقرّبه ان قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ سَلَّمَ يغسل الثوب من الدم في قوة ان يقال الدم نجس و لا شبهة في إطلاق القضية الثانية فوجوب الغسل عن الدم على نحو الإطلاق يدل على إطلاق نجاسته هذا لو لم ندع انصراف الدم فيه الى خصوص دم الإنسان كما ان دعوى انصراف المني و البول المذكورين فيه الى مني الإنسان و بوله ليس بكل البعيد و كيف كان أصل الخبر ضعيف سنداً غير مذكور في كتب الاخبار و لم يعهد الاستدلال به من قدماء الأصحاب لكي ينجر به ضعفه.

و استدلال بأخبار آخر لا دلالة لشيء منها على العموم و لقد أجاد صاحب الجواهر (قده) فيما أفاد بأنني لم أعر على خبر معتبر من طرقنا حكم فيه بالنجاسة أو لازمها يراد به حكمها و موضوعه لفظه الدم و نحوه مما يستفاد منه حكم الطبائع فضلا عن العموم و لعل مراده (قده) من تقييد الخبر بالمعتبر هو الإشارة إلى النبوي المتقدم حيث انه متضمن لحكم لازم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٥٨

النجاسة و هو الغسل و يكون المراد منه حكم النجاسة مع ان موضوعه لفظ الدم لكنه غير معتبر كما قدمناه و بالجملة فالأذى يقوى في النظر هو عدم ثبوت نجاسة الدم بالعموم و لو كان من غير الحيوان بل من الحيوان الأذى لا نفس له أيضا لكن أصالة النجاسة في دم ماله نفس سائلة كما اعترف بها في الجواهر لا يخلو عن قوة و ذلك لبعض ما تقدم مؤيدا بالشهرة المحققة و الإجماعات المحكية كما حكى الإجماع عليها عن المعتبر و التذكرة و المنتهى و الغنية و الذكري و غير ذلك من عبائر الأصحاب و عن المدارك انه مذهب الأصحاب فالأصل في خصوص دم ذى النفس من الحيوان هو النجاسة و فيما عداه هو الطهارة.

الرابع لا- فرق في دم الحيوان الذي له نفس سائلة بين الإنسان وغيره و لم يذهب الفرق بينهما الى وهم أيضا و لعل النكتة في تعرض نفى الفرق بينهما دفع توهم ثبوته بدعوى انصراف الأخبار الدالة على نجاسة الدم الى خصوص دم الإنسان و كون كثير منها واردة في مورد الإنسان مثل ما ورد في دم الزعاف و ما يوجد في الأنف و دم الحيض و النفاس و الاستحاضة و ما يخرج عند قطع الثالول أو حكك الجسد أو قلع السن و نحو ذلك كما لا ينبغي الإشكال في عدم الفرق في الإنسان بين الصغير و الكبير و لا يتوهم ثبوته بدعوى كون مورد أكثر تلك النصوص هو الإنسان الكبير و ذلك واضح.

الخامس لا فرق في الدم بين قليله و كثيره و ما يحكى عن الشيخ فيما لا يدركه الطرف من الدم من القول بطهارته ضعيف و استدلاله بصحيح على بن جعفر مردود بما تقدم في الفصل المعقود في انفعال الماء الراكد القليل بملاقاته مع النجاسة مثل ما حكى عن خلاف الصدوق (قده) في ما دون الحمصة حيث أسند إليه طهارته مستدلا له بخبر ابن عبد السلام عن الصادق عليه السلام و فيه انى حككت جلدي فخرج منه دم فقال إذا اجتمع قدر الحمصة فاعسله و الا فلا و ما يحكى عن خلاف ابن الجنيد فيما دون سعة الدرهم من الدم و غيره من النجاسات و الكل مردود بعدم ثبوت نسبة الخلاف و على تقدير ثبوتها بضعف مستنده اما لأجل عدم دلالة أو لسقوطه عن الحجية بالإعراض عنه فالحق هو ما ذكره في المتن من عدم الفرق في دم حيوان ذى النفس بين الإنسان و غيره و لا في الإنسان بين صغيره و كبيره و لا في الدم بين قليله و كثيره.

السادس حكى الإجماع على طهارة دم ما لا نفس له عن غير واحد من الأصحاب

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٥٩

كالسيد و الشيخ و ابني زهرة و إدريس و المحقق و الشهيدين و غيرهم رضی الله تعالى عنهم و ادعى الشيخ الأكبر نفى الخلاف فيها في طهارته من غير فرق بين الكبير و الصغير مما لا- نفس له و لا بين ما لا لحم له أو ما كان له لحم. و يدل فيما لا لحم له مضافا الى الإجماع القولى السيرة العملية على عدم الاجتناب عن دم البق و البراغيث و نحوهما و الاخبار الواردة في نفى البأس عن دم البراغيث و البق كخبر غياث عن الصادق عليه السلام عن أبيه لا بأس بدم البراغيث و البق و بول الخشاشيف.

و يدل على طهارة دم ماله اللحم مما لا نفس له خبر السكوني و فيه ان عليا عليه السلام كان لا يرى بأسا بدم ما لم يذكى يكون في الثوب فيصلى فيه الرجل يعنى دم السمك. و قوله يعنى دم السمك يحتمل ان يكون من الامام (ع) و يحتمل ان يكون من الراوى فعلى الأول يكون تقييدا لما لم يذكى بخصوص السمك فيكون تعميم الحكم لما سواه بالإجماع و على الثانى فلا مقيد لإطلاق قوله ما لم يذكى و المراد بما لم يذكى ما لا تدخله التذكية و هو الذى لا نفس سائلة له حتى ترد عليه التذكية و كيف كان فيرد على الاستدلال بهذا الخبر منع دلالة على طهارة دم ما لم يذكى لاحتمال ان يكون نجسا معفوا عنه في حال الصلاة.

آملی، میرزا محمد تقی، مصباح الهدی فی شرح العروة الوثقی، ١٢ جلد، مؤلف، تهران - ایران، اول، ١٣٨٠ هـ ق

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى؛ ج ١، ص: ٣٥٩

السابع قد علم من طهارة دم ما لا- نفس له أولوية طهارة ما كان من غير الحيوان كالموجود تحت الأحجار عند شهادة سيد الشهداء أرواحنا فداه لعدم عموم يدل على نجاسة كل دم حتى يشمل مع انه على فرض العموم يكون الدم منصرفا الى ما كان من الحيوان و عدم إطلاقه على ما عداه حقيقة بل و لا عرفا و ذلك ظاهر.

الثامن بناء على ما قويناه من عموم الدليل على نجاسة كل دم من الحيوان الذى له نفس سائلة استثنى عن العموم الدم المتخلف فى الذبيحة بعد خروج المتعارف منه و الدليل على استثنائه هو الإجماع كما ادعاه غير واحد من الأصحاب و القدر المتيقن منه

فيما كان في العروق أو في اللحم إذ في بعض معاقده اختصاصه بطهارة المتخلف في خصوص العروق و في بعض آخر اختصاصه بما في خصوص اللحم و في بعض ثالث بما فيهما و الظاهر كون ذكر العروق أو اللحم من باب المثال و عليه فلا فرق بين ما كان في أحدهما أو في شيء آخر كالقلب و الكبد.

نعم قال في المسالك في إلحاق ما يتخلف في القلب و الكبد (وجهان) و ظاهره التردد في طهارة ما فيهما لكنه حكم بطهارة ما فيهما في الروضة و الظاهر إطلاق معاهد الإجماع بعد استظهار

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٦٠

كون ذكر اللحم و العروق في بعض منها من باب المثال فلا ينبغي التأمل في طهارة الجميع.

ثم المحكوم عليه بالطهارة هو الدم المتخلف بعد خروج المتعارف و اما المتعارف فهو محكوم بالنجاسة و لو لم يخرج فلو رجع دم المذبح الى الجوف لردّ النفس أو لكون رأس الذبيحة إلى العلو كان نجسا لانه من المتعارف لا من المتخلف من غير فرق بين وصوله الى الخارج و عوده منه الى المتخلف أو عوده من الدّاخل و ان كان الحكم بالنجاسة في الأول أظهر لإمكان القول بطهارة الأخير بناء على القول بعدم نجاسة ما في الباطن ما لم يظهر كما نسبه في شرح الدروس الى القليل حيث يقول قد يقال انه إذا خرج منه دم يحكم بنجاسته و إذا لم يخرج و لم يظهر فهو طاهر و ان كان في اللحم (انتهى) و لكنه فاسد لانه على ذلك المبني أيضا لا بدّ من الحكم بنجاسته لان الكلام انما هو بعد ظهوره في اللحم أو غيره كما لا يخفى هذا.

و اما المتخلف في الاجزاء الغير المأكولة مما يؤكل كالطحال و نحوه من الذبيحة المأكولة أو المتخلف من الحيوان الغير المأكول كالارنب و الثعلب ففي الحكم بطهارته اشكال من جهة إطلاق بعض معاهد الإجماع و من اختصاص الإجماع بما في المأكول من المأكول كيف و المحكى عن الذخيرة و الكفاية و البحار و شرح المفاتيح اتفاق الأصحاب على نجاسة المتخلف في غير المأكول من الحيوان كالثعلب و نحوه و مع دعوى الاتفاق على نجاسته كيف تطمئن النفس بدخوله في معاهد الإجماع على الطهارة كما لا يخفى فالأحوط فيه و فيما لا يؤكل من المأكول هو الاجتناب.

[مسألة ١- العلقه المستحيلة من المنى نجسة]

مسألة ١- العلقه المستحيلة من المنى نجسة من انسان كان أو من غيره حتى العلقه في البيض و الأحوط الاجتناب عن النقطة من الدم الذي يوجد في البيض لكن إذا كانت في الصغار و عليه جلده رقيقة لا ينجس معه البياض إلا إذا تمزقت جلده.

الكلام في هذه المسألة يقع في أمور: (الأول) في العلقه المستحيلة من المنى النجس سواء كان من انسان أو من غيره و المحكى عن جماعة هو القول بنجاستها و عن الخلاف دعوى إجماع الفرقة على نجاستها و في الجواهر انه لم اعرف من جزم بالطهارة إلا المحدث البحراني في الحقائق. و استدلل لنجاستها تارة بعموم نجاسة كلما يسمى بالدم و لو لم يكن

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٦١

من ذى النفس و اخرى بعموم نجاسة دم ماله نفس سائلة بدعوى صدقه على العلقه إذ يكفي في صدق دم ذى النفس تكوّنه في جوفه و لو لم يكن موجودا في عروقه و طبقات لحمه و ثالثه باستصحاب نجاستها الثابتة لها حال كونها منيا. و الكل مخدوش: اما الأول فبالمنع من العموم كما تقدم. و اما الثاني فبالمنع من صدق دم ذى النفس عليها بعد كونها غيره حقيقة و عرفا.

و اما الثالث فبالمنع عن التمسك بالاستصحاب بعد القطع بتبدل الموضوع فليس في البين ما يدل على نجاستها الا- دعوى الإجماع على نجاستها و عدم العثور على من جزم بالطهارة لكن ادعاء الإجماع لعله مبني على الالتزام بعموم الدليل على نجاسة

الدم و عدم العثور على من جزم بالطهارة لا- يعول عليه الا- ان الأحوط الاجتناب عنها خروجا عن مخالفة الأصحاب القائلين بنجاستها.

الثانى فى العلقه فى البيض و المختار عند جماعة الأساطين هو القول بنجاستها و عليه صاحب الجواهر (قده) و الشيخ الأكبر (قده) فى الطهارة و ذهب اليه المصنف (قده) فى المتن.

و يستدل لنجاستها اما بعموم نجاسة الدم أو بصدق دم ذى النفس عليها لانتهائها بالأخره إلى الحيوان و ان كانت الان منفصلة عنه حقيقة إذا كان تكونها فى البيض بعد خروج البيض عن الحيوان أو لتكونها مبدء تكون الحيوان و يكفى هذا المقدار من النسبة فى صحة انتسابها الى الحيوان ذى النفس أو لإطلاق معقد الإجماع المحكى عن الخلاف. و الكل مخدوش لا يصلح ان يكون دليلا لما عرفت من منع العموم و عدم صدق دم ذى النفس على المتكون فيه بعد ان لم يكن جزء منه فضلا عما لا يكون متكونا فيه و عدم كفاية الانتهاء الى الحيوان أو كونه مبدء لنشو الحيوان فى صدق دم ذى النفس و لا اعتبار فى دعوى الإجماع المحكى عن الخلاف لو سلم شمول إطلاق معقده لها فالقول بطهارتها أظهر من القول بطهارة العلقه المستحيله من المنى النجس لكن الاحتياط فى الاجتناب عنها مما لا ينبغى تركه خروجا عن خلاف من حكم بنجاستها من الأساطين.

الثالث فى النقطة الموجودة فى صفار البيض فان صدق عليها العلقه فيكون حكمها حكمها و ان لم تصدق عليها العلقه فعلى القول بعموم نجاسة ما يسمى بالدم يحكم عليها بالنجاسة و على المختار فلا وجه لنجاستها لكن الاحتياط فيها أيضا مما لا ينبغى تركه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٦٢

الرابع فى حكم الصفار الموجود فى الدم على القول بنجاسة دمه فهل هو لميعانه يتنجس مطلقا أو يختص النجاسة منه بموضع ملاقاته مع الدم أو يقال بعدم تنجس شيء منه أصلا احتمالات. أقواها الأخير لاحتمال ان يكون على النقطة غشاء يمنع عن سرايه نجاستها الى الصفار و مع الشك فى سرايتها اليه يرجع الى أصالة الطهارة و لو فرض العلم بعدم وجود الغشاء على النقطة فالمتعين هو الاحتمال الثانى أعنى اختصاص التنجس بموضع الملاقاة و ذلك لان الملاك فى تنجس المائعات بالملاقاة هو حكم العرف بملاقاة جميع اجزائها مع النجس عند ملاقاة بعضها لتكونها عندهم ذات سطح واحد فملاقاة بعضها ملاقاة لجميعها بنظرهم و الشارع رتب الحكم بالتنجس على الملاقاة بلا- تصرف فيها بل مع ايكالها الى فهمهم و المائعات من حيث الثقل و الخفة مختلفه و فى بعضها لشدة ميعانها كالماء يحكم العرف على كون ملاقاة بعضه ملاقاتا لجميعه و فى بعضها كالدبس لا يحكم و فى بعضها يشك و الحكم فى هذين القسمين هو طهارة ما عدا موضع الملاقاة اما فى الأول منهما فلعدم صدق الملاقاة المرتب عليها الحكم بالنجاسة و اما فى الثانى فللشك فى الملاقاة فيجرى فيه قاعدة الطهارة. إذا ظهر ذلك فاعلم ان الظاهر من ميعان صفار البيض هو كونه على حد يحكم العرف بعدم ملاقاة جميعه بملاقاة بعضه فيكون كالقسم الأول من القسمين الأخيرين و مع التنزل عنه فلا- أقل من الشك فى صدق ملاقاة الجميع بملاقاة بعضه و على كلا التقديرين فهو محكوم بالطهارة لكن الاحتياط فيه حسن على كل حال.

الخامس فى حكم البياض الملصق بالصفار مع وجود جلده رقيقه بينهما و لا ينبغى الإشكال فى طهارته معها لعدم صدق الملاقاة عليه قطعا و مع تمزق الجلده يصير حكمه حكم الصفار. ثم ان هذا كله حكم العلقه أو الدم الموجوده فى البيض من حيث النجاسة و الطهارة و اما من حيث الحل و الحرمة فالأقوى حرمتها و لو على القول بالطهارة لكونهما من الخبائث كالمختلف فى الذبيحة على ما يذكر فى المسألة الآتية.

[مسألة ٢- المتخلف في الذبيحة و ان كان طاهرا لكنه حرام]

مسألة ٢- المتخلف في الذبيحة و ان كان طاهرا لكنه حرام الا ما كان في اللحم مما يعد جزء منه.

ادعى صاحب الحدائق (قده) عدم الخلاف في حلية المتخلف في الذبيحة و طهارته

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٦٣

و قال (قده) ان كلا الحكمين أعنى الطهارة و الحلية مما اتفق عليه الأصحاب من غير خلاف ينقل مضافا الى حصر المحرمات في الايات المستلزم للطهارة لأنه متى كان حلالا كان طاهرا و نظره في حصر المحرمات في الآيات الى الآية المباركة «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَّا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» و الاستدلال بالحصر اما يكون بالنظر الى مفهوم الحصر اعنى حصر المحرم من الدّم بالمسفوح منه الدّال على عدم حرمة غير المسفوح منه الذي منه المتخلف في الذبيحة و اما يكون بالنظر الى مفهوم الوصف اعنى اتصاف الدّم بالمسفوح.

و لا يخفى ما فيه اما على الأول فلأنه لو تم ذلك لدل على حل كل دم غير مسفوح و لو لم يكن من المتخلف و هو مما لم يقل به احد فلا بد من حمل الحصر على الإضافي فيكون احترازا عن الأطعمة المعهودة التي حرّمها بعض العرب على أنفسهم افتراء على الله كما حكى التفسير به عن القمي أو على محامل آخر كيف و الا- يلزم تخصيص الأكثر المستهجن فان المحرمات من الحيوانات البرية و البحرية و غيرها فوق حد الإحصاء و اما على الثاني أى مفهوم الوصف فبمنع المفهوم للوصف فالحق حرمة الدم المتخلف الا ما يكون مستهلكا في اللحم أو ما يعد جزء منه بحيث لا ينفك منه يكون حلية اللحم مع حرمة موجبا لعدم إمكان اكله لأجل عدم انفكاكه عن الدم و اما ما ينفصل منه و يكون له الاستقلال في الوجود فلا يحل بعد عده من الخبائث.

[مسألة ٣- الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس]

مسألة ٣- الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس كما في خبر فصد العسكرى صلوات الله عليه و كذا إذا صب عليه دواء غير لونه الى البياض

أما نجاسة الدّم الأبيض بعد فرض العلم بكونه دما فلا إطلاق ما يدل على نجاسته من النصوص و معاهد الإجماع و عدم تقييده بوجود الحمرة حتى تكون الحمرة شرطا لنجاسته و لا- بعدم ضد الحمرة حتى كان وجود ضدها كالبياض مثلا- مانعا بل هو محكوم بحكم الدم و لو كان أبيض بعد فرض كونه دما هذا مع العلم بكونه دما و مع الشك فيه يحكم بطهارته كما سيأتى فى المسألة السابعة.

و الخبر المروى فى فصد العسكرى (ع) هو الذى حكى عن بعض فصاده من النصارى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٦٤

ان أبا محمد (ع) بعث اليه يوما فى وقت صلاة الظهر فقال لى أفصد هذا العرق قال فناولنى عرقا لم أفهمه من العروق التى تفصد فقلت فى نفسى ما رأيت أمرا أعجب من هذا يأمرنى أن أفصد فى وقت الظهر و ليس بوقت فصد و الثانية عرق لا أفهمه ثم قال لى انتظر و كن فى الدار فلما أمسى دعانى و قال لى سرح الدّم فسرحت ثم قال أمسكها ثم قال كن فى الدار فلما كان نصف الليل أرسل اليّ و قال سرح الدّم قال فتعجبت أكثر من عجبى الأول و كرهت أن أسأله قال فسرحت فخرج دم أبيض كأنه الملح

قال ثم قال لي كن في الدار فلما أصبحت أمر قهرمانه أن يعطيني ثلاثه دنائير فأخذتها و خرجت الى ان قال سئلت عن طيب النصراني الفارسي عن فعله فقال الرجل الفارسي هذا الذي تحكيه عن هذا الرجل فعله المسيح (ع) في دهره مرة.

[مسألة ٤- الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس]

مسألة ٤- الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس و منجس للبن لصدق الدم عليه من غير فرق بين ان يكون من جرح في الثدي أو يكون من مبدء تكون اللبن بحيث لم يكتس الصورة اللبنيه بعد و إذا كان نجسا فهو منجس للبن أيضا لأن كل نجس منجس

[مسألة ٥- الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح و يكون ذكاته بذكاه أمه تمام دمه طاهرا]

مسألة ٥- الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح و يكون ذكاته بذكاه أمه تمام دمه طاهر و لكنه لا يخلو عن اشكال. و منشأ الاشكال أمران (أحدهما) ان المحكوم عليه بالطهارة هو الدم المتخلف في الذبيحة بعد خروج المقدار المتعارف منه فمن حيث ان الدم الموجود في الجنين ليس من المتخلف في الذبيحة لا- يشمله معقد الإجماع و مع الشك فيه يجب الوقوف على المتيقن فيرجع في المشكوك الى عموم دليل نجاسة دم ماله نفس سائله لو كان المورد من قبيل التمسك بعموم العام عند الشك في مصداق المخصص لكون المخصص ليا و هو الاسماع.

و ثانيهما ان معقد الإجماع هو الدم المتخلف في الذبيحة و يسلم صدق المتخلف على الدم الموجود في الجنين لكن يشك في المراد من الذبيحة بأنه هل هو خصوص معناها اللغوي أعني ما يرد عليه الذبح أو مطلق المحكوم عليه بالتذكية الشرعية و لو بذكاه أمه فالقدر المسلم في هذا الشك أيضا هو الأول و يرجع في المشكوك إلى أصالة النجاسة.

قال في الجواهر المراد بالذبيحة في معقد الإجماعات مطلق الذكاه تذكاه شرعية قطعا من غير فرق بين الذبح و النحر و غيرهما بل لا يبعد إلحاق ما حكم الشارع بتذكيته بذكاه أمه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٦٥

فيغنى (ح) عن جميع ما فيه من الدم على اشكال (انتهى) و مما ذكرنا يظهر قوة القول بنجاسة الدم المذكور الا ما يعد جزء من لحم الجنين فإنه يحكم بطهارته لمكان الحكم بحليته تبعا.

[مسألة ٦- الصيد الذي ذكاته بآله الصيد في طهارة ما تخلف فيه بعد خروج روجه اشكال]

مسألة ٦- الصيد الذي ذكاته بآله الصيد في طهارة ما تخلف فيه بعد خروج روجه اشكال و ان كان لا يخلو عن وجه و اما ما خرج منه فلا إشكال في نجاسته

و منشأ الاشكال هو ما تقدم في المسألة المتقدمة من الشك في المراد من الذبيحة التي هي معقد الإجماع على طهارة المتخلف من دمها و انها هل هي خصوص معناها اللغوي أو مطلق ما يحكم عليه بالتذكية شرعا و لو كان ذبحه بآله الصيد أو بالكلب المعلم و حيث لم يعلم إطلاق معقد الإجماع يجب الأخذ بالمتيقن و هو المعنى اللغوي و يكون المشكوك محكوما بالنجاسة

بحكم الأصل و وجه الحكم بالطهارة هو دعوى عدم الفرق فى المذكى بين تفاوت آلات تذكيته بل المعيار هو خروج الدم المتعارف بالتذكية بأى آله تحقققت و قد تقدم نقل عبارة الجوار فى المسألة المتقدمة حيث ادعى القطع بعدم الفرق بين الذبح و النحر و غيرهما و مراده من غيرهما هو آله الصيد و الكلب المعلم مما يعد آله للتذكية و لا يخفى ان الحكم بالطهارة فى هذه المسألة أظهر من المسألة السابقة و ان كان الاحتياط مما لا ينبغى تركه. هذا بالنسبة إلى الدم المتخلف فيه و اما ما يخرج منه فلا إشكال فى نجاسته و ذلك ظاهر.

[مسألة ٧- الدم المشكوك فى كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهارة]

مسألة ٧- الدم المشكوك فى كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهارة كما ان الشىء الأحمر الذى يشك فى انه دم أم لا كك و كذا إذا علم انه من الحيوان الفلانى و لكن لا يعلم انه مما له نفس أو لا كدم الحية و التمساح و كذا إذا لم يعلم انه دم شاة أو سمك فإذا رأى فى ثوبه دما لا يدرى انه منه أو من البق أو البرغوث يحكم بالطهارة و اما الدم المتخلف فى الذبيحة إذا شك فى انه من القسم الطاهر أو النجس فالظاهر الحكم بنجاسته عملا بالاستصحاب و ان كان لا يخلو عن اشكال و يحتمل التفصيل بين ما إذا كان الشك من جهة احتمال رد النفس فيحكم بالطهارة لأصالة عدم الرد و بين ما كان لأجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسة عملا بأصالة عدم خروج المقدار المتعارف.

فى هذه المسألة أمور ينبغى البحث عنها: (الأول) الدم المشكوك فى كونه من الحيوان محكوم بالطهارة بناء على ما اخترناه من عدم عموم يدل على نجاسة كلما يسمى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٦٦

بالدم بل الثابت بالعموم عندنا هو نجاسة الدم مما له نفس سائلة فيكون الدم من غير الحيوان الذى له نفس سائلة خارجا عن العموم خروجا موضوعيا بالتخصص و يكون مورد الشك فى كونه من الحيوان من قبيل الشبهة المصدقية للعام و لا اشكال و لا خلاف فى عدم جواز التمسك بالعموم فى هذا المورد و وجهه واضح إذ دليل العام يتكفل إثبات الحكم لما هو من مصاديق موضوعه من غير تعرض له لبيان ما هو من مصاديقه فلا- يمكن رفع الشك فى كونه من مصاديق الموضوع بنفس الدليل المتكفل لحكمه على تقدير ثبوته هذا بناء على ما هو المختار عندنا من عدم العموم المثبت لنجاسة كل ما يسمى بالدم و اما على القول بثبوت العموم فيصير المورد من قبيل الشبهة المصدقية للخاص بعد القطع بكون المشكوك من افراد العام و لا إشكال فى عدم جواز التمسك بدليل الخاص فى إثبات حكمه للمشكوك لانه من قبيل التمسك بعموم العام لما يشك فى كونه من مصاديقه و فى جواز التمسك بعموم العام فيه خلاف و التحقيق فيه هو عدم الجواز فيما إذا كان المخصص لفظيا و جوازه فيما إذا كان لييا و كيف كان فالأقوى عندنا هو الحكم بالطهارة فى مفروض الكلام لأجل عدم العموم الذى يثبت به نجاسة كلما يسمى بالدم أولا و عدم جواز التمسك به على تقدير ثبوته لكون التمسك به من قبيل التمسك بالعموم للشبهة المصدقية للخاص ثانيا.

الثانى الشىء الأحمر الذى يشك فى انه دم أولا، لا إشكال فى كونه محكوما بالطهارة لكون المورد من قبيل الشبهة المصدقية للعام من غير اشكال و هذا ظاهر.

الثالث لو علم بكونه دم حيوان معلوم كالحية مثلا- و شك فى كونه مما له نفس سائلة حتى يكون دمه نجسا أو لا حتى يكون طاهرا.

الرابع لو شك في كونه دم ماله نفس سائلة كالغنم أو مالا نفس له كالسمك والحكم في هذين الأخيرين هو الطهارة لكون المورد من قبيل الشك في مصداق العام بناء على المختار من عدم العموم و من موارد الشك في مصداق الخاص مع كون دليل المخصص لفظيا الذي لا يجوز فيه التمسك بالعموم عندنا بناء على عموم نجاسة الدم.

الخامس إذا شك في الدم المتخلف في كونه من القسم الطاهر أو النجس فلا يخلو عن أنحاء يختلف أحكامها

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٦٧

الأول ان يعلم كونه من المتخلف بعد خروج المتعارف و يشك في طهارته من جهة الشك في كونه من المتخلف في العروق أو الجزء المأكول أو أنه من المتخلف في الجزء الغير المأكول كالطحال مثلا- بناء على ما قويناه من نجاسة ما يكون في الجزء الغير المأكول فعلى القول بعدم نجاسة الدم ما دام في الباطن و لم يظهر لا مجرى لاستصحاب بقاء نجاسته لانه قبل الذبح لم يكن نجسا و بعد الذبح لم يعلم بنجاسته حيث انه مشكوك من أول الأمر و بعبارة أخرى ليس للمستصحب حالة سابقة متيقنة حتى يحكم ببقائها بالأصل لا في حال الحيوة و لا بعد الذبح لأنه في حال الحيوة لم يكن نجسا لكونه في الباطن و بعد ذبحه لم يعلم بنجاسة هذا الدم حتى يحكم ببقاء نجاسته بالأصل.

و هل يحكم عليه (ح) بالنجاسة أو بالطهارة وجهان مبنيان على عموم الدليل على نجاسة الدم و خروج الدم المتخلف عن العموم بالمخصص اللبي و هو الإجماع أو عدم ثبوت العموم أو ثبوته مع كون خروج الدم المتخلف عنه بالمخصص اللفظي فعلى الأول أعنى البناء على العموم مع كون خروج الدم المتخلف بالمخصص اللبي يحكم بالنجاسة و على الثاني أعنى البناء على عدم ثبوت العموم أو ثبوته مع خروج الدم المتخلف بالمخصص اللفظي يحكم بالطهارة جريا على قاعدتها اما لعدم العموم أو لكون الشبهة في مصداق الخاص مع كون المخصص لفظيا و الأقوى هو الأول لما عرفت من ثبوت عموم الدليل على نجاسة دم ماله نفس سائلة و خروج الدم المتخلف عنه بالإجماع.

هذا كله بناء على عدم نجاسة الدم ما دام كونه في الباطن و بناء على نجاسته و طهره بخروج المتعارف منه كما يعد خروج المتعارف منه من مطهرات المتخلف منه يصح استصحاب نجاسته فيما لم يكن الدم من موارد العلم الإجمالي من غير اشكال و فيما إذا كان من موارد كما إذا اشتبه الطاهر بالنجس يقع التعارض بين الأصلين حيث يعلم بتبدل أحدهما عما كان عليه من النجاسة و صار طاهرا فأصالة بقاء النجاسة في كل واحد منهما تعارض مع أصالة بقائها في الآخر فتساقطان بالمعارضة و في طهارته و نجاسته (ح) الوجهان المتقدمان.

و لكن التحقيق هو المنع عن اجراء الاستصحاب هنا في نفسه لا سقوطه بالمعارضة و ذلك لكون المقام من قبيل ما كان أطراف العلم الإجمالي فيه معنونا بغير عنوان أحدهما

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٦٨

فإنه لا يجرى فيه الاستصحاب كما إذا كان أنا أحدهما من زيد و الآخر من عمر و نجسين ثم علم بطهارة إناء زيد و اشتبه إناءه بإناء العمر و الباقي على نجاسته فإنه لا يجرى الاستصحاب في إناء المشتبه بإناء العمر و لو مع قطع النظر عن المعارضة.

و السر فيه انه على تقدير كونه من زيد مما يقطع بطهارته و على تقدير كونه من عمر و مما يقطع بنجاسته و هذا القطع المتحقق على كل تقدير مانع عن جريان الاستصحاب لان المستصحب لا بد من ان يكون على كل تقدير مشكوكا و وجه كون المقام من هذا القبيل ظاهر حيث ان الدم الموجود في الجزء المأكول و الجزء الغير المأكول كانا كلاهما نجسين قبل الذبح و بعد خروج المتعارف منه بالذبح طهر المتخلف منه في الجزء المأكول و بقي المتخلف منه في الجزء الغير المأكول على نجاسته و صار الطاهر منهما بهذا العنوان (اعنى بعنوان كونه متخلفا في الجزء المأكول) معلما ثم اشتبه بالموجود في الغير المأكول فهو

على تقدير كونه فى الجزء المأكول مما يقطع بطهارته و على تقدير كونه مما فى الجزء الغير المأكول مما يقطع بنجاسته فىكون مثل إناء زىء الطاهر المشتهب بآناء العمر و كما هو واضح النحو الثانى ان يشك فى طهارته من جهة الشك فى خروج المتعارف و الحكم فىه هو النجاسة استنادا إلى أصالة عدم خروج المتعارف لكون خروج المتعارف مسبقا بالعدم و لكن المصنف (قده) احتمل التفصیل فى هذا القسم بین ما كان الشك فى الخروج من جهة الشك فى رد النفس فحكم فىه بالطهارة مستندا إلى أصالة عدم الرد و بین ما كان الشك فىه فى الخروج من جهة الشك فى كون رأسه على علو فحكم فىه بالنجاسة لأصالة عدم خروج المتعارف و لا وجه لهذا التفصیل لفساد التمسك بأصالة عدم الرد إذ هى لا تثبت كون الدم المشكوك من المتخلف بعد خروج المتعارف الا بالأصل المثبت.

فان قلت إثبات كون المشكوك من المتخلف بأصالة عدم خروج المتعارف أيضا متوقف على الأصل المثبت (قلت) عدم كون المشكوك من المتخلف لیس من اللوازم المترتبة على عدم خروج المتعارف بل هو نفس مؤداه ضرورة ان عدم خروج المتعارف عبارة عن كون الموجود مما يخرج بالمتعارف و بعبارة أخرى نجاسة المتخلف اعنى الدم الموجود فى الحيوان من آثار عدم خروج المتعارف كما ان طهارته من آثار خروجه فكما ان ترتب طهارته على

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٦٩

خروج المتعارف شرعى كك ترتب نجاسته على عدم خروج المتعارف شرعى فكما يثبت بخروج المتعارف طهارة المتخلف شرعا كك يثبت بعدم خروجه نجاسته و هذا واضح.

الثالث ان يشك فى كونه من المتعارف أو المتخلف و الحكم فىه هو الطهارة لقاعدتها و لا مجرى للاستصحاب هاهنا مطلقا سواء بنينا على طهارة الدم فى الباطن أم لا اما على الأول فواضح حيث لا حالة سابقة للنجاسة (ح) و اما على الثانى فلتردد هذا الدم بین كونه مما يقطع بطهارته (على تقدير كونه من المتخلف) أو يقطع بنجاسته (على تقدير كونه من الخارج المتعارف) فيصلير نظير الإناء الطاهر لزيد المشتهب بالإناء النجس للعمرو.

الرابع ان يشك فى كونه من المتخلف فى الحيوان المأكول لحمه كالغنم أو فى غير المأكول لحمه كالارنب مثلا و الحكم فىه هو الطهارة لقاعدتها الأعلى القول بعموم الدليل على نجاسة الدم مع خروج الدم المتخلف عنه بالمخصص اللبى. الخامس ان يشك فى تنجس الدم المتخلف بواسطة الشك فى رد النفس و ارتجاع الخارج برده و الأصل فىه هو الطهارة لاستصحاب عدم الملاقاة و هذا ظاهر.

[مسألة ٨- إذا خرج من الجرح أو الدملى شىء اصفر يشك فى انه دم أم لا، محكوم بالطهارة]

مسألة ٨- إذا خرج من الجرح أو الدملى شىء اصفر يشك فى انه دم أم لا، محكوم بالطهارة و كذا إذا شك من جهة الظلمة انه دم أم قیح و لا يجب عليه الاستعلام.

و ذلك لكون الشبهة فى كلا الفرضين موضوعية التى لا يجب فىها الاحتياط باتفاق من المجتهدين و الأخباریین كما لا يجب فىها الاستعلام لعدم وجوب الفحص فىها بالإجماع لكن فىما يعد فحصا و اما ما يكون خارجا عن الفحص موضوعا كالنظر إلى الأفق ممن يكون على السطح لمشاهدة الهلال أو الصبح الخارج عن الفحص موضوعا فهو واجب فى الشبهة الموضوعية.

[مسألة ٩- إذا حك جسده فخرجت رطوبة يشك فى أنها دم أو ماء اصفر يحكم عليها بالطهارة]

مسألة ٩- إذا حك جسده فخرجت رطوبة يشك في أنها دم أو ماء اصفر يحكم عليها بالطهارة.
و هذا أيضا من موارد الشبهة الموضوعية التي يرجع فيها إلى قاعدة الطهارة.

[مسألة ١٠- الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر]

مسألة ١٠- الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر إلا
مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٧٠
إذا علم كونه دما أو مخلوطا به فإنه نجس إلا إذا استحال جلدا
حكم الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح إذا علم بعدم كونه دما واضح و مع الشك فى كونه دما يحكم عليه بالطهارة لكونه
من الشبهة الموضوعية و مع العلم بكونه دما أو مخلوطا بالدم لا بنحو يكون الدم مستهلكا يحكم عليه بالنجاسة و مع استحالته
جلدا يحكم عليه بالطهارة بالاستحالة فيما إذا علم كونه دما بلا- اشكال و فى المخلوط به بناء على ما هو الأقوى من طهر
المتنجس أيضا بالاستحالة كالنجس.

[مسألة ١١- الدم المراق فى الامراق حال غليانها نجس منجس]

مسألة ١١- الدم المراق فى الامراق حال غليانها نجس منجس و ان كان قليلا مستهلكا و القول بطهارته بالنار لروايه ضعيفة
ضعيف.
اما انه نجس فلعدم ما يوجب طهره من الاستحالة لعدم صدق الاستحالة بالغليان و اما انه منجس فلقاعدته تنجس الشئ بملاقاته
مع النجاسة برطوبة مسرية و القول بطهارته محكى عن المفيد و الديلمى مطلقا من غير تقييدهما بالقليل منه و عن نهاية
الشيخ و عن ابى الصلاح مع تقييدهما بالقليل و المحكى عن الديلمى عدم الفرق بين الدم و بين غيره من النجاسات. فى
عدم كونه منجسا ثم ان قول المصنف (قده) و القول بطهارته (أى طهارة الدم) بالنار لروايه ضعيفة ضعيف ليس على ما ينبغى إذ
ليس قائل بطهارة الدم بالنار بل القائل يقول بطهارة المرق المتنجس بالدم بسبب ذهاب الدم و هلاكه بالغليان. قال المحقق فى
كتاب الأطعمة و الأشربة من الشرائع: (و لو وقع قليل من دم نجس كالأوقية فما دون فى قدر و هى تغلى على النار قيل حل مرقها
إذا ذهب الدم) كما ان الوارد من الاخبار ليس خيرا واحدا لكى يعبر عنه بروايه ضعيفة بل هاهنا روايتان.
إحداهما صحيحة و هى صحيحة الأعرج عن الصادق (ع) و فيها سئلته عن قدر فيها جزور وقع فيها أوقية من دم أ يؤكل قال (ع)
نعم النار تأكل الدم.

و الأخرى خبر زكريا ابن آدم و فيه سئلت الرضا عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت فى قدر فيه لحم و مرق كثير قال (ع) يهراق
المرق أو يطعمه أهل الذمة أو الكلاب و اللحم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٧١

اغسله و كله قلت فان قطر فيه الدم قال (ع) الدم تأكله النار إنشاء الله تعالى. اللهم الا ان يريد من الرواية جنسها لكى لا تنافى
تعددتها لكن يبقى سؤال اتصافها بالضعف مع كون إحداها صحيحة.

و كيف كان فالقول بالطهارة ضعيف شاذ معرض عنه عند الأصحاب و مخالف مع عموم ما يدل على تنجس ملاقى النجس و

فقد ما يوجب طهره في المقام والخبر الأول و ان كان صحيحا لكنه لا يصلح لان يخصص به عموم انفعال ملاقي النجس لمكان الاعراض عن العمل به و ما ذكره الديلمي من التعميم لسائر النجاسات مردود عليه بالإجماع و بالخبر الثاني الذي حكم فيه بإهراق المرق بوقوع الخمر و التبيد فيه كما ان مقتضى العمل بالخبرين اختصاص الحكم بالدم القليل حيث ان مفروض السؤال في الخبر الأول هو وقوع الأوقية من الدم في القدر التي فيها جزور و في الثاني عن قطرة من الدم فلا وجه لما عن المفيد و الديلمي من ترك التقييد بالقليل. و مع إعراض الأصحاب عن العمل بالخبرين و مخالفتهم للعمومات و ضعف الخبر الثاني حتى أسند القميون بعض رواته الى الغلو و وضع الأحاديث لا حاجة الى توجيهها بما عن كاشف اللثام حيث قال بأن شيئا منهما لا يدل على جواز الأكل قبل الغسل و انما ذكر فيهما ان النار تأكل الدم دفعا لتوهم السائل عدم جواز أكل ما فيه من اللحم و ان غسل بتوهم ان الدم ثخين يبعد ان تأكله النار فهو ينفذ في اللحم فلا يجدي الغسل (انتهى) مع ما في هذا التوجيه من البعد لعدم ملائمة مع إطلاق الجواب بالنسبة إلى المرق و اللحم في السؤال عن الدم خصوصا بقرينة وقوعه بعد التفصيل في الجواب عن سؤال الخمر و التبيد و أبعاد منه حمل الدم على الطاهر منه كما عن العلامة لعدم استقامته مع التعليل بقوله (ع) ان الدم تأكله النار.

نعم لا بأس بحملها على التقية لموافقتهما مع بعض روايات العامة و يرشد اليه تضمنها للتعليل المحتمل كونه منه على وجه الإقناع و كيف كان فالمسألة كادت ان تكون واضحة و الحمد لله تعالى.

[مسألة ١٢- إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً في بدنه أو بدن حيوان]

مسألة ١٢- إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً في بدنه أو بدن حيوان فان لم يعلم ملاقاته للدم في الباطن فظاهر و ان علم ملاقاته لكنه خرج نظيفاً فالأحوط الاجتناب.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٧٢

لا إشكال في الحكم بالطهارة مع عدم العلم بالملاقاة و ذلك لاستصحاب عدم الملاقاة و استصحاب الطهارة و قاعدة الطهارة و ان كان الجارى من هذه الأصول هو استصحاب عدم الملاقاة الذي هو أصل موضوعى حاكم على استصحاب طهارة ما يشك في ملاقاته مع النجس الذي هو أصل حكمى كحكومة الاستصحاب الذي هو من الأصول المحرزة على أصالة الطهارة التي هي من الأصول الغير المحرزة كما لا إشكال في نجاسته لو خرج متلطخاً بالدم. و لو خرج نظيفاً مع العلم بملاقاته مع الدم في الباطن فيكون من صغريات ما كان النجس في الباطن الذي لا يظهر بالحس كالامعاء و العروق و لاقاه شىء من الخارج كماء الحقنة و الإبرة و الأقوى فيه طهارة ملاقيه لانصراف عمومات تنجس الملاقي عنه و كون النجس في الباطن كالمعدوم من جهة أحكام نفسه و قد تقدم تفصيل الكلام في ذلك في المسألة الاولى من أحكام البول و الغائط.

[مسألة ١٣- إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته]

مسألة ١٣- إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته بل جواز بلعه نعم لو دخل من الخارج دم في الفم فاستهلكه فالأحوط الاجتناب عنه و الاولى غسل الفم بالمضمضة و نحوها إذا لاقى ماء الفم مع الدم الخارج من بين الأسنان يكون من صغريات ما كان الملاقي و الملاقي كلاهما من الباطن و قد مر في

المسألة الأولى من أحكام البول و الغائط ان الحكم فيه هو الطهارة لانصراف أدلته تنجس الملاقي عنه و لم ينقل فيه خلاف بل المنقول فيه هو عدم الخلاف و مع عدم استهلاكه يحرم بلعه لكونه من الخبائث و مع استهلاكه لا- حكم له من حيث الحل و الحرمة لمكان الاستهلاك.

و لو دخل من الخارج دم في الفم فاستهلك فيه يكون من صغريات ما كان الملاقي بالكسر من الباطن و النجس الملاقي بالفتح من الخارج و الحكم فيه هو نجاسة ما في الباطن بملاقاته مع ما يرد عليه من النجس من الخارج و لكنه يظهر بزوال عين النجاسة عنه اما تنجسه بالملاقاة فلعوموم ما يدل على تنجس الملاقي بملاقاته مع النجاسة من غير مخصص في المقام و لا ما يوجب الانصراف و اما طهره بزوال عين النجاسة عنه فقد ادعى عليه الاتفاق بل قيل انه من ضروريات الدين. و يدل عليه صحيح صفوان عن الصادق عليه السلام في رجل شرب الخمر فأصاب ثوبى من بصاقه فقال عليه السلام ليس بشيء. و هو و ان كان قابلا للحمل على عدم تنجس الفم بملاقاة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٧٣

الخمر لكى يكون مخصصا للعمومات الدالة على تنجس الشيء بملاقاته مع النجاسة لكنه قابل للحمل على طهر الباطن بزوال عين النجاسة عنه و مع الدوران بين الاحتمالين يكون الثانى هو المتعين لتيقن طهر الباطن بعد زوال العين عنه اما من جهة عدم تنجسه رأسا أو من جهة حصول طهره بزوال العين عنه و اما احتمال كون نفى البأس من جهة عدم نجاسة الخمر لكى يكون الخير من الاخبار الدالة على طهارة الخمر فبعيد عن مسأغ الخير جدا ضرورة كون المفروض من السؤال عن البصاق بعد الفراغ عن نجاسة الخمر كما هو واضح و قول المصنف (قده) و الاولى غسل الفم بالمضمضة و نحوها مما لم يعلم له وجه يعتد به فى مفروض الكلام و هو ما كان النجس من الخارج و ملاقيه من الباطن نعم فيما إذا كان النجس من الباطن و ملاقيه من الخارج كبقايا الغذاء الملاقي مع الدم الخارج بين الأسنان ذكروا فى تطهيره المضمضة و هو كك لان الحكم فيه هو نجاسة الملاقي لعموم ما يدل على تنجس الملاقي بالملاقاة و عدم ما يوجب الانصراف و ان طهر بمطهر غيره و المضمضة من المطهرات قال الشهيد الثانى (قده) فى الروضة عند شرح قول الشهيد (قده) (و تطهر العين و الأنف و الفم باطنها و كل باطن بزوال العين) و لا يظهر بذلك اى بزوال العين ما فيه من الأجسام الخارجة عنه كالطعام و الكحل الى ان قال و طهر ما يتخلف فى الفم من بقايا الطعام و نحوه بالمضمضة مرتين على ما اختاره المصنف من العدد و مرة فى غير نجاسة البول على ما اخترناه انتهى.

[مسألة ١٤- الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن ان لم يستحل و صدق عليه الدم نجس]

مسألة ١٤- الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن ان لم يستحل و صدق عليه الدم نجس فلو انخرق الجلد و وصل الماء اليه تنجس و يشكل معه الوضوء أو الغسل فيجب إخراجه ان لم يكن حرج و معه يجب ان يجعل عليه شيئا مثل الجبيرة فيتوضأ أو يغتسل هذا إذا علم انه دم منجمد و ان احتمل كونه لحما صار كالدم من جهة الرض كما يكون كك غالبا فهو طاهر

لا يخفى انه مع صدق الدم على الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد و عدم استحالته لا إشكال فى حكمه و لا اشكال معه فى الوضوء أو الغسل إذ مع عدم انخرق الجلد و عدم ظهور الدم بالانخرق يجب عليه غسل ظاهر الجلد و لا شيء عليه و مع انخرقه و ظهور الدم يتنجس الماء بوضوءه اليه و لا يصح معه الوضوء أو الغسل لنجاسة المحل به و نجاسة الماء

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٧٤

المستعمل في الوضوء أو الغسل بملاقاته معه لو كان قليلا- و كونه حاجبا مانعا عن وصول الماء الى تحته فيجب إخراجه بعد انخراق الجلد لو أمكن و مع الحرج في إخراجه يجب عليه الجبيرة فيتوضأ أو يغتسل مثل الجبيرة بناء على وجوب الجبيرة في الجرح المكشوف كما يجب في المغطى منه و كيف كان فلا اشكال معه في الوضوء أو الغسل. و ما في مستمسك العروة من وجه الاشكال من احتمال وجوب غسل ما تحته و هو حائل بعيد إذ مع عدم الانخراق لا إشكال في الاكتفاء بغسل ظاهر الجلد و مع الانخراق لا- إشكال في عدم جواز الاكتفاء بغسل الدم فإنه مع صدق الدم عليه و ظهوره بالانخراق يجب ازالته و غسل ما تحته مع إمكانه قطعاً. و يمكن ان يكون مراد المصنف (قده) من الاشكال هو حصول المشقة في الوضوء أو الغسل مع انخراق الجلد للاحتياج إلى إزالته الموجبة للحرج غالباً.

هذا كله فيما إذا علم انه دم منجمد و اما مع احتمال ان يكون لحما صار من جهة الرض كالدم فهو من حيث الطهارة و النجاسة محكوم بالطهارة للشك في كونه دماً فتكون الشبهة فيه موضوعية و من حيث الاكتفاء بغسله أو مسحه في الوضوء أو الغسل أو وضع شيء عليه و المسح عليه جبيرة بناء على وجوب الجبيرة في الجرح المكشوف يجب إخراجه لو لم يكن حرج و مع الحرج يجب الجمع بين غسله أو مسحه و بين وضع شيء عليه و المسح على الجبيرة و ذلك لدوران الأمر بين وجوب إزالته أو غسله أو مسحه مع إمكان إزالته أو وضع شيء عليه مع عدم إمكان إزالته للعلم الإجمالي بوجوب إيصال الماء الى تحته أو الاكتفاء بغسله أو مسحه مع إمكان إزالته و مع عدم إمكانها بجواز الاكتفاء بغسله أو مسحه أو وضع شيء عليه كما لا يخفى.

[السادس و السابع الكلب و الخنزير البريان دون البحري منهما]

السادس و السابع الكلب و الخنزير البريان دون البحري منهما و كذا رطوباتهما و اجزائهما و ان كانت مما لا تحله الحيوة كالشعر و العظم و نحوهما و لو اجتمع أحدهما مع الآخر أو مع آخر فتولد منهما ولد فان صدق عليه اسم أحدهما تبعه و ان صدق عليه اسم احد الحيوانات الآخر أو كان مما ليس له مثل في الخارج كان طاهراً و ان كان الأحوط الاجتناب عن المتولد منهما إذا لم يصدق عليه اسم احد الحيوانات الطاهرة بل الأحوط الاجتناب عن المتولد

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٧٥

من أحدهما مع طاهر إذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر فلو نرى كلب على شاة أو خروف على كلبه و لم يصدق على المتولد منهما اسم الشاة فالأحوط الاجتناب عنه و ان لم يصدق عليه اسم الكلب.

في هذا المتن أمور: الأول لا- إشكال في نجاسة الكلب و الخنزير البريين. و على نجاسة الخنزير نطق الكتاب الكريم قال الله سبحانه «إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ» حيث ان في مقابلة لحم الخنزير بالميتة دلالة على ان نجاسته ليست لمكان كونه ميتة بل انما هو رجس بعنوان كونه لحم الخنزير هذا الا انه يقع الكلام في معنى الرجس. و في كونه بمعنى النجس المراد في المقام تأمل ظاهر.

و الاخبار المستفيضة دلالة على نجاستهما و في بعضها الحلف بالله على نجاسة الكلب ففي خبر صفوان سئل الصادق عليه السلام عن سؤر السنور الى ان قال قلت له الكلب قال لا- قلت أليس هو سبع قال لا و الله انه نجس لا و الله انه نجس، و في صحيح البقباق قال سئل الصادق عليه السلام عن فضلة الهرة و الشاة الى ان قال حتى انتهيت الى الكلب فقال رجس نجس، و غير ذلك من الاخبار و قد ادعى على نجاستهما الإجماع في لسان غير واحد من الأصحاب بل عد نجاستهما من ضروري المذهب و ان عليها أكثر أهل الخلاف.

و لم يذهب منا أحد إلى الخلاف الا انه وردت عدّة من الروايات الدّالة بظاهاها على الخلاف فهي مطروحة أو مأولة كصحيح ابن مسكان عن الصادق (ع) عن الوضوء بماء ولغ الكلب فيه و السنور أو شرب منه جمل أو دابة أو غير ذلك أ يتوضأ منه أو يغتسل قال نعم الا- ان تجرد غيره فتنزه عنه. و حملة الشيخ (قده) على ما إذا كان الماء كثيرا و لا بأس به كما يرمى اليه كون السؤال عن ماء يكون معرضا لولوج الكلب و السنور فيه و شرب الجمل و الدابة و غير ذلك منه و هو لا يكون الا كثيرا زائدا عن الكر بل الأكرار و يعضده خبر ابي بصير عن الصادق (ع) و فيه و لا تشرب من سؤر الكلب الا ان يكون حوضا كبيرا يستسقى منه.

و صحيح ابن ابي عمير و فيه سئلت الصادق (ع) عن جلد الخنزير أ يجعل دلوا يستقى به قال (ع) لا بأس. و حمل على قصد استعمال الماء فيما لا يشترط فيه الطهارة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٧٦

كسقى الدواب و البساتين فيدل على جواز الانتفاع بجلد الميتة فيما لا يشترط فيه الطهارة. و حملة فى الحدائق على ارادة نفى البأس عن البئر التى يستسقى منها و انها لا تنجس بذلك و هو و ان لا يخل عن بعد فى مساق ذاك الخبر لكن يؤيده خبر حسين بن زرارة عن الصادق (ع) قال قلت له جلد الخنزير يجعل دلوا يستسقى به من البئر يشرب منها فقال (ع) لا بأس.

و خبر زرارة عن الصادق (ع) قال سئلت عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستسقى به الماء من البئر هل يتوضأ من ذلك الماء قال (ع) لا- بأس. و ظاهره هو نفى البأس عن ماء الدلو من جهة توهم تنجسه بتقاطر ما على الحبل من الماء عليه فيكون ما فى الدلو محكوما بالطهارة ظاهرا و مع الغض عن ذلك فهو يدل على مذهب المرتضى من طهارة مالا تحله الحيوة من الخنزير لا على طهارة الخنزير مطلقا و مع تسليم ظهوره فى طهارته فهو مطروح.

الثانى المشهور على اختصاص الحكم بالنجاسة على؟؟؟ بالبريين من الكلب و الخنزير و الحكم بطهارة البحرين منهما و ذلك لمنع صدق اسم الكلب أو الخنزير عليهما حقيقة بدعوى كون البحرى منهما طبيعة أخرى تغاير طبيعة البرى منهما تشابهها فى الصورة كالإنسان البحرى فيكون إطلاق الاسم عليها من باب المجاز أو الاشتراك اللفظى، و لدعوى انصراف لفظ الكلب و الخنزير إلى البرى منهما لو سلم صدقهما على البحرى منهما حقيقة، مضافا الى دلالة صحيح ابن الحجاج و فيه قال سئل أبا عبد الله رجل و انا عنده عن جلود الخنزير فقال (ع) ليس بها بأس فقال الرجل جعلت فداك انها فى بلادى و انما هى كلاب تخرج من الماء فقال (ع) إذا خرجت من الماء تعيش خارجة من الماء فقال الرجل لا قال (ع) لا بأس. و عن طهارة الشيخ الأكبر (قده) استفادة طهارة الخنزير البحرى منه أيضا نظرا الى التعليل و ما افاده و ان لا- يخلو عن التأمل حيث يمكن ان يقال باختصاص التعليل بخصوص كلب الماء فلا يتعدى منه الى غيره لكن طهارة الخنزير المائى ح يثبت مضافا الى عدم الدليل على نجاسته بعد دعوى الانصراف المتقدم بعدم القول بالفصل هذا. و لكن المحكى عن الحلّى هو القول بنجاسة البحرين منهما أيضا و استقر به العلامة فى محكى المنتهى و تردد فيه الشهيد فى محكى البيان و استدلل له بصدق اسم الكلب و الخنزير عليهما و إطلاق ما دل على نجاستهما. و فى كليهما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٧٧

اي صدق الاسم و إطلاق ما دل على نجاستهما ما لا يخفى.

الثالث لا- فرق فى نجاسة الكلب و الخنزير بين مجموعهما و بين اجزائهما و رطوباتهما و ذلك للإجماع على نجاسة الجميع و دلالة النصوص على نجاسة رطوبة الكلب و لعابه ففى صحيحة الفضل بن العباس قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله و ان مسه جافا فصب عليه الماء، و رواية شريح عن الصادق (ع) و فيها انه سئل عن سؤر الكلب

يشرب منه أو يتوضأ قال (ع) لا قلت أ ليس هو سيع قال لا والله انه نجس والله انه نجس، و دلالة خبر خيران الخادم على نجاسة لحم الخنزير وفيه قال كتبت الى الرجل اسئله عن الثوب يصيبه الخمر و لحم الخنزير أ يصلى فيه أم لا فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه فقال بعضهم صل فيه فان الله انما حرم شربها و قال بعضهم لا تصل فيه فكتب (ع) لا تصل فيه فإنه رجس.

و لا فرق فى أجزاءهما بين ما تحله الحيوة و ما لا تحله كما عليه المعظم لإطلاق الأخبار الدالة على نجاستهما الشامل لما لا تحله الحيوة منهما، و إطلاق وجوب غسل ما لاقاهما و خصوص خبر سلمان الإسكاف الأمر بغسل اليد بملاقاة شعر الخنزير و فيه عن شعر الخنزير يخرز به قال (ع) لا بأس به و لكن يغسل يده إذا أراد ان يصلى، خلافا للمحكى عن المرتضى حيث يقول بطهارة شعرهما بل و سائر ما لا تحله الحيوة منهما ناسبا ذلك الى مذهب الأصحاب مستدلا عليه بالإجماع و هو نادر و دعواه الإجماع مردود إذ لم يسبقه أحد الى ذلك القول الا جده الناصر على ما حكى عنه فيكون مراده من الإجماع الإجماع على القاعدة كما هو الدأب فى غالب دعواه الإجماع بتخيل ان ما لا تحله الحيوة ليس من الاجزاء و الإجماع قائم على طهارة ما ليس من اجزائهما. و يؤيد ذلك انه قال فى جملة من كلامه: «و ليس لأحد ان يقول ان الشعر و الصوف من جملة الكلب و الخنزير و هما نجسان و ذلك لانه لا يكون من جملة الحى إلا ما تحله الحيوة و ما لا تحله الحيوة ليس من جملته و ان كان متصلا» انتهى. و على هذا فيرده المنع من عدم عدّ الأجزاء التى لا تحله الحيوة اجزاء عرفا. و اما الحكم بطهارة ما لا تحله الحيوة من الميتة فلعدم صدق الميتة عليها لان اجزاء الميتة لا بد من ان تكون ميتة اى ذا روح خرج عنه الروح و هذا بخلاف ما لا تحله الحيوة من الكلب و الخنزير فإنه يعد من اجزائهما مع ان القول بطهارة ما لا تحله

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٧٨

الحيوة من الميتة انما هو لأجل ورود النص على طهارته فلا يقاس بما لا تحله الحيوة من الكلب و الخنزير و قد سبق الكلام فى هذا الفرع فى أبحاث الميتة أيضا.

الرابع لو اجتمع أحدهما مع الآخر أو مع آخر فلا- يخلو عن أقسام لانه اما يكون المتولد منهما بان اجتمع الكلب مع الخنزير أو يكون من أحدهما و طاهر فعلى الأول فاما يكون الولد تابعا لأحدهما فى الاسم بان يسمى كلبا أو خنزيرا أو يباينهما فى الاسم و على تقدير المباينة فاما ان يصدق عليه اسم حيوان طاهر كان يسمى أرنا مثلا أو لا يصدق و عدم صدق اسم طاهر عليه اما يكون لأجل أنه حيوان لا نظير له أو من جهة كون بعضه كالكلب و بعضه الأخر كالخنزير كان يكون من رأسه الى صدره كلبا و من صدره الى ذنبه خنزيرا و على الثانى أى ما يكون متولدا من أحدهما و طاهر فاما يكون تابعا للظاهر منهما أو للنجس أو تابعا لحيوان ثالث طاهر أو نجس أو لا يصدق عليه اسم حيوان اما من جهة تركيبه من أبويه أو انه مما لا نظير له و حكم هذه الأقسام انه لا إشكال فى نجاسة المتولد منهما ان كان تابعا لأحدهما فى الاسم أو باينهما مع صدق اسم أحدهما على بعضه و اسم الأخر على بعضه الأخر اما الأول فواضح لمكان صدق الاسم و اما الثانى فلعدم خروجه عنهما و ان كان لا يصدق عليه اسم أحدهما معينا فلا يقال انه كلب أو خنزير لكن يكفى فى نجاسته كونه ببعضه كلبا و ببعضه خنزيرا و ان كان لا يخلو عن اشكال بناء على كون المناط فى النجاسة صدق الاسم المتحقق فيما يتحقق فيه الصورة النوعية من أحدهما المفقودة فى المقام.

و لو باينهما فى الاسم و لم يصدق عليه اسم طاهر أيضا من جهة انه لا نظير له فالمحكى عن جماعة هو القول بنجاسته و استدلاله بأصالة بقاء نجاسته الثابتة له فى حال كونه جزء لهما، و بدعوى القطع بعدم خروجه عنهما و كون مباينته معهما صورية فلا يقدح عدم صدق الاسم لان دوران الاحكام مدار الأسماء انما هو لكشفها عن حقائق المسميات المفروض كشفها فى المقام قطعا و لو لم يصدق الاسم لا لأن للتسمية بمجرد دخولها فى الحكم، و بتفتيح المناط لعدم الفرق عند أهل الشرع بين المتولد من كلبين أو خنزيرين أو من الكلب و الخنزير و يعضده الحكم بنجاسة المتولد من الكافرين حيث يفهم منه سراية النجاسة منهما اليه

مع عدم صدق عنوان الكافر عليه. و نوقش في الجميع بالمنع عن اجراء الاستصحاب لعدم صدق الجزء عليه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٧٩

حال كونه في رحم امه و لا- يمكن استصحاب نجاسته الثابتة له حال كونه منيا أو علقته لأنها ارتفعت بارتفاع موضوعها فليس لنجاسته حالة سابقة متيقنة حتى يثبت بالأصل، و بان الظاهر من تبعية الأحكام للأسماء دورانها مدار صدق اسم الموضوع و مع عدم صدق الاسم يرتفع الحكم قطعاً و مع الشك يكون المرجع هو قاعدة الطهارة لو لم يكن أصل موضوعي حاكم عليه، و بان ما ذكر من تنقيح المناط أشبه بالقياس من تنقيح المناط فالأوجه (ح) هو الحكم بالطهارة كما عليه جملة من الأصحاب بل هو المنسوب الى ظاهرهم لكن الاحتياط مما لا ينبغي تركه كما عليه المصنف في المتن لقوة الوجه الثاني كما لا يخفى.

و لو باينهما في الاسم مع صدق اسم حيوان طاهر عليه فالمحكي عن إطلاق الذكري و الروض و جامع المقاصد هو القول بالنجاسة و يمكن ان يستدل له بالاستصحاب المتقدم و بدعوى القطع المذكور اعنى القطع بعدم خروجه عنهما و ان صدق عليه اسم حيوان طاهر و ذلك لكون أخذ صدق الاسم في الموضوع على وجه الطريقية و لكن الأقوى هو الطهارة لمنع الاستصحاب كما تقدم و منع الدعوى المذكورة مضافاً الى إطلاق دليل طهارة الحيوان الذي يصدق عليه الشامل له قطعاً.

و بعبارة أوضح الحكم بالطهارة فيما لا نظير له كان ناشياً عن عدم الدليل على النجاسة بعد فرض بطلان الوجوه الثلاثة المتقدمة التي استدل بها على النجاسة و فيما له نظير يكون ناشياً عن الدليل الاجتهادي على الطهارة و هو الدليل الدال على طهارة ما يصدق على هذا المتولد و على فرض تمامية الوجه الثاني من الوجوه المتقدمة يقع التعارض بينه و بين ما يدل على طهارته و ليست دعوى القطع بعدم خروج حقيقته عن حقيقة أبويه أولى من دعوى القطع بعدم خروجه عن حقيقة ذاك الحيوان الطاهر الذي يصدق عليه اسمه مع تلبسه بصورته النوعية هذا و لو انتهى الأمر إلى الاحتياط لكان الاحتياط فيه أضعف من الاحتياط فيما لا- نظير له هذا كله فيما تولد منهما و منه يظهر حكم المتولد من الكلبين أو الخنزيرين مع تباينه معهما في الاسم فإنه أيضاً ما يكون التباين من جهة تركبه من الكلب و الخنزير أو يكون مما لا نظير له أو يصدق عليه اسم حيوان طاهر فالحكم في الأول هو النجاسة مع الاشكال المتقدم من جهة فقد الصورة النوعية و في الأخيرين هو الطهارة كما حكى عن كاشف اللثام لكن

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٨٠

فيما يصدق عليه اسم طاهر مع الاحتياط المتقدم مع التفاوت بينهما في الاحتياط.

و اما المتولد من أحدهما و طاهر فلا إشكال في نجاسته لو كان تابعا لنجسهما في الاسم كعدم الإشكال في طهارته لو كان تابعا لظاهرهما أو باينهما مع صدق اسم طاهر عليه.

و لو باينهما و كان مما لا- نظير له فالأقوى طهارته و ان كان الاحتياط المتقدم جارياً هاهنا أيضاً لبعض الوجوه المتقدمة لكن احتياطاً أضعف من الاحتياط في المتولد منهما إذا صدق عليه اسم حيوان طاهر. و لو صدق على بعضه اسم الطاهر و على بعضه الآخر اسم النجس ففيه اشكال و لا يبعد اختصاص كل قطعة منه بحكمه لو أمكن التفكيك لكنه بعيد في الغاية هذا تمام الكلام في حكم المتولد منهما أو من أحدهما و طاهر من حيث الطهارة و النجاسة.

و اما من حيث الحلية و الحرمة مثلاً- فالأقوى حرمة ما كان أحد أبويه الخنزير و لو كان الآخر طاهراً يحل اكله كالغنم مثلاً و ذلك لفحوى ما يدل على تحريم المرتضع من لبن الخنزيرة حتى اشتد عظمه بلبنه كما في مرفوعة ابن سنان لا تأكل من لحم حمل رضع من لبن خنزيرة، و ما دل على تحريم نسل ذلك الجدى إذا استحفل في الغنم كما في موثق حنان بن سدير و فيه ثم ان رجلاً- استحفله (اي ذاك الجدى الرضيع من لبن الخنزيرة) في غنمه فخرج له نسل فقال عليه السلام اما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقر به و في موثق ابن مسلمة فلا تأكله فإن تحريم نسل الجدى المرتضع من لبن الخنزيرة موجب لتحريم نسله بنفسه من

الغنم بطريق اولى. هذا إذا كان النجس من أحد أبويه خنزيرا و لو كان كلبا فلا يبعد دعوى الحاقه بالخنزير بمناط الأولوية لأن الحكم بحرمة الغنم المتكون من نطفة جدى رضيع من لبن الخنزيرة يوجب الحكم بحرمة المتكون من نطفة الكلب أو المستقر فى رحمة بطريق اولى. و ربما يتمسك لإثبات حرمة بأصالة حرمة اللحم عند الشك فى حرمة و فيه انه لا مستند لهذا الأصل لأنه ان كان الدليل عليه هو أصالة عدم التذكية عند الشك فى قبولها فقد حققنا بالأدلة الاجتهادية قابلية كل حيوان لها الا الكلب و الخنزير و الإنسان و ما لا لحم له من الحيوان مع ان أصالة الحل فى كل حيوان الا ما خرج بالدليل الثابتة بالعمومات تثبت قابليته للتذكية أيضا لملازمة الحلية مع قبول التذكية و كون الأمارات الدالة على الحلية دالة على لازمها كما هو شأن الامارات بخلاف الأصول فأصالة الحل التى هى أصل عملى لا تثبت قابلية المحل

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٨١

للتذكية و مع وجود أصل موضوعى حاكم على أصالة الحل لا- ينتهى الأمر إلى إجرائها و اما عموم الحل الثابت بالدليل الاجتهادى فهو مثبت لعموم قابلية المحل للتذكية المانع عن إجراء الأصل فى عدمها و ان كان المستند هو استصحاب الحرمة الثابتة فى حال الحيوة ففيه انها قد تبدلت قطعا و ان كان المستند هو دعوى حصر المحللات و عدم انحصار المحرمات على ما هو المحكى عن تمهيد القواعد ففيه ما أسلفناه فى أبحاث البول و الغائط فى حكم ما يشك فى حلية لحمه فراجع.

الخامس الأقوى ثبوت النجاسة للكلب مطلقا بجميع اقسامه و لو كان من الصيد لحسنه ابن مسلم عن الصادق عليه السلام فى الكلب السلوقى قال (ع) إذا مسسته فاغسل يدك، خلافا للمحكى عن الصدوق فى خصوص كلب الصيد و هو ضعيف مردود بما تقدم و لم يتعرض المصنف (قده) لهذا الفرع فى المتن.

[الثامن - الكافر بأقسامه]

إشارة

الثامن - الكافر بأقسامه حتى المرتد بقسميه و اليهود و النصارى و المجوس و كذا رطوباته و اجزائه سواء كانت مما تحله الحيوة أو لا- و المراد بالكافر من كان منكرا للالوهية أو التوحيد أو الرسالة أو ضروريا من ضروريات الدين مع الالتفات الى كونه ضروريا بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة و الأحوط الاجتناب عن منكرا لضرورى مطلقا و ان كان لم يكن ملتفتا الى كونه ضروريا و ولد الكافر يتبعه فى النجاسة إلا إذا أسلم بعد البلوغ أو قبله مع فرض كونه عاقلا مميزا و كان إسلامه عن بصيرة على الأقوى و لا فرق فى نجاسته بين كونه من حلال أو من الزناء و لو فى مذهبه و لو كان أحد الأبوين مسلما فالولد تابع له إذا لم يكن عن زنا بل مطلقا على وجه مطابق لأصل الطهارة.

فى هذا المتن أمور يجب ان يبحث عنها:

الأول لا- إشكال فى نجاسة الكافر فى الجملة فى مقابل طهارته على الإطلاق إجماعا محصلا و منقولا و عن التهذيب إجماع المسلمين عليها و عن الفريد البهبانى (قده) ان نجاستهم من ضروريات المذهب حيث يقول ان الحكم بنجاستهم شعار الشيعة يعرفه علماء العامة منهم بل و عوامهم يعرفون ان هذا مذهب الشيعة بل و نسائهم و صبيانهم يعرفون ذلك و جميع الشيعة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٨٢

يعرفون ان هذا مذهبهم فى الأعصار و الأمصار و به صرح أيضا فى الجواهر حيث قال فلا خلاف (ح) يعتد به بيننا بل لعله من

ضروريات المذهب ثم استجود ما حكيناه عن الوحيد (قده). و استدل على نجاستهم بالآية الكريمة و بالأخبار التي تمر عليك في المباحث الآتية.

الثاني في ان الحكم بنجاستهم ثابت على العموم لجميع اقسامهم أو يختص ببعضهم و تفصيل الكلام في ذلك ان الكافر اما يكون من فرق المسلمين أو يكون من غير المنتحلين بهم و هذا الأخير اما كتابي أو غير كتابي فهو بهذا التقسيم على ثلاثة أقسام. الأول غير الكتابي ممن لا ينتحل بالمسلمين كعبدة الأوثان و هم المتيقن مما قام الإجماع على نجاستهم و نقل الإجماع على نجاستهم متواتر.

و استدل على نجاستهم أيضا بالآية المباركة (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ) و الكلام في دلالتها يقع تارة في بيان المراد من المشرك و اخرى في بيان المراد من النجس اما الأول فالمشرك اما مشرك في العبادة كعبدة الأصنام أو مشرك في الصنع و الخلق و القدر المتيقن من مورد الآية هو خصوص المشرك في العبادة لا المطلق منهم بل خصوص عبدة الأصنام منهم الا ان يدعى القطع بعدم اختصاص الحكم بهم بل يعم كل مشرك في العبادة و لو كانوا من عبدة الشمس و القمر و الحيوانات و النباتات من باب تنقيح المناط ثم فوق هذا الشرك هو الشرك في الصنع و فوقه هو إنكار إلهية الإله الحق جلت قدرته و في شمول الآية الكريمة لهما احتمالان و منشأ احتمال الشمول أمران:

أحدهما دعوى تنقيح المناط حيث ان الشرك في العبادة إذا كان منشأ للنجاسة فالشرك في الصنع لمكان اشديته اولى و اولى منه هو إنكار أصل وجود الصانع رأسا و يندفع بمنع الأولوية فإن النجاسة حكم شرعي تعبدى يمكن ان يختص بمورد الشرك في العبادة و ان كان الشرك في الصنع أو إنكار الصانع أشد و أسوء مع إمكان منع أسوئية إنكار وجود الصانع عن الشرك بمرتبته بدعوى كون جعل الشريك له تعالى في المقامين مع الاعتراف بأصل وجوده أشد و أسوء من إنكار أصل وجوده.

و ثانيهما دعوى الإجماع على عدم الفرق بين المشرك في العبادة و بين الآخرين فإذا ثبت نجاسة الأول بالآية يثبت نجاسة الآخرين بعدم القول بالفصل و لا يخفى انه و ان كان حسنا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٨٣

في نفسه الا انه رجوع الى التمسك بالإجماع.

و اما الثاني أعنى المراد من النجس ففي طهارة الشيخ الأكبر (قده) ان النجس (بفتح الجيم) اما مصدر فيكون الحمل كما في زيد عدل و اما صفة مرادفة للنجس بالكسر فيكون افراده مع كونه وصفا على تأويل انهم نوع أو صنف النجس و التأمل في ثبوت الحقيقة الشرعية في النجس في غير محله اما لما ذكرناه من ان النجاسة الشرعية هي القذارة الموجودة في الأشياء في نظر الشارع و اما لدعوى ثبوت الحقيقة الشرعية و اما لوجود القرينة على ارادة المعنى الشرعي و هي حرمة قربهم من المسجد الحرام إذ لا يجب تجنب المساجد عن غير النجس الشرعي إجماعا انتهى. و فيما افاده (قده) نظر فإن للتأمل في ارادة المعنى الشرعي من النجس في الآية المباركة مجالا واسعا و ذلك لعدم ثبوت الحقيقة الشرعية فيه أولا و المنع عما افاده من كون القذارة أمرا واقعا كشف عنها الشارع بل هي مثل الطهارة حكم وضعي مجعول بجعل الشارع حسبا حقق في الأصول و منع كون حرمة قربهم من المسجد قرينة على ارادة المعنى الشرعي و عدم وجوب تجنب المساجد عن غير النجس الشرعي ممنوع و دعوى الإجماع عليه مردود بوجوب تجنب المساجد عن الجنب و الحائض فلعل وجوب تجنب المشركين أيضا يكون من هذا القبيل لمكان خبثهم الباطني و ليس لاحتماله مدفع و معه لا يصح الاستدلال. و كيف كان فالحكم بنجاسة هذا القسم و لو لأجل الإجماع على نجاستهم مما لا ينبغي الريب فيه.

القسم الثاني الكتابي و هم اليهود و النصارى قطعاً و اما المجوس فعدهم من الكتابي لا يخلو عن الاشكال و ان كانوا منهم في

بعض الاحكام لكن إلحاقهم بهم فى بعض الاحكام لا يستلزم اشتراكهم معهم فى جميع أحكامهم فينبغى البحث عن نجاستهم على حدة فنقول الظاهر عدم الإشكال فى نجاستهم لكونهم من المشركين فى مرتبة العبادة و الصنع لعبادتهم للنار كما يظهر من صنع ما يسمونه (آتشكده) فى بلادهم حتى الآن و قولهم بالنور و الظلمة و اليزدان و الاهرمن و جعل الأول منهما مبدء للخيرات و الثانى للشور.

و اما اليهود و النصارى فالمشهور على نجاستهما و استدلل لهم بالإجماع تارة و بالاية الكريمة أخرى و بالأخبار الواردة فى نجاستهم ثالثة.

اما الإجماع و ان استفاض نقله فى غير واحد من العباير بل ادعى انها من ضروريات

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٨٤

المذهب كما عرفته من عبارة الوحيد البهبهانى (قده) لكن الإنصاف ان المحصل منه غير حاصل لنسبة الخلاف الى المفيد و ابن الجنيد من القدماء و الى جماعة من المتأخرين و المنقول منه غير مفيد.

و اما الآيه الكريمة فقد ذكر فى تقريب دلالتها على نجاستهم تارة بإرادة غير المسلم من المشرك و أخرى بكون اليهود و النصارى من المشركين مستشهدا بالاية المباركة «وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ وَ قَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ - الى قوله تعالى - سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ» حيث أسند تعالى إليهم الشرك و نزه ذاته المقدس عنه. و لا يخفى ما فى التقريبين اما الأول فلما تقدم من ان القدر المتيقن من المشركين فى الآيه المباركة هو عبدة الأصنام حتى ان إلحاق غيرهم من عبدة النار و غيرها و غيرهم من فرق الكفار كان بدعوى تنقيح المناط و اما الثانى فلان قول اليهود و النصارى بما قالوا و كفرهم به لا يدرجهم فى المشركين بمعنى الشرك فى العبادة أو الصنع و ان كانوا كافرين بما قالوا و لعنوا به مع ما تقدم من منع ظهور كلمة النجس فى المعنى المعهود فالاية لا دلالة فيها على نجاستهم لا من حيث الموضوع و لا من حيث الحكم.

فالعمدة فيما يدل على نجاستهم هو الاخبار: فمنها موثقة الأعرج عن الصادق عليه السلام فى سؤر اليهود و النصارى أ يؤكل أو يشرب قال عليه السلام لا. و دلالتها على حرمة ارتكاب ما باشروه الكاشفة عن نجاستهم واضحة. و رواية أبى بصير فى مصافحة اليهودى و النصرانى قال من وراء الثياب فان صافحك بيده فاغسل يدك. و هذه الرواية أيضا كالأولى ظاهرة الدلالة فى نجاستهم من جهة الأمر بغسل اليد التى لاقت أيديهم عند المصافحة المحمول على ما إذا كانت مع الرطوبة المسرية. و صحیحته ابن مسلم عن أحدهما قال سألته عن رجل صافح مجوسيا قال عليه السلام يغسل يده و لا يتوضأ: و هى أيضا فى الدلالة كالرواية المتقدمة. و صحیحته الأخرى قال سئلت الباقر عليه السلام عن آنية أهل الذمة و المجوس فقال (ع) لا تأكلوا من طعامهم الذى يطبخون و لا فى آنيتهم الذى يشربون فيها الخمر. و الظاهر من قوله (ع) لا تأكلوا من طعامهم الذى يطبخون هو لأجل مباشرتهم إياه فى موقع الطبخ فيكون دليلا على وجوب التحرز عما باشروه المستلزم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٨٥

لنجاستهم. و صحیحته على بن جعفر عن أخيه (ع) قال لا يأكل المسلم مع المجوسى فى قصعة واحدة.

و خبره الأخر و فيه قال سألته عن مؤكلة المجوسى فى قصعة واحدة و أرقد معه على فراش واحد و أصافحه فقال عليه السلام لا. و خبر هارون بن خارجه قال قلت للصادق عليه السلام انى أخالط المجوسى و آكل من طعامهم فقال (ع) لا. و فى دلالة هذين الخبرين على نجاستهم منع لاحتمال ان يكون المنع عن مخالطتهم هو لمكان كفرهم لا- لأجل نجاستهم كما يؤيده المنع عن الرقود معهم فى فراش واحد و مصافحتهم و بالجملة فظهور الأخبار المتقدمة و ما بمعناها مما يطلع عليه المتتبع فى نجاستهم غير قابل للإنكار.

لكنها معارضة بما يدل على طهارتهم و ذلك كخبر إسماعيل بن جبار قال قلت لأبي عبد الله (ع) ما تقول في طعام أهل الكتاب فقال (ع) لا- تأكلوا ثم سكت هنيهة ثم قال لا- تأكله و لا- تتركه تقول انه حرام و لكن تتركه تنزها عنه ان في آنتيهم الخمر و الخنزير، و دلالة على عدم وجوب التجنب عنهم واضحة بل هو شاهد جمع بين الاخبار المتقدمة الدالة على المنع و الاخبار الاتية المصرحة بالجواز بحمل الطائفة الأولى على التنزه بقريضة تصريح هذا الخبر في تنزه التجنب عنهم و عدم حرمة و كخبر عيص بن قاسم و فيه انه سئل الصادق (ع) عن مؤاكلة اليهودى و النصرانى فقال (ع) لا بأس إذا كان من طعامك و سئلته عن مؤاكلة المجوسى فقال (ع) إذا توضع فلا بأس. و تقييد نفي البأس عن مؤاكلة اليهودى و النصرانى بما إذا كان من طعامك لعله من جهة غلبة تنجس طعامهم أو مزجه بلحم الخنزير. و حسنة الكاهلى قال سئل الصادق (ع) و انا عنده عن قوم مسلمين حضرهم رجل مجوسى يدعونه الى طعامهم قال انا فلا ادعوه و لا أو اكله و انى لا كره ان أحرم عليكم شيئا تصنعونه فى بلادكم و صحيح إبراهيم بن ابى محمود قال قلت للرضا (ع) الجارية النصرانية تخدمك و أنت تعلم أنها نصرانية لا تتوضأ و لا تغتسل من جنابة قال (ع) لا بأس تغسل يديها و صحيحه الآخر قال قلت للرضا (ع) الخياط أو القصار يكون يهوديا أو نصرانيا و أنت تعلم انه يبول و لا يتوضأ ما تقول فى عمله قال (ع) لا بأس. و هذه الروايات الأربع لا دلالة فيها على طهارتهم و الأوليان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٨٦

منها اعنى خبر عيص و حسنة الكاهلى تدلان على إباحة مؤاكلتهم التى هى عبارة عما يعبر عنه بالفارسية (بهمسفرة شدن) و هى أعم من مباشرتهم أو مباشرة ما بشروه بالرطوبة مع ما فى حسنة الكاهلى من الإيماء إلى التقيية حيث ان قوله (ع) و انى لأكره ان أحرم عليكم الى آخره يدل على المنع عن مؤاكلتهم و انما الرخص لمكان استيلائهم فى بلادهم بمؤاكلتهم كما لا- يخفى و صحيح إبراهيم بن ابى محمود يدل على جواز استخدام النصرانية و هو أعم من مباشرتها مع الرطوبة التى تلازم الطهارة و الأمر بغسل يديها انما هو لأجل النظافة و لا دلالة فيه على مباشرتها بعد الغسل بلا فصل مع الرطوبة و الخبر الأخير يدل على جواز استيجار اليهودى و النصرانى للخياطة و القصارة و هو أيضا أعم من جواز مباشرتهم و مباشرة ما بشروه مع الرطوبة و رواية زكريا بن إبراهيم قال دخلت على الصادق (ع) فقلت انا رجل من أهل الكتاب و انى أسلمت و بقى أهلى كلهم على النصرانية و انا معهم فى بيت واحد لم أفارقهم فأكل من طعامهم فقال لى يأكلون لحم الخنزير فقلت لا و لكنهم يشربون الخمر فقال لى كل معهم و اشرب. و هى أيضا لا- تدل الأعلى الرخص فى مؤاكلتهم الذى لا دلالة فيه على طهارتهم مع ما فيها من التفصيل بين أكلهم لحم الخنزير أو شربهم الخمر بالمنع عن مؤاكلتهم فى الأول و الرخص فيها فى الثانى مع ان شرب الخمر يجب ان يكون مثل أكلهم لحم الخنزير فى المنع اللهم الا ان يكون الخبر مما يدل على طهارة الخمر أو يقال بأنهم إذا أكلوا لحم الخنزير يكون اللحم من جملة طعامهم و ربما يمزجونه فى سائر أطعمتهم و اما الخمر فهو شراب مستقل لا- يكون مانعا من حل طعامهم و صحيح على بن جعفر عن أخيه (ع) عن اليهودى و النصرانى يدخل يده فى الماء أ يتوضأ منه للصلاة قال (ع) لا إلا إذا اضطر اليه. و قد عدّ هذا الخبر مما يدل على طهارتهم و الانصاف انه على نجاستهم أدل حيث ان الترخيص فى الوضوء عما بشروه بأيديهم فى حالة الاضطرار مختص بصورة التقيية و لا يصح حمله على عدم وجود غيره من المياه و ذلك للزوم التيمم (ح) على تقدير المنع عن الوضوء بما بشروه مع التمكن من غيره.

و رواية عمار الساباطى عن الصادق (ع) عن الرجل هل يتوضأ من كوز أو إناء غيره إذا شرب على انه يهودى فقال (ع) نعم قلت من ذلك الماء الذى يشرب منه قال نعم.

و لا يخفى انها أيضا لا تدل على طهارتهم و جواز مباشرة ما بشروه و ذلك لأنها ليست صريحة فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٨٧

جواز مباشرة ما شرب منه اليهودى بل تدل على جواز مباشرة ما بشره من يحتمل كونه يهوديا و ذلك لأجل قوله إذا شرب على انه يهودى و ليس فيها تصريح بكون الشارب يهوديا كما لا يخفى. و ربما تحمل على كونها مسوقه لبيان عدم انفعال الماء القليل بالنجاسة فتكون من الاخبار الدالة على عدم انفعال الماء القليل و لا يخفى ما فيه من البعد.

و كالأخبار الدالة على جواز الصلاة فيما يعمله المجوس أو أهل الكتاب ففي رواية الاحتجاج عن الحميدى انه كتب الى صاحب الزمان ارواحنا فداه عندنا حاكه مجوس يأكلون الميتة و لا يغتسلون من الجنابة و ينسجون لنا ثيابا فهل يجوز لنا الصلاة فيها من قبل ان تغسل فكتب إليه فى الجواب لا بأس بالصلاة فيها و رواية معاوية بن عمار قال سئلت أبا عبد الله (ع) عن الثياب السابرية يعملها المجوس و هم أخباث و هم يشربون الخمر و نسائهم على تلك الحال ألبسها و لا اغسلها و أصلى فيها قال نعم قال معاوية فقطعت له قميصا و خططته و فلتت له أزرارا و رداء من السابري ثم بعثت بها إليه فى يوم الجمعة حين ارتفع النهار فكأنه عرف ما أريد فخرج بها الى الجمعة.

و رواية أبى على البراز عن أبيه قال سئلت جعفر بن محمد عليهما السلام عن الثوب يعملها أهل الكتاب أصلى فيه قبل ان يغسل قال (ع) لا بأس و ان يغسل أحب الئى. و الانصاف عدم دلالة هذه الاخبار أيضا على طهارة الكتابى و المجوسى و انما هى تدل على الحكم الأصلي أعنى طهارة ما يشك فى نجاسته مع استحباب التنزه عنه كما يدل عليه قوله (ع) و ان يغسل أحب الئى و ليس فى حملها على ارادة الثياب الئى لم يعلم ملاقاتهم لها برطوبة مسرية حزازة و سوء فضلا عن ان يكون أسوء من طرحها فلا وجه لما فى مصباح الفقيه من كون حملها عليها أسوء من طرحها.

و مما يعد دليلا على الطهارة ما ورد فى جواز تزويج الكتابية و جواز اتخاذها ظرا و جواز اعارة الثوب للكتابى و لبسه بعد استرداده من غير ان يغسله، و مخالطة الأئمة عليهم السلام و خواصهم مع عامة الناس من الخاصة و العامة الذين لا يتحرزون عن مساورة أهل الكتاب مع قضاء العادة باستحالة بقاء ما فى أيديهم على طهارته على تقدير نجاسة اليهود و النصارى و ما ورد من تغسيل الكتابى للميت المسلم عند فقد المماثل و المحرم، و الآية الكريمة «وَ طَعَامُ

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٨٨

الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَيْثُ لَكُمْ» و لا يخفى ما فى الكل: اما جواز تزويج الكتابية أو اتخاذها ظرا فهو أجنبى عن الدلالة على الطهارة كما هو أوضح من ان يخفى. و اما جواز اعارة الثوب للكتابى و لبسه بعد استرداده من دون غسله فهو أظهر فى كونه حكما ظاهريا أصليا عند الشك فى تنجس الثوب حال كونه عند الكتابى كما يصرح به فى صحيح عبد الله بن سنان و فيه سئل أبى أبا عبد الله و انا حاضر انى أعير الذمى ثوبا و انا اعلم انه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير ثم يرد على فاعسله قبل ان أصلى فيه فقال أبو عبد الله (ع) صل فيه و لا تغسله من أجل ذلك فإنك أعرتة إياه و هو طاهر و لم تستيقن أنه نجسه فلا بأس. (انتهى) و يمكن جعل هذا الخبر من أدلة حجيته الاستصحاب و مخالطة الأئمة عليهم السلام و خواصهم مع عامة الناس الذين لا يتحرزون عن مساورة أهل الكتاب ليست الا كمخالطتنا معهم لا سيما فى هذه الأزمنة التى افتتحت أبواب المرادة و المساورة مع أهل الكفر من أهل الكتاب و غيرهم و ورودهم فى مجامع المسلمين و الأمكنة العامة و مع ذلك فلا يحصل لنا العلم بنجاسة أحد من مساوريهم إلا فى موارد خاصة يحصل التجنب من مساوريهم منا فى تلك الموارد و الافمح احتمال الطهارة يبنى عليها أو يحكم ببقائها بالاستصحاب. و ما ورد من تغسيل الكتابى للميت المسلم عند فقد المماثل و المحرم لا يدل على طهارة الكتابى و ان زعمه صاحب الحدائق (قده) و أنكره بواسطة معارضة ما دل عليه مع ما ورد فى نجاسة أهل الكتاب و تقديم الأخبار الدالة على نجاستهم على ما يدل على تغسيل الكتابى للمسلم عند فقد المماثل و المحرم. و توضيح ذلك ان فى المقام أحكاما لا يمكن الجمع بين جميعها. نجاسة أهل الكتاب و تغسيل الكتابى للمسلم عند الضرورة و تنجس ملاقى النجس مع الرطوبة

المسرية و اعتبار طهارة ماء الغسل و طهارة بدن الميت فى صحة غسله و الجمع بين هذه الاحكام كما ترى مستحيل فلا بد اما من رفع اليد عن حكم تغسيل الكتابى كما صنعه فى الحدائق أو رفع اليد عن الحكم بنجاسة الكتابى أو رفع اليد عن الحكم بتنجس ملاقى النجس مع الرطوبة المسرية أو عن اعتبار طهارة ماء الغسل و طهارة بدن الميت فى صحة غسله فالحكم بتغسيل الكتابى يجتمع مع الالتزام بعدم تنجس ملاقى النجس فى هذا المورد أو عدم مانعية نجاسة ماء الغسل و بدن الميت فى هذا المورد و معه فكيف يجعل ما يدل على تغسيل الكتابى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٨٩

دليلا- على طهارته و هل هو إلا إثبات الأخص بالدليل المثبت للأعم مع إمكان منع استلزامه أصلا بدعوى إمكان غسله بالماء الكثير أو عدم مسه للماء و بدن الميت لو كان بالقليل أو صب الماء على بدن الميت بعد المباشرة للتطهير منه تم تغسيه لكن الأول أعنى دعوى كون التّغسيل بالماء الكثير بعيد فى الغاية إذا الظاهر كون غسل الكتابى كغسل المسلم من غير تفاوت لكن لا بعد فى الالتزام بأحد الأخيرين و الذى يدل على عدم المنافاة بين القول بنجاسة الكتابى و بين تغسيه للمسلم عند الضرورة هو ذهاب المشهور الى الحكم بتغسيه مع ذهابهم الى القول بنجاستهم فلم يذهب الى وهمهم التنافى بينهما. و اما الاستدلال بآية حل طعام أهل الكتاب فأجيب عنه بان الطعام فى الآية المباركة فسر بالعدس و الحبوب و البقول كما فى الاخبار المتعددة من الصحاح و الموثقات و أيد ذلك بكلمات بعض اللغويين من تفسير الطعام بالبر خاصة. و ما ذكرناه جملة مما استدل بها على طهارة أهل الكتاب و لا سيما اليهود و النصارى و الانصاف عدم دلالة أكثرها على طهارتهم و لو سلم صراحتها فيها فهى معرض عنها بقيام العمل على طبق الأخبار الدالة على نجاستهم الموجب لوهن تلك الطائفة و سلب الوثوق عنها على ما هو المدار عندنا كما تكرر فى هذا الكتاب و عليه فالأقوى ما عليه المشهور من القول بنجاستهم.

و قد ظهر مما ذكرناه حكم القسم الثالث من الكفار و هم المنتحلون بالإسلام و منهم المرتدون عن الإسلام بقسميهم من الفطرى و الملى و يتحقق الارتداد بالإقرار على نفسه بالخروج عن الإسلام أو ببعض أنواع الكفر و بكل فعل دال على الاستهزاء بالدين و الاستهانة به و رفع اليد عنه كإلقاء المصحف و العياد بالله فى القاذورات و تمزيقه و استهدافه و تلوّث الكعبة أو إحدى الضرائح المقدسة بالقاذورات و السجود للصنم و عبادة الشمس و الكواكب و نحوها و ان لم يقل بربوبيتها و إنكار ما علم ثبوته من الدين بالضرورة حسبما يأتى تفصيل الكلام فيه.

الأمر الثالث لا فرق فى نجاسة الكافر بين اجزائه و رطوباته و لا فى اجزائه بين ما تحله الحيوة منها و ما لا تحله الحيوة و لم ينقل فى ذلك الخلاف من أحد إلا- ما عن المعالم من الإشكال فى تعميم الحكم و شموله لما لا تحله الحيوة من الاجزاء بدعوى قصور النصوص عن إثبات الحكم لمثل الشعر لان موردها السور و المؤكلة و المصافحة و نحو ذلك مما لا يشمل المقام. و لازم خلاف السيد المرتضى فيما لا تحله الحيوة من اجزاء الكلب و الخنزير الخلاف هنا الا انه لم يصرح

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٩٠

بالخلاف فى المقام و كيف كان فالأقوى هو عموم الحكم لإطلاق معاهد الإجماعات و لعد ما لا تحله الحيوة من اجزائه كما تعد من اجزاء الكلب و الخنزير و الدليل المثبت لنجاسة الكافر يثبت نجاسته بماله من الاجزاء.

الأمر الرابع لا إشكال فى نجاسة منكر الألوهية للإجماع و لكونهم أسوء من المشركين كما تقدمت دعواه فى الأمر الثانى مع ما فيها و لا فى منكرى التوحيد لكونهم المتيقن من معاهد الإجماعات و لا فى منكرى الرسالة لكون أكثرهم كاليهود و النصارى و المجوس مما ورد النص على نجاستهم و لا فيمن أنكر ضروريا من ضروريات الدين مع الالتفات الى كونه ضروريا لأن إنكاره يرجع الى إنكار الرسالة بعد الالتفات بكونه من الدين و كذا من أنكر ضروريا من ضروريات المذهب من ذى المذهب لان

الدين عنده هو المذهب الذى هو عليه و من هذا الباب إنكار الإمامى امامة أحد الأئمة عليهم السلام أو وجود الحجة الغائب المنتظر أرواحنا فداه و عجل الله تعالى فرجه و فى خبر محمد بن مسلم قال قلت للباقر (ع) أ رأيت من جحد اماما منكم ما حاله فقال عليه السلام من جحد اماما من الأئمة و براء منه و من دينه فهو كافر و مرتد عن الإسلام لأن الإمام من الله تعالى و دينه من دينه و من براء من دين الله فدمه مباح فى تلك الحالة الا ان يرجع أو يتوب الى الله مما قال و خير احمد بن مطهر قال كتب بعض أصحابنا الى ابى محمد يسئله عن وقف على ابى الحسن موسى عليه السلام فكتب لا تقرهم على عمل و تبرء منه انا الى الله منه براء فلا تتولهم و لا تعد مرضاهم و لا تشهد جنازتهم و لا تصل على احد منهم مات ابدا من جحد اماما من الله أو زاد اماما ليست إمامته من الله كان كمن قال ان الله ثالث ثلاثة ان الجاحد أمر آخرنا جاحد أمر أولنا. و غير ذلك من الاخبار الواردة فى كفر منكريهم المحمولة على ما كان الإنكار بعد الإقرار على ما صرح به فى الجواهر فى كتاب الحدود و قد ابتلينا فى عصرنا هذا بمنكرى وجود الحجة المنتظر و المدعين لظهوره و موته أعادنا الله من شرورهم و شرورنا. و الفرق بين الدين و المذهب هو ان الدين وضع الهى يتناول الفروع و الأصول و جامعه هو ما جاء به النبى صلى الله عليه و آله و سلم و المذهب هو الطريقة الخاصة التى بها أربابها كمذهب الجعفرى أو الأشعرى سواء كان فى الأصول أو فى الفروع كما ان الملة عبارة عن الأصول و الاعتقادات التى لا تغيير و لا نسخ فيها كالتوحيد و المعاد فهى أخص من المذهب و المنهاج هو الخصوصيات الجزئية الفرعية التى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٩١

تغيير و ينسخ و يعلم بتعليم نبوى أو الهام الهى.

هذا كله فى منكرى الضرورى مع الالتفات بكونه ضروريا و اما مع عدم الالتفات الى ضروريته ففى نجاسته (وجهان) مبيان على ان إنكار الضرورى بنفسه سبب مستقل للكفر كما نسبه فى مفتاح الكرامة إلى ظاهر الأصحاب أو انه موجب للكفر إذا رجع الى تكذيب النبى صلى الله عليه و آله و سلم و ليس هو بنفسه سببا مستقلا له كما هو مختار جماعة من المحققين كالأردبيلي و صاحب الذخيرة و كاشف اللثام و المحقق الخوانسارى آقا جمال و أصر عليه المحقق القمى غاية الإصرار لعدم ما يدل على كونه سببا مستقلا للكفر من الاخبار و لم يثبت الإجماع على استقلاله فى إيجاب الكفر بل المحقق هو الخلاف و حق القول فى ذلك هو التفصيل بين ما كان من الأصول أو الفروع فيحكم بكفر المنكر للأول مطلقا سواء كان إنكاره عن عناد أو عن شبهة كان المنكر ممن يقبل الإنكار فى حقه أولا- بأن كان نشوه فى بلاد الإسلام و ذلك لان الضرورى من الأصول الذى يثبت وجوب التدين به بالضرورة كالمعاد الجسمانى و بعض خصوصياته الثابتة بالضرورة يكون مثل التدين بأصل الألوهية و الرسالة فالتفكيك فى الاعتقاد بإقرار بعضها و إنكار بعضها الآخر ليس إقرارا بالإسلام فكما ان منكر الألوهية أو الرسالة و لو عن شبهة كغالب المنكرين ليس مسلما فكذا منكر المعاد الجسمانى أو مودة أهل المودة من ذوى القربى فهذا القسم من الضرورى مما للاعتقاد به دخل فى أصل تحقق الإسلام فما لم يتحقق لا يتحقق الإسلام و لو كان عدم تحققه عن شبهة و قصور و يفصل فى الثانى أى فى الضرورى من الفروع بين من كان إنكاره راجعا الى تكذيب النبى صلى الله عليه و آله و سلم فيحكم بكفره لكونه منكرا للرسالة و بين من لم يكن كك و يقال فيه بأن إنكاره اما مع عدم ثبوت التدين منه بما جاء به النبى صلى الله عليه و آله و سلم إجمالا- أو مع ثبوته منه فيحكم بكفر الأول أيضا قطعا لعدم تدينه بالدين و يقال فى الثانى بأنه إما يكون ممن لا يقبل فى حقه شبهة ظاهر النشوة فى بلاد الإسلام الظاهر منه استماع مثل هذه الاحكام التى لا تخفى على العجزة و الصبيان أو يكون ممن يسمع منه فيحكم بكفر الأول ظاهرا أخذا بالظهور دون الثانى و مما ذكرنا يظهر كفر من أنكر شيئا مما قطع بثبوته من الدين و لو لم يكن ضروريا بل لم يقيم الإجماع عليه أيضا لكون منكره قاطعا بكونه من الدين فيرجع إنكاره إلى إنكار الدين كما يشهد به

جملة من الاخبار. ففي الكافي عن الباقر عليه السلام في جواب السؤال عن ادنى

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٩٢

ما يكون به العبد مشركا قال عليه السلام من قال للنواة انها حصاة و للحصاة انها نواة ثم دان به يعنى اعتقده بقلبه و التزم به و جعله ديناً. و الوجه في كونه مشركا به انه يرجع الالتزام به الى متابعة الهوى فصاحبه و ان عبد الله فقد عبد هواه.

الأمر الخامس المشهور بين الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم ان ولد الكافر يتبعه في النجاسة و استظهر في الذخيرة عدم الخلاف فيه عن عبارة التذكرة و عن المعالم استظهار عدم الخلاف فيه عن كلام جماعة و المراد بولد الكافر من انعقدت نطفته في حال كفر أبويه مع بقائهما على الكفر و اما من انعقدت نطفته في حال إسلامهما أو إسلام أحدهما فهو محكوم بالطهارة مع ارتداد أبويه بعد انعقاد نطفته لو كان ارتدادهما قبل ولادته و لا يتبع الولد أبويه في الكفر لأن التبعية لا تجرى في الكفر.

و استدلل لنجاسته بصحيفة ابن سنان عن الصادق عليه السلام في أولاد المشركين يموتون قبل ان يبلغوا الحنث قال عليه السلام كفار و الله اعلم بما كانوا عاملين به يدخلون مدخل آبائهم. حيث أطلق عليهم الكفار الدال على ثبوت أحكام الكفر لهم التي منها النجاسة، و بخبر وهب بن وهب عن الصادق (ع) عن أبيه قال (ع) أولاد المشركين مع آبائهم في النار و أولاد المسلمين مع آبائهم في الجنة، و كون أولاد المشركين مع آبائهم في النار انما هو لمكان تبعيتهم لا بائهم في الكفر الموجب لتبعيتهم لهم في النجاسة، و بالمرسل عن الكافي فاما أولاد المشركين يلحقون بأبائهم و هو قول الله عز و جل **أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ**، و بالإجماع المستنبط من استظهار عدم الخلاف كما عن جماعة مؤيدا بذكر جماعة الحكم بنجاستهم جازمين به من غير تعرض لدليله كما هو الشأن في المسائل التي لا مجال لاحتمال الخلاف فيها.

و بتفتيح المناط عند أهل الشرع حيث انهم يتعدون من النجاسة الذاتية للأبوين الى المتولد منهما فهو شيء مركوز في أذهانهم، و باستصحاب نجاسته الثابتة له حال كونه علقة أو مضغة.

هذا ما استدلل به على نجاسة أولاد الكفار و الكل مخدوش:

اما الاستدلال بالاخبار فلعدم دلالة الأخيرين منها على النجاسة حيث لا دلالة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٩٣

في إلحاق أولاد المشركين بهم في الآخرة على تبعيتهم لا بائهم في النجاسة في دار الدنيا بعد فرض نفى الكفر عنهم بواسطة انتفاء التكليف و رفع القلم عنهم مع ما فيهما من مخالفة الحكم بالحاقهم بأبائهم مع ما ثبت بالعقل و النقل من قبح عقابهم بجرم آبائهم. و اما الخبر الأول أعنى صحيفة ابن سنان فهو و ان لم يخل عن إشعار إلى الحكم بنجاستهم حيث أطلق فيه عليهم لفظ الكفار لكن بعد معلومية أنهم ليسوا بكفار حقيقة بواسطة رفع القلم عنهم لا دلالة في الخبر على عموم تنزيلهم منزلة الكفار حتى في الحكم بنجاستهم في الدنيا بل الخبر مسوق لبيان منقلبهم في الآخرة، مضافا الى ما في هذا الخبر أيضا من مخالفته مع ما دل عليه العقل و النقل من قيام الدليل النقلى على سقوط التكليف في الآخرة و انها دار جزاء لا دار العمل فلا يصح دخولهم مداخل آبائهم بواسطة مخالفتهم للتكليف المتوجه إليهم في الآخرة و قبح عقابهم عقلا و نقلا بشرك آبائهم لو ادخلوا مداخل آبائهم و لأجل ذلك حملت تلك الاخبار على التقيية قال المجلسى (قده) في شرحه على الكافي و في بعض الاخبار ان معنى قول رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم الله اعلم بما كانوا عاملين به ان كفوا عنهم و لا تقولوا فيهم شيئا و ردوا علمهم الى الله قال و هذا أحسن الأمور في هذا الباب و يكفيننا القول بان الله تعالى لا يظلم و لا يجور عليهم و لا يدخلهم النار بغير حجة.

هذا كله مضافا الى معارضة هذه الاخبار مع ما ورد من تأجيج النار في القيمة و أمر الأطفال بدخولهم فيها فالممثل منهم يدخل الجنة و المتخلف منهم يكون في النار فعن الخصال عن الباقر (ع) قال (ع) إذا كان يوم القيمة احتج الله عز و جل على خمسة

على الطفل و الذى مات بين النبيين و الذى أدرك النبي و هو لا يعقل و الأصم و الابكم فيبعث الله إليهم رسولا فيؤجج لهم نارا فيقول لهم ربكم يأمركم أن تثبوا فيها فمن وثب فيها كانت عليه بردا و سلاما و من عصى سيق الى النار. فإنه يدل على ان أولاد الكفار لا يدخلون مداخل آبائهم فلا يمكن الحكم عليهم بالكفر على نحو الإطلاق و إطلاق الطفل فيه الشامل بإطلاقه لأطفال المؤمنين مقيد بما دل على دخول أطفال المؤمنين فى الجنة قطعا فيبقى بالنسبة إلى أطفال الكفار من غير مقيد و هو و ان كان منافيا مع ما يدل على سقوط التكليف فى يوم القيمة و لذلك قال الصدوق (قده) ان قوما من أصحاب الكلام ينكرون ذلك و يقولون انه لا يجوز ان يكون

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٩٤

التكليف فى دار الجزاء لكنه غير مناف مع ما نحن فيه من بيان معارضته لما تقدم مما يتوهم دلالة على نجاسة الكفار. و لا بأس بصرف الكلام الى بيان حال أولاد الكفار فى الآخرة و ان كان خارجا عن المقام لكنه لشدة مناسبه مع المقام يحسن الاستطراد به فنقول: قال المحقق الطوسى (قده) فى التجريد: و «تعذيب غير المكلف قبيح و كلام نوح (ع) مجاز و الخدمة ليست عقوبة و التبعية فى بعض الأحكام جائزة» انتهى و قوله (قده) و تعذيب غير المكلف قبيح إشارة الى ما عليه أهل العدل من قبح العقاب بلا تكليف و بيان و ذهب بعض الحشوية الى ان الله تعالى يعذب أطفال المشركين و يلزم على أصول الأشاعرة تجويزه و ان لم يصرحوا به.

و استدلل الحشوية على ما ذهبوا اليه بوجوه ثلاثة:

الأول قول نوح (ع) و لا يلدوا الا فاجرا كفارا.

الثانى انه يجوز استرقاقهم و استخدامهم لكفر آبائهم و الاستخدام نوع عقوبة يرد عليهم فلا يكون قبيحا و أيضا أنهم يخدمون أهل الجنة فيها كما ورد فى تفسير الولدان المخلدن على ما سيأتى و الخدمة نوع عقوبة.

الثالث ان حكم الطفل يتبع حكم أبيه فى الدفن و منع التوارث و الصلاة عليه و منع الترويح فيكون فى العقاب كذلك. و قوله (قده) و كلام نوح الى آخره إشارة إلى الجواب عن أدلتهم الثلاثة و حاصل الأول ان قول نوح (ع) مجاز فى الحذف و تقديره انهم يصيرون كذلك بعد كبرهم لا باعتبار حال طفوليتهم. و حاصل الثانى ان الخدمة ليست عقوبة للطفل و ليس كل الم عقوبة كما فى الفصد و الحجامه. و حاصل الثالث ان القبيح هو عقاب الأطفال بجرم آبائهم لا تبعيتهم لهم فى بعض الاحكام إذا ثبت بدليل و المختار عند المتكلمين منا هو ان أطفال الكفار لا يدخلون النار بل هم اما يدخلون الجنة أو يسكنون الأعراف و ذهب أكثر المحدثين منا الى ما دلت عليه الاخبار من تكليفهم فى القيمة بدخول النار المؤججه لهم و قد قال الصدوق (قده) بعد ما نقلناه عنه من قوله ان قوما من أصحاب الكلام ينكرون ذلك ما لفظه: «و دار الجزاء للمؤمنين انما هى الجنة و للكافرين النار و انما يكون هذا التكليف من الله عز و جل فى غير الجنة و النار فلا يكون كلفهم فى دار الجزاء ثم يصيرهم الى الدار التى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٩٥

يستحقونها بطاعتهم أو معصيتهم فلا وجه لإنكار ذلك». هذا ما وصل إلينا من مختار أصحابنا.

و قد حكى الخلاف فى ذلك عن العامة أيضا فعن شرح صحيح مسلم ما لفظه:

«اختلف العلماء فى من مات من أولاد المشركين فمنهم من يقول هم تبع لآبائهم فى النار و منهم من يتوقف فيهم و الثالث و هو الصحيح الذى ذهب اليه المحققون انهم من أهل الجنة و عن البغوى فى شرح السنة ان أطفال المشركين لا يحكم لهم بجنة و لا نار بل أمرهم موكول الى علم الله فيهم كما افتى به رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم» و رووا عن سلمان انه قال أولاد المشركين خدم أهل الجنة.

ولا يخفى أن الأوفق بالعقل هو الحكم بأنهم لا يكونون من أهل الجنة ولا النار لكونهما دار جزاء المطيعين والعاصين وهم خارجون عنهما ولا يرد بدخول أطفال المؤمنين في الجنة وذلك لأنه إما باستحقاق آبائهم أو يكون من باب التفضل وعلى كلا التقديرين فلا محذور فيه إنما البأس في عقاب الأبناء باستحقاق آبائهم. هذا بحسب حكم العقل وإما بحسب ما يستفاد من الأخبار فالأخبار فيهم مختلفة فبين كونها دالة على أنهم من أهل النار كالصحيح المتقدم الذي وقع البحث عنه وبين ما دل على تكليفهم في الآخرة كما في الخبر المروي عن الخصال وبين ما دل على أنهم خدم أهل الجنة كما روى عن بعض أصحابنا في تفسير قوله تعالى (يُطَوَّفُ عَلَيْهِمْ وَإِلَهُنَّ مَخَلَدُونَ) عن أمير المؤمنين (ع) أنه قال الولدان أولاد أهل الدنيا لم يكن لهم حسنات فيثابون عليها ولا سيئات فيعاقبون عليها فانزلوا هذه المترلة. وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سئل عن أطفال المشركين فقال صلى الله عليه وآله وسلم خدم أهل الجنة على صورة الولدان خلقوا لخدمة أهل الجنة. فالأصوب (ح) هو التوقف وإيكال علمه إلى الله تعالى ورسوله وأوليائه.

فقد تحصل من جميع ذلك عدم إمكان الحكم بنجاستهم من ناحية ما ذكر من الأخبار المتقدمة بما لا مزيد عليه. وإما الاستدلال على نجاستهم بالإجماع ففيه إن المحصل منه غير حاصل كما يظهر عن نهاية العلامة حيث عبر عن نجاستهم بقوله (الأقرب) الظاهر في وجود المخالف وكونه في مقابل احتمال الخلاف لا القول المخالف خلاف الظاهر، والمنقول منه غير مفيد مع أن المنقول منه أيضا ليس بلفظ الإجماع وإنما هو استظهار عدم الخلاف كما تقدم من المعالم مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٩٦

والذخيرة نعم شهرة القول بها بين الأصحاب غير قابل للإنكار لكنها مما لا يعول عليه كما حقق في الأصول. وإما تنقيح المناط بتبعية الأولاد للآباء الذي جعله الشيخ الأكبر (قده) عمدة ما يستفاد منه الحكم بنجاستهم ففيه المنع عنه إذ لم يثبت ارتكاز الأذهان في تعدى حكم الإباء إلى الأولاد بعد فرض عدم اشتراك الأولاد مع آبائهم في علّة الحكم ولو سلم فلعله ناش عن استفادة التبعية مما استدلل عليها ولو سلم تحققه مع قطع النظر عن دلالة ما يدل عليها فلا دليل على صحة الاقتفاء به و جواز الحكم على طبقه.

وإما الاستصحاب فالمنع عنه أوضح من أن يخفى إذ لا موقع لاستصحاب نجاسته التي كانت في حال كونه علقه أو مضغه لتبدل الموضوع قطعا حيث إن الموضوع فيها هو العلقه أو المضغه الزائلتان بتوارد الحالات الطارئة عليهما مع عدم اليقين بنجاسته في حال كونه مضغه من جهة كونه جزء من أمه المحكوم عليها بالنجاسة وذلك لعدم عده من اجزائها عرفا ولا أقل من الشك فيه الموجب للشك في نجاسته حال كونه مضغه كما تقدم في مباحث الميتة وقد تقدم نظير الكلام في المتولد من الكلب والخنزير إذا لم يصدق عليه اسم أحدهما وبالجملة فليس شيء تركن إليه النفس للحكم بنجاسة أولاد الكفار إلا إن اشتهار الفتوى بها حتى أنها عدت من المسلمات يمنع عن الاقتحام في الحكم بالطهارة فلاحتماء مما لا ينبغي تركه.

الأمر السادس ما ذكر في الأمر المتقدم من نجاسة أولاد الكفار على القول بها إنما هو فيما إذا بقوا على التبعية لأبويهم وإما إذا أسلموا فلا يخلو إما يكون إسلامهم بعد البلوغ أو يكون قبل البلوغ والتميز أو يكون قبل البلوغ وبعد حصول صفة التمييز ولا إشكال في طهارتهم في الأول لزوال تبعيتهم بالبلوغ و طهرهم بإسلامهم بعد البلوغ وهذا ظاهر كما لا إشكال في عدم تأثير إسلامهم إذا كان قبل البلوغ والتميز وإنما الكلام فيما إذا كان قبل البلوغ وبعد التمييز. والكلام فيه في مقامين (الأول) في تعيين وقت تكليف المكلف بالأصول وأنه هل هو كالفروع يكون بعد البلوغ الشرعي أو أنه يصير مكلفا بالأصول بحصول التمييز ولو قبل البلوغ (الثاني) في أنه على تقدير توافق زمان التكليف بالأصول والفروع لو أسلم قبل زمان التكليف

بالأصول هل ينفع إسلامه في زوال التعيبه أم لا؟

اما المقام الأول فتنقيح البحث عنه يتم بيان أمرين الأول ان وجوب تحصيل معرفة الأصول هل هو عقلي أو سمعي الثاني انه على تقدير كونه عقليا فتحدد وقته أيضا عقلي أو سمعي و على تقدير كونه سمعيا فهل وقته المحدد شرعا هو البلوغ الشرعي أو التميز و لو كان قبل البلوغ؟

اما الأمر الأول فقد وقع الخلاف فيه بين أهل الحق و الأشاعرة فالمختار عند الأول هو كونه عقليا بقاعدة الحسن و القبح حيث ان العبد إذا لا حظ توارد النعم عليه و علم ان هناك منعا أنعم بها عليه أوجب على نفسه شكره عليها خوفا من انسلابها عنه لو لم يشكره و حيث ان شكره لنعمه يتوقف على معرفة منعمه يوجب على نفسه النظر في معرفته ليتمكنه شكره. و ذهبت الأشاعرة إلى أنه سمعي لإنكارهم التحسين و التقبيح.

و مما ذكرناه يظهر الحق في الأمر الثاني أيضا حيث ان العقل كما يحكم بوجوب شكر المنعم عند ملاحظة النعم عليه يحكم بوجوبه في وقت ملاحظتها لا- انه يحكم بوجوبه عند ملاحظتها في الجملة بلا تحديد وقت وجوبه و حيث ان وجوبه في هذا الوقت مطلق و هو متوقف على المعرفة يحكم بوجوب تحصيل المعرفة في ذاك الوقت لتوقف الواجب الذي هو عبارة عن شكر المنعم عليه في ذاك الوقت و بعبارة أخرى ملاحظته النعم عليه في وقت الملاحظة أوجب عليه الشكر في هذا الوقت خوفا من انسلابها عنه في هذا الوقت لو لم يشكره و إيجاب الشكر عليه في هذا الوقت مستلزم لإيجاب معرفة المنعم عليه في هذا الوقت و لست ادعى تقييد وجوب الشكر بوقت ملاحظته للنعم بل المراد كون الوقت مأخوذا للوجوب على نحو القضية الحينية كما لا يخفى. و بالجملة فكما ان أصل وجوب المعرفة عقلي وقت وجوب تحصيلها أيضا عقلي بنفس ملاك أصل وجوبها.

و إذا عرفت ذلك فاعلم ان العقل لا يحكم في باب حسن التكليف باعتبار الأزيد من قدرة المكلف على الإتيان بالمكلف به حيث ان التكليف بدونها محال لان متعلقه (ح) غير مقدور و بعد تحقق القدرة عليه لا يرى في توجيهه قبحا عند تحقق ملاكه سواء تحقق البلوغ الشرعي أم لا فبين وقت صحة توجيه التكليف الى المكلف عقلا و بين ما جعله الشارع محققا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٩٨

للبلوغ من العلامات بحسب المورد عموم من وجه إذ ربما يراه العقل قابلا- لتوجه التكليف عليه كما في حال التمييز قبل البلوغ خصوصا إذا كان قليلا- كالיום و الساعة و الساعتين و قد يراه بعد تحقق أمارات البلوغ غير قابل له كغير المميز بعد البلوغ فالملاك في حسن توجه التكليف عند العقل هو التمييز كان قبل البلوغ أو بعده فالاطفال (ح) مكلفون بالأصول إذا حصل فيهم التمييز كما عليه المتكلمون منا خلافا لمن ذهب من بعض فقهاءنا إلى كون وقت التكليف بالمعارف هو وقت التكليف بالفروع الا- انه يجب المسارعة بعد تحقق البلوغ و العقل الى تحصيل المعارف قبل الإتيان بالاعمال. و مما ذكرناه يظهر بطلان توقيت وجوب المعارف بالبلوغ عشرا مع العقل كما نسب الى الشيخ (قده) اللهم الا ان يكون نظره في التحديد بالعشر الى غلبة حصول التميز في هذا السن كما هو الغالب و الا فلا موضوعية للعشر.

فان قلت عموم رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ يدل على تحديد وجوب المعرفة أيضا بالبلوغ و تخصيصه بما عدا وجوب المعرفة و إخراج المعرفة عن عمومها مناف مع وروده في مقام الامتنان.

قلت خروج وجوب المعرفة عن العموم المذكور انما هو بالتخصص لا بالتخصيص و ذلك لان الرفع الشرعي عن الصبي يصح بالقياس الى ما فيه اقتضاء الوضع الشرعي بمعنى ان يكون وضعه و رفعه بيد الشارع لا ما يكون وجوبه بوضع العقل و وجوب المعرفة يكون عقليا و لا- يكون وضعه بيد الشارع فليس متعلقا للرفع الشرعي أيضا و انما رفعه عقلي برفع حسن توجيهه الى المكلف بواسطة انتفاء القدرة عليه. ثم انه يترتب على ما ذكرناه من تكليف المميز الغير البالغ بالأصول كفره لو أظهره بل إذا لم

يظهر الإسلام و لو لم يظهرها لكفر كما في البالغ المميز هذا تمام الكلام في المقام الأول.

أما المقام الثاني فعلى ما اخترناه من تكليف المميز الغير البالغ بالإسلام لا ينبغي الإشكال في طهارته إذا أظهر الإسلام و ترتيب كل ما يترتب على إسلام المسلم عليه و على القول بعدم تكليفه به ففي طهارته إذا أظهره وجهان من عدم زوال التبعية عنه بعد فرض عدم صيرورته مكلفا بنفسه و من ظهور دليل التبعية في غير المميز كقوله عليه السلام فإسلامه إسلام ولده الصغار و مع اختصاص دليل التبعية بغير المميز بصير المميز محكوما بحكم نفسه فيحكم

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٣٩٩

عليه بالطهارة كما هي الحكم في كل انسان ما لم يتم الدليل على نجاسته كما سيأتي في المسألة الرابعة من هذا المبحث سواء أظهر الإسلام أو الكفر أو لم يظهر شيئا و ذلك لعدم شمول حكم أبويه له بعد خروجه بالتمييز عن التبعية و عدم تأثير كفره لو أظهره أو في عدم إظهاره للإسلام لو لم يظهر شيئا لأنه ليس بمكلف به (ح) على حسب الفرض و أقوى الوجهين على هذا الفرض هو الأخير.

الأمر السابع لا فرق في نجاسة ولد الكافر على القول بنجاسته بين ان يكون من الحلال أو من الزناء كان الزناء زناء في مذهبا أو كان في مذهبه و ذلك لصدق التبعية لكون المتولد من الزناء ولدا للزاني حقيقة عقلا و عرفا لتكونه منه و لا ينافيه نفيه عنه شرعا لان الظاهر من النفي كونه واردا في مقام نفي ما كان في إثباته امتنان على ولد الزنا كالتوريث و نحوه فينتفى بدليل نفيه دون ما كان الامتنان في نفيه كالنجاسة حيث ان رفعها موجب للامتنان دون إثباتها و ما ذكرناه من نفي الفرق هو الذي يقتضيه إطلاق معاهد كلماتهم و قواه في كشف الغطاء أيضا و هذا الذي ذكرناه فيما إذا كان الزناء عنده ظاهر و فيما إذا كان عندنا لا عنده أظهر لكونه ليس متولدا من الزناء عند أبويه أيضا.

الأمر الثامن لو كان أحد الأبوين مسلما فالولد تابع له لصدق تبعيته للمسلم فيشملة عموم دليل التبعية كقوله (ع) إسلامه إسلام لنفسه و لولده الصغار و فحوى ما دل على تبعية الولد لأشرف أبويه في الحرية و الرقية فبملاك تبعيته للحر منهما يستظهر تبعيته للمسلم منهما إذا الكافر في معرض الرقية و هذا إذا لم يكن عن زناء ظاهر و كذا لو كان عنه و كان الزناء من طرف الكافر لا لحاقه (ح) بالمسلم فيشملة دليل التبعية و لو كان الزناء من طرف المسلم ففي الحكم بطهارته اشكال لسلبه عن المسلم و الحاقه بالكافر و قد جزم في كشف الغطاء بكفره و لكن في المتن الميل الى الحكم بتبعيته للمسلم الزاني قال على وجه مطابق لأصل الطهارة و لعل الوجه فيه هو انحصار دليل نجاسة ولد الكافر بالإجماع المفقود في الفرض لان المتيقن من معقده هو مورد الكفر من الطرفين و مع إسلام أحد الطرفين فلا إجماع على النجاسة و لو كان الطرف المسلم زانيا و (ح) يرجع الى الأصل الجارى في الإنسان عند الشك في طهارته و الأصل فيه هو الطهارة كما سيأتي.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٠٠

بقي فروع في أولاد الكافر لم يتعرض لها في المتن لا بأس بالإشارة إليها:

(الأول) لو بلغ الولد مجنونا فالظاهر بقاءه على النجاسة للاستصحاب. (الثاني) لو بلغ عاقلا فالأقوى طهارته في فسحة النظر كما هو المختار عند صاحب الجواهر للأصل و انقطاع التبعية بالبلوغ عاقلا بل يقوى جريان استصحاب الطهارة بناء على حصول الطهارة في فسحة النظر كما قواه في الجواهر للأصل بعد عدم صدق الكافر عليه ما دام طالبا للحق و لكنه لا يخلو عن المنع و في غير فسحة النظر محكوم بالنجاسة للاستصحاب و هو ظاهر (الثالث) إذا سبى ولد الكافر فاما يكون المسبى منفردا عن أبويه أو يكون معهما أو مع أحدهما و على كل تقدير فالكلام يقع تارة في طهارته بالسبى و اخرى في إجراء أحكام الإسلام عليه بسبب السبى فهنا مقامات:

الأول فيما كان منفردا عن أبويه بالسبى و فيه أمران: (أحدهما) فى طهارته به و قد اختلف فى طهارته بالسبى أو بقاءه على النجاسة بحكم التبعية لأبويه و المستظهر من كلمات الأصحاب هو الحكم بطهارته و نسبه إليهم فى شرح المفاتيح بل عن اللوامع عن بعض الأصحاب دعوى نفى الخلاف عنه و عن جماعة الحكم ببقاء تبعيته لأبويه فى جميع الاحكام التى منها النجاسة و هو الذى تردد فيه الشَّهيد فى محكى ذكراه و مال اليه الشَّهيد الثانى (قده) فى المسالك.

و يستدل لنجاسته باستصحاب النجاسة الثابتة له قبل السبى، و بان إزالة النجاسة بعد ثبوتها تحتاج الى مزيل و لم يثبت مزيلية السبى لها بدليل و لذا لم يذكر السبى من المطهرات، و بالسيرة القطعية على معاملتهم معاملة المسلمين من حيث الطهارة و قد استدل بها الشيخ الأكبر (قده) تبعا لكاشف الغطاء (قده)، و بالخرج الشديد فى لزوم التجنب عنه لمخالطته مع ساييه و صيرورته من أهل بيته.

و الكل مخدوش: اما استصحاب نجاسته الثابتة له قبل السبى فللشك فى بقاء موضوعها إذا استند فيها إلى الإجماع إذ لم يعلم من المجمعين كون المحكوم بالنجاسة عندهم هو نفس ولد الكافر بما هو ولده أو هو بما هو تابع لأبويه و مع الشك فى ذلك يكون الموضوع مشكوك البقاء اللهم الا ان يكون لمعقد إجماعهم إطلاق حتى يثبت حكم الموضوع بعد ارتفاع دليل حكمه و هو الإجماع بالاستصحاب و القطع بارتفاعه إذا استند فى نجاسته إلى التبعية الارتكازية: و اما عدم ثبوت مزيلية السبى لنجاسته فلان الحاجة الى المزيل انما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٠١

هو فى رفع النجاسة عن محلها مع بقاء المحل على ما هو عليه لا فى ارتفاعها بارتفاع المحل كما فى المقام و عدم عددهم السبى من المطهرات لا يعد دليلا على بقاء النجاسة كما انهم لم يعدوا إسلام الأبوين من المطهرات مع انه لا إشكال فى طهارة أولادهم و إسلامهم بإسلامهما و السرّ فى ترك عددهم السبى من المطهرات هو ما ذكرناه من كون رفع النجاسة عنهم بالسبى رفعا لها برفع موضوعها لا رفعا عن موضوعها كما ان إسلام الأبوين كك حيث انه بإسلامهما يرتفع موضوع تبعية الولد لأبويه الكافرين و لأجل ذلك يورد عليهم فى عدا الاستحالة من المطهرات حيث انها أيضا موجبة لرفع النجاسة برفع موضوعها فهى بالحقيقة ليست مطهرة للنجس بل هى مذهبة لموضوعه.

و اما السيرة فهى على تقدير ثبوتها دليل على الطهارة لكن فى ثبوتها اشكال.

و اما الحرج فللمنع عنه من حيث الصغرى و الكبرى اما الأول فبالمنع عن الحرج كما لا حرج فى مخالطة البالغين من الكفار المسيية من الرجال و النساء و كذا فى استيجار الكفار و نحو ذلك مما ينتفع بهم مع بقائهم على النجاسة و اما الثانى اعنى من حيث الكبرى فلما مر منا مرارا من انه لا يصح التمسك بدليل نفى الحرج لإثبات الاحكام بل هو دليل على نفى الحكم الثابت عن موضوعه فى مورد الحرج و انما يكون الحرج ملاكا للشارع فى مرحلة التشريع مع ان الكلام لا يختص بمورد الحرج فيكون الدليل أخص من المدعى فالأقوى ما عليه المشهور من طهارة المسيى بالسبى و ذلك لعدم الدليل على نجاسته بعد السبى إذ عمدة الدليل على النجاسة اما الإجماع و اما التبعية الارتكازية و كلاهما منتفیان فى المسيى اما الإجماع فانتماؤه واضح بعد مسير المعظم إلى الطهارة و اما التبعية فلانقطاعها بحكم العرف بالسبى و صيرورة المسيى تبعا لساييه و ليس فى البين ما يدل على نجاسته و عند الشك فيها يحكم بالطهارة للأصل بعد منع التمسك بالاستصحاب لكن يمكن المنع عن زوال التبعية بالسبى فإن المراد بها هو انتساب الولد الى والديه بالولادة و هى لا ترتفع بالسبى و المرتفع هو التبعية الخارجية و هى لم تكن موضوعا للنجاسة و لذا لو انفرد عنهما لا بالسبى لا يحكم بطهارته مع انه لا وجه لنجاسته إلا التبعية لأبويه و على ذلك فلا مانع من اجراء الاستصحاب فى

بقاء نجاسته فالمسألة لا يخلو عن الاشكال و سيأتى الكلام فيها أيضا فى المطهرات عند البحث عن التبعية فانتظر (و ثانيهما) فى إسلام المسبى حتى يترتب عليه أحكام المسلمين من وجوب تجهيزه وغيره و قد وقع الخلاف فيه أيضا فعن جماعة الحكم بإسلامه تبعا لسابيه لانه لا حكم له فى الإسلام و الكفر بنفسه و قد كان محكوما بالكفر بتبعيته لأبويه المنقطعة عنه بالسبى و خروجه عن دار الكفر و مصيره الى دار الإسلام و لقوله (ص) كل مولود يولد على الفطرة و انما أبواه يهودانه (الحديث) لكن الحكم به مشكل لمنع انقطاع التبعية عنه بالسبى أولا لما عرفت فى الأمر الأول و لانه على تقدير انقطاعها عنه بالسبى لا يوجب الحكم عليه بالإسلام حتى يترتب عليه حكمه الا بموجب و لم يثبت إيجاب التبعية للسبى بالحكم على المسبى بالإسلام و هذا بخلاف الطهارة حيث ان رفع موجب النجاسة كان كافيا للحكم عليه بالطهارة إذا الحكم بها ليس لأجل التبعية للسبى بل انما هو بارتفاع موضوع النجاسة و هو التبعية للأبوين بالسبى و هذا بخلاف أحكام الإسلام حيث انها محتاجة إلى ثبوت موضوعها الذى هو الإسلام بالسبى و اما التمسك بالنبوى ففيه ما يأتى من المنع عنه سندا و دلالة.

المقام الثانى فى حكم المسبى إذا سبى مع أبويه فالمحكى عن جماعة كالشيخ و الشهيد و القاضى هو الحكم بنجاسته و عن شرح الروضة دعوى نفى الخلاف فيه.

و استدل باستصحاب التبعية الى ان يثبت الرفع و الملكية ليست برافعة كما إذا زوج المسلم عبده الكافر من أمته الكافرة حيث ان المتولد منهما يتبعهما فى النجاسة مع انه مملوك لمالكة و بعموم النبوى المعروف كل مولود يولد على الفطرة و انما أبواه يهودانه إلخ أى يحكم عليه بالتهود مثلا بتبعيته تهود أبويه فما لم ينقطع عنه التبعية لم ينتف عنه الحكم بالنجاسة. و لا يخفى ان الاستدلال بالاستصحاب متين الا- ان التمسك بالنبوى لا يخلو عن المنع حيث انه لا دلالة فيه على التبعية و مع إحراز التبعية لا يحتاج الى التمسك بالنبوى مع ان المروى فى بعض الكتب «حتى يكون أبواه يهودانه» الظاهر فى بقاءه على فطرته الى ان يضلّه أبواه فلا ربط له بترتيب حكم النجاسة عليه بحكم التبعية و كيف كان ففى الاستصحاب كفاية.

و منه يظهر حكم إسلامه أيضا و انه لا يحكم عليه بالإسلام بالسبى مع أبويه.

المقام الثالث فيما إذا سبى مع أحد أبويه فعن جماعة منا الحكم بنجاسته أيضا باستصحاب بقاء التبعية و حكى عن بعض تبعيته للسبى مستدلا بمفهوم النبوى المتقدم فان مدلوله هو الحكم بكفره بتبعيته لأبويه فيدل على نفى الكفر عنه إذا كان تابعا لأحدهما.

و لا يخفى ما فيه من الوهن مع ما فى أصل التمسك به على نجاسة ولد الكافر من الضعف هذا من حيث طهارته و نجاسته و منه يظهر حكم إسلامه و كفره أيضا و ان الأقوى أيضا عدم الحكم بإسلامه.

الفرع الرابع فى حكم لقيط دار الكفر و لا إشكال فى ترتيب أحكام الكافر عليه إذا لم يحتمل تولده من المسلم و انه يصير مسبيا بالالتقاط إذا كان ممن يصح سببه و مع احتمال تولده منه فالأقوى طهارته للشك فيها فيحكم بها بالأصل مطلقا. و لكن المحكى عن الشيخ هو التفصيل بين ما إذا وجد فى دار الإسلام أو دار كفر استوطنها مسلم و لو كان أسيرا فحكم بإسلامه مستدلا بقوله صلى الله عليه و آله و سلم «الإسلام يعلو و لا يعلى عليه» و بين ما إذا وجد فى دار كفر دخلها المسلم لا بعنوان الاستيطان فذكر فيه وجهين الإسلام لغلبه جانبه و عدمه لان الدار دار الكفر. و لا يخفى ما فيما افاده من عدم دلالة النبوى المتقدم على إسلامه فى الشق الأول كما انه لا معنى لغلبة جانب الإسلام و انه لا يوجب الغلبة الحكم بإسلام المشكوك إسلامه على فرض تحقق الغلبة و ان كون الدار دار الكفر لا يوجب الحكم بكفر لقيطة مع احتمال تولده من المسلم و اى فرق فى وجود المسلم الذى

يحتمل تولد اللقيط منه بين المستوطن في دار الكفر و بين من يدخلها لا بعنوان الاستيطان. هذا بالنسبة إلى طهارته و اما أحكام الإسلام ففي طهارة الشيخ الأكبر (قده) ان ما كان الإسلام شرطاً فيه فلا يحكم به من جهة الشك في الشرط و كلما كان الكفر مانعاً فيحكم به من جهة الشك في تحقق المانع فيحكم بعدمه بالأصل هكذا ذكره (قده) و هو لا يخلو عن المنع لما في الحكم بعدم المانع بالأصل عند الشك فيه الا إذا كان لعدمه النعتى حالة سابقة مفقودة في المقام حيث يشك في كون تولد اللقيط من الكافر أو المسلم و بأصالة عدم كفره قبل وجوده لا يمكن ترتيب آثار عدم كفره في حال وجوده لعدم صحة ترتيب آثار عدم النعتى على استصحاب عدم المحمولى كما حققناه في غير مقام فراجع.

[مسألة ١- الأقوى طهارة ولد الزنا من المسلمين]

مسألة ١- الأقوى طهارة ولد الزنا من المسلمين سواء كان من طرف أو طرفين بل و ان كان أحد الأبوين مسلماً كما مر.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٠٤

البحث في ولد الزنا يقع في أمور ينبغي كشف القناع عنها:

الأمر الأول في حكمه من حيث الطهارة بما هو ولد الزنا و قد وقع الخلاف فيه فالمشهور على طهارته للأصل و عدم ما يدل على نجاسته و نقل عن السيد و الصدوق و الحلبي و جماعة أخرى القول بنجاسته و عن الحلبي نفى الخلاف عنها و عن بعضهم دعوى الإجماع عليها.

و استدلل بنجاسته بجملة من الاخبار كمرسلة الوشاء عن الصادق عليه السلام انه كره سؤر ولد الزنا و اليهودى و النصرانى و المشرك و كل من خالف الإسلام، فإن اسناد الكراهة إلى سورة مع عطف اليهودى و اخوانه عليه مع كون سؤرهم محرماً لنجاستهم يدل على تحريم سؤره أيضاً حذراً من استعمال لفظ الكراهة في الأكثر من معنى واحد و تحريم سؤره يدل على نجاسته، و خبر ابن ابى يعفور لا تغتسل من البئر التى تجمع فيها غسالة الحمام فان فيها غسالة ولد الزنا و هو لا يطهر إلى سبعة آباء، فإن النهى عن الاغتسال عن غسالة الحمام لما فيها من غسالة ولد الزنا معللاً بأنه لا يطهر إلى سبعة آباء دليل على نجاسته بل نفس التعليل بنفسه كاف في الدلالة عليها و قد علل النهى في خبر آخر بأنه يجتمع فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا أهل البيت.

و خبر سليمان الديلمى مرفوعاً الى الصادق عليه السلام و فيه ان ولد الزنا يقول يا رب فما ذنبى و ما كان لى فى امرئ صنع فيناديه مناد و يقول أنت شر الثلاثة أذنب والداك فنشأت عليهما و أنت رجس و لن يدخل الجنة الا طاهر. حيث أطلق عليه لفظ الرجس و حكم عليه بأنه لا يدخل الجنة لأنها لا يدخلها الا طاهر الشاهد على انه لا يكون طاهراً، و ما ورد من ان نوحاً لم يحمل معه ولد الزنا فى السفينة مع انه حمل الكلب و الخنزير، فيدل على كون ولد الزنا أنجس من الكلب و الخنزير، و ما ورد من ان ديتة كدية اليهودى ثمان مائة درهم فيكون مثله فى الكفر الموجب لنجاسته، و موثق زرارة عن الباقر (ع) لا خير فى ولد الزنا و بشره و لا فى شعره و لا فى لحمه، و حسن ابن مسلم عن الباقر عليه السلام لبن اليهودية و النصرانية و المجوسية أحب الى من لبن ولد الزنا، و ما ورد من الاخبار الكثيرة الاتية فى الأمر الثالث من ان ولد الزنا لا يدخل الجنة.

و الانصاف عدم دلالة ما يمكن الاستناد اليه من تلك الاخبار و ضعف سند الدال

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٠٥

منها و اعراض الأصحاب عن العمل بها:

اما مرسله الوشاء فلان الظاهر منها الكراهة بالمعنى الأعم و ليس تحريم سؤر ما عطف على ولد الزناء من الأنجاس مستلزما لاستعمال لفظ كره فى الأكثر من المعنى الواحد بل المستعمل فيه هو الجامع بين التحريم و الكراهة كما لا يخفى فى نظائره مثل اغسل للجمعة و الجنابة مع ان تحريم سؤره لا يدل على نجاسته مع انه لو سلم دلالة على نجاسته فيدفع الاستدلال بها بضعف سندها لكونها مرسله لا جابر لها مع انه على تقدير صحة سندها أيضا مطروحة بإعراض الأصحاب عن العمل بها.

و خبر ابن ابى يعفور بملاحظة ذكر التعليل فيه بأنه لا يطهر إلى سبعة آباء ظاهر فى القذارة المعنوية و الخبث الباطنى لأن النجاسة الظاهرية لا تتعدى عن ولد الزناء إلى أولاده المتولد منه.

و الرجس المذكور فى خبر سليمان ظاهر فى القذارة المعنوية الموجبة للمنع عن دخوله فى الجنة لا النجاسة الظاهرية الدنيوية الموجبة لوجوب الاجتناب عنه. و ما ورد من ترك نوح (ع) حملهم فى السفينة أجنبى عن الدلالة على النجاسة بالمعنى المصطلح.

و ما ورد فى ديته مع انه لا يكون معمولا به لا يدل على النجاسة لإمكان ان يكون ولد الزناء كالعبد مثلا فى نقصان ديته عن غيره و ليس اشتراكه مع اليهودى فى الدية دليلا على اشتراكه معه فى النجاسة بوجه من الدلالة. و موقوف زرارة النافى للخير عن ولد الزناء و بشره و شعره أيضا لا يدل على نجاسته لإمكان ان يكون نفى الخير باعتبار خباثته المعنوية كالحبيبة لبن اليهودية و النصرانية عن لبنه. و ما دل على عدم دخوله الجنة أيضا لا يدل على نجاسته لان المنع عن دخوله فى الجنة أعم من نجاسته لإمكان ان يكون لقذارته المعنوية فلم يبق ما يمكن ان يثبت به نجاسته فالأقوى (ح) طهارته للأصل و العموم الدالين على طهارة الأشياء إلا ما ثبت نجاسته.

الأمر الثانى فى حكمه من حيث الإسلام قبل تميزه فهل يحكم عليه بالإسلام أو لا يحكم عليه به و ان لم يحكم عليه بالكفر أيضا (وجهان) من عموم كل مولود يولد على الفطرة و خصوص ما يدل على تبعية المولود لأبويه بدعوى ان ما يدل على نفي التبعية فى ولد الزناء ناظر الى غير هذه الجهة من الإرث و نحوه و من ضعف النبوى الدال على الفطرة و عدم ما يوجب إخراج

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٠٦

جهة الحكم بالإسلام عن دليل نفي التبعية و الأقوى هو الأخير و عليه فلا يحكم عليه بالإسلام و لا بالكفر فينفي عنه كل حكم يشترط فى ترتيبه الإسلام لعدم إحراز شرطه الا ان يثبت فى حقه بالإجماع كالتجهيز حيث ادعى الإجماع على انه فيه كالمسلم و كلما كان الكفر مانعا فيحكم بترتبه لإحراز عدم المانع حيث انه غير محكوم عليه بالكفر و هذا على تقدير كون الكفر وجوديا و كان التقابل بينه و بين الإسلام بالتضاد ظاهر و على تقدير كون الكفر عدميا أيضا كذلك لكون تقابله مع الإسلام (ح) بالعدم و الملكة و يكون المفروض فى غير المميز من ولد الزناء الذى لا يكون قابلا للإسلام لعدم تميزه.

الأمر الثالث فى حكم إسلامه بعد التميز و اختياره للإسلام فالمشهور على صحة إسلامه إذا اختاره فى وقت اختياره و عن الجماعة القائلين بنجاسته هو الحكم بكفره و لو بعد اختياره للإسلام و استدلوا له بالأخبار المتقدمة و لا يخفى عدم دلالة تلك الاخبار على كفره أصلا و لو فرض دلالة على نجاسته مع انك قد عرفت المنع عن دلالتها على النجاسة أيضا فالأقوى ما عليه المشهور لما ورد من قبول إسلام كل من يظهره من الايات و الاخبار من غير ما يخصه بغير أولاد الزناء.

الأمر الرابع فى حكمه فى الآخرة من حيث الدخول فى الجنة إذا عمل بما يوجبه و اعلم ان مقتضى العدل و ما يستفاد من الأدلة العامة كون ولد الزناء كغيره فى استحقاقه للجنة على الإطاعة أو للنار على المعصية و قد ورد أيضا فى الكافى عن الصادق عليه السلام ولد الزناء يستعمل ان عمل خيرا جزى به و ان عمل شرا جزى به.

و لكن ورد أخبار كثيرة على محرومته عن الجنة مع التصريح فى بعضها بأنه لم يعمل شيئا يستحق به الحرمان عنها: ففى خبر

سليمان الديلمي المتقدم في الأمر الأول عن الصادق عليه السلام قال يقول ولد الزناء يا رب فما ذنبي و ما كان لي في امرئ صنع قال فيناديه مناد أنت شر الثلاثة أذنب و الداك فنشأت عليهما و أنت رجس و لن يدخل الجنة الا طاهر.

و عن الباقر عليه السلام من طهرت ولادته دخل الجنة و عن الصادق عليه السلام قال خلق الله الجنة طاهرة مطهرة لا يدخلها الا من طابت ولادته. و في خبر مجالس قال عليه السلام بنى له (اي لولد الزناء) بيت في النار من صدر يرد عنه و هيج جهنم و يؤتى برزقه، قيل في معناه إي يبني له ذلك في

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٠٧

صدر جهنم و أعلاه و استظهر في الحدائق كون الصدر تصحيف الصرد بالتحريك بمعنى الجمد و بالجملة فمقتضى هذه الاخبار و نظائرها هو محروميته عن الجنة و لو لم يصدر منه ما يوجب منعه.

قال المجلسي (قده) يمكن الجمع بين الاخبار على وجه يوافق قانون العدل بان يقال انه لا يدخل الجنة و ان كان لا يعاقب بالنار أيضا ما لم يظهر منه ما يستحقه و يثاب على الطاعة بغير الجنة و لا يلزم على الله سبحانه ان يثبت الخلق في الجنة و يدل عليه خبر المحاسن الذي نقلناه أخيرا من انه يدخل النار و يؤتى برزقه فيها و لا ينافيه المروي في الكافي من انه يستعمل فيجزى بالخير ان عمل به إذ ليس فيه تصريح بكون جزائه الجنة فلم يبق الا العمومات الدالة على ان الله يثبت المؤمن بالجنة فيقال بتخصيصها بتلك الاخبار انتهى ملخصا و لا بأس بما افاده و ان كان الأحسن التوقف فيه و إيكال امره الى الرؤف الرحيم الذي إليه مرجع الجميع جعل عاقبتنا خيرا برأفته و رحمته.

هذا كله فيما إذا كان ولد الزناء من الطرفين و منه يظهر حكم ما لو كان الزناء من أحد الأبوين فإنه أيضا طاهر مسلم بطريق اولي و اما لو كان أحد أبويه مسلما و الآخر كافرا فقد تقدم الكلام في حكمه و جملة القول فيه انه لا يخلو عن ثلاث صور:

الاولى ان يكون الزناء من الكافر فقط و لا ينبغي الإشكال في إلحاق الولد (ح) بالمسلم لانه ليس الزناء من طرفه فيلحقه حكمه.

الثانية ان يكون الزناء من طرف المسلم فقط و مقتضى إطلاق عبارة المتن الحكم بطهارته و إسلامه و لكن الأقوى كفره لأجل انتفائه عن المسلم شرعا و الحاقه بالكافر عقلا و شرعا لعدم الزناء من طرفه و قد نفى عنه البعد سيد مشايخنا (قده) في حاشيته في هذا المقام الثالثة ان يكون الزناء من الطرفين و مقتضى المتن و الحاشية هو الحكم بطهارته و عدم كفره لانتفائه من الطرفين شرعا و لكن قد تقدم ان الأقوى إلحاقه بالكافر منهما و ذلك لعدم نفيه عنه بدليل نفي التبعية عن الزاني لأن دليله ينفي ما كان في إثباته الامتنان لا ما يكون في رفعه الامتنان و معلوم ان في نفيه عن الكافر منه عليه لمحكوميته بالطهارة بالنفي عنه.

[مسألة ٢- لا إشكال في نجاسة الغلاة و الخوارج و النواصب]

مسألة ٢- لا إشكال في نجاسة الغلاة و الخوارج و النواصب و اما المجسمة و المجبرة و القائلين بوحدة الوجود من الصوفية إذا التزموا بأحكام الإسلام فالأقوى عدم نجاستهم الا مع العلم بالتزامهم بلوازم مذاهبهم من المفساد

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٠٨

اما الغلات فمن كان منهم يعتقدون بربوبية أمير المؤمنين صلوات الله عليه أو أحد الأئمة الطاهرين عليهم السلام بمعناها الظاهر مثل الاعتقاد بربوبية غيرهم من المخلوقين كعبدة الأصنام و الكواكب لكونهم من منكري الألوهية فيشملهم ما يدل على نجاسة منكريها فلا ينبغي الارتياح في كفرهم و نجاستهم كمن يعتقد منهم بحلوله تعالى فيه صلوات الله عليه أو في أحد من الأئمة من ذريته لكونهم من منكري ضروري الدين فيدل على نجاستهم ما يدل على نجاسة منكريها مضافا الى دعوى الإجماع على

نجاستهم كما عن الدلائل و الروض و ما ورد فى ترجمه فارس بن حاتم الغالى عن ابى الحسن (ع) من الأمر بالتوقى عن مساورته و اما الاعتقاد بأنه (ع) مظهر قدرته و كما له و انه اسمه الأعظم فهو الحق الحقيق بالتصديق و لا يعتره الشك و الريب و المؤمن به هو المؤمن الحق.

و اما الخوارج فلا- ينبغى الإشكال فى نجاستهم للإجماع عليها كما عن الروض و غيره، و نفى الخلاف عنها كما عن جامع المقاصد، و ما يدل على نجاسة النواصب مع كون الخوارج أشد منهم نصبا، و قوله (ع) فى خارجى دخل عليه انه مشرك و الله، و ما فى زيارة الجامعة من قوله و من حاربكم مشرك و الخارجى محارب، و النبوى انهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرامى و لذا يسمون بالمارقين.

و اما النواصب فالكلام يقع تارة فى المراد من الناصبى و اخرى فى حكمه.

اما الأول فالمتيقن من الناصبى هو المعلن لعداوة أهل البيت الذين أمرنا بمودتهم. و ربما يقال بان المراد منه مطلق أهل الخلاف الذين يقولون بتقدم الجبت و الطاغوت. و ذلك لقول الصادق (ع) فى خبر معنى ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت لأنك لا تجد أحدا يقول انى أبغض محمدا و آل محمد صلى الله عليه و آله و سلم و لكن الناصب من نصب لكم و هو يعلم انكم تتولونا و تبرؤون من أعدائنا.

و قول الهادى (ع) فى جواب من سأله عن الناصب بأنه هل احتاج فى امتحانه الى أكثر من تقديمه الجبت و الطاغوت و اعتقاده بإمامتهما قال (ع) من كان على هذا فهو ناصب و قول ابى الحسن (ع) فى رواية عبد الله بن المغيرة فى جواب من سئله عن رجلين أحدهما ناصب و الآخر زيدى بأن هذا يعنى الناصب نصب لك و هذا الزيدى نصب لنا. و لا يخفى ان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٠٩

الناصبى بهذا المعنى يعم جميع المخالفين و حيث انه قد ثبت طهارة ما عدا المعلن منهم بعداوة أهل البيت كما يأتى فى المسألة الاثية فالحكم بنجاستهم لو ثبت بالدليل لاختص بالمعلن منهم بعداوتهم عليهم السلام و هو الناصبى بالمعنى الأخص.

و اما حكمهم فالظاهر هو النجاسة للإجماع عليها كما عن الحدائق و أنوار السيد الجزائرى و نفى عنها الخلاف فى جامع المقاصد و عن شرح المفاتيح ان نجاستهم غير خلافية و للأخبار الظاهرة الدلالة فى نجاستهم كرواية ابن ابى يعفور المروية فى الكافى عن الصادق (ع) قال لا تغتسل من البئر التى يجتمع فيها غسالة الحمام اى ان قال و فيها غسالة الناصب و ان الله لم يخلق خلقا شرا من الكلب و ان الناصب لنا أهون على الله من الكلب، و خبر خالد القلانسى قال قلت للصادق (ع) ألقى الذمى فيصافحنى قال امسحها بالتراب أو بالحائط قلت و الناصب قال اغسلها، و خبر ابن ابى يعفور أيضا عن الصادق (ع) بعد ان حكم بان الناصب شر من اليهودى و النصرانى و المجوسى قال (ع) ان الله لم يخلق خلقا أنجس من الكلب و ان الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه، و خبر فضيل عن الباقر (ع) عن المرأة العارفة هل أزوجه الناصب قال (ع) لا لان الناصب كافر، و خبره الآخر عن الصادق (ع) ذكر عنده الناصب فقال لا- تناكحهم و لا- تأكل ذبيحتهم و لا تسكن معهم. و قد ورد اخبار آخر فى المنع عن مزاجتهم مذكورة فى الوسائل و هذه الاخبار و ان لم تسلم دلالة بعضها عن المناقشة لكن الانصاف اتضح دلالة بعضها الآخر و فيه بعد كون الحكم مشهوريا لا خلاف فيه غنى و كفاية.

و اما المجسمة فالمحكى عن جماعة إطلاق القول بنجاستهم و عن جماعة أخرى الحكم بنجاستهم فى الجملة و عن ثالثة كالذكرى و المبسوط و التذكرة عدم نجاستهم مطلقا و التحقيق ان المجسمة ان كانوا قائلين فيه تعالى بالتجسم حقيقة و انه تعالى جسم كالأجسام و يكون فى جهة من الجهات كالعلو مثلا و كانوا ملتزمين بلوازم اعتقادهم من حدوثه تعالى عن ذلك فهم كفار قطعاً لإنكارهم الضرورى بل لعدم اعتقادهم بوجود واجب قديم و اما إذا لم يلتزموا بلوازم مذهبهم و قالوا بأنه تعالى قديم ففى

الحكم بكفرهم تأمل الا- ان يرجع اعتقادهم فى القول بكونه جسما إلى إنكار الضرورى فيكفرون من هذه الجهة و ان كانوا قائلين بأنه تعالى جسم لا كالأجسام كما نسب الى هشام بن حكم فالظاهر عدم الحكم بكفرهم و ان اعتقادهم هذا مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤١٠

كما قاله المرتضى فى الشافى غلط فى العبارة يرجع إثباتها و نفيها إلى اللغة.

و مما ذكرناه يظهر حال المجبرة أيضا و انهم أيضا كفار إذا التزموا بتوالى مذهبهم من ابطال النبوات و التكاليف و صدور الظلم منه تعالى دون ما إذا لم يلتزموا بها و ان كانوا منكرين لبعض الضروريات العقلية كالتحسين و التقييح و عليه يحمل ما ورد فى كفرهم من الإطلاقات مثل قول الرضا (ع) القائل بالجبر كافر و قول الصادق (ع) ان الناس فى القدر على ثلاثة أوجه رجل يزعم ان الله تعالى اجبر الناس على المعاصى فهذا قد ظلم فى حكمه فهو كافر.

و اما القائلون بوحدة الوجود فان كانوا قائلين بمعناها الباطل من عدم وجود مجرد بسيط منزه عن مدانسة المجالى و انه ليس الا وجودات الأشياء من السماء و الأرض و نحوهما كما نسبه صدر المتألهين إلى جهلة المتصوفة فلا إشكال فى كفرهم و نجاستهم لإنكارهم الضرورى خصوصا إذا التزموا بلوازم مذهبهم من الحدوث و التجسيم و الحلول و نحوها و ان كان مرادهم غير ما هو الظاهر من كلماتهم على ما قيل فى توجيه كلماتهم أو قالوا بوحدة الوجود بالمعنى الآخر و انه ليس فى الوجود سوى وجوده تعالى و ان وجودات ما عداه اطلاق وجوده و رشحات وجوده و مقومات به لا نفسية لها فى مقام ذاتها و أنفسها باطلاات محضة و إعدام صرفه فهو كلام حق لا يشوبه الريب الا كل شىء ما خلا الله باطل.

[مسألة ٣- غير الاثنا عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصيين و معاندين لسائر الأئمة و لا سابين لهم طاهرون]

مسألة ٣- غير الاثنا عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصيين و معاندين لسائر الأئمة و لا سابين لهم طاهرون و اما مع النصب أو السب للأئمة الذين لا يعتقدون بإمامتهم فهم مثل سائر النواصب. هاهنا أمران ينبغى ان يبحث عنهما:

الأول فى نجاسة أهل الخلاف ما عدا من تقدم الحكم بنجاستهم كالنواصب و الخوارج فالمشهور على طهارتهم و عن المرتضى (قده) و جماعة من المتقدمين و بعض من المتأخرين الحكم بنجاستهم و الأقوى ما عليه المشهور لأصالة الطهارة عند الشك فى نجاستهم و أدلة طهارة المسلمين من النص و الإجماع بعد ملاحظة كونهم منهم و السيرة المستمرة القطعية من لدن أمير المؤمنين عليه السلام الى يومنا هذا من الأئمة الطاهرين و أصحابهم و من المؤمنين فى كل عصر

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤١١

من معاشرتهم و مباشرتهم و مساورتهم و الأكل معهم و من ذبائحهم و مزاجتهم و عدم ردعهم عن الدخول فى المساجد بحيث لا يمكن التشكيك فيها. و احتمال كون كل ذلك للتقية خصوصا فى الأعصار السابقة التى كانت زمان شوكتهم و اقتدارهم و ضعف الشيعة و وهنهم بحيث لم يكونوا متمكنين من ان يعاملوا معهم معاملة الكفار ضعيف فى الغاية ضرورة انه لو كان كك بلغ إلينا إذ ليس الحكم بنجاستهم و الابتلاء بمخالفته للتقية بأعظم مما وصل إلينا من كفر أئمتهم و سبهم و لعنهم مع ما كان بعض أصحاب الأئمة عليه من ترك المداراة معهم و من الجدل معهم بأشد ما يمكن من غير تقية كما يظهر من ترجمة أحوال مؤمن الطاق و إيراد الواقعة عليهم و لم يظهر منه و من أمثاله فعل أو قول يدل على نجاستهم مع انه لو كانوا نجسا لكان الأليق فى إيراد الواقعة عليهم ان يعاملهم معاملة الأنجاس الأرجاس فلا ينبغى الإشكال فى قيام السيرة على طهارتهم و فى ان معاملة

الطهارة معهم ليست للتقية.

و للأخبار الكثيرة المصرحة على ثبوت الفرق بين الإسلام و الايمان و ترتب أحكام الإسلام على الإسلام و لو انفك عن الايمان كخبر ابن ابي عمير عن الصادق (ع) قال (ع) الإسلام يحقن به الدّم و يؤدي به الامانة و يستحل به الفروج و الثواب على الايمان، و خبر سفيان بن السمط عنه (ع) قال الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس شهادة ان لا إله إلا الله و أنّ محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم و اقام الصلاة و إيتاء الزكاة و حج البيت و صيام شهر رمضان فهذا الإسلام و الايمان معرفة هذا الأمر مع هذا فإن أقربها و لم يعرف هذا الأمر كان مسلما ضالا، و صحيح حمران بن أعين عن الباقر (ع) و فيه بعد بيان الايمان قال (ع) و الإسلام ما ظهر من قول أو فعل و هو الذي عليه جماعة الناس من الفرق كلها، الى غير ذلك من الاخبار.

و ليس فى مقابل هذه الأدلة ما يدل على نجاستهم الا ما ورد فى كفرهم و هى أيضا أخبار كثيرة: كالمروى فى الكافى عن الباقر (ع) ان الله عز و جل نصب عليا علما بينه و بين خلقه فمن عرفه كان مؤمنا و من أنكره كان كافرا و من جهله كان ضالا. و فى معناه غيره من الروايات المتظاهرة لكنها محمولة اما على كونهم كفارا بالنسبة إلى العقاب الأليم و ان كانوا من المسلمين أو على انهم كفار خرجوا عن حكم الكفار بالتخصيص فلا إشكال فى طهارتهم (ح) سواء قلنا بكونهم مسلمين كما هو المستظهر من الاخبار المتقدمة الدالة على إسلامهم أو قلنا

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤١٢

بكونهم كفارا طاهرين كما لا- إشكال فى جواز أكل ذبيحتهم و كون سوقهم سوق المسلمين و تصح منا كحتهم مع كراهة تمكينهم من تزويج العارفة و استحباب التزويج منهم معللا كليهما بأن المرأة تأخذ أدب زوجها.

و اما حكمهم فى الآخرة فالمستفاد من الاخبار السابقة كونهم كفارا مخلدين فى النار و مما ذكرناه يظهر حكم غير الاثنا عشرى من فرق الشيعة و ان الأقوى طهارتهم أيضا و انهم كأهل الخلاف فى جميع الاحكام حتى فى الخلود فى النار و لا ينفعهم الايمان بأمر المؤمنين عليه السلام مع إنكار واحد من ذريته قال أبو الحسن الرضا (ع) فى الواقفية انا الى الله منهم برىء فلا تولهم و لا تعد مرضاهم و لا تشهد جنازتهم وَ لَا تُصَلِّ عَلَيَّ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا سِوَاءِ مَنْ جَحَدَ أَمَامًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ زَادَ أَمَامًا لَيْسَتْ إِمَامَتُهُ مِنَ اللَّهِ وَ جَحَدَ أَوْ قَالَ ثَالِثَ ثَلَاثَةٍ ان الجاحد أمر آخرنا جاحد لأمر أولنا و الزائد فينا كالناقص الجاحد لأمرنا. و بالجمله فالسيرة الثابتة فى أهل الخلاف ثابتة فى طهارتهم مع بعض الاخبار المتقدمة كقول الباقر (ع) فى صحيح الحمران المتقدم و الإسلام ما ظهر من قول أو فعل قال (ع) و هو الذى عليه جماعة الناس من الفرق كلها الأمر الثانى فى الناصبى من فرق الشيعة و الأقوى نجاستهم لما تقدم مما يدل على نجاسة الناصب المعلن لعداوتهم لعدم اختصاص الناصب بمن كان من أهل الخلاف ففى رواية ابن المغيرة قال قلت لأبى الحسن (ع) انى ابتليت برجلين أحدهما ناصب و الآخر زيدى و لا بد من معاشرتهما فمن أعاشرف قال (ع) هما سيان من كذب بآية من آيات الله فقد نبذ الإسلام وراء ظهره و هو المكذب لجميع القرآن و الأنبياء و المرسلين ثم قال هذا نصب لك و هذا الزيدى نصب لنا. و مما ذكرناه يظهر حكم الساب لأحد الأئمة عليهم السلام كما يسند الى بعض الطوائف الإسماعيلية و انه محكوم بالنجاسة لكون السب الصادر منه طريقا الى نصبه و ان الناصبى محكوم بالنجاسة.

[مسألة ٤- من شك فى إسلامه و كفره طاهر]

مسألة ٤- من شك فى إسلامه و كفره طاهر و ان لم يجر عليه سائر أحكام الإسلام. المشكوك إسلامه و كفره ان كانت له حالة سابقة بالنسبة إلى أحدهما يحكم عليه بها للاستصحاب و ان لم تكن فهل يحكم

عليه بالإسلام اما لاستصحاب الإسلام الثابت له قبل البلوغ لو علم بإسلام أبويه أو إسلام أحدهما أو لحديث الفطرة بدعوى ان المستفاد منه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤١٣

هو ان الأصل فى كل انسان هو الإسلام إلا إذا علم كفره أو يحكم عليه بالكفر لاستصحاب عدم الإسلام الثابت له قبل البلوغ و ان الأصل فى كل انسان شك فى إسلامه هو الكفر إلا إذا ثبت إسلامه أو انه لا يحكم عليه بالإسلام و لا بالكفر فلا يجرى عليه شىء من أحكامهما و يحكم عليه بالطهارة لا من جهة كونه مسلماً بل لقاعدة الطهارة فيما يشك فى طهارته وجوه أقواها الأخير و ذلك لعدم أساس للأصل لا فى الإسلام و لا لإثبات الكفر اما لإثبات الإسلام ففيما إذا علم بإسلامه فى حال صغره بالتبعية فلا يجرى فيه الاستصحاب بعد القطع بزوال التبعية بواسطة البلوغ إذ المحكوم عليه حال التبعية لم يكن هو الإسلام حقيقة و كانت التبعية سبباً لثبوته بل إنما التبعية كانت منشأً لإجراء أحكام الإسلام عليه فيما لم يكن مسلماً و لا كافراً فالمتيقن السابق فى حال صغره ليس هو نفس الإسلام حتى يشك فى بقاءه فيجرى فيه الاستصحاب بل انما هو احكامه الجارية عليه بالتبع الزائلة بزوال التبعية قطعاً فلا يقال ان المتيقن السابق هو إسلامه و ان كان سببه التبعية و بعد زوال سببه يشك فى بقاءه بنفسه بسبب آخر فيستصحب بقاءه هذا حال استصحاب بقاء إسلامه الثابت له فى حال صغره لو حكم عليه بالتبعية. و اما حديث الفطرة ففيه أولاً انه ضعيف السند و ثانياً انه يدل على كون الأصل فى الإنسان هو فطرة التوحيد و هى أعم من الإسلام لاعتبار الايمان بالرسالة فى الإسلام أيضاً و ثالثاً بأنه على تقدير دلالة على كون الأصل فى الإنسان هو الإسلام فهذا المشكوك فى إسلامه و كفره مع إمكان خروجه عن الفطرة يكون الحاقه بالباقي على الفطرة محتاجاً الى الدليل و ليس على الحاقه به دليل اللهم الا ان يقال بغلبة الباقيين على الفطرة و لكنها ممنوعة بمنعها مع كثرة الكفار و منع حصول الظن بكون المشكوك من الافراد الغالبة على تقدير تسليم الغلبة و منع حجية هذا الظن على تقدير حصوله. و اما لإثبات الكفر فبالمنع عن استصحاب عدم الايمان الثابت قبل البلوغ لإثبات الكفر و ذلك لان عدمه الثابت قبل البلوغ يكون أعم من الكفر فإثبات الأعم لا يثبت الأخص نظير عدم المذبوحية الثابتة للحيوان حال حيوته الذى لا يثبت باستصحابه اثر العدم الحادث بعد الموت و لا يصح استصحاب عدم الايمان الثابت بعد التمييز لعدم اليقين به لاحتمال صيرورته مؤمناً فى أول آن تميزه مضافاً الى ان استصحاب عدم الايمان لا يثبت به الكفر لو كان الكفر امراً وجودياً الا على القول بالأصل المثبت بل و لو كان الكفر امراً عدمياً لان تقابله (ح) مع

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤١٤

الايمان يكون بالعدم و الملكة المعترية فى الأمر العدمى قابلية المحل فيتوقف إثباته باستصحاب عدم الأمر الوجودى على القول بالأصل المثبت.

[التاسع الخمر]

إشارة

التاسع الخمر بل كل مسكر بالأصالة و ان صار جامداً بالعرض لا الجامد كالبنج و ان صار مائعاً بالعرض. فى هذا المتن أمور: الأول ذهب أكثر الأصحاب إلى نجاسة الخمر و عن حبل المتين للبهائى (قده) انه أطبق علماء الخاصة و العامة على نجاسة الخمر الأشد ذممة مناو منهم لم يعتد الفریقان بمخالفتهم. و تدل على نجاستها أخبار كثيرة: كخبر الخيران «١»

الخادم قال كتبت الى الرجل «يعنى أبا الحسن (ع)» اسئله عن الثوب يصيبه الخمر و لحم الخنزير أ يصلى فيه أم لا فإن أصحابنا اختلفوا فيه، فكتب (ع) لا تصل فيه فإنه رجس، و خبر زكريا بن آدم عن ابي الحسن (ع) عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت فى قدر فيه لحم كثير و مرق كثير قال يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمة أو الكلب و اللحم اغسله.

و مرسل يونس عن الصادق (ع) إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ مسكر فاغسله ان عرفت موضعه و ان لم تعرف موضعه فاغسله كله، و موثق عمار لا- تصل فى ثوب قد اصابه خمر و لا مسكر حتى تغسله، و غير ذلك من الاخبار الظاهرة فى نجاستها و قد عمل بها فيجب الأخذ بها من غير تردد.

خلافًا لجماعة منا من القدماء كالمحكى عن الصدوق و والده و من المتأخرين كالأردبيلي و أصحاب المدارك و الذخيرة و المشارق المحكى عنهم الطهارة للأخبار الدالة عليها كخبر زرارة عن الباقرين عليهما السلام فى الخمر يصيب الثوب انهما قالا لا بأس بان يصلى فيه انما حرم شربها. و فى معناه غيره مما يبلغ اثنا عشر خبرا أو أكثر لكن الكل مما لم يعمل به و قد اعرض عنه الأصحاب فلا يكون واجدا للحجية لسقوطه بالاعراض عنها مضافا الى إمكان حمله على التقيّة و ان لم تكن الطهارة مذهبا لعلماء العامة لكن التقيّة من أمراء الوقت و سلاطين الجور من بنى أمية و بنى العباس و وزرائهم المولعين فى شرب الخمر على ما ورد من شيمهم المشثومة

(١)- خيران بالخاء المعجمة كان من أصحاب الرضا و الجواد و الهادى عليهم السلام و من مستودعى أسرارهم كذا فى منتهى المقال.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤١٥

مع ان القول بطهارتها كان موافقا مع رأى ربيعة الزاى الذى كان من شيوخ مذهب مالك فى زمن الصادق (ع). و مع الغض عما ذكر كله فالعمل على اخبار النجاسة لما يدل عليه رواية على بن مهزيار قال قرأت فى كتاب عبد الله بن محمد الى ابي الحسن (ع) جعلت فداك روى عن زرارة عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهم السلام فى الخمر يصيب الثوب انهما قالا- لا- بأس بان يصلى فيه انما حرم شربها و روى عن زرارة عن ابي عبد الله (ع) انه قال إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ يعنى المسكر فاغسله ان عرفت موضعه و ان لم تعرف موضعه فاغسله كله و ان صليت فيه فأعد صلوتك فأعلمنى ما آخذ به فوقع (ع) بخظه خذ بقول ابي عبد الله (ع)، و خبر خيران الخادم المتقدم فان فيهما غنى و كفاية و لعل الحكم بنجاسة الخمر مما لا ينبغى الارتياح فيه.

الأمر الثانى الحق عدم اختصاص النجاسة بخصوص الخمر بل يعمها و كل مسكر مائع و يدل على العموم أمور، منها عدم القول بالفصل كما ادعاه بعض، و منها بعض الاخبار المتقدمة كخبر زكريا بن آدم و مرسل يونس و موثق عمار المتقدم ذكرها، و خبر عمر بن حنظلة قال قلت للصادق ما تقول فى قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته و يذهب سكره فقال (ع) لا و الله و لا- قطرة تقطر منه فى حب إلا أهريق ذلك الماء، و ما ورد من ان كل مسكر خمر كخبر عطاء بن يسار كل مسكر حرام و كل مسكر خمر و المروى فى تفسير القمى كل مسكر من الشراب إذا أحمّر فهو خمر، و ما ورد من ان الخمر تؤخذ من خمسة العصير من الكرم و النقيع من الزبيب و البتع من العسل و المرز من الشعير و النبيذ من التمر أو من ستة بإضافة الذرة على الخمسة المذكورة و دلالة هذه الاخبار على نجاسة النبيذ المسكر و نجاسة كل مسكر واضحة و يدل على اعتبار ميعان ما حكم عليه بالنجاسة التعبير فى بعض تلك الاخبار بالقطرة و الإصابة و نحوهما مما هو ظاهر فى الميعان.

الأمر الثالث الأقوى بقاء المسكر المائع بالأصالة على نجاسته إذا طرء عليه الانجماد للاستصحاب إذ لا يخرج بالانجماد عن صدق اسم المسكر عليه و لا يكون انجماده فى حكم الاستحالة عرفا و قد نقل الإجماع على بقاء نجاسته بعد الانجماد الشّيخ

الأكبر (قده) فى طهارته.

الأمر الرابع الأقوى طهارة المسكر الجامد بالأصالة كالبنج مع بقاءه على جموده

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤١٦

للأصل و عدم الدليل على نجاسته و هذا هو المعروف بين الأصحاب و اتفقت كلمتهم عليه كما فى الحدائق و انه مقطوع به بين الأصحاب كما فى المدارك.

الأمر الخامس قد يقال بنجاسة الجامد بالأصالة إذا عرضه الميعان بدعوى إطلاق الاخبار المتقدمة لكن الأقوى طهارته لانصراف تلك المطلقات إلى المائع بالأصالة فيكون المائع بالعرض باقيا على طهارته باستصحاب طهارته.

[مسألة ١- الحق المشهور بالخمير العصير العنبى إذا غلى قبل ان يذهب ثلثاه]

مسألة ١- الحق المشهور بالخمير العصير العنبى إذا غلى قبل ان يذهب ثلثاه و هو الأحوط و ان كان الأقوى طهارته نعم لا إشكال فى حرمة سواء غلى بالنار أو بالشمس أو بنفسه و إذا ذهب ثلثاه صار حلالا سواء كان بالنار أو بالشمس أو بالهواء بل الأقوى حرمة بمجرد النشيش و ان لم يصل الى حد الغليان و لا فرق بين العصير و نفس العنب فإذا غلى نفس العنب من غير ان يعصر كان حراما و اما التمر و الزبيب و عصيرهما فالأقوى عدم حرمتها أيضا بالغليان و ان كان الأحوط الاجتناب عنهما أكلا بل من حيث النجاسة أيضا.

فى هذه المسألة أمور:

الأول فى حكم العصير العنبى من حيث نجاسته و طهارته و المنسوب الى المشهور نجاسته مطلقا سواء غلى بنفسه أو بالنار أو بالشمس أو بحرارة الهواء. و عن الوسيلة اختصاص نجاسته بما إذا غلى بنفسه لا بالنار و ذهب الى حرمة فقط دون نجاسته إذا غلى بالنار. و ذهب جملة من محققى المتأخرين كالشهيد الثانى و الأردبيلى و اتباعه أصحاب المدارك و المعالم و الذخيرة و غيرهم الى طهارته مطلقا سواء غلى بنفسه أو بالنار أو الشمس أو الهواء و قيل ان القول بطهارته هو المشهور بين متأخرى المتأخرين.

و استدلل للأول أى القول بالنجاسة مطلقا بالإجماع المحكى عن مجمع البحرين المؤيد بما عن كثر العرفان و التنقيح من دعوى الإجماع على انه إذا غلى يكون حكمه حكم المسكر حيث انه بإطلاق معقده يثبت له حكم المسكر من نجاسته أيضا، و بالشهرة المحققة، و بالأخبار الدالة على حرمة بناء على ثبوت الملازمة بين حرمة و نجاسته، و ما ورد فى حكاية منازعة إبليس اللعين و فى بعض اخباره انه ما كان فوق الثلث من طبخه فلا بليس و هو حظه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤١٧

و ما كان من الثلث فما دونه فهو لنوح و هو حظه و ذلك الحلال الطيب فليشرب، فإنه يدل على ان ما زاد من الثلث المتعلق بإبليس يكون خبيثا فيصير دليلا على نجاسته بناء على ان يكون المراد من الخبث هو النجاسة المصطلحة، و بموثقة معاوية بن عمار و فيها فى الجواب عن السؤال عن البختج قال (ع) خمرا لا تشربه بناء على نسخة التهذيب بذكر كلمة (خمرا) بعد قوله قال (ع) حيث انه يدل على كون البختج خمرا اما حقيقة كما ادعاه جماعة و ادعى فى المهذب البارع الإجماع على ان اسم الخمر حقيقة فى عصير العنب و اما تنزيلا الموجب لثبوت أحكام الخمر له التى منها النجاسة.

و الكل مخدوش لا يصح الاعتماد عليه اما الإجماع فلان محصله غير حاصل بعد كون المسألة ذات أقوال ثلاثة و ان فى المسألة

في هذه الأعصار قولين مشهورين و المنقول منه كالتشبيث بالشهرة غير مفيد. و اما الاخبار الدالة على حرمة فبمنع الملازمة بين حرمة و بين نجاسته لعدم الدليل عليها و إطلاق لفظ الطيب على الثلث منه في حكاية منازعة إبليس مع نوح لا يدل على نجاسة ما زاد منه على الثلث لاحتمال إرادة الحرمة في زائدة خصوصا بقريته تفرغ الشرب على الطيب منه. و اما موثقة معاوية بن عمار فلفظة الخمر ليست مذكورة فيها في نسخة الكافي و هو أضبط من الشيخ و عند الاختلاف بينهما يكون عليه المدار و لو سلم ثبوتها بناء على ان الأصل عند الشك في الزيادة أو النقيصة هو عدم الزيادة حيث ان أمر النقص أهون من الازدياد لاحتياج الزيادة إلى مؤنة زائدة عن النقيصة و الأصل عدمها و ذلك بعد فرض صرف النظر عن اضبطية الكافي و البناء على ان احتمال خطائه في إسقاط لفظ الخمر مساو مع احتمال خطأ الشيخ في زيادته إياها فيدور الأمر بين خطأ الكافي في الإسقاط أو خطأ الشيخ في الزيادة فينبى على احتمال خطأ الكافي في الإسقاط لاهونيته عن احتمال خطأ الشيخ في الزيادة- لكن كون الخمر حقيقة في العصير العنبي ممنوع بل المسلم منه ما هو المعهود عند العرف و هو القسم الخاص من العصير الموجب للسكر و ما حكى عن المهذب البارع من دعوى الإجماع على كون الخمر حقيقة في عصير العنب ممنوع و لعل غرضه بيان كون الخمر موضوعة للطبيعة المعهودة المتخذة من العنب دون سائر المسكرات المائعة لا ان مطلق العصير خمر و لو قبل اختماره بل غليانه إذ هو يدهى البطلان و ان كانت دعواه الانحصار بكون الخمر اسما لخصوص

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤١٨

ما يتخذ من العنب ممنوعه كما تقدم من عموم صدق الخمر على ما يصدر منه خاصيته من المسكرات المائعة و لو لم يكن متخذاً من العنب. و تنزيه منزلة الخمر لا يوجب ثبوت جميع أحكام الخمر حتى النجاسة خصوصا بقريته تفرغ النهى عن الشرب على خمريته الظاهر في كونه كالخمر له في الحرمة لا في جميع أحكامها.

و استدلال لصاحب الوسيلة في حكمه باختصاص النجاسة بما إذا غلى بنفسه لا بالنار بصدق الخمر عليه (ح) لاختماره فيما إذا نش أو غلى بنفسه. و لا يخفى ان لازم ذلك لو تم هو انحصار طهره (ح) بصيرورته خلا و لا يظهر بذهاب ثلثيه و يدل عليه المرسل المحكى في مجمع البحرين ان نش العصير من غير ان يمسه النار فدعه حتى يصير خلا و قد حكى عن فقه الرضا أيضا و قد بالغ في ذلك مرحوم الشريعة الأصفهاني (قده) في رسالته المخصوصة التي كتبها في ذلك و عليه بنى سيد مشايخنا فيما علقه على المتن في المقام و بالجملة و قد جعل في محكى الوسيلة أيضا طهره بتخليله و يبعد ذاك الذي حكى عنه جعله ذلك في باب الأشرطة من قسم الشراب الغير المسكر هذا.

و استدلال أيضا بما دل على عدم جواز ترك النبيذ حتى ينش المؤمى الى ان المنع عن تركه الى ان ينش انما هو لمكان صيرورته خمرا ففي موثقة الساباطى عن الصادق (ع) قال وصف لى أبو عبد الله (ع) المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حللا قال (ع) تأخذ ربعا من زبيب و تنقيه و تصب عليه اثنا عشر رطلا من ماء ثم تنقعه ليلة فإذا كان أيام الصيف و خشيت ان ينش جعلته في تنور مسجور قليلا حتى لا ينش ثم تنزع الماء منه كله إذا أصبحت ثم تصب عليه من الماء بقدر ما يغمره ثم تغليه حتى تذهب حلاوته ثم تنزع مائه الأخر فتصبه على الماء الأول الى ان قال و لا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث، و تقريب دلالتها هو انه عليه السلام قد أثبت البأس في حصول النشيش بنفسه و لذا علمه بجعل المطبوخ في التنور المسجور لأجل الفرار من ان ينش بنفسه و ظاهر ثبوت البأس في نشيشه بنفسه هو صيرورته خمرا بذلك و هذا بخلاف غليانه بالنار فإنه يصير به حراما فقط و لا ينجس بذلك و لأجل حرمة احتاج الى ذهاب ثلثيه فالغليان بالنار يوجب حرمة و الغليان بنفسه يوجب نجاسته زائدا على حرمة.

و أوجب عما استدلال به بمنع صيرورة العصير بنشيشه أو غليانه بنفسه خمرا و ان

ذلك يحتاج إلى التجربة و ان من يدعيه فإنما هو على عهده و المرجع عند الشك فى ذلك هو أصالة الطهارة، مع انه أخص من المدعى إذ الكلام فى نجاسته بالنشيش و الغليان فيما لم يصير خمرا و مع صيرورته خمرا فهو خارج عن محل الكلام اللهم الا ان يدعى الملازمة بين نشيشه بنفسه و بين صيرورته خمرا فيرجع الى الدعوى الاولى. و موثقة الساباطى منزلة على صيرورته خمرا مع انها واردة فى العصير الزيبى و الكلام الان فى العصير العنبى اللهم الا ان يدعى مساواته مع العنبى أو أولوية العنبى منه لكنه محل تأمل بل منع و المرسل المحكى عن مجمع البحرين لا يكون حجة لعدم انجباره بالعمل و لم يثبت حجية فقه الرضا فى هذه الفقرة فالقول بالطهارة (ح) لا يخلو عن قوة الا ان الاحتياط خروجا عن خلاف من حكم بنجاسته مما لا ينبغى تركه. ثم انه على القول بنجاسته فهل هى تحدث بالنشيش المفسر بالصوت الحاصل للماء عند الغليان بناء على ان يكون متقدما على الغليان المفسر بقلب الأعلى بالأسفل و بالعكس حيث ان الصوت الحاصل له متقدم على الغليان بهذا المعنى، أو بالغليان، أو بالاشتداد الحاصل بالغليان المتأخر عنه بناء على تفسيره بالسخونة الحسية (وجوه) مقتضى دعوى الملازمة بين حرمة و نجاسته و ان نجاسته تثبت من ناحية حرمة مع كون بدء حرمة هو نشيشه هو الأول كما ان مقتضى تفسير النشيش بالغليان كما فسر به فى المجمع حيث يقول فى الحديث النبىذ إذا نش فلا يشرب أى إذا غلى الى ان قال و النشيش صوت الماء و غيره إذ غلى هو الثانى.

و ظاهر جملة من المتون العاطفة للاشتداد على الغليان بواو العطف هو الأخير و لعله اما لأجل إجماع مجمع البحرين على نجاسته إذا غلى و اشتد أو لأن العمدة فى الدليل على نجاسته هو موثقة معاوية بن عمار الواردة فى الجواب عن السؤال عن البختج و انه خمرا لا تشربه و البختج هو العصير المطبوخ الذى لا يحصل الا بعد الاشتداد فهو المتيقن مما خرج عن حكم أصالة الطهارة و يكون ما غلى منه قبل ان يشتد محكوما بالطهارة بحكم الأصل فضلا عما نش و لم يغل.

و لا يخفى ان الأظهر كون المدار على الغليان لا النشيش الحاصل قبله و لا الاشتداد الحاصل بعده اما نفى العبرة بالصوت الحاصل قبل الغليان فلانه ليس معنى النشيش الذى جعل فى النص مدارا للنجاسة على القول بها بل هو على ما فسر فى المجمع هو الصوت الحاصل عند الغليان فيكون زمانه زمان الغليان لا قبله و قد عرفت منع دعوى الملازمة بين الحرمة و النجاسة مع انه

على تقدير تسليمها فكون بدو الحرمة هو النشيش بمعنى الصوت المتقدم على الغليان ممنوع بل الأقوى كونه هو الغليان كما سيظهر و اما عدم العبرة بالاشتداد فلانه ليس فى النصوص التى استدلت بها على النجاسة ما يشعر باعتبار الاشتداد فى موضوع الحكم و انما هو شىء اعتبره بعض الفقهاء فى متونهم بين ان عطفوه على الغليان بأو كما عن بعض أو بالواو كما عن آخر و فسروه الشراح بوجوه مختلفة فعن بعضهم تفسيره بالثخونة و القوام و عن ذكرى الشهيد و المحقق الثانى اعتبار مسمى الثخونة الحاصلة بمجرد الغليان و لو لم يثخن بها و بهذا الأخير يفسره فخر المحققين فى حاشية الإرشاد حيث يقول ان المراد بالاشتداد عند الجمهور هو الشدة المطربة و عندنا ان يصير أسفله أعلاه بالغليان و لا يخفى ان القائل بالنجاسة ان استدلت على إثباتها بالإجماع المدعى فى مجمع البحرين أو بموثقة معاوية بن عمار المتقدمة فلا بد من ان يقول بكون المدار على الثخونة و القوام على ما صرح به بعض الأصحاب فى تفسير الاشتداد لكون ذلك هو المتيقن مما خرج عن تحت أصالة الطهارة و ان استدلت على إثبات النجاسة بالنصوص فلا بد من ان يقول بكون المدار على النشيش الحاصل عند الغليان و اما القائل بالطهارة فيقول بنجاسته عند الشدة المطربة التى يصير العصير خمرا عندها فلعل الجمهور الذين فسروا الاشتداد بالشدة المطربة على ما نسب إليهم الفخر هم القائلون بطهارة العصير عند الغليان و من فسر بالغليان هو القائل بنجاسته و منه يظهر الخلل فى تفسيره بالثخونة و القوام و انه

لا وجه له أصلا هذا بالنسبة إلى مبدء حدوث نجاسته و اما زوالها فلا إشكال في كونه بذهاب الثلثين و عليه الاتفاق و ذلك فيما لم يصير خمرا بالنشيش و اما مع صيرورته خمرا فطهره بصيرورته خلا من غير إشكال.

الأمر الثاني في حكم العصير العنبي من حيث الحرمة و لا إشكال في حرمة بعد الغليان و قبل ذهاب ثلثيه و عن المعبر إجماع الفقهاء على تحريمه و يدل عليه نصوص كثيرة بل متواترة، ففي خبر حماد لا يحرم العصير حتى يغلى، و في خبره الآخر تشرب ما لم يغل فإذا غلى فلا تشربه قلت اى شىء الغليان قال عليه السلام القلب و غير ذلك من الاخبار التي لا حاجة الى نقلها بعد تواترها. و لا إشكال في حرمة بعد الغليان. و في حدوثها به أو بالنشيش بناء على تغاير زمانه مع زمان حدوث النشيش وجهان مختار المصنف (قده) في المتن هو الأخير حيث

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٢١

يقول بل الأقوى حرمة بمجرد النشيش و ان لم يصل الى حد الغليان لكن مقتضى الخبرين المتقدمين من الحماد هو حله ما لم يغل و توافقه الأخبار الأخر التي رتب فيها الحرمة على الغليان لكن في خبر ذرع إذا نش العصير أو غلى يحرم و مقتضى عطف الغليان فيه على النشيش هو حصول الحرمة بأحدهما و يشكل في فقهه من وجهين (أحدهما) انه بناء على تقدم النشيش على الغليان بالزمان يوجب حصول الحرمة دائما بالنشيش فيكون عطف الغليان عليه مستدركا نظير التحديد بالأقل و الأكثر في سائر الأبواب (و ثانيهما) معارضته مع خبرى الحماد النافيين للحرمة قبل الغليان فلا بد من الجمع بينهما و أوجه الوجوه فيه هو حمل النشيش في خبر ذرع على الغليان بنفسه و حمل الغليان في الخبرين على ما إذا كان بالنار و يشهد لهذا الجمع خبر محمد بن الهيثم عن رجل عن الصادق عليه السلام قال سئلته عن العصير يطبخ بالنار حتى يغلى من ساعته أ يشربه صاحبه فقال إذا تغير عن حاله و غلى فلا- خير فيه و قد تقدم المنع عن تغاير زمانى النشيش و الغليان هذا بالنسبة إلى زمان حدوث حرمة و اما زوالها فبذهاب الثلثين و ما لم يصير خمرا و عليه الاتفاق.

الأمر الثالث لا فرق في حرمة العصير بالغليان أو نجاسته به على القول بها بين ان يحصل الغليان بنفسه أو بالنار أو بالشمس أو بالهواء و ذلك لإطلاق النص و الفتوى و لم يحك الخلاف في ذلك عن احد صريحا و قد تقدم انحصار طهره و حله بصيرورته خلا عند صيرورته مسكرا مطلقا من غير فرق بين أسباب غليانه و مع عدم صيرورته مسكرا يكون حله و طهره على القول بنجاسته بذهاب ثلثيه بأى نحو اتفق سواء كان بالنار أو بالهواء أو بالشمس أو بنفسه و ذلك أيضا لإطلاق النص و الفتوى و اما الملازمة بين غليانه بنفسه و بين اسكاره فأمر صغرى يحتاج إلى الإحراز و ليس شأن الفقيه تشخيصها.

الأمر الرابع هل غليان ماء العنب في داخل العنب قبل عصره كغليانه بعد عصره في صيرورته حراما أو نجسا على القول بنجاسته إذا كان معصورا أم لا- (وجهان) صريح المتن هو الأول حيث يقول و لا فرق بين العصير و نفس العنب. و ربما يناقش فيه من وجوه.

منها ما عن الأردبيلي في شرح الإرشاد من دعوى ظهور النصوص في اشتراط كونه معصورا قال فلو غلى ماء العنب في حبه لم يصدق عليه انه عصير غلى. و أورد عليه بان التعبير

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٢٢

بالعصير من باب التعبير بالغالب و الا فلا بد ان لا يحكم بالحرمة إذا استخرج ماء العنب لا بالعصر بل بالغليان.

أقول و لعل نظر الأردبيلي (قده) لا يكون الى اعتبار العصر في طرو الحكم عليه بالغليان بل دعواه اشتراط كونه معصورا ناظر الى اشتراط خروج ماء العنب عن الحب حتى يصدق عليه ماء العنب فالحكم عنده مترتب على ماء العنب و لو خرج لا بالعصر فما في العنب لا يصدق عليه ماء العنب بل هو عنب كما ان ما في البطيخ ما لم يخرج عنه لا يصدق عليه ماء البطيخ بخلاف ما إذا خرج

فإنه ماء البطيخ من غير فرق في خروجه بالعصر أو بغير العصر.

ومنها ان الغليان المترتب عليه الحرمة أو النجاسة على القول بها هو الغليان الوارد على ماء العنب لا الغليان الذي يصير به ما في العنب ماء. و يندفع بأنه كما يصير ما في العنب ماء بالغليان يرد عليه الغليان بعد صيرورته ماء و الحكم بالحرمة أو النجاسة مترتب على ماء العنب عند غليانه من غير فرق بين ما إذا كان في داخل العنب أو خارجا عنه كان خروجه بالعصر أو بغيره. أقول و لعل دعوى انصراف ماء العنب الى الخارج منه ليست بكل بعيد إذ العرف لا يطلقون على ما فيه ماء العنب كما في نظائره مثل التفاح و البطيخ و السفرجلة و نحوها.

ومنها ان المعتبر في الحكم هو حصول الغليان المتحقق بصيرورة الأعلى أسفل و بالعكس كما عبّر به في بعض الاخبار أو بالقلب العذى هو أيضا عبارة عن صيرورة الأعلى أسفل و بالعكس كما عبّر به في مرسل محمد بن الهيثم و هو اى الغليان بهذا التفسير غير حاصل في الماء الكائن في العنب إذ لا يتحوّل عن محلّه بالسخونة الواردة عليه و يندفع بان الظاهر حصول الغليان في الماء الكائن في العنب إذ تحقّقه في كل شيء بحسبه. أقول الإنصاف عدم تحقق القلب و صيرورة الأعلى أسفل في الماء الكائن في العنب و لو بلغ من الحرارة ما بلغ اللهم إلا- إذا لم يكن في العنب من ثقله شيء و صار ما فيه منحصرًا بالماء أو كان الغالب عليه الماء المعبر عنه (به انكور آب افتاده) و إلا- فالعنب السالم عما يقال عليه بآب افتاده لا- ينقلب ما فيه من الماء بالحرارة المسخنة و لا يرد عليه الغليان و لا يصدق عليه الغالي فالحق انه لو تم دعوى ما في المتن من نفى الفرق بين العصير و بين نفس العنب لكان اللازم هو التفصيل بين الماء الكائن في داخل العنب المعبر عنه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٢٣

(به انكور آب افتاده) و بين العنب السالم عنه بدعوى ترتب الحكم في الأول دون الأخير و كيف كان فمع الشك في الغليان فالحكم هو الطهارة لأصالة عدم الغليان أو أصالة الطهارة مع قطع النظر عنها و الله العالم بحقائق أحكامه. الأمر الخامس في العصير الزبيبي من حيث الطهارة و النجاسة و المعروف عند أكثر القائلين بنجاسة العصير العنبي طهارة العصير الزبيبي بل عن الذخيرة انى لا أعلم قائلًا بنجاسته و فى الحدائق دعوى نفى الخلاف فى طهارته و لكن عن مقاصد العلية جعل الطهارة أصح القولين و هو يكشف عن وجود القائل بنجاسته و عن العلامة الطباطبائي الجزم بنجاسته.

و استدل (قده) بالملازمة بين حرمة و نجاسته بناء على حرمة التى قد عرفت المنع عنها مع المنع عن حرمة أيضا كما سيأتى فى الأمر الآتى، و باستصحاب حكمه الثابت له حال كونه عنبا إذ هو فى حال العنبيّة كان بحيث لو غلى ينجس و بعد الشك فى بقائه على ما كان فى حال صيرورته زبيبا اما لأجل الشك فى دخل العنبيّة فى ثبوت النجاسة له على تقدير الغليان أو لأجل الشك فى مانعيّة الزبيبيّة فى ذلك يبنى على بقائه على ما كان بالاستصحاب. و هذا الاستدلال كما ترى يصح ممن يحكم بنجاسة ماء العنب عند غليانه و لا يصح ممن يقول بطهارة العصير العنبي عند الغليان كما هو المختار و عليه فلا مسرح عندنا لهذا الأصل أصلا و اما على القول بنجاسة العصير العنبي ففى صحّة التمسك بهذا الأصل إشكالات:

منها الإشكال فى استصحاب الحكم التعليقى بدعوى ان المعتبر فى الاستصحاب هو كون المستصحب موجودا قبل زمان الشك و الحكم التعليقى لا- يكون موجودا قبله لعدم تحقق المعلق عليه (ح). و اوجب عنه بان مرجع استصحاب الحكم التعليقى إلى استصحاب أمر محقق و هو سببية غليانه للنجاسة هكذا فى مصباح الفقيه و قال و تمام الكلام فى محلّه. و لا يخفى ما فيه لأن سببية الغليان للنجاسة أو ملازمته لها انما يصح استصحابهما على تقدير صحّة القول بجعل السببية أو الملازمة لكن القول بجعلها فاسد كما حقق فى الأصول بل المجعول الشرعى هو الحكم أعنى نجاسة العصير أو حرمة على تقدير غليانه كجعل وجوب الصلاة عند الدلوك أو جعل الملكية عند البيع فمن هذا الجعل ينتزع سببية الغليان للحكم نعم منشأ جعل الحكم عنده هو السببية

التكوينية العقلية بينهما الا انها ليست مجعولا شرعيا لكى تكون قابلة

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٢٤

للاستصحاب فلا يكون مرجع استصحابه الى استصحاب أمر محقق لكن لا مانع عن استصحابه مع كونه تعليقا لان للحكم فى مرتبة الإنشاء مرتبة من الوجود فى مقابل عدم إنشائه حتى إذا يبلغ إلى مرتبة الفعلية فهو فى مرتبة الإنشاء و ان لم يكن فعليا و يكون فاقد المرتبة الفعلية لكنه واجد لمرتبة الإنشاء فسقط القول بان الحكم التعليقى لا يكون موجودا قبل زمان الشك.

و منها الإشكال فى إجراء الاستصحاب فى الحكم التعليقى بتقريب آخر و هو ان مرجع القضية الشرطية إلى القضية الحملية بأخذ الشرط المذكور فى الشرطية موضوعا فى الجملة فمرجع إذا جائك زيد فأكرمه إلى قضية الزيد الجائى يجب إكرامه كما ان مرجع كل قضية حملية إلى شرطية يؤخذ شرطها من عقد وضع تلك الحملية و جزأيا من عقد حملها فمرجع قولك كل نار حارة إلى قضية كلما وجد فى الخارج نار فهى على تقدير وجودها حارة و على هذا فمرجع قضية إذا غلى ماء العنب ينجس أو يحرم إلى قضية حملية هكذا ماء العنب الغالى نجس أو حرام و عند صيرورة العنب زيبيا لو شك فى بقاء حكم مائه فى حال كونه زيبيا فلا- محل لاستصحاب حكمه الذى كان له فى حال كونه عنبا لأنه إذا وجد العنب و لم يغل لا وجود للحكم لانتفاء موضوعه بانتفاء قيده الذى هو الغليان نعم يمكن فرض قضية تعليقية هكذا العنب لو انضم اليه قيده و هو الغليان تنجس أو حرم لكن مع انه لازم عقلى مقطوع البقاء فى كل مركب وجد أحد جزئية لا انه مشكوك كى يجرى فيه الاستصحاب. هكذا كان شيخنا الأستاذ (قده) يورد على الاستصحاب التعليقى فى أصوله و فقهه و كان مصرا عليه غاية الإصرار و لم يظهر لى إلى الان حقيقة مرامه طاب ثراه اما إرجاع القضية الشرطية إلى حملية موضوعها الشرط المذكور فى الشرطية فكلام حق لا ريب يعتره و لا يمكن الإيراد عليه بشىء و اما انه إذا وجد العنب و لم يغل فلا وجود للحكم فليس كلاما جديدا بل هو إعادة للإشكال الأول بكون الحكم التعليقى غير موجود قبل تحقق المعلق عليه و الجواب عنه هو الجواب عن الإشكال الأول بكونه موجودا بوجوده الإنشائى و ان لم يكن موجودا بوجوده الفعلى و لا- فرق فى مقام الإنشاء بين ان يعبر بالقضية الشرطية أو بالقضية الحملية لان مرجع الشرطية إلى الحملية و مرجع الحملية الى الشرطية فمفاد القضيتين واحد و انما الاختلاف فى التعبير و اما انه يمكن فرض قضية تعليقية هكذا العنب لو انضم اليه قيده تنجس أو حرم فهو مقطوع البقاء فى كل مركب ففيه ان الشك انما هو فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٢٥

بقائه من جهة الشك فى دخل العنبيّة فى بقائه أو مانعيّة الزبيبيّة عن بقائه و مع فرض كون العنبيّة و الزبيبيّة من الحالات الطارئة على الموضوع لا من قيوده و إحراز بقاء الموضوع يستصحب حكمه المشكوك بقائه فى حال الزبيبيّة و عندى انه لا غبار عليه أصلا و لعله (قده) يريد معنى لم يتيسر لى إدراكه جزاه الله عن العلم خير الجزاء.

و منها ان الموضوع لا يكون باقيا حيث كان عنبا فقد تغير و صار زيبيا.

و أجب عنه بعدم مدخلية وصف العنبيّة فى نظر العرف و ان أخذ فى لسان الدليل بل المستصحب انما هو نجاسة هذا الموجود و هو باق و هذا بناء على ما هو التحقيق من ان العبرة فى الحكم ببقاء الموضوع هو حكم العرف الارتكازى لا حكمه بحسب ما يتفاهم من الدليل و لا بالدقة العقلية.

أقول و الانصاف ان هذا الإشكال قوى جدا لان الزيبى بنظر العرف الارتكازى أمر مغاير مع العنب كمغايرة الحصرم معه و لا يرى بينهما معنى يحكم بكون العنبيّة و الزبيبيّة من حالاته و ليس المحكوم عليه بالنجاسة و الحرمة عنده هو ذاك المعنى الباقى فى كلتا الحلتين و دعوى خلافه مصادم للانصاف.

و منها ان هذا الاستصحاب التعليقى معارض مع استصحاب الطهارة الفعلية الثابتة له قبل الغليان و يرجح الأخير على الأول

بالشهرة و غيرها. و أوجب عنه بحكومة الأول على الثاني و انه لا معنى للترجيح بالشهرة حسبما قرر الأمران فى الأصول بما لا مزيد عليه.

و منها ان الحكم بالنجاسة كان للماء المتكون فى العنب الخارج منه بالعصر أو غيره و هو ليس موجودا فى الزبيب بسبب الجفاف و الموجود فى حاله هو الماء الخارجى الممزوج بالاجزاء اللطيفة من الزبيب و هو لم يكن نجسا بالغليان. و أوجب عنه بان الغليان فى حال كونه عنباً كما يكون سبباً لنجاسة مائه كك يكون سبباً لنجاسة الماء الخارجى الممزوج به بواسطة ملاقاته معه. و لا يخفى ما فى هذا الجواب من الغرابة لان الغليان يصير منشأ لنجاسة الماء الخارجى إذا صار منشأ لنجاسة ماء العنب حتى يصير الماء الخارجى ملاقياً مع النجس الذى هو ماء العنب النجس بالغليان و هو مفقود فى الزبيب فالماء الخارجى فى الزبيب لا يكون ملاقياً مع الماء النجس بالغليان حتى يصير نجساً مع ان الحق عدم سببية الغليان لنجاسة الماء الخارجى و انما السبب لنجاسته هو ملاقاته مع النجس المنتفية فى الزبيب كما هو واضح

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٢٦

و المتحصل من هذا البحث بطوله عدم صحة التمسك لنجاسة ماء الزبيب بالاستصحاب و الله الهادى إلى الصواب.

الأمر السادس فى العصير الزببى من حيث الحرمة و الحلية فالمشهور كما عن جماعة هو الحكم بحليته بل عن الرياض انها كادت ان تكون إجماعاً. و استدلت لها بالأصل و عمومات الحل الواردة فى الكتاب و السنة، و النصوص الكثيرة الواردة فى حصر الشراب المحرم فى المسكر، و عدم ما يدل على حرمة استضعافا لما يتمسك به عليها على ما أتى خلافاً للمحكى عن جماعة منهم الوحيد البهبهانى فى شرح المفاتيح و المحقق القمى فى غنائمه فذهبوا الى حرمة و استدلتوا لها تارة باستصحاب الحكم التعليقى الثابت له فى حال كونه عنباً حسبما تقدم تقريبه فى الأمر المتقدم مع ما فيه و اخرى بالنصوص مثل ما ورد فى حرمة العصير الشامل بعمومه للزببى كصحيح ابن سنان كل عصير اصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثه و يبقى ثلثه، و ما ورد فى خصوص الزبيب مثل صحيح على بن جعفر عليه السلام عن أخيه الكاظم عليه السلام قال سئلته عن الزبيب يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ ذلك فيطبخ حتى يذهب ثلثه و يبقى الثلث ثم يرفع و يشرب منه السنة فقال (ع) لا بأس به.

و خبر عمار الساباطى المتقدم فى الأمر الأول فى مقام نقل الدليل على مختار صاحب الوسيلة، و قريب منه خبر الهاشمى.

و موقوف آخر للساباطى قال سئل أبو عبد الله عن الزبيب كيف طبخه حتى يشرب حلالاً قال عليه السلام تأخذ ربعاً من الزبيب فتغليه ثم تطرح عليه اثنا عشر رطلاً من الماء ثم تنقعه ليلة فإذا كان من الغد نزعته سلافته (١) ثم تصب عليه الماء قدر ما يغمره ثم تغليه فى النار غليةً ثم تنتزع مائه فتصبه فى الماء الأول ثم تطرحه فى إناء واحد جميعاً ثم توقد تحته النار حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث و تحته النار ثم تأخذ رطلاً من عسل فتغليه بالنار غليةً و تنتزع رغوته ثم تطرحه على المطبوخ ثم تضربه حتى يختلط به و اطرح فيه ان شئت زعفراناً و طيبه إن شئت بزنجبيل قليل قال فإن أردت أن تقسمه أثلاثاً لتطبخه فكله بشيء واحد حتى تعلم كم هو ثم اطرح عليه الأول فى الإناء الذى تغليه ثم تجعل فيه مقداراً و حده حيث يبلغ الماء ثم اطرح الثلث

(١) - سلافه كل شيء عصرته أى الصافى الخارج من الشيء المنفصل عن درديه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٢٧

الأخر ثم حده حيث يبلغ الماء ثم تطرح الثلث الأخير ثم حده حيث يبلغ الآخر ثم توقد تحته بنار لينه حتى يذهب ثلثه و يبقى ثلثه.

و خبر زيد النرسى عن الصادق عليه السلام فى الزبيب يدق و يلقى فى القدر و يصب عليه الماء فقال حرام حتى يذهب ثلثه قلت

الزبيب كما هو يلقى في القدر قال هو كك سواء إذا أدت الحلاوة فقد فسد كلما غلى بنفسه أو بالنار فقد حرم حتى يذهب ثلثاه على ما نقل في غير واحد من كتب الفقهاء كالحداثق والجواهر وطهارة الشيخ الأكبر وغيرها ولكن المحكى عن أصل الزيد هكذا سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الزبيب يدق و يلقى في القدر ثم يصب عليه الماء و يوقد تحته فقال عليه السلام لا تأكله حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث فان النار قد اصابته قلت فالزبيب كما هو يلقى في القدر و يصب عليه الماء ثم يطبخ و يصفى عنه الماء فقال كذلك هو سواء إذا أردت الحلاوة إلى الماء فصار حلوا بمنزلة العصير ثم نش من غير ان يصيبه النار و قد حرم و كذلك إذا اصابه النار فأغلاه فقد فسد، و بما ورد من منازعة إبليس مع آدم و نوح.

و أورد على الكل اما على الاستصحاب التعليق فيما تقدم في التمسك به لإثبات نجاسة العصير الزببى. و اما على ما يدل على حرمة العصير فبالمنع عن شموله للعصير الزببى إما بدعوى وضعه للعنبى أو لانصرافه اليه لو منع عن وضعه له. و اما على صحيح على بن جعفر فبعدم دلالة على الحرمة قولاً- أو تقريراً. و اما على الموثقين فباحتمال ان يكون السؤال فيهما عن كيفية الطبخ بحيث لا يصير خمرا بطول بقائه كما يشعر به قوله و يشرب منه السنة و قوله عليه السلام في ذيل موثقة عمار المذكورة في الأمر الأول عند ذكر الدليل على قول صاحب الوسيلة و في ذيلها فإن أحببت أن يطول مكثه عندك فروقه و في ذيل رواية الاسماعيل الهاشمى قال و هو شراب طيب لا يتغير إذا بقى إنشاء الله و هذه كلها شواهد على ان المراد من ذكر هذه الوظيفة هو التحفظ عن صيرورة العصير خمرا لا- انه بالغليان يصير حراما و يحتاج في تحليله الى تثليثه و مما ذكرنا يظهر الجواب عن التمسك برواية الهاشمى أيضا. و اما خبر زيد النرسى فقد يناقش في الاستدلال به تارة من حيث سنده و اخرى من حيث دلالة اما من حيث السند فلما حكى عن ابن الوليد استاد الصدوق موضوعية أصله و أصل زيد الزراد و كتاب خالد بن عبد الله و قال بان واضعها محمد بن موسى الهمداني و عورض برواية ابن عمير عنه و قد أجمع الأصحاب على تصحيح

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٢٨

ما يصح عنه بمعنى عدم لحاظ جهالة من يكون بينه و بين المعصوم من الزواة بل الأخذ بما يرويه و لو رواه عن المجهول مع تصريح النجاشى بان للنرسى كتابا يرويه عنه الجماعة و عن خلاصة العلامة التوقف عن العمل بما يرويه و الانصاف انه مع هذا الاختلاف لا يصلح العمل بخبره لا من جهة و هن فيه بإعراض الأصحاب عنه حتى يمنع عنه بعدم اطلاعهم عليه حيث لم يكن عندهم منه عين و لا أثر أو انه لا يصلح لجعفرى ان يعدل عما ثبت من جعفر بن محمد عليه السلام بمجرد انصراف جماعة من أهل مذهبه عنه لأجل عدم ظفرهم بما روى عنه كما في إفاضة القدير للشريعة (قده) بل لاحتياج العمل به الى جابر مفقود في المقام مع ان نفى العين منه و الأثر ممنوع و كيف و قد حكم ابن الوليد و الصدوق على موضوعية أصله و صرح النجاشى بان له كتابا يرويه عنه الجماعة و توقف العلامة عن العمل بما يرويه. و رواية ابن ابى عمير عنه يدل على حجية ما يرويه عنه لا على حجية كلما يرويه النرسى و لو لم يرو عنه ابن ابى عمير و بعبارة أوضح معنى الإجماع على تصحيح ما يصح عن ابن ابى عمير هو حجية كل ما يرويه و لو عمن لم يعلم وثاقته لا توثيق كل من روى عنه و اعتبار قول من هو متوسط بينه و بين المعصوم و لو فى غير ما رواه ابن ابى عمير عنه و بالجملة فالحق عدم صحة الاستناد الى هذا الخبر سنداً و اما من حيث الدلالة فالانصاف ظهوره صدرا و ذيلا في التحريم بناء على المنقول في كتب الفقهاء كما لا يخفى على الناظر فيه و اما على المنقول من أصله فقد يقال بأن صدره و ان كان ظاهرا في التحريم الا ان التفكيك الواقع في ذيله في بيان حكم قسمى الغليان حيث عبر عما كان بنفسه بأنه حرام و عما كان بالنار بأنه قد فسد ثم حمل التحريم على الحرمة الفعلية و الفساد على صيرورته معرضا لتسارع الإسكار إليه ثم قال (قده) بل الفساد يطلق كثيرا على مطلق المنقصة و لو كانت يسيرة كما يرشد اليه تتبع موارد استعماله ثم ذكر موردا من موارد استعماله الى ان قال فهذا التفكيك ربما يوجب ظهور الخبر في عدم تحريم المطبوخ. و لا يخفى ما فى الكل بل الظاهر ظهور

كلمة فقد فسد في نفسها في التحريم و ان التفكيك بحسب التفنن في العبارة لو لم نقل بأظهرية الفساد في التحريم عن كلمة الحرام نفسها إذا الفاسد بقول مطلق هو ما لا ينتفع منه بشيء و الشرعى منه هو الحرام الأكيد و لا ينافى إطلاقه فيما ذكرناه مع استعماله في مطلق المنقصة إذا كان مع القرينة حتى يحمل المجرد عنها عليه ثم يدعى ظهوره فيه ثم جعله قرينة على صرف ظهور

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٢٩

الصدر في الحرمة و الانصاف تامة دلالة على هذا النقل أيضا الا أن الشأن في المنقول مع مخالفته لما في كتب المحققين من الفقهاء و لعل هذا موهن آخر يرد على الخبر و بالجملة فلا يصلح الاستناد إليه في إثبات هذا الحكم المخالف مع المشهور. و اما ما ورد من منازعة إبليس مع آدم و نوح فهو بمعزل عن الدلالة على حرمة العصير الزببى بعد غليانه كما لا يخفى فالمتحصل انه لم يرد دليل يمكن الاستناد إليه في إثبات حرمة لكن الأحوط الاجتناب عنه لقوة دلالة خبر زيد على حرمة مع ذهاب جماعة من الأصحاب إلى القول بها و الله الهادى و به الاعتصام.

الأمر السابع في حكم العصير التمرى من حيث الطهارة و النجاسة و الأقوى فيه الطهارة للعمومات الدالة على حل كل شيء و عدم ما يدل على نجاسته جزما الا ما ربما يستدل به على حرمة بالملازمة بين الحرمة و النجاسة بناء على حرمة و سيظهر المنع عن حرمة مع ما في الملازمة بين الحرمة و بين النجاسة على حرمة و عن الشهيد الثانى (قده) في مقاصد العلية دعوى الإجماع على طهارته و ادعاه في الحدائق أيضا صريحا.

الأمر الثامن في حكم العصير التمرى من حيث الحل و الحرمة و المعروف بين الأصحاب هو حليته و فى الحدائق انه كاد ان تكون إجماعا و عن الرياض نقل الإجماع عليها صريحا و عن جماعة عدم الخلاف فيها. و ما هو المعروف بينهم هو الأقوى لأصالة الإباحة، و عمومات الحل الثابتة بالكتاب و السنة، و خصوص الخبر المروى عن الباقر عليه السلام فى القوم الذين قدموا من اليمن فأرسلوا و فدهم يسئل رسول الله (ص) عن عصير التمر و لم يكتفوا بذلك حتى سئلوه بأنفسهم فما أجابهم صلى الله عليه و آله و سلم الا انه إذا أسكر يكون حراما- الدال على عدم حرمة ما لم يسكر، و خبر فضيل عن الباقر فى الجواب عن سؤال التبيذ قال (ع) حرم الله الخمر بعينها و حرم النبي صلى الله عليه و آله و سلم عن الأشربة كل مسكر، و خبر مولى حريز المروى عن الصادق (ع) و فيه فى جواب السؤال عن صنع الأشربة من العسل و غيره قال (ع) هى حلال قبل ان يصير مسكرا، الى غير ذلك من الاخبار الدالة على ابتناء الحرمة على الإسكار.

خلافًا للمحكى عن العلامة الطباطبائى و بعض متأخرى المتأخرين القائلين بحرمة مستدلا بما يدل على حرمة كل عصير إذا غلا أو نش كبعض الأخبار المتقدمة فى العصير

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٣٠

العنبى، و بدعوى حصول الإسكار منه و لو فى كثيرة بالنسبة الى بعض الأمكنة و الأزمنة، و بموثقتى عمار الواردتين فى السؤال عن النضوح و كيفية صنعه حتى يحل فأجاب (ع) بأنه يغلى التمر (كما فى موثقة) أو يطبخ (كما فى أخرى) حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه، و النضوح كما فى اللغة ضرب من الطيب و عن مجمع البحرين انه طيب مائع ينقعون التمر و السكر و القرنفل و التفاح و الزعفران و أشباه ذلك فى قارورة فيها قدر مخصوص من الماء يشد رأسها و يصبرون أياما حتى ينش و يختمر الى ان قال و فى أحاديث أصحابنا أنهم نهوا نساءهم عن التطيب به بل أمر (ع) بإهراقه فى البالوعة انتهى و الظاهر انه أشار فى قوله و فى أحاديث أصحابنا الى ما روى عن الصادق (ع) ان عنده نساءه فشم رائحة النضوح فقال ما هذا قالوا نضوح يجعل فيه الضياع فأمر به فأهريق فى البالوعة، و الضياع لغة اللبن الخاثر (اي الغليظ فى مقابل الرقيق) أو انه عسل أو عطر كما عن القاموس أو انه الخمر

الممزوج بالماء كما عن بعض أهل اللغة و قد يستدل بهذا لخبر أيضا على نجاسة أصل النضوح و يجعل دليلا على حدة على حرمة العصير التمرى، و بما ورد من سؤال إبليس عن حواء إطعام التمر و الكرم إياه الدال على ان له حظا من التمر كالكرم هذا. و لكن الكل مدفوع اما الاخبار الدالة على حرمة العصير فبانصراف العصير إلى العنبى و عدم إطلاقه على الزببى كما عرفت فضلا عن التمرى. و اما دعوى حصول الإسكار منه فبالمنع عنها لو كانت صريحة و عدم الأثر على احتمال حصوله فى إثبات التحريم لو ادعى احتمالاه و لا- يجب الفحص عنه عند احتمالاه لكون الشبهة موضوعية مع انه لو كان كك لا-تفق فى بعض الأحيان و لو اتفق لشاع و لا أقل فيما بين الحداق مع انه لم ينقل حصول السكر منه عن أحد إلا مع التعمد فى اسكاره بوضع بعض الأجسام فيه أو بتلوته بما فى إنائه أو بطول مكثه قبل ذهاب ثلثيه و جميع هذا خارج عن محل الكلام. و اما موثقتا عمار فبحملهما على ما إذا وضع فى العصير شيئا ليختمر كما اتضح من معنى النضوح المحكى عن مجمع البحرين من وضع شىء فى نقيع التمر فى المحكى المروى عن الصادق (ع) من جعل الضياح فى النضوح أو بطول مكثه كما يدل عليه توصيف النضوح بالعتيق فى إحدى الموثقتين و العتيق هو القديم كما يقال البيت العتيق و كما اتضح من معنى النضوح المحكى عن مجمع البحرين من قوله ينقعون التمر فى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٣١

قارورة و يصبرون أياما حتى ينش و يختمر فيخرج عن محل الكلام. و منه يظهر سقوط الاستدلال بالخبر المروى فى أمر الصادق (ع) ياهراق النضوح مع ما فيه خصوصا من احتمال كون الضياح المخلوط به هو الخمر الممزوج بالماء كما هو احد تفاسيره على ما تقدم. مع انه على تقدير دلالة هذه الاخبار على حرمة العصير التمرى تكون معرضا عنها بقيام العمل على خلافها فلا تصلح للأخذ بها. و اما ما ورد من سؤال إبليس فلا دلالة فيه على تحريم العصير التمرى فليس فى البين ما يمكن ان يخرج به عن حكم الأصل الا- ان موثقتى عمار لا تخلو ان عن الاشعار و عليه فالاحتياط بالتجنب عنه حسن لا ينبغى تركه هذا تمام الكلام بالنسبة الى ما فى المتن.

بقى الكلام فى عصير الحصرم المعبر عنه بالفارسية (بآب غوره) و لا ينبغى الإشكال فى طهارته و حليته و ربما يتوهم شمول الأخبار الدالة على حرمة العصير له و هو ضعيف فى الغاية كيف و لو كان إطلاق العصير على حد يشمل عصيره لشمل كل عصير من التفاح و البطيخ و سائر الفواكه مع انه لا- إشكال فى حليته فيلزم تخصيص الأكثر المستهجن و أغرب من ذلك ما احتمله بعض من التوقف فى عصير المطبوخ من ثمرة النخل و لو لم يكن بسرا أو تمرا مستظهرا بما ورد من سؤال إبليس عن حواء بجعل حصه من ثمرته له الشامل بعمومه لكل ما يصدق عليه ثمرته و لو لم يكن بسرا أو تمرا و هو لا يخلو عن الغرابة.

[مسألة ٢- إذا صار العصير دبسا بعد الغليان قبل ان يذهب ثلثاه فالأحوط حرمة]

مسألة ٢- إذا صار العصير دبسا بعد الغليان قبل ان يذهب ثلثاه فالأحوط حرمة و ان كان لحليته وجه و على هذا فإذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالأولى ان يصب عليه مقدار من الماء فإذا ذهب ثلثاه حل بلا اشكال.

يمكن ان يستدل لطهارة العصير الذى يصير دبسا قبل ذهاب ثلثيه بوجوه: (الأول) ما فى المسالك من احتمال طهارته بصيرورته دبسا كما يظهر بصيرورته خلًا (الثانى) ما عن الأردبيلى (قده) من الإطلاقات الدالة على طهارة دبس (الثالث) دعوى انصراف أدلة حرمة العصير بالغليان عما يصير دبسا قبل ذهاب ثلثيه فيدخل تحت العمومات الدالة على طهارة الأشياء أو أصالة الطهارة (الرابع) ما عن الأردبيلى (قده) أيضا من كون حلية العصير بصيرورته دبسا مظنة الإجماع (الخامس) صحيح عمر بن يزيد إذا كان

يخضب الإناء فاشربه (السادس) ادعاء انه قبل صيرورته دبسا يصير خلًا بعد ان صار خمرا و قد ثبت بالدليل ان الخمر يحل بعد

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٣٢

صيرورته خلًا (السابع) دعوى حصول المقصود من ذهاب الثلثين بصيرورته دبسا (الثامن) انصراف مطهريه ذهاب الثلثين الى ما لم يصير دبسا.

و الكل مدفوع اما الأول فلان عدّ مثل تغليظ الشىء استحالة ممنوع أولا و على تقدير تسليمه فقياسه الى الخلّ فى حصول الطهر به ممنوع لانه مع الفارق لقيام الدليل على حصول الطهر بالخلية دون الدسيه. و اما الثانى فلعدم كون الإطلاقات الدالة على طهارة الدبس فى مقام البيان من هذه الجهة. و اما الثالث فبمنع الانصراف. و اما الرابع فبمنع الإجماع و عدم دلالة عبارة الأردبيلى (قده) على دعواه. و اما الخامس فبمعارضه صحيح عمر بن يزيد مع صحيحه ابن وهب و فيها قال سئلت أبا عبد الله (ع) عن البختج قال إذا كان حلوا يخضب الإناء و قال صاحبه قد ذهب ثلثاه و بقى الثلث فاشربه فيحمل الصحيح الأول على كون خضب الإناء اماره على ذهاب الثلثين فيكون المدار على ذهابهما كيف و قد ذكر فى المسالك ان العصير لا يصير دبسا حتى يذهب أربعة أخماسه غالبا بالوجدان فضلا عن الثلثين و كيف كان فمع العلم بعدم ذهابهما فلا عبره (ح) بالاختصاب. و اما السادس فبمنع صيرورته قبل الدبس خلًا بعد ان صار خمرا و انما دعواها على مدعيها كما ان إثبات السابع اعنى ادعاء حصول المقصود من ذهاب الثلثين بصيرورته دبسا على مدعيه. و اما الثامن فبمنع الانصراف أولا و كفاية إثبات حكمه باستصحاب حالته السابقة على تقدير تسليم الانصراف ثانيا. و لعل المصنف (قده) يشير الى هذه الوجوه أو بعضها بقوله و ان كان لحليته وجه فالحق بقاء حرمة بعد ان صار دبسا قبل ذهاب ثلثيه و عليه فلو استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالأولى ان يصب عليه مقدار من الماء فإذا ذهب ثلثاه حل بلا اشكال لكن مع العلم بذهاب ثلثي العصير أيضا بذهاب المجموع منه و من الماء و الا فيشكل الحكم بالحلية بالنظر الى الاستصحاب.

[مسألة ٣- يجوز أكل الزبيب و الكشمش و التمر فى الامراق و الطبخ و ان غلت]

مسألة ٣- يجوز أكل الزبيب و الكشمش و التمر فى الامراق و الطبخ و ان غلت فيجوز أكلها بأى كيفية كانت على الأقوى. ما ذكره (قده) فى هذه المسألة بناء على ما قويناه من طهارة العصير الزببى و التمرى و حليتهما ظاهر و بناء على نجاستهما أو حرمتهما بالغليان يجب الاجتناب عما علم غليانه منهما و مع الشك فى غليانه يحكم بحليته و طهارته بالأصل و لا فرق فى صورة الغليان

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٣٣

بين غليان ما فى جوفهما من الماء من دون انشقاقهما و بين ما إذا نشق و خرج ما فى جوفهما الا انه فى الأول لا يوجب تنجس المرق الذى غلى فيه قطعاً لحيلولة جلد الزبيب و التمر عن وصول ما فى جوفهما الى المرق و مع الشك فيه يحكم بعدمه بالأصل أو يحكم بطهارة المرق بقاعدة الطهارة و فى الثانى يتنجس المرق به قطعاً مع عدم استهلاكه فيه و كذا مع استهلاكه فيه لصيرورة المرق بأول ملاقاته مع ما يخرج من جوف الزبيب و التمر نجسا و لا يظهر بعده بالاستهلاك و مع الشك فى ملاقاته مع مائهما بعد الغليان فالحكم هو الطهارة بالأصل هذا على القول بنجاسة مائهما بالغليان و على القول بحرمتها بالغليان فقط ينفع استهلاكه فيه حيث انه مع الاستهلاك لا- يبقى موضوع للحرام كالقطرة من الخمر الملقى فى كَرّ من الماء و الى هذا يشير سيد مشايخنا (قده) فيما علقه فى المقام.

العاشر الفقاع وهو شراب متخذ من الشعير على وجه مخصوص و يقال ان فيه سكرًا خفيا و إذا كان متخذًا من غير الشعير فلا حرمة و لا نجاسة إلا إذا كان مسكرًا.

الكلام فى الفقاع تارة يقع فى المراد منه و اخرى فى حكمه اما الأول فالكلام فيه فى أمور:

الأول فى انه هل يختص بما يتخذ من الشعير أو يعمه و ما يؤخذ من القمح و الزبيب و الدرة و نحوها و جهان. الظاهر من كلمات أهل اللغة هو الأول و انه شراب متخذ من الشعير على وجه مخصوص قال فى مجمع البحرين الفقاع كرماني شىء يشرب يتخذ من ماء الشعير فقط و ليس بمسكر و لكن ورد النهى عنه قيل سمي فقاعا لما يرتفع فى رأسه من الزبد انتهى ما فى المجمع و تلك الخصوصية هى ان يصب عليه الماء و يترك أياما حتى يغلى و ينش و يعلوه الزبد أو يطبخ قليلا ثم يترك حتى يصير ككك و عليه جملة من الأصحاب فاعتبروا فيه أمرين كونه متخذًا من الشعير و حصول الغليان مع صدق اسم الفقاع عليه و لم يكتفوا بصدق الاسم فقط و لو لم يحصل فيه الغليان أو لم يكن متخذًا من الشعير. و ذهب بعض الأصحاب إلى انه و ان كان قديما يصنع من الشعير الا انه الآن يتخذ من الزبيب أيضا و قال بتبعيته الحكم لصدق الاسم و ان لم يكن متخذًا من الشعير. و الأقوى انه مع صدق المسكر عليه نجس و لو لم يكن متخذًا من الشعير و لم

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٣٤

يصدق عليه اسم الفقاع و ذلك لعموم نجاسة كل مسكر كما تقدم فى مبحث الخمر و مع عدم اسكاره يختص الحكم بخصوص ما كان من الشعير لكونه الموسوم بالفقاع فى زمان صدور النصوص الواردة فى حكمه اللهم الا ان يقال بكونه فى زمان صدور الحكم أيضا يؤخذ من غير الشعير أيضا و لعل الأقوى الاكتفاء بما يصدق عليه اسمه فيما إذا شك فى كونه مأخوذا من الشعير إذا أخذ من الأسواق التى يطلقون أهلها عليه الاسم.

الثانى لا- إشكال فى كون ما يغلى منه بنفسه موضوعا للحكم و انما الكلام فى اختصاصه به أو كون الموضوع أعم منه و مما يغلى بالطبخ و الأقوى هو الأول و ذلك لدلالة جملة من الاخبار و كلمات الأختيار على ان الفقاع على قسمين منه حلال و هو ما لم يحصل فيه الغليان و النشيش أيام نبذه و منه ما هو حرام نجس و هو ما يحصل فيه الغليان و فى مصححة ابن ابي عمير عن مرزم قال كان يعمل لأبى الحسن عليه السلام الفقاع فى منزله قال ابن ابي عمير و لم يعمل فقاع يغلى. فإن عمل الفقاع فى منزل ابي الحسن عليه السلام له و تفسير ابن ابي عمير بأنه لم يكن فقاعا يغلى يشهد بكون المحرم منه هو ما يغلى.

الثالث لا إشكال فى كون المسكر منه موضوعا للحكم و هل يختص به أو يعمه و غير المسكر منه و جهان أقواهما الأخير و على نجاسته و حرمة و ان لم يكن مسكرا الإجماعات المستفيضة و الاخبار التى كادت ان تبلغ حد التواتر فى موثقة ابن فضال كتبت الى ابي الحسن (ع) اسئله عن الفقاع فقال هو الخمر و فيه حد الشارب، و موثقة عمار قال سئلت أبا عبد الله (ع) عن الفقاع فقال هو خمر. و خبر ابن سنان سئلت أبا الحسن الرضا (ع) عن الفقاع فقال لا تقر به فإنه من الخمر، و فى خبر آخر عنه (ع) قال (ع) هى الخمر بعينها و خبر هشام بن الحكم انه سئل أبا عبد الله (ع) عن الفقاع فقال (ع) لا تشربه فإنه خمر مجهول و إذا أصاب ثوبك فاغسله.

و خبر زاذان عن الصادق (ع) قال (ع) لو ان لى سلطانا على أسواق المسلمين لرفعت عنهم هذه الخميرة يعنى الفقاع. و خبر الوشاء عن ابى الحسن (ع) انه قال (ع) الفقاع خمرة استصغرها الناس. و خبر سلمان بن جعفر قلت لأبى الحسن الرضا (ع) ما تقول فى شرب الفقاع فقال (ع) هو خمر مجهول. و خبر أبى جميله البصرى قال كنت مع يونس بيغداد و انا أمشى فى السوق ففتح صاحب الفقاع فقاعه فقفز فأصاب ثوب يونس فرأيته قد اغتم لذلك حتى زالت الشمس

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٣٥

فقلت يا أبا محمد ألا تصلى فقال ليس أزيد ان أصلى حتى ارجع الى البيت فاغسل هذا الخمر من ثوبى فقلت هذا رأى رأيتته أو شىء ترويه فقال أخبرنى هشام بن الحكم انه سئل الصادق عن الفقاع فقال لا تشربه فإنه خمر مجهول فإذا أصاب ثوبك فاغسله. و هذه الاخبار كما ترى بين ان تكون مطلقه أو انها مصرحة على انه خمر مجهول أو خميرة أو خمر استصغره الناس فتكون العبرة على ما يصدق عليه الاسم و لو لم يكن مسكرا الا انها تدل على ان فيه سكر خفيا و هو الذى صار منشأ لنجاسته و حرمة. و مما ذكرناه ظهر وضوح حكمه أيضا و انه نجس حرام من غير اشكال.

[مسألة ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم ليس من الفقاع فهو طاهر حلال]

مسألة ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم ليس من الفقاع فهو طاهر حلال و قد تقدم ان الفقاع هو المتخذ على نحو مخصوص مع صدق اسمه عليه و لا عبرة بمجرد غليان الشعير.

[الحادى عشر عرق الجنب من الحرام]

إشارة

الحادى عشر عرق الجنب من الحرام سواء خرج حين الجماع أو بعده من الرجل أو المرأة سواء من زنا أو غيره كوطئ البهيمة أو الاستمناة أو نحوها مما حرمة ذاتية بل الأقوى ذلك فى وطء الحائض و الجماع فى يوم الصوم الواجب المعين أو فى الظهر قبل التكفير.

المشهور بين القدماء نجاسة العرق الجنب من الحرام و عن الصدوق نسبتها الى دين الإمامية و عن المراسم إلى الأصحاب و عن الخلاف إجماع الفرقة على نجاسته. و استدلل لها برواية إدريس بن زياد عن ابى الحسن الهادى (ع) و فيه ان إدريس كان يقول بالوقف فدخل سر من رأى عهد ابى الحسن (ع) و أراد ان يسئله عن الثوب الذى يعرق فيه الجنب أ يصلى فيه فبينما هو قائم فى طاق الباب لانتظاره إذ حركه الإمام (ع) بمقرعة «١» و قال مبتدء ان كان من حلال فصل فيه و ان كان من حرام فلا تصل فيه، و خبر ابن موسى الأهوازى عن الكاظم (ع) و خبر على بن مهزيار عن الهادى (ع) و هما قريبان من الخبر الأول و نحو الأخبار الثلاثة الرضوى و فيه ان عرفت فى ثوبك و أنت جنب فكانت الجنابة من الحلال فتجوز الصلاة فيه و ان كانت حراما فلا تجوز الصلاة فيه حتى يغسل. و ربما تؤيد بما ورد من النهى عن غسله الحمام معللا بان فيها غسله الجنب من الحرام.

(١) - المقرعة بالكسر و السكون ما يقرع به الدابة (مجمع البحرين)

و ذهب المشهور من المتأخرين إلى طهارته و قد أسند القول بها إليهم فى محكى المختلف و الدلائل و الكفاية و عن البحار نسبه الى أكثر المتأخرين و عن السرائر دعوى الإجماع على طهارته بل عن الموجز ان القول بنجاسته للشيخ و هو متروك و عن المدارك و الذخيرة ان القول بطهارته مذهب عامة المتأخرين و مستندهم فى ذلك أصالة الطهارة و استصحابها فى بعض الصور و هو الصورة التى حصلت الجنابة فى حال حصول العرق، و عموم ما دل على طهارة كل شىء و ترك الاستفصال فى صحیحه أبى بصير فى السؤال عن القميص الذى يعرق فيه الجنب بأنه لا بأس و ان أحب ان يرشه بالماء فليفعل، و عدم دلالة الأخبار المتقدمة على النجاسة لكونها دالة على المنع عن الصلاة فى الثوب المتلطيخ به و هو أعم من النجاسة لإمكان ان يكون مع طهارته مانعا عن الصلاة فيه كأجزاء ما لا يؤكل لحمه. و القول بالمنع عن الصلاة فيه مع طهارته ليس خرقا للإجماع المركب إذ لم يثبت القول بعدم الفصل. و هذا هو الأقوى و ان كان الاحتياط بالتجنب عنه خروجا عن خلاف المشهور من القدماء حسنا لا ينبغى تركه.

ثم انه على القول بنجاسته لا فرق بين ما يخرج حين حدوث الجنابة أو بعده و ذلك لصدق عرق الجنب عليهما و ربما يتوهم اختصاص النجاسة بما يخرج حين الفعل و هو ضعيف فى الغاية. قال فى جامع المقاصد و ربما قيد نجاسة عرق الجنب من الحرام بالحاصل وقت الفعل و ما ظفرنا به من عبارات القوم خال عن هذا القيد انتهى و لو حدث قبله و قد بقى الى حال العمل بحيث لا يكون حدوثه فى حال الجنابة و ان كان بقاءه فى حالها فهو طاهر لعدم صدق عرق الجنب عليه و ان كان يصدق عليه كونه على الجنب لكن المناطق فى النجاسة هو صدق كونه منه لا- عليه كما لا- يخفى. و لا- فرق أيضا فى الجنابة الحرام بين الزناء و غيره كوطى البهيمة و الاستمنا و وطى الميتة و كل ما تكون حرمة ذاتية لا اشتراك الكل فى كون الجنابة فيه عن الحرام.

و اما ما كانت حرمة عرضية ففى نجاسته مطلقا أو عدمها كك أو التفصيل بين ما إذا كانت الحرمة من جهة الفاعل كالوطى فى الصوم الواجب المعين أو من جهة القابل كوطى الحائض و بين ما إذا كانت من جهة نفس الفعل كالوطى ممن نذر تركه أو ممن كان مضرا عليه أو من ظاهر امرته فان الظاهر نحو من العهد بالقول بالطهارة فى الأول أعنى فيما كانت الحرمة من جهة الفاعل أو القابل و النجاسة فى الأخير أعنى ما كانت الحرمة من جهة نفس الفعل وجوه. ظاهر المنتهى

هو الأخير حيث حكم بطهارته فى الوطى فى الحيض و الصوم و استشكل فى المظاهرة.

و الأقوى هو الأول أى نجاسته مطلقا لإطلاق الروايات و مقتضاه عدم الفرق بين الحرمة الذاتية و العرضية و لا فى العرضية بين ما كانت من جهة الفاعل أو القابل أو من جهة الفعل نفسه. و يعتبر فى نجاسة العرق كون العمل حراما بالحرمة الفعلية المنجزة و لا ينجس مع انتفاء الحرمة أو انتفاء فعليتها أو انتفاء تنجزها سواء كان انتفاء التنجز مع حكم ظاهرى موجب للحلية الظاهرية من أصل موضوعى كاستصحاب بقاء الزوجية عند الشك فى ارتفاعها بطرو رافع لها من رضاع محرم أو طلاق أو أصل حكمى كالإباحة عند الشك لو قيل بها فى الفروج على خلاف التحقيق أو لم يكن مع حكم ظاهرى أيضا كما إذا اعتقد الواطى زوجية امرأة أجنبية فإنها محرمة واقعا و ليس فى البين حكم ظاهرى على حليتها لمكان القطع بحليتها بالجهل المركب.

[مسألة ١- العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس]

مسألة ١- العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس و على هذا فليغتسل فى الماء البارد و ان لم يتمكن فليترمس فى

الماء الحار و ينوى الغسل حال الخروج أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل.

لو عرق بدنه فى أثناء الغسل فاما يكون فى العضم المغسول منه أو يكون فى غيره فعلى الأول فاما ان يقال بكون غسل كل عضم موجبا لطهارته بحيث لو غسل الرأس و الرقبه لحصلت طهارتهما و بقيت سائر أعضاء بدنه جنبا الى ان يتطهر أو يقال بتوقف حصول طهارة الجزء الأول من البدن على تمام الغسل بحيث لو بقى من بقية الجوانب و لو بقدر أنملة لم تحصل الطهارة أصلا فعلى الأول فعرق الأعضاء المغسولة طاهر لانه ليس خارجا من العضم الجنب و على الثانى يكون نجسا كالخارج قبل الغسل أو من الأعضاء الغير المغسولة فى أثنائه و هذا هو الأقوى لأن الجنابة لا ترتفع الا بتمام الغسل و على هذا فيجب عليه الغسل فى الماء البارد لكى لا يعرق فى أثنائه و لو لم يتمكن فليترمس فى الماء الحار الكثير و ينوى الغسل حال الخروج أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل لعدم تنجس بدنه (ح) بعرقه فى خلال الماء الكثير أو طهره بملاقاة الماء الكثير بعد خروج العرق منه لاستهلاك عرقه فى الماء.

[مسألة ٢- إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسة عرقه]

مسألة ٢- إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسة عرقه أيضا خصوصا فى الصورة الاولى.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٣٨

لا شبهة و لا إشكال فى ان الحدث بعد الحدث فى الأصغر منه لا يؤثر أثرا أصلا.

و اما فى الحدث الأكبر فهل يؤثر مطلقا أولا يؤثر كك أو يؤثر فى صورة اختلاف الأثر و لا اثر له مع وحدته وجوه و لعل الأخير هو الأقوى و يترتب على ذلك انه إذا أجنب من حرام ثم من حلال يكون العرق الحاصل منه بعد الأخير نجسا اما مع عدم الأثر للجنابة بعد الجنابة فواضح حيث ان الجنابة الأولى التى هى المؤثرة تكون من الحرام و لا أثر للجنابة الثانية التى هى من الحلال و اما مع الأثر للجنابة بعد الجنابة اما مطلقا أو مع اختلاف الأثر فكك لأن الجنابة الثابتة التى هى من الحلال انما هى لا اقتضاء فيها للطهارة حتى يضاد اقتضاءها مع اقتضاء الجنابة الاولى للنجاسة فيكون الحكم للجنابة الأولى التى هى من الحرام. و إذا أجنب من حلال ثم من حرام فعلى احتمال عدم الأثر للجنابة بعد الجنابة مطلقا ينبغى الحكم بطهارة عرقه بعد الجنابة التى هى من الحرام إذ لا اثر لها (ح) كما هو واضح و على احتمال الأثر لها مطلقا يجب الحكم بنجاسة عرقه و على التفصيل فهل يكفى هذا المقدار من التفاوت بين الجنابتين فى تأثيرهما معا حيث ان الجنابة الأولى لم تؤثر فى نجاسة العرق دون الأخيرة احتمالا أن أقواهما الأول و عليه فالأقوى نجاسة العرق مطلقا سواء كانت الاولى من الحرام و الأخيرة من الحلال أو بالعكس و ان كان الحكم فى الصورة الأولى التى كانت الجنابة الاولى من الحرام و الأخيرة من الحلال أظهر و الله الهادى.

[مسألة ٣- المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسة عرقه]

مسألة ٣- المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسة عرقه و ان كان الأحوط الاجتناب عنه ما لم

يغتسل و إذا وجد الماء و لم يغتسل بعد فعرقه نجس لبطلان تيممه بالوجدان.

اعلم ان المحتملات فى أثر التيمم أمور تختلف آثارها بحسب اختلافها: (الأول) ان يكون رافعا للحدث ما دام بقاء العذر عن

استعمال الماء كالغسل نفسه لكن الغسل رافع للحدث مطلقا و التيمم رافع ما دام بقاء العذر و يكون حال ارتفاعه كحال حدوث

الحدث الجديد في صيرورة الشخص به محدثا (الثاني) ان يكون محصلا للطهارة حقيقة كذلك أى طهارة حقيقة باقية ما دام بقاء العذر و لازم حصول الطهارة به هو رفع الحدث به عقلا- إذ بعد حصول الطهارة به حقيقة يحكم العقل بارتفاع الحدث لحكمه بامتناع اجتماع الضدين بناء على ان يكون

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٣٩

التقابل بين الطهارة و الحدث بالتضاد لا- بالإيجاب و السلب كما يحكم عند حصول السواد فى الجسم بارتفاع البياض عنه و الفرق بين الاحتمالين هو ان اثر التيمم فى الأول هو رفع الحدث و يلزمه حصول الطهارة و فى الثانى حصول الطهارة و يلزمه رفع الحدث عكس الأول (الثالث) ان يكون مبيحا لما يشترط فيه الطهارة لا رافعا للحدث حقيقة و لا محصلا للطهارة واقعا (الرابع) ان يكون موجبا للطهارة التنزيلية بمعنى انه جعل التراب بمنزلة الماء فى حصول الطهارة به تنزيلا.

و الأقوى من تلك الاحتمالات هو الاحتمال الثانى كما يستظهر من قوله عليه السلام رب الصّعيد و الماء واحد و ان التراب احد الطهورين و نحوهما.

و لازم الاحتمالين الأولين هو طهارة عرقه لحصول الطهارة بالتيمم حقيقة و لازم الأخيرين هو نجاسة عرقه اما على الثالث اعنى كون التيمم مبيحا لا رافعا فواضح لبقاء الحدث و عدم ارتفاعه بالتيمم بل الحاصل منه جواز دخوله معه فيما يشترط فيه الطهارة و اما على الأخير فلان تنزيل التراب منزلة الماء فى حصول الطهارة به لا يوجب إثبات جميع ما للماء من الآثار للتراب و لو كانت عقلية و رفع الحدث من الآثار العقلية للماء حيث انه بعد حصول الطهارة به حقيقة يحكم العقل بارتفاع الحدث حيث يمتنع عنده اجتماعهما حقيقة و من الممكن اجتماع الطهارة التنزيلية مع الحدث الحقيقى إذ ليس بينهما التضاد كما يكون بين الحقيقى منهما فالحكم بالطهارة التنزيلية لا يوجب الحكم برفع الحدث كما لا يخفى. هذا كله قبل وجدانه للماء اما بعد وجدانه و قبل ان يغتسل به فعرقه نجس قطعاً لبطان تيممه بالوجدان على جميع تلك الاحتمالات و هذا ظاهر.

[مسألة ٤- الصبي الغير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسة عرقه اشكال]

مسألة ٤- الصبي الغير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسة عرقه اشكال و الأحوط أمره بال غسل إذ يصح منه قبل البلوغ على الأقوى.

أما نجاسة عرقه فالحق عدمها و ذلك لعدم فعليه الحرمة على الصبي أو عدم الحرمة عليه، و توضيح ذلك يتوقف على بيان المحتملات فى عبادات الصبي و ذكر ما هو الحق منها فان فى عباداته احتمالات: (الأول) ان تكون تمرينية محضا (الثانى) ان تكون شرعية بمعنى ان المصلحة فى أفعاله ثابتة لكن لا بحد مقتضى للإلزام بل تكون فى ذاتها قاصرة عن حد الإيجاب لكنها موجبة للرجحان و لهذا صارت منشأ للأمر بها بناء على ان الأمر بالأمر أمر حقيقة كما

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٤٠

ثبت فى محله فمن قوله (ع) مروهم و هم أبناء السبع يستكشف رجحان عباداتهم و انها ذات مصلحة غير ملزمة (الثالث) ان تكون شرعية بمعنى انها ذات مصلحة ملزمة مقتضية لشمول إطلاقات الأوامر المتعلقة بها إياه لولا التقييد لكن المقيدات مثل قوله (ع) رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ موجبة لرفع تنجزها مع بقاء المصلحة على حالها فعلى الأولين يكون خروج الصبي عن موضوع التكليف بالتخصص و على الثالث بالتخصيص و ذلك بعد فرض كونه مميزا قابلا لان يتوجه اليه التكليف عقلا.

و يترتب على الأولين وجوب استيناف الصلاة التى يبلغ فى أثنائها بغير ما يوجب بطلانها فيجب عليه الصلاة المستأنفة بعد البلوغ

اما على الوجه الأول فواضح و اما على الثانى فلان المأتى بها من الصلاة التى يبلغ فى أثنائها ليس فيها المقتضى للإلزام لكى يتعلق بها الأمر و المفروض تعلق الأمر بها حين البلوغ فيجب عليه الاستيناف لامثال التكليف المتعلق بها حين البلوغ عن مصلحة ملزمة حادثة حينه. و يترتب على الثالث جواز الاكتفاء بما فى يده بل يحرم عليه قطعه لان المصلحة فيما اتى به موجودة و انما التنجز كان مرتفعا عنه بحديث الرّف فيكتفى بما اتى به و يتم ما بيده بل لو اتى بالصلاة بتمامها قبل البلوغ ثم بلغ بعد إتمامها فى الوقت لا تجب عليه الإعادة. و الاستفادة من الدليل كحديث رفع القلم أو الأمر بأمرهم و هم أبناء السبع هو اشتغال أفعالهم على المصلحة الراجحة و اما كونها بمرتبة الإلزام و كون الرفع عنهم لوجود المانع فى تكليفهم فلا طريق لاستفادته (فح) فلا دليل على ثبوت التكليف الفعلى فى حقهم و انما الثابت فيهم هو الرجحان القدر المشترك فلا حرام فعلى عليهم حتى يصدق على عرفهم كونه من الجنابة المحرمة و قد تقدّم سابقا ان المناطق فى النجاسة هو الحرمة الواقعية المنجزة بحيث لو انتفى الحرام واقعا أو كان و لم يكن منجزا لم تثبت النجاسة و الحرمة منتفية فى حق الصبى و لو سلم ثبوتها قضاء بوجود المفسدة الملزمة على الترك فى أفعاله لكانت الفعلية مرفوعة عنه فضلا عن التّجز و لكن الإنصاف ان التعبير برفع القلم عن الصبى لعله يكشف عن ثبوت مقتضى وضعه إذ لولاه لم يكن محل للرفع فيمكن استظهار وجود المصلحة الملزمة فى أفعاله و يكون رفع التكليف عنه اما لمانع عنه أو لوجود مصلحة فى الرّف و عليه أيضا يكون المرفوع فعليه التكليف فضلا عن تنجزه

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٤١

و كيف كان فلو قلنا بنجاسة عرقه فعلى الاحتمال الثالث اعنى كون عباداته شرعية ذات مصلحة ملزمة يطهر بعد اغتساله و لو فى حال صباه و على الأولين لا يحصل الطهر إلا بغسله بعد البلوغ اما على الأول فواضح ضرورة انتفاء المصلحة عن أفعاله بناء عليه و اما على الثانى فكك أيضا لعدم المصلحة الملزمة فى فعله و لو كانت الغير الملزمة متحققه لأن الغسل الراجع لأثر الجنابة هو ما كانت مصلحة الإلزام موجودة فيه و المفروض انتفائها فى حق الصبى بناء على الوجه الثانى فيجب عليه الإعادة بعد البلوغ لما يشترط فيه الطهارة و لعل حكم المصنف (قده) بصحة اغتساله قبل البلوغ مبنى على اختياره للاحتمال الثالث.

بقى فى هذه المسألة (اي مسألة عرق الجنب من الحرام) أمر ان لم يذكرهما المصنف فى المتن لوضوحهما: (الأول) حكى المحقق الثانى (قده) عن ابى على لزوم الاحتياط فى التجنب عن عرق الجنب المحتمل و عن المعالم حكايته عن ابن الجنيد و هو بعيد فى الغاية و توجيهه بأن الجنابة من الاحتلام يكون من الحرام لانه من فعل الشيطان و لذا كان المعصومون منزّهين عنها أبعد إذ لم يثبت كونها من فعل الشيطان و لا- تنزه المعصومين عنها و قد ورد فى بعض الروايات حدوث الاحتلام لبعضهم عليهم السلام و على فرض تسليم كونها من الشيطان فليست بحرام لكونها فى المنام و التكليف مرفوع فى حالة النوم. (الثانى) لا خلاف ظاهرا فى طهارة عرق الحائض و النفساء بل عن المعتبر و الذكري الإجماع على طهارته و يدل عليها الأصل و العمومات مع عدم ما يدل على نجاسته نعم فى المحكى عن الوسيلة استحباب التجنب عن عرق الحائض و الجنب عن الحلال و يكفى فى إثبات الأول حكم الوسيلة باستجابته بناء على التسامح فى أدلة السنن و ثبوت الاستحباب و لو بفتوى الفقيه و يستدل للثانى بصحيح ابى بصير عن الصادق عليه السلام عن الثوب يجنب فيه الرّجل و يعرق فيه قال عليه السلام اما انا فلا أحب ان أنام فيه، بناء على ارادة حصول الجنابة فى حال التلبس بالثوب لا وقوع الجنابة فيه بمعنى تلطّخه بالمنى.

[الثانى عشر - عرق الإبل الجلالة]

الثاني عشر- عرق الإبل الجلالة بل مطلق الحيوان الجلال على الأحوط.

الحكم بنجاسة عرق الإبل الجلالة هو الأشهر بين المتقدمين كما عن الرياض و عن المراسم و الغنية نسبتها إلى الأصحاب خلافا للمشهور بين المتأخرين القائلين بطهارته

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٤٢

مستدلا بالأصل، و عموم ما يدل على طهارة كل شيء مع عدم مخرج عن حكم الأول و مخصص للثاني.

و استدلل للقول الأول بصحيح هشام و فيه لا تأكل من لحوم الجلالة و ان أصابك شيء من عرقها فاغسله، و حسنة ابن البختری لا تشرب من ألبان الإبل الجلالة و ان أصابك شيء من عرقها فاغسله، و مرسل الفقيه نهى عليه السلام عن ركوب الجلالات و شرب ألبانها فإن أصابك من عرقها فاغسله، و لا يخفى ان دلالة تلك الاخبار على النجاسة من جهة الأمر بغسل ما أصاب من عرقها واضحة كما ان سند الأول منها صحيحة و الثاني حسنة مضافا الى أنها معمول بها مطابق مع الشهرة القدمائية فالمتعين الأخذ بها و الفتوى على طبقها الا ان صحيح هشام و مرسل الفقيه مطلقان ليس فيهما ما يوجب اختصاص الحكم بالإبل الجلالة و ان كان حسن ابن البختری في مورد الإبل الجلالة و المعروف اختصاص الحكم بالإبل الجلالة فإن ثبت الإجماع على الاختصاص فهو و الا- فلا- بد من تعميم الحكم بنجاسة عرق كل حيوان جلال و لعل توهم الإجماع على الاختصاص صار منشأ لعدم جزم المصنف (قده) على نجاسة عرق كل جلال و قال بالاحتياط فيه و لا يخفى انه مما لا ينبغي تركه و في طهارة الشيخ الأكبر (قده) ان ظاهر الصحيحة الأولى (يعنى صحيح هشام المتقدم) كالحسنة (يعنى حسنة ابن البختری المتقدمة) عدم اختصاص الحكم بالإبل خلافا للمحكي عن الأكثر فخصوه بها و هو الأقوى اقتصارا في مخالفة القواعد على مورد العمل من الرواية المخالفة لها و ان كانت صحيحة انتهى. و لا يخفى ما فيه اما أولا فلان حسنة ابن البختری كما عرفت كانت في مورد الإبل الجلالة و لعل لفظة «الإبل» كانت ساقطة فيما عنده من نسخة الحديث و اما ثانيا فلان عدم العمل ببعض مضمون الرواية لا يوجب و هنا بعد كونها صحيحة من حيث السند أو منجبرة بالاعتماد عليها و هل هذا الا تقليدا منهم في العمل بمدلول الرواية.

[مسألة ١- الأحوط الاجتناب عن الثعلب و الأرنب و الوزغ و العقرب و الفار]

مسألة ١- الأحوط الاجتناب عن الثعلب و الأرنب و الوزغ و العقرب و الفار بل مطلق المسوخات و ان كان الأقوى طهارة الجميع. و استدلل لطهارة الجميع بالأصل و العمومات و جملة من الروايات في أبواب متفرقة مثل باب الأسئار و جواز التمشط بالعاج و طهارة ما لا نفس له من الحيوانات و جواز

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٤٣

شرب ما وقع فيه الفارة و العقرب و أشباه ذلك مع خروجها حيا و السيرة القطعية و عدم الخلاف فيها الا من نادر و قد تقدم حكاية بعض هذه الاخبار في الأبواب السابقة. و وجه الاحتياط في الاجتناب عنها هو ورود الأخبار المتفرقة في وجوب الاجتناب عنها المحمولة عند الأصحاب على الكراهة بقريته ما يدل على طهارتها.

و ذلك كصحيح يونس بن عبد الرحمن عن بعض أصحابه عن الصادق عليه السلام في مس الثعلب و الأرنب أو شيء من السباع حيا أو ميتا قال عليه السلام لا يضره و لكن يغسل يده، و صحيح معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في الفارة و الوزغة تقع في البئر قال ينزح منها ثلث دلاء، و في الفقه الرضوي ان وقع في الماء وزغ أهريق ذلك الماء و ان وقع فيه فارة أو حية أهريق الماء و ان دخل فيه حية و خرجت منه صب ذلك الماء ثلاث أكف و استعمل الباقي و قليله و كثيره بمنزلة واحدة. و

وجه الاحتياط عن العقرب انها مع كونها من المسوخ ورد في الاجتناب عنها روايه بالخصوص و هي خبر ابي بصير عن الباقر (ع) قال سألته عن الخنفساء يقع في الماء أ يتوضأ منه قال (ع) نعم لا بأس به قلت فالعقرب قال (ع) ارقه. و هي يطلقها تدل على وجوب الاجتناب عن الماء الذي وقع فيه العقرب و لو لم تمت فيه لكنها محموله على التجنب عما وقع فيه العقرب للتحرز عن سمها لا لأنها نجسة للروايات الدالة على عدم وجوب الاجتناب عنها صريحا كخبر هارون بن حمزة عن الصادق (ع) قال سئلته عن الفارة و العقرب و أشباه ذلك يقع في الماء فيخرج حيا هل يشرب من ذلك الماء و يتوضأ به قال يسكب منه ثلاث مرآت و قليله و كثيره بمنزلة واحدة ثم يشرب منه و يتوضأ منه غير الوزغ فإنه لا ينتفع بما يقع فيه، و المروى في قرب الاسناد عن الكاظم (ع) في السؤال عن العقرب و الخنفساء و أشباههن تموت في الجرء و الدن يتوضأ منه للصلاة قال لا بأس.

و اما مطلق المسوخ فليس لنجاستها دليل معتد به و حكى القول بها عن خلاف الشيخ و عن المفيد و سلاار و ابن حمزة و استدل له بالمنع عن بيعها و انه ليس للمنع عنه وجه الا نجاستها. و لا يخفى ما فيه من المنع من حيث صغراه و كبراه إذ ليس للمنع عن بيعها فيما إذا كانت لها منافع شائعة وجه أصلا و لو سلم المنع عنه فلا دلالة فيه على النجاسة.

[مسألة ٢- كل مشكوك طاهر]

مسألة ٢- كل مشكوك طاهر سواء كانت الشبهة لاحتمال كونه من الأعيان

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٤٤

النجسة أو لاحتمال تنجسه مع كونه من الأعيان الطاهرة و القول بان الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر أو النجس محكوم بالنجاسة ضعيف نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبة الخارجة بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط أو بعد خروج المنى قبل الاستبراء بالبول فإنها مع الشك محكومة بالنجاسة.

لا اشكال و لا خلاف في الرجوع الى قاعدة الطهارة عند الشك في طهارة ما يشك في طهارته، و يدل عليها من الاخبار موثقة عمار عن الصادق (ع) كل شيء نظيف حتى تعلم انه قدر فإذا علمت فقد قدر و ما لم تعلم فليس عليك، و خبر حفص بن غياث عن جعفر (ع) عن أبيه (ع) عن علي (ع) ما أبالي أبول أصابني أو ماء إذا لم اعلم، و موثقة أخرى للعمار فيمن رأى في إنائه فارة و قد توضأ منه مرارا و اغتسل أو غسل ثيابه قال (ع) ان كان رآها في الإناء قبل ان يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما رآها في الإناء فعليه ان يغسل ثيابه و يغسل كلما اصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاة و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمسه من الماء شيئا و لبس عليه شيء لأنه لا يعلم متى سقط فيه ثم قال (ع) و لعله ان يكون انما سقطت فيه تلك الساعة التي رآها.

انما الكلام في انه هل تختص القاعدة بالشبهة الموضوعية أو تجرى فيها و في الشبهة الحكمية أيضا بكلا القسمين من كلتا الشبهتين فان كل واحدة منهما تنقسم الى قسمين فالشبهة الموضوعية منها ما يكون الشك فيها من جهة دوران المشكوك بين ان يكون من مصاديق ما علم نجاسته أو طهارته كالمائع المردد بين الماء و البول و منها ما يكون الشك فيها في عروض النجاسة له من جهة الشك في ملاقاته مع النجاسة، و الشبهة الحكمية أيضا منها ما يكون الشك في حكم المشتبه من حيث انه خلق نجسا أو طاهرا كما إذا شك في نجاسة الثعلب مثلا و منها ما يكون الشك في حكمه من حيث عروض النجاسة له بعد ان كان طاهرا كما إذا شك في نجاسة العصير بعد غليانه فإنه من الشبهة الحكمية ضرورة أن المعيار فيها ان يكون رفع الشك عنها وظيفة الإمام (ع). و لا خفاء في عدم دلالة الخبرين الأخيرين على البناء على الطهارة عند الشك فيها في الشبهة الحكمية بل خبر حفص

بن غياث يدل على البناء على الطهارة في القسم الأول من الشبهة الموضوعية و موثقة عمار الأخيرة تدل على البناء عليها في القسم الثاني منهما

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٤٥

انما الكلام في الموثقة الاولى فهل هي تدل على البناء على الطهارة في الشبهتين مطلقا أو تختص بالموضوعية مطلقا ولا تشمل الحكمية بقسميها أو تشمل القسم الثاني من كلتا الشبهتين اعني ما كان الشك في طهارته من جهة الشك في عروض النجاسة له و ملاقاتها معه في الشبهة الموضوعية و ما كان الشك في حكمه من حيث عروض النجاسة له بعد ان كان طاهرا في الشبهة الحكمية قال في الحدائق فيه قولان و بالثاني (أى بعدم الشمول) صرح المحدث الأمين الأسترابادى في كتاب الفوائد المدنية و بالأول صرح جملة من متأخري المتأخرين. أقول و ما يمكن ان يقال في المنع عن شمولها للشبهة الموضوعية أمور:

الأول ان شمول الموثقة لكلتا الشبهتين مستلزم لاستعمال العلم الذى أخذ غاية للحكم بالطهارة في قوله (ع) حتى تعلم انه قدر فى الأكثر من معنى واحد اعني العلم الحاصل من الأدلة الشرعية بالنسبة إلى الشبهة الحكمية و من الامارات الخارجية بالنسبة إلى الشبهة الموضوعية. هكذا حكى عن المحقق القمى (قده) حيث منع عن شمول الخبر للشبهتين لأجل ما ذكر من المحذور و قال باختصاصه بالشبهة الموضوعية لظهوره فيها. و لا يخفى ما فيه لان تعدد الأسباب الموجبة للعلم لا يوجب تعدد حقيقته فضلا عن تعدد مفهومه حتى يصير من قبيل الاستعمال فى أكثر من معنى واحد و هذا كأنه ظاهر جدا.

الثانى ان شمولها للشبهتين يوجب عدم الفحص فى الشبهات الحكمية لأنها بإطلاقها يدل على عدم وجوبه فيها كما فى الشبهة الموضوعية و لا يخفى ان هذا أيضا موهون كالوجه الأول حيث ان وجوب الفحص فى الشبهة الحكمية بعد قيام الدليل عليه لا يمنع عن شمول الرواية لها ضرورة ان مقتضى إطلاقها و ان كان هو عدم الوجوب فى كلتا الشبهتين لكن الدليل الدال على وجوبه فى الشبهة الحكمية صار منشأ لتقييد إطلاقها بما عداها و هذا ليس بعزير.

الثالث ظهور لفظ النظيف فى الاختصاص بالشبهة الموضوعية حيث ان المنقول فى الرواية فى الجوامع هو التعبير بقوله كل شىء نظيف بدل ما هو المشهور من التعبير بقوله كل شىء طاهر و الظاهر ثبوت الفرق بين لفظى النظيف و الطاهر كلفظى القدر و النجس بدعوى ان النظيف يطلق على الشىء الغير المتنجس فى مقابل القدر المراد به المكتسب

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٤٦

بالملافة نجاسة عرضية و ان الطاهر يطلق على الطاهر بالذات فى مقابل النجس بالذات.

و لا- يخفى ما فيه من الوهن بعد عدم تمامية تلك الدعوى أيضا و لكن لو تمت لزم القول بشمولها للقسم الثانى من كل من الشبهتين لا اختصاصها بالشبهة الموضوعية و شمولها لكلا قسميه.

الرابع الاستظهار من لفظة «الشىء» فان الظاهر منها هو الشىء الخارجى لا بعنوانه الكلى فالشك فى حكم كلى الثعلب ليس شكا فى الشىء الخارجى بخلاف الشك فى نجاسة هذا الماء مثلا. و هذا الوجه أيضا ليس بشىء فان الشىء كما يطلق على الأعيان الخارجية يطلق على العناوين الكلية فيقال مثلا ان الغنم شىء من الأشياء و نحو ذلك مع ان الاحكام الثابتة للعناوين الكلية يكون ثبوتها على نهج القضايا الحقيقية فتسرى الى مصاديقها الأعم من المحققة و المقدرة فالأعيان الخارجية من الثعالب هى الموضوع للحكم عليها لا نفس العنوان بما هو عنوان على نهج القضايا الطبيعية.

الخامس وحدة سياق الموثقة مع رواية الحل مع اختصاص رواية الحل بالشبهة الموضوعية من جهة ذكر الأمثلة الموضحة للمراد فيها مع كونها جميعا من موارد الشبهة الموضوعية مثل الثوب و الزوجة و العبد و تذيلها بقوله (ع) و الأشياء كلها على ذلك حتى تستبين أو تقوم به البينة ضرورة ان ذكر البينة مع اختصاصها بالشبهة الموضوعية يدل على اختصاص مورد الرواية بها كما لا

يخفى. و هذا الوجه أيضا ليس بشيء لان ظهور رواية الحل فى الشبهة الموضوعية لا يوجب ظهور الموثقة فيها و هى على إطلاقها باقية لا موجب للانصراف عنه فالحق عموم القاعدة فى الشبهتين لعمومية لفظة «الشيء» بالنسبة إلى الكلى و الجزئى و صدقه عليهما كما عليه الشيخ الأكبر (قده) فى الأصول و يمكن تخصيصه بالجزئى و اختصاص الموثقة بالشبهة الموضوعية من غيره مخصص فلا فرق فى الشبهتين كما لا فرق بين كون الشك فى النجاسة الذاتية كما فى المائع المردد بين الماء و البول أو فى النجاسة العرضية كما فى الشك فى ملاقاته شىء طاهر مع شىء من الأعيان النجسة. و اما ما ذكره المصنف (قده) من ان القول بان الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر أو النجس محكوم بالنجاسة ضعيف فقد مر القول فيه فى مباحث الدم و قد قلنا بأنه يتصور فيه صور يحكم بنجاسته فى بعض صورته فراجع و سيأتى

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٤٧

فى مباحث الوضوء حكم الرطوبة الخارجة بعد البول و قبل الاستبراء و كونها محكوم بالنجاسة لأجل قيام الدليل على نجاستها و إلحاقها بالبول الظاهر فى جميع أحكامه التى منها النجاسة.

[مسألة ٣- الأقوى طهارة غسالة الحمام]

مسألة ٣- الأقوى طهارة غسالة الحمام و ان ظن نجاستها لكن الأحوط الاجتناب عنها.

الكلام فى غسالة الحمام يقع تارة فى المراد منها و اخرى فى حكمها من حيث الطهارة و النجاسة.

اما الأول فالمراد بها كما عن مفتاح الكرامة المياة المجتمعة من غسالة الا بدان فى آبار الحمام و حكى فيه عن النهاية انها الماء المستنقع و قال و مثله عن الروض الا- انه مع زيادة الانفصال عن المغتسلين و فى بعض الاخبار و لا تغتسل من البئر التى تجتمع فيها ماء الحمام و اما الثانى فلا إشكال فى نجاستها مع العلم بملاقاتها للنجاسة و لا ينبغى الإشكال فى طهارتها مع العلم بخلوها عن النجاسة. و ما نسب إلى النهاية و السرائر من عدم جواز استعمالها حتى مع العلم بعدم ملاقاتها مع النجاسة غير ثابت و على تقدير صدق النسبة فمردود بعدم الدليل عليه.

انما الكلام فى المشكوك منها فعن المنتهى و جامع المقاصد و مجمع البرهان و المعالم هو الطهارة و المنسوب الى المشهور هو النجاسة. و استدل لنجاستها بالأخبار المانعة عن استعمالها المعللة باجتماع غسالة الجنب من الحرام و الزانى و الناصب فيها و هى كثيرة قد مر بعض منها. و استدل لطهارتها بالأصل و عموم ما دل على طهارة كل شىء و عدم المخرج عنهما الا ما استدل به على النجاسة من الاخبار و هى غير صالحة لإثبات النجاسة بها لعدم ظهورها فى نجاسة غسالة الحمام أو لا، بل الظاهر منها هو المنع عن استعمالها و هو لا يدل على نجاستها لاحتمال كون المنع من جهة القذارة المعنوية التى لا تضر بطهارتها ظاهرا كما فى ماء الاستنجاء و معارضتها مع ما يدل على نفى البأس عن استعمالها كمرسلة الواسطى عن مجتمع الماء فى الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب قال (ع) لا بأس ثانيا، و حملها على ما علم بنجاستها كما هو الظاهر من التعليل المذكور فيها دون ما شك فى نجاستها الذى هو محط البحث ثالثا. و الأقوى هو طهارتها كما عليه الماتن (قده) و لكن الاحتياط بالتجنب عنها لذهاب المشهور الى نجاستها

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٤٨

مما لا ينبغى تركه و لا فرق فى القول بطهارتها بين ما شك فى طهارتها أو ظن بها بل و لو ظن بنجاستها لان الظن بالنجاسة فى حكم الشك بها.

[مسألة ٤- يستحب رش الماء إذا أراد ان يصلى فى معابد اليهود و النصارى]

مسألة ٤- يستحب رش الماء إذا أراد ان يصلى فى معابد اليهود و النصارى مع الشك فى نجاستها و ان كانت محكومة بالطهارة. اما الحكم بطهارة معابد اليهود و النصارى و المجوس فلعدم ما يدل على نجاستها بعد اقتضاء الأصل و العمومات طهارتها. و اما استحباب الرش عند إرادة الصلاة فيها فلصحيحة ابن سنان قال سئلته عن الصلاة فى البيع و الكنائس و بيوت المجوس فقال (ع) رش وصل، المحمولة على الاستحباب بقرينة الرش و تدل أيضا على أصل جواز الصلاة فيها كما نطق به الاخبار الكثيرة المصرحة بجوازها.

[مسألة ٥- فى الشك فى الطهارة لا يجب الفحص]

مسألة ٥- فى الشك فى الطهارة لا- يجب الفحص بل يبنى على الطهارة إذا لم يكن مسبوقا بالنجاسة و لو أمكن حصول العلم بالحال فى الحال.

عدم وجوب التفحص عند الشك فى الطهارة فى الشبهة الموضوعية مما قام عليه الإجماع و يدل عليه إطلاق موثقة عمار المتقدمة من دون قيام ما يوجب تقييده بما بعد الفحص لكن ينبغى ان يعلم ان المتيقن هو فيما يعد فحصا و اما الاختيار بما لا يعد فحصا كالنظر إلى الأفق ممن يكون على السطح للاطلاع على الصبح فهو خارج عن موضوع الفحص. و اما البناء على طبق الحالة السابقة فيما كان الشئ مسبوقا بالنجاسة فلحكومة الاستصحاب على قاعدة الطهارة.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٤٩

[فصل طريق ثبوت النجاسة أو التنجس]

إشارة

فصل طريق ثبوت النجاسة أو التنجس العلم الوجدانى أو البينة العادلة و فى كفاية العدل الواحد اشكال فلا- يترك مراعاة الاحتياط و تثبت أيضا بقول صاحب اليد بملك أو إجارة أو اعارة بل أو غضب و لا اعتبار بمطلق الظن و ان كان قويا فالدهن و اللبن و الجبن المأخوذ من أهل البوادي محكوم بالطهارة و ان حصل الظن بنجاستها بل قد يقال بعدم رجحان الاحتياط بالاجتناب عنها بل قد يكره أو يحرم إذا كان فى معرض حصول الوسواس.

اما ثبوت نجاسة الشئ أو تنجسه بالعلم الوجدانى فلان حقيقة العلم هى إحراز الشئ و بعد إحرازه بالوجدان لا يبقى شئ إلا الأحكام المترتبة عليه. و اما ثبوتها بالبينة فلعموم حجيتها فى الموضوعات كما يدل عليها رواية مسعدة بن صدقة و قد حررنا القول فيها فى أواخر مباحث المياه فراجع كما تقدم البحث فى كفاية العدل الواحد و عدم كفايته و اخبار ذى اليد بنجاسة ما فى يده فى المباحث المذكورة و بقى جملة من فروع اليد أخرناها الى هذا المقام و هى أمور:

الأول الظاهر ان المراد من اليد هو الاستيلاء على الشئ سواء كان بملك العين أو المنفعة كالأجارة أو ملك الانتفاع كالعارية أو لم يكن بملك أصلا بل كانت العين عنده وديعة أو تصرف فى العين باذن المالك إذنا صريحا أو بالفحوى أو بشاهد الحال بل و لو كان الاستيلاء على العين أو المنفعة بالغصب كالمذى فى أيدى الظلمة و عمالهم من البسط و الفرش و الأوانى و نحوها مما

يكون ملكا للغير و يكون فى تحت أيديهم عدوانا حراما بل و لو كان بنحو استيلاء المريات على ما فى تحت تربيتهم من الأولاد فيقبل إخبارهن فى نجاسة ثياب الأولاد الذين تحت تربيتهن أو أبدانهم كل ذلك للسيرة المستمرة و ان كان ثبوتها فى بعض مما ذكر لا يخلو عن المنع مثل أخبار المستولى على العين بسبب اذن مالكة بالتصرف فيها خصوصا إذا كان بشاهد الحال مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٥٠

الا انها فى أكثر ما ذكرناه متحققه و فيما كان فيه الإشكال فى ثبوت السيرة فيه لا ينبغى ترك الاحتياط فلو كان المستولى غير المالك كالمستأجر و المستعير و الغاصب لا اعتبار فى قول المالك فيه لان المدار كما عرفت على الاستيلاء لا الملك. الثانى لا- فرق فى اعتبار قول ذى اليد بين ان يكون الاستيلاء على نحو الاختصاص أو الإشاعة فلو أخبر الشركاء بنجاسة ما فى أيديهم تثبت به نجاسته و لو أخبر واحد منهم بالنجاسة و سكت الباقون فالظاهر انه كك و لو تعارضا بأن أخبر واحد منهم بالنجاسة و آخر بالطهارة فالظاهر هو التساقت كما فى تعارض البيتين.

الثالث لا إشكال فى قبول قول المسلم بطهارة ما فى يده أو نجاسته مطلقا عادلا كان المخبر أو فاسقا حرا كان أم عبدا رجلا كان أو امرأة بالغيا كان أو صبيا إذا كان مراهقا. و فى قبول قول الكافر وجهان من عدم جريان أصالة الصحة فى قوله لكونه كافرا و من دلالة قوله (ع) عليكم ان تسئلوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك الدال على قبول قول المشرك بالطهارة و الا فلا وجه للسؤال عنه لو لم يقبل قوله. بقى فروع آخر يتعرض لها المصنف (قده) فى المسائل الآتية من هذا الفصل و تقدم فى آخر مباحث المياه عدم اعتبار مطلق الظن بالنجاسة و ان الظن بها فيما لم يقم على اعتباره دليل بالخصوص كالشك فى عدم الاعتبار.

[مسألة ١- لا اعتبار بعلم الوسواسى فى الطهارة و النجاسة]

مسألة ١- لا اعتبار بعلم الوسواسى فى الطهارة و النجاسة.

الكلام فى ردع الوسواسى عن اتباع علمه بنجاسة الشىء تارة يقع فى مرحلة إمكانه و اخرى فى طريق إثباته اما الأول فطريق إمكانه بعد عدم انحفاظ رتبة الحكم الظاهرى مع العلم و لو كان جهلا مركبا و عدم استتار الواقع عند العالم و استحالة ردعه عن ترتيب الأثر على علمه و الجرى على وفقه لأوله إلى التناقض اللهم الا برفع اليد عن حكمه ان يقال ان علمه لما كان فى الغالب جهلا- مركبا لا- يطابق الواقع و كان اقتفائه موجبا للخرج الشديد و لم يكن ردعه عن العمل بما كان جهلا مركبا منه فى الواقع ممكنا لعدم امتيازها عما كان مطابقا مع الواقع و رؤية العالم فى كليهما للواقع و كون الواقع مكشوفاً لديه بتمام الانكشاف فلا جرم يكون ردعه عن أتباعه بصورة رفع التكليف عنه ببيان انه لا أريد منك الواقع و فى الحقيقة أيضا لا يريد منه الواقع فى مورد الموافقة لئلا يقع المكلف فى محذور المخالفة التى هى أشد و أكثر و رفع مانعية

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٥١

النجاسة عما تكون مانعة عنه بملاحظة ما هو الأهم منها و هو قطع مرض الوسواس عن الوسواسى و صرفه عن عبادة الشيطان و هذا أمر ممكن فى نفسه يجب الالتزام به عند قيام الدليل عليه.

و طريق إثباته هو التعليلات الواردة فى النصوص الكثيرة الواردة فى كثير الشك بأنه لا- عبرة بشكه و لا- يعتنى به معللا بأنه لا يعود الشيطان و يتعدى من كثير الشك الذى يكون خارجا عن المتعارف الى العلم الخارج عن المتعارف مضافا الى ظهور الإجماع فى ذلك على ما ادعى هذا بالنسبة إلى علم الوسواسى بالنجاسة و اما علمه بالطهارة فلعل ذكره فى المتن من باب الازدواج نظير اطبخوا لى جبه و قميصا و الا فلا معنى لسلب الاعتبار عن علم الوسواسى بالطهارة.

[مسألة ٢- العلم الإجمالي كالتفصيلي]

مسألة ٢- العلم الإجمالي كالتفصيلي فإذا علم نجاسة أحد الشئيين يجب الاجتناب عنهما إلا إذا لم يكن أحدهما محلا لابتلائه فلا يجب الاجتناب عما هو محل الابتلاء أيضا

لا إشكال في كون العلم الإجمالي منشأ لتنجز متعلقه المعلوم بالإجمال من الاحكام و توقف تنجزها على تعلق العلم التفصيلي بها كما عن السبزواري و المحقق القمي قدس سرهما ضعيف في الغاية حسبما فصل في الأصول و لا- إشكال في كونه موجبا للموافقة القطعية بعد كونه علم تامه لحرمة المخالفة القطعية و ان كان في عليته بالنسبة إلى وجوب الموافقة القطعية كلام لكن لا شبهة في اقتضائه وجوبها لو لم يمنع عنه مانع. و انما الكلام في صحة المنع و يترتب على ذلك وجوب الاجتناب عن كل واحد من الكأسين الذين يعلم نجاسة أحدهما من باب المقدمة العلمية و ذلك لاحتمال وجود النجس بالإجمال في كل واحد منهما فالخطاب بالاجتناب عن كل واحد منهما على تقدير كون النجس فيه معلوم و انطباقه على كل واحد منهما مشكوك.

و لكن وجوب الاجتناب عن كل واحد منهما انما هو فيما إذا كان كل منهما موردا للابتلاء فلو كان أحدهما خارجا عن مورده لم يجب الاجتناب عن الذي يكون محلا للابتلاء لان المعلوم بالإجمال إذا كان خارجا عن محل الابتلاء فلا خطاب بالنسبة إلى الاجتناب عنه لقبح الخطاب بالاجتناب عما لا يتلى المكلف به و الخطاب بالآخر و ان كان ممكنا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٥٢

الا ان الشبهة بالنسبة إليه بدوية تجرى فيها البراءة و ما ذكرناه انما يجرى فيما إذا كان الخروج عن محل الابتلاء قبل حصول العلم أو معه و اما إذا كان بعد حصوله فيؤثر العلم أثره و التفصيل في الأصول.

[مسألة ٣- لا يعتبر في البينة حصول الظن بصدقها]

مسألة ٣- لا يعتبر في البينة حصول الظن بصدقها نعم يعتبر عدم معارضتها بمثلها.

اما عدم اعتبار حصول الظن بصدق البينة في حجيتها للإطلاق دليل اعتبارها و انها من الظنون الخاصة بالمعتبرة من باب الظن النوعي المطلق الغير المقيد بحصول الظن بمضمونها و لا بعدم قيام الظن على خلافها بل هي معتبرة حتى مع قيام الظن الشخصي على خلافها و اما عدم اعتبارها عند معارضتها بمثلها فلما هو القاعدة الأولية في المتعارضين الذين يكون اعتبارهما من باب الطريقة كما في الخبرين المتعارضين و نحوهما.

[مسألة ٤- لا يعتبر في البينة ذكر مستند الشهادة]

مسألة ٤- لا يعتبر في البينة ذكر مستند الشهادة نعم لو ذكرا مستندها و علم عدم صحته لم يحكم بالنجاسة.

عدم اعتبار ذكر المستند أيضا في حجية البينة للإطلاق دليل اعتبارها مضافا إلى بناء العقلاء على العمل بها كذلك حيث استقرت سيرتهم و سيرة المشرعة على عدم الفحص و السؤال عن مستند الخبر بينه كان أو خيرا واحدا موضوعا كان المخبر به أو حكما هكذا قيل لكنه لا يخلو عن التأمل. و عن التذكرة انه لا تقبل الا بالسبب لجواز ان يعتقد ان سور المسوخ نجس انتهى و ما ذكره وجيه و لا- مسرح في دفعه بالتشبه بأصالة عدم الخطاء فإنها و ان كانت جارية في المحسوسات الا انها لا تجرى في الرأي و الاستنباط. و كيف كان فلو ذكرا مستندها و علم عدم صحته لم يحكم بالنجاسة لأن البينة حجة عند عدم العلم بالخلاف و مع

العلم به لا محل لوجوب التعبد الذي هو حكم في ظرف الشك و الاحتمال.

[مسألة ٥- إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى]

مسألة ٥- إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى و ان لم يكن موجبا عندهما أو عند أحدهما فلو قالوا ان هذا الثوب لاقى عرق المعجب من حرام أو ماء الغسالة كفى عند من يقول بنجاستهما و ان لم يكن مذهبهما النجاسة.

و ذلك لان شهادتهما تثبت موجب النجاسة فيترتب على ثبوته ثبوتها و هذا اي

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٥٣

ترتب اثر الشيء على ثبوته في الأصل العملي ظاهر كترتب طهارة الشيء المغسول بالماء المحكوم عليه بالطهارة من قبل الأصل من غير ابتناء ترتبه على القول بالأصل المثبت و في الأمارات التي يكون مثبتها حجة يكون أظهر و لا- فرق في ترتب النجاسة بإثبات موجبها بالشهادة بعد كون موجبها موجبا عند من قامت الشهادة عنده بين ان يكون موجبا عند الشاهد أيضا أو لم يكن فلو شهدا بملاقاة شيء مع عرق المعجب من الحرام تثبت نجاسته عند من سمع منهما الشهادة إذا كان قائلا بنجاسته أو يقلد من يقول بأنه نجس و لو كان الشاهدان ممن يقول بطهارته.

[مسألة ٦- إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما كفى في ثبوتها]

مسألة ٦- إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما كفى في ثبوتها و ان لم تثبت الخصوصية كما إذا قال أحدهما ان هذا الشيء لاقى البول و قال الآخر لاقى الدم فيحكم بنجاسته لكن لا يثبت النجاسة البولية و لا الدمية بل القدر المشترك بينهما لكن هذا إذا لم ينف كل منهما قول الآخر بأن اتفقا على أصل النجاسة فاما إذا نفاه كما إذا قال أحدهما انه لاقى البول و قال الآخر لا بل لاقى الدم ففي الحكم بالنجاسة إشكال.

إذا شهد الشاهدان بنجاسة شيء و اختلفا في مستندهما بان قال أحدهما ان هذا الشيء نجس لأجل ملاقاته مع البول و قال الآخر انه نجس لأجل ملاقاته مع الدم و كل واحد منهما يشهد بنجاسته و بمستند نجاسته و يتفقان في الشهادة على أصل النجاسة و يختلفان في المستند فالمشهود به من كل منهما ينحل إلى أمرين أصل النجاسة و مستندها فبالنسبة إلى أصل النجاسة تتم الشهادة بأدائها من عدلين و بالنسبة إلى المستند لا تتم البينة لأدائه من العدل الواحد فيثبت أصل النجاسة و لا يثبت المستند و هذا يتم لو كانت الشهادة على أصل النجاسة مع ذكر المستند معتبرا و يمكن ان يقال بأنه مع ذكر المستند تكون العبرة بالمستند و تلغى الشهادة على النجاسة نفسها و لذا لا تثبت النجاسة بها إذا لم يكن المستند عند الشاهد مستندا عند المشهود عنده و تثبت النجاسة إذا كان المستند مستندا عند المشهود عنده و لو لم يكن مستندا عند الشاهد و عليه فاصل النجاسة لا يثبت بواسطة ذكر المستند و المستند لا يثبت بواسطة الاختلاف فيه و لا فرق في ذلك بين ان ينفى كل منهما قول الآخر أو لا ينفى.

و لا يخفى ان عبارة المصنف في هذا المقام لا يخلو عن شيء حيث انه يفسر عدم نفى كل منهما

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٥٤

قول الآخر باتفاقهما على أصل النجاسة و يمثل لما إذا نفاه بما إذا قال أحدهما انه لاقى البول و قال الآخر لا بل لاقى الدم حيث انه في هذا المثال انهما يتفقان في أصل النجاسة و ان كل واحد ينفى ما يستنده الآخر و لا يضره نفيه في اتفاقهما على أصل النجاسة.

[مسألة ٧- الشهادة بالإجمال كافية أيضا]

مسألة ٧- الشهادة بالإجمال كافية أيضا كما إذا قالوا أحد هذين نجس فيجب الاجتناب عنهما واما لو شهد أحدهما بالإجمال و الآخر بالتعيين كما إذا قال أحدهما أحد هذين نجس و قال الآخر هذا معينا نجس ففي المسألة وجوب الاجتناب عنهما و وجوبه عن المعين فقط و عدم الوجوب أصلا.

و وجه كفاية الشهادة بالإجمال هو ان البيئنة تقوم مقام العلم الوجداني و تفيد فائدته فكما انه عند العلم الإجمالى بنجاسة أحد الشئيين يجب الاجتناب عنهما معا كما تقدم كك عند قيام البيئنة على نجاسة أحدهما يجب الاجتناب عنهما معا لكن ذلك يتم فيما إذا كان الإجمال فى المشهود به لا فى الشهادة نفسها بان كان النجس منهما معينا عند كل واحد من الشاهدين و أجمل كل واحد منهما فى مقام الأداء و عبّر بنجاسة أحدهما فإنه (ح) لا- يثبت وجوب الاجتناب عنهما معا إلا إذا أحرز ان المعين عند أحدهما هو المعين عند الآخر و اما مع عدم إحرازه أو إحرازه فلا- يثبت وجوب الاجتناب عنهما و وجوب الاجتناب عن الجميع لان المشهود به لا يكون مجملا و لا مما قامت البيئنة على نجاسته بالتفصيل و يشهد على ذلك انه لو شهد احد العادلين بنجاسة إناء زيد و شهد العادل الآخر بنجاسة إناء عمرو مع اشتباه إناء زيد بإناء العمر و فان كل واحد من الإنائين لم يقم عليه إلا شهادة عدل واحد فلم تثبت نجاسة أحدهما بالإجمال بقيام البيئنة عليه.

و لو شهد أحدهما بالإجمال مع كون الإجمال فى المشهود به و شهد الآخر بنجاسة أحدهما تعيينا ففي المسألة وجوب الاجتناب عنهما معا لأن الشهادة على نجاسة أحدهما المعين تنحل إلى الشهادة على نجاسة أحدهما و ان أحدهما هو هذا المعين ففيها الشهادة على أحدهما و هو هذا المعين لكن الشهادة على كون أحدهما هو هذا لم تتم و اما الشهادة على أحدهما فيتم بعد انضمام قوله الى قول الآخر الذى يشهد بنجاسة أحدهما إجمالا من دون تعيين فيكون مثل ما إذا شهدا معا بنجاسة أحدهما فيثبت نجاسة أحدهما بالإجمال فيجب فيه الاحتياط.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٥٥

و وجوب الاجتناب عن أحدهما المعين فقط لانه مما قام عليه الشهادة و لم يقم منجز على الطرف الآخر أما قيام الشهادة على المعين لاتفاق الشاهدين على وجوب الاجتناب عنه و انما اختلافهما فى مستند وجوبه حيث انه عند الشاهد على نجاسة أحدهما تعيينا يجب الاجتناب عنه لكونه نجسا و عند الشاهد على نجاسة أحدهما إجمالا يجب الاجتناب عنه من باب الاحتياط فهما متفقان فى وجوب الاجتناب عنه و انما اختلافهما فى الآخر و حيث لم يقم ما يوجب تنجزه فلا يجب الاجتناب عنه لأن الشهادة بالمعين لا تقتضيه و الشهادة بالغير المعين لا تكون بينة لأنها من العدل الواحد.

و عدم الوجوب أصلا لضعف الوجهين الأولين اما الوجه الأول فلان المشهود به فى شهادة من يشهد منهما على التعيين ليس امرا مركبا من عنوان أحدهما و خصوصية هذا المعين حتى يقال باشتراك الشاهدين فى الشهادة على قطعة منه و اختصاص من يشهد على التعيين بالشهادة على قطعة اخرى حتى يقال بتامية البيئنة بالنسبة إلى الشهادة إلى نجاسة أحدهما و عدم تماميتها بالنسبة إلى نجاسة هذه الخصوصية بل هذا التحليل أمر عقلى انتزاعى و انما المشهود به فى شهادة من يشهد منهما أحدهما تعيينا هو نجاسة هذا معينا الذى هو مورد شك الشاهد الآخر فالمشهود به عند كل أمر مغاير مع ما شهد به الآخر من دون جامع بينهما فى مقام الشهادة و ان كان بينهما جامع عقلى لكنه لا يكون متعلق الشهادة كما لا يخفى. و اما الوجه الثانى فلعدم تمامية الشهادة بالنسبة إلى المعين لان وجوب الاجتناب عنه الذى هو المتفق عليه بين الشاهدين ليس هو المشهود به و لا يصح الشهادة أيضا و انما المشهود به هو النجاسة و من المعلوم عدم اتفاقهما على نجاسة المعين لكون نجاسته مشكوكا عند أحدهما نعم فى

هذا المورد لا يكون الشاهد على نجاسة أحدهما بالإجمال نافيا لما يشهده الآخر لأن الإجمال فى المشهود به ملازم مع الشك فى الخصوصية فالحق (ح) عدم وجوب الاجتناب أصلا لعدم ثبوت معنى متفق عليه بشهادتهما كما لا يخفى.

[مسألة ٨- لو شهد أحدهما بنجاسة الشيء فعلا و الآخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا فالظاهر وجوب الاجتناب]

مسألة ٨- لو شهد أحدهما بنجاسة الشيء فعلا و الآخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا فالظاهر وجوب الاجتناب و كذا إذا شهدا بالنجاسة السابقة لجريان الاستصحاب.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٥٦

لا إشكال فى صحة الشهادة على الشيء معتمدا على الاستصحاب بان علم الشاهد بثبوت شيء فى السابق و استصحاب بقائه عند شكه فى بقائه و أخبر بثبوته فعلا اعتمادا على الاستصحاب بان كان المستصحب هو الشاهد لا الحاكم كما يدل عليه جملة من الروايات كما لا إشكال فى إثبات المشهود به بشهادته إذا شهد بثبوت شيء فى السابق عند الحاكم و استصحاب الحاكم بقائه و حكم ببقائه مستندا الى الاستصحاب بان كان المستصحب هو الحاكم لا الشاهد عكس الأول. و الظاهر ان يكون غير الحاكم كالحاكم فى ذلك فيصح ان يكون غير الحاكم أيضا متكفلا لإجراء الاستصحاب فيما يصح له العمل بالشهادة كباب الطهارة و النجاسة و أمثالهما (فح) إذا شهدا بنجاسة سابقه لشيء مع سكوتهما عن حاله فعلا و لو كانا عالمين به أو مع جهلها به فعلا يثبت المشهود به و هو النجاسة السابقة عند المشهود عنده و يستصحب هو بقائها إلى الحال فيكون ثبوتها السابق عنده بالبينه التى هى العلم التعبدى بثبوت مؤداها و بقائها بالاستصحاب و ذلك بناء على ما هو التحقيق فى المجعول فى باب الأمارات كالبينه و نحوها و انه الدرجة الثانية من العلم كما ان المجعول فى باب الأصول المحرزة كالأستصحاب هو الدرجة الثالثة منه. هذا كله فيما إذا شهد الشاهدان معا بالنجاسة السابقة و كان المتكفل لبقائها إلى الحال هو المشهود عنده.

و لو شهد أحدهما بنجاسة شيء فعلا و الآخر بنجاسته سابقا ففى صحة استصحاب المشهود عنده (ح) تأمل بل منع لانه لم يثبت عنده نجاسته السابقة لا وجدانا و لا تعبدا حتى يستصحب بقائها اما وجدانا فواضح ضرورة عدم علمه بها سابقا و اما تعبدا فلعدم قيام البينه على نجاسته السابقة و انما الشاهد عليها عادل واحد كما انه لم يثبت عنده نجاسته الفعلية أيضا حتى لا يحتاج الى الاستصحاب لان الشاهد عليها أيضا واحد و لم يكن الشاهد على نجاسته السابقة شاهدا على نجاسته الفعلية معتمدا على الاستصحاب (فح) فالظاهر عدم وجوب الاجتناب لعدم ثبوت النجاسة الفعلية بشهادتهما و منه يظهر حكم المسألة الاتية و هى:

[مسألة ٩- لو قال أحدهما انه نجس و قال الآخر انه كان نجسا]

مسألة ٩- لو قال أحدهما انه نجس و قال الآخر انه كان نجسا و الآن ظاهر فالظاهر عدم الكفاية و عدم الحكم بالنجاسة.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٥٧

لأنه بناء على المختار فى المسألة المتقدمة من عدم ثبوت النجاسة بشهادة الذى شهد على النجاسة السابقة عند الشك فى بقائها فعدم ثبوتها بشهادته على النجاسة السابقة مع الشهادة على تحوله عنها بالطهارة فعلا يكون أولى بل الحكم كذلك على مختار المصنف من ثبوت النجاسة فى الفرع السابق و ذلك لان المشهود به فى هذه المسألة أمران و هما النجاسة السابقة و الطهارة الفعلية فيكون مؤدى خبر العادلين متعارضين بالنسبة إلى الحالة الفعلية فأحدهما يشهد بنجاسته فعلا و الآخر بطهارته كك و شهادة الشاهد على طهارته بالفعل بنجاسته السابقة لا يؤثر شيئا و ما فى مستمسك العروة من ان مجرد إخبار أحدهما بالطهارة

فعلا لا اثر له في الفرق لانه ليس بحجة لأنه خير واحد ساقط و ذلك لتحقق التعارض في الشهادة على النجاسة الفعلية في هذه المسألة دون المسألة الاولى هذا و لكن الحق عدم ثبوت النجاسة الفعلية بهذه الشهادة في كلتا المسئلتين.

[مسألة ١٠- إذا أخبرت الزوجة أو الخادمة أو المملوكة بنجاسة ما في يدها]

مسألة ١٠- إذا أخبرت الزوجة أو الخادمة أو المملوكة بنجاسة ما في يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت كفى في الحكم بالنجاسة و كذا إذا أخبرت المربية للطفل أو المجنون بنجاسته أو نجاسة ثيابه بل و كذا لو أخبر المولى بنجاسة بدن العبد أو الجارية أو ثوبهما مع كونهما عنده أو في بيته.

اما فيما عدا اخبار المولى بنجاسة بدن عبده أو جاريته أو ثوبهما فقد تقدم الكلام فيه في أول هذا الفصل و اما في اخبار المولى فلا يخلو اما يكون العبد و الجارية الذين يخبر مولاها بنجاسة بدنهما أو ثوبهما صبيين غير مميزين أولا و لا إشكال في اعتبار قول المولى في الأول و اما في الأخير ففي اعتبار قوله فيما إذا لم يخبر العبد أو الجارية على خلاف ما يخبر به المولى اشكال فضلا عما إذا تعارض اخباره مع أخبارهما إذ ليس لدليل اعتبار اليد إطلاق يشمل ذاك المورد لما عرفت من ان عمدة دليل اعتبارها هو السيرة و لم تثبت في مثل ذاك المورد مع انه على تقدير شموله له يعارض مع أخبارهما فيما إذا أخبرها على خلاف اخبار مولاها لاستيلائهما أيضا على ما يخبران به لما عرفت من عدم انحصار الحجة في الاستيلاء في الملك اللهم إلا في مثل ثوبهما الذي لا يكون عليهما و لا تحت سلطتهما

[مسألة ١١- إذا كان الشيء بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما في نجاسته]

مسألة ١١- إذا كان الشيء بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما في نجاسته نعم لو قال أحدهما انه طاهر و قال الآخر انه نجس تساقط

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٥٨

كما ان البيئة تسقط بالتعارض و مع معارضتها بقول صاحب اليد تقدم عليه
اما حكم ما يكون بيد شخصين كالشريكين فقد تقدم في الفرع الثاني من الفروع المذكورة في اليد في أول هذا الفصل. و اما حكم تعارض البيئة فلا- تخلو اما ان يكون مورد البيئتين واحدا بحيث يرد النفي و الإثبات عليه بعينه كما إذا شهدت إحداهما بنجاسة شىء معين و شهدت الأخرى بطهارته على نحو لا يمكن الجمع بينهما و اما ان يكون موردهما متعددا فعلى الأخير فاما ان يكون مع ذكر السبب و الاتفاق عليه كما إذا اتفقا على حركة قطرة من البول و وقوعها في أحد انائين الا ان إحداهما تشهد بوقوعها في هذا الإناء و الأخرى تشهد بوقوعها في الإناء الآخر فالبيئة الأولى تشهد بنجاسة هذا الإناء بملاقاته مع تلك القطرة و البيئة الأخيرة ينكرها و تشهد بنجاسة الإناء الآخر بملاقاته مع تلك القطرة أولا يكون مع ذكر السبب أو مع الاختلاف فيه إذا ذكراه كما إذا شهدت إحداهما بنجاسة أحد الإنائين بملاقاته للبول و أنكرها الأخرى و شهدت بنجاسة الإناء الآخر بملاقاته مع الدم مثلا فهنا صور:

الاولى في تعارض البيئتين في شىء واحد بحيث لا يمكن الجمع بينهما فهل تقدم بيئة الطهارة لترجيحها بالأصل، أو بيئة النجاسة لكونها ناقلة و الترجيح مع الناقل عند تعارضه مع المقرر و لإطلاق دليل اعتبار البيئة على النجاسة و لو مع معارضتها مع بيئة الطهارة إذا كان مفاد دليل اعتبار البيئة على الطهارة هو الحكم الأصلي أعنى الحكم بالطهارة ظاهرا لأجل عدم ثبوت النجاسة لا

من جهة ثبوت الطهارة بها، أو يحكم بالتساوق لعدم ترجيح في البين لا لبينة الطهارة على بينة النجاسة حيث ان الأصل لا يكون مرجحا للدليل كما لا يكون معارضا معه و لا لبينة النجاسة على بينة الطهارة إذ ليس الكلام منحصرًا في الطهارة الأصلية حتى تكون بينة النجاسة ناقلة بل الكلام في الأعم منها و من الطهارة بعد النجاسة كما ان دليل حجيت بينة الطهارة يدل على ثبوتها بالبينة كثبوت النجاسة بها فتكون علما تعديا بها كالعلم الوجداني لانه يثبت الطهارة حكما أصليا لأجل عدم ثبوت النجاسة حتى تقدم بينة النجاسة عليها تقديم الحاكم على المحكوم فهذه المرجحات منتفية كما لا مورد للترجيح بالاثنية و نحوها من مرجحات الزواية لعدم الدليل على الترجيح بها هاهنا لانحصار دليله

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٥٩

بتعارض الخبرين فمع فقد المرجح في البين يكون الحكم هو التساوق (وجوه) أقواها الأخير لفساد الأولين كما ذكرناه. ثم على الأخير فهل يحكم على المشهود عليه بالطهارة للأصل فيكون التساوق كترجيح بينة الطهارة في النتيجة أو يحكم عليه بحكم المشتبه فيجب الاجتناب عنه كما إذا علم إجمالاً بنجاسته فيكون في النتيجة كترجيح بينة النجاسة وجهان أقواهما الأول لبطلان الحكم على المشهود عليه بحكم المشتبه لعدم العلم الإجمالي بنجاسته لا وجدانا كما هو واضح و لا تعبدا لعدم حجيت البيتين مع التعارض حتى يعامل معهما حكم العلم الإجمالي بالشيء كما لا يخفى.

الصورة الثانية في تعارض البيتين في شيئين مع ذكرهما السبب و اتفاقهما فيه كما إذا شهدت إحداهما بوقوع قطرة معينة من البول في أحد الإنائين و شهدت الأخرى بوقوعها في الإناء الآخر و الحكم في هذه الصورة أيضا كالصورة الأولى فيحتمل فيها الوجوه المتقدمة في الأولى من ترجيح بينة الطهارة أو ترجيح بينة النجاسة أو التساوق و الحكم بالطهارة بالأصل أو العمل مع المشهود به بحكم المشتبه لكن الاحتمال الأخير هاهنا لا يخلو عن وجه لارتفاع أصل الطهارة بالشهادة على النجاسة حيث انه ليس الاختلاف بينهما في أصل النجاسة و انما التعارض في نجاسة هذا أو ذاك و كل منهما يخبر بنجاسة إناء و طهارة إناء آخر و هو موجب للاشتباه و ان كان الأقوى هاهنا أيضا هو التساوق و ذلك لعدم اتفاقهما على الشهادة على القدر المشترك الا نزول قطرة من البول في محل غير معين لكن نجاسة أحدهما الغير المعين أيضا لا تكون مشهودا بها لان كل منهما تنفى وقوع القطرة فيما يشهد به الآخر فلا جرم لا تقوم حجة على أحدهما المعين و لا الغير المعين.

الصورة الثالثة هي الصورة الثانية بعينها لكن مع ذكرهما السبب فلا- يخلو اما ان يكون كل من البيتين تشهد على طهارة ما شهدت الأخرى بنجاسته أو تكون إحداهما تشهد بنجاسة شيء و تشهد الأخرى بنجاسة شيء آخر و لا ينفي كل ما يثبت الأخرى فعلى الأول فيندرج في الصورة الأولى التي لا- يمكن الجمع بينهما و على الأخير فتندرج في الصورة الثانية و الحكم فيها هو ثبوت نجاسة كل واحد مما تشهدان بنجاسته لإمكان الجمع بينهما ضرورة إمكان صدقهما معا

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٦٠

و هكذا الصورة الرابعة و هي بعينها الصورة الثالثة لكن مع ذكر السبب و اختلافهما فيه كما إذا شهدت بينة بوقوع قطرة من الدم في هذا الإناء و شهدت الأخرى بوقوع قطرة من البول في الإناء الآخر فإنه يجمع بينهما و يحكم بنجاسة كل واحد من الإنائين و يجب الاجتناب عنهما معا هذا تمام الكلام في تعارض البيتين. و مع معارضة البينة مع قول صاحب اليد تقدم البينة على اليد لأقوائية البينة عن اليد و حكومه دليل اعتبارها على دليل اعتبار اليد فان دليل اعتبار اليد هو السيرة و المتيقن منها انما هو قيامها فيما لم يثبت خلاف قول صاحبها بالعلم أو بدليل علمي لكن دليل اعتبار البينة يثبت العلم التبعدي بمؤديها فالعمل بها عمل بمقتضى الدليل دون اليد فان العمل بدليلها (ح) موجب لرفع اليد عن دليل البينة من غير دليل.

[مسألة ١٢- لا فرق في اعتبار قول ذي اليد بالنجاسة]

مسألة ١٢- لا فرق في اعتبار قول ذي اليد بالنجاسة بين ان يكون فاسقا أو عادلا بل مسلما أو كافرا قد سبق حكم هذه المسألة في فروعيات اليد في أول هذا المبحث مع التأمل في حكم الكافر فراجع.

[مسألة ١٣- في اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صيبا اشكال]

مسألة ١٣- في اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صيبا اشكال و ان كان لا يبعد إذا كان مراهما وقد تقدم البحث عن هذه المسألة أيضا في أول هذا الفصل.

[مسألة ١٤- لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل الاستعمال]

مسألة ١٤- لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل الاستعمال كما قد يقال فلو توضع شخص بماء مثلا و بعده أخبر ذو اليد بنجاسته يحكم بطلان وضوئه و كذا لا يعتبر ان يكون ذلك حين كونه في يده فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان في يده يحكم عليه بالنجاسة في ذلك الزمان و مع الشك في زوالها تستصحاب.

في هذه المسألة أمران (الأول) هل يعتبر في حجية قول صاحب اليد ان يكون اخباره قبل الاستعمال أم لا و جهان قد نسب القول باعتبار كون قول صاحب اليد قبل الاستعمال في قبوله الى تذكرو العلامة و نسبة المقدس البغدادي إلى جماعة و الوجه في ذلك خروج الشيء بالاستعمال عن تحت اليد و كونه خارجا عن المتيقن من مورد السيرة و صحيحة عيص بن قاسم عن الصادق عليه السلام في رجل صلى في ثوب رجل أياما ثم ان صاحب الثوب أخبره انه لا يصلى فيه

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٦١

فقال عليه السلام لا يعيد شيئا من صولته، فان قوله عليه السلام لا يعيد دال على عدم حجية قول صاحب الثوب بنجاسته بعد استعماله من المصلى بالصلاة فيه. و يندفع الأول بعدم اعتبار وجود المستولى عليه حال أخبار المستولى عنه بالنجاسة بل المعبر وجوده في الزمان الذي يخبر عن نجاسته فيه مع ان المستولى عليه لا يذهب بالاستعمال دائما كما في الثوب و نحوه بل مثل الحوض من الماء و نحو الحوض الذي يبقى بعد الاستعمال و الثاني بدعوى عدم الفرق في السيرة بينه و بين غيره و الثالث بان عدم الإعادة يمكن ان يكون لمكان الجهل بالنجاسة لا لعدم ثبوتها باخبار صاحب الثوب بنجاسته بعد صلاة المصلى مع ان اخباره بعدم صلوته فيه ليس صريحا في اخباره بنجاسته و لعل عدم صلوته فيه يكون بملاك آخر من جهة كونه مغصوبا أو غيره مما لا يصلى فيه فالصحيحة ليست نضا في عدم قبول قول ذي اليد بنجاسة الشيء بعد استعماله.

فالأقوى عدم الفرق في ثبوت المخبر به بين ان يكون قبل الاستعمال أو بعده لقيام السيرة على اعتباره مطلقا و إطلاق ما يدل على اعتباره من الأدلة اللفظية. و يؤيده خبر ابن بكير عن الصادق عليه السلام في رجل أعار ثوبا فصلى فيه و هو لا يصلى فيه قال لا يعلمه قلت فإن أعلمه قال يعيد فإن الأمر بالإعادة صريح في ثبوت ما يخبر عنه باخباره فلو لم تثبت نجاسته بخبره كانت قاعدة الطهارة أو استصحابها هي المرجع و انما عبرنا بالتأييد مع صراحة الخبر فيما ذكر لعدم صراحته في كون المخبر به هو نجاسة الثوب بل لعله لا يصلى فيه لمانع آخر مع انه على تقدير كونه اخبارا بنجاسته يحتمل ان يكون الاعلام قبل الصلاة فيصير المعنى (ح) فان كان قد أعلمه و مع ذلك قد صلى فيه فقال عليه السلام يعيد إذا كان صلى بعد الاعلام فلا يدل (ح) على حجية قوله

إذا كان الاعلام بعد الصلاة هذا مع ان الأمر بالإعادة على الجاهل بالنجاسة مخالف مع ما يدل على معذورية الجاهل بها في الصلاة فلا- بد من طرحه (ح) اللهم الا ان يقال بان ما يدل على معذورية الجاهل بالنجاسة إنما يعارض هذا الخبر في الحكم بالإعادة لا- فيما يدل عليه بالالتزام و هو حجية قول صاحب اليد بالنجاسة بعد الصلاة و على تقدير رفع اليد عن هذا الخبر بالمعارضة إنما يرفع عن مدلوله بالنسبة الى عدم الإعادة لا مطلقا و لو بالنسبة إلى مدلوله الالتزامى و لكن ذلك يتم لو قلنا بتبعية الدلالة الالتزامية للمطابقة فى أصل الوجود لا فى الحجية و فيه كلام طويل حرر فى الأصول.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٦٢

الثانى قال المصنف (قده) لا يعتبر ان يكون اخبار صاحب اليد بنجاسة ما فى يده حال كونه فى يده بل لو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كونه فى يده يحكم عليه بالنجاسة فى ذلك الزمان و مع الشك فى بقاء نجاسته يحكم ببقائها بالاستصحاب و لعل ذلك لإطلاق دليل اعتبار اليد و يمكن منعه بان المتيقن من السيرة التى هى الدليل على اعتبار قول صاحب اليد انما هو قيامها على ما إذا كان الشئ المخبر بنجاسته تحت يد صاحبه و ذلك لندرة الابتلاء بالاخبار عن نجاسة ما خرج عن تحت استيلائه و اما الحكم ببقاء نجاسته بالاستصحاب عند الشك فى بقائها فلا ضير فيه بعد كون اليد من الامارات و ان العلم بوجود الشئ سابقا فى الاستصحاب هو الأعم من الوجدانى و التعبدى و ان دليل اعتبار اليد يثبت العلم التعبدى بثبوت ما تقوم عليه اليد كما قرر فى الأصول بما لا مزيد عليه.

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٦٣

[فصل فى كيفية تنجس المتنجسات]

إشارة

فصل فى كيفية تنجس المتنجسات يشترط فى تنجس الملاقى للنجس أو المتنجس ان يكون فيهما أو فى أحدهما رطوبة مسرية فإذا كانا جافين لم ينجس و ان كان ملاقيا للميته لكن الأحوط غسل ملاقى ميت الإنسان قبل الغسل و ان كانا جافين و كذا لا ينجس إذا كان فيهما أو فى أحدهما رطوبة غير مسرية ثم ان كان الملاقى للنجس أو المتنجس مائعا تنجس كله كالماء القليل و المضاف مطلقا و الدهن المائع و نحوه من المائعات نعم لا ينجس العالى بملاقاة السافل إذا كان جاريا من العالى بل لا ينجس السافل بملاقاة العالى إذا كان جاريا كالفوارة من غير فرق فى ذلك بين الماء و غيره من المائعات و ان كان الملاقى جامدا اختصت النجاسة بموضع الملاقاة سواء كان يابسا كالثوب اليابس إذا لاقى النجاسة جزء منه أو رطبا كما فى الثوب المرطوب أو الأرض المرطوبه فإنه إذا وصلت النجاسة إلى جزء من الأرض أو الثوب لا يتنجس ما يتصل به و ان كان فيه رطوبة مسرية بل النجاسة مختصة بموضع الملاقاة و من هذا القبيل الدهن و الدبس الجامدين نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم اتصل تنجس موضع الملاقاة منه فالإتصال قبل الملاقاة لا تؤثر فى النجاسة و السراية بخلاف الإتصال بعد الملاقاة و على ما ذكرناه فالبطيخ و الخيار و نحوهما مما فيه رطوبة مسرية إذا لاقى النجاسة جزء منها لا تتنجس البقية بل يكفى غسل موضع الملاقاة إلا إذا انفصل بعد الملاقاة ثم اتصل.

فى هذا العنوان أمور:

الأول يشترط فى تنجس شئ بملاقاته للنجس أو المتنجس ان يكون فيهما أو فى أحدهما الرطوبة فلو كانا جافين لم ينجس و ذلك للإجماع المحكى فى كلام غير واحد

من الأصحاب، و موثقه ابن بكير و فيها كل يابس ذكى، و ما ورد فى موارد خاصه من التصريح بعدم لزوم الغسل عند الملاقاه مع الكلب و الخنزير و الكافر مع الجفاف المعلوم عدم خصوصيه فيها فى ذلك الحكم: ففى صحيح البقباق عن الصادق عليه السلام إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله و ان مسه جافا فاصب عليه الماء، و فى مرسله حريز إذا مس ثوبك كلب فان كان يابسا فانضحه و ان كان رطبا فاغسله، و فى مضمره على بن محمد قال سألته عن خنزير أصاب ثوبا و هو جاف هل تصلح الصلاة فيه قبل ان يغسله قال نعم ينضحه بالماء ثم يصلى فيه. و لا- ينافى ما ذكرناه الأمر بالنضح فى تلك الاخبار لانه ليس للتطهير قطعا و الا لوجب الأمر بالغسل فهو محمول اما على الندب على ما هو التحقيق و ذهب إليه الأكثر أو محمول على التبعيد على ما هو مذهب الشاذ النادر كل ذلك مضافا الى استصحاب طهارة الملاقى و هذا كله فى غير الميتة مما لا اشكال فيه. و اما الميتة فقد تقدم نقل القول بنجس ملاقىها مع الجفاف مطلقا و لو كانت غير ميتة الإنسان عن بعض كتب العلامة و عن جماعة تنجس ملاقى ميتة الإنسان مع الجفاف الا ان الأحوط كما فى المتن الاجتناب عن ملاقى ميت الإنسان قبل الغسل مع الجفاف. الأمر الثانى يعتبر ان تكون الرطوبة مسرية فلا ينجس الملاقى إذا كان فيهما أو فى أحدهما رطوبة غير مسرية و ذلك للإجماع المتقدم و انسباق الذهن الى ان منشأ التنجس هو وصول شىء من الملاقى الى ما يلاقيه فلا يكفى صرف النداهة بلا سراية من أحدهما إلى الآخر مع اعتبار الرطوبة فى صحيح البقباق و النداهة الغير المسرية لا يسمى بالرطوبة و مع الشك فالمرجع هو استصحاب الطهارة.

الأمر الثالث الشىء المائع يتنجس كله بملاقاه جزء منه للنجس أو المتنجس سواء كان ماء مطلقا كالقليل المطلق أو مضافا مطلقا و لو كان كثيرا أو كان من سائر المائعات كالدهن و الزيت و الدبس و نحوها و ذلك للإجماع القطعى على تنجس المائع بملاقاه جزء منه. و يستدل له أيضا فى خصوص الماء بمفهوم قوله (ع) إذا بلغ الماء قدر كرا ينجسه شىء، و بالنصوص الواردة فى المرق الذى وقعت فيه قطرة خمر أو نبيذ مسكر. و بصحيح زرارة عن الباقر (ع) إذا وقعت الفأرة فى السمن فماتت فيه فان كان جافا فألقها و ما يليها و كل ما بقى و ان كان ذائبا

فلا- تأكله و استصبح به و الزيت مثل ذلك و غير ذلك من الاخبار و لولا الإجماع لأمكن الخدشه فى الحكم بانفعال الكثير المضاف بواسطة ملاقاه بعض منه مع النجاسة فيما إذا كان كثيرا فى الغايه كبحر من المضاف مثلا حيث لا يصدق الملاقاه على جميعه بواسطة ملاقاه جزء منه لكن المسألة اجماعية و مما تسالم عليها الأصحاب و قد تقدم شطر من الكلام فى ذلك فى مبحث المياه.

الأمر الرابع لا ينجس العالى الجارى على السفلى بملاقاه سافله للنجاسة فى المائعات و ذلك للإجماع و انصراف أدلة الانفعال عن مثله إذ العرف لا يرون العالى الجارى على السافل منفعا بملاقاه السافل مع النجاسة مضافا الى أدلة تطهير المتنجسات بالماء القليل كالثوب المغسول فى المكن و نحوه حيث ان المستظهر منها عدم انفعال ما فى الإبريق من الماء مثلا بسبب وروده منه الى ما فى المكن و لا ينجس السافل أيضا بملاقاه العالى للنجاسة إذا كان جاريا من السافل الى العالى كالقواره من غير فرق فى ذلك كله بين الماء و غيره من المائعات و تقدم الكلام فى ذلك فى مبحث المياه هذا كله فى المائعات.

الأمر الخامس تختص النجاسة فى الجوامد بموضع ملاقاتها مع النجاسة سواء كان الملاقى يابسا أو كان رطبا و ذلك أيضا للإجماع و عدم ما يوجب نجاسة ما يتصل بالجزء الملاقى لعدم صدق الملاقاه عليه و ان كان متصلا بالملاقى مضافا الى النصوص الواردة فى السمن و الزيت كصحيحة زرارة المتقدمة فى الأمر المتقدم و كذا فى العسل: ففى صحيح الأعرج عن

الصادق عليه السلام في الفارة و الدابة تقع في الطعام و الشراب فتموت فيه قال ان كان سمنا أو عسلا أو زيتا فإنه ربما يكون بعض هذا فان كان الشتاء فانزع ما حوله و كله و ان كان الصيف فادفعه حتى يسرج به، و مثله موثق ابي بصير الوارد في السمن و الزيت، و خبر إسماعيل بن عبد الخالق الوارد في السمن و الزيت و العسل. و اختصاص تنجس الجوامد بموضع ملاقاتها مع النجس أو المتنجس و عدم تنجس ما يتصل بذلك الموضع انما هو قبل الانفصال و لو انفصل ذلك الجزء المجاور لموضع الملاقاة ثم اتصل به تنجس موضع ملاقاته مع ذاك الموضع الملاقى الذي تنجس بالملاقاة و هو الخط الذي ينتهي اليه السطح الحادث بسبب الانفصال لا- ذاك السطح و لا- الرطوبة التي فيه لان السطح الحادث يلاقى السطح على الموضع الملاقى مع النجس و كلاهما طاهران

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٦٦

فلا- تحصل الملاقاة مع النجس و الرطوبة التي فيها أيضا كذلك و هذا بخلاف الخط الذي هو طرف ذاك السطح فإنه بعد الاتصال يلاقى الخط الذي طرف السطح الحادث في موضع الملاقاة و هذا الخط كان نجسا بالملاقاة فيصير ملاقيه نجسا و الفارق بين الاتصال قبل الانفصال و الاتصال بعده انما هو العرف حيث يحكمون بصدق الملاقاة على الأخير دون الأول.

[مسألة ١- إذا شك في رطوبة أحد المتلاقيين أو علم وجودها و شك في سرايتها لم يحكم بالنجاسة]

مسألة ١- إذا شك في رطوبة أحد المتلاقيين أو علم وجودها و شك في سرايتها لم يحكم بالنجاسة و اما إذا علم سبق وجود المسرية و شك في بقائها فالأحوط الاجتناب و ان كان الحكم بعدم النجاسة لا يخلو عن وجه اما عدم الحكم بالنجاسة عند الشك في رطوبة أحد المتلاقيين أو الشك في سرايتها عند العلم بوجودها فلاصالة عدم الرطوبة عند الشك فيها فيما إذا كان لعدمها الحالة السابقة و أصالة عدم سرايتها عند الشك في سرايتها و أصالة الطهارة فيهما و ان كانت محكومة بالاستصحاب عند جريانه. و اما فيما علم بوجود الرطوبة المسرية و شك في بقائها حال الملاقاة ففي الحكم بالنجاسة و عدمه وجهان من أصالة بقاء الرطوبة المسرية و هي و ان كانت من الأصول المثبتة لاحتياج ثبوت النجاسة بها الى إثبات تأثر الملاقى بالملاقاة في حال الرطوبة المسرية الا ان الواسطة خفية حيث ان العرف يرون الملاقاة مع الرطوبة المسرية موجبة للانفعال و لا يتوقف الحكم عليها بنظرهم الى تأثر المتنجس عن الملاقاة و من ان هذا الأصل من الأصول المثبتة قطعاً اما لكون الواسطة جلية أو لفساد القول بجريان الأصل المثبت مطلقاً حتى مع خفاء الواسطة.

و قد يحتمل الفرق بين كون الشك في بقاء الرطوبة المسرية في النجس و بين كونه في بقائها في ملاقيه بالمنع عن إجراء الأصل في الأول و صحة إجراءاته في الأخير و ذلك لاعتبار سراية الرطوبة في انفعال الملاقى فيما إذا كانت الرطوبة في النجس و عدم اعتبار سرايتها في الأخير.

و لا يخفى ما فيه لانه خلاف ما دلّ على اعتبار الرطوبة المسرية بمعنى المنتقلة من احد المتلاقيين الى الآخر بمجرد الملاقاة. و يمكن ان يبتنى صحة إجراء الأصل و عدمها على ان المدار في التنجيس هل هو على الملاقاة مع الرطوبة المسرية أعني هذا الموضوع المركب الثابت احد جزئية و هو الملاقاة بالوجدان و الآخر و هو الرطوبة المسرية بالاستصحاب أو على تأثر الملاقى

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٦٧

بالملاقاة فعلى الأول فيجوز الأصل لخروجه عن الأصل المثبت لعدم الواسطة (ح) أصلاً و على الثاني فيبني على جريانه مع خفاء الواسطة مع دعوى خفائها و يمنع مع المنع عن خفاء الواسطة أو عن إجراءاته مع خفائها فالمسألة غير صافية فالأحوط كما ذكره

المصنف (قده) هو الاجتناب.

[مسألة ٢- الذباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب أو بدن شخص]

مسألة ٢- الذباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب أو بدن شخص و ان كان فيهما رطوبة مسرية لا يحكم بنجاسته إذا لم يعلم مصاحبته لعين النجس و مجرد وقوعه لا- يستلزم نجاسة رجله لاحتمال كونها مما لا تقبلها و على فرضه فزوال العين يكفي في طهارة الحيوانات.

إذا علم مصاحبة الذباب الواقع على النجس مع عين النجاسة لا- إشكال في نجاسة ما يلاقيه مع الرطوبة المسرية من الثوب أو البدن و نحوهما و ان علم بعدم مصاحبته معها فلا إشكال في عدم نجاسة ما يلاقيه. انما الكلام فيما لم يعلم مصاحبته معها و الحكم فيه أيضا هو طهارة ملاقيه للشك في ملاقاته مع النجس حينئذ إذ مجرد وقوعه على النجس الرطب لا يستلزم نجاسة رجله لما سيأتى في المطهرات من احتمال عدم قبول الحيوان للنجاسة و على فرض تنجسه يظهر بزوال عين النجاسة عنه قطعاً.

[مسألة ٣- إذا وقع بعر الفار في الدهن أو الدبس الجامدين يكفي إلقائه و إلقاء ما حوله]

مسألة ٣- إذا وقع بعر الفار في الدهن أو الدبس الجامدين يكفي إلقائه و إلقاء ما حوله و لا يجب الاجتناب عن البقية و كذا إذا مشى الكلب على الطين فإنه لا يحكم بنجاسة غير موضع رجله إلا إذا كان وحلا و المناط في الجمود و الميعان انه لو أخذ منه شيء فإن بقي مكانه خاليا حين الأخذ و ان امتلاء بعد ذلك فهو جامد و ان لم يبق خاليا أصلاً فهو مائع تقدم الكلام في حكم المائع و الجامد الملاقيين مع النجاسة في الأمور المتقدمة في أول هذا الفصل و ما ذكره المصنف في هذه المسألة من أمثلة الجامد و انما الكلام في المناط في الجمود و الميعان و حددهما المصنف (قده) بما في المتن. و قال في مستمسك العروة المائع لغة و عرفاً ما اقتضى بطبعه استواء سطحه و ان لم يحصل الا بعد حين و الجامد بخلافه انتهى أقول و الاولى احالتهما الى العرف و كيف كان فمع الشك في الميعان يكون المحكم هو الرجوع

آملی، میرزا محمد تقی، مصباح الهدی فی شرح العروة الوثقی، ١٢ جلد، مؤلف، تهران - ایران، اول، ١٣٨٠ هـ ق

مصباح الهدی فی شرح العروة الوثقی؛ ج ١، ص: ٤٦٨

مصباح الهدی فی شرح العروة الوثقی، ج ١، ص: ٤٦٨

الى أصالة الطهارة بالنسبة الى غير موضع الملاقاة فيكون ما شك في ميعانه بحكم الجامد بوسيلة الأصل.

[مسألة ٤- إذا لاقى النجاسة جزء من البدن المتعرق]

مسألة ٤- إذا لاقى النجاسة جزء من البدن المتعرق لا يسرى الى سائر أجزائه إلا مع جريان العرق و هذا أيضا من مصاديق الجامد إذ لا فرق فيه بين رطبه و يابسه.

[مسألة ٥- إذا وضع إبريق مملو من ماء على الأرض النجسة]

مسألة ٥- إذا وضع إبريق مملو من ماء على الأرض النجسة و كان فى أسفله ثقب يخرج منه الماء فان كان لا يقف تحته بل ينفذ فى الأرض أو يجرى عليها فلا- يتنجس ما فى الإبريق من الماء و ان وقف الماء بحيث يصدق اتحاده مع ما فى الإبريق بسبب الثقب تنجس و هكذا الكوز و الكأس و الحب و نحوها

مع عدم وقوف الماء الخارج من ثقب الإبريق الجارى على الأرض أو النافذ فيها إذا لم تصدق الوحدة على المجموع فى الخارج عن الإبريق و الباقي فيه فلا إشكال فى طهارة ما فيه و ذلك اى عدم صدق الوحدة انما يتحقق فيما إذا كان تحت الإبريق كعبا موجبا لسلب مماسه أسفله مع الأرض الموجب لانفصال ما يخرج منه و يجرى فى الأرض أو ينفذ فيها عما فيه و مع صدق الوحدة فى طهارة ما فيه اشكال و لا ينفعه النفوذ و لا الجريان لملاقاة الخارج فى أول خروجه مع الأرض النجسة و اتصاله بما فى الإبريق الناشى من تلاصق أسفل الإبريق معها الموجب لنجاسة ما يلاقيها فى أول ملاقاته و ليس هنا تدافع حتى يتشبه به فى عدم انفعال ما فى الإبريق إذ التدافع يحصل بالجريان على وجه الأرض أو بالنفوذ فيها و هذه الملاقاة تحصل قبله كما لا يخفى. و منه يظهر حكم ما إذا كان الخارج من الإبريق واقفا تحته لا جاريا على الأرض و لا نافذا فيها فإنه مع اتصال أسفل الإبريق بالأرض و عدم كعب فيه يصير منشأ لنجاسة ما فيه بطريق أولى.

[مسألة ٦- إذا خرج من أنفه نخامة غليظة و كان عليها نقطة من الدم لم يحكم بنجاسة ما عدا محله]

مسألة ٦- إذا خرج من أنفه نخامة غليظة و كان عليها نقطة من الدم لم يحكم بنجاسة ما عدا محله من سائر اجزائها فإذا شك فى ملاقاة تلك النقطة لظاهر الأنف لا يجب غسله و كذا الحال فى البلغم الخارج من الحلق. الحكم باختصاص النجاسة بموضع ملاقاة النخامة مع الدم لمكان كونها من مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٦٩ الجوامد و مع الشك فى ملاقاة تلك النقطة لظاهر الأنف عدم وجوب غسله لمكان أصالة عدم الملاقاة و استصحاب الطهارة أو قاعدتها.

[مسألة ٧- الثوب أو الفرش الملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه]

مسألة ٧- الثوب أو الفرش الملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه و لا يجب غسله و لا يضر احتمال بقاء شىء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن. كفاية نفض الثوب الملطخ بالتراب النجس انما هى من جهة عدم تنجسه به لعدم سراية النجاسة مع جفاف المتلاقيين و يدل عليه المروى عن على بن جعفر عن أخيه عليه السّلام فى الرجل يمر بالمكان فيه العذرة فتهب الريح فتسفى عليه من العذرة فيصيب ثوبه و رأسه أ يصلى قبل ان يغسله قال عليه السّلام يفضه و يصلى فلا بأس. و عدم ضرر احتمال بقاء شىء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن من جهة الشك فى وجود الزائد منه فيرجع الى أصالة عدمه كما ان المرجع عند الشك فى زوال ما يتيقن وجوده الى استصحاب بقائه.

[مسألة ٨- لا يكفى مجرد الميعان فى التنجس]

مسألة ٨- لا- يكفى مجرد الميعان فى التنجس بل يعتبر ان يكون مما يقبل التأثر و بعبارة أخرى يعتبر وجود الرطوبة فى أحد

المتلاقيين فالزبيق إذا وضع في ظرف نجس لا رطوبة له لا ينجس و ان كان مائعا و كذا إذا اذيب الذهب أو غيره من الفلزات في بوتقة نجسة أو صب بعد الذوب في ظرف نجس لا ينجس الا مع رطوبة الظرف أو وصول رطوبة نجسة إليه من الخارج. وقد تقدم الوجه في اعتبار الرطوبة المسرية في أحد المتلاقيين في التنجس من الإجماع فيما عدا الميتة و النص و الاعتبار فلا يكفي مجرد الميعان بلا وجود الرطوبة كما في الزبيق و الذهب المذاب و نحوهما و هذا ظاهر.

[مسألة ٩- المتنجس لا يتنجس ثانيا بنجاسة أخرى]

مسألة ٩- المتنجس لا- يتنجس ثانيا بنجاسة أخرى لكن إذا اختلف حكمهما يترتب كلاهما فلو كان لملاقي البول حكم و لملاقي العذرة حكم آخر يجب ترتيبهما معا و لذا لو لاقى الثوب دم ثم لاقاه البول يجب عليه غسله مرتين و ان لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم و قلنا بكفاية المرة في الدم و كذا إذا كان في إناء ماء نجس ثم ولغ فيه الكلب يجب تعفيره و ان لم يتنجس بالبول و يحتمل ان يكون للنجاسة مراتب في الشدة و عليه فيكون كل منهما مؤثرا و لا اشكال.

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٧٠

لا إشكال في عدم تأثير ملاقاته شيء مع النجس فيما عدا المرة الأولى إذا لم تكن النجاسات مختلفة الحكم سواء كانت من افراد نوع واحد كما إذا لاقى الدم مثلا مرتين أو من افراد أنواع مختلفة لكن مع اتحادها في الحكم كما إذا لاقى الدم و العذرة مثلا و ذلك للإجماع على التداخل (ح) ان قلنا بتأثر المحل عما عدا الملاقاة الأولى أيضا و ان قلنا بعدم تأثره فالأمر أوضح و مع اختلاف النجاسات في الحكم يدخل ذات العدد القليل في الكثير فلو لاقاه الدم و البول و قلنا باعتبار التعدد في البول و كفاية المرة في الدم يجب التعدد سواء كان ملاقاته البول أولا و الدم بعده أو بالعكس و هذا معنى تنجسه بالملاقاة الثانية بعد تنجسه بالأولى فقول المصنف (قده) يجب غسله مرتين و ان لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم و قلنا بكفاية المرة في الدم ليس على ما ينبغي إذ لو قلنا بكفاية المرة في الدم و عدم تنجسه بالبول فلا وجه لغسله مرتين (ح) مع فرض عدم تنجسه بالبول إذا المتنجس بالبول يجب غسله مرتين لا- مطلق ما يلاقيه و لو لم يتنجس بملاقاته كما لا يخفى و الحاصل ان الحكم بوجود غسله مرتين لا يجتمع مع الحكم بعدم تنجسه بملاقاة البول فالأقوى (ح) هو القول بتنجسه بالبول بعد تنجسه بالدم المستكشف عن ترتب أثره و هو وجوب غسله مرتين و لو لم نلتزم بتعدد مراتب النجاسة شدة و ضعفا بل لولا الإجماع على التداخل لأمكن ان يقال في صورة اتحاد حكم النجاسات أيضا بعدم التداخل فيجب تعدد الغسل بتعدد الملاقاة و لو من افراد نوع واحد كما هو الأصل في التداخل لكن الإجماع قائم على الاكتفاء بالمرة،

[مسألة ١٠- إذا تنجس الثوب مثلا بالدم مما يكفي فيه غسله مرة]

مسألة ١٠- إذا تنجس الثوب مثلا بالدم مما يكفي فيه غسله مرة و شك في ملاقاته للبول أيضا مما يحتاج الى التعدد يكتفى فيه بالمرة و يبني على عدم ملاقاته للبول و كذا إذا علم نجاسة إناء و شك في انه ولغ فيه الكلب أيضا أم لا و لا يجب فيه التعفير و يبني على عدم تحقق الولوج نعم لو علم تنجسه اما بالبول أو بالدم أو بالولوج أو بغيره يجب اجراء حكم الأرشد من التعدد في البول و التعفير في الولوج

إذا علم بتنجس شيء بالدم مما يكتفى في غسله بالمرة و شك في وجود ما يوجب التعدد أو يوجب التعفير لا يجب الا ما علم بموجبه و هو الغسل مرة لاستصحاب عدم ملاقاته مع

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٧١

ما شك فيه من البول أو الولوغ كما إذا شك فى ملاقاته مع البول أو الولوغ حيث لا يجب فيه شىء أصلاً عملاً باستصحاب عدم الملاقاة ولو علم تنجسه و تردد منشأه بين الدم و البول أو بين الولوغ و غيره يجب اجراء حكم الأشد لمكان العلم الإجمالى بوقوع أحدهما فيستصحب بقاء النجاسة بعد الإتيان بوظيفته الأضعف فيكون المقام من قبيل القسم الثانى من أقسام استصحاب الكلى كما إذا تردد الحدث بين الأصغر و الأ-كبر حيث يستصحب بقاء الكلى بعد القطع بارتفاع الأصغر. و الاشكال بإجراء الأصل فى عدم الأكبر لكونه مشكوك الحدوث و لا يعارضه أصالة عدم الأصغر للقطع بارتفاعه على تقدير حدوثه فلا يجرى فيه الأصل مدفوع بان تردد الكلى بين فردى مقطوع الارتفاع و مشكوك الحدوث لا يضر بإجراء الأصل بالنسبة إلى الكلى نفسه لإثبات الأثر المترتب عليه لتحقق أركانه من اليقين بحدوثه و الشك فى بقاءه و التفصيل موكول إلى الأصول.

[مسألة ١١- الأقوى ان المتنجس منجس كالنجس]

مسألة ١١- الأقوى ان المتنجس منجس كالنجس لكن لا يجرى عليه جميع أحكام النجس فإذا تنجس الإناء بالولوغ يجب تعفيره لكن إذا تنجس إناء آخر بملاقاة هذا الإناء أو صب ماء الولوغ فى إناء آخر لا يجب فيه التعفير و ان كان الأحوط خصوصاً فى الفرض الثانى و كذا إذا تنجس الثوب بالبول و جب تعدد الغسل لكن إذا تنجس ثوب آخر بملاقاة هذا الثوب لا يجب فيه التعدد و كذا إذا تنجس شىء بغسالة البول بناء على نجاسة الغسالة لا يجب فيه التعدد.
فى هذا المتن أمران:

الأول هل المتنجس كالنجس فى كونه منجساً لما يلاقيه مع الرطوبة المسرية و انه نجس حقيقة أو انه ليس بمنجس بل نجاسته حكمية لا- عينية بمعنى انه يجب الاجتناب عنه فقط و لا- يسرى الحكم بوجوب الاجتناب عنه الى ما يلاقيه قولان و المشهور المعظم على الأول و قد خالف فيه المحدث الكاشانى (قده) و حكى عن الحللى أيضاً و كلامه المحكى و ان كان فى مورد ملاقاة ميتة الإنسان الا انه لما كان قائلاً بكون نجاسة ميتة الإنسان عينية لا حكمية يلزمه عدم الفرق بين ملاقيها و بين ملاقى سائر النجاسات.

و استدلل للأخير بوجوه: (الأول) أصالة الطهارة بعد دعوى عدم الدليل على

مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٧٢

نجاسة ما يلقى المتنجس كما هى المرجع عند الشك فى نجاسة كل ما لم يرد دليل على نجاسته (الثانى) لزوم نجاسة جميع ما فى أيدي المسلمين و أسواقهم من نجاسة ملاقى المتنجس و ذلك للعلم بعدم تحرز أغلب الناس عن النجاسات و مخالطة هؤلاء الغير المتحرزين مع غيرهم فيستوى (ح) الجميع لقضاء العادة بأنه لو لم يتحرز شخص و لو فى أقصى بلاد الهند من نجاسة فى قضية واحدة و خالط الناس لسرت النجاسة الى جميع البلاد بمرور الدهور (الثالث) استقرار سيرة المتشرعة خلفاً عن سلف على المسامحة فى الاجتناب عن ملاقاة المتنجس فى مقام العمل (الرابع) الأخبار المعتبرة الدالة على عدم سراية النجاسة عن المتنجس الى ما يلاقيه و ذلك كموثقة حنان بن سدير الذى سمع من يسئل أبا عبد الله (ع) فقال انى ربما بلت فلا اقدر على الماء و يشتد ذلك على فقال إذا بلت و تمسحت فامسح ذكرك بريقك فان وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك، و رواه حكم بن حكيم قال قلت للصادق (ع) أبول فلا أصيب الماء و قد أصاب يدي شىء من البول فأمسحه بالحائط أو التراب ثم تعرق يدي فامسح وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي قال (ع) لا- بأس، و رواه سماعة قال قلت لأبي الحسن (ع) انى أبول ثم أتمسح بالأحجار

فيجىء منه البلبل ما يفسد سراويلي قال (ع) لا بأس، و صحیحہ العيص بن القاسم السائل عن الصادق (ع) عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر و قد عرق ذكره و فخذاه قال (ع) يغسل ذكره و فخذيه قال و سئلته عن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه قال (ع) لا.

هذه جملة ما استدل بها على عدم تنجيس المتنجس لما يلاقيه.

و الكل مدفوع أما الأصل بعد دعوى عدم الدليل على نجاسته فيما يأتي من الأدلة التي استدل بها على التنجيس. و اما لزوم نجاسة جميع ما في أيدي المسلمين فبالمنع عن ملازمة نجاسة ملاقي المتنجس مع العلم بنجاسة جميع ما في أيدي المسلمين من جهة العلم بعدم تحرز أغلب الناس عن النجاسات كما ان العلم بعدم تحرز أغلبهم عن النجاسات لا يلازم طهارة أعيان النجاسات بتوهم أن الأغلب الغير المتحرز كما يباشرون مع النجاسة يباشرون ألبستهم و أمتعتهم و فرشهم و أوانيهم معها. نعم الانصاف حصول الظن بملاقاتهم أو ما معهم من الألبسة و الأثواب و الفرش و الأواني معها لكن ليس كل ذلك مورد الابتلاء الظان مع عدم اعتبار الظن بالنجاسة كما تقدم. و منه يظهر المنع الشديد عن استقرار سيرة المتشعبة على المسامحة

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٧٣

في الاجتناب عما يلاقي المتنجسات و لعمر و الله سبحانه صدق ادعاء من يدعى استقرار سيرتهم على الدقة في الاجتناب عنه عند العلم بملاقاته مع المتنجسات نعم الذي يصح دعواه هو استقرار سيرتهم على عدم الاجتناب عنه عند عدم العلم بالملاقاة حتى عند الظن بها و اين هذا مما ادعاه المدعى كما لا يخفى. و اما الاخبار المتمسك بها فبالمنع عن حجيتها عندنا بعد كونها معرضا عنها و لم يعهد عامل بها مع ما في دلالتها من المنع على ما رآه المستدل أما موثقة حنان فهي كما ترى أجنبية عن الدلالة على عدم السراية و انما هي في مقام بيان الحيلة في الحكم بطهارة البلبة بايراث الشك في طهارتها من جهة كونها الريق الممسوح به ذكره و لعل منشأ توهم دلالتها على عدم السراية تخيل كون المراد من مسح الذكر بالريق مسح الموضع المتنجس منه و هو كما ترى. و اما رواية حكم بن حكيم و رواية سماعه فهما في الدلالة على حصول طهر اليد بالمسح على الحائط أو التراب أو التمسح بالأحجار أظهر من الدلالة على عدم تنجس الوجه بالمسح باليد المتنجسة أو السراويل بملاقاة البلبل المتنجسة و لا أقل من التساوي فتسقطان عن قابلية التمسك بها بالإجمال. و اما صحیحہ العيص فصدرها تدل على السراية و ذيلها لا يدل على عدمها إذ ليس في السؤال نجاسة اليد بسبب مسح الذكر فلعل منشأ توهم نجاستها بمسحها باحتمال ملاقاتها مع موضع النجس منه أو ان مسح ذكره بيده كان في حال جفافهما كما يؤيده قوله ثم عرقت يده و هذا الاحتمال ليس ببعيد في نفسه. و قد استدل بأخبار أخرى لا حاجة الى نقلها و الخدشة في دلالتها بعد وضوح المنع عن دلالتها.

و استدل للمشهور بمعروفية السراية لدى أذهان المتشعبة على وجه يرسلونها إرسال المسلمات و يعدونها من ضروريات المذهب، و بإجماع العلماء كافة خلفا عن سلف، و بالأخبار الواردة في موارد مختلفة مثل ما دل على وجوب الاجتناب عن ملاقي النجس و حرمة الانتفاع به ان كان مائعا كالمستقيضة الدالة على نجاسة الماء القليل الملاقي مع النجس و ما دل على نجاسة السمن و الزيت و المائعات التي مات فيها الفارة و نحوها و ما دل على عدم جواز الاستصباح بأليات الغنم المقطوعة من الحي معللا بأنه يصيب الثوب و البدن و هو حرام بناء على تفسير قوله و هو حرام بأنه نجس و موثقة عمار التي هي صريحة في ذلك في الرجل يجد في إنائه فارة و قد توضحاً من ذلك الإناء مرارا و اغتسل و غسل ثيابه و قد كانت متسلخة فقال

مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٧٤

عليه السلام ان كان رآها قبل ان يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم يفعل ذلك بعد ما رآها فعليه ان يغسل ثيابه و يغسل كل ما اصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاة الحديث و غير ذلك من الاخبار التي يظفر بها المتتبع في أبواب متفرقة. و المناقشة

فى بعضها بكونه حجة على من أنكر السراية رأسا و قال بدوران النجاسة مدار عينها فإذا زالت عن المتنجس يصير محكوما بالطهارة بلا- احتياج الى الغسل كما ربما يومى الى بعض محتملات عبارة المحدث الكاشانى ضعيف جدا بعد وضوح دلالة جملة أخرى منها بل صراحتها كالموثقة الأخيرة فلا مناص الا بالالتزام عليه بعد ذهاب المشهور المسلم اليه و دعوى غير واحد من الأساطين الإجماع بل ضرورة الدين عليه و الله الهادى.

الأمر الثانى فى ان حكم ملاقى المتنجس ليس حكم ملاقى النجس الذى لاقاه فلو لاقى شىء المتنجس بالبول مثلا لا يجب فى غسله التعدد كنفس ملاقى البول بناء على اعتبار التعدد فيه بل يجرى عليه أحكام المتنجسات التى لم يرد فيها شىء بالخصوص و هذا فى غير ملاقى ماء الولوج مما لا شبهة فيه بعد عدم الدليل على اتحاد ملاقى المتنجس مع المتنجس نفسه فى الحكم و اما فى الولوج فاما لا- يكون التلاقى بملاقاة شىء مع ماء الولوج كما إذا لاقى ظرف مع الظرف المتنجس بالولوج أو يكون بإيراد ماء الولوج فى ظرف آخر فالظرف الثانى يلقى الماء المتنجس بالولوج فى الصورة الاولى لا يكون الملاقى أيضا بحكم المتنجس نفسه و اما الثانية ففيها اشكال من جهة إطلاق دليل الولوج فى صحیحة أبى العباس قال (ع) فى الجواب عن السؤال عن الكلب بأنه رجس نجس لا تتوضأ بفضله و اصعب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مرة، ثم بالماء بناء على ان يكون مرجع الضمير فى قوله و اغسله هو الظرف الذى فيه الماء مطلقا و لو لم يكن الإناء الذى باشره الكلب و قد افتى به العلامة (قده) فى محكى النهاية و عن المحقق الثانى أيضا و ان حكى خلافه عن المعبر و الذكري و المدارك و لذا احتاط فى المتن و لا ينبغى تركه.

[مسألة ١٢- قد مر انه يشترط فى تنجس الشىء بالملاقاة تأثره]

مسألة ١٢- قد مر انه يشترط فى تنجس الشىء بالملاقاة تأثره فعلى هذا لو فرض جسم لا يتأثر بالرطوبة أصلا كما إذا دهن على نحو إذا غمس فى الماء لا يتبلل أصلا يمكن ان يقال انه لا يتنجس بالملاقاة و لو مع الرطوبة المسرية مصباح الهدى فى شرح العروة الوثقى، ج ١، ص: ٤٧٥ و يحتمل ان يكون رجل الزنبور و الذباب و البق من هذا القبيل.

لا- يخفى انه لا- يعتبر فى تنجس الشىء عن قبل ملاقاته مع النجس أمر زائد عن الملاقاة مع الرطوبة المسرية و اما تأثره عن الرطوبة فلا دليل على اعتباره فعلى هذا فالجسم المتدهن ينجس بملاقاته مع النجس مع الرطوبة المسرية و كذا رجل الزنبور و الذباب و البق نعم لو صار الدهن حائلا بين الجسم المتدهن به و بين النجس الذى يلاقيه لا ينجس الجسم و ان تنجس الدهن نفسه لكنه خارج عن الفرض.

[مسألة ١٣- الملاقاة فى الباطن لا توجب التنجيس]

مسألة ١٣- الملاقاة فى الباطن لا- توجب التنجيس فالنجاسة الخارجة من الأنف طاهرة و ان لاقى الدم فى باطن الأنف نعم لو ادخل فيه شىء من الخارج و لاقى الدم فى الباطن فالأحوط فيه الاجتناب.

قد مرّ هذه المسألة فى أحكام البول و الغائط و فى أحكام الدم و سيأتى فى العاشر من المطهرات.

الى هنا نختم الكلام فى المجلد الأول من شرح العروة الوثقى حامدا لله سبحانه و تعالى و مصليا على نبيه المصطفى و آله النجباء النقباء فى عاصمة طهران و انا الضعيف الفانى محمد تقى بن محمد الآملى عفى الله سبحانه عنى و عن والدى و عن إخواننا المؤمنين و المؤمنات و اسئله تعالى ان يجعل ما كتبناه فى صحائف حسناتنا و يقرنه برضاه و يصيره وسيلة إلى الدرجات

العلی و یسامحنا فیما بنا من الزلزل و الخطاء انه ولی المنع و الإعطاء و وقع الفراغ عن تحريره صبیحه یوم الأربعاء السادس و العشرين من شهر ذی الحجه الحرام من سنه الإحدی و السبعین بعد الالف و الثلاث مائة القمریة من الهجرة النبویة علی هاجرها و آله الطیبین ألف آلاف السلام و التحیة فی دارنا فی محله حسن آباد من طهران و یتلوه المجلد الثاني من أول الفصل المنعقد فی أحكام النجاسات إنشاء الله طهرنا الله سبحانه من الزلزل و الخطایا و الأسقام.

و صار الفراغ عن طبعه فی اليوم الأول من شهر جمادی الاولی من سنه ۱۳۷۸ القمریة المطابق مع اليوم الثاني و العشرين من برج ابان من سنه ۱۳۳۷ الشمسیة فی مطبعة الفردوسی فی طهران

آملی، میرزا محمد تقی، مصباح الهدی فی شرح العروة الوثقی، ۱۲ جلد، مؤلف، تهران - ایران، اول، ۱۳۸۰ هـ ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/۴۱).
قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللهُ عَيْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فِي تَلْخِصِ بَحَارِ الْأَنْوَارِ، لِلْعَلَّامَةِ فَيْضِ الْإِسْلَامِ، ص ۱۵۹؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخِ الصَّدُوقِ، الْبَابُ ۲۸، ج ۱/ ص ۳۰۷).

مؤسس مجتمع "القائمة" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و يساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ۱۳۴۰ الهجرية الشمسية (= ۱۳۸۰ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفيئ مصباحها، بل تتبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمة" للتحري الحاسوبی - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ۱۳۸۵ الهجرية الشمسية (= ۱۴۲۷ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلمیة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دینیة، ثقافیة و علمیة...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلین (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشبَاب و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسائل الدینیة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايئ المبتذلة أو الرديئة - في המחاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضیة واسعة جامعہ ثقافیة علی أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققین و الطلاب، توسعة ثقافته القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامیة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبّهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعیة: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، علی أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامیة و الإیرانیة - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتیبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقیقیة و مكتیبه، قابله للتشغيل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مواقع أُخَرَ

ه) إنتاج المُنتجات العرضيّة، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

و) الإطلاق و الدّعم العلميّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التلقائيّ و اليدويّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخريّ مع عشرات مراكز طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة

ي) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المرّبي (حضوراً و افتراضاً) طيلة السّنة

المكتب الرئيسيّ: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيّد"/ ما بين شارع "پنج رَمضان" و "مُفترق" وفائيّ/"بنايه" القائمة"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجريّة الشمسيّة (=١٤٢٧ الهجريّة القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهويّة الوطنيّة: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونيّ: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتيّ: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجاريّة و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدممين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتشيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنّها لا تتوفى الحجم المتزايد و المتسعّ للأمور الدينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثقافيّة؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المُسمّى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عجلَ اللهُ تعالى فرجه الشريف) أن يوفيق الكلّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

